

قضايا الحدث
في اللسانيّات وفلسفة اللّغة

سلسلة كلام لسان

يديرها الدكتور عبد السلام عيساوي

عنوان الكتاب: قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللّغة

المؤلف: د. شكري السعدي

النوع: مقاربة لسانية

الطبعة: الأولى 2016

الناشر: الدار التونسية للكتاب

العنوان: 43-45 شارع الحبيب بورقيبة- الطابق الأول

مدرج "د" الكوليزي - المكتب عدد 130
الهاتف/الفاكس: 98441468 - 71339833

البريد الإلكتروني: mtl.edition@yahoo.fr

المطبعة: SOTEPAGRAPHIC

12 rue Khaira - 1002 - Tunis belvédère - Tunis

1 rue Mohamed Rachid - 1002 - Tunis belvédère - Tunis

Tel: 71907380/71901933 E-mail:

sotepagraphic@yahoo.fr

الموزع داخل الشركة التونسية للصحافة SOTUPRESSE

تونس وخارجها

د.د.م.ك: 7 - 74 - 890 - 9938 - 978 ISBN:

جميع الحقوق محفوظة للناشر ولا يجوز نشر
هذا الكتاب أو طبعه أو التصرف فيه بأي طريقة
كانت دون الموافقة الخطية من الناشر ©

د. شكري السعدي

قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة



الدار التونسية للكتاب

الإهداء

إلى زوجتي فتحية وبناتي مها وصفاء وياسمين

أهم الاختصارات والرموز

اسم / nom	اس / N
باب	ب
محمول / prédicat	ح / P
رابطة / copule	را / Cop
صفة / adjectif	ص / A
عمود	عم.
فصل	ف
مركب اسمي / syntagme nominal	م اسم / SN
مدخل	مد.
المرجع نفسه	م. ن.
موضوع / sujet	و / S
verbe / verb	V
المعقفان داخل الشاهد: زيادة توضيحية من عندنا.	[...]
فقرة	§
عبارة لاحقة	*

مقدمة

تناولنا في بحث لنا سابق (السعدي، 2013) مقولة الحدث الدلالية في جملة من الحقول المعرفية المتصلة بالمبحث اللغوي، وتعلقت هِمَّتُنَا في المقام الأول بتحديد ما يمكن اعتباره مقولات دلالية أساسية فانطلقنا من اختزال المقولات الأرسطية وانتهينا إلى أنَّ الذات والحدث والمكان والزمان هي المقولات الدلالية الأساسية، وإلى أنَّ هذه المقولات قد تُختزل أفقياً إلى مقولتي الموجود والظرف، وعمودياً إلى متصورٍ مكاني ومتصورٍ زمني. وتتبعنا مقولة الحدث فوجدناها مقولة طاقية الحضور في نظام العربية، لا يكاد يخلو منها مستوى من المستويات الدالة، ودرسناها على وجه خاص في النظام الاشتقاقي فكانت صورة الحدث فيه متراوحة بين الضمور والظهور. وتبيننا أنَّ التقسيم الأظهر لأنواع الحدث في العربية تقسيم ثنائي قائم بين الصفة والعمل، وأنَّ الفرق في صلب الصفات بين الصفة الثابتة والحالة الطارئة فرقٌ ثانوي تقوم ملاحظته على معايير تخرج عن اعتبار الحدث في نفسه وأنَّ العمل هو طراز الأحداث الأرقى ونموذجها الأوفى.

وقد نزلنا الحدث وسائر المقولات المقترنة به في مستوى ما يُعرَفُ بـ"الحس المشترك" و"الواقعية الساذجة" و"ميتافيزيقا الاستعمال اليومي"، وهو ما يوازي من الجهة المعرفية "عالم اللغة الطبيعية" المقابل لـ"عالم العلم"، ومن الجهة العرفانية المستوى الطرازي المقابل للمستوى التجريدي. غير أننا لم نكتفِ بتتبع المقولات الدلالية في هذا المستوى الظاهر بل سعينا إلى استجلاء مكوناتها الذرية الدنيا، فوجدنا التقابل بين مقولتي الذات والحدث قائماً على أسس أنطولوجية وإدراكية، وأنهما مع ذلك يشتركان في المكونات الذرية الدنيا المؤلفة لنسيجيهما "الزمني"، وهما معنيا الثبوت والحدوث عند الجرجاني، والآن والزمان عند أرسطو، والمسح الإجمالي والمسح التعاقبي عند لانغاكس، والسُّكونية والحركية عند كثير من اللسانيين. وانتهينا إلى أنَّ هذه الثنائية، التي تختلف أسماؤها وجوهرها واحد، تدخل في تكوين الذوات والأحداث من الناحية الأنطولوجية كما تدخل في تكوين دلالة البنى النحوية في مستوياتها المختلفة. ذلك أنَّ لدالتي الثبوت والحدوث في اللغة

منابع متعددة تقع في المستويات الاشتقاقية والتصريفية والإعرابية والمعجمية، وقد تتنوع هذه المنابع في المستوى الواحد بقدر ما يشتمل عليه ذلك المستوى من تقابلات فرعية.

وقد عدنا في هذا العمل إلى فحص الأصول التي انطلقنا منها واعتمدها أكثر المصنفين في باب الحدث، فتتبعنا نشأة المفهوم في مصادره القديمة وتطوره عبر مسالك ملتوية أفضت به إلى صور وهيئات مختلفة عند الدارسين المحدثين. وحرصنا على أن تكون مجالات البحث متنوعة تجمع بين القديم والحديث، بين التقاليد العربية والغربية، وبين فنون وصناعات مختلفة تنصدها اللسانيات وفلسفة اللغة ولكنها تشمل أيضا النحو (العربي والغربي) والمنطق وأصول الفقه وعلم الكلام.

وانطلقنا في بناء البحث من آراء بعض الدارسين الذين أشاروا إلى حضور مقولة الحدث عند هذا العلم أو ذاك من الأعلام الذين تناولناهم، فكانت إحدى غايات عملنا التحقق مما ذهب إليه هؤلاء الدارسون وتدقيق صورة المقولة الحديثة عند الأعلام المدروسين. ورجعنا إلى الثنائية التي ألهمت الباحثين في اللسانيات وفلسفة اللغة أعني ثنائية الفعل والحركة عند أرسطو وتتبعناها في مظانها المختلفة المتناثرة في ثنايا مؤلفات المعلم الأول، وتوخينا منهجا تحقيقيا يقارن بين النصوص ويوازي بين المفاهيم سعيا إلى استجلاء حقيقة الفعل والحركة شارحين النص المؤسس لهذه الثنائية مجلّين غوامضه ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، وقارنا بين ثنائيتي الفعل والحركة وثنائية العمل والإنشاء وثنائية العمل المستقر والعمل المتعدي التي طابق بينها بعض الباحثين، وانتهينا إلى أنه لا يمكن القول بالتطابق الكليّ بينها. ثم تتبعنا مسالك ثنائية الفعل والحركة في كتابات اللاحقين من الفلاسفة المدرسين والفلاسفة التحليليين المحدثين، ونظرنا فيما احتفظت به كل طائفة من الثنائية الأرسطية الأصلية، ولم تفتنا الإشارة إلى حضور هذين المفهومين في التراث حضورا ضمينا كانت له آثاره الظاهرة في استخراج الأحكام الفقهية. ولم نكتف في تتبعنا للمقولة الحديثة عند الفلاسفة التحليليين بخلف أرسطو الذين يعود إليهم الفضل في تجليتها بل طلبناها في أعمال الرواد الذين وجدنا حضور هذه المقولة

عندهم باهتا أحيانا ملتبسا بمقولة الواقعة أحيانا أخرى، فكان تناولنا لأعمالهم من باب التحقق من إشارات الدارسين وتقصي المقولة في المواضيع التي لا يظن فيها وجودها والعودة بالمفاهيم إلى منابعها.

ولئن كان هيكل البحث يوحي بأنه بُنيَ على أساس المدارس والأعلام والاتجاهات الكبرى في مبحث الحدث فإننا كنا في كل مرة نعلم صُلْبَ الفصل أو في فصول مستقلة، بعد استعراض النظريات والمفاهيم، إلى تجريد أهم القضايا والمسائل المشتركة مبينين قيمتها ومداهها وعمومها في التفكير الدلالي، مقابلين بين الآراء المختلفة ومشيرين إلى مواطن ائتلافها واختلافها، معللين ما ينبغي تعليله ومستنتجين ما يقوم وراءها من ثوابت.

فمن ذلك أننا أطلنا القول في مفهوم الحدّ وهو من أهم المقاييس التي احتفظ به فلاسفة اللغة التحليليون من تراث أرسطو واعتمدوها في الفصل بين أنواع الحدث، ونظرنا فيما يتصل بالحدّ من مفهومي التجانس والتغاير في بنية الحدث الداخلية، وسعينا إلى تنفيذ الآراء التي تجمع بين الهيئة والنشاط على أساس التجانس في مكوناتهما الداخلية (ومنها رأي فندلر صاحب التقسيم الرباعي الشهير) مبينين أنّ التجانس في النشاط لا يعدو البنية الهائية الخارجية، وأنّ بنيته الذرية الداخلية قائمة على التغاير، وأنّ هذا التغاير هو المدخل إلى القول بالحدوث والحركية في النشاط مما يُبعد عن الهيئة ويُدنيه من أصناف الحدث الأخرى. كما سعينا إلى إزالة شبهة أخرى غير بعيدة عما نحن فيه وهي شبهة قيام الهيئة على سمة الامتداد والاستمرار، فبينّا أنّ سمة الامتداد والاستمرار في الهيئة عرضية جدا وأنّ ما يُعرف الهيئة في الحقيقة أو الاعتبار إنما هو تجانس المقومات الداخلية المقترن بانتفاء الحد فحسب وأنّ الحدّ، إن وُجدَ، غير داخل في الاعتبار.

ومن المسائل التي جردناها وخصّصناها بفصول مستقلة مسألة المحسوس والمعقول التي قد تلبس بمسائل الجزئي والكلي، والتعريف والتكثير، والعلاقة بين الضرب العام والشاهد أو الفرد المتحقق، وجميعهما من المسائل الفلسفية واللسانية العويصة. وقد سعينا إلى التمييز بين هذه الشائيات المتقاربة قدر المستطاع، وكان اهتمامنا بمسألة الجزئي والكلي على وجه الخصوص من زاوية منزلتها

النفسية الذهنية، فنأينا بأنفسنا عن استتبعاتها الأنطولوجية وحاولنا تقويمها من وجهة نظر زعمناها "لسانية عرفانية".

ومن هذه المسائل أيضا العلاقة بين الذات والحدث التي تعرضنا لها من خلال النقاش الذي دار بين ستروسن وديفدسن في شأن أولية إحدى المقولتين وتقدمها على الأخرى. وكنا مهدينا لها السبيل قبل ذلك بطرح العلاقة بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية.

لقد انصب اهتمامنا في بحثنا السابق على الحدث في بنيته المظهرية الداخلية، فلم نعرض لموقع الدلالة الحديثة من التركيب إلا لِمَما في نطاق سعيينا إلى بيان قيام أكثر البنى النحوية على معنى الحدث، وانصرفنا عنيتنا أكثر ما انصرفنا إلى البحث في تجليات المقولة الحديثة في الاشتقاق والتصريف والمعجم. ومن ثم كان سعيينا في هذا العمل إلى تلافي هذا القصور بتجاوز حيِّز التصور إلى حيِّز التصديق (على حد عبارة المناطقة القدامى) وعلم الإعراب السكوني إلى علم الإعراب الحركي (على حد عبارة تانيار)، فأحللنا مقولة الحدث في المحيط العاملي بتناول قضية الحدث والمشاركين والملابسات وقضية الإسناد المترتبين ترتبا طبيعيا على تناول نظريتي تانيار وهاليداي. وليست مسألة الفاعلية الدلالية من أقل المسائل التي تناولناها حظا، فقد وجدنا أنها تفيض عن الحقل اللساني المحض بحكم صعوبة تحديدها شكليا، فتعرضنا، زيادة على أقوال اللسانيين، لآراء الفلاسفة فيها، وهي آراء تتضمن اختلافات بيّنة في تحديد هذه المقولة المركبة رغم صدورها عن مفكرين اقتربت مشاربهم الفكرية واتحدت الأرضية الفلسفية التي ينطلقون منها.

ولئن كانت اللسانيات وفلسفة اللغة المجالين الأساسيين اللذين تحركنا فيهما فقد كان التراث العربي بروافده النحوية والمنطقية والأصولية قائدا ومُلهِمنا وهاجسنا الأول والأخير، إذ اتخذناه مشربا نصدر عنه ومثابة نعود إليها ونافذة نطل منها على الفنون والصناعات والثقافات الأخرى.

ونود في الختام التوجه بجزيل الشكر وخالص عبارات المودة والعرفان إلى الزميل الصديق الأستاذ عبد السلام العيساوي الذي يسر لنا نشر هذا العمل.

القسم الأول

الحدث في الأعمال الفلسفية

مدخل

لا يقل مبحث الحدث في الأعمال الفلسفية عراقة عنه في المباحث النحوية واللسانية. وقد أشار بارسنز إلى أن «الرأي القائل بأن الأفعال ينبغي أن تُقرن على نحو ما بالحوادث»¹ والهيئات، يوجد متفرقا على مدى تاريخ الفلسفة. فأنت تصادفه مثلا عند أفلاطون² كما أنه يلوح في منطق بور رويال (Port-Royal) (Parsons, 1990, 4). ونرى من جهة أخرى أن ظهور هذا المبحث ظهورا مستقلا في الكتابات الفلسفية الحديثة لم يَتَأْتِ إلا بمراجعة أرسطو وتأويل ما قال تأويلا جديدا (اطلب ص 99 فيما يأتي).

وغرضنا في هذا القسم أن نقف على تطور التفكير الفلسفي في مقولة الحدث الدلالية من خلال أعمال ثلّة من الأعلام القدامى والمحدثين الذين عُدَّتْ كتاباتهم مرجعا في هذا الباب. وقد اخترنا أن نستهل هذا القسم بعرض نقدي لتراث أرسطو الذي كانت آراه أهم مرجع استلهم منه الفلاسفة المحدثون تصنيفاتهم للأحداث، وأن نخصص الباب الثاني لطائفة من الفلاسفة الذين يجمع بينهم اهتمامهم بمقولة الحدث وانتمائهم إلى تيار الفلسفة التحليلية الذي يتبوأ فيه التفكير في اللغة منزلة خاصة. ومن ثم انعقدت محاور التفكير في هذا القسم على تحقيق الأغراض التالية:

¹ نقابل المصطلح الأعجمي *event / événement* بمصطلح "الحدث" عندما يُستعمل بالمعنى العام الذي يشمل ما يسمى في النحو العربي صفات ثابتة ويكون عندئذ مرادفا للمصطلح العام / *eventuality* *procès* ونقابله بـ "الحادث" عندما يستعمل للدلالة على نوع مخصوص من الأحداث فيقابل بذلك الهيئات (الصفات الثابتة والأحوال). وقد استعمل "الحادث" في التراث للدلالة على ما يفيد "الحدث". جاء في شرح **المفصل (I، 89)** قول ابن يعيش: «... وسمي الزمان والمكان ظروفًا لوقوع الحوادث فيهما».

² يستشهد بارسنز (Cf. Parsons, 1990, 282, n. 2) على ذلك بقول أفلاطون: «ثمة ضربان من العلامات الصوتية الدالة على الموجود... ويُسمى الضرب الأول أسماءً والضرب الثاني أفعالا... وتسمى العلامة المتعلقة بالأعمال فعلا... وتسمى العلامة الصوتية التي تُصَدِّق على من يُوقِع الأعمال المذكورة اسما» (Plato, ~ 366. *Sophist*. 261D-262 C, p. 85; voir aussi Platon. ~ 366 / 1950, 261 e- 262 a, p. 127). كما يستشهد أيضا (Cf. Parsons, *Ibid.*) بما جاء في كتاب **النحو العام والبرهاني** *Grammaire générale et raisonnée* الذي وضعه علّمان من أعلام بور رويال هما أرنو ولونسو (Cf. Arnauld & Lancelot, 1660 / 1993, 62).

- تبين مفهوم الحدث عند أرسطو من خلال ثنائية الفعل والحركة والثنائيات القريبة منها من قبيل ثنائية العمل والإنشاء وثنائية العمل المستقر والعمل المتعدي، والوقوف على ما يناسب هاتين المقولتين في التراث العربي الأصولي والنحوي (الباب الأول).

- رصد بواذر التفكير في الحدث عند بعض أعلام الفلسفة التحليلية المؤسسين ومقارنته بآراء بعض الأعلام اللاحقين قصد الوقوف على ما حصل في صلب هذا التيار من تطور في النظر إلى الأحداث وطرق معالجتها دلالياً وذلك من خلال قضيتين جوهريتين: ¹ أولاهما الانتقال من الخلط بين مفهومي الواقعة والحدث إلى القول باستقلالهما، وهو ما يناسب في اللغة التفريق بين دلالة اللفظ الخاص (الحدث) ودلالة القضية (الواقعة)؛ ² وثانيتهما الانتقال من اعتبار الفعل دالاً على الكلّي العام المجرد (راسل) إلى اعتباره دالاً على الجزئي الخاص المشخص (ديفدسن)، وهو انتقال أفضى إلى اقتراح صورة منطقية جديدة تربط فيها دلالة الفعل بالحدث ربطاً واضحاً يقترب به التصور المنطقي مما هو شائع في التصورات النحوية واللسانية (الباب الثاني، الفصل الأول).

- تبين الصورة التي تقبل بها الفلاسفة المحدثون - ولا سيما من اصطلاح على تسميتهم بخلف أرسطو - ثنائية الفعل والحركة، وتفصيل ما اعتمدوا عليه من اختبارات لغوية مكنت من الانتقال من التقسيم الأرسطي الثنائي إلى تقسيمات متنوعة أشهرها تقسيم كني الثلاثي وتقسيم فندلر الرباعي (الباب الثاني، الفصل الثاني).

- الوقوف على منزلة مقولتي الذات والحدث في بنائنا الذهني ورسمنا التصوري من خلال السجال الذي قام بين ستروسن وديفدسن حول أوليّة كل واحدة من المقولتين المذكورتين، وذلك في نطاق تصورات أنطولوجية لا تعدّم الصلة باللغة الطبيعية وقضاياها الدلالية (الباب الثاني، الفصل الثالث).

- طرح مسألة تردد أقوال الدارسين بين اعتبار الأحداث محسوسة واعتبارها مجردة، وهي مسألة لا تعدّم الصلة بقضية الكلية والجزئية ومنزلة الأحداث الأنطولوجية، بل تترتب عليهما في بعض الوجوه (الباب الثاني، الفصل الرابع).

الباب الأول

تراث أرسطو

تمهيد

تعدد المداخل إلى دراسة الحدث في المدونة الأرسطية

تشتمل المدونة الأرسطية على نصوص كثيرة لها صلة بمفهوم الحدث وإن اختلفت معالم هذا المفهوم والمصطلحات التي يشار بها إليه باختلاف النص الذي يعالج فيه. فمن ذلك أن من المقولات الأرسطية - وهي ألفاظ تجمع ضروب ما يمكن أن يسند إلى الموجود ويقال على الجوهر الأول الفرد ويُحْمَل على الموضوع - ما يشير إشارات صريحة إلى ضروب من الأحداث (بالمعنى العام الذي يشمل الهيات والصفات الثابتة) وذلك نحو مقولات الفعل والانفعال والكيف والوضع والملك والإضافة (اطلب السعدي، 2013، 134-136). وليس الربط بين بعض المقولات الأرسطية وبين مقولة الحدث وبعض المقولات الدلالية القريبة منها أمرا غريبا مبتدعا، ففي التراث إشارات صريحة تُقَرَّب بين مقولتي الفعل والانفعال عند أرسطو وبين تعليق الحدث الذي هو المعنى المصدرى بالفاعل أو المفعول، وذلك نحو قول الأحمد نكري¹: «... ثم إن المعنى المصدرى لأي الحدثا من مقولة الفعل إن كان مبنيا² للفاعل، ومن مقولة الانفعال إن كان مبنيا للمفعول، فهو أمر غير قارر الذات؛ وأما الحاصل بالمصدر فهو الهيئة القارة المترتبة عليه» (جامع العلوم، III، 272 وقد ورد هذا الشاهد أيضا في الكشاف للتهانوي، II، 1557 بألفاظ مختلفة قليلا). ومن مظاهر هذا الربط بين المقولات المنطقية الأرسطية وبعض المقولات الدلالية النحوية ما جاء في تعريف العُكْبُرِي للمطاوعة وذلك قوله: «ومعنى المطاوعة قَبُولِ المَحَلِّ لأثر فعلِ الفاعل فيه، فالانفعال اسم لذلك الأثر...» (اللباب، II،

¹ عالم هندي عاش في القرن الثامن عشر، ألف موسوعته الموسومة بجامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء على غرار كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي.

² المقصود ببناء المصدر للفاعل أو للمفعول جعل ذلك المصدر للفاعل أو للمفعول وإضافته إليه وتعليقه به وجريانه عليه. وهذا ما يظهر في قول الأحمد نكري: «... فإن أضيف المصدر إلى الفاعل كان مبنيا للفاعل؛ وإن أضيف إلى المفعول كان مبنيا للمفعول؛ وإن لم يذكر معه شيء كان محتملا للمعنيين فهو القدر المشترك» (م.ن)؛ وفي قول الخَضْرِي: «قوله: "مَجْرَى" مصدرٌ ميمي بمعنى الحدث. فإن بُني "مَجْرَى" للفاعل كان بفتح الميم من "جَرَى" الثلاثي إكقولك مَجْرَى الأحداثا، أو للمفعول كان بضمها من "أَجْرَى" الرباعي إكقولك مَجْرَى الأحداثا لأن مصدره الميمي بوزن مفعوله» (الحاشية، I، 47).

(260). ومما يقوي الظن بأن العُكْبَرِي يُحيل على مقولة الانفعال الأرسطية استعماله "الانفعال" مقابل "الفعل" وذكره مصطلح المحل بمعناه الفلسفي المرادف للذات والجوهر والموضوع (اطلب السعدي، 2013، 186.181).

وما يمكن ملاحظته هو أن هذه المقولات واقعة في حيز التصور الذي هو إدراك المفرد من قبَلِ أَنْ «لا لفظاً [= مقولة] من هذه الألفاظ يُثبت شيئاً أو ينفيه في نفسه وبنفسه: إذ الإثبات والنفي لا يُجْمان إلا عن تركيب هذه الألفاظ بعضها مع بعض». (Aristote, *Cat.*, 2 a, 4, 4-7, p. 6). فقد «كان غرضُ أرسطو، وهو يصوغ جدول "المقولات" هذا، أن يُحصي جميع المحمولات الممكنة في القضية شريطة أن يكون كلُّ لفظ دالاً بانفراده، غير مُنْخَرِط في نظام التركيب» (Benveniste, 1966 / 1995, I, 73).

غير أنه من الجائز أيضاً تناول الحدث في حيز التصديق الذي هو إدراك النسبة وعندئذ «لا تُصنَّفُ المحمولات بحسَب ما قد يكون لها من خصائص ذاتية متأصلة فيها ولكن يُنْظَرُ إليها في علاقتها بموضوع داخل القضية المُبرَمة. ولو استعرنا مصطلحات تانيار لقلنا إن تناول مقولة الحدث لا يقتصر على علم الإعراب السكوني أو المقولي الذي يتناول المقولات (أقسام الكلام) حال الانفراد والانفصال عن جملة التركيب بل يشمل أيضاً علم الإعراب الحركي أو الوظيفي الذي يدرس المقولات النحوية عندما يُؤلَّفُ بينها ويضمُّ بعضها إلى بعضٍ وتتخرط في تركيب (Tesnière, 1959 / 1976, 50, 55). ولو زدنا عبارتنا اللسانية تنوعاً لقلنا «إنَّ المحمولات [= المسندات] لا تُصنَّفُ في المستوى المعجمي ولكنها تُصنَّفُ في مستوى إجرائها التركيبي، بل في مستوى إجرائها القولي énonciatif» (Gosselin & François, 1991, 65). وقد سعى غوسلان وفرنسوا وفق هذا التصور التركيبي القولي¹ إلى «إعادة بناء النظام الشامل للمقولات [الحدثية]

¹ وهو نفس التصور الذي بنى عليه مقالهما كما يدل على ذلك عنوانه: "تصنيف الأحداث: من الأفعال إلى ضروب الإسناد" «Les typologies des procès : des verbes aux prédictions»؛ بل هو عين التصور الذي قام عليه أكثر من بحث من أعمال المائدة المستديرة التي يشتمل عليها الكتاب. ذلك أنه «بدا أنَّ أنواع الأحداث لا تتوقف على السَّمات المفهومية للوحدات المعجمية فحسب بل على بناء الفعل أيضاً» (Fuchs, 1991, 10)، وأن «الإقرار بهذا التضامن بين مختلف المقولات النحوية - وهو الأمر الذي يوافق اعتبار البناء التركيبي - يحثُ [اللسانيين] على عدم الاقتصار في عملهم على أصناف الأفعال وعلى أن يتعدوا ذلك، في الأقل، إلى أصناف الحمل والإسناد» (م.ن.).

المستخرجة ولما بينها من علاقات» (م. ن.، 64) وذلك في المدونة الأرسطية جميعها؛ إذ قد بدا لهما «من الممكن الظفر في مجموع أعمال أرسطو بتصنيف للأحداث أو، في الأقل، بتمييزات تصويرية دقيقة بين أصناف المحمولات قابلة لأن تستخدم وفوق منظور لساني» (م. ن.؛ وقد صرف الباحثان عنايتهما إلى التفريق في صلب المحمولات بين ما يدل منها على خصائص واجبة (م. ن.، 68) وما يدل على خصائص ممكنة (م. ن.، 70)؛ وميزا داخل الخصائص الممكنة ما هو ثابت ومستقر مما هو عارض زائل (م. ن.، 70 - 71)؛ ونعياً على الدراسات الحديثة التي استخدمت مفاهيم أرسطو في دراسة الأحداث اقتصرارها في قراءة المدونة الأرسطية على نوعين جزئيين من المحمولات الممكنة غير الثابتة وهما الفعل والحركة، وذلك خلافاً لما يظنُّ الباحثان أن أكثر جهود أرسطو قد انصرفت إليه وهو المحمولات الواجبة أو الممكنة الثابتة. فقد بدا لهما أن «أرسطو يقترح تصنيفاً للمحمولات من الصنف الثابت هو غاية في الدقة واللطافة، بينما تُصَرَّف التحليلات المعاصرة أكثر اهتمامها إلى الأحداث الحركية مُقصيةً جميع الأحداث غير الحركية وجاعلة إياها تحت مقولة الهياك états وهي، في الأكثر الأعم، مقولة عامة ليس فيها تفريق وتمييز» (م. ن.، 72).

يُبد أن واقع الكتابات الدلالية في هذا الباب قضى بأوليّة المقابلة بين الفعل والحركة وبعلو هاتين المقولتين وتفوقهما على سائر المقولات القريبة منهما في كتابات أرسطو المتصلة بموضوع الحدث حتى إن اكتشاف هذه الثنائية كان هو وحده باعث المُحدثين على تجديد النظر في المسألة وهو الذي جعل تراث أرسطو في هذا الغرض يشق طريقه إلى فلسفة اللغة التحليلية واللسانيات. ولذلك نقصر اهتمامنا، في المدونة الأرسطية، على النصوص التي ألهمت فلاسفة اللغة التحليليين المحدثين والتي انطلقوا منها دون غيرها ليقترحوا تصنيفات جديدة للأحداث. وغايتنا في كل ذلك أن نرصد الثنائية التي انطلق منها المحدثون في الحوض المعرفي الذي نشأت فيه وأن نتبعها في مسارها إلى فلسفة اللغة التحليلية ومنها إلى اللسانيات حتى نقف على الأسباب التي دعت المفهوم إلى الهجرة من المبحث الأنطولوجي (الميتافيزيقي) إلى المباحث اللغوية الحديثة في الفلسفة واللسانيات، وحتى نتبين على وجه الخصوص السمات التي احتفظ بها المفهوم القديم والتي هيأت توظيفه توظيفاً لغوياً في الأعمال والدراسات الحديثة.

الفصل الأول ثنائية الفعل والحركة

تمهيد

جاءت آراء أرسطو المتعلقة بثنائية الفعل والحركة منشورة في مصنفات عديدة منها كتاب ما بعد الطبيعة¹ (اطلبه في ترجمة فرنسية وترجمتين إنكليزيتين ضمن النص الأول من الملحق) وكتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس² وكتاب التبيكات السفسطائية³ وكتاب الطبيعة وكتاب النفس⁴ ولكن أشهر مرجع للباحثين في هذا الباب هو نص كتاب ما بعد الطبيعة المذكور، وقد أورده فرنسوا في أطروحته (Cf. François, 1989, 257-258)، ودوريون Dorion في حواشيه على التبيكات السفسطائية. (Cf. Aristote, *Réfut. Soph.*, p. 350) وذكره غوسلان وفرنسوا بقولهما: «وأكثر ما يَفْزَعُ إليه الفلاسفة والمناطقة واللسانيون الذين يقتبسون من تقسيم كني الثلاثي⁵ نُبْذَةٌ من كتاب ما بعد الطبيعة هذا نصها...». (Gosselin & François, 1991, 72) وقد أوماً تريكو Tricot، وهو ممن حقق النص وترجمه إلى الفرنسية، إلى أنه معدوم في بعض المخطوطات التي اعتمدها، وإلى أن الترجمات اللاتينية تسكت عنه وإلى أن بعض الشراح مثل القديس توما الأكويني (1227-1274) St Thomas d'Aquin لم يعلقوا عليه، ولكنه أقر ببراءته من التحريف وبأنه موافق لمذهب أرسطو (Cf. Aristote, *Métaph.*, p. 501, n. 1). أما ريكور فقد اعتبره نصاً "لافتاً للنظر" و"مُعْجِباً" رغم "ضعف علاقته بسياقه" ورغم أن «هذه النُبْذَةُ تبدو ورقة منفصلة ... لم يعرفها شراح القرون الوسطى كلهم، بل عرفها بعضهم دون بعض» (Ricœur, 1990).

¹ Cf. Aristote, *Métaph.*, Θ, 6, 1048 b, 18-35, t. 2, p. 501 – 503

² Cf. Aristote, *Eth. Nic.*, X, 3, 1174 a, 14-23, p. 491-492

³ Cf. Aristote, *Réfut. Soph.*, 178 a 9, p. 175.

⁴ Cf. François, 1989, 259 ; Gosselin & François, 1991, 73.

⁵ اطلب هذا التقسيم في ص 100 فيما يأتي.

(356) وقد طلبنا هذا النص في تلخيص ابن رشد لكتاب ما بعد الطبيعة، ولا سيما في المقالة الثالثة (ص 39-61) فلم نظفر بما يوافقه. ويهمننا في هذا الفصل أن نتبين مفهوم كل من الفعل والحركة عند أرسطو كما يتجلى من خلال هذا النص الفريد، ويعيننا أيضا أن ننظر في مدى صحة قول بعض الشراح والدارسين بمطابقة هذه الثنائية الأرسطية لثنائيتين أرسطيتين أخريين شهيرتين هما ثنائية العمل والإنشاء وثنائية العمل المستقر والعمل المتعدي.

I. النص المؤسس لثنائية الفعل والحركة

يقول المعلم الأول في النص المشار إليه: «... ولما لم يكن أي عمل من الأعمال التي لها حدٌ غايةً في نفسه بل كان جميعها يجري إلى غاية¹، وكان حدثُ النحافة مثلا ومختلفُ أجزاء الجسم نفسها عندما تُنحفُها في حركة على هذا النحو، أي أن هذه الأفعال ليست ما يُقصد إليه من إيقاع الحركة، فإنه يلزم من ذلك أنك في جميع هذه الأحوال لا تظفر بعمل، أو في الأقل، بعمل تام لأنه ليس غايةً: فما العملُ إلا الحركة التي تكون الغاية مستقرة² immanente فيها، فأنت مثلا تبصر وتكون قد أبصرت³ وتفهم وتكون قد فهمت وتُفكر وتكون قد فكرت في حال

¹ في ترجمتي تريكو وروس Ross ما يقابل حرفيا عبارة «... متعلقا ب(ال)غاية» وفي ترجمة تريدينك Tredennick ما يقابل عبارة «... وسيلة إلى الغاية» (اطلب النص الأول من الملحق). والعبارة الثانية أقرب إلى بيان خاصية الحركة باعتبارها توسطا بين القوة والفعل وانتقالا منها إليه على ما نبين لاحقا. ولا تبعد عنها العبارة التي اخترناها (أي: «يجري إلى غاية») في بيان ما للحركة من خاصية توسطية وانتقالية.

² في ترجمة روس ما يقابل عبارة «... الحركة التي تكون الغاية حاضرة فيها هي العمل»؛ وفي ترجمة تريدينك ما يقابل عبارة «... إنما العملُ الحدثان الذي يتضمن الغاية» (اطلب النص الأول من الملحق)؛ والمقصود بذلك الأحداث التي تكون فيها الحركة غاية في ذاتها، فالغاية كامنة في الحركة ومستقرة فيها كالرقص والغناء ولا تتعداها إلى شيء آخر غير الحركة ذاتها كالبناء الذي هو حركة غرضها البيت مثلا.

³ جاء في الأخلاق إلى نيقوماخوس قول أرسطو: «من المسلم به عادة أن فعلَ الإبصار فعلٌ تام في أي آن من آنات مدة وقوعه (لأنه لا يحتاج إلى أي مُتمم يُجْم فيما بعدُ فتتم به صورته) ويبدو أن هذه هي طبيعة اللذة أيضا...» (Aristote, *Eth. Nic.*, X, 3, 1174 a, 14-16, p. 491). وليس المقصود بالمتمم مكونا لغويا نحويا بل المقصود الغاية التي يجري إليها الحدث الناقص في الوجود الخارجي والتي إذا بلغها ذلك الحدث اكتمل بها وذلك نحو حدث السير الذي يكتمل ببلوغ دار الخلافة مثلا لمن كان يقصدها.

واحدة. غير أنه لا يمكنك أن تتعلم وتكون قد تعلمت¹ ولا أن تتعافى وتكون قد تعافيت². ولكن يمكنك أن تعيش في رَغَدٍ وتكون قد عشت في رَغَدٍ وأن تُسَعِدَ وتكون قد سعدت³. <ولا لكان ينبغي أن ينقطع الحدثان في آن ما كما ينقطع حدثان النحافة. بيد أنه لا ينقطع في حقيقة الأمر>⁴: فأنت تعيش وتكون قد عشت. فهذه الحدثانات المختلفة ينبغي أن يُسمى بعضها حركاتٍ [kinêseis] وبعضها

¹ أي أنك إذا كنت تتعلم فنا أو صناعة فإنه لا يلزم من ذلك أنك تعلمتها أي صرت عالماً بذلك الفن أو تلك الصناعة. قال ابن جني: «... لكأنه لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملاسة صار كأنه غريزة ولم يكن على أول دخوله فيه لأي لم يصح وصف المتعلم به حين الأخذ فيه وبدء معالجته فلا يقال للمتلمع في أول أمره إنه عالم ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً» (الخصائص، I، 382؛ واطلب أيضاً كتاب سيبويه، I، 361-362 وسيأتي بسط الكلام على رأيه في ص 63).

² إذا كنت تتعافى فإنه لا يلزم من ذلك أنك تعافيت أي بلغت العافية وهي الصحة التامة.

³ إن ما يسميه أرسطو فعلاً *enérgeia* لا يناسب ضرورة ما تسميه الكتابات الحديثة في هذا الباب عملاً *action* وليس من الواجب أن يكون من جنس الأحداث التي فيها علاج وتأثير، بل يشمل الأحداث التي تكون تامة في كل آن من آنات وقوعها، وإذا صدرت هذه الأحداث عن فاعل كانت غاية في نفسها لا وسيلة إلى غاية غير الحدث؛ ولذلك يتّظلم هذا الضرب من الأحداث عند أرسطو مدلول ما يسمى بأفعال الاختبار أو الأفعال الشعورية *experientiel verbs / verbes expérientiels* وهي أفعال الحواس والوجدان والذهن (عن مفهوم هذه الأفعال اطلب François, 1989, 16, 27). ومن ثم يدرج أرسطو في صنف الفعل أحداثاً من قبيل العيش الرغيد والسعادة (اطلب شرح تريكو لنص أرسطو في المتن، في ص 27 فيما يأتي. ولا تخرج اللذة عن هذا الاعتبار فقد جاء في كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس قول أرسطو: «... ويبدو أن هذه هي طبيعة اللذة أيضاً: فهي في حقيقة الأمر كل لا يتجزأ، ولا يسعك في أي حال من الأحوال أن تتوهم لذة قد يفضي تمديدها في الزمن بصورتها إلى التمام. ولهذا فهي ليست حركة أيضاً... فظهر بذلك أن اللذة والحركة لا يمكن إلا أن يختلفا، وأن اللذة في عداد الأشياء التي هي كلٌ كاملٌ. ويمكن أن تُستخلص هذه النتيجة أيضاً من حقيقة أن الحركة ممتعة في غير الزمان بينما يمكن الشعور باللذة بقطع النظر عن الزمان لأن ما يقع في الآن الواحد واللحظة الواحدة هو كلٌ تامٌ» (Aristote, *Eth. Nic.*, 1174 a, 16-18; 1174 b, 5-9, p. 491-494, X, 3). ولا يعني ذلك أن اللذة حدث لا ينقطع البتة بل المقصود أنه لا يجري إلى غاية ينتهي عندها كما ينتهي رسمك للدائرة مثلاً ببلوغ النقطة التي كانت المبتدأ في الرسم. فكل لحظة من زمن اللذة لذة، وهي من ثم حدث تام في كل آن من أونة وقوعه؛ وليست كل نقطة من نقاط رسم الدائرة رسماً للدائرة بل هي رسم لبعض الدائرة، ومن ثم فهي حدث ناقص لا يتم إلا في الآن الأخير من وقوعه أو في الآتات منظورا إليها على أنها كل.

⁴ في ترجمة تريكو «ولا أفلا ينبغي أن يكون ثمة توقف في آن ما مثلاً هو شأن النحافة؟ والحقيقة أن ليس ثمة نقاط توقف...» وما أثبتناه بين هاتين العلامتين ">" مترجم عن تريدينك وروس.

الآخر أفعالا [enérgeiai]¹؛ ذلك أن كلَّ حركةٍ ناقصةٌ: وهذا نحوُ النحافة والتعلم والمشي والبناء: فهذه حركاتٌ ولا جَرَمَ أنها ناقصة. فلا يمكن، في حقيقة

¹ فالحرركات هي ما لا يكتمل إلا ببلوغ غايته من قبيل النحافة والتعلم والتعايف، والأفعال ما يكون مكتملا وتاما في كل آن من آونة وقوعه وذلك مثل الإبصار والرقص. وقد قابل تريكو لفظة kinêsis الإغريقية بالكلمة الفرنسية mouvement وهي الكلمة الشائعة في ترجمة اللفظة الإغريقية (Cf. «Mouvement», p. 659, Lalande, 1926 / 1996, وترجمها روس إلى الإنكليزية بـ movement وتريدنيك بـ motion، أما لفظة enérgeia فقد ترجمها تريكو بـ acte وتُقابل في الفرنسية أيضا بـ actualité، (اطلب 1998, Roussel) أما في الإنكليزية فقد ترجمها روس بـ actuality وتريدنيك بـ actualization وقد ذهب ديكلاي إلى أن لفظة kinêsis تُترجم في الغالب الأعم بـ action أي "عمل" وأن كلمة enérgeia تُترجم في الأكثر بـ activité أي "نشاط" (Cf. 4, § 202 b, Desclès). ويبدو أن سبب شيوع المقابلين action وactivity راجع إلى تأثير الكتابات الناطقة بالإنكليزية؛ ومما يقوي هذا الظن ما ذكره ديكلاي (Ibid.) من أن فندلر قد انطلق من الشائبة الأرسطية المذكورة ليقابل بين activity (ما يوازي enérgeia عند أرسطو) وaction (ما يوازي kinêsis عند أرسطو). ويرادف "النشاط" activité / activity في أدبيات الحدث مصطلحا آخر هو الحدثان processus / process (Cf. Parsons, 1990, 21).

ويبدو أن تريكو كان في ترجمته كلمة enérgeia بـ acte يتبع سُنَّةَ راسخة تُعزى إلى الفلاسفة المدرسين (اطلب التعريف بهم في ص 36، 16) الذين دأبوا على مقابلة المصطلح الإغريقي المذكور بالمصطلح اللاتيني actus وهو مصطلح يقابل مصطلح "القوة" و"الكمون" puissance / potentiality (اطلب 17, p. «acte», Lalande, 1926/1996). وقد جاء في الموسوعة الكونية عن هذا المصطلح: «إن الكلمة الإغريقية enérgeia التي تفيد بهاء الأثر الكامل لا تُعبر عنها اللفظتان اللاتينيتان actus أو actualitas إلا تعبيرا رديئا جدا، وهما لفظتان أقرب إلى الدلالة على نهاية سيرورة زمانية. ولم يُبدُ الرجوع إلى الأصل الإغريقي بداية من عصر النهضة ضرورة فيلولوجية فحسب بل ظهر أنه ضرورة فلسفية كذلك» (Aubenque, 1997 a, 606, c).

أما الفلاسفة العرب فقد قابلوا مصطلح enérgeia الإغريقي بمصطلح "الفعل"، وهذا ما يظهر في بعض المواضع من تلخيص ابن رشد لكتاب ما بعد الطبيعة، فقد جاء فيه مثلا (ص 41) قوله: «... وإذا صح هذا فالفعل هو أن يكون الشيء موجودا لا على الحال التي تقول فيه إنه موجود بالقوة». ويناسب هذا قول أرسطو في ترجمة تريكو «...L'acte, donc, est le fait pour une chose d'exister en réalité et non de la façon dont nous disons qu'elle existe en puissance...» (Aristote, Métaph., 1048 a, 30, t. 2, p.499). واستعمل الفلاسفة العرب مقابل مصطلح kinêsis الأرسطي مصطلح "الحركة" الذي كثيرا ما يرد للدلالة على حالة وسطى بين القوة والفعل وهي الحالة التي يعينها أرسطو في هذا النص والتي يذكرها التهانوي في الكشف (اطلب ص 59 فيما يأتي).

وقد جرى غوسلان وفرنسوا المتداول في الكتابات الفرنسية بترجمة kinêsis بـ mouvement وما شاع في أدبيات الحدث بترجمة enérgeia بـ activité (Cf. Gosselin & François, 1991, 35).

الأمر، أن تمشي وتكون قد مشيت ولا أن تبني وتكون قد بنيت¹ ولا أن تصير وتكون قد صرت² >ولا أن تتحرك وتكون قد تحركت في حال واحدة؛ بل إن ما يُحرَكُ هو خلاف ما قد حُرِّكَ، وما يتحرك هو غيرُ ما قد تحركَ³. وبضد ذلك

¹ جعل أرسطو الفعلين "مشى" badizein و"بَنَى" oikodomein في عداد الحركات التي هي عنده أعمال ناقصة لا تكتمل إلا ببلوغ غاياتها. وبهذا التصنيف يتعلق إشكال شبيه بما أشار إليه فرنسوا في شأن الفعل "تُحَفُّ" (اطلب ص 42 فيما يأتي). فليس ثمة ما يمنع مبدئياً من اعتبار البناء والمشي من الأفعال énergeiai لا من الحركات. فالبناء قد يكون غاية في نفسه يوقعه الفاعل ولا يقصد إلى شيء آخر (البيت مثلاً) سواء، والمشي قد يكون إلى غير غاية بل يكون هو نفسه الغاية وفي كلتا الحالتين يكون العمل تاماً فإذا كنت تبني صح أن يقال إنك قد بنيت وإذا كنت تمشي صح أن يقال إنك قد مشيت. ولذلك ذهب غراهام في مقاله الموسوم بـ«الهيئات والإنجازات : اختبار أرسطو» (Graham, D. W. 1980. «States and performances: Aristotle's test», *Philosophical Quarterly*, 30 / 119, p. 130-117) إلى أنه «ينبغي ترجمة الفعل المركب oikodomein الذي ترجمه تريكو بـ bâtir وروس وترينيك بـ build وقابلناه بـ"بني"» بعبارة build a house أي "بَنَى بيتاً": ذلك أن أرسطو يدمج الأَرغون (أي الأثر الحاصل وهو البيت ههنا) في العمل praxis (أي الفعل وهو البناء ههنا) وبذلك يصير هذا الفعل بويزييس poiësis (أي عملاً مُبلِغاً) (François, 1989, 260; Gosselin & François, 1991, 74). ويؤيد ما ذهب إليه غراهام من ضرورة اعتبار الغاية (البيت) حتى يكون الفعل "بني" دالاً على حركة أي على حدث ناقص لا يكتمل إلا ببلوغ الغاية قرُنْ أرسطو "البناء" بـ"البيت" في موضع آخر من كتاب ما بعد الطبيعة حيث قال: «... والحق أن عمل البناء ههنا قائم فيما بُني فهو ينشأ والبيتُ ويوجد وإياه في وقت واحد». (Aristote, *Métaph.*, 1050 a, 29-30, t. 2, p. 513). ويؤيده أيضاً ما جاء في الأخلاق إلى نيقوماخوس (اطلب النص الثاني من الملحق و ص ص 154 - 155 فيما يأتي).

² إذا كنت بصدد الصيرورة والتحول من حال إلى حال فإن ذلك لا يعني أنك بلغت الحال المتحول إليها. فإذا كنت تتحول من الفقر إلى الغنى فإذا ذلك لا يعني أنك صرت غنيا وأنت في حال التحول والانتقال.

³ ما جاء بين هاتين العلامتين "<" منقول عن ترجمة روس إلى الإنكليزية (اطلب النص الأول من الملحق). وفيه يتحدث أرسطو عن الحركة بمعناها العام لا عن الحركة في المكان فحسب خلافاً لما قد يتبادر إلى الذهن. وتعني الحركة في معناها العام «كلَّ تغيُّرٍ يُخرج ما هو بالقوة إلى الفعل. ويدخل فيها الكون generation / génération الذي منه البناءُ أفعالُ حركة من جنس الكَوْنِ لأن نتيجتها هي البيت الذي يَكُونُ ويُوجدُ من خلال حدث البناء نفسه»، أما في المعنى الأصلي فتقتصر الحركة على التغيُّر في الكيف أو الكم أو المكان. (Aristote, 4th C. B. C. / 1934. *Nic. Eth.*, 1174 a 1, n. 1). واطلب تعريف هذه الأنواع من الحركة في مداخل "الحركة في الكيف" و"الحركة الأينية" و"الحركة في الكم" في *جامع العلوم* للأحمد نُكْرِي، II، 22، 24. ويذكر تريكو أن "الحركة" و"الكَوْن" في الاصطلاح الأرسطي نوعان يقعان تحت جنس هو التغير changement عموماً وأن الحركة نفسها جنس لأنواع هي النمو accroissement والاضمحلال décroissement والاستحالة altération والثقل translation، اطلب. (Tricot in Aristote, *Eth. Nic.*, p. 492, n. 1). وقد ذكر أرسطو هذه الأنواع الداخلة تحت جنس الحركة في كتاب *الكون والفساد* (اطلب على سبيل المثال Aristote, *Gén.* Corr., I, 4, p. 37 & I, 5, p. 40 وما يقابل ذلك في *تلخيص الكون والفساد* لابن رشد ص. 39 و42).

فأنت تكون قد أبصرت وتبصر في حال واحدة¹ وهذا أمر واحد ، وأنت تفكر وتكون قد فكرت². وأنا أسمى مثلَ هذا الحدثانِ فعلا [enérgeia] أما الآخر فأسميه حركة [Kinêsis] « (م.ن.) ».

II . شرح تريكو

يبدو هذا النص المؤسس لمبحث الحدث نصا غامضا مشكلا عسير المأخذ اختلف فيه من تصدى لتفسيره من المُحدثين اختلافا شديدا يُبيِّن الفرق بين النص الأصلي وشروحه³ خلافا لما ذهب إليه تريكو محقق النص ومترجمه إلى الفرنسية من الحكم بأن نص أرسطو قريب المأخذ يسير التمثيل (اطلب كلامه فيما يلي هذا). وقد بدا لنا من المفيد في تبين المسالك التي سلكتها ثنائية الفعل والحركة في فهم اللاحقين أن نطلق من تعليق تريكو⁴ على نص أرسطو. ذلك أن المترجم طابق

والمقصود من كلام أرسطو في المتن أن الفعل الناقص الذي هو حركة بصدد الحصول . لأنها لم تبلغ غايتها . هو غير ذلك الفعل نفسه وقد اكتمل ببلوغ غايته فصار تاما على نحو يجوز معه التعبير عن حصوله بصيغة الانقضاء . ولهذا يشدد أرسطو في كثير من المواضع من هذا النص على التقابل بين صيغتين تفيد إحداها الديمومة والاستمرار وتفيد الثانية الانقضاء والانتقطاع (اطلب الترجمات الفرنسية والإنكليزية في النص الأول من الملحق) ، ويظهر هذا التقابل في الترجمة العربية بين صيغة المضارع وصيغة الماضي.

¹ جاء في بعض هوامش تحقيق التيكيتات السفسطائية قول المحقق: « فإذا كان من الجائز أن تبصر وتكون قد أبصرت في حال واحدة ، فلأن الإبصارَ ، خلافا لحدث الصُّنْع ، فعلٌ متصل لا ينقطع ويَجِدُ غايته وتماهه في نفسه وذلك في كل آن من آونة ممارسته ومزاولته... ففي كل لحظة تبصر فيها يصح أن تقول إنك تبصر وإنك قد أبصرت. ومن البَيِّن أن هذا الاقتران لبين الحدث والغاية معدوم في نشاط من قبيل الصنع: فمهما تكن اللحظة التي تكون فيها بصدد الصنع فإنه لا يصح أن تقول: « قد صنعت » (Dorion, in Aristote, *Réfut. Soph.*, p. 349).

² جاء في مقال أكريل قوله: «... فلا يمكنك الاستمرار في بناء البيت إذا كنت قد بنيتَه. ولكن يمكنك أن تواصل التفكير في أمر ما رغم أنه يصح أن يقال إنك قد فكرت فيه » (Ackrill, J. L. « Aristotle's distinction between enérgeia and kinêsis », in R. Bamborough (ed.), *New Essays on Plato and Aristotle*, London, Routledge & Kegan Paul, p. 121-141 in Dorion, in Aristote, *Réfut. Soph.*, p. 349).

³ اطلب صدى هذه الاختلاف في التأويل في Gosselin & François, 1989, 259 - 261 ; François, 1991, 73 - 74.

⁴ وقد استعان به فرنسوا نفسه على فهم نص أرسطو ونسب تعليقه إلى الصواب (Cf. François, 1989, 258) رغم أن لفظة judicieux التي تصف تعليق تريكو لا تظهر في هذا الفصل الذي أعاد فرنسوا نشره في Gosselin & François, 1991, 71.

فيه مطابقة تامة بين هذه الثنائية وثنائية أرسطية أخرى قد تلتبس بها أعني ثنائية العمل praxis والإنشاء poièsis وجعلهما مرادفين لثنائية ثالثة هي ثنائية "العمل المستقر" action immanente و"العمل المتعدي" action transitive. وهذه دعوى لا يمكن الركون إليها ولا التسليم بها تسليماً مطلقاً، ولذلك فإننا سنسعى إلى تنفيذ القول بالتطابق المطلق بين هذه الثنائيات استناداً إلى نصوص أرسطو نفسها بما يبيّن اختلاف المسالك المومناً إليها. فقد جاء في تعليق تريكو على نص أرسطو قوله: «أما معنى الفقرة إجمالاً فهو قريب المأخذ. ذلك أن أرسطو يميز فيها بين ضربين من النشاط هما العمل المستقر الذي هو الفعل *enérgeia* على الحقيقة والعمل المتعدي المبدع الذي لا يعدو أن يكون حركة *kinêsis*. فالعمل المستقر هو العمل الذي ليس له من غاية سوى نفسه، إذ هو ينحو بالفاعل منحى الكمال¹ ولا يَنْزِعُ إلى تحقيق أثر² *érgon* خارج عن ذلك الفاعل: فغاياته القصوى إنما هي نفسُ

¹ يُكَمِّلُ الفعلُ الفاعلَ لأنه يكشف عن صورته من قِبَلِ أنه يُخْرِجُ إلى حيز التجلي والظهور ما كان في حيز القوة والكُمون. وقد عبر عن ذلك مسكويه بقوله: «... وإذا كان هذا المعنى في الإنسان هو ما صار به إنساناً، فكلما كَثُرَتْ إنسانيته كان أفضل في نوعه كما أن كل موجود في العالم إذا كان فعله الصادر عنه بحسب صورته التي تخصه فإنه إذا كان فعله أجود كان أفضل وأشرف. مثل ذلك الفرسُ والبازي من الحيوان والقلم والفأس من الآلات، فإن كل واحد من هذه إذا صدر عنه فعله الخاص بصورته كاملاً كان أشرف في نوعه ممن قصر عنه» (الهوامل والشوامل 265. 266؛ واطلب رأياً مطابقاً لهذا في كلام روبن Robin في ص 58 فيما يأتي). ومن ثم كان «التمييزُ بين النشاط الصائر لأي الحركة والنشاط الذي يزاول الكمال ويمارسه لأي الفعل»، بين العمل المتعدي والعمل المستقر... (J. Le Blond, 1929. *Logique et méthode chez Aristote : étude sur la recherche des principes dans la Physique aristotélicienne*, Paris, p. 369-370, in Tricot, in Aristote, *Métaph.*, t. 2, p. 512, n. 2). وجملة القول إن كمال الفاعل حاصل بالفعل دون الحركة ذلك أن «أصلَ معنى *enérgeia* وتماّمهُ هو النشاط الساكن والمستقر... وفي هذه الأعمال التي هي غاية في نفسها تكمن أعظم لذة هي آية الكمال» (Tricot in Aristote, *Ibid.*).

² يظهر من هذا الكلام أن الأثر *product / œuvre* عند أرسطو اسم جامع للجُثث والأحداث بما فيها من الأفعال التي لا تتجاوز الفاعل. ولذلك اعتنى أرسطو بالتفريق بين الأثر الذي هو الفعل نفسه وبين الأثر الذي هو شيء خارج عن الفعل كالبيت المبني والثوب المنسوج، وهذا ما يظهر مثلاً من قوله: «... فلا ينتج عن الرؤية أيُّ أثرٍ آخرَ غيرِ الإبصار»؛ وقوله: «... ذلك أنه في جميع الأحوال التي يحصل فيها شيء، فضلاً عن الممارسة والمزاولة، يكون الفعل في الشيء الحاصل»؛ وقوله: «... فجميع الأحوال التي لا ينشأ فيها أثر زيادة على الفعل» إلخ. (Aristote, *Métaph.*, 1050 a, 25-35, t. 2, p. 512-514). اطلب أيضاً النص الرابع من الملحق وص 33 فيما يأتي). والظاهر أن الفعل في المعهود من استعمال أرسطو لا يعني الحدث (الصنع مثلاً) وإنما يعني نتيجة الحدث (الشيء المصنوع) وقد عبر عن ذلك أوبنك بقوله: «فلا جرّم أن الفعل ليس هو النشاط... بل هو نتيجة ذلك النشاط وهو ليس الشيء الصائر وإنما هو الذي صار...» (Aubenque, 1962/1994, 440). وقد أقر أوبنك بأن أرسطو يستعمل في هذا النص المؤسس لمبحث

المزاولة والممارسة. من ذلك أن النظر يبلغ غايته وكماله في الإبصار؛ وكذلك الرقص أو العزف على القيثارة، وكذلك الحياة وكلُّ براكسيس عموماً؛ إذ الفعل قائم بكماله في الفاعل ولا يتحقق في موضوع: فالإبصار قائم في الذات المبصرة والتأمل قائم في الذهن المتأمل والحياة قائمة في النفس (ومن ثم السعادة أيضاً باعتبارها حياةً من نوع ما). وهذا النشاط المستقر هو عند أرسطو نموذجُ النشاط الأكمل وهو الفعل acte الحقيقي الذي من شأنه، دون سواه، أن يدوم؛ وهو كامل وتام في كل آن من آونة حصوله ولا ينقطع ببلوغ غايته: ذلك أنه يجوز أن تكون قد فكرت ولا تزال تفكر في حال واحدة، وأن تكون قد عشت عيشة راضية ولا تزال تعيشها، وأن تكون قد سعدت ولا تزال سعيداً... وبضد ذلك فإن العمل المتعدي عملٌ مباينٌ للفعل، وهو يتحقق في أثرٍ خارج عن الصانع¹ artiste: وهذا هو شأن البيت في عمل البناء: فالغاية محققة في البيت، وعملُ البناء يظهر في الشيء المبني ويُوجدُ والبيت في وقت واحد². ولكن العمل ينقطع عند بلوغ المقصد³: فإنحاف المرء نفسه مثلاً ينقطع ببلوغ النحافة؛ وإن حدث النحافة، بعبارة أخرى، ليس غاية في ذاته ولكن غايته هيئة النحافة أو هي الصحة باعتبارها غايةً أبعد. وأيضاً فإن البيت إذا اكتمل كففت عن البناء؛ وإذا حفظت الدرس كففت عن التعلم. وعندما تكون قد تعافيت فإنك لا تعود بعد متعافياً⁴، فهذا نشاط ناقص وليس فعلاً على الحقيقية؛ وجملة القول إنه حركة» (Tricot, in Aristote, *Métaph.*, t. 2, p. 501-502, n. 1).

الحدث (الأول من الملحق) "الفعل" استعمالاً غير الاستعمال المعهود المتعارف فيقول في الموضوع نفسه: «ينصرف ذهنُ أرسطو وهو يقابل الفعل بالحركة إلى أفعال لا تكون إلا أفعالاً: أي أفعال لا يكون تمامها نتيجة حدثان بل يلتبس فيها ذلك التمام بالنشاط نفسه... فليس مدار القول هنا على نشاط يُنتج أثراً يندثر فيه ذلك النشاط باكتماله بل نشاطٌ تكون غايته فيه وهو ما يسميه أرسطو «براكسيس» (م. ن.، هـ 4).

¹ المقصود به فاعل الفعل agent.

² قد يفهم من ذلك أن وجود العمل (البناء) مُقارنٌ لوجود الغاية (البيت) في حالي التمام والنقصان. فوجود البيت قبل اكتماله وجود ناقص وكذلك وجود حدث البناء. فإذا لم يكتمل البيت لم يصح أن تقول ببيت بيتا وإذا اكتمل صح ذلك.

³ فلا يمكن الاستمرار في بناء البيت إذا كان قد اكتمل.

⁴ فإذا بلغت العافية وهي الصحة التامة انقطع حدث التعافي وهو الانتقال من المرض إلى الصحة.

III . قيمة القول بالمطابقة المطلقة بين الثنائيات الثلاث

أ . المطابقة بين ثنائية الفعل والحركة وثنائية العمل والإنشاء

أشار إلى هذه المطابقة فرنسوا بقوله: «يؤكد ج. تريكو في تعليقه على هذه الفقرة أن المقابلة بين الفعل *enérgeia* والحركة *Kinêsis* تطابق المقابلة بين العمل *praxis* والإنشاء *poiêsis*، فالعمل في الضرب الأول مُستقر والفعل تام وكامل في كل لحظة من لحظات وقوعه؛ والنشاط في النوع الثاني ناقص، إذ فيه ينزع العمل إلى تحقيق أثر [térgon]» (François, 1989, 258 & Gosselin & François, 1991, 73). كما أوماً إليها دوريون محقق التبكيئات السفسطائية إذ قال: «إن التمييز بين الفعل والحركة ليس غريباً تمام الغرابة عن تمييز أرسطو في موضع آخر بين العمل والإنشاء... فالإبصار الموصوف ههنا بأنه فعل هو أيضاً عمل إذ كان لا يرمي إلى صنع [=إنشاء] شيء خارج عن الفاعل. فهو نشاط مستقر تلتبس فيه الغاية بنفس ممارسة ذلك النشاط لأي أن غايته لا تعدو المزاولة والممارسة نفسها» (Dorion, in Aristote, *Réfut. Soph.*, p. 350). ويبدو أن مذهب المطابقة بين الثنائيتين هو مذهب أكريل في مصنفه الذي تقدم ذكره في بعض الهوامش (Cf. Dorion, *ibid.*)؛ وهو أيضاً مذهب لورو. (Cf. Leroux, 1998 b).

وقد عول القائلون بالمطابقة بين الثنائيتين في ذلك على ما جاء في الأخلاق إلى نيقوماخوس¹ الذي رأى لورو أنه يشتمل على «أول تمييز فني بين متصور العمل ومتصور الإنشاء». (Leroux, 1998 b) فقد جاء في هذا الكتاب قول المعلم الأول: «... لأن العمل والإنشاء مختلفان في الجنس من قبيل أن الإنشاء يجري إلى غاية منفصلة عن فعل الإنشاء؛ أما في العمل فإن الغاية لا يمكن أن تكون شيئاً آخر غير الفعل نفسه: فالعمل الجيد هو الغاية في نفسه»² (Aristotle. 4th C. B. C. / 1934. Nic. Eth., Book VI, Part 5, 1140 b 5-6).

¹ عن إحالة هؤلاء على الأخلاق إلى نيقوماخوس اطلب مثلاً Tricot, in Aristote, *Métaph.*, t. 1, p. 35, n. 1 واطلب أيضاً تعليق محقق التبكيئات السفسطائية الذي تقدمت الإشارة إليه في المتن، وكذلك Leroux, 1998 b.

² وقد جاء هذا المعنى في ترجمة تريكو بألفاظ مختلفة نقابلها بما يلي: «إذا كان للإنشاء في حقيقة الأمر غاية غير الإنشاء نفسه فليس هذا شأن العمل. من قبيل أن الممارسة الجيدة هي نفسها غاية ذلك العمل» (Aristote, *Eth. Nic.*, VI, 1140 b 5-6, p. 285-286)، واطلب النص الثالث من الملحق).

والواقع أن مقارنة هذا النص بالنص الوارد في كتاب ما بعد الطبيعة (اطلب ص 33 فيما تقدم والنص الأول من الملحق) تجيز المطابقة بين الفعل والحركة من جهة، والعمل والإنشاء من جهة أخرى. فقد أقام أرسطو مفاهيم هذه المصطلحات جميعاً على أساس مفهوم الغاية (اطلب المقصود من "الغاية" في ص 40 وما بعدها فيما يأتي) وكون هذه الغاية لا تعدو الممارسة والنشاط ولا تخرج عنهما أو تتعداهما إلى شيء غيرهما. فإذا كان النشاط غاية في نفسه كالإبصار والرقص والتفكير سمي فعلاً (حسب نص ما بعد الطبيعة - الأول من الملحق.) أو عملاً (حسب نص "الأخلاق إلى نيقوماخوس"، الثالث من الملحق)؛ وإذا كانت غاية الفاعل من إيقاع الحدث شيئاً آخر غير الحدث الذي يوقعه كالبِنَاء الذي غايته البيت أو الصناعة التي غايتها السيارة سُمِّيَ حركة (حسب نص ما بعد الطبيعة) أو إنشاء (حسب نص الأخلاق إلى نيقوماخوس).

فالمطابقة بين تينك الثنائيتين تبدو جائزة إذا تقيدنا بمنطوق نص أرسطو (اعتماداً على الترجمات الفرنسية والإنكليزية المذكورة، اطلب النص الثالث من الملحق) وفهمنا أنه يفرق فيه بين الغاية الكامنة في الحدث أو النشاط، والغاية الخارجة عنه. وإلى هذا الفهم ذهب براغ Brague إذ قال: «ينبغي أن يُطلب المقياس الذي يمكن من تمييز الحركة من الفعل في باب الغاية télos وعلاقتها بالعمل وهي علاقة ملازمة inhérence أو خارجية extériorité بحسب تعلق الأمر، على الترتيب، بالفعل أو بالحركة»¹؛ وإليه ذهب لورو في قوله: «يتعلق بالعمل agir والصُّنْع faire تحليلٌ يقوم على معيار خارجية الغرض أو الغاية. فليس للعمل غايةً خارجةً عنه أما الإنشاء فله هذه الغاية» (Leroux, 1998 b)؛ وفي قوله في موضع آخر: «... وتُتيح هذه السمة لأرسطو تمييز النشاط الذي تكون له نتيجة خارجة عنه باعتبارها غايته من النشاط الذي يَعدُّ تلك النتيجة» (Leroux, 1998 a).

¹ Brague, Rémi. 1988. *Aristote et la question du monde*, Paris, PUF, 1988, p. 467, in Ricœur, 1990, 356, n. 2.

ومعنى قول براغ هو أن الغاية ملازمة للعمل [=الحدث] في حال الفعل ومفارقةً له خارجة عنه في حال الحركة.

لكن هذه المطابقة تضعف إذا ما اعتبرنا فهم العمل والإنشاء عند شُرَّاح من أمثال تريكو وأكريل وأوبنك ودوريون الذين اعتبروا، دونما مُسوغ ظاهر من نص أرسطو الذي اعتمده (أي النص المذكور من الأخلاق إلى نيقوماخوس، وهو الثالث من الملحق)، أن "الخارجية" خارجية عن محلّ الحدث¹ الذي هو الفاعل (أي أن تأثير الحدث إما أن يستقر في الفاعل ولا يجاوزه كالتنفس والإبصار والتفكير وإما أن يتعدى الفاعل إلى إنشاء شيء خارج عن ذلك الفاعل كالبيت أو السيارة) لا عن الحدث نفسه (يمكن أن يكون الحدث غاية في نفسه كالإبصار ويمكن أن يكون وسيلة إلى غاية كالبناء ومن ثم تكون الغاية خارجة عنه). فقد عرف تريكو هذه الثنائية في بعض الحواشي بقوله: «إن العمل هو النشاط الذي لا يحصل منه أثر œuvre / product خارجي والذي ليس له من غاية سوى حُسْنِ الممارسة والمزاولة. ويقابل العملُ الإنشاءُ أي تحقيق أثر خارج عن الفاعل» (Tricot, in Aristote, *Métaph.*, t. 1, p. 35, n. 1, voir aussi Dorion, in Aristote, *Réfut. Soph.*, p. 350 & Aubenque, 1997 b, 969, a).

والظاهر أن تريكو ومن ذهب مذهبه قد استندوا في قولهم بالمطابقة بين الثنائيتين إلى نصوص أخرى غير النصين المشار إليهما (الأول والثالث من الملحق)؛ ومن هذه النصوص فقرة وردت في كتاب ما بعد الطبيعة وفيها عرف أرسطو الفعل والحركة على أساس كمون النشاط في الفاعل (في حالة الفعل) أو خروجه عنه (في حالة الحركة)، وهو أساس يخالف ما قام عليه تعريف هذه الثنائية في النص الأول من كتاب ما بعد الطبيعة (الأول من الملحق) أعني أساس التوقيت أو التحديد (عن هذا المفهوم اطلب ص 40 فيما يأتي)؛ كما يخالف أيضا الأساس الذي قام عليه التعريف الوارد في الأخلاق إلى نيقوماخوس (النص الثالث من الملحق) من حيث أن النص الثاني من كتاب ما بعد الطبيعة (الرابع من الملحق) يجعل الخروج خروجا عن الفاعل لا عن الحدث. وقد جاء في هذا النص قول أرسطو: «تلتبس الغاية أحيانا بالممارسة نفسها؛ وعلى هذا فإن حدَّ الإبصار ومنتهاه هو الرؤية، فلا ينتج عن الرؤية أي أثر آخر غير الإبصار؛ وبضد ذلك فإن شيئا آخر ينشأ في أحيان أخرى: ذلك أنه لا

¹ عن مفهوم المحل اطلب السعدي، 2013، 186.182.

يُحصلُ من فن البناء مثلاً عملُ البناء فحسب بل البيتُ أيضاً. بيد أن الفعل في الحالة الأولى [= حالة الإبصار] هو الغايةُ، وهو في الحالة الثانية [= حالة البناء] يفوق القوة في كونه غاية: فالحق أن عملَ البناء ههنا قائمٌ فيما بُنيَ فهو ينشأ والبيتُ ويوجد وإياه في وقت واحد. ذلك أنه في جميع الأحوال التي يحصل فيها شيء، فضلاً عن الممارسة والمزاولة، يكون الفعل في الشيء الحاصل، فعملُ البناء مثلاً قائمٌ في ما بُنيَ وعملُ النسج قائمٌ في المنسوج، وقس على هذا ما شاكله؛ وجملة القول إن الحركة هي في ما حُرِّك. وعلى النقيض من ذلك، ففي جميع الأحوال التي لا ينشأ فيها أثر زيادة على الفعل، يَكْمُنُ الفعل في الفاعل نفسه: وعلى هذا تقوم الرؤيةُ في الذات المبصرة والعلمُ في العالم والحياةُ في النفس ولهذا أيضاً تقوم السعادة في النفس لأنها نوعٌ ما من الحياة». (Aristote. *Métaph.*, 1050 a, 24–37, t. 2, p. 512–514).

وعلى هذا يكون النص الأول من كتاب ما بعد الطبيعة (الأول من الملحق، وكذلك النص الثاني من الملحق وهو من الأخلاق إلى نيقوماخوس، وقد استشهدنا بُنْتُف منه في مواضع متفرقة) قد ميز بين أنواع النشاط على أساس بنيتها الداخلية وكون هذه الأنواع من الأحداث مُوقَّتةً أو غير مُوقَّتة؛ ويكون النص الثاني من كتاب ما بعد الطبيعة (الرابع من الملحق) قد ميز بين هذه الأنواع من النشاط على أساس مقياسين خارجيين متلازمين هما علاقة الحدث أو النشاط بمحله الذي هو الفاعل وعلاقته بما ينتج عنه ويترتب عليه ويحصل منه. أما نص الأخلاق إلى نيقوماخوس (الثالث من الملحق) فيتضمن تلميحاً إلى المقياس الثاني من هذين المقياسين الخارجيين (مقياس أثر الحدث) دون المقياس الأول (مقياس محل الحدث).

وواضح أن تريكو ومن رأى رأيه لم يحتفظوا إلا بالمقياسين الخارجيين للتمييز بين الفعل والحركة ولا سيما مقياس الأثر / *œuvre / product* الذي استخدموه ليطباقوا بين ثنائية الفعل والحركة وثنائية العمل والإنشاء اعتماداً، فيما يبدو، على ما جاء في مواضع أخرى من الأخلاق إلى نيقوماخوس، منها موضع ذكر فيه أرسطو "الأثر" صراحة بقوله: «... بيد أننا نجد في الحقيقة فرقاً بين الغايات: فبعضها عبارة عن ألوان من النشاط، وبعضها الآخر عبارة عن آثارٍ متميزة عن النشاط الذي أنشأها. وحيث توجد غايات متميزة عن الأعمال تكون الآثار

بطبيعتها أرقى من النشاط الذي أنتجها» (Aristotle. 4th C. B. C. / 1934. Nic. Eth., Book I, Part 1, 1094a, 4 -6 واطلب النص الخامس من الملحق).

والحاصل من ذلك أن أرسطو لم يلتزم اعتبارا واحدا فحسب عندما عرف ثنائية الفعل والحركة، فلم يُرْسِ تعريفه لها على أسس قارة ثابتة، ولم يُعَنَّ بتحرير مصطلحاته وضبط مدلولاتها على وجه الدقة بحيث لا تحتل إلا وجهها واحدا من الدلالة¹؛ ومن ثم صدّق دوريون فيما أوماً إليه من أن «التمييز بين الفعل والحركة لم يكن دوما تمييزا بيّنا ودقيقا على نحو ما كان يرجوه أرسطو» (Dorion, in Aristote, *Réfut. Soph.*, p. 350).

وعلى هذا تتطوي المطابقة بين ثنائية الفعل والحركة وثنائية العمل والإنشاء على مغالطة لأن الفعل والحركة لا يطابقان العمل والإنشاء في التعريف الداخلي "البنوي" بل في التعريف الخارجي العلائقي. ووجه المطابقة أن الحدث أو النشاط في علاقته بمحله وبما ينتج عنه لا يخلو حاله من أمرين: فإما أن يَلْزَمَ الحدثُ (=النشاط) الفاعل الذي هو محله المحتاج إليه في وجوده ويستقرّ فيه ولا يجاوزُه إلى غيره فيكونُ الحدثُ عملا أو فعلا (حسب التعريف الخارجي المذكور للفعل)، وهذا من قبيل التفكير والسعادة والتنفس والرقص والإبصار؛ وإما أن لا يكتفي الحدث بمحله فيخرجُ عنه ليتجسد في أثر خارجي ويكونُ إنشاء أو حركة (حسب التعريف الخارجي المشار إليه للحركة)، وهذا هو شأن البناء والصنع والخلق.

أما عدم التطابق بين العمل والإنشاء من جهة والفعل والحركة في تعريفهما الداخلي البنوي من جهة أخرى فظاهر في القطب الثاني من كل ثنائية أعني قطبي الإنشاء والحركة: فالإنشاء، حسب تمثيل أرسطو عليه، يقتضي دوما أثرا محسوسا خارجا عن الفاعل هو أقرب إلى الجثث والأعيان - التي تنشأ بواسطة الحدث (=النشاط) ومن خلاله - منه إلى المعاني (اطلب على سبيل المثال النصين الرابع والخامس من الملحق). أما تعريف الحركة الداخلي البنوي فلا يقتضي أن

¹ عما قد يعتري مصطلحات أرسطو من اضطراب اطلب ص 55 فيما يأتي.

ينتج عن الحدث دوماً أثرٌ مادي ملموس لأن ما يقوم عليه التعريف الموماً إليه للحركة هو أنها نشاط محدود بقطع النظر عما ينجم عن ذلك النشاط من أثر. ولذلك جعل أرسطو في عداد الحركات أحداثاً من قبيل النحافة والمشي (اطلب النص الأول من الملحق) رغم أنه لا تصدر عنها آثار تخرج عن الفاعل خروجاً صريحاً. وعلى هذا الاختلاف بين ثنائية الفعل والحركة (بالمعنى الداخلي البنيوي) من جهة، وثنائية العمل والإنشاء من جهة أخرى تترتب مقتضياتٌ عملية في تصنيف بعض الأحداث. فإذا كنا نجاري دوريون (Cf. Dorion, in Aristote, *Réfut.* *Soph.*, p. 350) في اعتبار الإبصار فعلاً لأنه غاية في نفسه ولأنه غير محدود، واعتباره عملاً في حال واحدة لأنه لا يحصل منه أثر محسوسٌ خارج عن الفاعل، فإنه لا يَفُوقُ عندنا اعتبارُ حدث المشي الذي جعله أرسطو في عداد الحركات (باعتبار أن الفاعل لا يقصده في ذاته كما في حال التنزه مثلاً بل يقصد به غاية هي بلوغ المحطة مثلاً) إنشاءً، إذ الإنشاء هو صنع شيء أو إيجاد أثر محسوس من خلال حدث أو نشاط وليست المحطة أثراً خارجياً يوجده الفاعل من خلال حدث المشي بل هي غاية أي حدٍّ وطرف ينتهي عنده هذا الحدث فلا يمكن الاستمرار فيه في تلك الحال. وقس على ذلك حدث النحافة الذي اعتبره أرسطو حركة لأنه ينتهي إلى حد هو الصحة؛ فهذا الحدث بعيد عن أن يكون إنشاءً أي إيجاداً لأثر محسوس خارج عن الفاعل ومنفصل عنه.

ولعل هذا الاختلاف بين الثائيتين هو الذي حمل لورو على أن يقول: «يطابق التمييزُ بين العمل والإنشاء، من جهة مُتَصَوِّرات الميتافيزيقا الأرسطية، التمييزُ بين الحركة (Kinêsis) والنشاط المستقر الذي يجد فيه كلُّ كائنٍ تَحَقُّقَهُ (enérgeia). ولا يخلو القول بهذا التطابق من صعوبة، وهو يطرح على تأويل مُتَصَوِّر الفعل مشاكل عدة» (Leroux, 1998 b).

ب. المطابقة بين ثنائية العمل والإنشاء وثنائية العمل المستقر والعمل المتعدي

أما الضرب الثاني من المطابقة فقد أقامه تريكو بين العمل والإنشاء من جهة، والعمل المستقر والعمل المتعدي من جهة أخرى. وهذه المطابقة شائعة أيضاً في الأدبيات الفلسفية نجد لها صدى في قول أوبنك: «يميز أرسطو بين "البراكسيس"

وهو العمل المستقر الذي لا غاية له سوى أن ينحو بالفاعل منحى الكمال و"البويزيس" الذي هو، في معناه الأشمل، إنشاء أثر خارج عن الفاعل» (Aubenque, 1997 b, 969, a, voir aussi Dorion, in Aristote, *Réfut. Soph.*, p. 350 & Tricot, in Aristote, *Métaph.*, t. 1, p. 35, n. 1). والثابت أن "العمل المستقر" و"العمل المتعدي" ليسا مصطلحين أرسطيين بل هما مصطلحان مدرسيان ¹ scolastiques. وقد أقام المدرسيون مفهوم هذين المصطلحين على مقياس التأثير modification ومداه: فإذا اقتصر التأثير على الفاعل ولم يجاوزه إلى غيره كان العمل مستقرا وإذا تعداه إلى غيره كان متعديا. ويدل على هذا قول لالاند: «يقابلُ "العمل المستقرُّ" في العُرف المدرسي "العمل المتعديّ". فالضرب الأول من العمل هو الذي يبقى برُمته في الفاعل ولا يؤثر في مفعوله. من ذلك أن الإبصار لا يؤثر إلا في المبصر ولا تأثير له في المبصر (اطلب ص 382)؛ والضرب الثاني هو العمل الذي يؤثر في مفعوله وذلك نحو قسمة الشيء أو تسخينه» (Lalande, 1926/1996, «Immanent», p. 471). ويقرب من هذا التعريف ما جاء في المعجم الفلسفي وهو قول المؤلف: «... والكامن [= المستقر immanent] هو الفعل [= العمل] أو السبب الذي ينحصر تأثيره في الفاعل نفسه كالشعور والعقل والإرادة، فإن تأثيرها إذا انحصر في نفس الفاعل ولم يحدث تغيرا في الخارج سمي بالتأثير الكامن، بخلاف الفعل [العمل] المتعدي transitif الذي ينتقل تأثيره إلى الخارج كإضرام النار وقطع الخشب وتفجير الماء إلخ.» (صليبا 1994، II، 223)، وكذلك قوله: «ويطلق [المتعدي] عند الفلاسفة على انتقال الأثر من المؤثر إلى شيء آخر خارج عنه كما في الإحراق أو القطع أو التسخين. وهو بهذا المعنى مقابل للكامن الذي لا يتعدى إلى شيء آخر غير بل يبقى مستقرا في نفس الفاعل كالشعور والنية والإرادة والعقل فهي تتم في النفس ولا تؤدي بذاتها إلى تغيير شيء في العالم الخارجي» (م. ن.، 329).

¹ نسبة إلى "المدرسة" أي إلى التعليم الفلسفي الذي كان يُعلم في المدارس الكنسية وجامعات أوروبا بين القرنين العاشر والسابع عشر. وقد قام هذا التعليم على مبدأ التوفيق بين العقل والوحي وعلى شرح النصوص القديمة لا سيما نصوص أرسطو. ومن أشهر المدرسين القديس توما الأكويني اطلب Lalande, 1926/1996, «Scolastique», p. 961. وقد ورد المصطلحان على سبيل المثال في Thomas, 1857, 41 وأثرنا إيراد تعريفي لالاند وصليبا لوضوحهما.

والجانب المشترك بين تعريف أرسطو للعمل والإنشاء (وكذلك للفعل والحركة بالمعنى الخارجي العلائقي) وبين تعريف الفلاسفة المدرسين للعمل المستقر والعمل المتعدي هو كـمـونُ الحدث في محله المحتاج إليه في وجوده - أي في الفاعل - أو خروجه عنه وتعديه ذلك المحل إلى غيره. أما وجه الاختلاف بين الشائيتين فهو كامن في الكيفية التي يقع بها التجاوز والتعدي والصورة التي ينتهي إليها التأثير. ومعنى ذلك أن محل الإشكال لا يكمن في القطب الأول من كلتا الشائيتين (أي العمل والعمل المستقر) بل هو كامن في القطب الثاني منهما (أي في الفرق بين الإنشاء والعمل المتعدي).

ويبدو تعريف الفلاسفة المدرسين للعمل المتعدي أوضح من تعريف أرسطو للإنشاء: فهو يشمل الأعمال التي تخرج عن الفاعل لتؤثر في غيرها بأن توقع به شيئاً قد يؤدي إلى تغيير هيئته تغييراً ما وذلك كالإحراق والقطع والتسخين كما يتضمن الأعمال التي ينشأ المفعول بها ومن خلالها وذلك كإضرام النار حسب ما يظهر من الأمثلة المستشهد بها.

وعلى النقيض من ذلك يبدو تعريف أرسطو للإنشاء مبهماً إلى حد ما. فهو يفصل فصلاً حاسماً بين النشاط الذي يقع داخل الفاعل ويستقر فيه والنشاط الذي يخرج عنه فيتحقق في شيء خارجي (اطلب النص الرابع من الملحق)، ولكنه لا يبيّن كونه النشاط الذي يخرج عن الفاعل: هل هو مجرد تأثير يوقعه الحدث بشيء موجود أصلاً؟ أم هو إيجاد المفعول بعد عدمه؟ ومما يزيد الأمر غموضاً أن أرسطو استعمل للدلالة على نتيجة العمل الإنشائي لفظاً مشتركاً بين معانٍ عدة هو لفظ "الأثر" *érgon*، فهو «يُطلَق في الأصل على الأثر *œuvre* والحاصل *produit* كما يطلق على العمل *travail* والوظيفة *fonction*. ذلك أن لفظ "الأرغون" قد يفيد نتيجة النشاط أو العمل كما يفيد خواص ذلك النشاط المخصوصة أو وظيفته¹» (Leroux, 1998 a). ويؤيد ما ذهب إليه لورو عناية أرسطو الواضحة بالتفريق بين الأثر الذي هو الفعل نفسه وبين الأثر الذي هو نتيجة الفعل والحاصل

¹ عن هذين المعنيين المختلفين للأثر اطلب Ricœur, 1975, 389, n.2.

منه وهو شيء خارج عن ذلك الفعل. (اطلب الإحالة السابقة وص 27 وما بعدها فيما تقدم). وقد انعكس هذا الاشتراك في اللفظة اليونانية على ترجمتها فتعددت مقابلاتها في الفرنسية والإنكليزية. فبالإضافة إلى المقابلات الأربعة التي ذكرها لورو فيما تقدم، ترجمها روس إلى الإنكليزية بـ "العمل" action وتريدنيك بـ "النشاط" activity. (اطلب Aristotle. 4th C. B. C./1924 & 1989. (Metaph., Book IX, Part 8, 1050 a, 21). ولم نجد فيما تفحصناه من السياقات التي ذكر فيها أرسطو "الأثر" تصريحاً بالفرق بين العمل الذي يتعدى فيُنشئ مفعوله ويتجسد في أثر خارجي ملموس وبين العمل الذي يتعدى فيقتصر على التأثير في مفعول موجود تأثيراً ما.

غير أن استتطاق الأمثلة التي استشهد بها أرسطو على مفهوم الأثر الخارجي في السياقات المذكورة يحملنا على ترجيح أن المعلم الأول لا يقصد بالإنشاء إلا الفعل الخلاق الذي يفضي إلى إيجاد شيء كان في طور العدم قبل حصول ذلك الفعل. فقد تكلم في بعض هذه السياقات على «الأحوال التي يحصل فيها شيء فضلاً عن الممارسة والمزاولة» وعلى أن الفعل فيها «يكون في الشيء الحاصل» وضرب على ذلك مثلاً عمل البناء الذي هو «قائم في ما بُني» وعمل النسج الذي هو «قائم في المنسوج» (Aristote, *Métaph.*, 1050 a, 30–32, t. 2, p. 513 واطلب النص الرابع من الملحق). وجميع هذه العبارات والأمثلة تُقوّي الظنّ بأن المقصود بالإنشاء هو العمل المبدع الخلاق فحسب؛ كما يقويه استعمال المقابل الفرنسي œuvre (اطلب النصين الرابع والخامس من الملحق) وهو مقابل يغلب إطلاقه على المحسوس من الآثار الحاصلة.

وإذا صح هذا كان القول بالمطابقة بين العمل والإنشاء من جهة والعمل المستقر والعمل المتعدي من جهة أخرى محلّ نظر. ويؤيد ذلك ما توحى به عبارات بعض المؤلفين من حرص على الفصل بين الشائئيتين بردهما إلى مصدرين مختلفين وإن كانوا لا يدفعون ما بينهما من قرابة. فقد جاء في الموسوعة الفلسفية الكونية: «... ويُعزى التمييز المنسوب إلى القرون الوسطى [بين المستقر والمتعدي] إلى التمييز الأرسطي بين الإنشاء (poein) والعمل (prattein) باعتبار أن العمل يُعرّف بكون

الأثر effet قائما داخلَ الفاعل» E. P. U. «[Transitivité [philo. géné.]», II : Les Not. Philo., t.2, p. 2645-2646) : وجاء في مقال بيلكوك قوله إن «... التمييز بين العمل المتعدي (وهو العمل الذي يؤثر في كائن خارج عن الذات) والعمل المستقر (وهو عمل يقوم على التأثير في الذات تأثيرا داخليا) هو تمييز مستوحى من تقسيم أرسطو الفعل إلى "بوزيس" (وهو العمل الذي يؤثر بمقتضاه الفاعل في الطبيعة خارجة)، و"براكسيس" (وهو العمل الذي يغير الفاعل نفسه بمقتضاه)». (Billecoq, 1998, 1239).

وتترتب على الاختلاف بين ثنائية العمل والإنشاء من جهة وثنائية العمل المستقر والعمل المتعدي من جهة أخرى مقتضيات عملية في تصنيف بعض الأحداث. فحدث الضرب حسب المفهوم المدرسي الذي أومأنا إليه عمل متعد لأن التأثير قد جاوز فيه الفاعل إلى المفعول لكنه ليس بإنشاء لأنه لا يفضي إلى أثر محسوس من قبيل الجثث والأعيان.

ويمكن تلخيص الفروق بين الثنائيات الثلاث المذكورة التي طابق تريكو

بينها في الجدول التالي:

الإبصار، الرقص، الغناء، التفكير، السعادة، اللذة، الحياة...	تعريف داخلي: (تعريف الفعل في نفسه من غير إضافته إلى شيء آخر، اطلب النصين الأول والثالث من الملحق): هو حدث غير مؤقت (غير محدود) يمكن الاستمرار فيه نظريا إلى ما لانهاية له. (وهو التعريف الذي اعتمده الفلاسفة التحليليون ومن تبعهم، ولا يجوز أن يطابق الفعل بهذا التعريف ما يناسبه من قطبي الثنائيتين الآخرين، خلافا لتريكو). تعريف خارجي: (تعريف الفعل بالإضافة إلى محله؛ اطلب النص الرابع من الملحق): يقرب من تعريف العمل والعمل المستقر. (وقد طابق تريكو بينه وبين تعريفهما وهي مطابقة جائزة).	الفعل enérgeia	الثنائية الأولى

بناء البيت، صنع السيارة، المشي إلى المحطة...	تعريف داخلي: (تعريف الحركة في نفسها من غير إضافتها إلى شيء آخر، اطلب النصين الأول والثالث من الملحق): حدث مُوقَّعتي (محدود بغاية خارجة عنه) لا يمكن الاستمرار فيه بعد بلوغ تلك الغاية. (وهو التعريف الذي اعتمدته الفلاسفة التحليليون ومن تبعهم، ولا يجوز أن تطابق الحركة بهذا التعريف ما يناسبها من قطبي الشائيتين الآخرين خلافاً لتريكو). تعريف خارجي: (تعريف الحركة بالإضافة إلى محلها: اطلب النص الرابع من الملحق): يقرب من تعريف الإنشاء والعمل المتعدي (وقد طابق تريكو بينه وبين تعريفهما وتلك مطابقة جائزة).	الحركة kinêsis
الإبصار، التنفس...	حدث أو نشاط لا يجاوز تأثيره الفاعل.	العمل praxis
بناء البيت، صنع السيارة...	حدث أو نشاط يتعدى تأثيره الفاعل ويفضي إلى أثر يكون في الأغلب مشاهداً محسوساً من جنس الجثث والأشياء المادية.	الإنشاء poiêsis
الإبصار التنفس...	حدث أو نشاط لا يجاوز تأثيره الفاعل.	العمل المستقر action immanente
بناء البيت، صنع السيارة، قطع الخشب، تسخين الماء.	حدث أو نشاط يتعدى تأثيره الفاعل، فيقع بمحل ثان هو المفعول به الدلالي، أو يفضي إلى إنشاء شيء لم يكن موجوداً.	العمل المتعدي action transitive

IV. دور مفهوم الحد في الفصل بين الفعل والحركة

فسر تريكو قول أرسطو: «... ولما لم يكن أيُّ عمل من الأعمال التي لها حدٌ غايةً في نفسه...» (Aristote, *Métaph.*, Θ, 6, 1048 b, 18-19, t. 2, p. 501-502) بأن «جميع الأعمال التي لها حدٌ، هي وسائلٌ لا غايات» (م. ن، 503، هـ 1)، والمقصود بذلك الأعمال التي يوقعها الفاعل متوسلاً بها إلى شيء آخر غير تلك الأعمال نفسها، فإذا بلغ ذلك الشيء كان وصوله إليه حداً يكتمل به العمل

فلا يمكن للفاعل بعد ذلك أن يواصله. ولهذا يوصف هذا الضرب من الأعمال في الدراسات الحديثة بكونه مُوقَّتًا محدودا / borné / bounded أو يجري إلى غاية tétique / telic فعمل البناء ليس غاية في نفسه بل هو وسيلة يتوسل بها الفاعل إلى شيء آخر غير ذلك العمل وهو البيت مثلا؛ والسير ربما لم يكن غاية في ذاته بل وسيلة إلى بلوغ المحطة فإذا بُني البيت وبلغت المحطة لم يكن من الممكن عادة أن يواصل البناء أو يُستمر في السير خلافا لعملَي الرقص أو الإبصار مثلا فكلاهما مقصودٌ في نفسه، وهما ليسا محدودين بغاية طبيعية إذ يمكن مواصلتهما نظريا إلى ما لانهاية له على حد ما تقدم من كلام تريكو. ويسمى أرسطو الأعمال المُوقَّتة المحدودة حركاتٍ، وغير المُوقَّتة أفعالا. ولو طلبنا تقريبا خاصية التوقيت في الحركات وعدمها في الأفعال لمثلناها بالفرق في الصوتيات بين الحروف الشديدة كالباء والتاء والذال وهي حروف تنجز دفعة واحدة ولا يمكن إطالة النطق بها لانغلاق مجرى الصوت وانحباس الهواء كليا (ما يناسب الحد أو الغاية في الحركة) وبين الحروف الرخوة كالفاء والثاء والحاء وهي حروف من خصائصها الاسترسال في الزمن وأنه يمكن إطالة النطق بها إلى غير غاية. «ومعنى الشديدي أنه الحرف الذي يمنح الصوت أن يجري فيه وذلك أنك لو قلت: "الحج" ومددت صوتك لم يجز [المقصود عدم جواز مد الصوت في الجيم وهي شديدة في النطق القديم]، وكذلك لو قلت: "الحق" و"الشط" ثم رمت مد صوتك في القاف والطاء لكان ممتعا؛ والرخو هو الذي يجري فيه الصوت، ألا ترى أنك تقول هو "المس" و"الرش" و"السح" ونحو ذلك فتجد الصوت جاريا مع السين والشين والحاء» (ابن يعيش، شرح المفصل، X، 129). وسنقف لاحقا على مناسبة الحروف الآنية (الشديدة) لمفهوم الآن، والحروف الزمانية (الرخوة) لمفهوم الزمان وهما مفهومان يداخلان، كلٌّ على حدة، في تكوين مفهومي الفعل والحركة (اطلب ص 101، هـ 2).

ومن الأحداث المشكلة التي اعتبرها أرسطو من باب الحركات حدث النحافة. والمقصود به الحدث المتدرج الذي هو نقصان اللحم وذهابه والذي يسمى إنحافا إذا تعمد الفاعل أو كان بفعل أثر خارجي وليس المقصود الهيئة الحاصلة من ذلك الحدث والتي يمكن أن تكون غاية الفاعل وتسمى نحافة أيضا. وللدلالة على

معنى الحديثية استعمل تريكو عبارة le fait de maigrir واستعمل تريدينك عبارة the process of thinning وقد رأى فرنسوا أن أرسطو جعل الفعل iskhainein أي "تُحَفَّ" في عداد الحركات kinêseis رغم أن النحافة أو الاشتداد لا يجريان إلى غاية téléos طبيعية خلافاً لنضج الثمار مثلاً (Cf. François, 1989, 260 & Gosselin & François, 1991, 74). حدث غير محدود في نفسه ولذلك فهو أقرب إلى الأفعال énergeiai التي لا تجري إلى غاية. ولعل في تعليق المترجم تريكو ما يرفع هذا الإشكال ويُسوِّغُ اعتبار أرسطو النحافة من الحركات التي تجري إلى غاية، فهو يرى مستتداً إلى قول أرسطو في موضع سابق أن حدث النحافة مُوقَّتٌ لأن غايته التي يجري إليها هي هيئة النحافة، وهي إجمالاً عبارة عن الصِّحة والعافية. وقد جاء في الموضع المذكور قول أرسطو: «... وعلى هذا فإن النحافة والتطهير والدواء والآلات هي أسباب للصحة والعافية لأن جميع هذه الوسائل تُستعمل قصداً إلى غاية ولا تختلف هذه الأسباب إلا في كون بعضها آلات وبعضها الآخر أعمالاً» (Aristote, *Métaph.*, 1013 b 38, t. 1, p. 162) وحدث النحافة ناقص لأنه ليس غاية في نفسه، فالغاية هي هيئة النحافة أو الصحة على ما يظهر من قول أرسطو.

وقد يكون لحدث النحافة حد يجري إليه حتى إذا بلغه صحَّ أن يوصف صاحبه به وكانت نتيجة ذلك الحدث هيئة قارة هي هيئة النحافة. غير أن الحد في حدث النحافة ليس مما يمكن تحديده على وجه الدقة وإن كان التسليم به ضرورياً. وهذه أمور نبتينها بمقارنة كلام أرسطو بكلام الأصوليين الذين تناولوا أحداثاً شبيهة بحدث النحافة من حيث خفاء الحد الذي تنتهي إليه. فمن ذلك أحداث الفهم والعلم والعقل وهي أحداث إذا بلغت غايتها أفضت إلى هيئة قارة ثابتة، وهي كون المتصف بها ذا فهم وعلم وعقل. وقد تناول الأصوليون هذه المسألة في كلامهم على العقل وفهم المقصود من الخطاب باعتبار ذلك شرط التكليف. فمن ذلك قول تقي الدين السُّبكي: «قال القاضي أبو بكر: إن عدم بلوغه [يعني الصبي] دليل على قلة عقله، وهو تصريح منه بأن العقل يزيدُ ويكملُ بلحظة لأي على نحو يمكن الشعور به والتفطن إليه] وليسَ يَنْجُ ذلك كما قاله الغزالي لأن انفصال النطفة لأي

انفصالها من الصبي وهو علامة البلوغ لا يزيده عقلاً؛ لكن حط الخطاب عنه تخفيفاً. وزيادة العقل ونقصائه إلى حد يُنَاط به التكليف أمر خفي لا يمكن الاطلاع عليه بغتة لكونه يزيد على التدرج» (الإبهاج، I، 159؛ وهذا الكلام توسع من السُّبكي في رأي الغزالي الوارد في المستصفى، I، 67. وقد قدمناه على كلام الغزالي لوضوح عبارته فيما يتعلق بحد العقل وغايته؛ واطلب رأياً مطابقاً لهذا في الإحكام، I، 199 - 200 للآمدي). كما عرض الأصوليون لهذه المسألة في كلامهم على عدد الرواة الذي يفيد التواتر ويحصل به العلم الضروري في الأخبار. فقد بيّن الغزالي عُسْر ضبط الحد الذي يكتمل عنده العلم والاعتقاد ويحصل به اليقين وأكد خفاء ذلك على إدراك الذهن بقوله: «فلو تُصوّر الوقوف على اللحظة التي يحصل العلم فيها ضرورةً وحفظُ حسابِ المخبرين وعددهم لأمكن الوقوف. ولكن درك تلك اللحظة عسيرٌ؛ فإنه تتزايد قوة الاعتقاد تزايداً خفي التدرج نحو تزايد عقل الصبي المميز إلى أن يبلغ حدَّ التكليف؛ ونحو تزايد ضوء الصبح إلى أن ينتهي إلى حد الكمال. فلذلك بقي هذا في غطاءٍ من الإشكال وتعدّر على القوة البشرية إدراكه» (المستصفى، I، 110). وقد شبه الآمدي معرفة حصول العلم دون أن يكون لذلك الحصول حدٌّ يؤدّن به، بمعرفة حصول الشَّبع والرِّي دون التيقن من مقدار المأكول والمشروب فقال: «ولو كلفنا أنفسنا معرفة ذلك عند توارد المُخبرين بأمر من الأمور بترقب الحالة التي يكمل علمنا فيها بعد تزايد ظننا بخبر واحدٍ بعد واحدٍ لم نجد إليه سبيلاً عادةً كما لم نجد من أنفسنا العلم بالحالة التي يحصل فيها كمالُ عقولنا بعد نقصها بالتدرج الخفي لقصور القوة البشرية عن الوقوف على ذلك. بل يحصل لنا العلمُ بخبر التواتر وإن كنا لا نقف على أقلِّ عددٍ أفاده كما نعلم حصول الشَّبع بأكل الخبز والرِّي بشرب الماء وإن كنا لا نقف على المقدار الذي حصل به الشَّبع والرِّي» (الإحكام، II، 38). وبهذا لا يختلف حدث النحافة والاشتداد عن حدث نضج الثمار خلافاً لما ذهب إليه فرنسوا، فجميع هذه الأحداث تجري إلى غاية وتترج إلى حد لا يُدرَك على وجه الدقة.

والمقياسُ القائم على وجود الحد أو عدمه bornage / boundednes
وجريانُ الحدث إلى غاية أو عدم جريانه إليها t  licit   / telicity هو من أهم ما
احتفظ به اللسانيون وفلاسفة اللغة المحدثون من تفريق أرسطو بين الحركات
والأعمال وهو من أظهر المقاييس التي بَنَوا عليها تصنيفهم للأحداث (اطلب نموذجا
لهذه المقاييس في 221, 1989, Fran  ois) وإن مال بعضهم إلى التفريق بين
التوقيت bornage والجريان إلى الغاية t  licit   (اطلب ص 141 فيما يأتي).
وينبغي ألا يفهم من "غاية الحدث" المعنى الذي تناوله النحاة العرب في باب المفعول
لأجله وهو معنى الغرض الخارجي الذي هو حدث آخر يُقصدُ إليه من إيقاع الحدث
المعني بحيث يكون الحدثُ المعنيُّ سببا في الحدث اللاحق وذلك من قبيل المعرفة
التي هي غاية الإبصار والمتعة التي هي غاية الرقص وحل المشكلة الذي هو غاية
التفكير. بل ينبغي أن تفهم "الغاية" على أنها صورة كمال يكون عليها الحدث
بحيث إذا صدر عن الفاعل حَقَّقَ ما لأجله كان فاعلا وبلغ بذلك المرام واكتفى به
ولم يجاوزه إلى غيره لأن في القيام بذلك الحدث الكامل كمالا للفاعل نفسه، «فما
كلُّ موضعٍ أخيرٍ غايةً، بل الغاية هي أفضلُ موضعٍ» (Aristote, *Nat. [Phys II]*,
49, p. 32, a 194 «والأشياء التي بلغت غايتها الشريفة الفاضلة تسمى أيضا
كاملة لأن بلوغ الغاية معناه الكمال»¹ 1021 b 24- Aristote, *M  taph.*,
204, t. 1, p. 25. ولذلك جمع تريكو بين "الغاية" و"الكمال" على أساس
الترادف في قوله: «... من ذلك أن النظر يبلغ غايته وكماله في الإبصار» (Tricot
1). in Aristote. *M  taph.*, t. 2, p. 502, n. 1). فالراقص يكتفي بالرقص
والمبصر يكتفي بالإبصار والمفكر يكتفي بالتفكير لأن ما يرمي إليه الفاعل من
إيقاع هذه الأعمال هو محض الممارسة والمزاولة، ولأن في ذلك كمالا للفاعل باعتبار
أن الراقص وجد ليرقص والمبصر وجد ليبصر والمفكر وجد ليفكر. وليس كذلك
من يبنى البيت أو يصنع السيارة فإنه لا يكتفي بحركات البناء أو الصنع الجزئية
إلا إذا بلغ الغاية وهي البيت المبني أو السيارة المصنوعة، ولا يكون بانيا أو صانعا

¹ عن معنى الكمال عند أرسطو اطلب ص 27 وماب عدها فيما تقدم، وكلام روبن في ص 58 فيما يأتي.

حتى يفرغ من البناء أو الصنع. ومن ثم كانت غاية البناء والصنع [البيت المبني والسيارة المصنوعة] خارجة عن نشاط البناء والصنع أنفسهما لأي الحدث عينه، وليس كذلك الرقص والتفكير والإبصار فإن غاية كل واحد من هذه الأحداث كامنة فيه حتى إن الفاعل إذا أوقعه اكتفى به.

خاتمة

ميزَ أرسطو بين الفعل والحركة على أساس اكتمال الأول وكونه غير محدود، ونقصان الثانية وكونها مُوقَّتةً محدودة، وهو تمييز واضح في حدود النص الذي اعتُبر مؤسساً لمبحث الحدث. غير أن الشراح والدارسين طابقوا بين ثنائية الفعل والحركة وبعض الثنائيات الأرسطية القريبة منها، ومما سوغ لهم ذلك أن تعريفَ أرسطو نفسه لقطبي الثنائية الأولى قد اختلف من نص إلى آخر. وقد سعينا إلى بيان أن التطابق بين هذه الثنائيات ليس تطابقاً مطلقاً، وأن بين بعض أقطابها المتناظرة فروقاً تترتبُ على اعتبارها اختلافاتٌ دلالية عميقة تتصل بباب الحدث (من قبيل ما نشير إليه في مواضع متفرقة من الفرق العميق بين أحداث الصنع والخلق والإنشاء وبين غيرها من أنواع الأحداث). وربما كان انتفاءُ التطابق المطلق بين الثنائيات المذكورة من الأسباب التي تُفسر اختلاف وجوه تقبلها وتنوع مسالك تأويلها في أدبيات اللاحقين.

الفصل الثاني

مسالك تأويل ثنائية الفعل والحركة

تمهيد

إن اختلاف تعريف الفعل والحركة عند أرسطو من تعريفٍ داخليٍّ يُحدُّ قطبي الثنائية في أنفسهما دون إضافتهما إلى شيء آخر، إلى تعريفٍ خارجيٍّ يحدُّهما بإضافتهما إلى محلّهما، هو الذي دفع الثنائية الأرسطية المذكورة إلى أن تسلك، بحسب تأويل اللاحقين لها، مسلكين مختلفين في الأقل: فعن الفهم الخارجي نشأ مسلك قديم سلكه الفلاسفة المدرسيون وهو مسلك عام لا يختص باللغة دون سواها من المباحث والفنون (ينبغي ألا يعزّب عن أذهاننا أن الفلاسفة المدرسيين هم لاهوتيون في المقام الأول سَعَوْا إلى التوفيق بين الدين المسيحي وفلسفة أرسطو كما تقدم)؛ وعن الفهم الداخلي نشأ مسلك حديث كان المنزع اللغوي فيه ظاهراً بحكم أن أرسطو استند في نصه المؤسس (الأول من الملحق) إلى اختبار لغوي¹ فرق على أساسه بين الفعل والحركة. وقد سلك هذا المسلك الفلاسفة التحليليون وتابعهم عليه اللسانيون؛ وإليه مرد نشأة مبحث الحدث في الدلالة الفلسفية واللسانية الحديثة.

I. المسلك المدرسي

إن المقارنة بين الثنائية الأرسطية وسليتها المدرسية تفضي إلى تحسس فرق دلالي جوهري في صلب العمل المتعدي. ولئن لم نجد، في مقارنتنا بين هاتين الثنائيتين، من النصوص الفلسفية ما يُصرّح به ويخرجه من طوره الحدسي إلى طور العلن فالظاهر أن الإشارة إليه كانت أقوى في الأدبيات الدلالية النحوية منذ القديم، وهذا ما يظهر في تمييز الأنحاء الغربية بين ما يسمى *objet affectum* أي المفعول به الحقيقي الذي يقع عليه (أو يقع به) الفعل و *objet effectum* أي المفعول

¹ عن فحوى هذا الاختبار اطلب ص 103 وما بعدها، أ، والنص الأول من الملحق.

الحقيقي الذي يوجد من خلال الفعل نفسه & 15, 1989, François, Cf.) (Fuchs, 1991, 13). كما يناسب هذا التمييز الدلالي الجوهرى إلى حد ما تفريق عبد القاهر الجرجاني بين المفعول به وبين المفعول في نفسه أو المفعول على الإطلاق (اطلب أسرار البلاغة، 318 والسعدي، 2013، 225, 228).

على أن ثنائية العمل المستقر والعمل المتعدي لا تبلغ عند التحقيق درجة الوضوح الكافي، فهي تشتمل على تمييز حاسم بين أعمال كامنة مستقرة يظهر مما تقدم من تعريف معجمي لالاند وصليبا أنها أحداثٌ قصدية كالشعور والنية والإرادة والعقل والاعتقاد والإبصار وبين أعمال متعديّة يتجاوز أثرها الفاعل إلى غيره من قبيل الحرق والقطع والتسخين. وهو ما حدا كُنّي على القول بمناسبة الفرق بين الفعل المستقر والفعل المتعدي للفرق بين الظواهر النفسية والظواهر الفيزيائية عند برنتانو (Brentano, 2007, 210, Cf. Kenny). ويبدو هذا التمييز مجمّلا مفتقرا إلى الدقة والتفصيل: فهو لا يراعي ما بين الأحداث من فروق دقيقة ويقصّر من ثم عن استيعاب طائفة من الأحداث تُعسّر نسبتها إلى هذا القطب أو ذاك من قطبي الثنائية، ونعني بذلك صنفا من الأحداث لا يكون متعديا إلى الغير مؤثرا فيه تأثيرا صريحا ولا يكون مستقرا في نفس الفاعل على حد ما مر بنا من تعريف صليبا للفعل المستقر¹. ويشمل هذا الصنف ضربا من الأعمال تعبر عنها الأفعال العلاجية "اللازمة" في العربية كالمشي والصعود والخروج؛ فليست مثل هذه الأحداث مؤثرا تأثيرا صريحا (إذ قد يكون للمشي والصعود والخروج تأثير في ما يحيط بالفاعل كالمكان الذي يقع فيه الحدث مثلا. ولكن يبدو أن هذا التأثير لا يدخل في مقومات تصور أحداث المشي والصعود والخروج خلافا للضرب الذي بالإضافة إلى

¹ من المفيد أن نؤكد أن أرسطو والفلاسفة المدرسين لا يوضحون، من خلال الأمثلة التي يقدمونها في الأقل، منزلة الأحداث الخارجية، فكل ما يمثلون به على العمل المستقر هو عبارة عن أحداث باطنية تتعلق بالقلب والحواس. وقد مر بنا في هذا الباب قول أرسطو: «... وعلى هذا تقوم الرؤية في الذات المبصرة والعلم في العالم والحياة في النفس ولهذا أيضا تقوم السعادة في النفس لأنها نوع ما من الحياة» (Aristote, *Métaph.*, 1050 a, 24-37, t. 2, p. 514). وقول تريكو: «الإبصار قائم في الذات المبصرة والتأمل قائم في الذهن المتأمل والحياة قائمة في النفس (ومن ثم السعادة أيضا باعتبارها حياة من نوع ما)» (Tricot, in Aristote, *Métaph.*, t. 2, p. 502, n. 1); وقول صليبا (1994, II, 329): «... وهو بهذا المعنى مقابل للكامن الذي لا يتعدى إلى شيء آخر غيره بل يبقى مستقرا في نفس الفاعل كالشعور والنية والإرادة والعقل فهي تتم في النفس ولا تؤدي بذاتها إلى تغيير شيء في العالم الخارجي».

تأثيره في ذرات الهواء مثلاً يؤثر في ذات المضروب)؛ وليست هذه الأحداث أيضاً كامنة في نفس الفاعل مستقرة فيه كما هو شأن التفكير والنية والإرادة، بل هي في وجه من الوجوه أحداث خارجية ظاهرة (عن مفهوم الأفعال العلاجية اطلب على سبيل المثال ابن يعيش، شرح المفصل، VII، 62، 157 والجرجاني، المقتصد، 596).

كما تبدو الثنائية المدرسية الموماً إليها قاصرة عن توضيح منزلة الأعمال التي يوقعها الفاعل المحلُّ على نفسه فيكون من الناحية الدلالية فاعلاً مؤثراً ومفعولاً به متأثراً، ونقصد بذلك الأعمال التي تعبر عنها في العربية أفعال من قبيل "اغتسل" وترد ضمن ما تسميه الأدبيات اللسانية الغربية بالأبنية المنعكسة constructions réfléchies (عن مفهوم هذه الأبنية وصلتها ببعض الأبنية القرية منها اطلب 327, 1994 / Dubois et al. 1973 والسعدي، 2013، 371-377). فهذا الضرب من الأفعال قد يوقع الثنائية المدرسية في الحرج من جهة أنها تقوم على أساس علاقة الحدث بمحله الذي هو الفاعل وأنه ينبغي بمقتضاها أن يتوفر محلان¹ حتى يكون الفعل متعدياً بحيث ينتقل الأثر من المحل الأول الذي هو

¹ نستعمل مفهوم المحل ههنا بالمعنى الكلامي والفلسفي لا بالمعنى النحوي (اطلب السعدي، 2013، 182). وبالمعنى الأول يرادف "المحل" طائفة من المصطلحات كالذات والجوهر والجسم وهو ما يقوم بذاته ولا يحتاج في وجوده إلى غيره خلافاً للأعراض التي لا تقوم بذاتها بل تحتاج في وجودها إلى المحال التي هي الذوات والجواهر والأجسام. وما نستنتج من السياقات التي صادفنا فيها استعمال "المحل" بهذا المعنى أنه يطلق في الأغلب على الذات التي تُعتبر مَبْنِيَّة الحدث ومنشأه كالفاعل الحقيقي والمتصف الحقيقي بالصفة، وهي التي تناسبها في الأغلب وظيفة الفاعل النحوية ولذلك قَصَر الأسترابادي مصطلح المحلُّ على الفاعل دون غيره من المقولات الإعرابية وذلك قوله: «إعلم أن معنى المصدرِ عَرَضٌ لا بد له في الوجود من محلٍ يقوم به لو هذا المحل هو مدلول الفاعل النحوي دون سائر المقولات الإعرابية كما يظهر من كلام الأسترابادي في الموضع نفسه وفي سياقات أخرى بعددًا وزمان ومكان ولبعض المصادر [= الأحداث] مما يقع عليه، وهو المتعدي، ولبعضها من الآلة كالضرب...» (شرح الكافية، III، 402). أما العُكْبَرِي وابنُ يعِيشَ (اطلب كلامهما فيما يلي من المتن) فإنهما يعديان استعمال لفظ "المحل" إلى ما تفيد مَقُولَةُ المفعول به النحوية فيطلقانه على الذات التي يتصل بها فعل الفاعل الحقيقي وهي المفعول الحقيقي objet effectum أو المفعول به الحقيقي objet affectum وليس في هذا الاستعمال ما يبعث على الاستغراب لأجل أن المفعول به الحقيقي (أو المفعول الحقيقي) يكون ذاتاً في الأكثر ولأن لهذا المفعول حظاً من الحدث كما أن للفاعل الحقيقي منه نصيباً: إذ الفعل قد يفتقر «بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه» (العُكْبَرِي، الباب، I، 267)، و«عمل البناء... قائم فيما بُنِيَ: فهوَ ينشأ واليبُت ويوجد وإياه في وقت واحد» (Aristote, Métaph., 1050 a, 29-30, t. 2, p. 513).

الفاعل المعنوي إلى المحل الثاني وهو المفعول به المعنوي. ولو نظرنا إلى الأفعال المنعكسة بمنظار هذه الثنائية لألفينا أن كثيرا منها يمكن أن يدل على أعمال مؤثرة تخرج من الفاعل المحلّ ولكنها لا تتعداه إلى محل آخر غيره بل تعود إليه لتؤثر فيه بحيث يكون المحل الواحد فاعلا ومنفعلا في حال واحدة. فكون هذه الأعمال عبارة عن أثر ظاهر يخرج من محل الفاعل هو من الأسباب الداعية إلى اعتبارها أعمالا متعدية؛ وكون هذا الأثر لا يُجاوز الفاعل إلى محل غيره يجعل منها أعمالا مستقرة فيه لازمة له، ومن ثم يكون هذا النوع من الأعمال مستقرا لازما ومتعديا في حال واحدة وفي ذلك مناقضة وإشكال لا يُفكان إلا باعتبار الفاعل والمفعول به محلين مجردين لا شيئين عينيّين بحيث يمكن أن تكون الذات العينية الواحدة متعلقة بالعمل الواحد على وجه الفاعلية وعلى وجه المفعولية في حال واحدة. وليس ثمة مبدئيا ما يمنع من اعتبار الفاعل والمفعول ذاتين¹ مجردتين يمكن أن تجتمعا عمليا في ذات واحدة وإن كانت الأمثلة التي يشهد بها الفلاسفة المدرسيون تُخبر بغير ذلك.

والمهم أن ثنائية العمل المستقر والعمل المتعدي المدرسية التي تعزى إلى أرسطو بصورة من الصور ترسي إطارا دلاليا كليا لدراسة الحدث وتصورا كونيا لعلاقته بمحله الذي هو فاعله. وليس مرد تلك الكلية وهذه الكونية إلى أن أرسطو والفلاسفة المدرسيين قد تناولوا هذه الثنائية بقطع النظر عن التعبير عنها باللغة وعن تجسدها في الألسنة المختلفة فحسب، بل هما راجعتان أيضا إلى أن طائفة من النحاة العرب قالوا بما يطابق هذه الثنائية ويجري مجراها على النحو الذي يبين تأثرهم بأرسطو تأثرا واضحا يظهر فيما استعملوه في باب اللزوم والتعدية من مصطلحات ومفاهيم تطابق مطابقة تامة المصطلحات والمفاهيم التي تقوم عليها الثنائية

¹ «وذاث الشيء: حقيقته وخاصته... و"ذات" ناقصة تمامها "ذوات" مثل "نواة"، فحذفوا منها الواو. فإذا ثنّوا أتمّوا فقالوا: "ذواتان" كقولك: "نواتان" وإذا ثلثوا رجعوا إلى "ذات" فقالوا: "ذوات". ولو جمعوا على التمام لقالوا: "ذويات" كقولك: "نويات" (ابن منظور، لسان العرب، II، 1050 - 1051)؛ «... وهن ذوات مال، وهما ذواتا مال؛ وقد يجوز في الشعر: "ذا ما مال" وإتمامها في التشية أحسن» (الخليل، العين، VIII، 204).

المذكورة¹. وصورة هذه المطابقة أنْ تَعْقُلُ الحدث في مظهره البسيط الساذج يقتضي فاعلا أو محلا (اطلب السعدي، 2013، 182-186) ينسب إليه، ولا يتصور بدونه لأن الحدث «عَرَضٌ لا بد له في الوجود من محلٍّ يقوم به» (الأستراباذي، شرح الكافية، III، 402). وإذا فاض ذلك الحدث عن محله «افتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه» (العُكْبَرِي، الباب، I، 267) هو محل المفعول به المعنوي الذي يتصل به أثر الفاعل. «فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل؛ والتعدي التجاوز، يقال: عدا طوره أي تجاوز حده، أي أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به... [و] كل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعد» (ابن يعيش، شرح المفضل، VII، 62). بل إن لفظ التأثير ومعناه يذكران صراحة في قول الجرجاني: «...إذ حقيقة التعدي ما تقدم من كون الفعل فعلا متاولا شيئا وحدثا مؤثرا، وغير المتعدي أن لا يكون كذلك» (المقتصد، 601)، وفي قول ابن يعيش: «ومعنى التعدي أن المصدر [= الحدث] الذي هو مدلول الفعل، وهو فعل الفاعل، على ضربين: ضرب منهما يلاقي شيئا ويؤثر فيه فيسمى متعديا، وضرب منهما لا يلاقي شيئا فيسمى غير متعد. فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعدية، وكل حركة لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أي هي لازمة للفاعل لا تتجاوز نحو "قام" و"قعد"...» (شرح المفضل، I، 124).

وخلاصة هذا الإطار الكلي أن الحدث في علاقته بـ«المحلات التي تحفظه» يتدرج من الكمون في الفاعل والاستقرار فيه ولزومه إلى الخروج عنه ومفارقته

¹ من ذلك أن تعريف الأستراباذي للحدث بأنه «عَرَضٌ لا بد له في الوجود من محلٍّ يقوم به» يناسب مناسبة تامة حديث تريكو عن الحركة عند أرسطو إذ قال: «لا بد للحركة، باعتبارها عَرَضًا محضًا، من أن تقوم بمحل يكون إما المتحرك أو المُحَرِّك» (Le mouvement, étant un pur accident, doit, de toute nécessité, résider dans une substance, laquelle est soit le mobile ou le moteur). (Tricot, in Aristote, *Métaph.*, t. 2, p. 620, n.1). كما يناسب ذلك ما جاء في نحو بور روابال وهو قول المؤلفين: «... وبين الأشياء والجواهر، وبين هيئة الأشياء أو الأعراض فرقٌ هو أن الجواهر تقوم بأنفسها، أما الأعراض فلا تقوم إلا بالجواهر» (Et il y a cette différence entre les choses et les substances, et la manière des choses ou des accidents, que les substances subsistent par elles-mêmes, au lieu que les accidents ne sont que par les substances (Arnauld & Lancelot, 1660/1993, 49).

للاتصال بالمفعول به. وهذا الاتصال على ضربين: اتصالٌ بمحل موجود قبل الحدث لا يزيد الحدث عن الوقوع به أو عليه، واتصالٌ بمحل يوجد الحدث نفسه وهذا الضرب هو حدث أرقى لأنه هو الفعل المبدع الخلاق. ولكن إطار الثنائية الأرسطية هذا يظل إطاراً مجرداً بحيث لا تعكس الصورة التي قدّم فيها جميع أنواع الأحداث وإن كان من الممكن اعتبار ما لم يُذكر منها مُتنبأً به، محدد الموضوع سلفاً باعتبار أنه لا يخرج عن صلة الحدث بمحلّه الذي يفتقر إليه في وجوده ويُنسب إليه في عملية التعريف والتشخيص. فبين الأحداث المستقرة في محلها وحيزها نحو ما تدل عليه أفعال القلوب وما جرى مجراها مما لا «يعالج ويُرَى وإنما يُخبر عنه صاحبه ويُستدل بالشمائل والأحوال عليه» (الجرجاني، المقتصد، 596)، وبين الأحداث المتعدية إلى مفعولها بمجرد الوقوع عليه أو بخلقه وإنشائه يوجد ضرب آخر من الأحداث وسيطٌ ليس بالكامن في الفاعل كما هو شأن الإبصار والتفكير على حد ما جاء في نصوص أرسطو والفلاسفة المدرسين وليس هو بالمتعدي إلى محل آخر غير محله الأول. وهذا الضرب هو ما يناسب في العربية الأحداث الخارجية الحسية المشاهدة وفيه درجتان: أولاهما الأحداث التي هي صفات من قبيل الألوان والعيوب والحلّى «ونعني بالحلّى العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان كـ "شتر" و"صلع" و"رسيح" و"هضم"» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 73)، وثانيتهما الأحداث التي تُعبر عنها في العربية أفعالُ العلاج والتأثير. ونحن نستند في تقسيم هذا الضرب من الأحداث درجتين إلى نص لابن جني جاء فيه: «... ومن ذلك قولهم: "صعد" و"سعد"، فجعلوا الصاد، لأنها أقوى، لما فيه أثرٌ مُشاهد يُرى وهو الصعود في الجبل والحائط ونحو ذلك؛ وجعلوا السين، لضعفها، لما لا يظهر ولا يُشاهد حساً إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجَدِّ لا صعود الجسم. ألا تراهم يقولون: "هو سعيد الجَدِّ" و"هو عالي الجَدِّ"، و"قد ارتفع أمره" و"علا قدره"؟ فجعلوا الصاد، لقوتها، مع ما يشاهد من الأفعال المعالِجة المتجشّمة؛ وجعلوا السين لضعفها فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين... فإن قلت: "فكان يجب على هذا أن يكون "الخَدَّاء" في الأذن مهموزاً، وفي الدُّل غير مهموز لأن عيب الأذن مُشاهد وعيب النفس غير مُشاهد"، قيل: "عيب الأذن وإن كان مشاهداً فإنه لا علاج فيه على الأذن وإنما هو خمول وذبول. ومشقة

الصاعد ظاهرة مباشرة متعددة متجسّمة، فالأثر فيها أقوى، فكانت بالحرف الأقوى وهو الصادُ أحرى» (الخصائص، II، 161). فهاتان الدرجتان وإن تقابلتا فإن ما يجمع بينهما هو الجانب الحسي الخارجي لـ«أن العلاج بمنزلة التَّحلية [=الحلية] في احتياجه إلى العين. فلو قال: «قام زيد» كان بمنزلة أن تقول: «أحمر» (الجرجاني، المقتصد، 904).

واعتبارنا للأحداث الخارجية الحسية المشاهدة ضرباً على حدة لا تستوعبه الثنائية الأرسطية المدرسية مرده إلى خروج هذا الضرب من الأحداث خروجاً بيناً عن المقصود بالعمل المستقر والعمل المتعدي عند أرسطو والفلاسفة المدرسيين. ذلك أن تصوّرهم للعمل المستقر، مثلاً، يقوم على اعتباره قائماً في النفس كما مرّ، وهو تصوّر لا يُنظر فيه إلى مُتعلّقات الحدث التصورية المجردة بل إلى المتعلّقات المحسوسة التي يترتب عليها تأثير فعلي في الكون الخارجي. ذلك أن لأفعال الحواس وأفعال القلوب متعلّقات ذهنيّة كما لا يخفى ولكن هذه المتعلّقات لا تُخرج الحدث من النفس ولا تجعله متعدياً بالمفهوم المدرسي. ولذلك فإنّ التفريق بين الحياة والكرم في قولهم مثلاً: «الصفة عند علماء العربية على نوعين: صفة فضائية وهي التي تتعلق بذات الإنسان كالحياة، وفاضليّة وهي التي تتعلق به وبخارج عنه [كذا] كالكرم وأمثال ذلك» (التهانوي، الكشف، II، 1793) تفريق لا قيمة له من جهة التمييز الأرسطي والمدرسي لأن إطلاق صفة الكرم وإن كان مبنياً على أفعال متكررة قد تكون من قبيل الأعمال فإنها في نفسها غيرُ العطاء والبذل والقرى وما إليها من الأعمال الدالة على الكرم (وهو نفس الفرق بين العلم والتعلّم والشرف والتشرف والفهم والتفهم، اطلب الكتاب، I، 361. 362 وص 63 فيما يأتي؛ وهو أيضاً عين الفرق بين الأفعال العادلة وبين العدالة فيما نذكره من كلام راسل Cf. Russell, 1912 / 1985, 53) إذ المقصود من إطلاقها أمر غيرُ أعطى وبذل وقرى، وهو قيامها بذات الموصوف واختصاصها به من غير نظرٍ إلى متعلّقاتها الأخرى، ف«لا يلزم أن يكون وضع الواضع لكلّ لفظٍ على أن يلزمه في اللفظ لو أن لزم في العقل والتصور ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه. ألا ترى أنه وضع الألفاظ الدالة على الأعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الألفاظ الدالة على

مَحَالِّهَا [أي على المتحرك والساكن]» (الأسترباذي، شرح الكافية، III، 403). ومن ثم جاز لنا أن نُعدَّ الكرم، من وجهة النظر المدرسية، من الأعمال المستقرة التي لا تُجاوز الفاعل كالحياة تماما وكذا القولُ في «أفعال الطبائع ونحوها كـ"حُسْن" و"قُبْح" و"كِبَر" و"صَغُر"» (الأسترباذي، شرح الشافية، I، 74) وما كانَ كـ"كِرْم" يجري مجرى الغرائز «إذا كان له بُبْتُ ومُكْتُ نحوُ "حِلْم" و"بِرْع" و"كِرْم" و"فَحُش"» (م.ن.). على أنه يمكن التفريق في هذا الباب بين ما كان من الأوصاف المعنوية كالحُسْن والقبح والكرم والحِلْم فيُلحق بالدرجة الأولى من الأحداث وهي الأعمال المستقرة، وما كان من الأوصاف الحسية كالكِبَر والضحامة والعِظْم فيُلحق بالدرجة الثانية وهي الأحداث المرئية التي لا علاج فيها وذلك حسب التصنيف الذي نذكره في الجدول الموالي والذي يلخص ما يسمح به إطار الثنائية الأرسطية المدرسية من أنواع الأحداث. ذلك أن هذا الإطار يُخولنا التدرج في تصنيف الأحداث حسب علاقاتها بمَحَالِّها وفاعليها من أحداثٍ تقع داخل الفاعل المحلّ - وهي الأحداث النفسانية الشعورية وما يسميه النحاة العرب بأفعال القلوب وأفعال الحواس - ؛ إلى أحداثٍ تكون خارجَ المحلّ دون أن تنتقل إلى محل آخر، وهي أحداث مشاهدة مرئية وفيها مرتبتان هما مرتبة الصفات من قبيل الألوان والعيوب والحُلَى ومرتبة أفعال العلاج اللازمة (نحو الصعود الذي ذكره ابن جني) التي تشتمل على قدر من المعالجة والتكلف والمعاونة والأثر وإن لم يجاوز ذلك الفاعل إلى المفعول. ويمكن تلخيص ما اعتبرناه إطارا كلياً أرسطية الثنائيات الأرسطية في الجدول التالي وذلك حسب تدرج موقع الحدث من الفاعل المحل. وما جاء في هذا الجدول محفوفا بخط متقطع يشير إلى ما يسمح به إطار الثنائيات الأرسطية نظريا دون أن يكون قد نصَّ عليه :

1	- حدث باطني يناسب العمل عند أرسطو والعمل المستقر عند الفلاسفة المدرسين وأفعال القلوب والحواس عند النحاة العرب كالظن والفهم والعلم والسمع والبصر؛ وقد تدخل فيه الأوصاف المعنوية كالكرم والحلم والشرف.

2	- حدث خارجي ظاهر مرئي ولكن لا علاج فيه ولا تأثير من الفاعل، يناسب الأفعال الدالة على الألوان والعيوب والحلى كالكدر والعور والحور والأوصاف الحسية كالكبر والصغر والضخامة والحسن والقبح.
3	- حدث خارجي ظاهر مرئي فيه علاج وتأثير ولكنه لا يجاوز الفاعل يناسب أفعال العلاج والتأثير اللازمة كالمشي والقيام والصعود.
4	- حدث علاجي مؤثر لا يكتفي بالفاعل بل يتعداه إلى المفعول به فيشارك فيه الفاعل ويتم الحدث بالطرفين معا وذلك نحو الضرب والقتل.
5	- حدث علاجي مؤثر يجاوز الفاعل ومن خلاله ينشأ المفعول وتلك هي أحداث الخلق والإبداع والإنشاء.

II . مسلك الفلسفة التحليلية واللسانيات

إن أبرز ما يختلف به هذا المسلك في التأويل عن المسلك المدرسي هو استناده، في الأكثر الأعم، إلى «فهم داخلي» للحدث يجعله مقتصرًا على النظر إليه في نفسه دون اعتبار الفاعل محل الحدث خلافاً للمسلك المدرسي. وقد سبق أن أومأنا إلى أنه مسلك حديثٌ ظاهرُ النزعة اللغوية. بيد أن جذور هذا الفهم تبدو قديمة ينطق بها النص الأرسطي (اطلب النصين الأول والثاني من الملحق) وهي مبثوثة في الأدبيات التي تناولت مسألة القوة *Dynamis* والفعل في الفلسفة الأرسطية باعتبار هذه المسألة الإطار الذي عولجت فيه ثنائية الفعل والحركة. وعلى هذا يهمننا استقصاء جذور هذا الفهم في الأدبيات العامة الدائرة على مسألة القوة والفعل قبل تفصيل القول فيه في الباب الموالي.

أ . الفعل والحركة في الأدبيات العامة الدائرة على مسألة القوة والفعل

لم يميز أرسطو بين الفعل والحركة تمييزاً مطرداً فلم تكن العلاقة بين المفهوم من المصطلحين بينة الحدود على الدوام¹. فهو يذهب في بعض المواضع من

¹ وهذا يوافق ما أشرنا إليه (اطلب ص 34) من أن أرسطو لم يلتزم اعتباراً واحداً في تعريف ثنائية الفعل والحركة، ولم يُرْسَ تعريفه إياها على أسس قارة ثابتة ولم يُعَنَّ بتحرير مصطلحاته وضبط مدلولاتها على وجه الدقة بحيث لا تحتمل إلا وجهاً واحداً من الدلالة. ولا تتعلق هذه الظاهرة بالعلاقة بين هذين

كتاب ما بعد الطبيعة إلى اعتبار الحركة نوعا من أفضل أنواع الفعل إذ يقول: «إن لفظ الفعل الذي نقرنه دوماً بلفظ الكمال قد عُديَّ من الحركات، حيث نُجَمَّ أصلاً، إلى الأشياء الأخرى: فالظاهر أن أكمل أنواع الفعل وأشرفها هي الحركة»¹ (Cf. Aristote, *Métaph.*, 1047 a, 30 – 31, t. 2, p. 492 – 493 & Aristotle. 4th C. B. C. / 1924 & 1989. *Metaph.*, Book IX, Part 3, 1047 a, 30–31). وقد صرح تريكو في بعض حواشيه على كتاب ما بعد الطبيعة بأن الحركة عند أرسطو هي الفعل (اطلب الهامش السابق). غير أن الفضل في الفصل بين مفهومي الفعل والحركة على نحو بات يعود إلى ما اعتبرناه نصاً مؤسساً لمبحث الحدث (الأول من الملحق). ففي هذا النص «يُفصّل مفهوم الفعل فصلاً بيّناً عن مفهوم الحركة وتُفضّل مطابقته لمفهوم العمل بمعنى "البراكسيس"»² (Ricœur, 1990, 356). وما يَرشَح من السياقات التي يفصل

المصطلحين فحسب بل تشمل مصطلحات أخرى من قبيل العلاقة بين مصطلحي الفعل *énérgeia* والكمال *entelécheia* فقد جاء في تعليق تريكو على كلام أرسطو قوله: «... والحاصل من التحليل السابق أن الحركة هي الفعل لا الكمال. غير أن مصطلحات أرسطو تفتقر أحياناً إلى الدقة. ورغم أن أول هذين المصطلحين [= الفعل] أقرب إلى إفادة تحقق شيء بصدد الوقوع، والثاني [= الكمال] إلى إفادة التمام الذي لا مزيد عليه فكثيراً ما تجد أن أحدهما يستعمل في معنى الآخر» (Tricot in Aristote, *Métaph.*, t. 2, p. 616, n.1) واطلب رأياً قريباً من هذا في (Brisson, 1988) وليس ما يعتري مصطلحات أرسطو من نقص في الدقة والضبط خاصاً بما نحن فيه بل يشمل مباحث أخرى (Cf. Aubenque, 1962 / 1994, 109). وقد نبه لالاند إلى أنه «ينبغي ألا ننسى أن السمة الغالبة على تحليل أرسطو قيامه على الاستعمال الفعلي والمتداول للألفاظ وملاحظته «ما يقوله الناس»؛ واهتمامه بضبط المصطلحات بنحو كثيراً عن عنايته بتمييز مختلف معاني الألفاظ التي يصادفها في الاستعمال تمييزاً جيداً». (Lalande, 1926 / 1996, «Substance», p. 1049, notes). ويوافق هذا ما ذهب إليه تريكو من أن «كتاب ما بعد الطبيعة، شأنه في ذلك شأن أغلب ما بحوزتنا من كتب أرسطو، قد كُتب دون عناية برشاقة العبارة. فاضطراب الأسلوب وحتى هتات التفكير كثيرة فيه» (Tricot, in Aristote, *Métaph.*, t. 1, p. IX).

¹ في ترجمة روس إلى الإنكليزية ما يمكن مقابلته بما يلي: «... لأن الفعل في معناه الحقيقي يبدو مماثلاً للحركة».

² يدعّم قولُ ريكور هذا رأي القائلين بالمطابقة بين الفعل *énérgeia* والعمل *praxis* كما أن القول بأن هذا النص هو الموضع الذي فصل فيه أرسطو بين الفعل والحركة قول سبق إليه أوبنك (Aubenque, 1962 / 1994, 440 & *Ibid.*, n. 4) لكن أوبنك رغم إقراره بهذا الفصل فإنه يصر على التقليل من شأنه معتمداً في ذلك على عبارة وردت فيما اعتبرناه نصاً مؤسساً لمبحث الحدث (الأول من الملحق) وهي قول أرسطو: «فما العمل إلا الحركة التي تكون الغاية مستقرة فيها». وقد استنتج من هذه العبارة أن

فيها أرسطو بين الفعل والحركة هو اعتبار الحركة حالة متوسطة للموجود بين الوجود بالقوة والوجود بالفعل، وعلى ذلك يترتب القول بكمال الفعل ونقصان الحركة.

وقد كان أرسطو صريحا في الإشارة إلى ما للحركة من خاصية توسعية بين القوة والفعل إذ عرفها بأنها «كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة»¹

أرسطو، رغم الفصل المذكور، يعتبر العمل (الفعل) ضربا من الحركات، وأن الحركة عنده مقولة جامعة تشمل الفعل وغيره، فقال: «يُسمَّى العملُ praxis ههنا حركةً kinêsis، وهو ما يدل على أن لفظة «كينيزيس» يمكن أن تُحمل، تارة، على المعنى الخاص أي معنى الحركة الناقصة التي تكون غايتها خارجة عنها، وتارة أخرى على معنى الحركة العام الذي يشمل النشاط المستقر نفسه كالحياة والفكر. وقد ذكر ذلك في موضعين تفصيل بينهما بضعة أسطر» (م. ن، 440 - 441، هـ 4). وقد أكد أوبنك هذا الرأي في المتن بقوله: «ومن ثمَّ يكشفُ مفهوم الفعل عند أرسطو عن تأصله في الحركة، حتى عندما يميزه أرسطو من لمفهوم الحركة نفسها» (م. ن، 441). وبَيَّنَّ أن هذا الرأي يتشبه، في النص المذكور (الأول من الملحق) على الأقل، بألفاظ وعبارات ربما لا يكون أرسطو قد غُني تمام العناية بصياغتها، ويذهبُ مذهباً قد يلائمُ فرضيات الباحث والأطروحة التي يدافع عنها (وهي تأصل مفهومي القوة والفعل في مفهوم الحركة) ولكنه لا يناسب شدة تأكيد النص المذكور الفصل بين مفهومي الفعل والحركة. زد على ذلك أنه رأي يتيم لم يقل به أي من الباحثين الذين اطلعنا على شروحهم لهذا النص.

¹ العبارة في الترجمة الفرنسية «L'entéléchie de ce qui est en puissance en tant que tel» وفي الترجمة الإنكليزية «The fulfilment of what exists potentially, in so far as it exists» وقد ورد المقابل العربي الذي ترجمناها به في كتاب الحدود (283) لابن سينا، كما ورد في الكشاف للتهانوي (مدخل "الحركة"، I، 653). وتوازي هذه العبارة عبارة أخرى وردت في كتاب ما بعد الطبيعة هي «Aristote, » «L'acte de ce qui est en puissance en tant que tel» (Métaph., 1065 b, 15, t. 2, p. 615). وفيها يعوِّض لفظ "الكمال" entéléchie الذي وضعه أرسطو بلفظ "الفعل" acte وبين اللفظين ترادف في الغالب الأعم (Cf. Brisson, 1988 & Tricot, in Aristote, Métaph., t. 2, p. 616, n.1). وقد يقابلهما في اللاتينية مصطلح واحد هو actus (اطلب 17. «Acte», Lalande, 1926 / 1996) وقد أشار تريكو إلى أن تعويض أحد اللفظين بالآخر في سياق تعريف الحركة كان مقصودا فقال نقلا عن لويلون في كتابه الذي تقدم ذكره (ص 422 - 423): إنه «يجوز لنا، في حقيقة الأمر أن نعتبر الحركة من جهتين: إذ يمكن أن ننظر إليها أولا باعتبارها صائرة تنحو منحى الكمال. ويمكن النظر إليها أيضا باعتبارها شيئا قد تحقق بعد في نفسه أي شيئا غير تام، لم يتعين تعيينا تاما. ففي الحالة الأولى لوهي الحالة المناسبة لمصطلح "الكمال" يُنظر إلى الحركة باعتبار ما يكون من تمامها؛ وفي الثانية لوهي الحالة المناسبة لمصطلح الفعل تعتبر كما هي بنقصانها، وهي مع ذلك موجود حقيقي. فالحركة تُظهر مفارقة عدم التعيين المتحقق والقوة الساكنة الموجودة بالفعل: فهي كمال القوة من حيث هي قوة. ولا ريب في أن القوة لا تعني حينئذ الإمكان بل تعني عدم التعيين والتعدد» (Tricot, in Aristote, Métaph., t. 2, p. 616-615, n. 1).

(Aristote. *Physique III*, 1, 201 a 10-11. In Ricœur, 1990, 353.)
 (Aristotle. *Physics*, Book III, Part 1, 201 a 10-11. & ومعنى هذه
 العبارة أن الحركة تَحَقُّقُ جزئي ودخول، إلى حد ما، في حيز الوجود بالفعل لصورة
 كمال الشيء الموجودة بالقوة عند الحركة وقبل الوصول إلى حالة الكمال النهائي
 التي هي غاية تسكن عندها حركة المتحرك. وقد مثَّل أرسطو على ذلك بحركة
 (= حدثان) البناء فقال: «عندما يكونُ ما يقبلُ البناءَ، من جهة كونه ما نقصده
 بقولنا "إنه قابل للبناء" ¹، موجودا بالفعل فإن الباني يكونُ بصدد بنائه، وهذا هو
 حدثان البناء» (Cf. Aristote, *Métaph.*, 1065 b, 18-19, t. 2, p. 616 & Cf. Aristotle. 4th C. B. C. / 1924 & 1989. *Metaph.*, Book XI,
 Part 9, 1065 b, 18-19) وقارَن في موضع آخر بين فعل الإبصار وحركة البناء
 فقال: «تلتبس الغاية أحيانا بالممارسة نفسها: وعلى هذا فإن حدَّ الإبصار ومنتهاه هو
 الرؤية، فلا ينتج عن الرؤية أي أثرٍ آخر غير الإبصار؛ وبضد ذلك فإن شيئاً آخر ينشأ
 في أحيان أخرى: ذلك أنه لا يحصلُ من فن البناء مثلاً عملُ البناء فحسب، بل البيتُ
 أيضاً. بيد أن الفعل في الحالة الأولى [حالة الإبصار] هو الغاية، وهو في الحالة الثانية
 [حالة البناء] يفوق القوة في كونه غاية» (Aristote, *Métaph.*, 1050 a, 24 -)

وتقييد لفظ "الكمال" بنعت "الأول" يكون في المواضع التي يُفَرَّقُ فيها بين الحركة (وهي كمال أول
 لأنها تقتضي أن يفارق الموجود حالَ الوجود بالقوة وأن يتجه إلى حال الوجود بالفعل؛ وفي مفارقة حال القوة
 كمالاً ولكن هذا الكمال ناقص طالما لم يبلغ المتحرك الغاية من الحركة) والفعل (وهو كمال ثان لأنه
 يقتضي أن يبلغ الموجود حالا تنقطع فيه الحركة فلا يبقى منها شيء بالقوة وهي حال لا تستعقب شيئاً على
 حد عبارة التهانوي في **الكشاف**، I، 653). وقد استعمل روبن للتعبير عن الهيئة المناسبة للكمال الأول
 مصطلحي *entéléchie première* و *acte premier* (Cf. Lalande, *Ibid.*, p. 18).

¹ ما يقبل البناء من الحجارة ونحوها يمكن أن يُعد كاملاً في نفسه، ولكنه ناقص وفي حركة من جهة
 كونه يقبل البناء حتى يكتمل به البيت المبني فيصيرُ حينئذ كاملاً من هذه الجهة أيضاً. فالشيء قد
 يكون موجوداً بالفعل وكاملاً باعتبار، وموجوداً بالقوة باعتبار آخر. ووجوده بالقوة باعتبار ما هو ما
 قصده أرسطو بقوله: «من جهة ما هو بالقوة» (اطلب تفسيره لهذه العبارة في Aristote, *Métaph.*,
 1065 b, 24-33, t. 2, p. 616-617 وتعليق تريكو على ذلك في الموضع نفسه). ولذلك يعتبر أرسطو
 أن «ما يقبل البناء ينتهي إذا وُجد البيت» (Aristote, *Métaph.*, 1066 a, 4, t. 2, p. 618) والمقصود
 انتفاء وجوده من حيث هو قابل للبناء. وهذه القابلية هي الوجود بالقوة الذي ينتهي ما إن يبلغ غايته وهي
 البيت المبني. ولا يخفى ما في هذا الشاهد من مطابقة بين الحركة والفعل، ولكن الفعل ههنا فعل أول
 وليس كمالاتاً تاماً فهو توسط بين القوة والكمال النهائي "الذي لا يستعقب شيئاً".

512-513, t. 2, p. 29، واطلب النص الرابع من الملحق). وهذا قول ينطق بأن الحركة تقرب من القوة وتنفارق الفعل في كونها ليست غاية؛ ولكنها من جهة أخرى فعل أو كمالٌ أولٌ وليست قوة لأنها توجّه نحو غاية خلافاً للقوة التي نعدم فيها هذا التوجه.

وقد بينت الأدبيات الدائرة على مفهومي القوة والفعل ما للحركة من خاصية توسعية بين هذين القطبين. فقد جاء في تعقيب روبن على شرح فرنر Werner لمفهوم الفعل عند أرسطو قوله: «... والظاهر عندي أن التمييز الأكبر قائم هنا بين الحقيقي والممكن وأحوالهما المختلفة: ذلك أن الإمكان غير المعين يصير عند تغيّنه فعلاً أدنى، غير أن هذا الضرب من القوة الفعلية *puissance actuelle* ينتهي إلى الاكتمال في حقيقة هي الفعل الفاضل الشريف في نوعه. والحال المتوسطة بين الحالين هي التي يحصل فيها التعيين بأن تجعل صورة ما لمادة ما. وتظهر هذه الحال المتوسطة "طبيعة" لها خصائص ما، أو كائنات حيا له وظائف ما، أو فاعلا له ملكات ما... وهذه الحال المتوسطة فعلٌ ينقصه أن يتجلى في أثر أو أن يمارس ويؤثر بالنظر أو العمل؛ فإذا حصل ذلك بلغ الشيء أو الفاعل كمال صورته. فمن ذلك... أن في الحديد قوة غير معينة على القطع؛ وتعين هذه القوة في صورة فأس، غير أن كمال فعل الفأس هو في الحال التي تقطع فيها؛ وفي الإنسان قوة غير معينة على تعلم علم من العلوم أو فن من الفنون، وتعين هذه القوة في تحصيل مناسب لعلم أو مهارة. ولكن مثل هذا الاستعداد لا يتحقق تحققاً تاماً إلا عندما يؤاثر ويؤثر، فمن أجل ذلك كانت الحركة فعلاً ولكنها فعل ناقص، فهي فعلٌ ما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة. وجملة القول إن الحركة "حقيقة بصددها الحصول" وهي حقيقة الانتقال إلى حقيقة الصورة التامة» (Lalande, 1926 / 1996, «acte», p. 17-18, notes).

ولا تختلف صورة الحركة باعتبارها حالة متوسطة بين القوة والفعل فيما أثرت المصادر العربية عن أرسطو. فمن ذلك قول ابن سينا قوله: «حدُّ الحركة: هي كمالٌ أولٌ لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة؛ وإن شئنا قلنا: هي خروجٌ من القوة إلى الفعل لا في آن واحد» (رسالة الحدود، 283)؛ وقول التهانوي: «وأما الحكماء فقد

اختلفوا في تعريف الحركة، فقال بعض القدماء هي خروجُ ما بالقوة إلى الفعل على التدرج» (الكشاف، I، 653)¹. وقد استعمل المصنف من العبارات ما أكدّه أرسطو وكثير من شراحه من أن الحركة أمر متوسط انتقالي ليس غاية في نفسه، بل وسيلة إلى مقصد فاعتبرها توجهًا نحو المقصد وتأديا إلى الغير وسلوكا إليه: «... فقالوا الحركة كمالٌ أولٌ لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة، وهكذا قال أرسطو. وتوضيحه أن الجسم إذا كان في مكان مثلا وأمكن حصوله في مكان آخر فله هناك إمكانان: إمكان الحصول في المكان الثاني وإمكان التوجه إليه. وكل ما هو ممكن الحصول له فإنه إذا حصل كان كاملا له. فكلُّ من التوجه إلى المكان الثاني والحصول فيه كمال. إلا أن التوجه متقدم على الحصول لا محالة، فوجب أن يكون الحصول بالقوة ما دام التوجه بالفعل. فالتوجه كمال أولٌ للجسم الذي يجب أن يكون بالقوة في كماله الثاني الذي هو الحصول. ثم إن التوجه ما دام موجودا فقد بقي منه شيء بالقوة. فالحركة تفارق سائر الكمالات بخاصتين إحداهما أنها من حيث إن حقيقتها هي التأدي إلى الغير والسلوكُ إليه تستلزم أن يكون هناك مطلوبٌ ممكنُ الحصول غيرُ حاصل معها بالفعل ليكون التأدي تأديا إليه. وليس شيء من سائر الكمالات بهذه الصفة إذ ليست ماهيتها التأدي إلى الغير، ولا يحصل فيها واحد من هذين الوصفين، فإن الشيء مثلا إذا كان مربعا بالقوة ثم صار مربعا بالفعل فحصول المربعية من حيث هو هو لا يستعقب شيئا، ولا يبقى عند حصولها شيء منها بالقوة... وثانيتها أنها تقتضي أن يكون شيء منها بالقوة فإن المتحرك إنما يكون متحركا إذا لم يصل إلى المقصد، فإنه إذا وصل إليه فقد انقطع حركته؛ وما دام لم يصل فقد بقي من الحركة شيء بالقوة» (م.ن.).

والظاهر أن أمر الحركة قد أرهق أرسطو كما أرهق من سبقه من الفلاسفة²، فكشف كلامه فيها عن الإقرار بصعوبة تحديد مفهومها إذ قال:

¹ عرف الأحمَدُ كَرِي الحركة عند الفلاسفة بألفاظ قريبة من ألفاظ الكشاف ولكنها أبلغ في الدلالة على ما للحركة من خاصية توسعية وانتقالية من القوة إلى الفعل فقال: «... وعند الحكماء (الحركة خروج صفة الشيء وانتقالها من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج» (جامع العلوم، II، 20).

² جاء في الباب الذي خصصه أرسطو لتحليل مفهوم الحركة في كتاب ما بعد الطبيعة قوله: «... والسبب الذي بعث هؤلاء الفلاسفة على تصنيف الحركة في هذه الأقسام هو أن الحركة تبدو شيئا غير

«... فالظاهر أن الحركة فعلٌ ولكنها فعلٌ ناقصٌ؛ والسببُ في ذلك أن الشيء الموجود بالقوة¹ والذي تكون الحركة فعلا له² هو شيء ناقص³. ولذلك كان من الصعب الوقوف على ماهية الحركة» (Cf. Aristote. *Métaph.*, 1066 a, 20-21, t. 2, p. 619 & Cf Aristotle. 4th C. B. C. / 1924 & 1989. *Metaph.*, Book XI, Part 9, 1066 a, 20-21). بل إنه يذهب إلى حد الإقرار بأن تعريفه للحركة أمر صعب الفهم والتمثل فيقول: «... فلم يبق سوى ما ذهبنا إليه من أن الحركة فعلٌ من نوع الفعل الذي وصفناه⁴، وهو أمر صعب التصور لكنه ممكن الوجود» (Ibid., 25-26).

وقد بين ريكور ما عليه تعريف أرسطو للحركة من غرابة معللا ذلك برغبة المعلم الأول في تنزيل الحركة منزلة أنطولوجية خاصة بها باعتبارها ضربا من الموجودات⁵ فقال: «... ولما كانت القوة هيئةً حقيقيةً توجد عليها الأشياء كان

معين» (Aristote, *Métaph.*, 1066 a, 14, t. 2, p. 618 & Cf. Aristotle. 4th C. B. C. / 1924 & 1989. *Metaph.*, Book XI, Part 9, 1066 a, 14).

¹ من قبيل المواد الصالحة للبناء مثلا باعتبارها قابلة للبناء.

² من قبيل حركة البناء أي البناء باعتباره حدثا.

³ أي شيء لم يبلغ غايته وتلك الغاية هي البيت مثلا في حال البناء، فإذا بلغ غايته انتهى أن يكون في تلك الحال قابلا للبناء وانتفت بذلك الحركة أصلا وهذا هو وجه النقصان فيها. فهي «كائن» لا يمكن أن يوجد إلا وجودا ناقصا لأن في بلوغه غايته، التي هي درجة الكمال، قتل له.

⁴ أي فعل ناقص غير تام على ما يظهر من قوله في الشاهد السابق (Cf. Tricot, in Aristote, *Métaph.*, t. 2, p. 619, n. 4).

⁵ يطلق لفظ "الموجود" être / being في فلسفة أرسطو بالاشتراك على معان منها الجوهر، ومنها الأعراض المحددة للجوهر وهي المقولات التسع الباقية التي تسمى مقولات عرضية كالكمية والكيفية والفعل والانفعال، وكثير منها يناسب ما نقصده بـ"الحدث" في هذا العمل (اطلب السعدي، 2013، 134-137). فقد جاء في كتاب ما بعد الطبيعة قول أرسطو: «يطلق الموجود على معان كثيرة... فهو يدل أولا على الماهية أي على الفرد المعين؛ ويدل ثانيا على الكيفية أو الكمية أو ما جرى مجراها من المحمولات لو هي مقولات العرض التسع، اطلب م. ن.ا. وواضح أن المعنى الأصلي الحقيقي من جميع هذه المعاني التي للموجود هو الماهية التي تعني الجوهر» (Aristote, *Métaph.*, 1028 a 10-14, t. 1, p. 237 & Cf. Aristotle. 4th C. B. C. / 1924 & 1989. *Metaph.*, Book VII, Part 1, 1028 a, 10-14). بيد أن مقولات العرض التسع تكتسب صفة الموجود من اتصالها بالجوهر وقيامها به واحتياجها إليه في وجودها فليست هي موجودات إلا من حيث اقترانها بالجوهر: «... وعلى هذا لسائل أن

التَّغْيِيرُ والحركةُ موجودَيْنِ من الموجوداتِ بلا مراءٍ. لكننا إذا سألنا عن الحركة: أيُّ نوع من الكائنات هي؟ رُدُّنا إلى التعريف المحيِّر الوارد في كتاب ما بعد الطبيعة... أي قولِ أرسطو: «كمالُ ما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة»... إننا ندرك تمام الإدراك نية أرسطو وهي أن يجعل للحركة منزلةً أنطولوجيةً قائمة برأسها ولكن مُقابل أمرٍ غريب وأيِّ أمرٍ غريب: كمالُ القوة!» (Ricœur, 1990, 353).

III . نظائر الفعل والحركة في التراث

نذيل هذا الفصل بالإشارة إلى ما يناسب الفعل والحركة في التراث العربي وإن لم يكن بالضرورة تأويلاً مباشراً للشائبة الأرسطية، ذلك أنَّ حضور مفهومي الفعل والحركة بالمعنى الأرسطي لم يقتصر على ما أثارته المصادر العربية عن أرسطو من تراث فلسفي خالص (اطلب ص 54 وما بعدها)، إذ نرى أن التفريق بين المفهومين تفريقاً قائماً على ما عُرِفَ باختبار الاستلزام (اطلب ص 113) كان مُراعياً مُعتدّاً به عند بعض الأصوليين والنحاة وإن كان ذلك في صورة مضمرة غير صريحة.

يسأل عن ألفاظ نحو "المشي" و"العافية" و"الجلوس" أي موجودات أم لا ؟ وكذلك كلُّ ما جرى هذا المجرى؛ ذلك أنه لا واحد من هذه الأشياء يقوم بنفسه أو يمكنه أن ينفصل عن الجوهر. بل إن كان ههنا موجودٌ فإنما هو من يمشي ومن يجلس ومن هو في عافية. وتبدو هذه الأشياء موجودات حقيقية لأن موضوع كل واحد منها أي الأمر الذي تتعلق به والذي هو حامل لها شيء معين وحقيقي وهو الجوهر أو الفرد الذي تدل عليه مثل هذه المقولات. ذلك أن الألفاظ من قبيل "الطيب" و"الجالس" لا تقال دون موضوع لهو ذلك الجوهر أو الفرد. فبان بذلك أن كل مقولة من سائر المقولات توجد بفضل مقولة الجوهر، وأن الموجود في معناه الحقيقي والأصلي والمطلق هو الجوهر وليس هذه الهيئة أو تلك من هيئات الوجود أي مقولات العرض التسع». (Ibid., 20-30, voir aussi Aubenque, 1962 / 1994, 134-198) والحركة عند أرسطو من الأعراض كما تقدم من كلام تريكو وهو قوله: «لا بد للحركة، باعتبارها عَرَضاً محضاً، من أن تقوم بمحل يكون إما المتحرك أو المُحَرِّك» (Tricot, in Aristote, *Métaph.*, t. 2, p. 620, n. 1). ولذلك كانت الحركة في عداد الموجودات بالمعنى الذي عناه أرسطو أي من حيث دلالتها على متحرك هو الموجود الحقيقي.

أ - الفعل والحركة عند الأصوليين

ميز الأصوليون على وجه العموم الشرطَ (أي الحدث الذي يتوقف عليه وقوع حدث آخر هو المشروط) الذي يوجد دفعةً واحدة (وهذا ما يناسب الفعل غير الممتد وأحداث الإتمام) من الشرط الذي يوجد على التدرج (وهو ما يناسب إجمالاً أحداث النشاط والأداء لكونها تشترك في التدرج كما أسلفنا)؛ كما ميزوا تمييزاً ضمناً بين ما يُناسب النشاط (الحدثان) وما يناسب الأداء. فهم يفرقون مثلاً بين القراءة مطلقاً (وهي عند خلف أرسطو نشاطٌ أو حدثان غير محدود) وبين القراءة المخصوصة كقراءة سورة الفاتحة مثلاً (وهي عندهم أداء أي حدث ممتد ولكنه محدود بالمفعول به المعنوي، ينتهي بانتهائه ويكتمل باكتماله بحيث تكون القراءة حركةً بالمفهوم الأرسطي). وقد ترتبت على تمييزهم هذا أحكامٌ فقهية منها مثلاً أنه لا يصح الطلاق المعلق على قراءة سورة إلا بقراءة السورة كاملة لأن قراءة كامل السورة إلا حرفاً واحداً ليس قراءة للسورة. وبضد ذلك يصح الطلاق المعلق على عدم قراءة السورة إذا قرئت السورة كاملة إلا حرفاً منها للسبب المذكور. ويظهر هذا في قول تقي الدين السبكي: «... اعلم أن الشرط إما أن يوجد دفعةً أو على التدرج. فإن وُجد دفعةً كالتعليق لأي تعليق المشروطاً على وقوع طلاق وغير ذلك مما يستحيل أن يدخل في الوجود إلا دفعةً واحدة، فإنه يوجد المشروط عند أول أزمة الوجود إن علق عليه أو العدم إن علق عليه، مثل: "إن لم أُطلقك فأنت طالق" ... وإن وُجد على التدرج كالتعليق على قراءة سورة مثلاً، فإن كان على الوجود كقوله: "إن قرأت الفاتحة فأنت طالق"، فيوجد المشروط وهو الطلاق عند تكامل أجزاء الفاتحة؛ وإن كان على العدم كقوله: "إن لم تقرئي الفاتحة فأنت طالق" فيوجد المشروط وهو الطلاق عند ارتفاع جزء من الفاتحة حتى لو قرأت الجميع إلا حرفاً واحداً تُطلق لأن المركب ينتفي بانتفاء أجزائه وانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل» (الإبهاج، II، 159). وعلاقة هذا باختبار الاستلزام الذي سبق الخوض فيه أن المرأة إذا كانت تقرأ سورة الفاتحة فإنه لا يلزم من ذلك أنها قرأت تلك السورة لأنها ربما لا تُتمُّ قراءتها. فإذا لم تُكمل قراءتها لا تكون قد قرأتها فلا تُطلق على التعليق الأول (تعليق الطلاق على وجود القراءة) وتطلق على التعليق الثاني (تعليق الطلاق

على عدم القراءة). وقد صاغ السُّبُكِيُّ هذه الحالة في مبدأ أعم ظهر في قوله: «الشرط إن وُجد دَفْعَةٌ فذاك، وإلا فيوجدُ المشروط عند تكامل أجزائه، وارتفاع جزءٍ منه إن شُرِطَ عدمُهُ» (م.ن.).

ب. الفعل والحركة عند النحاة

إن أقرب ما وجدناه في التراث النحوي إلى التفريق بين الفعل والحركة على أساس كمال الأول ونقصان الثانية ما جاء في نص لسيبويه يفرق فيه بين الحدث الذي بُدئ في علاجه ومعاناته فلم يُسْتَكْمَلْ ولم يُفَضَّ إلى هيئةٍ مستقرة يمكن وصف الفاعل بها وبين الحاصل بالحدث نفسه وهو صفة قد اسْتُكْمِلَتْ وبلغت غايتها وصارت مستقرة بحيث يمكن أن يوصفَ صاحبُها بها. قال صاحب الكتاب: «هذا بابٌ يُختار فيه الرفعُ، وذلك قولك: "له عِلْمٌ" عِلْمُ الْفُقَهَاءِ، وله رَأْيٌ رَأْيُ الْأَصْلَاءِ". وإنما كان الرفعُ في هذا الْوَجْهَ لِأَنَّ هَذِهِ خِصَالَ تَذَكُّرُهَا فِي الرَّجُلِ كَالْحِلْمِ وَالْعَقْلِ وَالْفَضْلِ. ولم تُرَدُّ أَنْ تَخْبَرَ بِأَنَّكَ مَرَرْتَ بِرَجُلٍ فِي حَالٍ تَعْلَمُ وَلَا تَفْهَمُ، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَذَكَّرَ الرَّجُلَ بِفَضْلٍ فِيهِ وَأَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ خِصْلَةً قَدْ اسْتَكْمَلَهَا كَقَوْلِكَ: "له حَسَبٌ حَسَبُ الصَّالِحِينَ" لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَمَا يُشَبِّهُهَا صَارَتْ تَحْلِيلَةً لِأَيِّ أَمْرٍ ثَابِتًا يَوْصَفُ بِهِ[عند الناس وعلاماتٍ. وعلى هذا الوجه رُفِعَ "الصوت" ¹. وإن شئتَ نَصَبْتَ فَقُلْتَ: "له عِلْمٌ" عِلْمُ الْفُقَهَاءِ "كَأَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِ فِي حَالٍ تَعْلَمُ وَتَفْقَهُ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَكْمَلْ أَنْ يُقَالَ لَهُ: "عَالِمٌ". وإنما فُرقَ بين هذا وبين الصوت ² لِأَنَّ الصَّوْتَ عِلَاجٌ وَأَنَّ الْعِلْمَ صَارَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ. ويدُلُّك على ذلك قولهم: "له شَرَفٌ" وله دِينٌ وله فَهْمٌ. ولو أرادوا أَنَّهُ يُدْخَلُ نَفْسَهُ فِي الدِّينِ وَلَمْ يَسْتَكْمَلْ أَنْ يُقَالَ لَهُ: دِينَ ³ لَقَالُوا: "يَتَدَيَّنُ" وليس بذلك "وَيَتَشَرَّفُ" وليس له شَرَفٌ" و"يَتَفَهَّمُ" وليس له فَهْمٌ. فلما

¹ أي لفظة "صوت" في قولهم: «له صوتٌ صوتُ حمارة»، (اطلب سيبويه، الكتاب، I، 361).

² أي بين العلم والحلم وما جرى مجراهما مما كان غير علاج وبين الصوت. والفرق هو في اختيار الرفع وترجيحه في المصادر الدالة على غير العلاج واختيار النصب وترجيحه في المصادر المفيدة للعلاج.

³ خلافاً للمحقق الذي أثبت ما يلي: "لم يستكمل أن يقال: له دين". والذي يقوي ما ذهبنا إليه أن سيبويه استعمل الصفة الموضوعة للحدث وفاعله في قوله: "لم يستكمل أن يقال له: عالم"، وأنه سيقول عُقِيبَ هذا: "يَتَدَيَّنُ" وليس بذلك فاسم الإشارة يعود على "دين" وإلا لكان قال: "يتدين وليس له دين" كما قال بعد ذلك: "ويتشرف وليس له شرف ويتفهم وليس له فهم".

كانَ هذا اللفظ الذي استكملَ ما كان غيرَ علاج¹ بَعْدَ النَّصْبِ في قولهم: "له علمٌ علمُ الفقهاء". وإذا قال: "له صوتٌ صوتَ حمارٍ" فإنما أخبر أنه مرَّ به وهو يُصَوِّتُ صوتَ حمار. وإذا قال: "له علمٌ علمُ الفقهاء" فهو يُخبر عما قد استقر فيه قبل رؤيته وقبل سَمْعِهِ منه، أو رآه يتعلم فاستدل بحُسْنِ تعلُّمه على ما عنده من العِلْم. ولم يُرد أن يُخبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال لُقيِهِ إياه لأنَّ هذا ليس مما يُثْنَى به، وإنما الثناء في هذا الموضع أن يخبر بما استقر فيه، ولا يخبر أن أمثْلَ شيءٍ كان منه التَّعلُّمُ في حال لقائه» (الكتاب، I، 361 . 362).

وإذا كان اختبارُ أرسطو اللغويُّ في التفريق بين الفعل والحركة يقوم على المقابلة بين صيغ الفعل الزمانية (Cf. François, 1989, 259, Gosselin & François, 1991, 74) فإن سيبيويه قد استند هو أيضا إلى اختبار لغويٍّ يقوم على التفريق بين دلالة صيغة "تَفَعَّلَ" المفيدة لمعاناة الحدث وتكلفه والاجتهاد فيه ليحصلَ (تَدَيَّنَ، تَشَرَّفَ، تَفَهَّمَ، تَعَلَّمَ، تَفَقَّهَ...) ودلالة الصيغة المجردة المتصلة بجذر تلك الصيغة الأولى والمفيدة للحدث وفاعله (الصفة المشبهة أو اسم الفاعل نحو عالم، دَيَّنَ...) أو ما كان في معنى الصيغة المفيدة للحدث وفاعله (لَهُ شَرَفٌ، لَهُ فَهْمٌ...). فالتفهُمُ والتعلُّمُ والتفَقُّهُ وما إليها أحداثٌ لا يؤدي الشروعُ في إنجازها أو إيقاعها على نحو جزئيٍّ إلى الوصف بها لأنها أحداث ناقصة بالنظر إلى تمام الصفة الناشئة عنها. فهذه الأحداث الجزئية أشبه ما يكون بحدث البناء المؤلف من حركاتٍ جزئية، والصفة الناشئة أقرب ما يكون إلى البيت الناجم عن حدث البناء. وكما لا يصح أن يقال لمن أنجز بعض البناء إنه قد بنى البيت ولا لمن رسم بعض الدائرة إنه قد رسم الدائرة فكذلك لا يصح أن يقال لمن عالج بعض العلم أو زاول بعض الفقه إنه عالم أو فقيه (اطلب أيضا ابن جني، الخصائص، I، 382)، وكما أن حركة بناء البيت وصنع السيارة تنتهي نظريا باكتمال البيت ووجود السيارة على هيئة تامة فإن

¹ قوله: "لذي استكملَ ما كان غيرَ علاج" ورد في نسخة سماها المحقق بالأصل، ولم يثبت في المتن بل أثبت بدلا منه: "لذين لم يستكملوا ما كان غير علاج". ولئن كان ما أثبت لا يُخل بالمعنى إذا ما فهمنا أن المقصود بـ"اللفظ" هو قول سيبيويه: "... ليس بذلك" و"... ليس له شرفٌ" و"... وليس له فهمٌ"، فإن الأولى أن يفهم من "اللفظ" قول سيبيويه: "قولهم: له شرف وله دَيَّنَ وله فهمٌ" فإنه قول يطلق على من استكمل الخصال المذكورة وهي أحداث غير علاجية تناسب الرفع على الصفة أو البديل لا النصب على الحال أو المصدر (المفعول المطلق).

معالجة العلم ومزاولة الفقه وممارسة الفهم تنتهي أيضا بحصول الصفات الثابتة المستقرة المتعلقة بها وبلوغها حد الكمال. وقد استعمل سيبويه للتعبير عن ذلك فعلي "استكمل" و"استقر". ولا بد من التنبيه إلى أن الكمال أمر اعتباري لا يمكن تحديده على وجه الدقة. فالعلم والشرف والفهم وما إليها أمور تكتمل إذا حكم بكمالها من حَوْلِ تقويمها والشهادة بها لغيره كما أن حدث النحافة يجري إلى غاية هي الصحة والعافية. وليست الصحة والعافية أمرا مضبوطا بحدود طبيعية دقيقة؛ كما أن اكتمال بناء البيت قد يكون بحسب ما حَطَّه صاحبه ولا شيء يمنعه بعد الحكم باكتماله من زيادة تحسينه (اطلب ص 40 وما بعدها).

خاتمة

رصدنا في هذا الفصل ثنائية الفعل والحركة الأرسطية في مسلكين مختلفين أولهما المسلك المدرسي الذي استعاض عن "الفعل" و"الحركة" ب"العمل المستقر" و"العمل المتعدي"، وقد وقفنا على أن هذه الثنائية تُعرِّف نوعي الحدث المذكورين على أساس علاقتهما بمحلّهما أي بالذات التي يتحيزان فيها وينسبان إليها؛ وأنها بفصلها فصلا صارما بين ما يقع داخل الفاعل وما يخرج منه ليتعدى إلى غيره ويؤثر فيه تغفل بعض أنواع الأحداث من قبيل الأحداث الخارجية المحسوسة. ولا يُستبعد أن يكون الإطار الذي أرسته هذه الثنائية، وهو علاقة الحدث بفاعله، أساسا لمنوال التعدية في كثير من الأنحاء المعروفة. وليس هذا المنوال، على غلبته وطغيانه، المنوال الوحيد في تمثل العلاقات بين الأحداث والذوات المشاركة فيها (اطلب ص 384 فيما يأتي).

وقد سعينا، ونحن نرصد هذه الثنائية في المسلك الثاني الذي اعتبرناه مسلك الفلسفة التحليلية واللسانيات، إلى النظر في اختلاف تعريف الحركة والفعل في الأدبيات الدائرة على فلسفة أرسطو بين اعتبار الحركة نوعا من الفعل أي فعلا ناقصا كما هو صريح نص أرسطو نفسه وبعض الشراح من أضراب تريكو، واعتبار الفعل نوعا من الحركة بمعناها العام كما هو صريح كلام أوبنك، بما يبين أن النص الذي عدّ مؤسسا لمبحث الحدث (الأول من الملحق) في الأدبيات

الحديثة (الفلسفة التحليلية واللسانيات) هو الموضوع الذي يبلغ فيه التقابل بين مفهومي الفعل والحركة أقصى درجات الوضوح.

وقد وقفنا في ذيل هذا الفصل على اشتغال التراث النحوي والأصولي على ما يناظر مفهومي الحركة والفعل عند أرسطو. ولئن لم ترق الآراء الواردة في التراث إلى درجة من النضج النظري تخول تعيين ما يقابل الفعل والحركة بمصطلحات خاصة، فإن المفهومين كانا معتمدين من الناحية العملية على نحو ضمني يحملنا على اعتبارهما مفهوميين كونيّين تُردُّ إليهما التمييزات المختلفة المجراة في صلب المقولة الحديثة في وجه من الوجوه. غير أنّ كونية هذا التمييز لا تحول دون النظر إلى أنواع الحدث في لسان من الألسنة بالاستناد إلى البنية النحوية والمعجمية والاعتماد على العلامات الشكلية والقرائن اللفظية مما قد يفضي إلى تمييزات أكثر دقة ولطافة (اطلب السعدي، 2013، 203-217).

الباب الثاني

الفلاسفة التحليليون

مدخل

لئن كان الفلاسفة التحليليون، ولا سيما من اصطلاح على تسميتهم بخلف أرسطو، قد سبقوا إلى بحث تراث المعلم الأول في هذا الباب، فإن الظاهر أن هذه العناية منهم بالعلاقة بين الأفعال في اللغة، وبين الأحداث في الكون لم تكن دوماً على وتيرة واحدة ولم تواكب الفلسفة التحليلية منذ بدايتها. فلم يعرف في بواكير هذه الفلسفة رأي يقول بوجود ربط دلالة الأفعال بالأحداث (الحوادث والهيئات) وتعليقها بها. وقد ذهب بارسنز إلى أن الأعلام الأوائل¹ الذين أُنشئوا بوجه من الوجوه في نشأة هذه الفلسفة لم يلتفتوا إلى هذا الأمر الذي «أُغفل فعلاً في أوائل هذا القرن بإهمال فريغه Frege إياه وتأكيد راسل² منزلته الثانوية في علم الدلالة» (Parsons, 1990, 4). كما أن مقولة الحدث لم تتجلى عند الأعلام الأوائل في الصورة المستقلة التي ظهرت بها عند المتأخرين الذين فصلوها عن مقولة الواقعة fait / fact الملتبسة بها. وسنسعى في هذا الباب إلى تبين منزلة مقولة الحدث عند الفلاسفة التحليليين بالنظر في المسائل التالية على وجه الخصوص:

1 - مآل ثنائية الفعل والحركة الأرسطية في تفكير خلف أرسطو الذين اقترحوا تصنيفات متنوعة للأحداث انطلاقاً من الثنائية الأرسطية واعتماداً على اختبارات لغوية أفضت إلى نتائج يهمن أن نبين خطرهما ومحلها من التصورات السائدة في التفكير اللغوي عامة.

¹ عن أثر الفيلسوف والمنطقي الألماني فريغه في نشأة الفلسفة التحليلية باعتباره أحد روادها ومؤسسيها اطلب 81-82, 2001, Ouelbani, E. U., IX, 952, b, "Frege (G.)"; وعن انتساب راسل إلى هذه المدرسة اطلب 81, Ouelbani, op. cit., وقد كان لآراء فيغنشتاين Wittgenstein، أثر بين في نشأة الفلسفة التحليلية رغم أنه ينكر الانتساب إليها (Cf. Ouelbani, op. cit., 81 & Tibaoui, 2002, 123-142 & Granger, 1997, XXIII, 870, a).

² فيلسوف بريطاني من أعلام الفلسفة التحليلية. ويُعد في هذه الفلسفة من بين الصوريين الإصلاحيين formalistes réformistes الذين يرومون بناء اللغة الطبيعية بناء جديداً على غرار اللغات المنطقية المبنية، وذلك خلافاً للصوريين البنائيين formalistes constructionnistes الذين يرون أن اللغة المبنية، هي التي تعبر، دون سواها، عن فكرهم وتصوراتهم تعبيراً لا إبهام فيه ولا غموض (Cf. Jacques & Zaslawsky, 1997, XVIII, 79, a).

2. ما طرأ على مفهوم الحدث من تغير أفضى إلى الفصل بين مفهوم الواقعة التي تشتملُ عند راسل وفيتغنشتاين على الأشياء والعلاقات الرابطة بينها ، والتي تناسب الجملة أو القضية ، وبين مفهوم الحدث événement الذي يناسب في الجملة لفظا خاصا .

3. ما طرأ على اعتبار دلالة الفعل من تحول خرج بهذه الصيغة من الدلالة على معنى كلي من جنس النسب والعلاقات (راسل) إلى الدلالة على فرد جزئي مخصوص هو الحدث ، وهو اعتبار أدى إلى تجديد الصورة المنطقية للجملة التي تدل على أحداث وتتضمن أفعالا ، بحيث أصبح الفعل مساويا للاسم في إفادة الحدث خلافا لما كان عليه الأمر في اعتبار دلالة الفعل عند أكثر الفلاسفة التحليلين.

4. ما طرأ على اعتبار المنزلة الأنطولوجية للأحداث من تغير انتقلت الأحداث بمقتضاه من اعتبارها جزئيات غير أساسية يتوقف تشخيصها على الذوات المقترنة بها والمنسوبة إليها (ستروسن) إلى اعتبارها جزئيات أساسية لا تقل قيمة على الذوات في رسمنا التصوري بحيث يتوقف تشخيص كل واحدة من المقولتين على تشخيص المقولة الأخرى (ديفدسن).

الفصل الأول: أعمال الرواد (راسل وفيتغنشتاين)

I. برتراند راسل

استدل بارسنز (Cf. Parsons, 1990, 282-283, n. 4) على موقف راسل المشار إليه في مدخل هذا الباب، والقائم على اعتبار الربط بين الأفعال ودلالاتها على الأحداث أمراً ثانوياً في علم الدلالة، بقول الثاني: «عندما... نسمع جملة من نحو "قُطِعَ رأسُ تشارلز الأول" فقد نُفكرُ بداهة وبما فيه الكفاية في تشارلز الأول وفي رأس تشارلز الأول وفي عملية قطع رأسه وهذه جميعها جزئيات. غير أننا لا نُنعمُ النظر بداهة في معنى كلمة "رأس" أو كلمة "قُطِعَ" إذ كانتا من الكلِّيات» (Russell, 1912 / 1985, 54). ولا يبدو أن بارسنز يشير بهذا الكلام إلى قلة عناية راسل بالأفعال ومدلولاتها لأننا سنقف على احتفال راسل بما تدل عليه الأفعال وتبنيه إلى خطر دراستها. بل الظاهر أنه يومئ إلى نوع الدلالة التي حملها راسل للأفعال وهي الدلالة على الكلِّيات دون الجزئيات، والدلالة على النسبة والعلاقة دون المضمون الحدثي. ومعنى هذا أن راسل لم يقرن بين الأفعال ودلالاتها على الأحداث بالمعنى الذي استقر لاحقاً في أدبيات الحدث عند الفلاسفة التحليليين وبالمعنى الشائع في المؤلفات النحوية واللسانية بل جعل الفعل دالاً على أمر كلي وجعل له منزلة أنطولوجية مخصوصة ما كانت لتُعينَ على تجلية مفهوم الحدث بالمعنى المشار إليه.

أ. الكلي والجزئي

عرّف راسل الجزئي والكلي بقوله: «نُسمِّي أيَّ شيءٍ يُظهِرُه الإحساس أو ما جرى مجرى ما يُظهِرُه الإحساس جُزئياً؛ وبضد ذلك فإن الكليَّ يكون أيَّ شيءٍ يمكن أن تشترك فيه جزئيات عديدة، وتكون له هذه الخصائص التي تميز العدالة والبياض من الأفعال العادلة والأشياء البيضاء على حدٍّ ما مرَّبنا» (Russell, 1912 / 1985, 53). وفي آخر هذا الشاهد إشارة إلى ما كان قد بسط فيه القول من

الفرق بين الكلّي والجزئي، إذ قال: «فلتدبّر على سبيل المثال مفهوما من قبيل العدالة. فإذا تساءلنا عن ماهية العدالة كان من الطبيعي أن يجري الأمر بالنظر في هذا الفعل العادل أو ذاك أو أي فعل آخر عادل قصد اكتشاف ما تشترك فيه هذه الأفعال. وينبغي أن يكون لجميعها، في وجه من الوجوه، حظٌ من طبيعة مشتركة توجد في كل ما هو عادل ولا توجد في غيره. وهذه الطبيعة المشتركة التي تكون بمقتضاها جميع الأفعال عادلة، هي العدالة نفسها، وهي الماهية الخالصة التي تُنتج ملابسُها لوقائع الحياة العادية الأفعال العادلة المتعددة. وهذا هو شأن أي كلمة أخرى يمكن أن تصدق على الحقائق المشتركة مثل "البياض". فهذه الكلمة تصدق على عدد من الأشياء الجزئية لأنها تشترك جميعها في طبيعة أو ماهية واحدة» (م. ن، 52).

أما العلاقة بين مفهومي الكلّي والجزئي وبين أقسام الكلام فقد عبر عنها راسل بقوله: «إذا تفحصنا الكلمات المتداولة ألفينا، إجمالاً، أن أسماء الأعلام تدل على الجزئيات؛ أما سائر الأسماء، والصفات والحروف والأفعال فتدل على الكليات. وأما الخوالف¹ فتدل على الجزئيات، ولكنها مُبْهَمَةٌ: ذلك أننا لا نعرف الجزئيات التي تدل عليها إلا بالسياق أو الظروف لأي المقام. وتدل كلمة "الآن" على جُزئيّ هو الوقت الذي أنت فيه؛ غير أنها تدل على جُزئيّ مُبْهَمٍ. شأنها في ذلك شأن الخوالف. لأن الحال دائم التغير» (م. ن، 53).

¹ "الخالفة" هي المصطلح الذي قابل به الفارابي ما يُفهم اليوم من مصطلح pronoun / pronom في الأنحاء الغربية، إذ قال: «... فالخوالف نعني بها كلّ حرف مُعْجَم أي حرف بسيط من حروف المباني أو كلّ لفظ قام مقام الاسم متى لم يُصرَح بالاسم، وذلك مثل حرف الهاء من قولنا "ضربته" والياء من قولنا "ثوبي" والياء من قولنا "ضربت" و"ضربت" وأشياء ذلك من الحروف المُعْجَمَة التي تخلف الاسم وتقوم مقامه؛ ومثل قولنا "أنا" و"أنت" و"هذا" و"ذلك" وما أشبه ذلك، وهي كلها تسمى الخوالف» (الألفاظ المستعملة في المنطق، ص 44). وقد سميت خالفة لأنها تخلف الاسم وتعوضه وتنوب عنه، وهذه هي نفس دلالة المصطلح الإغريقي antonymia اللغوية وترجمته اللاتينية pronomen وتشمل الخوالف الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وبعض أسماء الاستفهام، أما الضمائر فتقابل إجمالاً ما يسمى خوالف الشخص personal pronouns / pronoms personnels، أما النحاة فالشائع عندهم استعمال "الخالفة" بمعنى "اسم الفعل" لأن خالفة الفعل "خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (الصَّبَان، الحاشية، III، ص 289).

ولا يختلف تحديد راسل للعلاقة بين مفهومي الكلي والجزئي وبين بعض أقسام الكلام عما نجده من ضبط لها في التراث المنطقي والأصولي، ومن ذلك قول الرازي: «... ثم الاسمُ تقسيمُهُ من وجهين: الأول أن الاسمَ إن كان اسماً للجزئي فإن كان مُضمراً فهو المضمَراتُ؛ وإن كان مُظهراً فهو العَلَمُ؛ وإن كان اسماً للكلي فهو إما أن يكونَ اسماً لنفس الماهية كلفظِ السواد، وهو المسمَّى باسم الجنس في اصطلاح النحاة، أو لموصوفية أمرٍ ما بصفة وهو الاسم المشتق كلفظ "الضَّارب" فإن مفهومه أنه شيء ما مجهولٌ بحسب دلالة هذا اللفظ، لكن عُلِمَ منه أنه موصوفٌ بصفة الضرب» (المحصول، I، 79).

ب. دلالة الفعل دلالة كلية

يبين الشاهد الذي أورده بارسنز (Cf. Parsons, 1990, 282-283, n. 4) أنَّ الذهن يتوقف عند ما تدل عليه بعضُ العلامات اللغوية المفيدة للجزئيات كأسماء الأعلام (تشارلز الأول) والضمائر (الضمير العائد على تشارلز الأول في "رأسي") ولا يتوقف عند العلامات اللغوية المفيدة للكليات من قبيل أسماء الجنس (رأس) أو الأفعال (قُطِعَ)؛ فهو شاهد يتعلق بالمسلك العادي الذي يسلكه الذهن البشري في إدراكه لما تُحيل عليه بعض العلامات اللغوية من جهة أن هذا الذهن يُدَقِّق النظر في العلامات المُحيلة على ما هو مُعَيَّن ومُشَخَّص ومُخصوص ومحدود ولا يحفل بما هو عام وشائع مشترك. ويدلُّك على هذا ما جاء قبل هذا الشاهد وهو قولُ راسل: «إننا لا نُعَمِّم النظر بداهة في تلك الكلمات [يقصد كلمات المعجم] التي تقع في جملة ولا تدل على الجزئيات؛ وإذا اضطررنا إلى إنعام النظر في كلمة تفيد كلياً من الكليات فإننا ننظر إليها على أنها تفيد جزئياً من الجزئيات التي تدخل تحت تلك الكليات» (م. ن.؛ 53 - 54)؛ ويزيد ذلك عندك وضوحاً قول راسل بعد الشاهد المذكور متحدثاً عن الألفاظ الكلية: «إننا نشعر بأن مثل هذه الكلمات ناقصة وواهية؛ فكأن استعمالها متوقف على السياق رأساً» (م. ن.، 54).

ويجعل هذا الشاهد من جهة أخرى الأفعال في عداد الألفاظ الكلية، وهو أمرٌ نبَّه إليه راسل في مواضع كثيرة منها هذا الموضع الذي يفرض فيه، قياساً على

الإنكليزية والهندية الأوروبية عموماً فيما يبدو، أن الجملة لا تخلو من فعل، وذلك قوله: «... وزيادة على إلمامنا بالموجودات الجزئية فإن لنا أيضاً إلماماً بما نسميه كليات أي بالمعاني العامة نحو البياض والاختلاف والأخوة وما جرى مجراها. وأقل ما ينبغي أن تشتمل عليه الجملة الكاملة كلمة واحدة تدل على كلي من قبل أن لجميع الأفعال معنىً كلياً» (م. ن، 28). وقد فصل هذا المبدأ القائم على ضرورة اشتغال الجملة على لفظ كلي، ومثّل عليه في موضع آخر بقوله: «ستقف على حقيقة أنه لا يمكن أن تُبنى جملة دون أن تتضمن، في الأقل، كلمة واحدة تفيد كلياً من الكليات. وربما كان أقرب شيء إلى الجملة العارية من الكلي قولك: "أحب هذا". بيد أن لفظ "أحب" يفيد ههنا كلياً من قبل أنك يمكن أن تحب أشياء أخرى، وأن أناساً آخرين يمكن أن يحبوا أشياء أخرى غير تلك. ومن ثم كانت جميع الحقائق مشتملة على كليات، وكانت كل معرفة بالحقائق مقتضية للإلمام بالكليات» (م. ن، 53).

والمقتضى اللغوي المترتب على ربط الفعل بالدلالة على الكلي عند راسل هو اعتبار الأفعال رموزاً ناقصة لها معنى وليس لها دلالة أو إحالة على حد تفريق فريغه¹. ف«الاسم [= اللفظ] الكلي - أيّاً كان - ليس في حقيقته "اسماً" له مسماه في عالم الوجود الفعلي بالضرورة، بل هو بمثابة عبارة مثقوبة بما هو مجهول، وإلى أن

¹ ميز فريغه المعنى Sinn (ويقابله في الفرنسية sens) من الدلالة أو الإحالة أو الماصدق Bedeutung (وتقابلها في الفرنسية ألفاظ signification وréférence وdénotation)، فالمعنى عنده «هو ما تقوله العبارة اللغوية؛ أما الإحالة فهي ما تُقال عليه تلك العبارة». (Ricœur, 1997, XVI, 906, b) من ذلك أن عبارتي "معلم سيبويه" و"صاحب كتاب العين" عبارتان مختلفتان في المعنى ولكنهما متحدتان في الإحالة والماصدق إذ تحيلان كلاتهما على الخليل بن أحمد. ويطابق هذا التفريق تفريق هوسرل Husserl بين القصد الخاوي visée vide وبين الامتلاء remplissement ف«ما يسمُ الدلالة بـ"سمة الفعل" هو قدرتها على أن "تقصد" شيئاً وأن "تتوجه إلى" شيء؛ ثم إن هذا القصد يمكن أن يبقى "خاوياً" أو أن يمتلئ، على النقيض من ذلك، بحضور شيء ما، سواء أكان علاقة مقولية أو شخصاً متجسماً. وبتفريق هوسرل بين القصد الخاوي والامتلاء نجد، في لفظ مختلف، تمييز فريغه المعنى من الإحالة» (م. ن). ورغم ما ذهب إليه ريكور من أن راسل لم يميز مثل فريغه بين المعنى والإحالة، فإن ثنائية الرمز الناقص والرمز الكامل عند راسل تبدو غير معدومة الصلة تماماً بثنائية المعنى والإحالة عند فريغه من حيث أن معنى الرمز الناقص معنى باهت خاو ينقصه الامتلاء بالواقع العيني المشخص خلافاً للرمز الكامل الذي تتجسد فيه الإحالة وتقترب اللغة به من الواقع الخارجي كما يبدو من كلام محمود ودوفو Devaux في المتن.

يتملئ الثقب بفرد معلوم تظل التركيبية معلقة خارج نطاق الأفكار الكاملة والمقبولة في التفاهم العلمي... فإذا لم يكن للفظ مفيدة "رصيد" بين كائنات الدنيا الخارجية التي نراها بالعين ونلمسها بالأصابع وجب تغليفها على سبيل العبارة المجهولة الدلالة، فهي مركب ناقص لم يكتمل له كيان الفكرة التي يجوز قبولها أو رفضها. فالقبول والرفض معا مرهونان باكتمال الفكرة أولا، أعني أنهما مرهونان بأن نضمن وجود أفراد فعلية مما يشير إليه الاسم المعين (محمود، 1988/1983، 104-105). فاللفظ الكلّي رمز ناقص عند راسل ومن ثم فهو لا يفيد معنى معينا و«الرمز الناقص هو الذي يكون عاريا من الدلالة = الإحالة إذا نُظر إليه منفردا... [خلافا لما] في عبارة "سقراطُ فإنّ" المتداولة فإنّ "سقراطُ" مُكوّن له معنى في نفسه من قبل أن هذا اللفظ يتناول إنسانا بعينه أو يصدق عليه» (Devaux, 1997, XX, 405, b).

ج. دلالة الفعل أقرب إلى دلالة الحرف (والظرف) منها إلى دلالة الاسم والصفة

جاءت مقارنة راسل بين دلالة الفعل ودلالة بعض أقسام الكلام الأخرى في سياق التنبيه إلى قيمة دراسة الكلّيات أولا، وإلى منزلة مدلولات الأفعال من أنواع الكلّيات ثانيا. فقد نبه راسل إلى قيمة دراسة الكلّيات، التي تُعدّ مدلولات الأفعال بعضا منها، وجعل التفتن إلى وجودها ميزةً اختص بها الفلاسفة دون غيرهم. ذلك أنه «إذا اعتبرنا أن جل الألفاظ التي يشتمل عليها المعجم تدل على الكلّيات فإنه يبدو غريبا أنه لم يكد يتفتن إلى وجود ذوات من قبيل الكلّيات إلا مريدو الفلسفة» (Russell, 1912 / 1985, 53). ثم إننا، من جهة أخرى، «نفلح في التغافل عن الكلّيات من جهة ما هي كلّيات إلى أن ترغمنا دراسة الفلسفة على الانتباه لها» (م. ن.، 54). بل ربما نعى راسل على الفلاسفة عنايتهم بالكلّيات التي تدل عليها الأسماء والصفات وإغفالهم الكلّيات التي تدل عليها الأفعال والحروف، إذ «يمكن القول إجمالا إن الفلاسفة أنفُسهم لم يُقرّوا، في الأكثر الأعم، إلا بالكلّيات التي تدل عليها الصفات أو الأسماء؛ أما الكلّيات التي تفيدها الأفعال

والحروف فالمعهودُ إغفالها. وقد كان لهذا الإهمال أثر كبير في الفلسفة» (م.ن.، 54). وقد فصلَ راسل هذا الإغفال بقوله: «... وخلاصةُ الكيفية التي جرى بها هذا الأمرُ أن الصفاتِ وأسماءَ الجنس تدل عموماً على كَيْفِيَّاتٍ [= صفات qualities] الأشياءِ مُنفردةً أو على خصائصها؛ أما الحروف والأفعال فتتزعجُ إلى الدلالة على النَّسَبِ [= العلاقات relations] بين شيئين أو أكثر. وعلى هذا أدى إهمال الحروف والأفعال إلى الاعتقاد بأنه يمكن اعتبار أن كُلَّ قضية تُسندُ خاصيةً إلى شيء منفرد بدل أن ينظر إليها على أنها تفيد نسبة بين شيئين أو أكثر. ومن ثم كان الرأيُ القائل بأنه لا يمكن أن توجد، في حاصل الأمر، ذواتٌ من قبيل العلاقات بين الأشياء. وعلى هذا فإمّا أن لا يوجد في الكون إلا شيء واحد، وإما أن توجد أشياء كثيرة، وعندئذ لن يمكنها أن تتفاعل البتة بوجه من الوجوه لأن كل تفاعل هو نسبة والنَّسَبُ مُتَعَدِّةٌ» (م.ن.).

والظاهر أن راسل ظل على هذا الموقف من دلالة الأفعال على النسب والعلاقات عندما بدأ يتراجع عن بعض مواقفه الأنطولوجية السابقة (اطلب السعدي، 2013، 35). فقد جاء في تقديمه لكتاب فيتغنشتاين قوله: «... من ذلك أنه يتعذرُ النطق بحكم يتناولُ شخصين (على فرض أن الأشخاص يمكن أن يعتبروا أشياء بسيطةً)¹ دون استعمال اسمين، وإذا كان عليك أن تُثبِتَ نسبةً بين ذينك الشخصين فإنه لا بد لقولك الذي تجعل فيه هذا التقرير من أن ينشئ نسبةً بين الاسمين. فلو قلت: "أفلاطونُ يحب سقراط" فإن كلمة "يحب" التي تظهر بين كلمة "أفلاطون" وكلمة "سقراط" تجعل نسبة ما بين هاتين الكلمتين؛ وبفضل هذه الحقيقة يصبح قولنا قادراً على تقرير نسبة بين شخصين يشار إليهما بالكلمتين "أفلاطون" و"سقراط"» (Russell, in Wittgenstein, 1921 / 1993، 15 – 16).

¹ والأشياء البسيطة les simples هي أدنى ما يكون الواقعة الذرية fait atomique وذلك من قبيل المكونين "سقراط" و"حكيم" في قولنا "سقراطُ حكيم" (Cf. Russell, in Wittgenstein, 1921 / 1993، 17).

ويقترح راسل برأيه القائل بدلالة الفعل على النسبة والعلاقة من التعريفات التي تعتبر في الفعل شكله ووظيفته دون مضمونه الذي يحيل به على الخارج، أي التعريفات التي تعتبر فيه جانب التمثل construal دون المضمون التصوري الخام حسب تمييز لانفاكر أو معناه الحرفي دون معناه الاسمي حسب تمييز بعض أصوليي الشيعة (اطلب السعدي، 2013، 342-358). ومن المعلوم أن اعتبار أحد هذين الجانبين دون الآخر كان مدار الاختلاف في التفكير اللغوي بين اتجاهين عامين في تعريف الفعل: يراعي أحدهما محتواه الدلالي الحداثي (والزمانى)؛ ويعتد الثاني بوظيفته وما ينشئه من علاقات بين الوحدات النحوية في التركيب.

ويُمكن أن ندرج في الاتجاه الأول تعريف النحاة العرب للفعل (اطلب السعدي، 2013، 342-343) وكثيرا من تعريفات الغربيين القدامى والمحدثين، ومنها تعريف أفلاطون الذي أورده بارسنز (2، n. 282، 1990، Parsons) وهو قوله: «ثمة ضربان من العلامات الصوتية الدالة على الموجود... ويُسمى الضرب الأول أسماءً والضرب الثاني أفعالا... وتسمى العلامة المتعلقة بالأعمال فعلا... وتسمى العلامة الصوتية التي تُصدّق على من يقوم بالأعمال المذكورة اسما»¹؛ ومنها تعريف مايي Meillet الذي يقول فيه: «يدلُّ الفعلُ على الحدث سواء كان ذلك الحدث عملا أو هيئة أو انتقالا من هيئة إلى أخرى: ف "يمشي" و "ينام" و "يلمع" و "يَزْرُقُ" تستوي في كونها أفعالا» (Meillet, 1920 / 1982, 175)؛ ومنها التعريفات التي ضعّفها نحو بور روايال ولا سيما تعريفى النحوي اللاتيني بريسيان Priscien والنحوي الإيطالي سكاليجر Scaliger (اطلبهما في ص 276 فيما يأتي). ويمكن أن نجعل ضمن هذا الاتجاه تصنيف تانيار للفعل ضمن الكلمات الممتلئة إلى جانب الاسم والصفة ومخصص الحدث وذلك مقابل الكلمات الخاوية التي تمثلها الحروف والظروف وما إليها من الوحدات الدالة على علاقات نحوية

Harold North Fowler, Trans., PLATO : Plato. 366 B. C. *Sophist*. In ¹ *Theaetetus and Sophist*. Cambridge: Harvard University Press, 1961. 261D-262 C, voir aussi Platon. ~ 366 / 1950, 261 e- 262 a, p. 127 & Plato. ~ 366. *Sophist*, 85.

خالصة (اطلب ص 323 وما بعدها)؛ ويبدو أن تعريف الفعل على أساس دلالاته على الحدث والزمان هو شأن أكثر الدراسات التي رامت تعريف الفعل على أساس معنوي. (Cf. Lipsky, 1994, 267-268)

ويمكن أن ندرج في الاتجاه الثاني ما ذهب إليه بور رويال أنفسهم من أن حقيقة الفعل إفادة الإثبات ومن أن دلالاته على الحدث دلالة عارضة، فكان الفعل بذلك عندهم من أقسام الكلام التي تفيدُ مُخْتَلِفَ الجهات التي يَنْظُرُ بها الذهنُ إلى موضوع الفكر ومتعلِّقَه لا من أقسام الكلام التي تفيد الموضوع والمتعلق أنفسهما (اطلب ص ص 270 - 274). كما يمكن أن ندرج في هذا الاتجاه أيضا تعريف مارتيني الذي قصر الفعل على الاستعمال الإسنادي إذ قال: «من المفيد، في حقيقة الأمر، تخلصُ لفظة "الفعل" للدلالة على اللفاظم التي ليس لها من استعمال آخر سوى الاستعمال الإسنادي». (Martinet, 1970 / 1980, 141) ومعلوم أن الإسناد يعرفُ، في التراث على الأقل، بكونه نسبة (اطلب مثلا التفازاني، المُطَوَّل، 179).

ومن الباحثين الذين صرحوا بدلالة الفعل على النسبة والعلاقة لانفاكر الذي ذهب إلى أن «مصطلح النسبة relationship يؤوّل أيضا في أكثر معانيه اتساعا فهو يصدّق على الجملة من الذوات entities التي يتعلق بعضها ببعض الآخر بغض النظر عن طبيعتها ومنزلتها؛ ولا يلزم خصوصا أن تكون هذه الذوات متميزة وبارزة وأن تُدرَك منفردة¹. ومن ثم لا تقتصر العبارات المعدودة علاقية على العبارات المعتبرة تقليديا محمولات ذات موضعين (نحو "فوق"). فالصفة "أزرق" تُبرز العلاقة بين شيء وبين جهة region ما في فضاء اللون» (Langacker, 1994, 592 وعن معنى المصطلحات الواردة في هذا الشاهد اطلب ص 89 - 90 فيما يأتي).

ويبين هذا التعريفُ الفرق بين المقصود بدلالة الفعل على النسبة والعلاقة بين راسل ولانفاكر فتعريف راسل تعريف «تقليدي» يفترض أن الشيء ينبغي أن يكون بسيطا وأن يُخص باسم، كما يفترض أن العلاقة لا تكون إلا بين شيئين

¹ «ف عندما أتحدثُ عن ذاتٍ فإنني لا أقصد بذلك شيئا مشخصا ومنفصلا عن غيره بحدود معلومة أو شيئا بلغ درجة عالية من البروز العرفاني». (Langacker, 1987 / 1991, 116)

يعبرُ عنهما في اللغة باسمين. وعلى هذا ترى أن راسل يذهبُ إلى أن الصفة لا تدلُّ على النسبة بل تدل على خاصية الشيء أو كَيْفِيَّتَهُ منفردا. أما لانغاكِر فقد اعتبرها دالة على علاقةٍ لأن الشيءَ عندهُ لا يقتضي أن يكون بسيطا أو معينا منفصلا عن غيره، إذ قد يكون الشيء مجموعة من الذوات تربط بينها علاقات معلومة من قبيل المجموعة من النجوم أو الألفباء (اطلب ص 85 وما بعدها فيما يأتي).

أما قول راسل بدلالة الفعل على النسبة فيبدو قولاً مرسلًا من جهة صدقه على بعض أنواع الأفعال دون البعض الآخر وذلك إذا تقيدنا بتعريفه للنسبة بأنها العلاقة بين شيئين (ذواتين) في الأقل (اطلب تحليله للنسبة التي يدل عليها الظرفُ "شمال" فيما يأتي): فإن جاز أن نعتبر الفعل المتعدي دالا على نسبة بين شيئين أو أكثر، فإنه يعسر علينا تمثُل هذه النسبة في الفعل اللازم الذي يعدُّ في المنطق الحملي التقليدي محمولا ذا موضع واحد (اطلب ص 216 وما بعدها فيما يأتي)؛ وبتقدير وجودها فيه يعسر علينا تمثُل الفرق بين دلالة الفعل اللازم ودلالة الصفة. فالظاهر أن الفعل اللازم لا يختلف عن الصفة في إفادة ما سماه راسل كيفية أو خاصية للذات المنفردة، وهو من ثم لا يفيدُ نسبة بالمعنى الذي بيَّنه والذي يقتضي طرفين في الأقل (عن دلالة الفعل اللازم على الخاصية دون النسبة اطلب مثلا Ouelbani, 2000, 81 وص 212 فيما يأتي).

ولنا أن نلاحظ أن قول راسل بدلالة الفعل على نوع من الكليات هو النسبة والعلاقة غير مقطوع الصلة بالصورة المنطقية التي يسندها أكثر المناطق قبل ديفدسن إلى الجمل المشتملة على أفعال إذ لا يعتبرون الفعل في مثل هذه الجمل دالا على حدثٍ خلافا للاسم [المصدر] المعوض للفعل في الجملة نفسها. ولذلك تراهم يعتبرون الفعل محمولا يقتضي، بحسب دلالاته، عددا من المواضع التي تملأ بأسماء دالة على ذواتٍ خلافا لما هو عليه الأمر مع ديفدسن الذي جعل في الصورة المنطقية للجملة المشتملة على محمول فعلي موضعاً للحدث باعتباره معمولا من المعمولات بالإضافة إلى ما يقتضيه من مواضع أخرى تشغلها الأسماء التي يعملُ فيها (اطلب ص 218 فيما يأتي).

والذي يمكن تقريره من كل ما تقدم أن راسل عُني في فلسفته بدراسة الأفعال وما تدل عليه وإن كان ثمة إغفال لدلالة الأفعال فقد نسبته هو نفسه إلى غيره من الفلاسفة. وحاصل ما نستفيده من رأي راسل في الأفعال في كتابه **مشاكل الفلسفة** أن الأفعال تدل على ضرب مخصوص من الكليات¹ هو النسب أو العلاقات وتشاركها الحروف من سائر أقسام الكلام في هذه الدلالة². وتقابل الأفعال والحروف الدالة على النسب والعلاقات الأسماء والصفات الدالة على ضرب آخر من الكليات هو الكيفيات أو الخصائص. وقد بين راسل أن نوع الكليات الذي تنتمي إليه الأفعال أقرب وأمكن من جهة الاستدلال من مقابله أي من الكيفيات والخصائص. «ففي حقيقة الأمر، إذا أردت أن تتفي وجود أشياء مثل الكليات نفياً مطلقاً فإنك ستقف على أنه لا يمكنك أن تستدل على وجه الدقة على وجود ذواتٍ مثل الكيفيات أي على الكليات التي تدل عليها الصفات وأسماء الجوهر؛ بيد أنه يمكن البرهنة على ضرورة النسب أي على ذلك الضرب من الكليات الذي تفيده الأفعال والحروف في الغالب» (Russell, 1912 / 1985, 54).

د - دلالة الفعل ومنزلتها الأنطولوجية

يقتضي اعتبار راسل الأفعال من نوع الكليات المسماة نسباً أن دلالة الفعل عنده قريبة من دلالة الظرف "شمال" في قولنا "تقع إدنبره شمال لندن" من حيث إفادة هذا الظرف "نسبةً بين مكانين" (م. ن، 56). بيد أنه لا يبدو أن هذه النسبة «توجد بالمعنى نفسه الذي توجد به إدنبره ولندن. فإذا سألنا عن مكان وجود النسبة وزمان ذلك الوجود، كان الجواب: إنها لا توجد في أي مكان وأي زمان. فليس ثمة مكان

¹ عن اعتبار الأصوليين والنحاة العرب الأفعال دالة على الماهية الكلية والمعنى المطلق اطلب ص ص 244- 253 فيما يأتي.

² كما تشاركها في ذلك الوحدات المسماة في العربية ظروفًا حسب ما يبدو من بعض الأمثلة التي وضع بها راسل النسبة باعتبارها ضرباً من الكليات وهو قوله: «تقع إدنبره شمال لندن Edinburgh is north of London» حيث يعتبر عبارة "north of" دالة على النسبة والعلاقة (Cf. Russell, 1912 / 1985, 55-56).

أو زمان يمكن أن توجد فيه النسبة المسماة "شمال": فهي لا توجد في إدنبره ولا في لندن لأنها تقرن بين المدينتين، وهي تنتزلُ منهما المنزلة بين المنزلتين؛ كما أنه لا يجوز لنا القول إنها توجد في زمان مخصوص. غير أن كل شيء يمكن أن يُدرك بالحواس أو بالاستبطان لشأن الفكر والمشاعر يوجد في زمان معين (م. ن.، 56). وإذا قسنا ما قاله راسل في شأن الظرف "شمال" على الفعل الذي يشاركه في الدلالة على الكلي الذي هو من نوع النسبة جاز لنا القول إنه، في هذا الطور من تفكيره الفلسفي، على الأقل، لا يعتبر مدلولات الأفعال من جنس الموجودات العارضة التي يمكن تحديد زمانها وتعيين وقت بدئها وانتهائها بل يعتبرها من جنس الكليات التي «لا يمكن أن توجد هي نفسها في عالم الحواس باعتبار أنها ليست جزئيا من الجزئيات. زد على ذلك أنها ليست بالعارضة ولا المتحولة خلافا للمحسوسات. فهي هي إلى الأبد لا تتغير ولا تفسد» (م. ن.، 52 - 53). أما عالم الجزئيات أي «عالم الوجود فهو عارض وملتبس، ليست له حدود بينة ولا تخطيط وتنظيم واضحان. غير أنه يتناول الفكر والمشاعر وكل معطيات الحواس - sense data وجميع الجثث» (م. ن.، 57).

ويتبين من هذا أن المنزلة الأنطولوجية التي يُحل فيها راسل مدلولات الأفعال لا تخرج عن المنزلة التي يحل فيها الكليات من حيث أن للكليات وجودا واجبا ومن حيث أن هذا الوجود ليس مجرد وجود ذهني (اطلب م. ن.، 55)، «والمقصود بذلك أنه مهما تكن هيئة الوجود التي لها فهي هيئة مستقلة عن تعلق الفكر بها وعن إدراك الذهن إياها بوجه من الوجوه... وعلى هذا فإن النسبة التي هي "شمال"... لا توجد في مكان ولا في زمان وهي ليست بالمادية ولا هي بالذهنية ولكنها مع ذلك شيء ما» (م. ن.). وبهذا الاعتبار ينخرط راسل في مذهب الواقعية¹ الذي «يؤكد أن

¹ هي مذهب أفلاطون القائم على اعتبار أن للكليات التي يسميها مُثُلًا *idéas / ideas* وجودا موضوعيا خارج الذهن، وأنها ليست مجرد تصورات يبتدعها العقل، فمن ذلك أنه يرى «أن الإنسان الكلي موجود في الخارج» (السبكي، الإيهاج، I، 211). وقد صرح راسل (Cf. Russell, 1912 / 1985, 52) بأن نظريته في الكليات مستمدة، في جانب كبير منها، من نظرية المثل الأفلاطونية (عن قرب مواقف راسل وفريقه في هذه المسألة من موقف أفلاطون اطلب 94 / 1978, Lyons, 1977). وتقابل الواقعية الاسمية *nominalisme* التي يرى أصحابها «أن الكليات أسماء (ومن ثم كان تعليق وصف "الاسمين" عليهم) تدل على أفراد وتحيل عليهم في القضايا بوجه من الوجوه. فالأفراد وحدها هي الموجودة، ولا وجود لكليات موضوعية خارج الذهن. ومن المهم أن نؤكد أن أتباع المذهب الاسمي في القرون الوسطى لم يكونوا ينكرون موضوعية معرفتنا بالعالم الخارجي ولا كانوا يدفعون أن تكون للأفراد خصائص. وإنما كانوا

للكلييات [ومدلولاتُ الأفعالِ بعضُ منها] وجودا موضوعيا خارج الذهن» (Lyons, 1978, 95 / 1977). غير أن الكلييات عند راسل وإن شاركت الجزئيات في الوجود الموضوعي خارج الذهن فإنها لا توجد بنفس الكيفية التي توجد بها الجزئيات، إذ الجزئيات موجودات زمانية يمكن تحديد وقت دخولها في الوجود ووقت خروجها منه خلافا للكلييات الخالدة، ووجود الكلييات خارج الذهن وجود موضوعي ولكنه ليس بالوجود الحسي المادي خلافا للجزئيات. وحتى يميز بين الهيئة التي يوجد عليها كل طرف من طرفي هذه الثنائية اضطر راسل إلى التمييز بين الوجود existence والكينونة being. فالوجود يطلق على الجزئيات والكينونة تختص بالكلييات. وقد عبر عن هذا المعنى بقوله: «لا نجد من الملائم أن نتكلم على الأشياء التي توجد إلا عندما تكون في الزمان أي عندما يمكننا تعيين زمان ما توجد فيه (دون أن ندفع إمكان وجودها في جميع الأزمنة). وعلى هذا فإن الفكرَ والمشاعرَ والعقولَ والجثثَ توجدُ. أما الكلييات فإنها لا توجد بهذا المعنى؛ إذ نقول إنها تقوم¹ أو إن لها كينونةً حيث تقابل "الكينونة" "الوجود" من قبيل أنه لا زمن لها. ومن ثم يمكن أن يوصف عالمُ الكلييات بكونه عالم الكينونة» (Russell, 1912 / 1985, 57).

يزعمون أنه لا توجد ذات من قبيل الحمرة بل توجد أشياء حمراء فحسب أي أشياء فردية ينصرف إليها اسم "الحمرة" بحكم تشابهها في اللون» (Lyons, 1977 / 1978, 94).

¹ من معاني "القيام" في العربية المواظبة والملازمة والثبات والدوام والبقاء. وقد جعلنا "قام" مقابل اللفظ الأعجمي to subsist / subsister وهو يقابل في المعنى الذي قصده راسل لفظ "وجد" to exist / exister ويُستعمل للدلالة على ضرب من الوجود شبيه بوجود الحقائق الرياضية (Cf. Lalande, 1926 / 1996, «subsister», p. 1047, notes) وقد رأى بعض المعلقين في معجم لالاند «أن في تنبيه لراسل إلى المتصور المستفاد من اللفظ المعني نفعاً عظيماً؛ غير أن العبارة لم توافقه لتضمنها معنى المدة والدوام مما لا يناسب الموضع الذي يتعلق فيه الأمر بالنسب المنطقية والرياضية» (م. ن.). فوجه عدم ملائمة المصطلح للمعنى الذي قصده راسل هو إيجاهه بمفهوم الزمن رغم أن راسل قصد منه الدلالة على هيئة وجود لا تدخل في تحديدها نسبة الزمان ولذلك اعتبر برنشتفيك العبارة المختارة للدلالة على المعنى المقصود «رديئة على كل حال؛ فما لا يوجد كالحقائق الرياضية التي لا توجد فعلاً كما توجد الشجرة مثلاً لا يقوم ولا يثبت لأي لا تصدق عليه المدة والديمومة والبقاء لكونها مقاييس تقاس بها الموجودات الزمانية» (م. ن.).

والظاهر أن راسل أخذ التمييز بين الوجود existence والقيام subsistence عن الفيلسوف وعالم النفس النمساوي ماينونغ Meinong الذي فرق بين ثلاثة أقسام من الأشياء هي: «الأشياء التي توجد (كالشجرة مثلاً)؛ والأشياء التي تقوم أي الأشياء التي تكون واقعية دون أن يكون لها وجود (كالأعداد والفرق بين الأحمر والأخضر)؛ والأشياء التي لا توجد ولا تقوم كالأمر الخيالية كالجبل من الباقوت مثلاً» (Jacques, 1997 a, XIV, 894, a).

وليس كتاب **مشاكل الفلسفة** (1912) أوّل كُتب راسل التي احتضنت هذا الرأي¹؛ فهذا الموقف يعود إلى زمن تأليف كتاب **مبادئ الرياضيات** (1903) الذي يرى فيه راسل أن «كُلُّ كلمة تحيل على شيء؛ فإذا كانت الكلمة اسم علم فإن موضوعها يكون "شيئاً" يمكن أن يقال عنه إنه يوجد، وإلا فإنه يكون مُتَصَوِّراً يمكن أن يقال عنه إنه يقوم فحسب... فثمة، زيادة على الوجود الذي لا يُقَرُّه إلا للأشياء، سائرُ الذوات وهي الأعداد والآلهة الهوميرية والنسب والأمور الخيالية والمكان المربع الأبعاد، فإلى هذه جميعاً تُسند الكينونة» (Ricœur, 1997, XVI, 907, a).

وعلى هذا يمكن أن نستنتج أن راسل يقر لمدلولات الأفعال، وهي عنده نوع من العلاقات وضرب من الكليات، بالكينونة دون الوجود. فليس مدلول الفعل عند راسل أمراً معيناً وموجوداً زمانياً يمكن تعيين وقت بدئه ووقت انتهائه ولكنه كائن خالد متعال عن الزمان يلبس² الموجودات الزمانية كما يلبس البياض

¹ من المفيد التنبيه إلى أن آراء راسل في هذا الباب قد تطورت تطوراً محسوساً (اطلب نموذجاً لتراجع راسل عن بعض آرائه الأولى في السعدي، 2013، 35)، «ففي زمن تأليف كتاب مبادئ الرياضيات (1903) كانت الكثرة سمة أنطولوجيا راسل... الذي كان يُدخل الأنات والنقطة دون قيد في مملكة الأشياء... وتُشبه هذه الأنطولوجيا التي لا تميز فيها أنطولوجياً ماينونغ Meinong الذي يجعل في عداد الموجودات الأشياء المستحيلة. وقد كانت فلسفة راسل اللاحقة كلها منظوراً إليها من جهة تطورها مشروعا طويلاً وشاقاً من الاختزال المطبق على هذه الكثرة الكثيرة من الذوات» (Ricœur, 1997, XVI, 907, a). وبهذا التطور يكون راسل قد اقترب أكثر من المذهب الاسمي (اطلب م. ن.) ويظهر هذا الاقتراب من الاسمية في اعتماده الصريح على مبدأ الاقتصاد الأنطولوجي الذي قال به كبير الاسمين في القرون الوسطى اللاهوتي والفيلسوف أوكام Occam؛ فقد جاء في تصديره للترجمة الألمانية لكتاب **مشاكل الفلسفة** (1924) قوله: «... ومن ثم أفضى بنا هذا إلى تطبيق جديد للمبدأ المسمى بـ"موسى أوكام" Occam's Razor والقائل بأنه يجب ألا تُكثّر الذوات أكثر من اللازم» (Russell, 1912 / 1985, 97).

² "الملاسة" عبارة استعملها راسل فيما مر من ضبطه للعلاقة بين المفاهيم الكلية المتعالية عن الزمان من قبيل العدالة والبياض، وما يجلي هذه الكليات من الأفراد الجزئية من قبيل الأفعال العادلة والأشياء البضاء وذلك في قوله: «و [العدالة] هي الماهية الخالصة التي تُنتجُ ملابسُها لوقائع الحياة العادية الأفعال العادلة المتعددة» (Russell, 1912 / 1985, 52) وهو ما يقابل قول راسل في النص الأصلي: «... Justice..., the pure essence the admixture of which with facts of ordinary life produces the multiplicity of just acts», و قول المترجم في النص الفرنسي: «... La justice ..., pure essence dont le mélange aux faits de la vie ordinaire, produit la multiplicité des actions justes» (Russell, 1912 / 1968, 107).

الأشياء البيضاء ورغم أن معنى الفعل ليس بالموجود العيني فإن له وجودا موضوعيا غير الوجود الذهني كما أن البياض كذلك. بيد أن هذا التصور لمدلول الفعل يبدو مناقضا للتصور الذي قام عليه مبحث الحدث في الأدبيات الفلسفية الحديثة، ذلك أننا سنقف على أن اعتبار الحدث "الحي" في زمنيته التي تعني إمكان تحديد بدئه وانتهائه وديمومته. أي الحدث الذي هو موجود وليس مجرد كائن حسب تفريق راسل. هو الذي يَسَرَّ قيامَ مبحثٍ مستقل خاص به بعد أن خرج هذا المفهوم من عالم المثل (الكليات) الأفلاطوني إلى عالم الجزئيات الزماني وبعد أن زال التباسه بما يسميه راسل وفيتغنشتاين واقعة (اطلب الصفحات الموالية). وعلى هذا الوجه نفهم ما ذهب إليه بارسنز من أن راسل أكد أن الربط بين الأفعال في اللغة وبين دلالتها على الأحداث في الكون أمر ثانوي في علم الدلالة (لمزيد التوسع في آراء راسل اطلب ص 257 فيما يلي).

II. من الواقعة (راسل وفيتغنشتاين) إلى الحدث (فندلر وديفسن)

لا نصادف عند راسل وفيتغنشتاين ما يساوي مفهوم الحدث بالضبط، فقد تحدث راسل عما يسميه "واقعات" أو "حقائق"¹، والواقعات عنده هي ما تدل عليه الجمل أو القضايا خلافا للأشياء التي تدل عليها الأسماء. و«على هذا فإن التمييز بين الواقعات والأشياء في الموجودات هو من هذه الجهة عدلٌ التمييز بين الجمل

¹ قابلنا بـ"الواقعة" و"الحقيقة" المصطلح الأعجمي fait / fact وقد أثبتنا مقابلين عربيين للمصطلح الأعجمي لأنه مصطلح مشترك بين معان قد تبلغ مبلغ التناقض، فهو يقابل الحقائق الثابتة المقررة أحيانا والواقعات الزمانية المتحولة أحيانا أخرى (Cf. Lalande, 1926 / 1996, «fait», n. pp. 337-339) وقد استعمل عبد القاهر الجرجاني عبارات نحو "الحقيقة" و"حقائق الأشياء" للدلالة على ما للأشياء من أحكام ونواميس في الخارج وذلك مقابل أحكام الألفاظ والأنبية في اللغة إذ قال: «واللفظان الكائنان بمعنى واحد متى ثبت لأحدهما أمر معنوي وجب ثباته للآخر لا محالة، إذ لا يتصور اتفاقهما في المعنى مع الاختلاف في شيء مما يعود إلى الحقيقة» (المقتصد، 600)؛ وقال أيضا: «... لأن كَوْن الفعل متعديا أو غير متعد شيء يتعلق بمعاني الأفعال وحقائقها لا بألفاظها وصيغها، إذ حقيقة التعدي ما تقدم من كون الفعل فعلا متناولا شيئا وحدثا مؤثرا؛ وغير المتعدي أن لا يكون كذلك؛ وحقائق الأشياء لا يكون لواضع اللغة فيها حكم» (المقتصد، 601). وسنراوح في استعمالنا بين مصطلحي الواقعة والحقيقة بحسب ما يقتضيه السياق.

والأسماء في اللغة» (Ricœur, 1997, XVI, 907, a). و«توجد في مصنف فيتغنشتاين الموسوم بـ"رسالة في المنطق والفلسفة" ثنائية الأشياء (وهي ما يناسب الأسماء) والواقعات (وهي ما يناسب الجمل) التي وضعها راسل قبل أن يلتقي فيتغنشتاين ودون أن يأخذها أحدهما عن الآخر». (*ibid.*, b).

أ - الشيء والحدث

لا نجد في رسالة فيتغنشتاين منزلة واضحة للحدث في مدلولات الأسماء ولا في مدلولات الجمل (القضايا). «فالاسم في القضية هو ما يفيد الشيء» (Wittgenstein, 1921 / 1993, 43, 3.22) و«أول ما تقتضيه اللغة المثالية لواقعة بها اللغة المنطقية المبنية التي تعتبر رسالة فيتغنشتاين محاولة لإرساء قواعدها] هو أن يُوضَعَ لكل شيء بسيط اسمٌ، وألا يُوضَعَ البتة لشيئين بسيطين نفسُ الاسم. فالاسم رمز بسيط من قَبْلِ أَنْ جزأه لا يدل على جزء معناه. فلا يُوضَع الرمز البسيط في اللغة الكاملة من الجهة المنطقية لشيء غير بسيط» (Russell, 1913, 187). (Wittgenstein, 1921 / 1993, 14 – 15) ومعنى ذلك أنه «لا يجوز تجزئة الاسم إلى عناصر بمقتضى تعريف ما: فالاسم علامة أصلية» (Wittgenstein, 1921 / 1993, 44, 3.26).

وقد عرف فيتغنشتاين الأشياء بالبساطة، وبكونها مادة العالم، وبأنها شرط ضروري لقيام صورة ثابتة للعالم. ف«الأشياء بسيطة» (Wittgenstein, 1921 / 1922, 2.02) وهي «تُكوِّنُ جوهر العالم، فمن ثَمَّ لا يجوز أن تكون مركبة» (م.ن.، 2.021)، و«الجوهر هو ما يقومُ مستقلاً عما يقع لأي عن الواقعات» (Wittgenstein, 1921 / 1993, 36, 2.024)؛ و«لو لم يكن للعالم جوهرٌ... لتعذر أن تُرسمَ له صورةٌ (صادقة أو كاذبةٌ لهي القضية أو الجملة)» (م.ن.، 35، 2.0211 – 2.0212)، ف«لا بد من وجود الأشياء حتى يكون للعالم شكلٌ ثابت». (Wittgenstein, 1921 / 1922, 2.026) إذ «الأشياء هي مكوناتُ العالمِ المقيمةُ الملازمةُ الموضوعية على حد عبارة الهنتيكين¹ في مؤلفهما: بحوث حول فيتغنشتاين» (Godhbane-Kéfi, 1995, 118–119).

¹ ميريل وجاكو هنتكا Merrill & Jaakko Hintikka.

وليس في أي قول من هذه الأقوال ما يحملنا على أن نرى مناسبة بين الشيء عند فيتغنشتاين وبين الحدث في وجه من الوجوه. بل إن أكثر العبارات المستعملة من قبيل "الجوهر" و"الثابت" توحي بضد ذلك لا سيما أن فيتغنشتاين اعتبر «الثابت والقائم والشيء أمرا واحدا لا يختلف» Wittgenstein, 1921 / 1993, 37, 2.026). والظاهر أن مفهوم الشيء عند فيتغنشتاين لم يكن على درجة كافية من الوضوح فلم يتفق الباحثون في رسالته على تعيين مراده بالأشياء، وأهم ما افترقت فيه مقالاتهم منزلة الأشياء الإبستمولوجية والطريق إلى معرفتها (Cf. Godhbane-Kéfi, 1995, 119-120). فهل الأشياء عنده معطيات اختبارية تقع تحت الحواس أم هي معطيات منطقية تُفرضُ ويسلم بها تسليما ما قبليا؟

ذهب جاكو وميريل هنتيكاً اعتماداً على جملة من القضايا الواردة في رسالة فيتغنشتاين (5.621 / 5.63 / 5.64 / 6.4311) إلى أن الأشياء في هذه الرسالة هي أشياء التجربة المباشرة وهي أشياء ظاهرية objets phénoménologiques مماثلة لما يسميه راسل معطيات الحواس (اطلب عند راسل «مَا يُعْرَفُ بِالْإِحْسَاسِ مَعْرِفَةً مُبَاشِرَةً وَذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْأَلْوَانِ وَالْأَصْوَاتِ وَالرَوَائِحِ وَالصَّلَابَةِ وَالْخَشُونَةِ وَهَلَمْ جَرَا» (Russell, 1912 / 1985, 4). وهذه المعطيات هي ما يتجلى للإدراك الحسي من الشيء المادي، وهي غير الشيء المادي نفسه من حيث أنها تمثل ظاهراً ذلك الشيء المادي لا حقيقته (اطلب م. ن. 3 - 4).

واعتمد باحثون آخرون¹ على قضايا أخرى وردت في رسالة فيتغنشتاين ليثبتوا أن للأشياء طبيعةً علاقيةً لا مادية. فإذا كان الشيء يبدو بسيطا في الظاهر لتعدُّر تقسيمه إلى مكونات أدنى، فإن له في باطنه طبيعةً مركبةً من حيث اقتضاؤه العلاقة بالأشياء الأخرى التي يكوّن وإياها واقعة أو هيئة أشياء² بمقتضى تلك العلاقة. ف«من ماهية الشيء أن يكون عنصراً مكوناً لهيئة الأشياء»

¹ منهم ماك كيناس Mc Guinness في مقاله «واقعية رسالة فيتغنشتاين المزعومة» The so-called realism of Wittgenstein's *Tractatus* (اطلب 65, 2002, Godhbane-Kéfi).

² عن مفهوم الواقعة وهيئة الأشياء اطلب ص 91 وما بعدها فيما يأتي.

(Wittgenstein, 1921 / 1993, 34, 2.011)، و«إذا أمكن ورود الشيء في هيئة الأشياء، فينبغي أن يكون إمكان هيئة الأشياء مُضمناً في الشيء نفسه» (Wittgenstein, 1921 / 1922, 2.012)، و«الشيء مستقل من جهة إمكان وروده في جميع الأوضاع الممكنة؛ غير أن هذا الوجه من الاستقلال هو وجه من تضاييف الشيء وهيئة الأشياء، فهو وجه من عدم الاستقلال. (ذلك أنه من المتعذر أن تظهر الكلمات على نحوين مختلفتين في حال واحدة: أي منفردةً وداخل القضية)» (Wittgenstein, 1921 / 1993, 34, 2.0122). «وكما لا يجوز البتة توهم الأشياء المكانية خارج المكان والأشياء الزمانية خارج الزمان، فكذلك لا يجوز توهم أي شيء خارج إمكان ارتباطه بأشياء أخرى. فإذا كان من الممكن أن تتصور الشيء مرتبطاً بغيره في هيئة الأشياء فإنه يتعذر عليك تصوره خارج إمكان هذا الرابط» (م.ن، 34، 2.0121)، «فإذا عرفت الشيء عرفت أيضاً مجموع إمكانات وروده في هيئات الأشياء. (إذ ينبغي أن يكون كل واحد من هذه الإمكانيات جزءاً من طبيعة الشيء)» (Wittgenstein 1921 / 1922, 2.0123).

فهذه الأقوال جميعاً تغلب الجانب الشكلي المنطقي في تعريف الشيء على الجانب المادي الاختباري، وعلى هذا يكون الشيء عند فيثغنشتاين شكلاً لا مادة أي مفهوماً مجرداً هو عبارة عن جملة من النسب والعلاقات. وقد تفتن راسل مبكراً إلى هذه الخاصية في الشيء عند فيثغنشتاين إذ قال: «إن فيثغنشتاين لا يزعم أنه بوسعنا أن نُفرضَ حقاً ما هو بسيط [أي الشيء]، وهو لا يزعم أيضاً أنه يمكن أن تكون لنا به معرفة اختبارية، فهذه ضرورة منطقية تقتضيها النظرية» (Russell, in Wittgenstein, 1921 / 1993, 17 – 18) ومن ثم كانت «الأشياء التي يقوم عليها جوهر العالم أشياء تُفرضُ على نحو ما قبلي، وهي لا تتوقف على التجربة أي على وجود هيئات الأشياء أو عدم وجودها. ذلك أن ضرورة وجودها ضرورة منطقية» (Godhbane-Kéfi, 2002, 73) «بل إنه ليس من باب الدقة أن نقول إن أشياء الرسالة توجد ضرورة... فلا يمكن الشك فيها ولا إثباتها ولا نفيها»¹

Pears, David, La pensée-Wittgenstein, Aubier, 1993, 104-105, in Godhbane-Kéfi, 2002, 73.

وبذلك على أن الشيء عند فيتغنشتاين لا يحيل على مفهوم واضح المعالم أن راسل، وهو من أقرب الفلاسفة إلى فيتغنشتاين تأثراً وتأثيراً¹، لم يكن واثقاً تمام الوثوق من اعتبار الإنسان مثلاً شيئاً بسيطاً (Cf. Russell, in Wittgenstein, 1993, 15 / 1921 بل إن تمثيل راسل على بعض المسائل الواردة في رسالة فيتغنشتاين يقتضي تجويزاً أن يكون الشيء البسيط الذي يقصده صفة من الصفات وخاصةً من الخاصيات لا شيئاً مادياً فحسب، فهو يرى أنه «لو جاز لنا اعتبار قولنا "سقراطٌ حكيمٌ" واقعة ذرية² لتبيننا أنها تشتمل على مكونين هما "سقراطٌ" و"حكيمٌ". وإذا حُلَّت الواقعةُ الذرية على أكمل وجه ممكن (والمقصود بذلك الإمكانُ النظري لا الإمكانُ العملي) فإن أبعد ما يُتوصَّلُ إليه من المكونات يمكن أن يُسمَّى "معطياتٍ بسيطةً" أو "أشياءً" (م.ن، 17). وعلى هذا يكون مدلولُ الصفةِ "حكيمٌ" شيئاً من قبيل الخاصيات كما أن مدلولَ الاسم "سقراطٌ" شيءٌ من قبيل الجزئيات أو الأفراد من جهة أنه يجوز اعتبارهما أدنى ما تتحل إليه الواقعة الذرية المذكورة. «فالشيء يكون إما جزئياً من الجزئيات أو خاصةً أو نسبةً» (Godhbane-Kéfi, 1995, 116).

ومحصل ذلك كُلُّه أن الشيء عند فيتغنشتاين مفهوم منطقي مجرد يقبل الانطباق على مقولات أنطولوجية مختلفة: فهو يصدق على الجثث والأشخاص كما يصدق على الصفات (التي نعتبرها داخلة في مفهوم الحدث بالمعنى العام) والنسب

¹ عن تأثر فيتغنشتاين براسل اطلب 32 / 1993, Russell, in Wittgenstein, 1921 / 1993, وعن تأثر راسل بفيتغنشتاين اطلب 870, XXIII, 1997, Granger. غير أننا نقول بهذا القرب مع احتراز مؤداه أن فيتغنشتاين لم يكن راضياً عن فهم راسل لرسالته في المنطق والفلسفة إذ رماه بـ"السطحية" و"عدم الفهم". (Cf. Granger, in Wittgenstein, 1921 / 1993, 9).

² يتألف العالم عند فيتغنشتاين (Cf. Wittgenstein, 1921 / 1993, 33, 1.2) من واقعات تكون مركبة وبسيطة: فإذا كانت مركبة سميت واقعات هبائية faits moléculaires وأمكن تحليلها إلى واقعات بسيطة تسمى واقعات ذرية faits atomiques فقولك مثلاً: «كان سقراطٌ حكيماً أثينياً» يدل على واقعة هبائية مركبة تشتمل على واقعتين ذريتين بسيطتين هما: "كان سقراطٌ حكيماً" و"كان سقراطٌ أثينياً" (Russell, in Wittgenstein, 1921 / 1993, 17) ولا تتحل الواقعات الذرية إلى واقعات أدنى منها ولكنها تتحل إلى مكونات بسيطة تسمى الأشياء، وتُناسب الواقعاتُ الهبائيةُ والذريةُ في الكون القضايا الهبائية والذرية في اللغة (Cf. Salem, 1987, 12).

(التي اعتبر راسل أن لها ولسائر الكليات وجودا خاصا خارج الذهن، واعتبر مدلولات الأفعال ضربا منها) وهو يصدق من ثم على الأحداث. بل إن في ما تقدّم من كلام فيتغنشتاين (Cf. Wittgenstein, 1921 / 1993, 34, 2.0121) ما يفيد بأنه يعتبر الأحداث ضربا مخصوصا من الأشياء هو الأشياء الزمانية، فقد أشار إشارة عرضية إلى المقابلة بين الأشياء المكانية والأشياء الزمانية، وهي مقابلة شائعة يُعبر عن طرفيها في الدراسات الفلسفية بمصطلحات قريبة من مُصطلحيه؛ فمن ذلك أن فيلسوف اللغة التحليلي ستروسن يفرق تفريقا واضحا بين "الأشياء التي تشغلُ الزمان" من قبيل الهيئات والحدثانات و"الأشياء التي تشغلُ المكان" وهي الجثث والأجسام المادية عنده (Cf. Strawson, 1959 / 1973, 59)؛ ومن ذلك أن كازاتي (Cf. Casati, 1995, 67) يقابل بين الذوات الزمانية وهي عنده الأحداث والهيئات والحدثانات وبين الذوات المكانية وهي الأشياء المادية. والظاهر أن هذه المصطلحات جميعا تنويعات في العبارة عن المقابلة المتداولة بين الذوات والأحداث. وعلى هذا لا يكون لمفهوم الحدث حظ من مفهوم الشيء عند فيتغنشتاين، فإن كان له حظ، فذاك إنما بالعرض لا بالقصد.

ويمكن أن نرى أن تعريف الشيء بربطه بمعطيات الحواس والتجربة المباشرة، أو قصره على الجثث والأجسام المادية دون غيرها، أمر متعذر أو كالمتعذر لتعدد الحالات المشكلة التي يعسر فيها القطع بانتساب مسمى من المسميات إلى مجموعة الأشياء معرفة بهذا المعنى، فلا يكون التعريف بذلك جامعا مانعا. وسنقف لاحقا على أن كثيرا من المعطيات الحسية كالضوء والأصوات والروائح والأجسام المادية التي لا تثبت على حالٍ تخرج من باب الجثث والأجسام المادية لأنها لا تمثل خصائص تلك الأشياء النموذجية (اطلب / Strawson 1959 / 1973, 43-44 وص 200 فيما يأتي). ويمكن أن نرى في تعريف لانفاكر للشيء thing ضربا من التجاوز لما يطرحه ربط مفهوم الشيء بالتجربة والمعطيات الاختبارية من صعوبات ومازق. فقد اقترح المؤلف تعريفا للشيء على غاية من التجريد لا يناسب بالضرورة الخصائص الموضوعية القائمة في التجربة والواقع الخارجي وإن كان يناسب في كل الأحوال طريقة في تمثيل الذهن لتلك التجربة

وذلك الواقع. فالشيء عنده عبارة عن «جهة في مجال domain ما» (Langacker, 1994, 592). والجهة عنده عبارة عن «جملة من الذوات المترابطة» (Langacker, 1991, 115 / 1987)، وهو يستعمل مصطلح "الذات" استعمالاً عاماً بحيث «يشمل» جميع ما يمكن أن يتصوره المرء أو جميع ما قد يتاح له الإحالة عليه لغايات تحليلية: فهو يشمل الأشياء والعلاقات والأحاسيس والترابطات والمواضع الواقعة في سُلّم ما، وأجزاء الحقل البصري إلخ. (م.ن.، 116). أما المجال عنده فهو الحقل العرفاني الذي يكون أولياً بسيطاً كالتجربة المتصلة بالمكان والزمان، أو مركباً كما هو شأن أكثر المجالات اللغوية الدالة. وقد يكون المجال تصوراً conceptualisation¹ جديداً أو متصوراً مقرراً ثابتاً أو تجربة إدراكية أو نظاماً من المعارف قائماً برأسه (م.ن.، 106 - 107). والشيء هو الجانب profile الذي تبرزه المحمولات الاسمية nominaux prédicats (أو الاسميات nominals كالأسماء والخوالب والمركبات الاسمية)، وهو يقابل بذلك "النسبة" وهي ما يجمع الذوات ويربط بينها بقطع النظر عن تعيين الذوات المذكورة وتميزها (Cf. Langacker, 1994, 592) والعلاقة هي الجانب الذي تبرزه المحمولات العلاقية (أو العلاقيات relationals كالحرف والفعل والصفة ومخصص الحدث). ومن ثم يمكن أن يكون المضمون التصوري contenu conceptuel الواحد شيئاً أو علاقةً وذلك بحسب الصيغة اللغوية التي يُصاغ فيها. فالفعل "انفجر" والاسم "انفجار" يحيلان على نفس المضمون التصوري، لكن الأول يحيل على علاقة لأنه يبرز من ذلك المضمون جانب العلاقة بين مختلف الهياكل² التي يتألف منها الحدثان في تطوره عبر الزمان ويناسب مسحا تعاقبياً enregistrement séquentiel للتجربة؛ والثاني يحيل على شيءٍ لأنه يعامل تلك الهياكل على أنها ذوات مترابطة مؤلفة من تصور متماسك على النحو الذي يؤلف جهةً يصلح الاسم لتعيينها ويناسب ذلك

¹ المقصود بـ"التصور" (مصدراً لا اسماً) conceptualization عند لانفاكر هو التجربة الذهنية mental experience في أوسع معانيها. (Cf. Langacker, 1994, 591)

² يتألف الحدثان، وهو عند لانفاكر علاقة زمانية مركبة، من أطوار متعاقبة يسميها هياكل états وكل طور من هذه الأطوار عبارة عن علاقة بسيطة ثابتة يمكن تشبيهها بأبسط صورة ثابتة يتألف منها الشريط السينمائي (Cf. Langacker, 1987 / 1991, 130-132 & 151, n. 18).

تسجيل الذهن للتجربة مسحاً إجمالياً¹ enregistrement global (اطلب 146-147 & 129-133 / 1991, 1987 Langacker، والسعدي، 2013، 279-279)؛ وكذلك الشأن بالنسبة إلى "المربع" إذ يختلف مدلوله بين استعماله اسماً واستعماله صفة رغم أن المضمون التصوري في الحالتين واحد. فالـ "مربع" اسماً يبرز الجهة التي تتضمن جملة من الأضلاع المؤلفة لقطع مرتبة ترتيباً مخصوصاً أو يبرز المنطقة التي تحيط بها تلك الأضلاع (وفي كلتا الحالتين يمكن أن تسمى الجهة التي يبرزها الاسم "شيئاً")؛ و"المربع" صفة يبرز العلاقة المعقدة بين أجزاء هذا الشكل الهندسي من تواز وتعامد perpendicularity وتساو في طول الأضلاع إلخ. (اطلب م. ن. و 127, 1991, 1987 Langacker وابن حمودة 2004، 398).

غير أن تعريف الشيء على هذا النحو من الاتساع والتجريد لا يمنع من أن تكون الجثث والأشياء المادية الشاغلة لجهات مؤقتة محدودة هي الأمثلة العينية الطرازية المحققة لمقولة الشيء. ومن الأمثلة غير الطرازية المحققة لهذه المقولة: الجثث التي لا تكون لها حدود معينة كالماء؛ والمواضع كالحجاز ونجد؛ والجهات الواقعة في مجالات مجردة كالمقطع من القصيدة، ومجموعة الذوات التي تربط بينها علاقات معينة من قبيل مجموعات النجوم أو الألفباء. بل قد يطلق "الشيء" على عدم الذات وغيابها كالوقف والانقطاع (Cf. Langacker, 1994, 592).

ب . الواقعة والحدث

الواقعة عند فيثغنشتاين هي العنصر الذي يدخل في تكوين العالم، إذ «العالم هو كل ما يقع» (1, 33, 1993 / 1921 Wittgenstein)، فهو «ينقسم إلى واقعات» (م. ن.)، وهو «مجموع الواقعات لا مجموع الأشياء» (م. ن.، 1.1). ويفرق فيثغنشتاين بين الواقعة وهيئة الأشياء من جهة أن الهيئة التي تكون عليها الأشياء لا

¹ ترجمنا في بحثنا السابق عبارة sequential scanning بـ "الإدراك التعاقبي" وعبارة global scanning بـ "الإدراك الإجمالي" اعتماداً على معنى قديم للفعل to scan أثبتته معجم أكسفورد. ونعدل في هذا الكتاب عن "الإدراك" إلى "المسح" مسيطرة للرائج من المصطلحات (اطلب على سبيل المثال ابن غريب، 2010، 154).

تسمى واقعة إلا إذا كان وجودها من قبيل الوجود الفعلي لا الوجود الممكن: ذلك أن «ما يقع أي الواقعة هو وجود هيئات الأشياء» (Wittgenstein 1921 / 1922, 2). ولذلك تسمى هيئة الأشياء الموجودة فعلا واقعة إيجابية وتسمى هيئة الأشياء المعدومة الممكنة الوجود واقعة سلبية ومن كليهما يتألف الواقع (م.ن.، 2.06).

وإذا كان الشيء عند فيتغنشتاين بسيطاً فإن هيئة الأشياء (والواقعة هي أحد نوعيها، وهي الوجه الإيجابي المتحقق منها) ليست كذلك بالقياس إليه: فهئية الأشياء تتألف من شيئين أو أكثر، لا على سبيل الانفراد والانعزال بل على سبيل النسبة والعلاقة. ف«الواقع، بعبارة أخرى، يتألف من واقعات إيجابية هي عبارة عن ارتباط حقيقي بين الأشياء وواقعات سلبية يقال لها هيئات الأشياء¹ وهي ارتباط ممكن بينها. وإنما تتكون الواقعات وهيئات الأشياء بتركيب الأشياء بعضها مع بعض، من قبل أن الأشياء جوهرُ العالم» (Godhbane-Kéfi, 1995, 112). وعلى هذا ليست الواقعة نسبة خالصة ولا هي مجموعة من الأشياء المتفرقة المشتتة التي لا يربط بينها رابط «فليست الأشياء هي ما يُكوّن الواقعة ولكنه تضاف الأشياء؛ وليست الأسماء هي ما يكون القضية بل هو كيفية ارتباط الأسماء بعضها ببعض» (م.ن. 113). وإلى هذا الرأي ذهب ديفدسن عندما تساءل عما يوجد في العالم بحيث يكون من شأنه أن يجعل جملة ما صادقة. وكان جوابه أن ما يجعل الجملة كذلك «ليس الأشياء التي تدل عليها تلك الجملة فحسب... بل هو ما تفعله هذه الأشياء والنسب التي تدخل فيها، وجملة القول إنه الواقعات. إذ من الظاهر أن الواقعة تشتمل، حسب ترتيب مناسب، على الأشياء نفسها التي تتحدث عنها جملة تُحوّل هذه الواقعة التحقق منها» (Davidson 1980 / 1993, 180).

¹ لعله لا يكون من باب الدقة قصرُ هيئات الأشياء عند فيتغنشتاين على الواقعات السلبية، بل الظاهر أن مصطلح «هيئات الأشياء» يشمل الواقعات الإيجابية وتلك هي هيئات الأشياء الموجودة، والواقعات السلبية وتلك هي هيئات الأشياء الممكنة. فقد جاء في رسالة فيتغنشتاين قوله: «إن وجود هيئات الأشياء أو عدم وجودها هو الواقع؛ ونسبي وجود هيئات الأشياء واقعة إيجابية، وعدم وجودها واقعة سلبية» (Wittgenstein 1921 / 1922, 2.06).

وواضح أن تعريف الواقعة بهذا المعنى لا ينطوي على ما يشير إلى الحدث صراحة. وربما كان أقرب شيء في الواقعة لما نعتبره حدثا هو النسبة الرابطة بين الأشياء من جهة أنه يمكن أن نعبر عن بعض أنواع هذه النسبة بفعل في اللغة الطبيعية (اطلب المثال الذي يقدمه راسل فيما تقدم Russell, in Wittgenstein, 16 – 15, 1993 / 1921)؛ ومن حيث أن صورة الواقعة التي تقوم على الأشياء وعلى العلاقات بين تلك الأشياء تستدعي في الذهن نظيرا لها قريبا منها في الأدبيات اللسانية هو صورة الحدث الذي يقتضي مشاركين يتعلقون به بوجه من الوجوه وظروفا يقع فيها وهي الصورة التي اعتبرها تانيار (Cf. Tesnière, 1959 / 102, 1976 تمثيلية صغرى un petit drame تشتمل على حدث وممثلين وملابسات، ورأى فيها هاليداي (Cf. Halliday 1950 / 1985, 101) المكونات نفسها وعبر عنها بمصطلحات قريبة من مصطلحات تانيار¹. ومن اليسير في هذه الصورة تقريب أشياء فيتنغشتاين من الأطراف المشاركة في الحدث والفاعلة فيه عند تانيار وهاليداي، وتقريب النسب والعلاقات بين الأشياء عند فيتنغشتاين من الحدث وملابساته عند تانيار وهاليداي.

ولعل ما يسوغ لنا هذا التقريب أن الأعلام الثلاثة المشار إليهم يقدمون تصوراتهم المذكورة في إطار عام واحد هو العلاقة بين الواقع واللغة: فقد أكد فيتنغشتاين أن «القضية لو تسمى الجملة أيضا وهي، في اللغة، عدیل الواقعة في الكون تصور وجود هيئات الأشياء أو عدم وجودها» (Wittgenstein, 1921 / 4.1, 1922) باعتبار أن «وجود هيئات الأشياء أو عدم وجودها هو الواقع» (م.ن.، 2.06)، ذلك أن «ما يربط القضية بالواقع ضرب من العلاقة التمثيلية التي تجعل القضية صورة أو نموذجا للواقع» (Godhbane-Kéfi, 1995, 112, voir aussi Wittgenstein, *ibid.*, 2.12). ولم تغب ثنائية اللغة والواقع عن ذهن تانيار وهو يتحدث عما سماه تمثيلية صغرى: «فإذا نُقِلَت الحدث والممثلين والملابسات من حيز

¹ هذه المكونات عند هاليداي هي الحدثان process والمشاركون في الحدثان participants in the process وملابسات الحدثان circumstances associated with the process (اطلب Halliday 1950 / 1985, 101).

الواقع التمثيلي إلى حيز علم الإعراب البنيوي صارت تلك الأشياء على التوالي: فعلا وفاعلين actants وظروفا أو مفاعيل فيها «circonstants» (Tesnière, 1959 / 102, 1976)؛ واستحضرها أيضا هاليداي عندما ذكر في تمهيده لهذا الغرض أن «أهم خصائص اللغة أنها تجعل البشر قادرين على بناء صورة ذهنية للواقع» (Halliday 1950 / 1985, 101). فلم يبق من فرق بين التناول الفلسفي والتناول اللساني في هذا الباب سوى أن فيتغنشتاين كان يبني لغة منطقية اصطناعية مثالية يريد منها أن تعكس العالم وتصور حقيقته وأن تماثل بنيئها بنيئهُ، وأن تانيار وهاليداي كانا يعالجان لغة معطاة سلفا يقران بأنها صورة للكون دون أن يعنيهما كثيرا أمر التناظر بين بنية اللغة وبنية الكون كما عنى فيتغنشتاين.

غير أن الفلاسفة التحليليين الذين جاؤوا بعد فيتغنشتاين لم يكن يعنيههم هذا المنظور اللساني الذي قربنا به بين الواقعة والحدث، فلم يطابقوا بين الحدث وبعض عناصر الواقعة بل ذهب بعضهم إلى المطابقة بين الحدث والواقعة بكمالها فالتبست عندهم الوقائع بالأحداث. ومن الغريب أن الفلاسفة الذين سَوَّوْا بين الواقعة والحدث لم يكونوا بعيدين عن فكر راسل وفيتغنشتاين. فهذا الفيلسوف والمنطقي الألماني ريخنباخ Reichenbach، وهو من مؤسسي حلقة فيانا المنطقية التي استلهمت مبادئها من أعمال أعلام من بينهم راسل وفيتغنشتاين، يعتبر الواقعة والحدث شيئا واحدا (Cf. Davidson, 1980 / 1993, 182 & Parsons 5, 1990) وهذا أوستن Austin، وهو من فلاسفة اللغة التحليليين، يذهب المذهب نفسه إذ يقول: «كثيرا ما يرى الناس أن الظواهر والأحداث والأوضاع وهيئات الأشياء جزء من العالم حقيقة... بيد أن هذه الأشياء جميعا يمكن أن يقال عنها إنها واقعات. فسقوط ألمانيا حدث وواقعة أعني أنه كان حدثا وكان واقعة¹» (Davidson, *ibid.*).

¹ ويبدو أن هذا الالتباس قائم أيضا عند بعض علماء الدلالة من اللسانيين الذين يستعملون مصطلح "هيئة الأشياء" المرادف في بعض وجوهه لمصطلح "الواقعة" من حيث أن الواقعة هي هيئة الأشياء الإيجابية الموجودة فعلا (اطلب كلام فيتغنشتاين فيما تقدم: 2, Wittgenstein 1921 / 1922 و 33, Parsons 1990) دون اكتراث بمعناه الدقيق عند أوائل الفلاسفة التحليليين. ومن هؤلاء اللسانيين لاينز الذي اعتبر هيئة الأشياء مفهوما مرادفا للهيئة (الصفة الثابتة) ولما سماه وضعاً ثابتاً (Cf. Lyons, 1977 / 1980, 116).

وكما نشأ التباس الوقائع بالأحداث عند فلاسفة قرييين من فكر راسل وفيتغنشتاين، فكذلك كانت إزالة هذا الالتباس والتفريق بين الواقعة والحدث من عمل فلاسفة ينتمون إجمالاً إلى تيار الفلسفة التحليلية. فقد رد فندلر على أوستن وفيل رأيه مفرقا بين الوقائع والأحداث تفريقاً بيناً بقوله: «بقدر ما يكون سقوط ألمانيا واقعةً فإنه يجوز ذكره أو نفي وجوده، ويجوز القول إنه مستبعد أو إنَّ ظَنُّ حصوله ضعيفٌ وإنه قد يذهلنا أو يفاجئنا؛ وبقدر ما يكون حدثاً لا واقعةً فإنه يجوز لنا ملاحظته ورصده، ويجوز أن يكون مبالغتاً أو عنيفاً أو مستمراً كما يجوز أن يحدث ويبدأ ويدوم وينتهي» (م.ن.، 185، هـ 2).

ويظهر من كلام فندلر أنه يفرق بين السقوط باعتباره حقيقة أي أمراً حدثَ وصار في الذهن موضوعَ اعتقادٍ ثابت وقضيةً يجوز نفيها وإثباتها، والسقوط من حيث هو حدث "حي" مؤثر و"كائن" له خصائصه الزمانية المقررة. ونظن أن هذا الفرق هو الذي أشار إليه ديكلاي بقوله: «رغم أن القضية - القائمة على تعليق محمول بمعمولاته - لا زمانية¹ فإنه يجوز أن تتطلب طبيعة المحمول [= المسند] التصورية بعداً زمانياً ما، يكون من جوهر دلالة المحمول. فمن ذلك أن "نقل" و"كتب" و"فتح" و"قتل" تفيد بمقتضى دلالاتها الذاتية امتداداً ما في الزمان. وبعض

وهي في الحقيقة ضرب من الأحداث بمعناها العام (Cf. Parsons, 1990, 31-33) ومعلوم أن لاينز يستعمل مصطلحاً آخر مرادفاً لـ "هيئة الأشياء" هو "هيئة الكون" التي تناسب رسماً (أو وصفاً) مكوناً من وصلٍ لقضيتين أو قضايا أساسية (Cf. Lyons, 1977 / 1980, 133-134) ومنهم أيضاً موشلر (1. n. 3, & 4, Moeschler, 1998 a, 3, & 4, n. 1) الذي يستعمل مصطلح "هيئة الأشياء" ولوي دي سوسير (Cf. De Saussure, Louis, 1998 a, 20) الذي يستعمل مصطلح "هيئة العالم" état du monde. كما يظهر هذا الالتباس على نحو أوضح في قول موشلر: «وإن أردت الدقة قلت إن العبارة الإحالية تدل على فردٍ، وإنَّ الجملة المتلفظ بها تدلُّ على حدثٍ éventualité» (Moeschler, 1998 b, 158).

¹ أشار ديكلاي إلى ما في القضية من صيغة لا زمانية في معرض حديثه عن المقول dictum الذي هو عبارة عن المضمون القضوي والعلاقة الحمليّة (الإسنادية) قبل دخولها في جهة modus من جهات التقرير والنفي والإثبات وما إليها مما يتصل بموقف المتكلم من المضمون القضوي والعلاقة الحمليّة، فقال: «أما من جهة الزمان فإن المقول، شأنه في ذلك شأن كل قضية منطقية، هو "لا-زمني"، فهو يقع خارج الزمان ويمكن أن يتعلق من ثم مباشرة بالتعبير عن الحقائق اللازمانية والكلية من قبيل الأقوال الرياضية التي يمكن أن يقول بها أي قائل بحكم أنها أقوال كلية» (1. § II, Desclés, 2002 a, chap. II, من نسخة إلكترونية حصلنا عليها قبل النشر واطلب كذلك Lyons, 1977 / 1980, 78).

هذه المحمولات ثابتٌ وذلك من قبيل "الكون في" être-dans و"الكون على" être-sur و"أحبّ" و"شابه"....» (Desclés, 1991, 177).

وعلى هذا فرق بارسنز بين استعمالين مختلفين من استعمالات مصطلح الواقعة: استعمال يجعل الواقعة أقرب ما يكون إلى القضية¹ وإلى الحقائق الأزلية الثابتة الشبيهة في أزليتها وثباتها بكليات راسل ومثل أفلاطون، وقد سمى هذا الضرب من الوقائع "واقعات قضوية" propositional facts وهو يناسب القضايا الصادقة أو تلك التي يفترض صدقها نحو قولنا مثلاً «الثلاثة عدد فردي»؛ واستعمال يجعلها قريبة من مفهوم الهيئة state التي هي نوع من الأحداث، وقد سماه بارسنز "واقعات مادية" material facts (اطلب 32-33، Parsons, 1990). والفرق بين الاستعمال القضوي والاستعمال الحدتي أن «الإشكال معهود في الاستعمال القضوي. فإذا كان شتمٌ مريمَ للملكِ أمراً يصعب تصديقه، فإنه لا يلزم من ذلك أن شتمَ مريمَ للجزار أمراً يصعب تصديقه وإن كان الملكُ، دون دراية من المُصدِّق والمعتقد، هو الجزار. أما في الاستعمال الحدتي فلا إشكال: فإذا وقع شتم مريم للملك في مجلس الشيوخ فإنه يلزم من ذلك أن شتمها للجزار قد وقع ثم أيضاً إذا كان الملك هو الجزار» (م. ن، 133). فالفرق قائم بين شتم مريم باعتباره موضوعاً للاعتقاد وبين هذا الشتم باعتباره حدثاً حاصلًا.

ومن الأمثلة التي توضح الفرق بين الاستعمالين (اطلب م. ن، 284 - 285، هـ 4، واطلب أمثلة أخرى في ص 31 - 33، 134) قولك في الاستعمال القضوي: "فاجأني غناء النشيد المرسيلي"، وفي الاستعمال الحدتي: "أصم غناء النشيد المرسيلي أذني". فالمفاجئ في المثال الأول هو حقيقة (واقعة) أن يغنى النشيد المرسيلي وليس الحدث "الحي" في نفسه. أما في المثال الثاني فإن ما أصم أذني المتكلم هو حدث الغناء "المادي" نفسه لا حقيقة الغناء. على أن الذهن قد يتردد في بعض السياقات بين التأويل القضوي والتأويل الحدتي كما في قولنا "أبهجنا غناء النشيد المرسيلي" فهذه الجملة «تثبت أحد أمرين: إما أن تكون حقيقة غناء النشيد

¹ «وأشهر مثال على التأويل القضوي للواقعات تأويل فريغه (1918) الذي يرى أن الوقائع هي، ببساطة، قضايا؛ وهي قضايا صادقة» (Parsons, 1990, 32).

المرسيلي هي التي أبهجتنا لأي مجرد وقوع الغناء من المنشدين دون نظر إلى هيئة حدث الغناء وامتداده وصفاته المخصوصة، وإما أن يكون حدثُ الغناء الفعليُّ هو الذي جعلنا نشعر بالبهجة». (Rothstein, 1998, 1) ومن ثم كان تجنب مثل هذا الالتباس بين الاستعمالين من فوائد العدول عن المصدر الصريح إلى "أن" والفعل في العربية إذ يُقصدُ من هذا العدول «الدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث» = الاستعمال القضوي. تقول: "أعجبني أن قدمت" أي: نفسُ قدومك، ولو قلت: "أعجبني قدومك" لاحتمل أن إعجابه لحالة من أحواله كسرعته = الاستعمال الحدتي لا لذاته» (حاشية الصبان، I، 256).

ويبدو تفريق الرياضي والفيلسوف التحليلي رمزي Ramsey¹ بين الوقائع والأحداث تفريقاً حاسماً عندما جعل الأحداث بمثابة الذوات التي تدل عليها الألفاظ الخاصة² المفيدة لأفراد بأعيانها. وفي هذا يقول: «أن يكون قيصر مات» فهذا في الحقيقة قضية وجودية تثبت وجود حدث من نوع ما، وذلك ما يقربها من قولنا: "لإيطاليا ملك" وهي جملة تثبت وجود إنسان من نوع ما. ويسمى الحدث من هذا النوع موت قيصر. وينبغي ألا يلتبس عندنا هذا الحدث بحقيقة [= واقعة] أن قيصر مات، كما أنه ينبغي ألا يلتبس عندنا ملك إيطاليا بحقيقة أن لإيطاليا ملكاً³ (Ramsey, 1927, 138, sqq, in Davidson, 1980 / 1993, 227).

¹ في كتابه أسس الرياضيات، Ramsey, Frank P. 1927. *Foundations of Mathematics*, Humanities Press, New York. 1950.

² "اللفظ الخاص" terme singulier (ويسمى كذلك اللفظ الشخصي: اطلب خياط، 1988، 350. 351) هو «عبارة تعيينية الغرض منها تسمية شيء واحد فحسب قصد تعريفه» (Bannour, 1995, 146). وهو يقابل بهذا "اللفظ العام" terme général (اطلب م. ن.). كما يقابل "لفظ الجنس" أو "اللفظ الشائع" terme commun، وهو يناسب عند النحاة اسم العلم (Cf. Lyons, 1977 / 1978, 93). الذي يعرفه ابن يعيش بقوله: «اعلم أن العلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه. ويُركَّب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية، فيُفرَّق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم؛ ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة لأنه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه، وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا لمعنى في الاسم» (شرح المفصل، I، 27). ولكن اللفظ الخاص لا يقتصر على مناسبة اسم العلم بل يناسب كذلك كل لفظ أو مركب دل على معين وعرفه تعريفاً حقيقياً بأن دل على شيء بعينه فيدخل في الأسماء الخاصة ما دخلت عليه اللام العهدية واتصل باسم الإشارة وكل ما دل على خصوصه وتعيينه السياق أو المقام عموماً.

³ اطلب أيضاً Davidson, 1980 / 1993, 227 حيث يذكر المؤلف أن رمزي كان قد أشار إلى الالتباس بين الواقعة والحدث منذ سنة 1927.

(185) ويستخلص ديفدسن من هذا أن «الواقعات»، إن وجدت، تناسب الجمل بكمالها. أما الأحداث، إن وجدت، فهي تناسب ألفاظا خاصة نحو "موت قيصر" وهذه الأحداث هي التي تُسَوَّر في جمل مثل "مات قيصر". (Davidson, *ibid.*)

خاتمة

لقد انعقد هذا الفصل على التحقق مما ذهب إليه بارسنز (Cf Parsons, 4, 1990) من قلة عناية أوائل الفلاسفة التحليليين بالربط بين الفعل والدلالة على الحدث. وقد أمكننا الوقوف على سبب ذلك عند راسل وهو اعتبار معنى الفعل معنى كليا من سِنْخ النسب والعلاقات، يتعالى على الزمان بحيث يصدق عليه مفهوم الكينونة دون مفهوم الوجود حسب تفريق راسل. وعلى هذا ستكون أهم نُقْلة في معالجة الفلاسفة التحليليين اللاحقين لدلالة الفعل هي النقلة القائمة على ربط الفعل بالدلالة الحديثة على النحو الذي يكون به للفعل نفس قيمة الاسم (المصدر) في الدلالة على الحدث. ويساوق هذا التغير في النظرة إلى دلالة الفعل عند ديفدسن خاصة تغير في النظرة إلى منزلة الحدث الأنطولوجية إذ أصبح الحدث عنده من الجزئيات القابلة للتشخيص خلافا لمذهب راسل، كما يساوقه تغير في الصورة المنطقية التي تمثل الجمل المشتملة على أفعال العمل (اطلب ص 207 وما بعدها فيما يأتي).

ولئن لم نجد صدى واضحا لمعنى الحدث في مفهوم الشيء عند فيتغنشتاين، وفي مفهوم الواقعة عند راسل وفيتغنشتاين، فقد ثبت لنا أن التفريق بين الواقعة (أو الحقيقة) وبين الحدث عند الفلاسفة التحليليين اللاحقين كان أساسا لقيام مبحث الحدث واستقلاله. ولا غرابة أن يؤكد هذا الفرق أشهر علمين صنفا في الأحداث وكان لما كتباه أثر بالغ في تأليف اللاحقين: أعني فندلر وديفدسن. ولعل هذا التفريق هو الذي يسر انتقال مباحث الحدث الفلسفية إلى المباحث اللسانية إذ كان الحدث بالمعنى الذي يتميز به عن الواقعة لا يختلف في جوهره عن "الحدث" الذي يتناوله النحاة واللسانيون، ولو لا ذلك لما تيسر اقتباس ما جاء في الدراسات الفلسفية والمنطقية وتوظيفه في الدراسات اللسانية والنحوية.

الفصل الثاني: خلف أرسطو (رايل وكني وفندلر)

تمهيد:

تعد فلسفة العمل التي تسمى أيضا نظرية العمل مجالا حديثا في البحث نشأ منذ عقد الستينيات وارتبط بالفلسفة التحليلية، ونما بفضل إسهام باحثين جاؤوا من آفاق مختلفة من بينها فلسفة اللغة. (Cf. Neuberg, 1991, 7-9) وإلى هذا التيار المرتبط بالفلسفة التحليلية ينتسب الأعلام الملقبون في مبحث الحدث بـ "خلف أرسطو" أعني رايل وكني وفندلر¹، كما ينتسب إليه ديفدسن (اطلب ص 206 فيما يأتي).

I. تقسيم خلف أرسطو للأحداث

انطلق رايل وكني وفندلر من نصوص أرسطو التي تناولنا أمهاتها في الفصل الأول، فاستلهموها وقسموا في ضوءها الأحداث تقسيمات ثلاثية ورباعية. وكان رايل، من بين المصنفين في غرض الحدث، أول من جدد النظر في التمييز الأرسطي بين الفعل والحركة (Cf. François, 1989, 209) وأول من سبق إلى تصنيف الأحداث إلى حوادث وحدثانات وهيئات، واتبعه في ذلك كني وفندلر (اطلب السعدي، 2013، 23-26). غير أن تناول كني وفندلر تميز من الناحية المنهجية باستتاده إلى جملة من الاختبارات اللغوية الإعرابية والدلالية الصريحة² وقد اشتهرت في الأدبيات الدائرة على موضوع الحدث المقابلة بين تقسيم كني الثلاثي وتقسيم فندلر الرباعي.

¹ بدا لنا إدراجُ نويار (Cf. Neuberg, 1991, 311, 314) أشهرَ مؤلفات رايل في قائمة المؤلفات المتعلقة بميدان نظرية العمل دليلا على صلته بهذا المجال. وعن انتساب كني وفندلر إلى نظرية العمل التي هي أحد مجالات الفلسفة التحليلية وأثر هذا الانتساب في تصورهما للأحداث اطلب Gabbay & Moravcsik. 1980, 61-62. وقد عُرِفَ أثر فندلر (الموسم بـ "اللسانيات في الفلسفة" Linguistic in philosophy. Ithaca, New York: Cornwell University Press. 1967) بأنه «يشتمل على سبع رسائل كتبت بين سنتي 1956 و1965 وهي تقوم على إدخال أسلوب جديد في الفلسفة التحليلية دون أن تفارق نهج أوستن في فلسفة اللغة العادية» (Armengaud, 1988).

² اطلب إجمالا لهذه الاختبارات في: François, 1989, 212-219 ; Gosselin & François, 1991, 35-37 ; Parsons, 1990, 34-39 ; Kozłowska, 1998 a, 112-109.

أ - تقسيم كني الثلاثي¹

استند كني إلى ثنائية الفعل والحركة الأرسطية مستعملا الاختبارات اللغوية المشار إليها فميز بين الأفعال (أو المركبات الفعلية) الدالة على النشاط activity verbs (ويرادفه في أدبيات الحدث مصطلح الحَدَثَان process) وهو ما يناسب الفعل عند أرسطو، والأفعال الدالة على الإنجاز performance verbs وهو ما يناسب الحركة عنده، وزاد نوعا ثالثا استنتجه من بعض المواضع في نصوص أرسطو، وهو الأفعال الدالة على الهيئة state verbs (اطلب النص السادس من الملحق والسعدي 2013، 138 - 140). فمن أمثلة أفعال النشاط: "استمع" listen to، و"بكى" weep، و"ضحك" laugh، و"تحدث" talk، و"نعم" enjoy، وعاش live، وكلها أفعال تدل على أحداث من نوع الفعل بالمفهوم الأرسطي لأنها أحداث غير محدودة إذ يمكن الاستمرار فيها نظريا إلى ما لانهاية له؛ ومن أمثلة أفعال الإنجاز (أو المركبات الفعلية الدالة على الإنجاز): "اكتشف" discover، و"تعلم" learn، و"وجد" find، و"قتل" kill، و"بنى بيتا" build a house، وهي أفعال تفيد أحداثا شبيهة بالحركة عند أرسطو لأنها إذا بلغت غايتها تعذرت مواصلتها؛ ومن أمثلة أفعال الهيئة قولهم: "يعرفُ كيف..." know how، و"يُحبُّ" love، و"يعني" mean، و"يُوجدُ" exist²، وهي أفعال تدل على هيئات ثابتة (في الإنكليزية على الأقل).

ب - تقسيم فندلر الرباعي³

اقترح فندلر تقسيما رباعيا قريبا من تقسيم كني الثلاثي، فقد أبقى على قسمي الهيئات والنشاط عند كني وفرَّعَ أفعال الإنجاز عنده إلى فرعين هما أفعال

¹ عن هذا التقسيم اطلب François, 1989, 212 - 216 ; Gosselin & François, 1991, 35 - 37.

² قابلنا هذه الأفعال بصيغة المضارع في العربية حفاظا على ما في دلالتها في لغتها الأصلية من معنى الديمومة والاستمرار.

³ عن هذا التقسيم اطلب Vet, 1980, 55 - 57 ; François, 1989, 214 - 219 ; Gosselin &

François, 1991, 37 ; Kozłowska, 1998 a, 103 - 104 ; 109 - 112.

الأداء accomplishment verbs وأفعال الإتمام achievement verbs¹ والفرق بين الفرعين أن مدلول أفعال الأداء هو أحداث تشبه أحداث النشاط في كونها ممتدة في الزمن وتختلف عنها في كونها محدودة مؤقتة تجري إلى غاية معلومة تنتهي عندها، وهي أشبه ما يكون بالحركة عند أرسطو. ومما يمكن أن يُمثَّل به على هذا الضرب من الأحداث قولك: "بنى بيتا" construire une maison / build a house و"صنع كرسيًا" fabriquer une chaise / made a chair و"رسم دائرة" tracer un cercle / draw a circle و"جرى ميلا" courir un mille / run a mile. أما أفعال الإتمام فمن خصائصها الدلالة على أحداث آنية لا تمتد، بل يكون وقت بدئها هو نفسه وقت انتهائها فهي بمثابة النقطة على خط الزمن². ومما يُمثَّل به عليها قولك: "فاز في السباق" gagner la course / win the race و"بلغ القمة" atteindre le sommet / reach the summit

¹ نلاحظ أنه قد استعملت للإنجاز ولقسميه الفرعيين عند فندلر مصطلحات متقاربة في معناها اللغوي في الإنكليزية، وهو نفس ما نلاحظه من تقارب في مقابلاتها الفرنسية performance وaccomplissement وachèvement. وقد أشارت فوكس إلى أن هذه «التسميات الفرنسية لا تبدو دوماً ترجمات صائبة للعبارة الإنكليزية الأصلية» (Fuchs, 1991, 11, voir aussi Gosselin, 1996, 46, n. 19). وقد ينطبق هذا أيضاً على ما اقترحه من مقابلات عربية، ومرد ذلك إلى تقارب المصطلحات الإنكليزية الأصلية في المعنى اللغوي. غير أن من الأعمال الفرنسية ما ترجم هذا الثالث بمقابلات مختلفة من ذلك ترجمة performance بالحادث événement وترجمة accomplishment بالحادث المتد événement en développement وترجمة achievement بالحادث الآني événement ponctuel (اطلب مثلاً 105, 1998 a, Kozłowska & 173, 1991, Desclés); وعن مقابلة achievement في العربية بـ"الحادث الآني" أو "غير المتد" اطلب ص 110 فيما يأتي.

² مر بنا (في ص 41) تقريب مفهوم الحركة عند أرسطو من صورة الحرف الشديد الذي لا يمكن أن يجري النفس به، وتقريب مفهوم الفعل عنده من صورة الحرف الرخو الذي يمكن تمديده إلى ما لا نهاية له. والحق أن الإتمام (الحادث غير المتد) يبدو أشبه من الحركة بصورة الحرف الشديد. فالحدث غير المتد حدث آني كما أن الحروف الشديدة «لا يجري الصوت بها بل إنك تسمع به في آن ثم ينقطع» (التهانوي، الكشاف، I، 648، مبحث "الحرف"). كما يبدو حدث الإتمام غير المتد مشابهاً لما يسمى بالحروف الآنية وذلك في تقسيم آخر مطابق لتقسيم الحروف إلى شديدة ورخوة. فـ«الحروف إما زمانية صرفة كالمصوتة أو المقصود بها حروف المد أي الحركات الطويلة فإنها زمانية عارضة للصوت باقية معه زماناً بلا شبهة؛ وكذا بعض الصوامت كالفاء والقاف [كذا] والسين والشين ونحوها مما يمكن تمديدها بلا توهم تكرار، فإن الغالب على الظن أنها زمانية أيضاً؛ وإما آنية صرفة كالتاء والطاء وغيرهما من الصوامت التي لا يمكن تمديدها أصلاً... فهي بالنسبة إلى الصوت كالنقطة والآن بالنسبة إلى الخط والزمان» (م. ن، 646).

و"خَسِرَ" lose / perdre و"وَجَدَ" find / trouver و"تَبَيَّنَ" reconnaître / recognize وبهذا يظهرُ فسادُ ما ذهبت إليه سميث من أنَّ «لأحداث الإتمام وأحداث الأداء مراحلَ من مبتدئها إلى منتهاها» (Smith, 1983, 481).

II . اختبارات التمييز بين أنواع الأحداث

لقد استند أرسطو في تفريقه بين الفعل والحركة إلى اختبار لغوي ضمني عُرفَ في أدبيات الحدث باسم اختبار الاستلزام test d'implication (اطلب مثلاً Parsons, 1990, 37 & Kozłowska, 1998 a, 111)، وهو الذي يُستنتجُ من قول المعلم الأول: «فأنت مثلاً تبصر وتكون قد أبصرت، وتفهم وتكون قد فهمت، وتُفكّر وتكون قد فكرت في حال واحدة. غير أنه لا يمكنك أن تتعلم وتكون قد تعلمت، ولا أن تتعافى وتكون قد تعافيت. ولكن يمكنك أن تعيش في رُغد وتكون قد عشت في رُغد، وأن تُسعدَ وتكون قد سعدت» (اطلب شرح هذا الكلام في ص 27 وما بعدها فيما تقدم؛ واطلب كذلك النص الأول من الملحق). ذلك أن أرسطو يورد الفعل الواحد في صيغتين إحداهما تدل على الحال المقترن بمعنى الاستمرار، والثانية تدل على الانقضاء. ثم ينظر في مدى صدق الصيغة الدالة على الانقضاء ومطابقتها للواقع (فإذا كنت ترى كان قولك "رأيتُ" صادقا، وإذا كنت تبني بيتا كان قولك "بنيت بيتا" كاذبا لأنك لم تبني البيت وإن كنت أوقعت جزءا من حدث البناء). وإلى هذا المعنى أشار ديكلاري بقوله: «لقد اقترح أرسطو اختبارا لغويا: فإلى نوع الفعل تنتمي الأفعال التي إذا وقعت في كلام زمئه الحالُ présent اقتضت "في الوقت نفسه" هيئة حاصلة لفأنت ترى وتكون قد رأيتا؛ وإلى نوع الحركة تنتسب الأفعال التي إذا وقعت ذلك الموقع في صيغة تدل على الانقضاء والانقطاع temps de parfait لا يلزم منها هيئة حاصلة إذا كنت تبني بيتا فإنه لا يلزم من ذلك أنك بنيت البيت» (Desclés, 2002 b, § 4). وقد نسج كني وفندلر على منوال أرسطو فسعيا إلى تأييد تقسيمهما للأحداث بجملة من الاختبارات قامت على النظر في ملائمة أنواع الحدث المختلفة لعدد من الصيغ والاستعمالات اللغوية. غير أن اختباراتهما اختلفت عن اختباريه في كونها صريحة ومتعددة المقاييس.

أ. اختبار صيغ التدرّج progressive forms

وهو من أشهر الاختبارات المستعملة في أدبيات الحدث ومن أغزرها نتائج وأكثرها استتبعاتٍ فيما يتصل بالخصائص الداخلية للأحداث¹. فقد استعمل كني هذا الاختبار ليفرق بين الهيئة من جهة والنشاط والإنجاز من جهة أخرى. ذلك أن صيغ التدرّج progressive تلائم أفعال النشاط والإنجاز فيقال في النشاط (في الإنكليزية خصوصا):

(1) "هو يجري" أو هو "بصدد الجري"

He is running

Il court, il est en train de courir

ويقال في الإنجاز:

(2) "هو يبني بيتا" أو "هو بصدد بناء بيت"

He is building a house

Il construit, il est en train de construire une maison.

غير أنه يتعذر عادة أن تلائم صيغ التدرّج أفعال الثبوت الدالة على الهيئة، فلا يقال مثلا (في الإنكليزية خصوصا):

(3) *هو بصدد أن يكون سعيدا

*He is being happy

*Il est en train d'être heureux

وهذا المبدأ وإن كان مطردا في أكثر الأحوال في الإنكليزية فإنه قد يتخلف أحيانا. وقد قدم بارسنز ما يمكن أن يُعتبر أمثلة تعارض هذا الاختبار إذا تمسكنا ببعض وجوه تأويلها. فمن ذلك مثلا أن فعل want في الإنكليزية بمعنى "وَجَبَ" يعد من أفعال الهيئة أي من الأفعال التي لا ترد عادة في صيغة من الصيغ الدالة على التدرّج، ومع ذلك فهو يرد في بعض هذه الصيغ كما في قولهم: "سيكون من الواجب عليك (أو ستكون مضطرا) إلى أن تأخذَ جهةَ اليمين عند التقاطع الموالي" You will be wanting to turn right at the next corner

¹ اطلب صدى هذا الاختبار عند لانغاكسر مثلا في 138-139 / 1991, 1987 Langacker

فمن شأن هذا أن «يُضعف الرأي القائل بأن استعمال صيغ التدرّج يُظهر على نحو قاطع أن الجملة ليست بجملة دالة على الهيئة» (Parsons, 1990, 35). غير أنه يلاحظ أن مثل هذا الاستعمال لفعل الهيئة في صيغة التدرّج يجعل معنى الجملة مختلفا بعض الاختلاف عن نظيرتها التي ترد في غير صيغة التدرّج. فقد ذهب دوتي (اطلب م. ن.، 287، هـ 15) إلى أن مثل هذه الأفعال تفيد في صيغة التدرّج الحالة الطارئة temporary state وهذا إن صحَّ كان طاعنا في الاختبار المذكور لما نقف عليه من أن الامتداد ليس خاصية جوهرية في الهيئة، وإنما الخاصية الأساسية فيها تجانس مكوناتها وعدم اختلافها وتفاوتها على النحو الذي يُشعر بانتفاء الحركة والتغير وذلك سواء كانت الحالة آنية أو ممتدة (اطلب ص ص 156 - 162 فيما يأتي).

ومما يعترض به على هذا الاختبار أيضا أن الجملة ذات الرابطة copular sentence¹ هي في عداد الجمل الدالة على الهيئة، غير أن بعض هذه الجمل يستعمل في صيغة التدرّج استعمالا مقبولا في الإنكليزية، فمن ذلك قولهم: John is being silly (حرفيا: "زيد بصد أن يكون أحمق"). وقد رأى بارسنز أن هذه الجملة تحتل تأويلين: فإذا تعلقت الجملة المذكورة بخُلُق زيد وطبيعته كان ذلك طاعنا في اختبار صيغ التدرّج؛ وإذا تعلقت بسلوك زيد في حفل مثلا كان معناها أن زيدا يتصرف بحمق وكان ذلك مطابقا لاستعمال خاص لفعل الكينونة في الإنكليزية وهو الاستعمال المفيد للعمل the "be" of action وعندئذ لا يطعن هذا الاستعمال في الاختبار المشار إليه لأن فعل الكينونة يُحمل حينئذ على إفادة نشاط أو أداء. وقد ذهب شاختر Schachter إلى أن الرابطة الوجودية فيما جرى مجرى المثال المذكور ليست مبهمة، وإلى أن الصفة التي تجيء بعد فعل الكينونة هي التي تحتل التأويل على أنها عمل (Cf. Parsons, 1990, 287, n. 13)، ولا يطعن هذا التأويل أيضا في اختبار التدرّج.

¹ وهي الجملة المشتمة على رابطة copula / copule تكون فعل الكينونة والوجود عادة to be / être ووظيفتها «ربط المسند إليه (المبتدأ) sujet بالمسند (الخبر) attribut» (Mounin et al. 1974 / 1995, 87).

غير أنه من الممكن أن نقرر تقريراً حاسماً صحة هذا الاختبار في جميع السياقات بالاستناد إلى رأي هيرتل وبيجين اللذين أنكرا أن تدلّ صيغ التدرّج على الهيئة بحال من الأحوال، وقالوا بأن لصيغة التدرّج دلالة "حدثية حركية" حتى في الحالات التي تتصل فيها بمضمون تصوري من جنس الصفات والهيئات الثابتة وذلك من قبيل أن لصيغة التدرّج دلالة ذاتية متأصلة فيها وملازمة لها تقوم على معنى الحدوث والحركية بحيث تسمّ هذه الدلالة المضمون التصوري الخام الذي تتصل به ولو كان من قبيل الصفات والهيئات الثابتة، فتقل إلى الذهن في جميع الأحوال تمثلاً حركياً ينال في طبيعة ما في الهيئات من خاصيات الثبوت والتجانس وعدم تفاوت الأجزاء واختلافها (اطلب ص 156 وما بعدها، Smith, 1983, 484 & Bégin, 1991, 99, 128-129).

إذاً تقرر هذا كان أول ما يترتب على تطبيق كني لاختبار صيغ التدرّج التفريق بين ما هو فعلٌ هيئة وما ليس بفعل هيئة. ذلك أن التقابل الأساسي في ثالوث كني هو تقابل ثنائي بين الهيئة وبين غير الهيئة أي بين دلالة أفعال الثبوت والدوام verbes statifs ودلالة أفعال الحدوث والتجدد verbes dynamiques¹ (اطلب 213, 1989, François و 35, 1991, Gosselin & François) أما الفرق بين النشاط والإنجاز فهو فرق فرعي داخل دلالات أفعال الحدوث والتجدد.

وقد اعتمد فندلر على اختبار صيغ التدرّج الذي أتاح له التفريق بين النشاط والأداء، وهما ضربان من الأحداث التي يمكن التعبير عنها باستعمال صيغ التدرّج؛ وبين الهيئة والإتمام، وهما ضربان من الأحداث لا يلائمان الصيغ الزمانية الدالة على التدرّج. فصيغ التدرّج تلائم التعبير عن النشاط كما في (1) والأداء كما في (2)، ولكنها لا تلائم التعبير عن الهيئة كما في (3) والتعبير عن الإتمام وهو الحدث الآني الذي يقع في نقطة من خط الزمان ولا يمتد فلا يقال عادة (Cf. Parsons, 1990, 24) :

(4) * إن علياً بصدد الفوز في السباق

* Henry is winning the race

* Henri est en train de gagner la course

¹ عن مفهوم الحدوث والتجدد المقابل للثبوت والاستمرار اطلب السعدي 2013، 253 وما بعدها.

غير أن بارسنز قدم أمثلة معارضة من شأنها - إن هي أوّلت تأويلا معلوما - أن تطعن في اختبار صيغ التدرّج القائم على القول بامتناع ملائمة هذه الصيغ لأفعال الإتمام غير الممتدة. (Cf. Parsons, 1990, 36) فذكر أن قولهم مثلا (أ): هي بصدد الفوز *train de gagner She is winning / Elle est en* من جهة النحو (في الإنكليزية خاصة). فهو مما يشيع استعماله في اللغة الدارجة، وأكثر المتكلمين يحكمون بخلو (أ) وما جرى مجراها من اللحن (اطلب م. ن.، 24). واعتبر بارسنز (م. ن.، 36) أن مجرد شيوع هذا الاستعمال يمكن أن يطعن في اختبار صيغ التدرّج الذي اعتمده فندلر رغم إقراره بأن الفعل *win* (أي "فاز") يمكن أن يفيد حدثا آنيا غير ممتد كما يمكن أن يفيد نشاطا (وقد يفيد الأداء في سياقات أخرى) فيكون معنى المثال المذكور أن المرأة المتحدّث عنها تتقدم غيرها في سباق ونحوه. فأحداث الإتمام لا تختلف عن الهيئات في علاقتها باختبار صيغ التدرّج من حيث أن الجملة التي يعبر فيها عن حدث الإتمام بصيغة التدرّج يمكن أن تؤول تأويلا يطعن في الاختبار كما يمكن أن تؤول تأويلا يؤيده. ورغم تساوي أحداث الإتمام والهيئات بالنسبة إلى الاختبار المشار إليه من هذه الجهة فقد تمسك بارسنز بشيوع استعمال أفعال الإتمام في صيغة التدرّج وندرة استعمال الهيئات فيها ليضعف اختبار التدرّج ويطعن في قدرته على فصل أحداث الإتمام من سائر أنواع الأحداث. فهو يرى أن «الاختبار الذي يميز بين الجمل الدالة على أحداث الأداء والنشاط، وبين الجمل الدالة على أحداث الإتمام والهيئات يبدو مفيدا في تمييز جمل الهيئة من سائر الجمل. فجمل الهيئة غير مألوقة في صيغة التدرّج، وإذا استعملت في هذه الصيغة اختلف معناها قليلا عن نظيراتها الواردة في غير صيغ التدرّج» (م. ن.، 24). والحق أنه لا يجوز أن يُعتمد على شيوع استعمال أفعال الإتمام في صيغة التدرّج للطعن في قدرة اختبار التدرّج على فصل هذا الضرب من الأحداث عن غيره. فهذا الاختبار يفصل فعلا الحدث الآني غير الممتد من سائر الأحداث إذا فهم من فعل الإتمام الدلالة التي له بأصل الوضع وهي إجمالا الدلالة على حدث آني غير ممتد لأن «حدث الإتمام ينتهي عندما "يقع": فبلوغ مريم القمة ينتهي عندما تبلغ مريم القمة» (م. ن.، 24). وعلى ذلك لا يجوز أن يُفهم من (أ) أن المرأة قد فازت فعلا لأن

الفوز حدث أني لا يقبل التدرج، فإن كانت تتجه نحو الفوز فمعنى ذلك أنها لم تفز بعد. وكذلك لا يجوز أن يفهم من المثال الثاني الذي قدمه بارسنز وهو (ب): Grandpa is dying (حرفيا: جدي بصدد الموت Papi est en train de mourir) أن الجد مات فعلا إذ ليس الموت، من جهة التمثل اللغوي، حدثا يعقب الحياة ويكون له امتداد وانبساط، فهو، خلافا للحياة الممتدة، حدث أني غير ممتد، والكائن الحي إن لم يموت فهو حي وإن كان مشرفا على الموت، وما يدوم ويكون له امتداد وانبساط إنما هو الهيئة الحاصلة من الموت لا حدث الموت نفسه (اطلب السعدي، 2013، 391-396).

وعلى هذا لا يمكن أن يُتَّخَذَ شيوع استعمال أفعال الإتمام في صيغة التدرج حجة على عدم قدرة اختبار التدرج على تمييز أحداث الإتمام من غيرها لأن الاستعمال الشائع قد يكون من باب التوسع في القول والعدول عن الدلالة الأصلية في اللغة. وقد سمت كوزلوفسكا (Cf. Kozłowska, 1998 a, 110) ذلك تغييرا في التأويل تُفهم بمقتضاه أفعال الإتمام على أنها أفعال أداء (أو نشاط). فمعنى أن المرأة بصدد الفوز يمكن أن يحمل على أنها تتقدم غيرها كما مر، فيكون الحدث المدلول عليه نشاطا؛ ومعنى كون الجد بصدد الموت أنه يُحْتَضَرُ والحدث المدلول عليه نشاط أيضا وليس بإتمام. ولو قصد من (أ) حصول الفوز ومن (ب) حصول الموت أي الدلالة على حدث إتمام لكان باطلا، فبان بذلك أن صيغ التدرج لا تلائم الأحداث الآنية غير الممتدة.

وجملة القول إن بارسنز تعسف في تضعيف القول بعدم ملائمة صيغ التدرج لأفعال الإتمام وتقوية القول بعدم ملائمتها للهيئات لأنه يترتب على التسليم بذلك القول أن فائدة الاختبار المذكور منحصرة في تمييز الهيئات من سائر أنواع الأحداث وهو ما يطابق إحدى فرضيات بارسنز التي بنى عليها نظريته في الأحداث وهي أن التقابل الأساسي في أصناف الأحداث قائم بين الهيئات states والحوادث events (والحوادث عنده شاملة للأداء والإتمام 34, Cf. Parsons, 1990).

وقد رأى فندلر أن التفريق بين الهيئات والأحداث الآنية غير الممتدة من جهة وبين النشاط وأحداث الأداء من جهة أخرى يناسب التفريق بين ما هو مدة من الزمان

(النشاط والأداء) وما هو آن من الزمان (الهيئة والإتمام)؛ ف«أول تمييز يجريه فندلر هو التمييز بين الأفعال التي تفيد أحداثا متدرجة¹ وبين الأفعال العارية من هذه الدلالة. ذلك أن الأحداث المتدرجة تقوم على أطوار تتعاقب في الزمن وذلك من قبيل "جرى" run / courir و"كتب" write / écrire». (Vet, 1980, 55) ففي المجموعة الأولى من الأحداث (النشاط والأداء) «يتعلق الأمر بحدثانات تجري في الزمن» (Kozłowska, 1998 a, 109)؛ وفي المجموعة الثانية (الهيئة والتمام) «يتعلق الأمر بحدثانات² لا تجري في الزمن» (م. ن.). وتظهر مقابلة فندلر بين الأحداث التي تجري في الزمن والأحداث التي لا تجري في الزمن في ضبطه لخصائص كل نوع من أنواع الحدث التي توصل إليها على النحو التالي: (Cf. François, 1989, 218-219 & Kozłowska, 1998 a, 104)

- أحداث النشاط: هي عبارة عن مُدَدٍ من الزمان / time periods
 indéfinies (عن معنى التفرد وعدم تعيين الحدود اطلب ص 150 وما بعدها فيما يلي).

- أحداث الأداء: هي عبارة عن مدد من الزمان فريدة unique ومعينة الحدود definite / définies.

- أحداث الإتمام: هي عبارة عن آنات من الزمان / time instants
 de temps فريدة ومعينة الحدود.

- الهيئات: هي عبارة عن آنات من الزمان غير فريدة وغير معينة الحدود.

¹ يستعمل "فات" مصطلح procès استعمالا خاصا إذ يدل عنده على الحدث المتدرج المكون من أطوار متعاقبة في الزمن فيدخل في مفهومه ما يسميه فندلر النشاط والأداء ويخرج منه الإتمام والهيئة. وأكثر الدراسات تستعمل لهذا المعنى الخاص مصطلح الحدثان processus / process أما مصطلح procès فيتسع عند بعض المؤلفين من أمثال مايي ليشمل جميع أنواع الأحداث حتى الهيئات. وعلى هذا النحو من الاتساع نستعمله في هذا العمل مقابلا لمصطلح الحدث في العربية.

² لا يبدو استعمال كوزلوفسكا لمصطلح الحدثان processus والهيئة والتمام استعمالا موفقا وذلك لدلالة هذا المصطلح في اللغة وفي اصطلاح كثيرين ممن ألفوا في أدبيات الحدث على الحدث المتدرج، إذ يستعمل في هذه الكتابات مرادفا للنشاط. (Cf. Parsons, 1990, 21)

ب - اختبار التفريق بين الهيئة والإتمام (التقدير بالآن والتقدير بالمدة)
وهو ثاني أهم الاختبارات التي استخدمها فندلر (Cf. Vet, 1980, 56 & François, 1989, 217), وقد أوجبته ضرورة التفريق بين الهيئات وأحداث الإتمام التي تشترك بمقتضى الاختبار الأول في عدم مجامعة صيغ التدريج. ويقوم هذا الاختبار على التفريق بين ما يقبل من الأحداث التحديد بالوقت الدقيق الذي هو عبارة عن آن ولحظة، وبين ما يقبل التقدير بالمدة (أو بـ"الزمان" المقابل للآن). فالتحديد بالوقت الدقيق يناسب أحداث الإتمام ولا يناسب، في الأغلب، الهيئات التي تقدر، إن صح تقديرها، بالمدة والزمان لا باللحظة والآن، وهذا الرأي مبني على اشتراط الديمومة في الهيئة واعتبارها خاصية جوهرية فيها، وهو باطل (اطلب ص ص 156 - 162 فيما يأتي). وأمانة حدث الإتمام أن يصح الاستفهام عنه بقولهم:

متى + فعل + فاعل + (مفعول) + (على وجه التحديد)؟

At what time did A V (B) ?

A quelle heure A V (B) ?

فمن ذلك قولك:

(5) متى بلغت القمة (على وجه التحديد)؟

At what time did you reach the summit ?

A quelle heure es-tu arrivé au sommet ?

ولا يجاب عن هذا السؤال بما يفيد المدة فلا يقال مثلاً:

(6) *بلغتُ القمةَ شهراً.

بل يجاب عنه بما يفيد وقتاً آنياً دقيقاً فيقال مثلاً:

(7) *بلغتُ القمةَ في الساعة السادسة.

وأمانة الهيئة أن يسأل عنها بقولهم: كم دام...؟

For how long... ?

Pendant combien de temps...?

ومن ذلك هذا المثال:

(8) كم دام حبه إياها؟

For how long did he love her ?

Pendant combien de temps l'as-t-il aimée ?

ويجاب عن هذا الاستفهام عادة بما يفيد المدة عادة فيقال مثلاً:
(9) دام حبه إياها سنة أو سنتين.

ولا تقبل الهيئات عادة التخصيص بزمن دقيق فلا يقال مثلاً:
(10) * كرم زيد في الساعة الخامسة مساءً.

وقد ذهب ديكلاري شأواً بعيداً في فصل الهيئة عن سائر أنواع الأحداث عندما رأى أنه لا يحسنُ التساؤل عن المدة التي تستغرقها: «... ومثالُ الهيئة قولك: "الفسْتانُ أحمر". فالهيئةُ تصدقُ على مختلفِ آتاتِ المرجعِ الزماني. فلا وجه إذن للتساؤل عن الهيئة كم وقتاً استغرقت». (Desclés, 2002 b, § 1)

ونجد لا اختبار التفريق بين الهيئة والإتمام مثيلاً غير مصرح به في تعريف الفقهاء للفعل الممتد والفعل غير الممتد. فمفهوم الإتمام عند فندلر قريب مما يسميه الفقهاء الفعل غير الممتد، ويظهرُ في قول أحمد نكري: «الفعل الممتد عند الفقهاء ما يقبل التوقيت [أي التقدير بالمدة] كالأمر باليد¹ والصوم والسكنى والركوب² ونحوه. تقول: "أمركُ بيدك من الطلوع إلى الغروب" أو "يوماً أو يومين"، و"صمت يوماً أو يومين"، وقس عليه. وغير الممتد ما لا يقبله كالطلاق والتزوج [والمقصود بهما إنشاء الأمر وحدوثه لا كون الرجل مطلقاً أو متزوجاً]» (جامع العلوم، III، 37)، ويناسبُ هذا المفهوم أيضاً ما تقدّم عند الأصوليين من مفهوم الشرط الذي «يستحيل أن يدخل في الوجود إلا دفعةً واحدة» (السُّبكي، الإبهاج، II، 159).

ج. اختبار التفريق بين النشاط والأداء:

لئن كانت أحداث النشاط وأحداث الأداء تقبل الورد في صيغة من صيغ التدريج، فإن اختبار التفريق بين الصنفين في الإنكليزية (والفرنسية) يقوم على مناسبة كل واحد منهما لأحد هذين السؤالين:

¹ والمقصود به التخيير والتفويض. وليس المرادُ من التخيير والتفويض هنا العمل اللغوي الذي هو عبارة عن «إنشاء الأمر وحدوثه» (جامع العلوم، III، 37)، بل المرادُ: الحاصلُ بذلك العمل اللغوي أي «كونها ليريدُ المرأةً مخيرةً ومفوضةً» (م. ن.).

² المراد بالركوب أيضاً الهيئة الحاصلة للراكب من حدث ركوبه وهي كونه راكباً لا حدثُ الركوب نفسه وهو فعل غير ممتد.

الأول For how long did A v (B) ?

Pendant combien de temps A v (B)

والثاني How long did it take for A to v (B)?

En combien de temps A v (B)?

فالسؤال الأول يُسألُ به عن النشاط (الحدثان) أي عن الحدث غير المؤقت

الذي لا يجري إلى غاية فيقال مثلاً:

For how long did Max walk ? (11)

Pendant combien de temps Max a-t-il marché?

ولا يقال:

* How long did it take for Max to walk ? (12)

* En combien de temps Max a-t-il marché?

والسؤال الثاني يسألُ به عن الحدث المؤقت الذي يجري إلى غاية فيقال مثلاً:

How long did it take for Max to draw a circle? (13)

En combien de temps Max a-t-il tracé un cercle ?

ولا يقال:

* For how long did Max draw a circle ?(14)

* Pendant combien de temps Max a-t-il tracé un cercle ?

ويناسبُ ذلك في جُمْلِ الجوابِ التقابلُ في الإنكليزية بين الحرفين (الطرفين)

for و in وفي الفرنسية بين en و pendant (وهو ما يمكن التعبير عنه في العربية

بالتقابل بين "في" وبين "طَوَالَ" أو "مُدَّة") ولهذا التقابل دلالة متصلة بنوع الحدث إذ

يستعمل الحرف الأول من الثنائية (أو ما جرى مجرى الحرف) فيما هو مُوقَّت

محدود¹ من الأحداث، ويستعمل الثاني فيما هو غير مُوقَّت. وعلى هذا يدل الفعلُ

"مشى" walk على نشاط أي على حدث غير معين الحدود في قولهم¹:

¹ ننبه إلى أن التوقيت (التحديد) المقصود هو توقيت داخلي يقتضيه تصورُ الحدث بقطع النظر عن المدة التي يستغرقها (وتلك المدة توقيت خارجي ليس من جوهر الحدث). ويقوم التوقيت والتحديد على أن للحدث غاية ينتهي عندها من قبيل بناء البيت أو دهن الغرفة أو أكل ثمرة الأناناس فإن إتمام البناء وإكمال

(15) سار زيد في الطريق مدة عشر دقائق.

Boris walked along the road for ten minutes.

ويدل الفعل "أكل" على أداء أي على حدث ممتد محدود بغاية معلومة في

قولهم:

(16) أكلت هند ثمرة الأناناس في عشر دقائق.

Keiko consumed the pineapple in ten minutes.

ويدل الفعل دهن peindre في الفرنسية على النشاط أو الأداء بحسب اقترانه

بأحد الحرفين pendant و en فهو يدل على النشاط في قولهم²:

(17) دهن زيد غرفته طوال ساعة ظهر هذا اليوم.

Cet après-midi, Jean a peint sa chambre pendant une heure

وهو يدل على الأداء في قولهم:

(18) دهن زيد غرفته في ساعة ظهر هذا اليوم.

Cet après-midi, Jean a peint sa chambre en une heure.

فالمفهوم من (17) أن الفاعل زاول نشاط الدَّهْن، ولكن ليس في الجملة ما

يشعر بالغاية التي بلغها وهل أوقع القليل من هذا النشاط ؟ أم هل أتى منه بالكثير؟

والمفهوم من (18) أن الفاعل قام بحدث وأن ذلك الحدث قد بلغ غايته وهو أنه شمل

كامل البيت وأنه انتهى بذلك واكتمل.

وتوسَّع بعضُ المصنِّفات مدى هذا الاختبار ليقابل بين النشاط والهيئة من

جهة، وبين الأداء والإتمام من جهة أخرى (Cf. Parsons, 1990, 36 &

Kozłowska, 1998 a, 110). فالسؤال الذي يسأل به عن النشاط يسأل به عن

الهيئة كقولهم مثلاً:

(i) For how long the book was pink?

الدَّهْن والفراغ من أكل الثمرة هي حدود «طبيعية» ينتهي عندها الحدث. خلافا للتوقيت بالزمن فهو توقيت

خارجي ليس من صميم الحدث. (اطلب ص 138 وما بعدها فيما يأتي).

¹ المثالان (15) و(16) مستمدان من (Tenny & Pustejovsky, 2000, 6).

² المثالان (17) و(18) مستمدان من (Desclés, 2002 a, chap. I, § 2).

وقولهم:

(ii) Pendant combien de temps Max était-il marié?

والسؤال الذي يسأل به عن الأداء قد يسأل به عن الإتمام كقولهم:

(iii) How long did it take to Mary to win the race ?

وقولهم:

(iv) En combien de temps Max a-t-il atteint le sommet du

Mont Blanc ?

غير أن القول بدخول أحداث الإتمام غير الممتدة في مجال السؤال الثاني قول لا يخلو من ضعف لكون هذه الأحداث آنية لا تستغرق آنين ولا تقع في الزمان، ذلك أن «حدث الإتمام ينتهي عندما "يقع"» (Parsons, 1990, 24)، وهو «مما يستحيل أن يدخل في الوجود إلا دفعةً واحدة» (الإبهاج، II، 159). والمثالان (iii) و (iv) وإن تضمنتا فعلين دالّين في الأصل على الإتمام فإنهما لم يدلا عليه في هذا السياق بل دلا على الحدث الذي يسبق الإتمام وهو من نوع الأداء (أي الحدثان الذي سبق الفوز في السباق في (iii) والحدثان الذي سبق بلوغ القمة في (iv)). (اطلب ص 103 وما بعدها فيما تقدم).

د - اختبار الاستلزام

وهو الاختبار الذي مكن أرسطو من التفريق بين الفعل والحركة (اطلب II، من هذا الفصل)، ومكن كني من التفريق بين النشاط والإنجاز (Cf. Parsons, 1990, 37). وقد أيد به فندلر التمييز بين النشاط والأداء (Cf. Vet, 1980, 55) (Kozłowska, 1998 a, 111)؛ ومحصل هذا الاختبار أن القول المعبر عن حدث إذا كان صادقا في صيغة التدرّج progressive form فإنه يلزم منه صدق ذلك القول نفسه أو كذبه في صيغة الماضي بحسب نوع الحدث الذي يعبر عنه. فإذا كان الحدث من جنس النشاط (عند فندلر وكني وهو ما يناسب الفعل عند أرسطو) كان القول صادقا إذا اشتمل على فعل في صيغة الماضي المنقطع؛ وإذا كان من

جنس الأداء (عند فندلر وهو ما يناسب الإنجاز عند كني والحركة عند أرسطو)
كان كاذبا في هذه الصيغة¹. فمن ذلك أنه يلزم من قولنا:

(19) "هو يجري" أو هو "بصد الجري"

He is running

Il court ; il est en train de courir

أنه:

(20) (قد) جرى

He has run.

Il a couru.

لأن الجري المدلول عليه في القول يعبر عن نشاط وحدثان غير موقت حتى إن
حصول الجري يصدق سواء نظرنا إلى الحدث في كليته أو اعتبرنا أي جزء من
أجزائه. وبضد ذلك لا يلزم من قولنا:

(21) "هو يبني بيتا" أو "هو بصد بناء بيت"

He is building a house

Il construit; il est en train de construire une maison

أنه:

(22) بنى بيتا

He has built a house

Il a construit une maison

¹ يذهب بعض المصنفين إلى أن أحداث الإتمام تماثل في هذا أحداث الأداء. ويستدلون على ذلك بأمثلة من قبيل قولهم:

إذا كان زيد بصد بلوغ القمة فإذن زيد لم يبلغ القمة.

If x is reaching the summit then x has *not* reached the summit.

Si x est en train d'atteindre le sommet, alors x n'a pas atteint le sommet.

(Cf. Parsons, 1990, 37 & Kozłowska, 1998 a, 111), والحق أن هذا المثال ونحوه يدل على أحداث أداء لا على أحداث إتمام على حد ما تقدم بيانه (اطلب ص 103 وما بعدها فيما تقدم).

لأن بناء البيت عبارة عن أداء أي حدث ممتد موقت، فما لم يبلغ الحدث غايته وهي بناء البيت كاملاً لا يصح أن يقال إن فلاناً بنى بيتاً ذلك أن بناء البيت يصدق على الحدث في كليته ولكنه لا يصدق على جزء من أجزائه.

وقد كانت هذه المسألة أصلاً لما سمي في أدبيات الحدث بمُفارقة صيغة التدريج progressive paradox أو مُفارقة صيغة عدم التمام imperfective paradox (اطلب Parsons, 1990, 167-170 & Kozłowska, 1998 a, 109). وصورة هذه المفارقة إجمالاً أنه «إذا كانت هندٌ تبني الآن بيتاً فإنه يصح في وقت ما من الزمن المستقبل أن تكون هند قد بنت بيتاً. ولكنها قد لا تفرغ من بنائه أبداً. فلو أن هنداً أهلكتها الصاعقة والبيتُ لم يكتمل إلا نصفه فإنه يقال عندئذ إنها كانت تبني بيتاً عندما قضت، بيد أنه لا يقال البتة إنها قد بنت بيتاً» (Parsons, 1990, 169).

وقد جعل بعض المصنفين للقول بعدم لزوم بناء البيت من قولنا: "إن هنداً تبني الآن بيتاً" قيوداً منها أنه ينبغي ألا تكون هند قد بنت بيتاً آخر قبل هذا البيت، أو أن تكون بنت هذا البيت عينه في السابق (إذا افترضنا أنه تهدم وأنها تعيد بناءه) وإلا كانت القضية اللازمة صادقة. فالذي ينبغي أن يُراعى في تحقيق بطلان اللزوم هو أنه إذا كانت هند تبني بيتاً فإن ذلك البناء المخصوص لا يكون قد اكتمل، ومن ثم لا يصح أن يقال إنها بنت بيتاً إذا كنا نقصد ذلك البناء المعين (Cf. Parsons, 1990, 37-38 & 287, n. 16).

III . نتائج الاختبارات المميزة لأنواع الأحداث

أومأت فوكس إلى أن «هذه الاختبارات لا تزيد على تقرير ملاحظات تتعلق بمجموعة بعض الصيغ لهذا النوع أو ذاك من أنواع الحدث أو عدم ملاءمتها إياه، ولكنها لا تقدم في نفسها أي مبدإ تفسيري فهي تحتاج إلى تأويل» (Fuchs, 1991, 10) ويفضي بنا السعي إلى تأويل هذه الاختبارات إلى الوقوف على نتائج معرفية وفنية ذات خطرٍ.

أ - نتائج "معرفية" عامة

1 - تأكيد تصورات حدسية ساذجة

ونقصد بذلك أن بعض هذه الاختبارات قد أفضى إلى تأكيد تصورات يمكن أن تدرج في باب ما يسمى الحس المشترك والواقعية الساذجة وميتافيزيقا الاستعمال اليومي (اطلب السعدي، 2013، 120 - 121). والمقصود بهذا اختبار كني الذي أفضى إلى المقابلة بين دلالة أفعال الثبوت والدوام ودلالة أفعال الحدوث والتجدد أي بين ما دل منها على الهيئة وما دل على غير الهيئة. وتبدو هذه المقابلة شائعة في أدبيات الحدث وغيرها من الأدبيات شيوعا قد يدل على بساطة هذا التمييز وبدايته. وقد ذهب ديكلاي إلى أن «أكثر المصنفين في باب الحدث» قد قابلوا... "الهيئة" بـ "العمل" action أو "الحادث" événement بـ "الهيئة" (Desclés, 1991, 172).

1.1 التمييز بين الهيئة وغير الهيئة في الدراسات "المتأثرة" بخلف أرسطو

يناسب هذا التمييز على وجه العموم ما نجده في التراث النحوي العربي من مقابلة بين معاني الصيغ والمركبات المفيدة للحدوث ونظائرها المفيدة للثبوت، كما يناسب الفرق التقليدي في الأنحاء الأوروبية بين أفعال الهيئة وأفعال العمل. وهو يظهر عند المحدثين ممن تأثروا بخلف أرسطو في صور مختلفة.

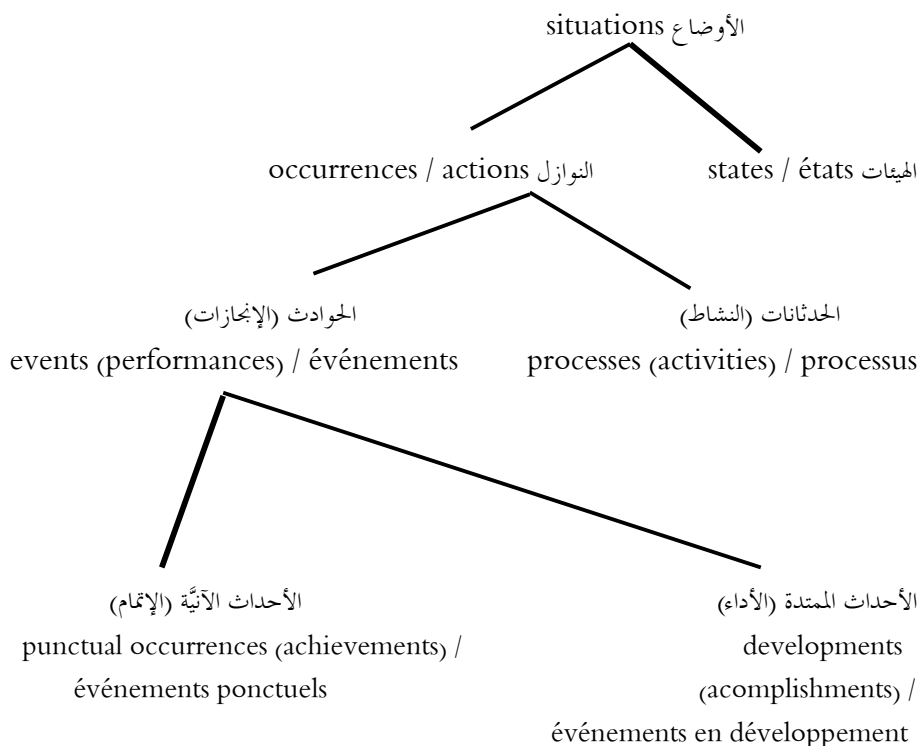
1.1.1 موريلاتس (1978 / 1981)¹

اعتمد موريلاتس إجمالا تصنيف فندلر الرباعي للأحداث غير أنه جعلها تتنظم في مستويات ثلاثة تؤلف ما سماه الثلاثية الأنطولوجية ontological trichotomy ويتكون كل مستوى من هذه المستويات من عنصرين متقابلين هما

¹ في مقاله الموسوم بـ "الأحداث والحدثانات والهيئات" Mourelatos, Alexander P. D. 1978. "Events, processes, and states". *Linguistics and Philosophy*: 2.415-34. Reprinted 1981 in Tedeschi and Zaenen, *Tense and Aspect*, 191-212. اطلب مزيدا من التفصيل عن هذا المقال في François, 1989, 209 ; Gosselin & François, 1991.

عبارة عن صنفين من أصناف الأحداث. وأول المستويات التي تنحلّ إليها الأحداث المسماة عند موريلانس أوضاعا situations يقوم على التقابل بين الهيئات والنوازل¹ وهو ما يؤكد أولية التفريق الحدسي بين الثبوت والحدوث وتقدّمه على سائر التمييزات كما يظهر من الرسم (1). وينعكس التفريق المشار إليه في تقابل الهيئات وسائر أنواع النوازل في مستوى سمة أساسية من السمات الفارقة بين الأحداث وهي سمة الحدوث (أو الحركية) التي تخلق منها الهيئات dynamique - وتشتمل عليه مختلف أنواع النوازل +dynamique (اطلب 211, 1989, François).

الرسم 1.



¹ "النوازل" (أو "الحوادث"، أو "الوقائع") occurrences هو المصطلح الذي قابله ديكلاي وكوزلوفسكا بمصطلح actions في الفرنسية. (Cf. Desclés, 1991, 173 & Kozłowska, 1998 a, 105).

2.1.1 غاباي ومورافتشيك (1980)

قام عمل غاباي ومورافتشيك أساساً على مخالفة كني وفندلر من حيث أن غاية خَلْف أرسطو كانت خدمة نظرية العمل الفلسفية، ومن حيث أن غاية المؤلفين هي بناء نظرية صورية للزمن والمظهر. غير أن هذه المخالفة لا تُخفي تأثير تصنيفهما بتصنيف كني وفندلر وهو ما يشير إليه فرنسوا صراحة (Cf. François, 1989, 210). ويظهر هذا التأثير خاصة في المقابلة بين الهَيئات وغير الهَيئات non-states. ولما كان الاسمُ الجامع لهذين الضربين من الأحداث معدوماً في الإنكليزية فقد اقترح المؤلفان أن تُسمى الأحداث بـ «تشخص الخصائص الزمانية» instantiations of temporal properties وجعلاً للهَيئة ثلاثة شروطٍ هي الديمومة والامتداد أولاً، وعدمُ التغير والتفاوت بين الأجزاء التي تتألف منها ثانياً، وعدم تخلل الفجوات تلك الأجزاء ثالثاً. أما غير الهَيئات فيُسميانه حوادث events وشروطها ألا تمتد في الزمان على خلاف الهَيئات، فإن امتدت كان من الواجب أن تتفاوت أجزاؤها وأن يُلاحظَ فيها التغير.

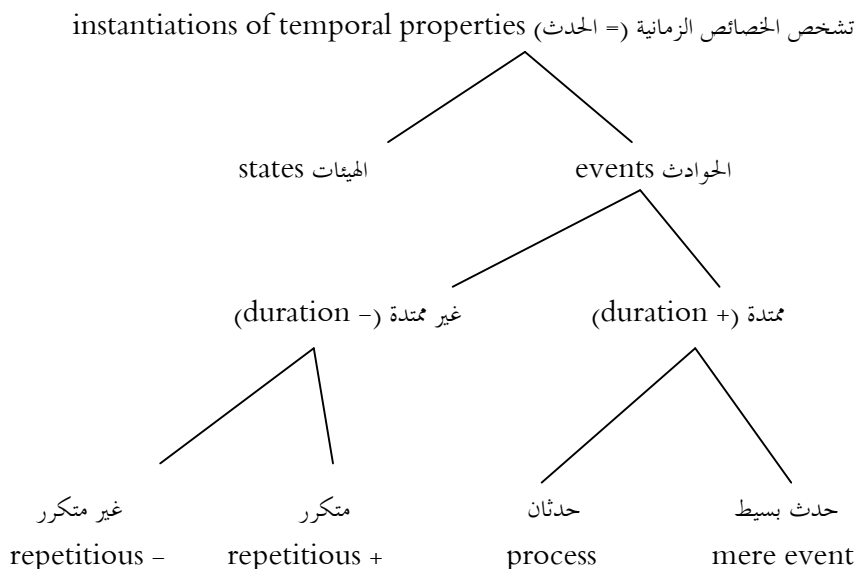
ويميزُ المؤلفان بين ضربين من الحوادث الممتدة على نحو لا يخفى فيه التأثير بتقسيم أرسطو وسلالته. فهما يفرقان بين الحوادث البسيطة mere events والحدثانات processes على أساس أن الحدثانات تتألف من جملةٍ من التغيرات التي تفضي إلى هيئة أي إلى حالة قارة وصفة ثابتة لا تُبلغُ أثناء وقوع الحدثان خلافاً للأحداث البسيطة التي تفضي إلى هيئة تكون قد أدركت أثناء وقوع ذلك الحدث البسيط. وذلك باعتبار أنه يترتبُ على كل حدثٍ تامٍّ¹ هيئة قارة ثابتة تعقب تمام ذلك الحدث. فإذا تنهَّدت سلمى وكان «تنهُّدها قد انقضى فلا بدَّ أن تكون الآن قد دخلت في هيئة كونها قد تنهَّدت» (Ter Meulen 1995, 5). وعلى هذا إذا كنت تُدركُ هيئةً كونك قد مشيت أثناء حدث المشي البسيط وقبل أن تُنتهي سيرك فإنه يتعذرُ عليك إدراك هيئة كونك كتبتَ كتاباً أثناء حدثان كتابته وقبل أن تكون

¹ المقصودُ بتمام الحدث اكتماله وإن لم يكن فاعله قد فرغ منه كما يأتي من أمر المشي. ويكون هذا الاكتمالُ إما بتحقيق بعض أجزائه المتكررة إذا كان فعلاً بالمعنى الأرسطي وإما ببلوغه الغاية التي يجري إليها إذا كان حركة بالمعنى نفسه.

قد أتممته. وهذا عينُ التفريق الذي جعله أرسطو بين الحركة (ما يسميه المؤلفان "حدثانا") والفعل (ما يوازي عندهما "الحادث البسيط")؛ والذي أجراه كني بين الإنجاز والحدثان (النشاط). غير أنَّ المؤلِّفَيْنِ خالفاً خَلَفَ أرسطو في المصطلحات فاستعملّا "الحدثان" process للحدث الذي يجري إلى غاية وكان كني وفندلر قد استعملاه لتقيضه وهو النشاطُ غيرُ المحدود.

أما الحوادثُ غيرُ الممتدة في الزمان فقد قسمها إلى قسمين يتناول أولهما حوادث لا تقوم على تكرير الحركة كالجلوس والانفجار والدخول والخروج والموت وهي أحداث تكفي في إنجازها الحركة الواحدة دون تكرير عادة، وقد مثلاً لهذا القسم بالنقطة. أما القسم الثاني فيشمل الحوادث التي تقوم على تكرير الحركة عادة كالضرب وقرع الباب ونحو ذلك، ومثلاً لهذا القسم بالفسحة المشتملة على جملة من النقاط. وقد أجمل المؤلفان مختلف أقسام الأحداث عندهما في هذا الرسم: (Cf. Gabbay & Moravcsik, 1980, 63 – 65 ; François, 1989, 210)

الرسم 2.



3.1.1 بارسنز (1990)

جمع بارسنز، اقتداء بموريلايس فيما يبدو، أحداث الأداء وأحداث الإتمام في صنف واحد سماه حوادث events (وهو ما يناسب أحداث الإنجاز عند كني)، ورأى أن المقابلة الأساسية بين أصناف الأحداث (وهو يستعمل للأحداث مصطلحا جامعا هو eventualities الذي يقابل مصطلح الأوضاع عند موريلايس) هي المقابلة القائمة بين الحوادث والهيئات. وقد عبر عن ذلك بقوله: «إن ما يعني في المقام الأول هو تصنيف الأشياء غير اللغوية أي الأحداث لمقابل الأفعال والمركبات الفعلية وهي أشياء لغوية». فأننا أرى فرقا واضحا بعض الوضوح بين الحوادث والهيئات، وأقل من ذلك وضوحا (وأقل قيمة أيضا) عندي كيفية اندراج الحدثانات processes في هذا التمييز. ولما كنت أفترض أن الأفعال تدل على أنواع الأحداث الأساسية (الحوادث والهيئات) فإن التمييز بين الحادث والهيئة يعكسه أيضا تمييز لغوي مناسب بين أنواع الأفعال»؛ (Parsons, 1990, 34) وقوله في موضع آخر: «إن العناصر الأساسية التي أستقصي البحث فيها هي الحوادث والهيئات. ولذلك فإنني أتجاهل في الأكثر التمييز بين الأداء والإتمام وكذلك ... المنزلة الخاصة للحدثانات» (م. ن، 38)؛ بل إن بارسنز يجعل من التقابل بين الهيئات والحوادث أساسا من الأسس التي قامت عليها نظريته في الأحداث وذلك ما يظهره قوله: «... تقتضي النظرية الدلالية التي نبسط القول فيها أن تنقسم الأحداث إلى هيئات وحوادث. فمن فرضيات هذا العمل الأساسية أن يكون لهذا التمييز معنى» (م. ن، 39).

وقد وجد بارسنز في بعض الاختبارات الواردة في أدبيات الحدث وهو اختبار الجملة التي يُخبرُ فيها بـ"الذي"¹ دليلا إضافيا على نظريته في الأحداث، وهو ما يظهر في قوله: «أسلم باختبار الجمل التي يُخبرُ فيها بـ"الذي" باعتباره دليلا تقريبا

¹ وهي الجملة المسماة في الإنكليزية «جملة زائفة الانصاع» pseudo-cleft sentence وتُعرفُ بأنها «جملة تتضمن الموصول المبدوء بـ wh- إما مبتدأ أو خبراً؛ مثلاً: What I respect is courage (أي ما أكره هو الشجاعة)» وcourage is what I respect (أي الشجاعة هي ما أكره) (معجم المصطلحات اللغوية). ويقرَّبُ هذا النوع من الجمل مما يذكره النحاة في باب الإخبار بالذي. اطلب المبرّد، المقتضب، III، 89، 90، 99، 101؛ وابن السراج، الأصول، II، 261؛ وابن هشام، أوضح المسالك، IV، 238...
120

يقود إلى تمييز جمل الهيئة من سائر الجمل» (م.ن.، 38). فقد ذكر بارسنز (اطلب م.ن.، 37) أن استعمال هذا الاختبار قد أفضى إلى بيان شذوذ جمل الهيئة المشتمة على تركيب يخبر فيه بـ"الذي" وذلك من خلال الأمثلة التالية:

الهيئة: الذي فعله عمرو هو معرفة الجواب (ضعيف)

What John did was know the answer

الحدثان: الذي فعله عمرو هو الجري (مقبول)

What John did was run

الأداء: الذي فعله عمرو هو بناء فسقية للعصافير (مقبول)

What John did was make a birdbath

الإتمام: الذي فعله عمرو هو الفوز في السباق (مقبول)

What John did was win the race

واستنتج بارسنز من ذلك أن «الأحداث من غير الهيئة هي أشياء تُفَعَّلُ وأن الهيئات لا تُفَعَّلُ» (م.ن.). وهو استنتاج يعقد الصلة بين الحدث وبين ما يتعلق به ذلك الحدث ويُسند إليه من حيث ما يمكن تسميته بجهة صدور¹. فالهيئات تُثَبَّتُ لمتعلقها (فاعلا النحوي أو ما جرى مجراه) صفةً وغير الهيئات يُثَبَّتُ لمتعلقه فعلا على حد عبارة الجرجاني (اطلب أسرار البلاغة، 317 والسعدي، 2013، 220).

غير أنه لا يمكن التسليم بالنتيجة التي استخلصها بارسنز من هذا الاختبار تسليمًا مطلقًا إذ يمكن معارضتها بما أكده فندلر نفسه عندما سوَّى بين الهيئات وبعض أحداث الإتمام من جهة أنها لا تصدر عن ذاتٍ توقعها على سبيل الفاعلية الحقيقية agentivité. وقد عبر عن هذه التسوية بقوله: «إننا نقف فعلا على حقيقة أنه لا يمكننا أن نعرف أو نعتقد أو نحب عن قصدٍ deliberately أو بعناية carefully. ولا يمكن أن يُثَبَّتَ واحد منا أو يُسألَ لأنه "فَعَلَ" مثل هذه ["الأفعال"] (...). فالهيئات وبعض أحداث الإتمام لا يمكن أن توصف بكونها أعمالاً البتة» (Vendler, 1967, 106 in François, 1989, 212). وعلى هذا ينتقض

¹ وهي الجهة التي تناسب، في المستوى المعجمي، مقولة البناء voix / voice في المستوى النحوي، وتتصل بالعلاقة بين الحدث وبين الفاعل الحقيقي الذي أسند إليه ذلك الحدث. وهذا ما يُفْهَمُ من قول الأستراباذي مثلاً: «يعني [ابن الحاجب] بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم يصدر كالطول والقصر» (شرح الكافية، III، 399).

الاختبار الذي استند إليه بارسنز في الفصل بين الهيئة وغير الهيئة بهذا المثال المتضمن حدث إتمام آني وهو مثال يضعفُه حسُّ المتكلم اللغوي:

الذي فعله عليُّ هو الموتُ (أو "هو أنه مات")

What John did was die

فليس الموت مما يصدر عن الفاعل حقيقة وإن أمكن اعتبار صدور ذلك منه

مجازاً¹.

ولا يقتصرُ التمييز بين الهيئة وغير الهيئة على الدراسات المتأثرة بخلف أرسطو تأثيراً مباشراً، إذ نجده في كثير من الأعمال التي لا تبدو صلتها بالدراسات المذكورة قوية فقد أكد لانغاكرك خطرُه بقوله: «إن أهم تمييز يتعلق بالأفعال الإنكليزية يجري بين ما أسميه الأحداثات التامة والحدثانات غير التامة²» (Langacker, 1987 / 1991, 138) وهو الأساس الذي قام عليه تصنيف فوكس الدائر على التقابل بين الهيئات والحدثانات (والضرب الثاني يشمل عندها الحوادث événements والتغيرات changements) على أساس العلاقة الدلالية التركيبية. فمن سمات «الهيئات ألا يكون المعمول الأول مصدراً للحدث ومنبعاً له، بل يكون أصلاً لعلاقة ثابتة تصفه. أما الحدثانات فلها معمول أول هو مصدرُ الحدث» (Lipsky, 1994, 277).

2 - تأكيد تمييز قديم: التقابل بين الآن والزمان

لقد مكن اختبار التدرج كني من المقابلة بين أفعال الثبوت وأفعال الحدوث أي بين ما دل من هذه الأفعال على الهيئة وما دل منها على غير الهيئة. ومكن الاختبار نفسه فندلر من التمييز بين ما هو من قبيل الآن وهو الأحداث التي لا تتألف

¹ «والمصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، نحو فَمَ فَمَهاً، أو صادر عن فاعل حقيقة نحو خَطُ خطأ، أو مجازاً نحو مات موتاً» (أبو حيان الأندلسي، الارتشاف، II، 202).

² المقصود بالحدثان غير التام processus imperfectif والصفات والهيئات الثابتة؛ والمقصود بالحدثان التام processus perfectif خلاف ذلك من أنواع الحدث. وقد صرح لانغاكرك نفسه بأن الحدثان غير التام يقابل الهيئة عند فندلر، وبأن الحدثان التام يقابل عنده أحداث النشاط والأداء والإتمام مجتمعة (Cf. Langacker, 1987 / 1991, 151, n. 18).

من أطوار متعاقبة فلا تحتاج بذلك إلى التدرج في الزمن، وما هو من قبيل المدة وهو الأحداث المؤلفة من أطوار تتدرج في الزمن. ذلك أن نتائج اختبار صيغ التدرج «تتيح تمييز الحدثانات المؤلفة من أطوار تتعاقب في الزمن أي النشاط والأداء من الحدثانات العارية من هذه الخاصية أي الهيئة والإتمام». (Kozłowska, 1998, 110 a)

ولعل مكن الغرابة في هذا التمييز أن فندلر اعتبر الهيئات (= الصفات) أحداثاً تتسبب إلى الآن لا إلى المدة. فرغم إقراره بأن «الهيئات تدوم مدة من الزمن» (Vendler, 1967, 103 in François, 1989, 218) فإنه يرى أنه «يلزم من الهيئات آتاتٌ زمنيةٌ على نحو غير معين الحدود وغير فريد» (Vendler, 1967, Op. cit. 107). وعن معنى التفرد وعدم تعيين الحدود اطلب ص 153 وما بعدها فيما يأتي). ولا تختلف الهيئات في هذا عن أحداث الإتمام التي وصفناها بأنها أحداث آتية غير ممتدة. ذلك أنه «يلزم من أحداث الإتمام آتات زمنية فريدة ومعينة الحدود» (ibid.). ويلزم من كل هذا التسوية بين الإتمام والهيئة في اعتبارهما من صنف الآن رغم أن الهيئة تدوم وأن حدث الإتمام ينقضي بمجرد وقوعه.

فالظاهر أن وسم الهيئات وأحداث الإتمام بأنها أحداث آتية لا يستند إلى طول المدة الزمانية التي يستغرقها كل ضرب من هذه الأحداث لأن البداهة تقضي بأن الهيئة التي يغلب عليها الثبوت والدوام تناقض الإتمام في الانقضاء وسرعة الزوال، بل الأرجح أن هذا الوسم يعتمد على نوع العلاقة التي يُنشئها كل من الإتمام والهيئة بالزمن. فما نفهمه مما مر بنا من كلام كوزلوفسكا عن خلو الهيئة والإتمام من الأطوار المتعاقبة خلافاً للنشاط والأداء، ومما ذهبت إليه من أن المقابلة بين النشاط والأداء من جهة والهيئة والإتمام من جهة أخرى إنما هي مقابلة بين «حدثانات تجري في الزمن» و«حدثانات لا تجري في الزمن» (Kozłowska, 1998, 109 a)، ومما ذهب إليه "فات" من «أن الأحداث المتدرجة لأي الأحداث الزمانية التي سماها فندلر مدداً زمانية وهي النشاط والأداء تقوم على أطوار تتعاقب في الزمن» (Vet, 1980, 55): أن الهيئة والإتمام لا يتكونان من أطوار متعاقبة بحيث يمكن أن نميز فيهما مراحل مختلفة. فأما الإتمام فهو حدث يقع في آن واحد ثم ينقضي فلا يمكن أن تُتَبَيَّن فيه أطوارٌ ومراحل؛ وأما الهيئة فإنها وإن امتدت على

أكثر من آن واحد فإنه لا يلحظ بين أجزائها تفاوت ولا اختلاف، ولا تلحظ فيها أطوار كما تلحظ في الأحداث المتدرجة من قبيل الكلام والمشي وما إليهما، فلذلك كانت كلا متكاملًا وكان لها وجود آني وإن كان التسليم بهذا الضرب من الوجود من باب العرف والمسامحة لا من باب الحقيقة والدقة.

1.2 أصول التقابل بين الآن والزمان في الأدبيات الفلسفية

يبدو استخدام فندلر اختبار التدرج للتفريق بين أحداث من قبيل المدة (أو "الزمان") وأحداث من قبيل الآن تأكيدًا، بالاستناد إلى الاستعمال في اللغة الطبيعية، للشائية الأرسطية¹ التقليدية القائمة على المقابلة بين الآن والزمان². وقد عرض لنا وجه من هذه المقابلة فيما سبق من الكلام على شائية الحروف الآنية والحروف الزمانية (اطلب ص 101، هـ 2 فيما تقدم؛ والتهانوي، الكشاف، I، 646). كما تظهر المقابلة المذكورة أيضًا في اعتبار الزمان منطبقًا على الماضي والمستقبل الممتدّين، واعتبار الآن منطبقًا على الحاضر الذي لا امتداد له بحيث يقابل الحاضر الماضي والمستقبل مجتمعين ويترتب على ذلك القول بعدم دخول الحاضر في مفهوم الزمان. فقد جاء في مبحث "الزمان" في الكشاف (I، 911)

¹ وهي الشائية التي تناولها أرسطو في السّفر الرابع من كتاب الطبيعة ولا سيما في الموضع الممتد من القسم العاشر إلى القسم الرابع عشر. ويتضمن القسم العاشر نظرية المعلم الأول في الزمن على حد ما ذهب إليه مترجم الكتاب ستيفنس في بعض هوامشه على هذا القسم (Cf. Stevens, in Aristote, 1999, *Phys.*, Livre IV, Chap. 10).

² قول "الآن" ("to nun" في الإغريقية) بـ "the now" في الترجمة الإنكليزية، وبـ "le maintenant" في ترجمة بيليغران Pellegrin الذي جعل المقابل الفرنسي بين ظفرين وأشار إلى أنهما يدلان على أن لفظ "nun" الإغريقي يدلّ على وقت لا تربطه بالوقت الحاضر علاقة ضرورية (Cf. Pellegrin, in Aristote, 2000, *Phys.*, livre IV, chap. 10) أما ستيفنس فقد قابله بمصطلح "l'instant" وأعرض عن ترجمته ترجمة حرفية (خلافا لبيليغران والترجمة الإنكليزية، ولما يوحي به المقابل العربي) لأنّ أرسطو، في رأيه، لم يدرّس «الآن»، باعتباره حاضرًا في مقابل الماضي والمستقبل فحسب، ولكنه تناوله باعتباره حدا من شأنه تقيسُ الزمن في أي نقطة من نقاط مجراه (Cf. Stevens, in Aristote, 1999, *Phys.*, livre IV, chap. 10). كما يقابلُ مصطلحُ «الآن» بالمصطلح الأعجمي moment، أما الزمان فيقابله مصطلح time / temps، وقد يقابلُ أيضاً بمصطلح période / period كما مر في استعمال فندلر.

للتهانوي قوله: «... ثم أعلم أن الزمان عند الحكماء إما ماضٍ أو مستقبل فليس عندهم زمان هو حاضر؛ بل الحاضر هو الآن الموهوم الذي هو حدٌ مشترك بينهما¹ بمنزلة النقطة المفروضة على الخط وليس جزءاً من الزمان أصلاً لأن الحدود المشتركة بين أجزاء الكم المتصلة² مخالفة لها [أي لتلك الأجزاء] في الحقيقة»، «فليس المراد من أن الزمان مركب من آئين مثلاً أن الآئين موجودان فيه بالفعل بل إنهما موجودان فيه فرضاً وانتزاعاً» (الأحمد نكري، جامع العلوم، II، 153). فالظاهر من هذا أن الآن يقابل الزمان باعتبار الآن نقطة في خط الزمان، وليست النقطة بهذا الاعتبار جزءاً من الخط³ ولكنها أمر افتراضي وحدٌ وهمي فاصل بين أجزاء الخط، وليست حدود الشيء مما يدخل في ماهية ذلك الشيء بل هي أمرٌ خارجي منفصل عنه في الاعتبار وإن كان وثيق الصلة به⁴.

¹ «إن الآن» هو صلة الزمان (من قبل أنه يصل الماضي بالمستقبل)، وهو حد الزمان (من قبل أنه بداية زمان ونهاية آخر). (Aristotle, *Physics*, Book IV, Part 13).

² «فإن قيل: "ما الدليل على أنه كم؟" قلنا: "الزمان يقبل الزيادة والنقصان كما ثبت في موضعه؛ وكل ما يقبل الزيادة والنقصان فهو كم، فالزمان كم... فإن قيل: "ما الدليل على أنه كم متصل؟" قلنا: "الزمان أمر ممتد ليس مركباً من آئات متتالية مجتمعاً حتى تكون تلك الآئات معدودات فيكون كمًا منفصلاً" (الأحمد نكري، جامع العلوم، II، 153).

³ جاء في كتاب **الطبيعة** قول أرسطو (اطلبه في ترجمات ثلاث في النص السابع من الملحق): «أما الآن فليس جزءاً لأن الجزء يُقدَّر به <الكل>، وينبغي أن يتألف هذا الكل من أجزاء؛ بيد أنه يظهر أن الزمان ليس مركباً من آئات» (Cf. Aristotle, *Physics*, Book IV, Part 10, 218 a 6 & Aristote, 1999, *Phys.*, livre IV, chap. 10, 218 a 6). «الجزء يُقدَّر (حرفياً: "الجزء يُقدَّر الكل" وعبارة "الجزء يُقدَّر به الكل" حرفياً: "الجزء يُقدَّر المتريتي الكل") قراءة اعتمدها كثير من المحققين ويُفهم منها أن الجزء هو وحدة قيس الكل وتقديره، غير أنه لا يتبين منها وجه نفي أن يكون الآن جزءاً يقدر به. ومن ثم شك بيليغران في صحة هذه القراءة واقترح قراءة أخرى تقوم على اعتبار أن «الجزء يُقدَّر» (Pellegrin, in Aristote, 2000, *Phys.*, livre IV, chap. 10, 218 a 6) وإذا كان الجزء يُقدَّر لم يكن الآن جزءاً من الزمان لأن الآن لا يقدر ولا يقاس إذ «من الأفضل أن نفهم أن أرسطو يُذكر أن يتنزل الآن منزلة الجزء لمن الكل لأن سمة الآئية وعدم الامتداد فيه تمنع تقديره (بالتواني والدقائق...) خلافاً للزمان الذي قد يفترض أن الآن جزء منه» (Pellegrin, *Ibid.*).

⁴ كما تقرر في بعض البحوث الحديثة ذات الطابع العرفاني والأنطولوجي. من ذلك أن فارزي يذهب إلى أن «الحدود شديدة الارتباط بما تحده من الذات» (Varzi, 1995, 79). ومن ثم فإن الآن وإن كان خلاف الزمان فإنه يُنسب إليه بصورة من الصور: «فالآن، من جهة ما هو حدٌ، ليس زماناً ولكنه صفة للزمان attribute... لأن الحدود تنسب إلى الشيء الذي تحده فحسب...» (Aristotle, *Physics*, Book IV, Part 11). «وكون الآن منسوباً إلى الزمان وصفة له لا يوجب أن يكون زماناً إذ «ليس ثمة اتحاد في الماهية بين الذات وصفاتها» (من كلام بيتو 3, Pitou, p. 1, 255 a 1, *Physique*, III).

ويمكن أن نجد صدى للمقابلة بين الآن والزمان في الأدبيات الحديثة في قول فيتغنشتاين: «إذا حَمَلْنَا الخلود على معنى انتفاء الزمان لا على معنى المدة الزمانية التي لا نهاية لها، فإن حياة الخُلد هي من نصيب الذين يعيشون في الحاضر» (Wittgenstein 1921 / 1922, 6.4311)، باعتبار الحاضر في الأدبيات الفلسفية نقطة لا امتدادا كما مرَّ، وهو من ثم مرادف للآن ومخالف للزمان باعتباره امتدادا.

2.1.1 اقتران الآن بالثبات والزمان بالتغير

لقد قرن أرسطو على نحو صريح الآن بالثبات والزمان بالتغير وذلك فيما جاء في كتاب الطبيعة وهو قوله: «بيد أن الزمان لا يوجد بدون التغير من قَبْلِ أنَّا لا نشعر بانقضاء الزمان إذا لم تتغير حالة أذهاننا نفسها البتة أو إذا كنا ذاهلين عما يحصل فيها من تغير، ولسنا في هذا بأحسن حالا من الذين يُحكى أنهم ناموا بين الأبطال في سردينيا عندما أفاقوا: ذلك أنهم وصلوا الآن الأوَّل بالآن الأخير، وجعلوا منهما آنا واحدا مُوقفين بذلك فسحة الزمان لذهولهم عنها. فكما أن الآن إذا لم يختلف وكان آنا واحدا بعينه لا يكون ثمة زمانٌ، فكذلك إذا دَهَلْنَا عن اختلافه فإن الفسحة [الزمانية] لا تبدو زمانا. فإذا حصلَ أن دَهَلْنَا عن وجود الزمان بأن لا نَمَيِّرَ أيَّ تغيرٍ وبأن تظل النفس وكأنها في حالٍ واحدة لا تتجزأ، ثمَّ إذا تفتننا وميزنا قلنا إن الزمان قد انقضى، فإنه يكون من البين عندئذ أن الزمان لا يستقل عن الحركة والتغير». (Aristotle. *Physics*, Book IV, Part 11).

ولا يخفى شبه الآن عند أرسطو بزمان أهل الكهف، وهو زمانٌ يُدرك على أنه آن أو ما يُشبه الآن لأنه، على امتداده، يخلو من الحركة والتغير عند أهل الكهف خلافا للمعائن الخارجي الذي بملاحظته الحركة والتغير في ذلك الامتداد المذكور يدركه على أنه زمانٌ بالمعنى الأصلي والحقيقي القائم على التحول والتبدل وتعاقب الأطوار واختلافها وهو ما تبينه أحسن بيان حركة الشمس التي يقترن بها حساب الزمان في كثير من الثقافات: «وَتَرَى الشَّمْسُ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ

ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ إِلَهُمْ ذَاتَ الشَّامَلِ وَهُمْ فِي فَجْوةٍ مِنْهُ» (الكهف، الآية 17).¹

والواضح من كلام أرسطو أنه يسوي في الاعتبار بين الآن الموضوعي وهو الآن الذي يسمى أنا على سبيل الحقيقة والدقة وبين الآن الذاتي الذي هو عبارة عن فسحة من الزمان لا تتمثلها النفس على أنها فسحة حقيقية بل تعتبرها أنا واحدا إما لخلو تلك الفسحة من التغير وإما لذهول الذهن عن ملاحظته، وهذه الفسحة يطلق عليها اسم الآن من باب العرف والمسامحة وفيها يندرج اعتبار الهیئات من باب الآن لا من باب المدة والزمان.

كما أن كلام المعلم الأول يجعل، في هذا الموضع على الأقل²، التغير مرادفا للحركة، والمقصود بالحركة المعنى العام وهو كل تغير يحل بالأشياء وينقلها من حال إلى حال بحيث يمكن التمييز بين آئين مختلفين يناسب كل آن منهما حالا من الحالين فيكون الزمان صِنُوَ التقابل بين "كان" و"صار" وقرين التعارض بين "قَبْلَ" و"بَعْدَ" إذ كانت ملاحظة الزمان في الآن الواحد متعذرة. وقد عبر أرسطو عن اقتران الزمان بالحركة بقوله: «... فمن البين أن الزمان ليس بحركة ولا هو مستقل عن الحركة. وينبغي أن نتخذ من هذا منطلقا، وأن نسعى إلى الوقوف على حقيقة علاقة الزمن بالحركة من جهة أن مطلبنا هو أن نعرف كُنْهَهُ. فنحن ندرك الحركة والزمان معا: ذلك أنه حتى عندما نكون في الظُلْمَةِ ولا يَشْعُرُ جسدنا بشيء فإننا نفترض توًّا، إذا حصلت في أذهاننا حركة ما، أن قدرا من الزمان قد انقضى أيضا. وليس الأمر على هذا النحو فحسب بل إنه إذا ظهر أن قدرا من الزمان قد انقضى فإنه يبدو أيضا أن حركة ما قد حصلت زيادة على ذلك.

¹ كما يعبر عن هذا التصور قوله تعالى: «... أو كالذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها، قال: أئني يحيي هذه الله بعد موتها؟» فأما الله مائة عام ثم بعثه. قال: "كم لبثت؟" قال: "لبثتُ يوما أو بعض يوم"، قال: "بل لبثت مائة عام"...» (البقرة، الآية 259).

² نبه أرسطو نفسه في آخر الباب العاشر من السفر الرابع من كتاب الطبيعة إلى عدم الحاجة إلى التمييز بين الحركة والتغير في هذا الموضع (Aristotle, *Physics*, Book IV, Part 10). اطلب أيضا ما مر بنا من أن تريكو ذكر أن "الحركة" و"الكُون" في الاصطلاح الأرسطي نوعان يقعان تحت جنس هو التغير عموما (اطلب ص 26، هـ 3 فيما تقدم).

وعلى هذا فإن الزمان إما أن يكون حركة وإما أن يكون شيئاً يُمْتُ إلى الحركة بسبب. ولما لم يكن حركةً لم يبق إلا الاحتمال الثاني... غير أننا لا ندرك الزمان إلا إذا انتبهنا إلى الحركة مميزين إياها بـ"ما هو قَبْلُ" و"ما هو بَعْدُ"، فإننا لا نحكم بانقضاء الزمان إلا إذا أحسنا بـ"ما هو قَبْلُ" و"ما هو بَعْدُ" في الحركة. فنحن نميز بينهما بأن نقضي بأن "أ" و "ب" مُختلفان وأن شيئاً ثالثاً يتوسطهما. فعندما نعتقد أن الطرفين يختلفان عن الوسط، وعندما يحكم الذهن بأن الآتيين هما اثنان: أَنْ قَبْلَ وَأَنْ بَعْدَ، فإذاك نقول إنه ثَمَّةُ زمانٍ، وذاك هو ما نسميه زماناً لأن ما يحدُّه الآن هو الذي يبدو زماناً... وعلى هذا فإننا إذا أدركنا "الآن" على أنه واحدٌ لا على أنه قَبْلُ في الحركة أو بَعْدُ... فإنه لا يبدو أن زماناً قد انقضى لأنه لم تحدث حركة كذلك. ومن جهة أخرى فإننا حين ندرك "ما هو قَبْلُ" و"ما هو بَعْدُ" نقول إنه ثَمَّةُ زمانٍ. (Aristotle. *Physics*, Book IV, Part 11) والربط بين الزمان والحركة هو ما تنطبق به المصادر والموسوعات العربية التي نقلت تراث أرسطو، ويلخصه قول التهانوي إن الزمان هو «مقدار لهيئة غير قارة وهي الحركة» (الكشاف، I، 909).

وإذا كانت خاصية ما هو زمني أن يكون متدرجاً بحيث لا تكتمل هيئته إلا بتعاقب الآنات المختلفة، فإن من خصائص ما هو آني أن يوجد على هيئته الكاملة دفعة واحدة دون تدريج. ولا تخلو المصادر والموسوعات العربية التي نجد فيها صدى لآراء أرسطو من إشارة إلى خاصية التدرج فيما هو زمني، وخاصية الوجود دفعة واحدة فيما هو آني. فمن ذلك قول التهانوي: «... وقد يُوجَّه ذلك القول بأنَّ الموجودَ إذا كانت له هُويَّةٌ اتصالية غيرُ قارة كالحركة، كان مشتملاً على متقدم ومتأخر لا يجتمعان؛ فله بهذا الاعتبار مقدار غير قار وهو الزمان، فتتطبق تلك الهُويَّة على ذلك المقدار ويكون جزؤها المتقدم مطابقاً لزمان متقدم، وجزؤها المتأخر مطابقاً لزمان متأخر. ومثل هذا الموجود يسمى متغيراً تدريجياً لا يوجد بدون الانطباق على الزمان، والمتغيرات الدَّفعية إنما تحدث في آن هو طَرَفُ الزمان فهي

أيضا لا توجد بدونه¹ (الكشاف، I، 910)؛ ومن ذلك قوله أيضا: «... لأن المتعلق بالزمان ما كان له وجود غير قار مندرج [كذا! والأرجح: "متدرج"] منطبق على أجزاء الزمان، أو على طرف الزمان وهو الآن السيَّال. والأول يسمى زمانيا والثاني دفعا [أي أنيا]» (م.ن.، 911).

ومن ثمَّ لا غرابة في أن تُعدَّ الأحداثُ التدريجيةُ الحصول، في التراث الأصولي، من "الزمانيات التدريجية"، وهو ما يظهرُ في قول الأصولي الشيعي الكرَّاسي: «... القسم الثاني في الزمانيات التدريجية كالتكلم وجريان الماء وسيلان الدم وأمثالها مما هو تدريجي الحصول...» (منهاج الأصول، V، 214)، وفي قوله أيضا: «... ثم لا يخفى أن الكلام في الأمور التدريجية من الزمانيات كالتكلم والقراءة وجريان الماء والدم وأمثالها من الأمور التدريجية هو الكلام في نفس الزمان...» (م.ن.، 215). ويبيِّن أن جميع المصادر التي مثل بها الكرَّاسي على الزمانيات التدريجية في هذا الكلام تدل على أحداثٍ مطابقة لما يسميه فندلر نشاطا (وما يسميه غيره حدثانا) وهي مصادرٌ مهيأةٌ للدلالة على الأداء إذا اقتضى ذلك السياق أو المقام. وهي تطابق من ثم القسم من الأحداث الذي عده فندلر من جنس المدة (أي الزمان). ومما يلاحظ أن الزمانيات التدريجية عند الكرَّاسي لا تقتصر على الأحداث فحسب بل تعم مُسمَّيات من قبيل الليل والنهار والزمان نفسه. «فالمستصحَبُ أي المتيقَّنُ السابق قد يكون من الأمور القارَّة الذي [كذا!] تكون أجزاؤه مجتمعة في الوجود كالخط الواحد مثلا والجواهر... وقد يكون من الأمور التدريجية غير القارَّة في الوجود أي التي لا تكون أجزاؤه [كذا!] مجتمعة في الوجود بل يوجد جزء في آن فينعدم فيوجد الجزء الآخر في آن آخر إلى أن تنتهي أجزاؤه كالزمان والحركة والليل والنهار وأمثالها مما تكون تدريجية الحصول» (م.ن.، 205).

¹ ليس المقصود بقوله: "لا توجد بدونه" أن المتغيرات الدفعية زمانية بل هي أنية. غير أن الآن لما كان طرفاً للزمان أي حدا اعتباريا فاصلا بين زمنين على ما مرَّ، كان مقتضيا للزمان باعتبار أنه حد لشيء هو الزمان وإن لم يكن في نفسه زمانا لأن حد الشيء غير داخل في ماهيته حسب هذا التصور.

2.1.2 الآن والزمان وأنواع الحدث

لقد قرن أرسطو بين أشهر نوعين من أنواع الحدث عنده وبين ثنائية الآن والزمان على نحو صريح حين جعل الحركة حدثاً زمانياً يحتاج في اكتماله إلى الامتداد على أكثر من آن واحد، وجعل الفعل في مقابل ذلك حدثاً آنياً يتعالى عن الزمان ولا يخضع لسلطانه باعتبار أنه يوجد مكتملاً في الآن الواحد واللحظة الواحدة ولا يحتاج إلى تعاقب الآنات لاكمال وجوده. ويستنتج هذا من قول أرسطو في بعض المواضع من كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس: «... فظهر بذلك أن اللذة والحركة لا يمكن إلا أن يختلفا وأن اللذة في عداد الأشياء التي هي كلُّ كامل. ويمكن أن تُستخلص هذه النتيجة أيضاً من حقيقة أن الحركة ممتعة في غير الزمان بينما يمكن الشعور باللذة بقطع النظر عن الزمان لأن ما يقع في الآن الواحد واللحظة الواحدة هو كلُّ تام» (Aristote, *Eth. Nic.*, X, 3, 1174 b, 6-9,)، اطلب كذلك النص الثاني من الملحق). والظاهر أن هذه الخاصية في اللذة هي التي عناها أرسطو في موضع آخر إذ قال: «لا شك في أنه من الممكن أن تتقاد إلى اللذة على نحو من السرعة متفاوت كما تتقاد إلى الغضب على النحو نفسه؛ غير أنك لا تكون في هيئة [= حالة] اللذة على وجه السرعة، فذلك ممتع حتى بالقياس إلى شخص آخر. وبضد ذلك فإنه يمكنك أن تمشي وأن تنمو وأن تأتي بما شابه ذلك من الأعمال على نحو متفاوت السرعة. وعلى هذا يجوز لك أن تنتقل إلى هيئة اللذة على نحو سريع أو بطيء؛ بيد أنه لا يسعك أن تكون بالفعل في هذه الهيئة (أعني في هيئة اللذة) على نحو متفاوت السرعة» (Ibid., 2, 1173 a, 34 – 1173 b, 4, p. 485-486)؛ واطلب كذلك النص الثامن من الملحق). ويُفهم من ذلك أن ما يخرج عن حدود الهيئة (إن سلمنا بأن للهيئة حدوداً) أي ما قبل الهيئة وما بعدها - وهو يشمل الحدث الذي سماه أرسطو انقيادا - هو من باب الحركة والزمان، وأن ما يقع داخل امتداد الهيئة لا يخضع للتفاوت والاختلاف ومن ثم فهو من باب الفعل والآن. وهذا ما عبر عنه تريكو في تعليقه على كلام أرسطو، إذ اعتبر أن المعلم الأول يقابل «بين الانتقال من هيئة إلى أخرى وتلك هي الصيرورة... وبين الهيئة الثابتة... التي يكون فيها المرء. ذلك أنه من الممكن أن تغضب بسرعة

ولكن لا يمكنك أن تكون في حالة الغضب بسرعة: وهذا هو شأن اللذة. فاللذة والغضب في أنفسهما هيئتان لا زمانيتان» (Tricot, in Aristote. *Eth. Nic.*, p. 486, n. 1).
 (1). تبدو عبارة التهانوي أوضح في الكشف عن الفرق بين آنية الهيئة في نفسها باعتبارها خارجة عن الزمان وزمانية ما يسبقها وما يلحقها إذ يقول: «الأمور الثابتة التي لا تغير فيها أصلا لا تدريجيا ولا دفعا فهي وإن كانت مع الزمان العارض للمتغيرات إلا أنها مستغنية في حدود أنفسها عن الزمان بحيث إذا نظر إلى ذاتها يمكن أن تكون موجودة بلا زمان» (التهانوي، الكشاف، I، 910، مد. "الزمان"، عم. 1). وعدم الزمان هو سمة كل فعل في مفهوم أرسطو: ذلك أن «الفعل بمقتضى تعريفه ينفي الزمان والديمومة والسيرورة. فخلود الفعل الذي يعني على وجه الدقة عدم الزمان يتضمنه تعريف الفعل ذاته» (Pitou, p. 3).

والظاهر أن رأي سميث في ثبات الهيئة كان مبنيا على تفريق أرسطو بين الآن والزمان؛ وبين الانقياد إلى الهيئة والهيئة ذاتها. فقد ذهبت إلى أن «الهيئات (نحو معرفة الجواب وحُب المرء جدته) تُعرَّف بأنها أوضاع ثابتة لا تقتضي التغير. ويترتبُ على ذلك أن حدود الهيئة لا يمكن أن تكون جزءا من الهيئة نفسها: فالبدائيات والنهائيات تستلزم تغير الهيئة» (Smith, 1983, 481, Cf. Hirtle & Bégin, 1991, 103). واستدل على عدم دخول لحظة (أو لحظات) الانتقال إلى الهيئة أو الخروج منها في مسمى الهيئة بحجج منها ما يلزم من تناقض في الوصل بين جملة تفيد الدخول في الهيئة والشروع فيها وجملة تفيد كون تلك الهيئة حاصلة في اللحظة السابقة مباشرة لبدء الهيئة. فمن ذلك أنه يلزم التناقض من الوصل بين الجملتين التاليتين:

*John got tired at noon, and he was tired the moment before

أي: «بدأ زيدٌ يتعبُ عند الظُّهر، وكان في اللحظة السابقة تعباً أيضا».

وخلافا لذلك لا يلزم التناقض من الوصل بين الجملتين التاليتين:

*John was tired at 11, and he was tired the moment before

أي: «كان زيد تعباً عند الساعة الحادية عشرة، وكان في اللحظة السابقة تعباً أيضاً».

وذلك لإحالة الجملتين على هيئة واحدة متصلة (Cf. Smith, 1983, 489). ولعل في استعراضنا للمقابلة بين الآن والزمان في صورها القديمة ما يُعيننا على فهم الغرابة الناشئة عن اعتبار فندلر الهيئات من صنف الآن لا من صنف الزمان. فقد وقفنا على أن الآن يكون لحظة من الزمان كما يكون فسحة زمانية ممتدة. فإذا كان فسحة زمانية ممتدة لم يخل حال تلك الفسحة من أن لا يكون بين أجزائها تفاوت واختلاف حقيقة، أو أن يكون بين أجزائها تفاوت واختلاف لا يلحظه الملاحظ فتكون غير متفاوتة الأجزاء اعتباراً. ويتحصّل من ذلك كلّ أنّ مفهوم الزمان يقتضي أمرين في الأقل: أولهما الامتداد على أكثر من آن، وثانيهما التغير أي التفاوت في الهيئة والحال بين الآن الأول والآن الثاني، وأن مفهوم الآن يقتضي عدم الامتداد والتفاوت حقيقة أو تمثلاً. ويجتمع الأمران اللذان يقتضيهما مفهوم الزمان في النشاط والأداء ولا يجتمعان في الإتمام والهيئة. ومن ثم لم يدخل الإتمام والهيئة في المفهوم من الزمان، وإن دخلا فيه باعتبار ما، فدخولهما ناقص غير مستوف للشرائط.

ذلك أن حدث الإتمام لا يمتد ولا يمكن تبين الاختلاف فيه إذا نُظِرَ إليه في نفسه، فهو من هذه الجهة قريب من الهيئة الثابتة التي لا تتفاوت أجزاؤها، ومن ثم فإن اعتباره من الأحداث الحركية المقابلة للهيئة لا يمكن أن يُحمَل إلا على ضرب من التمثيل لا يتجه إلى النقطة الحديثة في نفسها ولكنه يتجه إلى تخومها وحدودها وأطرافها التي يحصل فيها التمايز بين هيئة ثابتة سابقة وهيئة ثابتة لاحقة يفصل بينهما حدث الإتمام الآني. وعلى أساس هذا المبدأ الذي نفترض أن الذهن يعمل وفقه في تمثيل الحدث نفسراً لاحقاً اعتبار النحاة والبلاغيين مقولة الحال الإعرابية دالة على الحدوث ومن ثم قرينة من دلالة صيغة المضارع رغم أن كونها موضوعة لأداء كيفية عارضة، يجيزُ تمثيلها بالنقطة الواحدة والطور التام ويقربها بذلك من صيغة الماضي الدالة على الثبوت (اطلب السعدي، 2013، 267-268). كما أن هذا المبدأ العام القائم على اتجاه الذهن إلى بعض جوانب الحدث ومتعلقاته

(كالحدود مثلا) وإبرازها دون غيرها من الجوانب هو الذي يفسر كيف يمكن أن تكون أحداث من قبيل الفهم والعلم أحوالا عارضة طارئة أو صفات ثابتة راسخة (اطلب م. ن.، 217، 218).

أما الهيئة فلئن توفر فيها شرط الامتداد الموضوعي في الأغلب، فإنها تعدُّ التغير ولا تُشعر بالانتقال من حال إلى حال، إذ لا يلحظ بين أجزائها تفاوت ولا اختلاف، ولا تُلاحظ فيها أطوار كما تُلحظ في الأحداث المتدرجة كال كلام والمشي وما إليهما. ولما كان امتدادها غير مُشعرٍ بالتغير كانت في العُرف بمثابة الكل المتجانس الذي يقع في آن واحد، وكانت من ثم قريبة من الفعل بالمفهوم الأرسطي أي الكل التام في أي لحظة من لحظات اعتباره. وعلى هذا يكون مرد الحكم على هيئة من الهيئات بالامتداد مثلا إلى معاينتها معاينة خارجية، وإلى قياسها بما تسري عليه أحكام الزمان وقوانين الحركة والتعاقب من الأحداث، لكن الهيئة في نفسها ثابتة وليس الامتداد من خصائصها الجوهرية.

وجملة القول إن النشاط والأداء يدخلان في الأحداث المتدرجة وإن اختلفا في كون النشاط غير مؤقت وكون الأداء مؤقتا وذلك لامتدادهما وتألفهما من أطوار مختلفة. ويخرج بذلك من الأحداث المتدرجة الإتمام لأنه حدث أني لا يمتد ولا يتألف من أطوار وتخرج منها الهيئة لأنها وإن امتدت فإنها تبدو مؤلفة من أجزاء متجانسة بحيث لا تُلاحظ فيها أطوار متباينة. وفي ضوء هذا يمكن أن نفهم ما قرره بارسنز (Cf. Parsons, 1990, 37) من فرق بين الحوادث والهيئات استنادا إلى بعض الاختبارات اللغوية وهو أن الحوادث تتلبس بالزمان take time وأن الهيئات تثبت في الزمان last through time.

ب. نتائج فنية إجرائية

لقد سلكت دراسة الأحداث منعطفًا حاسما في كتابات الأعلام الذين عُدوا من خَلْف أرسطو. وربما كانت هذه الأعمال أول سعي في الدلالة الفلسفية الحديثة إلى تناول الحدث تناولا منهجيا يختلف عما ساد في الدراسات السابقة من تناوله باعتباره معطى اختباريا لا يعرف ولا يحلل. وقد تجلّى هذا السعي في صرف العناية

إلى بنية الحدث الداخلية¹ بالبحث عن مقومات مفهومه والسمات الدلالية البسيطة التي تدخل في تعريف أنواعه المختلفة بالاستناد إلى تمثل المتكلمين لها باللغة. فقد مكنت الاختبارات التي استخدمها كني وفندلر من التنبيه إلى السمات الدلالية الدنيا التي تدخل في تكوين الأحداث من قبيل سمات الحدوث أو الحركية *dynamicité* المقابلة للثبوت والسكونية *statisme* (اطلب السعدي، 2013، 289)، والآنية *momentanéité ou ponctualité* (لا في معنى الآن المقابل للزمان، ولكن في معنى الحدث غير الممتد المقابل للحدث الممتد)، والجريان إلى الغاية أو التوقيت والتحديد *télicité ou bornage* (اطلب ص 137 وما بعدها ف). والإشارة إلى هذه السمات صريحة إلى حد ما في أعمال كني وفندلر²، لكن الدراسات اللاحقة عكفت على تدقيقها وزادتها جلاء ووضوحا³. وقد سمى

¹ ولكن هذه العناية لم تقتصر على بنية الحدث الداخلية بل تعدتها إلى علاقة الحدث بالمشاركين فيه (اطلب ص 366 فيما يأتي).

² من ذلك أنه يمكن استخلاصها ببسر من قول فندلر عن أحداث الأداء: «إنَّ رَكْضَ ميلٍ أو كتابةَ رسالةٍ [حدثان] يجريان أيضا في الزمان *go on in time* بيد أنهما يتجهان إلى حد هو ضروري منطقيا حتى يكونا هما هما» (Vendler 1967, 101 in François, 1989, 219 & Kozłowska, 1998 b, 114) فقله: «يجريان في الزمان» تستنتج منه سمتان هما عدمُ الآنية (*momentané -*) والحدوث (+ *dynamique*)؛ أما قوله: «يتجهان إلى حد ضروري منطقيا» فتستنتج منه سمة الجريان إلى الغاية (+ *télique*).

³ ذكر فرنسوا طائفة من الفلاسفة واللسانيين الذين سَعَوْا إلى ضبط هذه السمات الدلالية منهم موريلاتس (في مقاله المذكور في الهامش 110)، وباخ (في كتابه الموسوم بـ «في الزمان والصيغ الزمانية والمظهر: رسالة في ميتافيزيقا الإنكليزية»: *On Time, Tense, and Aspect: An Essay in English Metaphysics*. In Peter. Cole ed., *Radical Pragmatics*. New York Academic Press. York 1989, 209 في François, 1989)، وغاباي ومورافتشيك (1980. Gabbay & Moravcsik)، وفكر في مقاله الموسوم بـ «المظهر باعتباره مخصصا لنوع الحدث» «L'aspect comme modificateur du mode d'action : a propos de la construction être + participe passé», in Co Vet éd., *La pragmatique des temps verbaux, Langue Française* 67, p. 95-113. Cf. François, 1989, 618, n. 2. أما ديكلاي (1989, 618, n. 2. Cf. Desclés, 2002 b, § 1) فقد أحال في هذا الباب على مارتان في مقاله الموسوم بـ «الزمان وأصناف الأفعال» «Temporalité et classes de verbes», *L'information grammaticale*, oct. 88, p. 3-8. Martin, Robert. 1988. كما أحال على فرنسوا الذي درس المسألة دراسة مستفيضة (1989, 229-247). (Cf. François, 1989, 229-247).

فرنسوا هذه السمات الدلالية¹ "مُصَنَّفَاتٍ أساسية" classificateurs
 élémentaires كما سماها أيضا "خاصياتٍ مظهرية أساسية" propriétés
 aspectuelles élémentaires (اطلب & Gosselin, 1989, 221 ; François, 1991, 41).

الهيئة	النشاط	الأداء	الإتمام
- حادث	+ حادث	+ حادث	+ حادث
- آني	- آني	- آني	+ آني
- يجري إلى غاية	- يجري إلى غاية	+ يجري إلى غاية	+ يجري إلى غاية

فهذه السمات المذكورة سمات داخلية هي عبارة عن الصورة التي يتجلى فيها الحدث، فإذا اعتبرنا علاقة الحدث بغيره كفاعله الحقيقي مثلاً أمكن توسيع دائرتها بإضافة سمة "ذي فاعل حقيقي agentif" مثلاً. وعلى هذا يكون حظ أنواع الحدث عند فندلر من هذه السمة على النحو التالي:

الهيئة	النشاط	الأداء	الإتمام
- ذو فاعل حقيقي	+ ذو فاعل حقيقي	+ ذو فاعل حقيقي	- ذو فاعل حقيقي

ويمكن التمثيل على ذلك بـ "الكَرَم" مثلاً وهو في العربية حدث من جنس الصفات الثابتة تدل عليه صيغ من قبيل المصدر "كَرَمَ"، وهو حدث يناسب الهيئة في تقسيم كني وفندلر ومن ثم يمكن وسمه بالسمات الدلالية المظهرية الثلاث

¹ مصطلح "السمات الدلالية" traits sémantiques هو مصطلح ديكلاي (Cf. Desclés, 2002 b, § 1).

التالية: 1- [آني] أي ممتد ومستمر؛ 2- [لا يجري إلى غاية] أي غير محدود؛ 3- [حدث] أي ساكن وثابت لا يُلاحظ فيه التفاوت والتغير طوال مدة وجوده. فإذا أردنا أن نسّم الحدث بسمة عاملية زدنا سمة رابعة هي 4- [ذو فاعل حقيقي] ويعني هذا أنك لا تثبت الحدث للفاعل الحقيقي فعلاً بل تثبته له صفةً. وفي كل هذا تفيد علامة السلب (-) انقضاء السمة المتعلقة بها من الحدث.

ومما يلفت الانتباه في هذا الجدول الملخص للسّمات المميزة بين الأحداث اعتبار الهيئة حدثاً ممتداً غير آني، وهو اعتبار دأبت عليه كثير من الدراسات اللاحقة لفندلر. وواضح أن أصحاب هذه الدراسات لم يراعوا في ذلك اختبار صيغ التدرّج الذي أفضى بفندلر إلى اعتبار الهيئة والإتمام من الأحداث الآنية لا من الأحداث الزمانية الممتدة، وهو الاعتبار الذي وجدنا له تبريراً في تصور قديم يرجع إلى أرسطو. ومن البين أن هذه الدراسات تنظر في ذلك إلى الجانب الخارجي من الهيئة، وترى فيها الامتداد غالباً لأنها تقيسها بمقياس الأحداث التي قد تقترب بالهيئة اقتراناً زمانياً، ولكن الهيئة في نفسها ثابتة لا تتفاوت، إذ يشبه فيها الآن الأول الآن الأخير ويساويه حتى إن الحاصل من جميع الآنات المكونة لها هو أنّ واحد لا غير (اطلب تمثيل هيرتل وبيجين لهذه الخاصية في الهيئة في السعدي، 2013، 285 واطلب أيضاً ص 130 وما بعدها فيما تقدم).

كما يسترعي نظرنا اعتبار الإتمام من الأحداث الحركية وذلك بوسمه بسمة الحدوث المقابلة للثبوت، وهذا إنما جاز بناء على النظر إلى تخومه وحدوده التي ينفصل بها عن غيره والتي يقطع بمقتضاها بين هيئتين: سابقة ولاحقة، وإلا فهو في نفسه ثابت كالهيئة لأنه نقطة لا يلاحظ فيها التفاوت والاختلاف عند النظر إليها بمعزل عن غيرها كما مر (اطلب ص 130 وما بعدها فيما تقدم).

أما وسّم حدث الإتمام بكونه حدثاً غير ذي فاعل حقيقي فإنه لا يخلو من تعميم لما ذهب إليه فندلر من أن «بعض أفعال الإتمام لا يمكن أن توصف بكونها أعمالاً actions البتة» (Vendler, 1967, 104, in François, 1989, 218) ومقتضى كلامه أن البعض الآخر يمكن أن يكون كذلك. فأرسال القول بكون الإتمام حدثاً غير ذي فاعل حقيقي لا يبدو مطابقاً لحقيقة دلالة هذه الأفعال التي قد

تكون ذات فاعل كـ "وَصَلَ وَصُولًا"، وقد لا تكون كذلك كـ "مات موتًا". وهذا يدل على أن مثل هذه السمة ليست من الخصائص للصيقة بالحدث وأنها سمة خارجية تتدخل في تحديدها عوامل تتعلق بما يسميه فرنسوا بالمحيط العاملي (Cf. François, 1989, 2). وكون بعض أحداث الإتمام غير ذات فاعل هو من العوامل التي تزيد من التباس منزلة هذا الضرب من الأحداث فيتردد الذهن بين اعتباره من جنس الهَيئات والصفات الثابتة وبين اعتباره من جنس الأحداث الحركية. فكون حدث الإتمام أنيا (بمعنى الآن المقابل للزمان) أي متجانس المكونات الداخلية، يقربه من الهَيئة ويُبعده عن الأحداث الحركية، وكونه غير ذي فاعل حقيقي يزيده قربا من الهَيئات بحكم التلازم بين الجانب العاملي والجانب "الزماني"¹، الذي يقتضي اقتران الأحداث الحركية، في الأغلب، بفاعل دلالي مُضمّر أو مُقدّر، وانتفاء مثل هذا الفاعل من الهَيئات والأحداث الثابتة (اطلب السعدي، 2013، 210، ج، و Smith, 1983, 490)، ومما يُبعده عن الهَيئة ويدخله في الأحداث الحركية: تصوّره في علاقته بالهَيئة التي تسبقه والهَيئة التي تلحقه على ما مر، وكونه ذا فاعل حقيقي. والغالب على أدبيات الحدث اعتبار الإتمام من الأحداث الحركية على نحو ما يظهر من الجدول، وعلى نحو ما ذهب إليه بارسنز من جمع الأداء والإتمام في باب واحد سماه الحادث event وقابل به الهَيئة (اطلب ص 120 وما بعدها فيما تقدم).

1. سمة التوقيت أو الجريان إلى الغاية (الحد)

نعتبر ما اصطلح عليه في الجدول بـ "الآنية" التي يقصد بها درجة امتداد الحدث في الزمان سمة ثانوية في الأحداث لا تدخل، على الأقل، في تمييز الصنفين الرئيسيين وهما الهَيئات والصفات الثابتة من جهة، والأحداث الحركية من جهة أخرى (اطلب ص 156 وما بعدها فيما يأتي)؛ أما سمة الحدوث (المقابل للثبوت) فقد حللناها في السعدي (2013، الباب الثالث)؛ ويهملنا في هذا الموضع أن نفصل القول في سمة كررنا الإشارة إليها في هذا الباب والباب الذي قبله ونقصد بذلك سمة

¹ نستعمل لفظ "الزمان" وما تصرف منه بين ظفرين للدلالة على معنى يشمل الآن وقسيمه الذي هو الزمان بالمعنى الخاص (أو الثبوت وقسيمه الذي هو الحدوث) وذلك لعدم وجود مصطلح جامع يشمل القسمين.

التوقيت والتحديد أو الجريان إلى الغاية¹. وما يحملنا على تفصيل القول في هذه السمة أمور منها أن هذه السمة كانت من أظهر المقاييس التي احتفظ بها خلف أرسطو من اختباره في التمييز بين الفعل والحركة، فهي السمة التي كانت حلقة الوصل بين التناول الأرسطي القديم والبحث اللغوي الجديد في باب الحدث؛ ومنها أن خطر هذه السمة لم يقتصر على الجانب الفني الإجرائي الذي يتيح للباحث التمييز بين أنواع الأحداث المختلفة بل كانت له نتائج غزيرة تتصل بكيفية تمثيل اللغة للأحداث وعلاقة ذلك بتمثلها للذوات.

1.1 - بدهة مفهوم الحد

يبدو مفهوم الحد من المفاهيم الأولية البسيطة في إدراك الذهن للأشياء. وهو لا يختص بالأشياء والذوات المكانية بل يشمل كذلك الأحداث و"الذوات الزمانية" بحكم أن للأحداث بداية ونهاية شأنها في هذا شأن الأشياء المادية. ف«عالم التجربة اليومية هو في أكثر الأحوال عالم الجُثْث [= الأشياء المادية] التي تتفصل عن محيطها بطرائق شتى: فهي أشياء ذات سُطوح وجُلُود وقُشُور وحدود من نوع ما. وربما لم تكن هذه الحدود بينة دوماً على ما قد يزعم زاعم. فمن ذلك أن السُّحُب تبدو مبهمة الحدود وكذلك الجبال (في منابتها وأصولها على الأقل). غير أن الحدود تبدو في الغالب منتسبة إلى حيز الأدوات الأنطولوجية الأساسية التي من الشائع أن

¹ المَوْقُتُ والمَوْقُتُ والمَوْقُوتُ في اللغة: المقدر المحدود. وهو خلاف المبهم والشائع الذي لا يُعرف مقداره. وأصل التوقيت بيان مقدار المدة الزمانية ثم استعمل في غير الزمان من باب الاتساع. جاء في لسان العرب (VI، 962، عم. 2، مادة و. ق. ت) قول ابن منظور: «التوقيت والتأقيت أن يُجعلَ للشئ وقتاً يختص به وهو بيان مقدار المدة. وتقول: وقتَ الشيء يوقتُه ووقتُه يقيُّه: إذا بيَّنَ حدَّه، ثم اتَّسع فيه فأطلق على المكان». وجاء أيضاً: «... واستعمل سيبويه لفظ "الوقت" في المكان تشبيهاً بالوقت في الزمان لأنه مقدار مثله، فقال: "ويتعدى إلى ما كان وقتاً في المكان كـ"ميل" و"فرسخ" و"بريد"». وجاء في المصباح المنير (II، 667) قول الفيومي: «وكلُّ شيء قدَّرت له حيناً فقد وقتُه توقيتاً، وكذلك ما قدَّرت له غاية... ووقتَ الله الصلاة توقيتاً ووقتَها يقيُّها... حدَّ لها وقتاً، ثم قيل لكل شيء محدود: موقوت وموقت»، (اطلب أيضاً الجرجاني، المقتصد، 582).

وقد جعلنا "التوقيت" مقابلاً للمصطلح الفرنسي bornage والإنكليزي boundedness وهو مصطلح يرادف مصطلح الجريان إلى الغاية télécité / telicity وإن كان بعض المؤلفين ينبه إلى إمكان استعمالهما في تعيين مفهومين مختلفين بعض الاختلاف (اطلب ص 140 فيما يلي).

يوصف بها واقع التجربة العادية الذي هو واقع من الطبقة الوسطى¹. وللأحداث events أيضا حدود زمانية في الأقل. فتسلق زبد الجبل يبدأ بأول خطواته صعودا وينتهي ببلوغه القمة. وحياتنا محدودة بولادتنا وموتنا. وإن شئت فإن للذوات القصدية² كالمُتصوّرات والفكر والمقاصد أيضا حدودا رغم أن هذه الحدود يمكن أن تكون مجازية في طبيعتها. ثم إن للغات أيضا حدودا بلا مرء وقد أمكن لفيتغنشتاين أن يصدّع بأن حدود لغتنا هي حدود عالما³ (Varzi, 1995, 79).

وإلى هذه الحقيقة أشار كازاتي في المقارنة التي عقدها بين الجُثث والأحداث. فللأحداث عنده «حدود زمانية يتفاوت رُسْمُها وضوحا» (Casati, 1995, 67) ولأشياء الحس المشترك المادية العادية نحو الطاولات والكراسي والحجارة أيضا «حدود مكانية يتفاوت رُسْمُها وضوحا» (م. ن.)، وإن كانت هذه الأشياء تتميز أيضا بوضوح حدودها الزمانية من جهة أن «الطاولات والكراسي ولدت ثم سيكون مآلها الموت: ذلك أن لمدة حياتها نقطة بدء ونقطة نهاية (وإن كان من الجائز أن تكون هاتان النقطتان غير مُعيَّنتين)» (م. ن.)، وهي سمة لا يقابلها وضوح مماثل في الحدود المكانية للأحداث. وقد جعل المؤلف من مفهوم الحد قاسما مشتركاً بين المكان والزمان: فليس هذا المفهوم في رأيه خاصا بالمكان كما هو المتبادر: «ذلك أنه يمكن أن توجد حدود مكانية كما توجد حدود زمانية؛ ويُرغمنا التماثل البنيوي بين الأمرين على الإقرار بأن "الحد" غير مستعمل ههنا في معنيين مختلفين⁴ كما يكون أحد المعنيين حقيقيا والثاني مجازيا» (م. ن.، 68).

ويتضح من ذلك أن مفهوم الحد مفهوم مركزي في إدراكنا لأشياء ما يسمى بالحس المشترك والتجربة العادية التي يُفترض أن يكون عالمها عالم اللغة

¹ Middle-size reality والمقصود بهذا المصطلح عند فارزي وكازاتي: عالم الحس المشترك والواقعية الساذجة في مقابل عالم العلم (اطلب 80، Varzi, 1995، و 4، n.9، Smith, S., 2005، والسعدي، 2013، 121).

² يريد بـ"الذوات القصدية" intentional entities أحوال الذهن كالاتقادات والرغبات وما إليها. وهي بهذا المعنى لا تبعد كثيرا عما يعرف بـ"المواقف القضية" propositional attitudes / attitudes (Cf. propositionnelles التي تتناول الاعتقادات والرغبات والمقاصد والمخاوف والأمال والتمنيات - Proust, 1998, 212-213 & Pacherie, 1998, 56-57).

³ Cf. Wittgenstein, 1921 / 1993, 93, 5.6

الطبيعية. (Cf. Van Benthem, 1980, 39, n. 3) وهو مفهوم لا يقتصر على الذوات المكانية (الأشياء المادية) بل يشمل الذوات الزمانية أيضاً (الأحداث)؛ ولا يقتصر خطره على كونه أداة أنطولوجية رئيسية تصلح لوصف عالم التجربة العادية والواقعية الساذجة على حد ما ذكره فارزي بل يظهر أيضاً في المستوى العرفاني. لذلك نبه فارزي إلى أن: «هذه الصورة العامة لأي صورة الحد في التجربة العادية التي سبق أن تحدث عنها» هي من الطبيعية والشمول بحيث يعسر أن ننفي أن للحدود محلاً مركزياً في رسمنا التصوري¹ (Varzi, 1995, 79).

2.1 التمييز بين التوقيت والجريان إلى الغاية

لقد بدا الكلام على الحد صريحا فيما ذكره أرسطو من فرق بين الفعل غير الموقت الذي يمكن الاستمرار فيه نظريا إلى ما لا نهاية له والحركة الموقَّتة المحدودة التي تنقضي ببلوغ غايتها (اطلب ص 23 وما بعدها فيما تقدم)، كما بدا صريحا أيضا في حد كني لأحداث الإنجاز بأنها موقَّتة قياسا إلى أحداث النشاط

¹ الرسم التصوري *conceptuel* / *conceptual* scheme عبارة استعملها ستروسن في قوله: «إن غرضي هو، في وجه من الوجوه، إبراز بعض السمات العامة والبنوية لرسمنا التصوري الذي بموجبه يتعلق فكرنا بأشياء جزئية مخصوصة» (Strawson, 1959 / 1973, 15). ويُعرفه أيضا بكونه بنية التفكير في شأن العالم (اطلب م. ن.، 9 وكذلك ف3، I، أ، من هذا الباب). وخصص ديفدسن لمفهوم الرسم التصوري مقالا عنوانه: «في حقيقة معنى الرسم التصوري "On the Very Idea of a Conceptual Scheme" وأثبت له تعريفا متداولاً مفاده أن الرسوم التصويرية "طرائق في تنظيم التجربة؛ وهي أنظمة من المقولات التي تجعل لمعطيات الإحساس شكلا؛ وهي مواقف يراقب الأفراد أو الثقافات أو الحقب المشهد الذي هو بصدد الوقوع انطلاقا منها". (Davidson. 1984 / 1991. 184) وقد استعمل هذه العبارة باحثون تأثروا بصور متفاوتة بفكر ستروسن من أمثال كواين (Cf. Quine, 1960 / 1977, 143, 182, 183). وريكور (Ricœur, 1990, 75) وفارزي في الشاهد المذكور في المتن.

ولفظه "الرسم" التي ترجمنا بها المقابل الأعجمي *schéma* / *schème* هي اللفظة التي استعملها الفارابي مقابل اللفظة الإغريقية *skhêma* في مثل قوله: «... ويبقى بعد ذلك أن ترسم في الناطقة رسوم أصناف المعقولات» (آراء أهل المدينة الفاضلة، 89)؛ وقد ترجمها خياط (1988، 269) بـ "الرسم الخيالي". وبنفس لفظه "الرسم" ترجمنا المقابل الأعجمي *schéma* / *schème* الذي أخذ منه المقابل الأول المشارك له في بعض معانيه. وقد جاء في بعض حواشي معجم لالاند أنه «يحسنُ تخلصُ لفظه *schéma* للصورة والتمثيل الإجمالي، وتمحيضُ لفظه *schème* للقاعدة التي نتبعها في رسم تلك الصورة، والتي توجد على هيئة نزعة محضة لمخيلتنا» (Lalande, 1926 / 1996, p. 951, notes). وعلى هذا التأويل يكون معنى *schéma* أقعد في الحس، ومعنى *schème* أوغل في التجريد.

والهيئة، وكذلك في حد فندلر لمختلف أنواع الحدث عنده. وقد ظهر تفريق فندلر بين الأحداث على أساس جريانها إلى غاية أو عدم جريانها إليها في قوله: «إِنَّ جَرِيكَ ميلاً وَرَسْمَكَ دائِرةً عملاً يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَهِيَ [أي أَنْ يَبْلُغَا الغاية]. غير أنه يكون من المُحَالِ الحديثُ عن المقياس نفسه في عمل الجري أو في عمل دفع العربة. وعلى هذا نرى أنه إذا كان الجري أو دفع العربة ليس لهما حد، فإن جري ميل أو رسم دائرة ينبغي أن يكون لهما حد، وهو حد ينبغي أن يُبلَّغ حتى تكون هذه الأعمال هي هي» (Vendler, 1967, 106 in Kozłowska, 1998 a, 113).

وقد كان هذا التمييز أساساً لما سُمِّيَ في أدبيات الحدث بالتوقيت أو الجريان إلى الغاية، وكان "التوقيت" و"الجريان إلى الغاية" في المصنفات الأولى في هذا الباب مترادفين، غير أن بعض الدراسات اللاحقة سعت إلى التفريق بينهما¹. ويقوم هذا التفريق على الفصل بين حد هو من خصائص الحدث الداخلية الذاتية الملازمة المتأصلة فيه وهو الجريان إلى الغاية؛ وحد هو عبارة عن خاصية خارجية عارضة وهو التوقيت. (Kozłowska, 1998 b, 222).

1.2.1 التحقق الاحتمالي والتحقق الفعلي

يظهر الفرق بين الجريان إلى الغاية والتوقيت في تعليق الجريان إلى الغاية
The potential actualization of a (الحدث)
The actual realization of situation وتعليق التوقيت بالتحقق الفعلي للوضع

¹ اطلب تفصيل الفرق بينهما في 221-225 & 112-114, Kozłowska, 1998 a, وفي 232, n. 2, Krifka, 1998, وقد اعتمد المؤلفان في هذا على مُصنّف ديكلاكرك الموسوم بالصيغ الزمانية في الإنكليزية Declerck R. 1991. *Tense in English*. London and New York. Routledge. ومقال ديبرايتيري الذي عنوانه: «في ضرورة التمييز بين (عدم) التوقيت و(عدم) الجريان إلى الغاية» Depraetere I. 1995 a «On the necessity of distinguishing between (un)boundedness and (a)telicity». *Linguistics and Philosophy* 18, 1-19. الموسوم بـ «أثر الظروف الزمانية وما شابهها في (عدم) الجريان إلى الغاية و(عدم) التوقيت» Depraetere I. 1995 b «The effect of temporal adverbials on (a)telicity and (un)boundedness», in Bertinetto P. M et al. (eds). *Temporal Reference, Aspect and Actionality*. Turin, Rosengerg and Sellier, 43-54.

the situation ويُفهمُ من هذا أن ما سُمِّيَ بـ"التحقق الاحتمالي" يقع في مستوى المعاني والتصورات الذهنية المجردة قبل تحققها في ألفاظ وصيغ مخصوصة تسمُّها، وقبل أن تُستعمل تلك الألفاظ والصيغ في مقام معلوم؛ وأن ما سُمِّيَ بـ"التحقق الفعلي" هو خلاف ذلك. وقد ذهبت كوزلوفسكا (Cf. Kozłowska, 1998 b, 222) مذهبا قريبا من هذا عندما جعلت هذه المقابلة عديلة للمقابلة بين الإحالة الفعلية والإحالة الاحتمالية *référence actuelle et référence virtuelle*، «وتقوم المقابلة بين الإحالة الفعلية والإحالة الاحتمالية على الملاحظة التالية: لا بدَّ للعبارة الإحالية من أن تُستعملَ حتى تصبحَ إحالتها. وفي الاستعمال تكتسب إحالة فعلية تُناسب طَرَفًا من الواقع. وإن أردتَ الدقة قلتَ إن العبارة الإحالية تدل على فردٍ وإنَّ الجملة المتلفظَ بها تدلُّ على حدثٍ». (Moeschler, 1998 b, 158) وتُعرفُ هذه الظاهرة في المصنفات اللسانية بـ"التحقق" (أو "التحقيق" / *actualisation* / *actualization* الذي يعرفه ديويو وجماعته بقولهم: «التحقيق هو العملية التي تنتقل بها وحدة من وحدات اللسان إلى الكلام. فمعنى أن يُحقَّقَ المتكلمُ مُتَّصِرًا هو أن يجعله والتمثل الواقعي *représentation réelle* شيئًا واحدًا في الاعتبار. وبالتحقيق يوضع كلُّ مُتَّصِرٍ موضعه من الزمان أو المكان ويُسوَّرُ (يتصل بمُسوَّرٍ)» (Dubois et al. 1973 / 1994, 15). وقد عرفه معجم المصطلحات اللغوية (مدخل «تحقيق *actualization*») بأنه «التعبيرُ الحسِّيُّ عن الوحدات اللغويَّة المجرَّدة، ك... التعبير عن التنكير في العربيَّة بالتثوين». وفي هذين التعريفين ما يدل على أن "التحقق الاحتمالي" يقع في مستوى من التجريد عميق وأن "التحقق الفعلي" يقع في المستوى اللفظي الأدائي. ويؤكد هذا ما جاء في قاموس ديويو وجماعته من تعريف المُحقِّق *actualisateur* بقولهم: «المحقِّق هو كل وحدة صرفية *morphème* تسوِّغُ التحقيق أي الانتقال من اللسان إلى الكلام. والمحققات هي مختلف العناصر التي يستثمرها اللسان لربط المعاني الاحتمالية (المتصورات) بأشياء الواقع الخارجي وأحداثه (المراجع)» (Dubois et al., *ibid.*). ويوحى هذا القول بأن المحققات تنزل في مستوى العمليات اللغوية (اللسان) التي تقع موقعًا وسطًا بين التصوَّرات (الأذهان) والعالم الخارجي (الأعيان)؛ كما أن اعتبار المحققات وحدات

صرفية يجعلها مقابلة للوحدات المعجمية الحاملة للتصورات، وهذا ما عبر عنه ديويوا وجماعته بقولهم في الموضع نفسه: «ويمكن مقابلة الوحدات المعجمية وهي علامات تامة (ارتباط دال بمدلول) بالحققات التي هي وحدات صرفية نحوية morphèmes grammaticaux ففي قولنا "هذا الكتاب"، تناسب لفظة "الكتاب" وصف سوسير للعلامة (ارتباط متصور بصورة سماعية). أما اسم الإشارة "هذا" فيشُدُّ متصور "الكتاب" إلى الواقع المادي الحاضر في المقام (= الكتاب المعين الذي هو نُصِبَ عيني). وكذلك الشأن بالنسبة إلى الفعل، فإن الصيغة الصرفية المفيدة للزمان هي بمثابة المحقق للمتصور: فإن a- في قولهم marcha تضعُ الحدث التصوري الذي هو المشي موضعه من محور الزمن» (م. ن.). ويظهرُ هذا التقابلُ بين ما هو تصوري يعكسه المعجمُ وما هو محققٌ تُجَلِّيه الأمارات والعلامات النحوية في قول فوكس: «... وعلى هذا يُنظر إلى أنواع الحدث على أنها تتعلق بمجال معجمي مفهومي lexical-notionnel وذلك في مقابل المعاني الزمانية والمظهرية التي تُدْخِلُهَا واسمات marqueurs تحقيق المسند في القول (الأزمنة الصرفية، مخصصات الحدث، إلخ.)» (Fuchs, 1991, 9) كما يظهر في قولها أيضا: «... إن التقابل الأصلي بين السمات المفهومية والسمات المتصلة بالتحقق هو تقابل ينزع إلى الاختفاء من قبْلِ أنه يمكن أن يُبيَّن أنَّ بين المستويين تماثلا. ومن ثم فإن الظاهر هو غلبة البحث عن الآليات العامة المشتركة بين ما هو مفهومي إسنادي وبين ما هو إحالي تلفظي» (م. ن.، 10). والظاهر أن مستوى التحقق الاحتمالي - وهو مستوى مفهومي معجمي - يقع في دائرة ما يسميه الشريف بالمعجم الطبيعي وهو عنده «قائمة من وحدات لغوية عُرْفِيَّة متغيرة تكمن في أذهان الأفراد من المجموعة اللغوية الواحدة على صورة متكاملة، لا يدركونها إلا على وجه حدسي تقريبي» (الشريف 1986، 17)، ويناسب مستوى التحقق الاحتمالي على وجه الدقة مستويين من أعلى المستويات تجريدا في هذا المعجم. وأول هذين المستويين عبارة عن «قوة كامنة تحملها قواعد النظام» (م. ن.، 23)، وثانيهما «قوة... تخزنها الذاكرة الجماعية... في صورة أنماطٍ أصول» (م. ن.، 23 - 24). أما مستوى التحقق الفعلي فيناسب من المعجم الطبيعي «المستوى الثالث [الذي] يمثل المعجم الطبيعي من حيث

هو حدث قولي منجز» (م.ن.). أما عند هاليداي فإن التحقق يقع على مرحلتين: إذ تتحقق المعاني في أشكال وصيغ مجردة، ثم تتحقق تلك الصيغ المجردة في عبارات وألفاظ. (اطلب xx, Halliday, 1950 / 1985, واطلب أيضا ص 354 وما بعدها فيما يأتي).

ويتحصل من كل هذا أن الجريان إلى الغاية (أو عدمه) ملازم لتصور الحدث نفسه في المستوى الذهني المجرد وقبل التعبير عنه في صيغ لفظية مخصوصة عند الاستعمال. وعلى هذا يكون رسم الدائرة وجري ميل حدثين يجريان إلى غاية بمجرد تصورهما، ويكون الجري واللعب والمشى والغناء ودفع العربة أحداثا لا تجري إلى غاية بمجرد تصورهما. ولكن كل حدث من أحداث هاتين الطائفتين يمكن أن يكون في حال التحقق محدودا أو غير محدود بحسب ما قد يتعلق بالفعل الدال عليه من مخصصات. فالحدث الذي يجري إلى غاية ربما لا يكون موقتا كما في قولنا:

(23) رسمت دائرة. (يجري إلى غاية، غير موقت)

وقد يكون موقتا كما في قولنا:

(24) رسمت دائرة في دقيقتين. (يجري إلى غاية، موقت)

والحدث الذي لا يجري إلى غاية ربما لا يكون موقتا كما في قولنا:

(25) لعب الصبي. (لا يجري إلى غاية، غير موقت)

وقد يكون موقتا كما في قولنا:

(26) لعب الصبي ساعة. (لا يجري إلى غاية، موقت)

فالمفعول فيه للزمان جعل الحدث الذي يجري إلى غاية في (24) محدودا بحدود زمانية وكذلك الحدث الذي لا يجري إلى غاية في (26) ولذلك فإن "التوقيت" في هذه الأمثلة مستعمل بالمعنى الدقيق للمصطلح وهو المعنى الزمني لا بالمعنى العام للحد. ومن ثم فإن حدود الحدث في المثالين (24) و(26) حدود خارجية ليست من صميم الحدث، وهي لا تقتزن - عند من يميز بين الجريان إلى الغاية والتوقيت - بتصور الحدث بل بتحقيقه الفعلي في مقام معلوم. فالحدث بهذا الاعتبار يكون جاريا إلى غاية أو غير جار إليها في التصور وقبل التحقق الفعلي ويكون

محدودا أو غير محدود بعد التحقق الفعلي والتعبير عنه بالكلام. فرسم الدائرة في التصور حدث يجري إلى غاية، ولكنه يكون عند التحقق محدودا أو غير محدود بحسب إخبار المتكلم كما أن حدوده قد تختلف اختلافا شديدا. فمن ذلك أن رسم الدائرة قد يستغرق دقيقتين وقد يستغرق وقتا أقصر من ذلك أو أطول. وهذا الاختلاف في الحدود من مقتضيات التحقق لا من مقتضيات التصور ولذلك عُدَّت الحدود التي هي عبارة عن توقيت زماني حدودا خارجية عارضة. وقد عبرت كوزلوفسكا عن هذا الفرق بين الجريان إلى الغاية والتوقيت بقولها: «... ومن ثم يكون من الممكن أن ينتقل حدثٌ مُوقَّتٌ ليصير حدثا غير مُوقَّتٍ [كالانتقال من (24) إلى (23)] وبالعكس [كالانتقال من (25) إلى (26)]، وهو ما يمتنع في الأحداث التي تجري إلى غاية. وعلى هذا يجوز القول إن التوقيت يتأثرُ / sensible sensitive بالتغيرات اللغوية وإن الجريان إلى الغاية لا يتأثر بها» (Kozłowska, 1998 b, 222).

ولا يبدو هذا الفصلُ بين الجريان إلى الغاية والتوقيت على أساس أن الجريان إلى الغاية متعلق بالوجود الاحتمالي الكامن وأنه من خصائص الحدث الداخلية الذاتية المتأصلة فيه، وأنَّ التوقيت متعلق بالتحقق الفعلي وأنه عبارة عن خاصية خارجية عارضة، فضلا مقنعا فيما يتعلق بأحداث الأداء على الأقل. فأكثر أحداث الأداء عبارة عن أحداث من نوع النشاط في الأصل، ومعنى ذلك أنها، معتبرة في نفسها، لا تجري إلى غاية. ثم إن فاعلها المعنوي قد يجعلها بعد ذلك، حسب نيته، جارية إلى الغاية كما في (23) و(29). أما أحداث الإتمام كالانفجار والموت والسقوط فيمكن أن تكون جارية إلى الغاية في نفسها وقبل كل تعلق. ذلك أنَّ كونها أحداثا آنية محدودة في الزمان داخل في تصورهما وتعريفهما، فهي أحداث «نفترض افتراضا آليا أنها آنية» (Parsons, 1990, 37) وأما الهيئة والنشاط فإنهما لا يجريان إلى غاية عند تصورهما تصوُّرا ساذجا وقبل تعلقهما بغيرهما.

وعلى هذا تنتفي الدواعي التي من شأنها أن تحملنا على تصور حدث الأداء في مستوى ما سمي بالتحقق الاحتمالي مقترنا بغاية أو منفصلا عنها. إذ من الممكن - بل لعله من الأجدر إن طلبنا أعلى المستويات تجريدا - أن نتصور هذا الحدث منفصلا عن الغاية التي يجري إليها كتصورنا لحدث الجري أو الرسم تصوُّرا ساذجا بسيطا

من غير تصور لغاية يجري إليها. ويُبرَّرُ إمكانُ هذا التصوُّرِ بأنه «يُنظَرُ لأنواع الحدث على أنها... قابلة للتعريف في مستوى الوحدات المعجمية التي هي عبارة عن أفعال... وأصل هذا الرأي أنَّ كل مدخل معجمي في القاموس هو عبارة عن فعل يمكن أن يوصف من جهة نوع الحدث الذي يدل عليه (فمن ذلك دلالة "علم" savoir على الهيئة و"أكل" manger على الحدثان إلخ).» (Fuchs, 1991, 9) فإذا تحقق الحدث وانتقل من مستوى التصور المجرد إلى مستوى الخطاب والاستعمال جاز الإبقاء على عدم جريانه إلى الغاية كما في قولك:

(27) فلان يرسمُ. (تعني بذلك أنه يزاول مهنة الرسم في فترة غير معينة الحدود قد تمتد على مدى حياته مثلا فيكون الحدثُ من باب النشاط الذي لا يجري إلى غاية).

وقولك:

(28) فلان يجري كثيرا.

كما جاز جعله يجري إلى غايةٍ على حد ما في (23) وكما في قولنا:

(29) جرى فلان إلى المحطة.

فالغاية التي يجري إليها الحدث تقتضي تصور طرفٍ خارج عنه، ويناسب هذا الطرف في مستوى الإنجاز اللغوي مكونا من المكونات يتعلق بالفعل عادة فيخصص معناه، ويكون جريان الحدث إلى الغاية أو عدمُ جريانه إليها (وجود الحد أو عدمه) رهينا بذكر هذا المكون أو إغفاله لا بتصور الحدث تصورا ساذجا في نفسه. ومعلوم أن الذكر والإغفال على صلة وثيقة بمقصّد المتكلم الذي هو عنصر من عناصر المقام، وهما يرتبطان من ثمّ بمستوى التحقق الفعلي لا بمستوى الوجود الاحتمالي الكامن. فيبطل بذلك الزعمُ بأن الجريانَ إلى الغاية أو عدمه يرجع إلى خصائص الحدث الذاتية الداخلية الملازمة له في مستوى التصور والوجود الاحتمالي الكامن، كما يبطل القول بأن الجريان إلى الغاية يختلف عن التوقيت في كون الثاني يتأثر بالتغيرات اللغوية دون الأول. ذلك أنَّ ذكر المفعول به في (23) ينقل الحدث من حدثٍ لا يجري إلى غاية (كما هو الشأن في تصور الحدث مجردا أو في (27)) إلى حدث يجري إلى غاية. (وكذلك ذكر المفعول المفيد لانتهاء الغاية المكانية في (29) إذا قورن بتصور الحدث مجردا أو بالحدث المذكور في (28)).

وقد أشارت فوكس إلى أن «أنواع الحدث لا تتوقف في تحديدها» على السمات المفهومية للوحدات المعجمية فحسب لوهو ما يناسب التحقق الاحتمالي المذكور. بل تتوقف كذلك على بناء الفعل construction du verbe، ولا سيما على حضور مفعول به أو ظرف circonstant¹ أو غيابهما. كما تتوقف على مخصص déterminant هذا المكون² وعلى طبيعة المجموعة الاسمية المسند إليها GN sujet³، إلخ. (فمن ذلك أن "أَكَلَ الأُرْزُ" manger du riz نشاط⁴، ولكن "أَكَلَ" = شَرَباً المرء حَسَاءً" manger sa soupe أو "أَكَلُهُ تفاحتين" manger deux pommes أداء⁵؛ ومن ذلك أن "سقوط الصبي" l'enfant tomber إتمام، ولكن "سقوط" = نزول المطر" la pluie tomber نشاط⁶؛ ومنه أن "السباحة" nager نشاط، ولكن "السباحة حتى الضفّة" أداء» (Fuchs, 10, 1991). وكل هذا يبين تأثير الفعل الدال على الجريان إلى الغاية ("سقط" tomber مثلاً) أو الدال على عدم الجريان إلى الغاية ("سبح" nager مثلاً) بالمحيط العاملي والتغيرات اللغوية خلافا لما قررته كوزلوفسكا.

2.2.1 مفهوم الحد الطبيعي أساسا للتفريق بين التوقيت والجريان إلى الغاية

سعى ديبرايتيري من جهة أخرى إلى الفصل بين الجريان إلى الغاية والتوقيت بسمات ثلاث يختلف بها الأول عن الثاني في طبيعة الحد ونوعه (Depraetere, 223-224, in Kozłowska, 1998 b, 44, 1995). فأول سمات الجريان إلى الغاية أن يكون الحد في الحدث حدا طبيعيا natural endpoint كما في قولنا:

¹ أي مفعول فيه بالمعنى العام الذي يشمل الحال أيضا. اطلب ابن جني، الخصائص، II، 385؛ والزمخشري، الفصل، 89؛ وص 339 فيما يأتي.

² أي مخصص المفعول به أو الطرف كأن يكون المفعول به مثلاً مسبوقاً باسم عدد يعين مقداره.

³ كأن يكون الاسم (أو المجموعة الاسمية) دالا على معدود أو غير معدود.

⁴ باعتبار أن مقدار المضاف إليه. الذي هو مفعول به على تقدير الانفصال. غير معين، واللام فيه جنسية استغراقية.

⁵ باعتبار أن المفعول به مُحدّد بمُخصّصات من قبيل الإضافة اللامية المفيدة للملك في "حساء" وصيغة التشية في العربية، واسم العدد ونعت الملك في الفرنسية.

⁶ باعتبار "الصبي" اسماً معدوداً، وباعتبار المطر la pluie اسماً غير معدود في الفرنسية واسم جنسٍ فرادي ليس له فرد مميز عن غيره في العربية.

(30) سقطت التفاحة على الأرض

La pomme est tombée sur le sol

(31) أُغْمِي على زيد

Max s'est évanoui

والسمة الثانية هي أن يكون للحدث حد مقصود intended endpoint
يتعمد الفاعل الحقيقي بلوغه ويظهر في التركيب من المخصصات ما ينص على ذلك
القصد¹ كما في قولنا:

(32) سَبَحَتْ زَيْنُ سَاعَتَيْنِ قَصْداً

Sheila deliberately swam for two hours

وفي هذا الضرب يرتبط الجريان إلى الغاية بنية الفاعل الحقيقي وقصده أي
بالمقام في وجه من الوجوه، ولا صلة له بتصوّر الحدث في نفسه. فالسباحة من حيث
هي حدث ساذجٌ نشاطٌ لا حد له نظرياً. أما ثالث هذه السمات فهي أن يكون الحد
ملازماً للحدث inherent endpoint كما في (23) = رسمت دائرةً. ولا ينفك
هذا الضرب من الجريان إلى الغاية عن نية الفاعل الحقيقي وقصده وعن طبيعة دلالة
المكونات التي تُعَلِّقُ بالفعل عند الإخبار، ولا يعود ذلك إلى خاصية ذاتية متأصلة في
تصور المرء للحدث على ما بينّا.

أما السمة الملازمة للتوقيت والتي يقابل بها - بدوره - الجريان إلى الغاية فهي
أن التوقيت يتعلق بوضع (= حدث) قد بلغ حداً زمانياً situation having
reached a temporal boundary ولا شك في أن هذا الحد خارجي مرتبط
بإخبار المتكلم عن الحدث على ما ذكرنا متقدماً.

ويبدو لنا أن أهم ما في هذه السمات المميزة للجريان إلى الغاية عن التوقيت
هو ما اعتبره ديبرايتيري حداً طبيعياً بمعنى الحد الذاتي المتأصل في الحدث عند

¹ ولذلك تؤكد الدراسات - في تناولها لهذه السمة - قصد الفاعل الحقيقي باستعمال مخصصات من قبيل deliberately وdélibérément. ويظهر هذا مثلاً في مثال أورده كوزلوفسكا وهو: Max est délibérément resté sous une douche froide pendant 20 minutes أي "بقي زيدٌ قصداً تحت مسحّة باردة عشرين دقيقة"، وذهبت إلى كونه «يتضمن نهاية متوقّعة، وهي نهاية بقائه بإرادته تحت مسحّة باردة عشرين دقيقة». (Kozłowska, 1998 b, 223-224).

تصوره مجردا، وهذه السمة هي أقرب السمات المذكورة إلى ما اعتُبرَ تحققا احتماليا للحدث، وسائرُها أقرب إلى ما عُدَّ تحققا فعليا له. ولذلك كان الفعلان اللذان مثَّلَ بهما المؤلف على الحد الطبيعيّ فعلين من قبيل الإتمام وهما "سقط" ¹ و"أغمي (عليه)"، والإتمام حدث يجري إلى غاية عند تصوره في نفسه وقبل تعلق الفعل الدال عليه بشيء من المكونات الأخرى (اطلب ص 141 وما بعدها فيما

¹ من البين أن حدث السقوط النموذجي "الطُرَازي"، بحُكْمِ تصوره تصورا ساذجًا، حدثٌ يجري إلى غايةٍ يستقر عندها فيتعلّدُ بعد ذلك استمراره. فهو لا يخرج من ثَمٍّ عن أن يكون أداءً أو إتماماً. ويبدو أن تصنيف السقوط في أحد هذين النوعين من الأحداث رهين بالمحيط العاملي ودلالة المكونات المتعلقة بالفعل أو ما قام مقامه. فمن ذلك أن سقوط الجسم الثقيل من المكان القريب قد يُعد إتماماً (أي حدثاً محدوداً آتياً لا يتألف من مراحل متعاقبة)، وهذا ما ذهب إليه فوكس في مثال سقوط الصبي l'enfant tomber (اطلب ص 141 وما بعدها فيما تقدم)؛ وسقوط الجسم الخفيف من المكان الشاهق قد يعد أداءً (أي حدثاً محدوداً غير آتٍ يتألف من مراحل وأطوار) كسقوط الورقة من الشجرة العالية مثلاً. غير أن الأمر في هذا وذاك لا يعود إلى أسباب موضوعية ولكنه يرجع إلى إدراك المتكلم الموقف وتمثُّله إياه. ذلك أن سقوط الطفل من المكان القريب قد يتألف موضوعياً من مراحل زمانية وأطوار، لكن الظاهر أن الذهن يتمثل تلك المراحل والأطوار على أنها آن واحد ولحظة واحدة. وقد يخرج السقوط من الإتمام أو الأداء إلى النشاط (أي من الجريان إلى الغاية إلى عدم الجريان إليها) كما إذا كان الفاعل النحوي اسم جنس «ليس له فرد مميز عن غيره» (الأسترابادي، شرح الكافية، III، 367، وهو الذي تسميه بعض شروح ألفية ابن مالك وحواشيها "اسم جنس إفرادي"، اطلب شرح الأشموني، IV، 216 والسعدي، 2013، 403) بحيث يتكرر حدث السقوط من أجزائه إلى غير غاية نظرياً، وهذا ما ذهب إليه فوكس في مثال سقوط المطر la pluie tomber (اطلب ص 141 وما بعدها فيما تقدم)؛ وكما إذا تصورنا عالمًا ممكنًا يكون فيه سقوطٌ في هاوية لا قعر لها. غير أن الأمر المستغرب هو أن يُعدَّ تايلور (في مقالته الموسوم بـ"الصيغ الزمانية والاستمرار" Taylor, Barry. 1977. « Tense and continuity », *Linguistics & Philosophy* 1, p. 199-222. Gosselin & François, 1991، 36 اطلب 1، 199-222) السقوط، دون مسوغ من سياق أو مقام، من باب الفعل بالمفهوم الأرسطي (ومن باب النشاط بمفهوم كني وفندلر) أي حدثاً لا يجري إلى غاية ولا يحُدُّه حد. ويتأكّد هذا الأمر باعتبار تايلور السقوط falling / chute من باب الأحداث المتجانسة homogeneous / homogènes أي الأحداث المؤلفة من أجزاء متشابهة يعكس فيها الجزء خصائص الكل، وهذا لا يكون إلا في الأحداث التي لا تجري إلى غاية كالنشاط والهيئة وذلك للتوازي الحاصل بين اعتبار الحد وعدمه وبين التغيرات والتجانس في مكونات الحدث (اطلب ص 141 وما بعدها فيما تقدم). وعلى هذا لا يستقيم اعتبار تايلور أن «كل بُرهة داخل مدة السقوط هي بُرهة سقوط» (In Gosselin & François, 1991، 36) لأن السقوط النموذجي يجري إلى غاية يستقر عندها ويعسر أن يقال للجسم إنه سقط إذا قُدِّرَ له ألا يصل إلى تلك الغاية بصورة من الصور. فشأن السقوط هنا كشأن بناء البيت والمشي إلى المحطة وجري الميل في أن الجزء منها لا يعكس ماهية الكل لكونها جميعاً أحداثاً محدودة (اطلب ص 141 وما بعدها فيما تقدم). ولا يصح كلام تايلور إلا إذا جردنا السقوط من مفهوم الحد الذي يجري إليه وليس هذا بالسقوط المثالي.

تقدم)، وهذا مأى الطبعفة ففه. والمقصود بالحد الطبعف فف أءبفبب الءءء (Cf. Smith, 1983, 481) أن بعض الأحداث ببلع غافة فستءفل معها الاسءمراء ففه إلا بعء الشروع مءءءا فف الإءفان بءمفع مراحله كالفءءار والطلاق والخروج وما فوافق أحداث الحركة عموما عءء أرسطو؛ وهو ءلاف الءء الاعءباطف المءعلق ببعض الأحداث الفف فمكن مواصلءها فف أف نقطة ءءءهف عءءها ءون ءاجة إلى الشروع مءءءا فف الإءفان بمراحلهب السابفة كالفءك والسباحة مما فناسب عموما الفعل عءء أرسطو. ففظهر الفرق ببن الءءفن الاعءباطف والطبعف فف مقارنة غلفوم (Cf. Guillaume, 1964 / 1984, 131) ببن ءءف المشف marcher والخروج sortir «فهما فءءلفان [عءءماف على النءو ءالف:

أ) إن انءطاع الءءء فف "المشف" مهما كانت مءة ءلك الءءء فءعل الفاعل فف طور ما بعء هءا الءءء: فأنا أمشف، وأقف، والنفءفة هف أنف مشفء... فإءا ءءء أن مشفء فلا شفء فمءنف من أن أسءائف المشف.

ب) وأما انءطاع الءءء فف "الخروج" فإنه لا فءعل الفاعل فف طور ما بعء الءءء إلا إذا ءم ءلك الءءء بالكلفة. فلا فمكنف أن أءطع خروجف وهو بصدء الءءء، وأعءبر نفسف قء خرجء. ءلك أن غلفوم فرف أن فعلا من قفبل "خرج" فءمل معه مفهوم "الوءءة ءءالفة الكاملة" من قفبل أن الءءء المءءور لا فمكن أن فنءطع قفبل أن فبلع غافءه. فإءا بلعء الغافة وأءركء النفاة اسءءال على الفاعل اسءءائف الءءء. فإءا خرجء ءعءر على الخروج مءءءا ءون أن أكون قء ءءلء مسبقا فف مكان ما. ومعنى ءلك أن الءءء الفف بلع مءاه وأءرك غافءه فءسلء بالكلفة على الفاعل ءءى لا فكاك له منه» (Gosselin & François, 1991, 31).

3.1 الوضوء والإبهام فف الءء

لئن أكءء أقوال فارزف وكازافف (Cf. Varzi 1995, 79 & Casati 1995, 67) بءاهة مفهوم الءء فف ءصور ءءواف المكانية والزمانية فإنها أءمءء على أنه لا فمكن الءزم بوضوء الءءءء. ففه ءءوء قء ءكون "مبهما" و"مءازفة"

(فارزي)، وهي حدود مكانية وزمانية «يتفاوتُ رسمها وضوحاً» بحيث يجوز أن تكون «نقطةُ البدء ونقطةُ النهاية غير مُعيَّنتين» (كازاتي). وقد ظهرت إشارة فندلر إلى هذه المسألة في ما مر بنا (اطلب ص 103 وما بعدها فيما تقدم) من ضبطه لخصائص كل نوع من أنواع الحدث على النحو التالي:

. أحداث النشاط: هي عبارة عن مُددٍ من الزمان غير فريدة *non unique*

وغير معينة الحدود *indefinite / indéfinies*

. أحداث الأداء: هي عبارة عن مدد من الزمان فريدة *unique* ومعينة الحدود

definite / définies

. أحداث الإتمام: هي عبارة عن آنات من الزمان فريدة ومعينة الحدود.

. الهبئات: هي عبارة عن آنات من الزمان غير فريدة وغير معينة الحدود.

وقد يكون المقصود من قول فندلر "غير معينة الحدود" و"معينة الحدود" أن لبعض أنواع الحدث بداية ونهاية معلومتين، وأن بداية بعضها الآخر ونهايته لا تُدركان. والراجح أن يكون قصدَ النهاية دون البداية لأن هذه النهاية هي التي تفرق بوجودها وعدمها بين حدثي النشاط والأداء. ومعنى ذلك أن بعض أنواع الأحداث يجري إلى غاية معلومة وحد مضبوط (الأداء والإتمام) وأن بعضها الآخر (النشاط والهيئة) لا يجري إلى غاية وليس له حد من جهة إدراك الذهن له وإن كان ليس ممتعاً أن يكون له حد في نفسه، ولذلك قال فندلر: "غير معينة الحدود" ولم يقل: "لا حد لها". فعبارته مخالفة للعبارات الشائعة في أدبيات الحدث من مثل *non-borné*¹ و *non-bounded*²، وفي ذلك احتياط من فندلر في العبارة وتفريق بين حقائق الأشياء وصورة تلك الحقائق وقد انعكست في الذهن.

وقد استند المصنف في اعتبار الهيئة والنشاط غير مُعيَّني الحدود إلى الاستعمال اللغوي الذي قام عليه اختبار التفريق بين النشاط والأداء، وهو تفريق قد يُوسَّع ليقابل بين الهيئة والنشاط من جهة الأداء والإتمام من جهة أخرى (اطلب ص 110 وما بعدها فيما تقدم)، ولكنه لم يشرح أسباب هذا الاعتبار، وفي ذلك تأييد

¹ Cf. Fuchs, 1991, 12 & Gosselin & François, 1991, 35 ; 76, n. 4

² Cf. Tenny & Pustejovsky, 2000, 5

لما ذهبت إليه فوكس من أن هذه الاختبارات لا تقدم في حد ذاتها مبدأ تفسيريا،
وأنها تحتاج إلى تأويل (اطلب 10, 1991, Fuchs, 115 وص وما بعدها فيما تقدم).

وقد يبدو في اعتبار فندلر أحداث النشاط غير معينة الحدود بعض الغرابة
لا سيما أنه ليس ثمة ما يمنع من ضبط مبتدئ نشاط مثل المشي ومنتهاه بمعرفة أول
خطوة من خطوات المشي وآخر خطوة من خطواته. ولذلك لم يقل لانفاكر بعدم
تعين الحدود إلا في الحدثان غير التام (ما يناسب الهيئة عند فندلر)، أما الحدثان
التام (ما يناسب غير الهيئة من الأحداث أي النشاط والأداء والتمام عند فندلر)
فحدوده معينة. وقد علل لانفاكر ذلك بأن حدثي الحدثان التام داخلان في حقل
المحمول¹، في المجال الزماني خلافا للحدثان غير التام الذي «يبرزُ وضعا ثابتا
يُمكن أن يمتد امتدادا لا حد له خارج حقل المحمول في جميع الاتجاهات»
(Langacker, 1987 / 1991, 142)؛ وهو عين ما كانت أشارت إليه سميث من
أن حدود الهيئة غير داخلية في مسمى الهيئة ومن أن «جُمَل الهيئة وإن كانت تحتل
تأويل البدء والشروع فإنها لا تحيلُ على الشروع [أي الانتقال إلى الهيئة أو بدايتها]
إحالة لغوية». (Smith, 1983, 489) ويناسب تعدي الهيئة حقل المحمول عند
لانفاكر خفاء ذلك الحد على الذهن وتعذر إدراكه على القوة البشرية كما هو
الحال في الحد الذي تبدأ معه صفة العقل الثابتة المستقرة التي يمكن أن يُكَلَّفَ
على أساسها الصبي، والحد الذي يحصل معه العلم اليقيني الثابت المستقر بضمون
خبر التواتر، والحد الذي يصبح معه المتعلم عالما والمتفقه فقيها على حد ما تقدم
الكلامُ عليه (اطلب ف1، ص 42 وما بعدها).

أما النشاط فالأصل فيه أن يكون معين الحدود كما في حدث المشي
مثلا. غير أنه ربما عدَّ غير معين الحدود بمعنى أنه لا يجري إلى غاية جريان حدث
الأداء إليها. فالمشي يُعدُّ غير معين الحدود إذا لم يقترن بغاية يقصد إليها الفاعل من
مشيه، وإذا لم يحدده المتكلم بمقدار مكاني أو زماني. فالسبب في عدم تعين

¹ المقصود بحقل محمول من المحمولات «القسم من المجالات التي يُشعر بها ذلك المحمول على وجه
الخصوص والتي تكونُ ضرورية لتعريفه» (Langacker, 1987 / 1991, 109). فتصور الإصبع مثلا هو
الحقل المباشر للمحمول «ظفر» (اطلب م. ن، 108).

حدوده قد يرجع إلى عوامل مقامية وقولية تلفظية تتصل بقصد الفاعل الحقيقي وإخبار المتكلم عن ذلك القصد (اطلب التعليق على المثالين (28) و(29) في ص 146 فيما تقدم).

2 . التجانس والتغاير

1.2 التجانس والتغاير عند فندلر

لقد بدا الحد بوضوحه وإبهامه سمة من السمات الجوهرية التي تدخل في التمييز بين أنواع الحدث المختلفة والتي تقرَّب الأحداث (ما سماه كازاتي بالذوات الزمانية) من الذوات والأشياء المادية (ما سماه كازاتي بالذوات المكانية). لكن الحدُّ بدا في إجمال فندلر لخصائص أنواع الحدث عنده (اطلب ص ص 100 و150 فيما تقدم) ملازما وجودا وعدما لسمة أخرى هي السمة التي عبر عنها بالتفرد. فالأحداث التي وسمت بأنها غير معينة الحدود (الهيئة والنشاط) وُسِّمَتْ أيضا بأنها أحداث غير فريدة. أما الأحداث التي وصفت بكونها معينة الحدود (الأداء والإتمام) فقد وصفت أيضا بكونها فريدة. ويفهم من التفرد في الأداء والإتمام أن الحدث عبارة عن كتلة واحدة لا تنقسم إلى أجزاء فإذا رُمَتْ تقسيمها إلى أجزاء لم تجد في تلك الأجزاء ما يعكس ماهية الكل. كما يفهم من عدم التفرد في الهيئة والنشاط أن الحدث يمكن تقسيمه إلى أجزاء مع بقاء ماهية الكل في تلك الأجزاء. ومعنى ذلك أن التفرد نظيرُ التغاير والتنوع في مكونات الحدث، وأن عدم التفرد عدلُ التجانس في المقومات. وقد بين فندلر اختلاف الأحداث من هذه الجهة بقوله: «إن الركضَ وما جرى مجراه يقع في الزمان على نحو متجانس. فكل جزء من الحدثان هو من طبيعة الحدثان الكلي وماهيته. والأمر بخلاف ذلك في حال ركض ميل أو كتابة رسالة: فهما أيضا يجريان في الزمان، بيد أنهما يتجهان إلى حد هو ضروري منطقيا حتى يكونا هما هما» (Vendler, 1967, 106, in François, 1989, 219 & Kozłowska, 1998 a, 114). وعلى هذا إذا كنت تجري كان كل جزء من عملك جريا، ولكن لا يقال إنك جريت ميلا إذا أوقعت بعض أجزاء الجري وأنت تقصدُ قطع ميل في سباق، كما لا يقال إنك بنيت البيت إذا أنجزت بعض أجزائه. فمن ثم كان حدثا الجري والمشي من الأحداث المؤلفة من أجزاء متجانسة

وكان جريُّ الميل والمشْيُ إلى المحطة وبناء البيت من الأحداث غير المتجانسة لأن الجزء فيها ليس من طبيعة الكل وماهيته (اطلب على سبيل المثال ص 113)، ونتيجة كل ذلك أن الهيئة والنشاط من الأحداث المتجانسة وأن الأداء والإتمام من الأحداث غير المتجانسة، وأن الحد بوجوده علامة على التغير، وبعدمه علامة على التجانس. ولا يقتصر اقترانُ الحد في وجوده وعدمه بالتغير والتجانس على مجال الأحداث بل يتصل أيضا بمجال الذوات، إذ كان التجانس والتغير من العوامل الأساسية في الفصل بين أسماء الكتلة والأسماء المعدودة (اطلب ص 165 وما بعدها فيما يأتي). وقد ذكر لانفاكر هذين العاملين (أي الحد في وجوده أو عدمه من جهة، والتغير والتجانس من جهة أخرى) في مقدمة عوامل أخرى رأى أنها عوامل «متضايقة يتوقف بعضها على البعض الآخر، ويجوز أن تعتبر في حقيقة أمرها تجليات مختلفة لنفس التقابل الأساسي» (Langacker, 1987 / 1991, 118 – 119, voir aussi p. 141).

2.2 تأصل التجانس والتغير في مفهومي الفعل والحركة عند أرسطو

ليس النظر في أجزاء الحدث الداخلية من حيث التشابه والاختلاف بالأمر المستحدث، فقد سبق إليه أرسطو في كلامه على تشابه أجزاء الفعل (ما يقابل الهيئة والنشاط عند كني وفندلر) واكتمالها وعدم حاجتها إلى غيرها بحيث يتألف الفعل الواحد الممتد من أجزاء تتكرر إلى ما لا نهاية له نظريا؛ كما سبق إليه في كلامه على اختلاف أجزاء الحركة (ما يقابل الإنجاز عند كني والأداء والإتمام عند فندلر) بعضها عن بعض واختلاف كل جزء عن الحركة بكمالها. فقد جاء في الأخلاق إلى نيقوماخوس قول المعلم الأول: «... إن كل حركة، في حقيقة الأمر، تجري في الزمان، ويكون جريانها إلى غاية ما، شأن بناء بيت مثلا. وتكون هذه الحركة كاملة إذا بلغت غايتها؛ ومن ثم فهي كاملة سواء اعتُبرت في الزمان الذي تشغله أو اعتُبرت في آخر آوانتها¹. أما في أجزاء الزمان الذي تشغله فتكون جميع الحركات ناقصة وتختلف في النوع عن الحركة بأكملها كما

¹ فبناء البيت مثلا عمل لا يكون تاما إلا إذا نُظر إليه في جميع أناته حتى بلوغ غايته أو إذا نظر إليه في آخر آن من آوانته.

يختلف بعضها عن بعض. وعلى هذا فإن رَصَفَ الحجارة عمل مختلف عن نقش العمود وحضر طرائقه، وكلاهما مختلف عن بناء المَعْبَد باعتباره كُلاً. وإن يكن بناء المَعْبَد حدثانا كاملاً (لأنه لا يحتاج إلى شيء آخر، حتى يبلغ الغاية المقصودة) فإن رفع القواعد وصنع المزخرف المثلث الطرائق من الحدثانات الناقصة (باعتبار أنه لا يحصل من كل واحد من هذين العاملين إلا جزء من كل). وعلى ذلك فهما يختلفان في النوع... وما يقال في البناء يقال في المشي وسائر أنواع الحركة. فإذا كان النُقْلَةُ translation في حقيقة أمرها حركة من موضع إلى آخر، وإذا كان فيها أنواعٌ مختلفة كالطيران والمشي والقفز¹ وما إليها، فليس الأمر على هذا النحو فحسب، ذلك أنه توجد أنواع مختلفة في المشي نفسه على سبيل المثال: فالمواضع المتطرفة في ميدان السباق ليست هي نفس المواضع الواقعة في جزء منه². وليست هي في هذا الجزء نفسها في ذلك، كما أن اجتياز هذا الخط ليس هو نفسه اجتياز ذلك الخط. فأنت لا تتجاز خطاً ما فحسب، بل تتجاز خطاً ممتداً في مكان معلوم بحيث يكون كل خط في مكان غير مكان الخط الآخر³ 4.

¹ ينبغي أن تفهم جميع هذه الأحداث على أنها تجري إلى غاية حتى يستقيم تصورهما على أنها حركة.
² ترجم تريكو العبارة الأخيرة بقوله: «الحركة التي تقوم على الانتقال من موضع إلى آخر في ميدان السباق بأكمله وفي جزء منه ليست نفس الحركة» - Aristote, *Eth. Nic.*, X, 3, 1174 a, 32 - 33, p. 492 (اطلب النص الثاني من الملحق). والمفهوم من كلام أرسطو أن قيمة صدق القول يحصل حدث المشي - الذي يجري إلى غاية في هذا المثال - ليست في جزء من أجزاء ميدان السباق هي نفسها في المواضع النهائية المتطرفة من هذا الميدان. فالمشي في جزء من الميدان لا يعد بلوغاً للغاية ولا يكتمل إلا بالوصول إلى المواضع المتطرفة. والجزء في المشي الذي يجري إلى غاية ليس من ماهية الكل.
³ جاء في تعليق تريدينك على هذه الفقرة قوله: «كان المؤلف يرسم خطاً يمثل ميدان سباق، ثم يقسمه إلى جزأين يمثلان قسمين من الميدان (فهو لا يرسم خطين يمتدان على طول الميدان). فحركة اجتياز قسم من الأقسام ليست هي نفس حركة اجتياز الأقسام الأخرى لسبب واحد في الأقل هو اختلاف موضعيهما» (Aristotle. 4th C. B. C. / 1934. *Nic. Eth.*, 1174 a 1, n. 2).
«ينبغي أن يُتصور الميدان على أنه مقسم بعدة خطوط متعامدة تُسمّى مختلف أجزاء السباق الكلي بواسطة النُصَب والأعمدة: فكل شوط من السباق (شأنه في ذلك شأن كل حدثان جزئي من البناء) يختلف عن سائر الأشواط كما يختلف عن السباق كله» (Aristote, *Eth. Nic.*, p. 493, n. 1).
⁴ Aristote, *Eth. Nic.*, X, 3, 1174 a, 29 - 1174 b 1, p. 492-493 & Aristotle. 4th C. B. C. / 1934. *Nic. Eth.*, Book X, Part 3, 1174 a, 29 - 1174 b 1, & Aristotle. 4th C. B. C. / 1954. *Nic. Eth.*, Book X, Part 3, 1174 a, 29 - 1174 b 1
من الملحق.

أما دور وجود الحد في اختلاف أجزاء الحركة وتغايرها فبيّن من قول أرسطو في الموضع نفسه (اطلب النص الثاني من الملحق): «لقد استقصينا القول في الحركة في مُصنّفٍ آخر يعني كتاب الطبيعة». بيد أنه يظهر أن الحركة ليست بالكاملة في أي لحظة من لحظات ديمومتها. بل يبدو أن الحركات الجزئية المتعددة التي تتألف منها الحركة [الكبرى] ناقصة ومختلفة في النوع من قبل أن ابتداء الغاية وانتهاءها هما اللذان يخصصان أنواعها». وقد جاء في تعليق تريكو على هذا الكلام قوله: «إن اختلاف ابتداء الغاية وانتهاءها بين الحركات الجزئية جميعاً يجعل هذه الحركات مختلفاً بعضها عن بعض ومختلفة عن الحركة بكمالها. فابتداء الغاية وانتهاءها هما المبدأ المقوم لنوع كل حركة من الحركات الجزئية»¹ (Tricot, in Aristote, *Eth. Nic.*, p. 493, n. 3). ويؤيد هذا ما لاحظته لانفاكر من تعالق بين مفهوم الحد (وعدمه) وبين مفهوم التجانس (والتغاير) وما يُلاحظُ عموماً مما سبق بيانه (اطلب ص 153 فيما تقدم) من اقتران وجود الحد بالتغاير وانتفاءه بالتجانس. وقد ذكر لانفاكر أن «التغاير نفسه قد يكون بالغ الأهمية في التحديد: فحتى في حالة اللطخة tache [على الحائط مثلاً] - وهي حالة يظهر فيها التجانس الداخلي - يمكن أن نرى أن التباين المُعين للحد سبب في وجود ضرب من التغاير». (Langacker, 1987 / 1991, 121).

3.2 صورة التجانس في الهيئة مغايرة لصورة التجانس في النشاط

أشار فندلر في ضبطه للسمات المميزة لأنواع الأحداث عنده إلى أن المكونات الزمانية في الهيئة والنشاط مكونات غير فريدة، وهو يعني بذلك تجانس هذه المكونات وعدم تفاوتها. وقد أكدت الدراسات اللاحقة هذا المظهر المشترك بين الهيئة والنشاط، وهو ما يوحى به قول بارسنز: «جرت مريم» جملة تنقل حدثانا لأي نشاطاً. وتشبه الأحداثات الحوادث [أي ما يقابل الأداء والإتمام عند فندلر] في كونها "أموراً تقع وتحصل happenings"، ولكنها تشبه الهيئات في أنه ليس لها في الظاهر حدود طبيعية» (Parsons, 1990, 21). ويلزم من هذا الكلام القول

¹ يبدو هذا الأمر شائعاً مسلماً به بين دارسي أرسطو. فمن ذلك أن جواكيم يذهب إلى أن «كل قطعة من الحركة تختلف في صفتها عن سائر القطع وهي بانفرادها ناقصة تتطلب لكمالها القطع الأخرى» Joachim H. H. *The Nicomachean Ethics, a commentary by the late H. H. J.*, edited by D. A. Rees, Oxford, 1951.

بالتجانس في مكونات كل واحد من نوعي الحدث المذكورين بحكم التلازم بين انتفاء الحدود وتجانس المكونات على ما سبق بيانه. ويظهر التصريح بالتجانس في الهيئة في قول لاينز: إن «سمة الوضع الثابت (أو هيئة الأشياء، أو قل: "الهيئة" تبسيطاً) هي أن يوجد لا أن يقع، وأن يكون متجانساً ومتصلاً، وألا يتغير ويتبدل طوال مدة وجوده» (Lyons, 1977 / 1980, 116). أما التصريح بالتجانس في النشاط فيظهر في قول سميث: «إن أحداث النشاط من قبيل الضحك والسباحة في بركة، متجانسة لا تختلف مراحلها، ويمكن أن تبدئ وتنتهي على نحو اعتباطي في أي مرحلة من هذه المراحل» (Smith, 1983, 481)؛ وفي قول بارسنز: «إن ما يبدو كامناً وراء هذا الاختبار ليقصد اختبار الاستلزام، اطلبه في ص 113 فيما تقدم هو أن الأحداث التي تدل عليها أفعال الحدثان هي أحداث متجانسة على نحو يحتاج إلى توضيح وبيان. فالظاهر أن كل ركض "كبير" يتألف من أجزاء كثيرة من الركض أصغر منه» (Parsons, 1990, 38).

والظاهر أن للحدثان (أو النشاط) من السمات ما يجعل منزلته "الإدراكية" غامضة إذ يتردد الذهن بين اعتباره متجانس المكونات وبين اعتباره قائماً على مكونات مختلفة بما يبرز سمة الحد فيه. وإلى هذا الغموض أشار لانغاكرك بقوله: «... إن الحدثانات المشار إليها يمكن أن تُتمثل يُسر على أنها متجانسة داخليا، وهو ما يصدق حتى على فعل من قبيل سَبَحَ الذي يتضمن النشاط والقوة والحركة: فالحدثان متجانس من جهة أن أي قطعة من السباحة يمكن أن تُقارن بأي قطعة أخرى بما فيها من حركة الذراعين والساقين المتكررة مما ينجم عنه تقدم ثابت في الماء. غير أنه من الصحيح أيضاً أننا نتصور هذه الحدثانات عادة على أنها تقع في حلقات مؤقتة، ومن ثمَّ يمكن مقارنتها بالأشياء التي تُبرزها الأشياء المعدودة من قبيل البُحيرة والمَرَج والأَجْرَة والرَّثَّة والحفرة، وهي أيضاً متجانسة ولكنها مؤقتة. وفي كلتا الحالتين يقدم الحد في نفسه مقياساً للتغاير، وفي كلتا الحالتين يكون إدخال الحد في حيز العبارة المباشر كافياً للتأثير في تصنيفها المقولي» (Langacker, 2008, 148).

وما يمكن أن نتبينه من الدراسات العديدة التي قارنت بين الهيئة والنشاط أن السمات التي تجمع بين هذين الضربين من الأحداث أكثر من السمات التي تفرق بينهما. فقد عدّهما فندلر مشتركين في سمتي تجانس المكونات وعدم الجريان إلى

الغاية (أو عدم التوقيت)¹، مختلفين في كون الهيئة من باب الآن وكون النشاط من باب الزمان (اطلب ص 150 فيما تقدم). وقد عدهما فرنسوا مشتركين في هذه السمة الثالثة أيضا فاعتبر أن الهيئة كالنشاط من باب ما هو ممتد، ووسمها بسمة (- آني)، واعتبر الفرق بينهما كامنا في كون النشاط موسوما بسمة الحدوث وكون الهيئة موسومة بسمة الثبوت (اطلب ص 135 فيما تقدم).

والحق أن ما يفرق بين النشاط والهيئة أكثر مما يجمعهما رغم الاشتراك الظاهري في عديد السمات. فقد وقفنا على أن هذين الضربين من الأحداث وإن اشتركا في عدم الجريان إلى الغاية فإن انتفاء الحد في الهيئة يرجع إلى أسباب تختلف عن انتفاء الحد في النشاط (اطلب ص 150 وما بعدها فيما تقدم)، وأن هذا الانتفاء أظهر في الأولى منه في الثاني، وأن تصور الهيئة يقتضي عدم دخول حدودها - أي لحظة البدء ولحظة النهاية - في مفهومها خلافا للنشاط الذي قد يجعل له حد بحكم ما ذكرناه من عوامل مقامية وقولية.

أما ما ذكره فرنسوا من اشتراك الهيئة والنشاط في كونهما غير آنيين فقول مرجوح من قبل أن الاستمرار «ليس خاصية أساسية في الهيئات الثابتة» (Smith, 1983, 490) وذلك خلافا لما ذهب إليه أيضا غاباي ومورافتشيك من اشتراط الاستمرار والامتداد في الهيئة (Gabbay & Moravcsik, 1980, 63) إذ لا يترتب على تعريف الهيئة بكونها «حدثا تمثل عناصره المعجمية على أنها توجد مقترنة في الزمان... أن الهيئة "مستمرة" ضرورة كما زعم كُمري²... وذلك من جهة أن مدة آن واحد تكفي لأن تكون مستودع مضمون الفعل كله... وذلك كما في قولهم: It was exactly midnight أي "كانت الساعة آنذاك منتصف الليل تماما"» (Hirtle & Bégin, 1991, 103 & 130, n. 5).

ويبدو أن اعتبار الاستمرار والامتداد في الأحداث كان سببا في الجمع بين أحداث لا يكاد يوحد بينهما إلا هذا الجانب، وهي فيما عداه متباعدة متنافرة من حيث خصائصها "الزمانية" والمظهرية الأساسية. ومن مظاهر هذا الجمع نزعة كثير

¹ باعتبار التوقيت والجريان إلى الغاية مترادفين كما في الدراسات السابقة لأعمال ديكلارك وديبرايتيري وبعض الأعمال اللاحقة لها، لا باعتبارهما متقابلين كما في أعمال المؤلفين المذكورين (اطلب III، ب، ص 141، هـ 1). ومن أمارات استمرار هذا الترادف عند بعض اللاحقين أن ديكلاي (Cf. Desclés, 2002 b, § 1) يحيل على سمة الجريان إلى الغاية (± يجري إلى الغاية ±) عند فرنسوا (Cf. François, 1989, 221). مستبدلا اللفظ الذي يستعمله فرنسوا بلفظ التوقيت (± موقت ± borné).

² Cf. Comrie, 1976 / 1991, 50.

من الدراسات إلى التقريب بين المظهر الذي تدل عليه جملُ التدرّج والمظهر الذي تدل عليه جملُ الهيئة واعتبارهما من باب مظهري ودلالي واحد حتى إن فلاتش¹ «يزعمُ أن جمل التدرّج وجمل الهيئة شيء واحد» (Smith, 1983, 484) وهو رأي سعت سميث إلى تفنيده في مقالها (اطلب م. ن.)، وبرهن على بطلانه هيرتل وبيجين ببيان أن صيغ التدرّج لا يمكنُ أن تفيد الهيئة، وأن اتصالها بالمضمون التصوري الخام الذي يُصنّف على أنه هيئة لا يكون إلا بتحويل لذلك المضمون التصوري الخام والخروج به عن معنى الثبوت إلى معنى الحدوث (Cf Hirtle & Bégin, 1991, 129-128 & 99). وكانت من خصائص النشاط الجوهرية ودلالات جمل التدرّج الأساسية، فإنها عرضية في الهيئة وفي دلالة جمل الصفات الثابتة. ذلك أن ربط الهيئة والصفة الثابتة بالاستمرار والامتداد في الزمان يعبردوما عن نظرة خارجية تقاس فيها الهيئة (أو الصفة الثابتة) بما يمكن أن يقترن بها طوال مدة وجودها من أحداث حركية منتقلة، وهي في نفسها ثابتة غير متفاوتة الأجزاء، يقترن فيها الآن الأول بالآن الأخير حتى إن مجموع الآونة يؤلف أنا واحدا على نحو ما بينه هيرتل وبيجين (اطلب السعدي، 2013، 285). فحقيقة ما يميزُ الجانبين زمانية النشاط وجمل التدرّج واقترانها بمعنى الحدوث والتحول؛ وأنية الهيئة وجمل الثبوت واقترانها بمعنى الاستقرار وعدم التفاوت، وهو التمييز الذي نجد له نظيرا في ما مربنا من تفريق فيتغنشتاين بين الخلود بمعنى انتفاء الزمان، والخلود بمعنى المدة الزمانية التي لاحد لها، وهو تفريقٌ خوله أن يقرن بين الخلود وبين الزمن الحاضر الذي لا يعدو أن يكون نقطة على خط الزمان (اطلب ص 126 فيما تقدم)؛ كما نجد لهذا التمييز نظيرا في تفريق العبادي (رسالة في اسم الفاعل، 72) بين الاستمرار الذي يكون تجديدا بتعاقب أفراده، والاستمرار الذي يكون ثبوتيا بدوام الثابت.

ومن ثم تكون سمة الحدوث والتجدد في النشاط، والثبوت والاستقرار في الهيئة أظهر ما يميز بين النوعين، وهي تقوم دليلا على أن التجانس فيهما لا يمكن أن يفهم بنفس المعنى. وأوّل المداخل إلى بيان اختلاف الأجزاء في النشاط عن أمثالها

¹ في مقاله الموسوم بـ"دلالة صيغة التدرّج" Vlach, Frank. 1981. "The semantics of the progressive". In Tedeschi and Zaenen, *Tense and Aspect* (Syntax and Semantics, 14). New York City: Academic Press, 271-92.

في الهيئة هو ما وسَم به فندلر نفسه والدراسات التي جاءت من بعده كلاً من الهيئة والنشاط اعتماداً على اختبار صيغ التدريج (اطلبه في ص 103 فيما تقدم). فقد مكن هذا الاختبار من «تمييز الحدثانات المؤلفة من أطوار تتعاقب في الزمن أي النشاط والأداء من الحدثانات العارية من هذه الخاصية أي الهيئة والإتمام» (Kozłowska, 1998 a, 111). ومن البين أن تعاقب الأطوار في النشاط وخلو الهيئة منه دليل على الاختلاف في مكونات النشاط والاتحاد في مكونات الهيئة إذ لا تكون الأطوار إلا بالاختلاف والتفاوت بين أجزاء الحدث أي بوقوع تغيير ما في صلب ذلك الحدث من شأنه الإشعار بمعنى الحدوث *dynamicité* الذي هو في جوهره حركة وتغير يستدعيان مفهوم الزمان بالمعنى المقابل للآن في تفريق أرسطو (اطلب ص 124 فيما تقدم). وقد لَمَحَ هذا الفرق غاباي ومورافتشيك إذ قالوا: «الهيئة عبارة عن "تشخص لخاصية زمانية" ¹ هي خ، لشيء هو س بحيث ... لا يقتضي امتداداً خس ² على مدة من الزمان تغيراتٍ ما مخصوصة في س. فمن ذلك أن كون الذاتٍ صحيحةً معافاةً لا يقتضي تغيراتٍ مخصوصةً فيها. أما التشخص الذي هو ليس بهيئة من قبيل حدث المشي فإنه يقتضي مثل هذه التغيرات (من قبيل حركات السائقين مثلاً، إلخ)» ³ (Gabbay & Moravcsik. 1980, 63). فإذا كانت الهيئات كالعلم والكرم والشرف وما إليها تتكون من أجزاء متشابهة لا تفاوت فيها ولا اختلاف، فإنه يمكن أن ننظر إلى نشاط من قبيل نشاط المشي مثلاً على أنه يقوم على وحدات كبرى متجانسة يمكن أن نسميها هباءات *molécules* وأن كل وحدة من تلك الوحدات تتألف من حركات دنيا مختلفة كحركة رفع الرجل وتقديمها ووضعها على الأرض مما يمكن أن نعتبره ذرات *atomes* تتكون منها تلك الهباءات. وعلى هذا يتجلى حدث المشي في صورتين بحسب الجهة التي ننظر إليه منها. فإذا نظرنا إليه في المستوى الهبائي دون اعتبار مستوى التقوُّم الأدنى ألفيناه يتكون من أجزاء متجانسة متكررة على نحو قد يقترب كثيراً من الهيئة. لكننا

¹ instantiations of temporal property وهذا هو المصطلح الجامع لأنواع الأحداث عندهما.

² أي الخاصية خ المنسوبة للشيء س والمسندة إليه والمحمولة عليه حيث تمثل خ المحمول و س الموضوع.

³ عن التجانس في الهيئة والتغاير في النشاط اطلب كذلك (Desclés, 1991, 174-175; 178-179).

إذا نظرنا إليه في المستوى الذري وجدناه يتألف من مكونات غير متجانسة وهذا الاختلاف المؤذن بالحركة والتغير والمشعر بالزمان هو مدخل الحدث إلى النشاط وهو المفسر للحدوث والتجدد في النشاط والثبوت والاستقرار في الهيئة.

وإذا نظرنا في حدث آخر وهو الكلام وجدنا فيه شيئاً قريباً مما قلناه في المشي. فقد جاء في كتاب المظهر لديكلاي قوله: «... وفي هذا المرجع لأي المرجع القول التلغظي تُحدّد الأوضاع (= الأحداث) التي تُعبّر عنها العلاقات الإنسانية تحديداً مباشراً بالنسبة إلى فعل كلام القائل: أقول = أنا بصدد القول. وفعل القول هذا حدثان يمتد في الزمن الخارجي انطلاقاً من بداية (هي لحظة الشروع في التكلم) ويتجه إلى نهاية (هي لحظة الفراغ من الكلام). وعندما يُؤخذ فعل الكلام في امتداده الداخلي، فإذاك يُعتبر الحدثان بصدد الوقوع ويُدرَك في صورة عدم تمامه. فينفي هذا كل اعتبار لحدٍّ ما [قد يكون لذلك الحدثان» (Desclés, 2002 a, chap. VII, § 1). وجاء في منهاج الأصول (V، 214) للكرباسي قوله: «... القسم الثاني في الزمانيات التدريجية كالتكلم وجريان الماء وسيلان الدم وأمثالها مما هو تدريجي الحصول»، وقوله: «... ثم لا يخفى أن الكلام في الأمور التدريجية في [كذا والصواب "من" كما يبدو من سياق آخر في الصفحة نفسها] الزمانيات كالتكلم والقراءة وجريان الماء والدم وأمثالها من الأمور التدريجية هو الكلام في نفس الزمان...» (م. ن، 215).

ويتحصل من هذا أن الكلام يقع في صنف النشاط (= الحدثان)، أي في باب الأحداث الممتدة المتعددة الأطوار والتي لا تجري إلى غاية، وأنه يتألف من أجزاء قد تكون متشابهة إذا اعتبرنا الضرب العام الذي تقع تحته type (أي إذا اعتبرنا الكلام نطقاً بأصوات¹ دون نظر إلى الكيفية المخصوصة التي ينطبق بها كل صوت، وإلى ما يترتب على ذلك من اختلاف في أجزاء حدث التكلم)، ولكنها لا تكون كذلك إذا اعتبرنا أشخاصاً عينية وأفرادها المتحققة / instances tokens فهذه الأفراد مختلفة في طبيعتها، وهذا الاختلاف هو مدخل التغير

¹ المقصود هنا الكلام بالمعنى المصدري أي التكلم أو التكلّم لا بمعنى الحاصل بالمصدر (اطلب السعدي، 2013، 391 وما بعدها).

والحدوث في حدثان الكلام. ومن ثم لا يُستغرب أن يذهب بعضهم إلى القول بأن الكلام ليس من الأحداث الممتدة أي أنه، في وجه من الوجوه، ليس من باب النشاط خلافا للظاهر. وهم يستندون في ذلك إلى أن «امتداد الأعراض [= الأحداث] إنما هو بتجدد الأمثال كالضرب والجلوس والركوب¹... فما يكون في المرة الثانية مثلها [كذا! ولعلها "مثله"] في المرة الأولى من كُلِّ وجهٍ يُجَعَلُ كالعين لأي الجسم والجوهر المحسوس الممتد بخلاف التكلم فإن المُتَحَقِّق في المرة الثانية لا يكون مثله في المرة الأولى فلا يتحققُ تجدد الأمثال» (الأحمد نكري، جامع العلوم، III، 37). وبيِّن أن هذا الرأي مبرر بالنظر إلى أجزاء حدث الكلام من حيث أشخاصها العينية وأفرادها المتحققة لا من حيث أنواعها وأصنافها المجردة، وهو نظر لا يفضي حتماً إلا إلى القول بالاختلاف وعدم التجانس بين أجزاء النشاط. وعلى هذا النحو في تقدير الأمور نحملُ اعتبار تايلور (في مقاله المذكور في ص 149، هـ 1) المشي والكلام ضرباً من الأفعال غير المتجانسة التي تقع تحت "الفعل" بالمفهوم الأرسطي (ما يقابل النشاط والهيئة عند كني وفندلر). ذلك أن تايلور يرى عموماً أن أفعال "الفعل" *énergieia* تنقسم «إلى أفعال متجانسة (نحو "تحرك"، و"تفكر" و"احمر") وأفعال غير متجانسة (نحو "أهلس"² و"تكلم" و"مشى")» (Gosselin & François, 1991, 36، اطلب أيضاً ص 165 وما بعدها فيما يلي).

غير أن النظر إلى أجزاء حدث التكلم من جهة ضرورها وأصنافها قد يفضي إلى نتيجة مناقضة للنتيجة الأولى وهي كون الكلام حدثاً ممتداً متشابه الأجزاء لا يختلف في ذلك عن الضرب مثلاً وما إليه من ألوان النشاط. فلو صح نفي التشابه عن أجزاء الكلام لصح نفيه عن الضرب وسائر ألوان النشاط: «... وأيضاً

¹ المراد بالجلوس الهيئة الحاصلة للجالس من حدث جلوسه وهي كونه جالسا لا حدث الجلوس نفسه (اطلب الفرق بين التأويلين في السعدي، 2013، 218-219). وقد سوت بعض الآراء الواردة في كتاب **جامع العلوم** بين الضرب والجلوس والركوب (باعتبار الجلوس والركوب هيتين حاصلتين) وجعلت هذه الأشياء من باب واحد؛ وألحقت بها بعض الآراء الأخرى الكلام وذلك لاشتراك هذه الأحداث جميعاً في تشابه أجزائها التي تتألف منها. والذي نراه أن الجلوس والركوب بالمعنى المقصود هما من باب الهيئة وأن الكلام والضرب من باب النشاط والحدثان للأسباب المشروحة في المتن. ومن ثم فإننا نعتبر أن التسوية بين الضرب والجلوس في الشواهد المذكورة في المتن أمر يفتقر إلى شيء من الدقة.

² giggle أي ضحك في فتور.

كونُ الضَّرب والجلوسِ وغيرهما مما يكونُ في المرَّة الثانية مثلهُ في الأولى دون الكلام غيرُ ظاهرٍ» (الأحمد نكري، جامع العلوم، III، 37). فالضرب أيضا يتألف من ذرات صغرى غير متشابهة (من قبيل رفع اليد أو السوط وما إليهما وتوجيه آلة الضرب نحو الجسم وإيقاع الألم إلخ.). ولكن هذه السلسلة من الذرات تُكوِّن هبَاءاتٍ متشابهةً إذا صُرفَ النظر عن بنيتها الداخلية.

ومحصلُ كلِّ ذلك أنه لا يمكن القول بالتشابه التامَّ بين أجزاء النشاط، وأن القول بتشابه أجزاء بعض أنواع النشاط دون بعض ليس من باب الدقة ومطابقة حقائق الأمور ولكنه راجع إلى العرف أي إلى اتفاق بين أفراد الجماعة اللغوية على تمثيل بعض ألوان النشاط على أساس تجانس الأجزاء وتمثل البعض الآخر على أساس اختلافها: «... وأيضاً كونُ الضَّرب والجلوسِ مثلاً مما يكون في المرَّة الثانية مثلهُ في المرة الأولى من كل وجه ممنوع. اللهمَّ إلا أن يُقال إن العبرة للعُرف: فإن الجزء الثاني من الكلام يُعدُّ بحسبِ العُرفِ أنَّه غيرُ الجزء الأوَّل منه بخلاف الضرب والجلوسِ وغيرهما» (م. ن.).

ويمكن أن نرى في إقرار بارسنز (Cf. Parsons, 1990, 38) بأنَّ من الأمور المثيرة للجدل معرفة مدى صدق قولنا "زيد بصدد الجري" عندما يكون قد شرع لتوّه في الجري When x has just started running ونفهم من ذلك أن الشك يتعلق بال لحظة الأولى من حدث الجري التي تناسب الذرة الأولى منه قبل اكتمال الهباءة الأولى بالمعنى الذي بيناه. ولو اكتملت الهباءة الأولى من الحدث (أي مجموع الذرات المكونة لوحدة متكررة يمكن أن نطلق على كل واحدة منها اسم "الجري") لما كان ثمة إشكالٌ في صدق الجملة المذكورة باعتبار تحقق الجزء الذي تكتمل به ماهية الحدث والذي لا تعدُّ الأجزاء الأخرى سوى تكرر له.

1.3.2 أجزاء الهيئة والنشاط بين الاتصال والانفصال

ذكرت بعض الدراسات اللاحقة لفندلر شرطاً آخر في الهيئة لم تشترطه في النشاط وهو اتصال أجزاء الهيئة وتلاحمها وخلوُّها من الفجوات. ولعل المدخل إلى اعتبار أجزاء الهيئة متصلة كامن في كونها لا تقوم على أطوار منفصلة متميز

بعضها عن بعض فلا توجد علامة محسوسة على ما يُفترض أن يكون انتقالاً من آن إلى آن (أو من "طور" إلى "طور")، وذلك هو عين الاتصال والاسترسال. وقد ظهر ذلك فيما تقدم من كلام لاينز (اطلب 116, Lyons, 1977 / 1980, 157 وفيما تقدم). كما يظهر في كلام غاباي ومورافتشيك، إذ قالوا مواصلين ما سبق من ضبط خصائص الهيئة (اطلبها في ص 160 فيما تقدم): «عندما تمتد خمس على مدة زمانية فإنه لا يتخلل امتدادها فجوة أو انقطاع. فمن ذلك أنه إذا عرف أحدُهم شيئاً، ثم نسيه، ثم عرفه مجدداً فإنه يقال إنه اكتشف مجدداً الشيء المنسي، فنعدُّ بذلك حالتين من المعرفة [لا حالة واحدة متقطعة]. وعلى غرار ذلك فإنه إذا مرض أحدُهم ثم شفي ثم عاودته العلة في يوم واحد فإنه يقال إنه مرضَ مرتين خلال اليوم» (Gabbay & Moravcsik, 1980, 63). ويرى المؤلفان خلافاً لذلك أنه «من البين أن الحدثانات لوالحدثان عندهما يساوي الإنجاز عند كني، والأداء عند فندلر لأنه يجري إلى غاية تتخللها "الفجوات". أي أن الحدثان الواحد لا يلزم فيه أن يجري مسترسلاً. ومثل ذلك أن حدثان تنظيف الساحة يمكن أن يقطعه صديق أو جارٌ أفلا يقال إن الساحة نُظِّفَت مرتين، وأكثر الفنانين تفانياً في العمل قد يُخصَّص وقتاً للنوم وهو ينظم قصيدة أفلا يُقال إنه نظم قصيدتين. ويصدق الأمر صدقاً أقل جلاءً على الحوادث البسيطة mere events لو هي تقابل عندهما الحدثانات أو النشاط عند كني وفندلر فمن ذلك أن قولنا: "كانت تصرخ في وجهه برهة من الزمن" قد يصدق على مدة من الزمن وإن توقف الفاعل لحظات قليلة للتفكير في الأقل إن لم يكن لفعل شيء آخر» (م. ن.)، كما قد يقال إنها صرخت في وجهه صرختين أو أكثر ومن ثم كان احتراز المؤلفين في قولهما: «يصدق الأمر صدقاً أقل جلاءً»¹.

¹ عن خاصية الاتصال في الهيئة والتقطع في النشاط اطلب كذلك (Cf. Desclés, 1991, 174-175; 1978-179).

ويُمكنُ أن نعد الاتصال والاسترسال في أجزاء الهيئة خاصة مقياسا آخر يقربُ بين هذا الضرب من الأحداث وبين الذاتِ زيادة على مقياس الاستمرار والديمومة في الزمن الذي يغلبُ على الهيئات (دون أن يكون الاستمرار والديمومة من الخصائص الجوهرية المميزة للهيئة عن غيرها)، وذلك من جهة أن الذات تشغلُ جميع أجزاء المدة الزمانية التي توجد فيها بحيث لا تتخلل ذلك الوجود فجواتٌ يخلو فيها الزمان من الذات (اطلب السعدي، 2013، 297-298).

ولم يقتصر إطلاق مصطلح التغير في أدبيات الحدث المتأثرة بخلف أرسطو على اختلاف أجزاء الحدث المعتبر من ماهية واحدة بل أطلق أيضا على الحدث المركب الذي يقتضي تصوُّره كونه مركبا من أحداث جزئية ولكنه يسمى باسم جزء منها لغلبته على سائرهما. فمن ذلك أن تايلور (في مقاله المذكور في ص 149، هـ 1) يقارن الأحداث التي تدل عليها أفعال الفعل (بالمعنى الأرسطي أي النشاط أو الهيئة بمفهوم كني وفندلر) غير المتجانسة¹ بالكعكة المزيَّنة بقطع من الغلال. «فإذا قلنا مثلا عن سائح إنه مشى أسبوعا فليس معنى ذلك أنه لم ينفك عن نشاط المشي مدة أسبوع لم ينقطع فيها البتة عن ذلك النشاط، بل المقصود أن نشاط المشي قد غلب عليه (= الكعكة) وذلك من بين ألوان أخرى صغرى من النشاط من قبيل النوم والأكل والحلاقة إلخ. (= قطعُ الغلال)»².

3. اختبار الاستلزام والتناظر بين الذات والأحداث

1.3 صلة اختبار الاستلزام بالفرق بين أسماء الكتلة والأسماء المعدودة

لقد كشف اختبار الاستلزام الذي فرق بمقتضاه أرسطو بين الفعل والحركة (وكني بين النشاط والإنجاز؛ وفندلر بين النشاط والأداء، والذي يمكن توسيع

¹ المقصود هو أن الحدث الذي تدل عليه غير متجانس.

² «Si l'on dit par exemple d'un randonneur qu'il a marché pendant une semaine, 24h sur 24 h à on n'entend pas par là qu'il s'est livré pendant cette semaine l'activité de marcher, mais que cette activité l'a occupé de manière dominante (= le cake) parmi d'autres activités mineures telles que dormir, manger, se raser, etc. (= les fruits)» (Gosselin & François, 1991, 36-37).

مجاله للتفريق بين الهيئة والنشاط من جهة والأداء والإتمام من جهة أخرى) عن خاصية في الأحداث تقريبها في التصور من الذوات قرابة بينة. فقد تبين من اختبار الاستلزام أن ما يصدق على الفعل (أو الهيئة أو النشاط) كاملاً يصدق على كل جزء منه أيضاً على الانفراد (إذا كنت تجري صح أن يقال إنك جريت)، وأن ما يصدق على الحركة (أو الإنجاز أو الأداء أو الإتمام) كاملة لا يصدق على جزء من أجزائها على الانفراد (إذا كنت ترسم دائرة فإنه لا يلزم من ذلك أنك رسمت الدائرة). وتناسب هذه العلاقة بين الجزء والكل في الفعل والحركة (وما يقابلهما في تقسيم كني وفندلر) في مجال الأحداث العلاقة بين ما تفيده أسماء الكتلة والأسماء المعدودة في مجال الذوات. فقد درس تايلور (في مقاله المذكور في ص 149، هـ 1) «على نحو خاص التماثل بين الفعل والحركة وبين ما يسمى مواد stuffs (وتلك هي ألفاظ الكتلة¹ من قبيل "الذهب" و"الماء")، وما يسمى جواهر² substances (وهي الألفاظ المعدودة termes comptables من قبيل "سبيكة ذهب" و"لتر من الماء"). واقترح تقسيم أفعال "الفعل" énergie إلى أفعال متجانسة (نحو "تحرك"، و"تفكر" و"احمر") وأفعال غير متجانسة (نحو "أهلس" و"تكلم" و"مشى")؛ واتخذ الفعلين: "سقط"³ و"طعن" مثالين يوضحان، على الترتيب، أفعال "الفعل" المتجانسة وأفعال الحركة، فأكد أن السقوط <يشغل الزمان>⁴ كما تشغل المادة stuff المتجانسة المكان؛ أما الطعنة فهي <تحدد الزمان> مثلما يحدد

¹ يقابل "لفظ الكتلة" terme de masse / mass term في الأدبيات اللغوية الغربية اسم الجنس الذي «ليس له فرد مميز عن غيره»، وهو المسمى "اسم جنس إفرادي"، (اطلب السعدي، 2013، 403).

² يبدو من الغريب استعمال لفظين مترادفين في الإنكليزية هما stuff و substance لإفادة مدلولين متناقضين هما مدلول اسم الكتلة والاسم المعدود. وتقوى هذه الغرابة بمعرفة أن substance التي استعملها تايلور في الأسماء المعدودة تستعمل في الإنكليزية عادة في أسماء الكتلة غير المعدودة. ويظهر ذلك مثلاً في مصطلح substance noun أي "اسم المادة" الذي يرادف مصطلح non-count noun أي "الاسم غير المعدود"، ويقابل في العربية تقريباً مصطلح اسم الجنس الإفرادي (اطلب هذه المصطلحات الثلاثة في معجم المصطلحات اللغوية). ولهذا نستعمل مصطلحي stuff و substance على أساس التقابل ونترجم المصطلح الثاني بـ"الجوهر" المرادف للعين و"الذات" استناداً إلى تمثيل تايلور على الجوهر بالطاولة فيما يأتي من كلامه في المتن. ونقدر أن الأمر قد يتضح بالعودة إلى نص تايلور الأصلي.

³ اطلب احترازنا على اعتبار السقوط من أحداث الفعل والنشاط في (ص 149، هـ 1).

⁴ ما جاء بين هاتين العلامتين < > في هذه الفقرة هو من مقال تايلور المذكور في ص 149، هـ 1.

جوهراً [= ذاتاً] ما المكان. و>كما لا توجد، عموماً، أي منطقة داخل الطاولة بحيث تكون منطقة تشغلها الطاولة نفسها<¹، >فكذلك لا توجد أي برهة تقع في مدة طعنة ما بحيث تكون مدة تلك الطعنة<². وكما أن كل منطقة ثلاثية الأبعاد داخل قطعة من الذهب المتجانس هي في نفسها مثل تلك الكتلة من الذهب، فكذلك كل برهة داخل مدة السقوط هي برهة سقوط» (Gosselin & François, 1991, 36).

وتتواتر هذه الصورة من التناظر بين الأحداث والذوات كثيراً في أدبيات الحدث. فمن ذلك أن جاكندوف يرى أن «... الجزء من التفاحة (وهي اسم محدود) لا يمكن أن يوصف على أنه تفاحة. ولكن كل جزء من جسم الماء (وهو اسم كتلة / اسم جنس إفرادي) يمكن أن يوصف على أنه ماء (إلا أن يكون ذلك الجزء صغيراً جداً بالنسبة إلى بنيته الهوائية»³، كأن يكون ذرة من الصَّدَّانِ oxygène أو المُوَهِنِ hydrogène فهي من مقومات الماء وليست في نفسها ماء. وجاء في معجم ديكر وشافار قولهما: «تقابل لأفعال الأداء من جهة الدلالة لأفعال النشاط» بكون الحدث في الضرب الأول من الأفعال غير متجانس من قِبَلِ أن أجزاءه تُعَدُّ الخاصية التي يُشارُ بها إلى الكل: فإذا استغرق ذهابي إلى باريس ساعةً فإنني لا أكون خلال ربع الساعة الأول قد ذهبت إلى باريس (ولكنني أكون متجهاً إليها فحسب). وبضد ذلك فإني إذا ركضت طَوَالَ ساعةٍ فإن ما أكون قد فعلته خلال ربع الساعة الأول هو الركض أيضاً. وبسبب عدم التجانس هذا تكون نسبة أفعال النشاط إلى

¹ أي أن بعض الطاولة ليس بطاولة، فلا يصح إطلاق اسم الجزء على الكل لاختلاف ماهيتهما.
² أي أن بعض الطعنة، على فرض أن الطعنة تتجزأ، ليس بطعنة كما أن قائمة الطاولة مثلاً ليست بطاولة.
والنص الفرنسي المقابل لهذا الجزء من الشاهد هو: «Taylor insiste sur le fait qu'une chute "occupe du temps" de même qu'une matière (stuff) homogène occupe de l'espace, tandis qu'un coup de poignard "délimite un temps" de même qu'une substance délimite un espace. Et "comme en général aucune zone à l'intérieur d'une table n'est elle-même une zone occupée par la table", de même "aucune période comprise dans la durée d'un coup de poignard n'est en elle-même une telle période".

Jackendoff R. 1990. *Semantic Structures*, Cambridge (Mass.) MIT Press, p. 29, ³ in Kozłowska, 1998 a, 115.

أفعال [الأداء] كنسبة اسم الكتلة نحو "الزبدة" إلى الاسم المعدود نحو "الكلب":
فالقطة من الزبدة زُبْدَةٌ ولكن القائمة من قوائم الكلب ليست كلباً (Ducrot
& Schaeffer, 1995, 692-693).

وقد عرض لانفاكر للتشابه بين تمييز الحدثان غير التام (ما يرادف الهيئة)
من الحدثان التام (ما يرادف سائر أنواع الحدث الأخرى من غير الهيئة)، وبين تمييز
الاسم المعدود من اسم الكتلة، وضبط المبادئ المشتركة التي يقوم عليها كل
تمييز، وهي مبادئ تدور على التجانس والتغاير ووجود الحد وعدمه ومدى عكس
الجزء لطبيعة الكل وإمكان الجمع (والتشية) والاتصال بما يفيد العدد (Cf.
Langacker, 1987 / 1991, 140-141). غير أن لانفاكر يشترط لاطراد
القول بخضوع التمييزين لمبادئ مشتركة التسليم بالتمييز الجوهرى بين الفعل
والاسم (اطلب م. ن.، 140): فالتشابه بين التمييزين لا يعكس تشابهاً في الخارج
بين الذات والأحداث أو بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية، بقدر ما
يعكس تشابهاً بين تصورين وتمثلين ذهنيين يعبر عن أحدهما الاسم وعن الثاني
الفعل من جهة أن الاسم يعكس تصوراً سكونيا ويناسب مسحا إجمالياً للتجربة في
الذهن، وأن الفعل يعكس تصوراً حركياً ويناسب مسحا تعاقبياً للتجربة وذلك
بقطع النظر عن مضمون التجربة المذكورة وكونها ذاتاً أو حدثاً. ولذلك يتعلّق
التمييز بين الاسم المعدود واسم الكتلة بالأحداث والجثث تعلقاً واحداً (م. ن.،
148)، ويصدق عليهما بنفس الكيفية لوقوع هذا التمييز في صلب التمثل الذهني
المتعلق بالاسم وهو التمثل السكوني الثابت المناسب للمسح الإجمالي (اطلب
السعدي، 2013، 277، 279).

وخلافاً لذلك يُستنتج من تحليل تايلور حرصه على إقامة تناظر بين شغل
الأحداث للزمان وشغل الذات والجواهر والأعيان والجثث للمكان بما يبيّن أن
للأحداث في علاقتها بالزمان بنيةً تصويريةً مشابهة لبنية الأشياء المادية في علاقتها
بالمكان. وهو أمر قرره باحثون يصدر عن مشارب مختلفة في البحث منهم لاينز
الذي ذهب إلى أن «الأوضاع [= الأحداث] هي ذوات من الدرجة الثانية لها بالزمان

نفسُ النسبة التي للذوات من الدرجة الأولى بالمكان¹» (Lyons, 1977 / 1980, 339) ومنهم بوريو التي ذهبت إلى أن «دراسات كثيرةً توصلت إلى بيان وجود توازٍ على جانب من الوضوح بين الكيفية التي نبني بها عالم الأشياء ونتصوره وبين الطريقة التي نتصور بها وقوع الأوضاع [= الأحداث] ونصفه بها» (Borillo, 1988, 215)؛ ومنهم شوطا (1999، 213) الذي أجمل تناوله للمسألة بقوله: «... ودافعنا عن الفكرة السائدة في أدبيات الجهة [= المظهر] والتي ترى أن المتكلمين يمتلكون إواليات تجعلهم يتصورون الأسماء² والأحداث متناظرة هندسياً، وبذلك فهم يُسقطون الهندسة الفضائية [= المكانية] في الأسماء على الهندسة الزمنية في الأحداث».

2.3 "الذوات والأحداث" و"التصورات المكانية والزمانية"

تطابق هذه النتيجة القائمة على القول بالتشابه بين الذوات والأحداث في البنية التصورية كثيراً مما تقرر عند أصحاب المذهب المحلي localisme وهو اتجاه في الدراسة اللغوية يقوم على النظر إلى العبارات المكانية على أنها أهم من سائر العبارات في المستوى اللغوي «لأنها تقوم مقام المنوال البنيوي الذي تُسجّ عليه سائر العبارات. وعلة ذلك أن الانظام المكاني يقع في صميم المعرفة البشرية على حد ما قرره بعض علماء النفس تقريراً جيداً» (Lyons, 1977 / 1980, 338) و«يمكن أن نميز في المحلية بين صيغ قوية وصيغ ضعيفة... وتقتصر الفرضية المحلية في أضعف صورها على الحقيقة التي لا خلاف فيها وهي أن المصدر الجليّ للعبارات الزمانية في كثير من الألسنة التي لا علاقة بينها هو العبارات المكانية» (م.ن.). ولئن كان التقارب بين النتيجة المتوصل إليها في باب الحدث وبين ما تقرر عند أصحاب المذهب المحلي لا يبلغ مستوى فرضيات هذا المذهب القائمة على النظر إلى

¹ يقصد بالذوات من الدرجة الأولى الجثث والأشخاص وبالذوات من الدرجة الثانية الأحداث. وقد اقتضى لاينز في هذا التصنيف أثر ستروسن (اطلب ص 205 فيما يأتي و Strawson, 1959 / 1973 & Lyons, 1977 / 1980, 77-78).

² المقصود مدلولات الأسماء وهي الذوات عموماً.

العبارات المكانية على أنها «أهمُّ نحويا ومعجميا من العبارات غير المكانية المختلفة» (Lyons, 1977 / 1980, 338)، وعلى رد سائر العبارات المذكورة إلى الأصل المكاني المفترض (م.ن)، فلا شك في اتصاله بمستوى الحقيقة البديهية التي يمكن تقريرها بقطع النظر عن القول بأصلية التصور المكاني وفرعية التصور الزماني، وهي ما يلاحظ من تناظر في التمثل اللغوي بين المكان والزمان جعل «التعبير المكاني spatialisation عن الزمان ظاهرة من الجلاء والشمول في البنية النحوية والمعجمية في كثير من ألسنة العالم بحيث تواترت إشارة كثير من المختصين - الذين لا يقولون بالفرضية المحلية - إليها» (م.ن).

1.2.3 التناظر بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية

من الباحثين الذين قالوا بالتناظر بين التصورات المحلية والتصورات الزمانية هاليداي الذي ذهب إلى القول بوجود تشابه لا غبار عليه بين العبارات المكانية والعبارات الزمانية وحصر أهم أوجه الشبه في خمسة أمور هي:

1. أن كلتا الطائفتين من العبارات تتضمن مفهومي الامتداد extent والموقع location «فنحن لا نتبين الامتداد والموقع في المكان فحسب بل ندركه أيضا في الزمان» (Halliday, 1950 / 1985, 138) ويُمكن أن يفهم الفرق بين الامتداد والموقع على أنه عدل الفرق بين الخط والنقطة في الهندسة، كما يمكن أن يطابق الفرق بين مفهومين شائعين في التصورات المكانية والزمانية المتعلقة بالجُثَر والأحداث، وهما مفهوما الموقع المكاني أو الزماني location وشغل المكان أو الزمان occupation. فالأجسام المادية، حسب هذا التمييز الأخير، تقع في المكان، ومعنى ذلك أن لها عنوانا تُوصِلُ معرفته إليها بنسبتها إلى أجسام أخرى قريبة منها أو بعيدة عنها؛ كما أن هذه الأجسام تشغل المكان من جهة أنها تمتد فيه طولاً وعرضاً وعمقا (أو ارتفاعاً). وفي هذا تُناظر الأحداث في علاقتها بالزمان الأجسام المادية في علاقتها بالمكان من حيث أن الأحداث «تستغرق الزمان لو هذا هو جانب الامتداد فيها» أو يكون لها موقع زماني مضبوط» (Casati, 1995, 67).

ويصدقُ هذا التمييزُ بين الموقع والشَّغلِ (أو الامتداد) - وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة - على علاقة الجثث بالزمان وعلاقة الأحداث بالمكان. فللجثث موقع من الزمان يناسبُ اللحظة الواحدة من لحظات وجودها، ولها فيه امتداد يناسبُ طول مدة وجودها خلافاً للأحداث التي وإن كان لها موقعٌ مكانيٌّ - إذ يُمكنُ في الأكثر الأعم تحديدُ إحداثياتها ومعرفةُ مكان حصولها - فإنها لا تشغُلُ المكانَ ولا تملؤه لافتقارها إلى الأبعاد الثلاثة التي للجثث. فمن ذلك أن الحدثَ يمكنُ أن يقعَ في السوقِ (وهذا هو موقعه وعنوانه) دون أن يشغلَ فيه مكاناً كما تشغله الجثثُ لأنه ليس بجسم وليس له من ثمَّ امتدادٌ (اطلب م. ن.، 67 و 70 - 71). وافتقارُ الأحداث للامتداد في المكان هو الذي خوَّلَ ديفدسن أن يؤكدَ إمكانَ حصولِ حدثينِ مختلفينِ أو أكثر في المكان عينه من قبيل أن يُصابَ أحدهم بنزلة برِّدٍ، وأن يعبرَ مضيق الدردنيل سباحةً، وأن يُسبَّحَ بحمد الله في حال واحدة باعتبار أن جميع هذه الأحداث تقعُ في المنطقة الزمانية والمكانية التي تشغلها الذات المنسوبة إليها هذه الأحداث (Cf. Davidson 1980 / 1993, 174 & Casati, *ibid.*). والتمييزُ بين أن يكون للشيء موقع مكاني وبين أن يشغلَ المكان هو عينُ التمييز الذي أقره ستروسن عندما ذهب إلى أن ما يشغلُ المكان بصورة رئيسية هو الأشياءُ لا الحدثانات التي تحصلُ للأشياء، وأنه ليس لهذه الأشياءِ موقعٌ مكانيٌّ position spatiale (أي عنوانٌ حسب عبارة كازاتي) فحسب، بل إنَّ لها أبعاداً مكانية أيضاً (أي أنها تمتدُّ وتشغُلُ المكان)؛ (اطلب 62-63 / 1973, 1959 / Strawson, 1959 / 1973, 62-63). 190 فيما يأتي).

2. أن الامتداد في المكان والزمان يمكنُ تقديره بالوحدات الشائعة المتداولة من نحو الساعات والأعوام ومن قبيل البُوصات والأميال...

3. أن الامتداد والموقع في الزمان والمكان يمكنُ أن يكونا معيّنين أو غير معيّنين كقولك في الامتداد المكاني المعيّن: "خمسة أميال"، وفي في الامتداد الزماني المعين: "خمسة أعوام"، وفي غير المعيّن: "مسافة طويلة" و"زمن طويلاً"؛ وكقولك في الموقع المكاني المعيّن: "في البيت"، وفي الموقع الزماني المعين: "عند الظهر"، وفي غير المعيّن "قرب" و"قبل".

4. أن الموقع المكاني والزمني قد يكون مطلقا كما في قولك: "في تونس" و"في سنة 2016"، وقد يكون مقيدا بالنسبة إلى زمن التكلم ومكانه. فإذا كان مقيدا فإنه لا يخلو من أن يكون قريبا أو بعيدا. فمثال القريب قولك: "هنا" و"قريبا من هنا" و"الآن" و"منذ قريب"، ومثال البعيد قولك: "هناك" و"على مسافة بعيدة" و"في ذلك الوقت" و"منذ زمن بعيد".

5. أنه يوجد تمييز في الموقع المكاني والزمني بين السكون والحركة كما يوجد في صلب الحركة تمييز بين الحركة التي تجري إلى غاية والحركة الصادرة عن غاية. فمثال السكون قولك: "في تونس" و"في المطار" و"يوم الجمعة"؛ ومثال الحركة الجارية إلى غاية قولك: "إلى تونس" و"حتى يوم الجمعة"؛ ومثال الحركة الصادرة عن غاية قولك: "من تونس" و"منذ يوم الجمعة" (Cf Halliday, 1950 / 1985, 138).

2.2.3 التناظر بين الذوات والأحداث وجه من التناظر بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية

يجوز اعتبار التناظر بين الأحداث والذوات وجها من وجوه التناظر بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية عموما من قبيل أن "الموجودات" التي هي الأحداث والذوات تكتسب تعريفها في وجه من الوجوه بإضافتها إلى ما يناسبها من هذين الطرفين الحاويين لها، وهما الزمان والمكان. وقد درس كازاتي علاقات الجث والأحداث بالمكان والزمان فتبين أنها تقع في ثلاثة مستويات من المتانة والوضوح. فأمتن هذه العلاقات وأوضحها علاقة الجث بالمكان وعلاقة الأحداث بالزمان، وأقل منهما متانة ووضوحا علاقة الجث بالزمان، ثم علاقة الأحداث بالمكان، ذلك أن «أشياء الحس المشترك المادية العادية نحو الطاولات والكراسي والحجارة ترتبط بالمكان ارتباطا وثيقا وواضحا من قبيل أن لها موقعا أي عنوانا يمكن أن توجد فيه. وهي تشغل المكان... ولها حدود مكانية يتفاوت رسمها وضوحا. وأبسط مقياس في تشخيص جهة من المكان يقوم على ذكر جهة تشغلها... فعلاقة الجث بالمكان علاقة في غاية المتانة والوضوح حتى إن الجث

يمكن أن تُسمَّى عن صواب "ذواتا مكانية". ولأشياء الحس المشترك المادية أيضا صلة متينة بالزمان لكنها تتخط في درجة وضوحها قليلا [عن صلتها بالمكان]. فأهم حقيقة تتعلق بالذوات المكانية في الزمان هي التغير: فللطاولات والكراسي في بعض الأزمنة خصائص ما، أو علاقات ما بأفراد آخرين مما ليس لها في أزمنة غيرها كما هو الشأن في حال الحركة. وثمة صلة أخرى من شأنها أن تجعلنا أقرب إلى مفهوم الحد الزمني وهو أن الطاولات والكراسي ولدت ثم سيكون مآلها الموت. ذلك أن لمدة حياتها نقطة بدء ونقطة نهاية (وإن كان من الجائز أن تكون هاتان النقطتان غير مُعيَّنتين). والصلة بالزمان، من جهة أخرى، متينة وواضحة في حال الذوات الزمانية من قبيل الحوادث والهيئات والحدثانات¹. فالذوات الزمانية النموذجية² (أي الأشياء التي تحدث أو تقع كالنزهة والانفجار والصفير والجري) تستغرق الزمان، أو يكون لها موقع زمني مضبوط، ولها حدود زمنية يتفاوت رَسْمُها وضوحا. وأبسط مقياس في تشخيص فسحة من الزمان يقوم على ذكر ذات زمنية تشغلها... (وقد يكون ذلك بذكر مهلة أو تراخ بين حدثين مما يكون نظيرا للفرجة في المكان). وأقل هذه العلاقات التصورية وضوحا وأكثرها افتقارا إلى البحث والاستقصاء هي العلاقة بين الذوات الزمانية والمكان (Casati, 1995, 67).

ويؤيد أن التناظر بين الذوات والأحداث وجهة من وجوه التناظر بين المتصورات المكانية والمتصورات الزمانية عموما ما سبق من إشارة إجمالية إلى مقابلة فيتغنشتاين بين الأشياء المكانية والأشياء الزمانية، ومقابلة ستروسن بين

¹ اعتبر لانفاكر أن الزمان بالنسبة إلى الحدثان (والحدثان عنده هو مدلول الفعل عامة) «هو المجال الأساسي الذي تتعين الحدود بالنسبة إليه وجودا وعدما». (Langacker, 1987 / 1991, 140).
² الظاهر أنه يقصد بالذوات الزمانية النموذجية paradigmatic temporal entities الأحداث الحركية القائمة على مفهوم الحدوث (من قبيل النشاط والإنجاز عند كني، والنشاط والأداء والتمام عند فندلر) مقابل "أحداث" الثبوت والاستقرار وهي الهيئات والصفات الثابتة. ذلك أن الثبوت الذي في الهيئة لا يرشحها لأن تكون ذاتا زمنية نموذجية لأنها تقترب بخاصية الثبوت تلك من الذوات المكانية أي الجثث والأجسام والجواهر. ويدلك على ما ذهبنا إليه أن جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من الهيئات في شيء بل جميعها مصادر مفيدة للحدوث. فالانفجار من باب حدث التمام الآني، والنزهة والصفير والجري من باب النشاط الذي يمكن أن يصبح أداء إذا كان يسير إلى غاية معلومة (كالجري إلى المحطة مثلا).

"الأشياء التي تَشْعَلُ الزمان" من قبيل الهيئات والحدثانات و"الأشياء التي تَشْعَلُ المكان" وهي الجثث والأجسام المادية، وهي مقابلات قائمة على أساس انتماء كل صنفٍ من الموجودات إلى أحد هذين البعدين على ما ذكرنا (اطلب ص 188 فيما يأتي).

3.3 عموم القول بالتناظر بين الذوات والأحداث في الكتابات الدلالية

يلتقي البحث الدلالي اللغوي في هذا الموضوع بجملة من البحوث الفلسفية العرفانية القائمة على فرضية التناظر بين بنية الأحداث وبنية الذوات. وقد سمى كازاتي هذه الفرضية فرضية التكامل وقدمها بقوله: «أتناول في هذه الرسالة البنية المكانية للذوات الزمانية من قبيل الحوادث والحدثانات. وأفترض أن بعض المتصورات المكانية والزمانية ليست متصورات خاصة بمجالها خصوصية تامة¹. وأنا أزعّم أن هذه الفرضية، واختصارها هو فرضية التكامل أو ف ت، هي فرضية أساسية في استقصاء المتصورات المكانية والزمانية، وأنه يجب استعمالها حتى نجلب إلى المشكل الذي قلّ أن انتبه الناس إليه. وهو المشكل المتعلق بالذوات الزمانية في المكان. بعض النتائج المتصلة بمشكل الذوات المكانية في الزمان وهو مشكل أوضح وأبَيّن» (Casati, 1995, 66). وقد رصد صاحب المقال (اطلب م. ن.، 76) جملة من الظواهر في اللغة الطبيعية من شأنها أن تشهد بهذا التوازي بين الذوات والأحداث من قبيل بعض المسندات المعجمية كالأفعال الدالة على البدء والانتهاء، وبعض الحروف (والظروف في العربية) التي تصلح للمكان والزمان. ويمكن أن نضيف إلى هذه الظواهر، عن صواب، ما مر بنا من التوازي بين دلالة أفعال النشاط (الفعل عند أرسطو) وأفعال الإنجاز أو الأداء (الحركة عند أرسطو) من جهة وبين أسماء الكتلة والأسماء المعدودة من جهة أخرى من حيث أن هذا التوازي شاهد من اللغة الطبيعية على اتحاد البنية التصورية بين الأحداث والذوات.

¹ يضرب كازاتي على ذلك مثلاً وهو مفهوم الحد. اطلب Casati, 1995, 68 وص 139 فيما تقدم

كما تلتقي هذه النتيجة المتوصل إليها في الحقل اللغوي بافتراضات ديفدسن الأنطولوجية ونظريته في الأحداث التي يرى أنها ضرب من الموجودات التي تناظر الجُثْث والأشياء الماديّة بحيثُ تتوقف كل واحدة من المقولتين (مقولة الأحداث ومقولة الجُثْث) في صورتها على المقولة الأخرى (اطلب ص 222 فيما يأتي).

1.3.3 الفرق بين الذوات والأحداث فرق في الدرجة لا في النوع

إن من شأن النتيجة المذكورة أن تحفزنا إلى إعادة النظر في تصورنا للعلاقة بين الأشياء والأحداث على النحو الذي تقترب به الأحداث من الأشياء قرابة يمكن الإقرار معها بأن «ما يُميّزُ الجُثْث من الأحداث ليس أمرا متعلقا بالنوع، ولكنه شأن ذو صلة بالدرجة: فالأحداث أقل ثبوتا في المكان والزمان من الأشياء» (Casati, 1995, 68). وليست هذه النتيجة مجرد استنتاج عارض مرتجل مبني على ما أفضت إليه ملاحظات عابرة، بل هي سليلة جملة من البحوث العريقة الدائرة على دراسة مواطن التماثل والتباين بين الخصائص المكانية والخصائص الزمانية. ولهذه البحوث، من الناحية التاريخية، مصدران رئيسيان على ما يذكر كازاتي (م.ن.): فأول هذين المصدرين هو نقد "اللغة العادية" أو "الميتافيزيقا الوصفية" descriptive metaphysics للتفسيرات المراجعة¹ revisionary construals المتعلقة بالأشياء المادية والأحداث. وقد تبين كازاتي في هذا المصدر الأول مسلكا من التفكير مثله راسل ووايتهاد ودافع عنه كواين² وسانده ديفدسن¹ إلخ. وليس ثمة حسب هذا

¹ يَتَصَدُّ بِذَلِكَ رَأْسًا نَقْدُ سْتروِسن (Strawson, 1959 / 1973)، اطلب ص 185 فيما يأتي.

² في (Quine, 1960 / 1977)، وكذلك في المؤلفات التالية:

- Quine, W.V., 1950, « Identity, Ostension and Hyposthesis », Journal of Philosophy, 47, 621-33.

- Quine, W.V., 1985, « Events and reification », in E. LePore, B. McLaughlin, eds., 1985, *Actions and events : Perspectives on the Philosophy of Donald Davidson*. Oxford : Basil Blackwell, 162-71.

- Quine, W.V., 1987, *Quiddities*, Harvard : Harvard University Press - «Space-time», 196-9 ; «Things», 204-6).

المسلک «فرق ميتافيزيقي² جوهري بين الذوات التي يعتبرها الحس المشترك أشياء مادية وتلك التي يعدّها أحداثاً» (كازاتي، م.ن.). واستشهد كازاتي على هذا الاتجاه في التفكير بقول كواين: «ينبغي ألا نميز الأشياء المادية المتصورة تصوراً رباعيّ الأبعاد في المكان - الزمان³ من الأحداث، أو قل: "الحداثات" إن أردت معنى المصطلح المحسوس. فكل واحدة من الطائفتين تتضمن ببساطة محتوًى قطعة من المكان - الزمان، وإن كان ذلك المحتوى غير متجانس، وإن كانت تلك القطعة من المكان - الزمان منفصلة ومجزأة» (Quine, 1960, 131, quoted by Casati, 1995, 68).

أما المصدر الثاني من مصادر البحوث المذكورة فهي «سُنّة من المساجلات الدائرة على مفهوم الرحلة في الزمان، وغرضها أن تبين (أو تتقدّر الرأي القائل ب) أن الكلام على الرحلة في الزمان ليس أقل درجة في العقل من الكلام على الرحلة في المكان إذا أولّنا التصورات المتناسبة في المجالين، أي في الزمان والمكان حقّاً تأويلها» (Casati, 1995, 68). ويمثل كازاتي لهذه السنة بطائفة من الأعلام هم ر. تايلور⁴ ومايو⁵ ودراتسك⁶ وThomson⁷.

¹ -Davidson, D., 1985, «Reply to Quine on Events», in E. LePore, B. McLaughlin, eds., 1985, *Actions and events: Perspectives on the Philosophy of Donald Davidson*. Oxford: Basil Blackwell, 172-76.

² أي أنطولوجي بالمفهوم المبين في ص 185، هـ 1، فيما يأتي.

³ عن المقصود من "المكان - الزمان" اطلب السعدي، 2013، 34؛ وعن استخدام فلاسفة اللغة لهذا المفهوم اطلب ص 196 فيما يأتي.

⁴ -Taylor, R., 1955, «Spatial and Temporal Analogies and the Concept of Identity», *Journal of Philosophy*, 52, 599-612.

-Taylor, R., 1959, «Moving about in Time», *Philosophical Quarterly*, 9, 289-301.

⁵ - Mayo, B., 1961, «Objects, Events, and Complementarity», *Mind*, 70, 340-61.

⁶ -Dretske, F., 1962, «Moving Backward in Time», *The Philosophical Review*, 71, 94-8.

- Dretske, F., 1967, «Can Events Move?», *Mind*, 76, 479-62.

⁷ - Thomson, J.J., 1965, «Time, Space and Objects», *Mind*, 74, 1-27.

وقد عرض لاينز لمفهوم الرحلة المكانية باعتباره مفهوماً أساسياً عند أصحاب المذهب المحلي، ومن جهة أنه يمثل الرسم schéma الذي يمكن أن ترد إليه كثير من التراكيب والعبارات الحقيقية والمجازية. ومما جاء في هذا قوله: «تبدأ الرحلة عندما تنطلق الذات من المصدر، وتنتهي بوصولها إلى الغاية. والانطلاق والوصول كلاهما إتمام (بالمعنى الذي يقصده فندلر...). فإذا تصورنا المصدر والغاية سطحين بدل تصورهما نقطتين فإن الانطلاق والوصول يَكُونان إتمامين يمكن وصفهما بالألفاظ المنطقية باعتبارهما عبوراً للحدود... وإذا وسعنا هذه المفاهيم المحلية من حالات الانتقال النموذجية هذه - وهو الانتقال المسمى محسوساً، (وفيه تنتقل ذات من الدرجة الأولى¹ من موضع مادي إلى موضع آخر في فسحة من الزمان يمكن تقديرها). إلى أنواع مختلفة من الانتقال المجرد فإنه يمكننا توحيد وصف علاقات الاستلزام بين أزواج من القضايا من قبيل "عَلِمَ س ص" و"س يَعْلَمُ (الآن) ص"، أو بين "نَسِيَ س ص" و"لم يعد يَعْرِفُ س ص" من جهة؛ وبين "وصل س إلى ص" و"س هو (الآن) في ص"، أو بين "انطلق س من ص" و"س لم يعد في ص" من جهة أخرى. فالإتمام الذي هو العلم بـ "ص" (الذي يمكن أن يكون نهاية حدثان كما يمكن ألا يكون كذلك) يعني أننا نتعدى الحد بين جهل ص والعلم به. وبنسيان ص نجتاز الحد في الاتجاه المعاكس (بترك حالة معرفة ص)» (Lyons, 1977 / 1980, 340 - 341).

ويتحصل من هذا أن المقصود بسنة المساجلات المشار إليها هو ما أثارته المحلية من مواقف مؤيدة ومعارضة. ذلك أن مفهوم الرحلة في المكان مفهوم مركزي في تفكير أصحاب هذا المذهب في الدراسة اللغوية الذي يقول، حتى في أضعف صورهِ، بأولوية التصور المكاني وأصليته وتقدمه على سائر التصورات. ف«أصحاب المذهب المحلي يرون عادة أن وضع الشيء موضعه من الزمان أقل درجة في الحس من وضعه موضعه من المكان، لكنهم يرون أن التحديد الزماني أعلى درجة في الحس من كثير من أنواع التحديد التي تعد مجردة» (Lyons, 1977 / 1980, 339).

¹ أي شخص أو شيء مادي، اطلب ص 205 فيما يأتي و Strawson, 1959 / 1973 & Lyons, 1977 / 1980, 77-78.

وما يمكن استنتاجه مما مر بنا من كلام كازاتي هو أن جانبا من المساجلات قام على أساس القول بالتساوي بين التصورين المكاني والزمني في كونهما تصورين أصليين متناظرين لا يتفرع أحدهما عن الآخر. ومن ثم لا نستغرب أن تُعرّف بعضُ المعاجم "المكانية" [= "المحلية"] على أساس التساوي بين التصورين المكاني والزمني. فمن ذلك تعريف معجم المصطلحات اللغوية لهذا المصطلح بأنه «منهج في الدراسة اللغوية يركّز على أهميّة التراكيب المتضمّنة دلالةً مكانيةً وزمانيةً (فالتسمية من باب التغليب) في فهم نحو اللغة ودلالاتها». ويمكن تبين قيمة التصور المحلي في البحوث والدراسات الدلالية بمعرفة أن النحو العرفاني كان يسمى في الأصل "نحو المكان" space grammar (اطلب 592, 1994, Langacker) وأن هذا النحو يشتمل على مصطلحات لا شك في صبغتها المحلية من قبيل مصطلحي المجال والجهة وما إليهما (اطلب ص 90 فيما تقدم). وقد كان التصور المحلي على سبيل المثال من أبرز المظاهر التي أشار إليها بعض النقاد في تعرضهم لمعالجة لانفاكر للفرق بين دلالة الاسم ودلالة الفعل (Cf. Lipsky, 1994, 270).

ويمكن تقرير هذه النتيجة القائمة على التقريب بين الأحداث والذوات في التصور انطلاقا مما نقف عليه من دخول مفهوم الثبوت في النسيج "الزمني" الذي يتكون منه متصور الذات، دخوله في النسيج "الزمني" لبعض أنواع الأحداث وهي الهياكل والصفات الثابتة، فيكون الفرق بين الذات والحدث، من جهة التمثيل اللغوي المظهري "الزمني"، فرقا في الدرجة لا في النوع (اطلب السعدي، 2013، 291-295).

4.3 حدود التناظر بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية

تقوم شواهدٌ عديدةٌ - من الألسنة الطبيعية خصوصا - على أن التناظر بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية ليس تناظرا تاما. وقد ذهب هاليداي إلى هذا الرأي مبينا أن اللغة الإنكليزية في القرون القليلة الماضية قد أخذت في الابتعاد عن مثل هذا التوازي المكاني الزمني. (Cf. Halliday, 1950 / 1985, 138) ومرد عدم شمول التناظر بين المكان والزمان جميع الوجوه طبيعة المكان والزمان أنفسهما: «فالزمان ذو بُعد واحد، نتوهمه متحركا جارفا معه الملاحظ في التيار.

أما المكان فهو ثلاثي الأبعاد وثابت يتحرك فيه الملاحظ بحرية. ويدلُّك على ذلك أنك لا تستعمل عموماً في إفادة الزمان نفس الحروف الدالة على الحركة التي تستعملها في إفادة المكان. فما يوحي به قولك: Tuesday till أي "حتى يوم الثلاثاء" وsince Tuesday أي "منذ يوم الثلاثاء" أنَّ يوم الثلاثاء يجيء ويذهب¹ خلافاً لقولك: Sydney to أي "إلى سيدني" وSydney from أي "من سيدني" حيث سيدني باقية في مكانها حيث هي. زد على ذلك أنَّ قولك: before أي "قبل" وafter أي "بعد" لم يعد مرادفاً لقولك: in front of أي "أمام" وbehind أي "وراء" كما كان الشأن في طور متقدم من أطوار اللغة [الإنكليزية] (م. ن.، 138 - 139).

وقد ذكر هاليداي عدداً آخر من وجوه عدم التوازي بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية كما تنعكس في مرآة اللغة، ولعل أهم هذه الوجوه «وجود صلة دلالية وثيقة بين الزمان باعتباره عنصراً ظرفياً وبين الزمان المضمَّن في نظام صيغ الفعل الزمانية، وهو ما لا نظير له في وظيفة المكان» (م. ن.، 139).

خاتمة

انطلق أتباع أرسطو المحدثون في تصنيف الأحداث من تأويل نصوص له متفرقة، مستتدين إلى مفهومي الفعل والحركة، على وجه الخصوص، واقترحوا تصنيفات مختلفة اعتماداً على جملة من الاختبارات اللغوية كانت الغاية منها تبين

¹ يعضد هذا الرأي في العربية عبارات من قبيل ما تتضمنه الأمثلة التالية: «وقيل: إن المتقاتلين كانوا إذا جاء الليل يرجعون عن القتال فإذا عاد النهار عادوا فكأنه يريد بقوله: «يا صباحاه» قد جاء وقت الصباح فتأهبوا للقتال» (ابن منظور، لسان العرب، III، 402، عم. 3، مادة ص.ج.): و«قال حميد بن ثور لمن الطويل:

مُطَوَّقَةٌ خُطْبَاءُ تصدحُ كلَّما ❖ دنا الصيفُ وانزاح الربيعُ فأُنْجَمَا:

(م. ن.، 415، عم. 2، مادة ص.ج.): «والعدوى: الشجر يخضرُّ بعد ذهاب الربيع» (م. ن.، IV، 714، عم. 2، مادة ع.دو). غير أن في العربية استعمالاً أخرى تشهد بخلاف هذا إذ تُقدِّم الزمان في صورة المكان الثابت وتُقدِّم الذات على أنها عناصر متحركة. ومن هذه الاستعمالات ما تقيده بعض الأفعال من قبيل «أصبح» و«أمسى» إذا استعملت تامة في معنى الدخول في الزمان: «وأصبح القوم: دخلوا في الصباح، كما يقال «أمسوا»: دخلوا في المساء» (م. ن.، III، 401، عم. 2، مادة ص.ج.).

وجاهة الفصل بين أنواع الأحداث التي قررهما كل مصنف. وقد ظهرت دراسات عديدة¹ عكف أصحابها على المقارنة بين التصنيف الأرسطي للأحداث وتصنيف أتباعه من المحدثين، فاختلفوا في تعيين أنواع الحدث التي تقابل عند المحدثين الفعل والحركة عند أرسطو. و"منشأ هذا الاختلاف في التأويل هو، في المقام الأول، اختلاف المفسرين في تأويل اختبارات أرسطو الزمانية بين صيغة الحال وصيغة الانقضاء في الإغريقية القديمة وإمكان قياس ذلك على صيغة الحال البسيطة وصيغة الانقضاء البسيطة في الإنكليزية» (François, 1989, 259 ; Gosselin & François, 1991, 74). وعن هذا البون بين النص القديم وتأويلاته الحديثة عبر إنجال بقوله: «... ونصادف أيضا عند المعلم الأول تمييزات بين أنواع مختلفة من الحركات وذلك نحو التمييز بين ما يسمى kinêsis وما يسمى enérgeia وهو تمييز قام خاصة على الفرق بين أنواع من الأفعال ومن صيغ الأفعال الزمنية، ونحو التفريق بين أنواع من العمل مثل الأعمال المسماة praxeis والأعمال المسماة poieseis. غير أنه لا ينبغي لنا القول إن أرسطو قد نظر حقا فيما يميز الأعمال البشرية من الحركات الطبيعية النظر المَطْرَد المنتظم، ولا يمكن القول أيضا إنه اقترح تصنيفا نحويا لأنواع الأفعال يماثل التصنيف الذي يقترحه الفلاسفة التحليليون المعاصرون. ولذلك تغلب على المصدر الأرسطي عند هؤلاء الفلاسفة صورة مؤولة وإن لم يكن إلى إنكار حقيقة أنهم اقتبسوا منه سبيل» (Engel, in Davidson, 1980 / 1993, VI-VII).

وكان من أهم النتائج العامة التي توصل إليها أتباع أرسطو (والدراسات الدائرة في فلكهم):

¹ تأكيد التصور الحدسي الساذج القائم على التمييز بين الهيئة والصفة الثابتة عموما، وبين غير الهيئة من الأحداث الحركية المنتقلة مما وقفنا له على نظير في التقسيم الثنائي لأنواع الحدث في العربية (اطلب السعدي، 2013، 217 وما بعدها).

¹ اطلب ملخصا لهذه الدراسات في François, 1989, 257 - 261 ; Gosselin & François, 1991, 72-74.

2° تأكيد التمييز القديم القائم على التقابل بين الآن والزمان، والذي يناسب التمييز بين الثبوت والحدوث في النحو العربي كما يناسب التمييز بين أطراف ثنائيات اصطلاحية عديدة في الأدبيات الحديثة ترجع في مُحصَلها إلى مفهوم واحد لا يختلف عن مقتضى التمييز العميق بين الآن والزمان أو بين الثبوت والحدوث (اطلب السعدي، 2013، 289 وما بعدها).

ولست النتيجة الثانية بغريبة عن النتيجة الأولى، بل يمكن أن تكون أصلا لها من جهة أن أهم ما تتقابل فيه الهيئة وغير الهيئة من الأحداث الحركية: الأساس "الزماني" الذي هو الآن والثبوت (في الهيئة) المقابل للزمان والحدوث (في غير الهيئة). والفرق بين الثنائية المضمنة في النتيجة الأولى ونظيرتها المضمنة في النتيجة الثانية أن الأولى تقع في مستوى أنطولوجي "إدراكي" بين ضربين من "الموجودات"، وأن الثانية عبارة عن النسيج "الزماني" الذي يتكون منه كل واحد من ذينك الضربين. ويستند هذا الأساس من التمييز إلى نفس المبدأ الذي سبق أن أقمنا عليه تفريقنا بين ثنائية الذات والحدث وثنائية الثبوت والحدوث (اطلب السعدي، 2013، 253 وما بعدها).

وقد كشف لنا اعتماد مفهومي الآن والزمان في التفريق بين أنواع الحدث عن التباس منزلة الإتمام والأحداث الآنية غير الممتدة عموما، وعما يمكن أن يحصل للذهن في شأنها من تردد بين اعتبارها من باب الأحداث الآنية (بالمعنى الأرسطي) أو اعتبارها من باب الأحداث الزمانية (بالمعنى نفسه)، وقد وقفنا على أن ذلك راجع في بعض وجوهه إلى وجهة النظر إلى الحدث وكيفية تمثله.

وربما كانت سمة وجود الحد (= الجريان إلى الغاية) في الحركات وعدمه في الأفعال أهم ما احتفظ به خَلَف أرسطو من نظريتهم في مفهومي الفعل والحركة عند المعلم الأول. وقد قُرِنَ وجود الحد بمفهوم التغير، وانتفاؤه بمفهوم التجانس. وكان مما سعينا إلى إثباته في هذا الباب أن الهيئة والنشاط يتقابلان في خصائص جوهرية رغم اشتراكهما في سمات (من قبيل الامتداد الزماني الخارجي) حملت كثيرا من الدارسين على القول بتجانس مكوناتهما. فبينما أن التجانس حقيقي دَقِي في الهيئة، وأنه عَرِيف اعتباري في النشاط، وأن النشاط وإن بدا في مكوناته

"الهبائية" متجانسا ، فإنه في مكوناته "الذرية" متغاير ، وأن الفرق بين الهبة والنشاط فرق في العنصر الذي يتألف منه النسيج "الزمني" لكل منهما وهو الفرق بين الثبوت والاستقرار في الهبة (بقطع النظر عن المدة الزمانية الخارجية التي تستغرقها) وبين الحدوث والتجدد في النشاط ، وهذا كاف في جعلهما صنفين حدثيين متقابلين.

وكان من مقتضيات اختبار الاستلزام القول بخضوع الأحداث والذوات لضرب من الوحدة التصورية. ولا تخالف هذه النتيجة التي توصل إليها الدارسون في باب الحدث - بالنظر في خصائص الأحداث ومقارنتها بالذوات - عما تقرر في كثير من الدراسات الدلالية من تناظر بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية عموما.

الفصل الثالث: ستروسن وديفسن

تمهيد:

تجمع بين ديفدسن وخلف أرسطو ولا سيما فندلر وشائج عدة. فهو ينتمي مثلهم إلى تيار الفلسفة التحليلية إذ «... يقع معظم إسهامه في مجالين اثنين من الفلسفة التحليلية: فلسفة اللغة وفلسفة العمل» (Lecerle, 1993, 741). وقد تقدم (في ص 95) أن الرجلين يشتركان في الأقل، خلافا لكثير من الفلاسفة التحليليين، في التمييز اللطيف بين الواقعة والحدث اقتداء بسلفهما رمزي. وزيادة على ما كان بين فندلر وديفسن من مساجلات في مبحث الحدث (Cf. Davidson 1980 / 1993, 2) فإن ما يجمع بينهما هو أن أعمالهما لم تقتصر على مجال الدلالة الفلسفية بل تجاوزته إلى مجال الدلالة النحوية واللسانية. ويشهد بهذا قول تني وبوستويوفسكي: «لقد ألّف أرسطو في تصنيف للأحداث قائم على بنيتها الزمانية الداخلية... وقد عولجت هذه المسائل في الأدبيات الفلسفية (كني 1963، رايل 1949) ومن ثم سلكت سبيلها إلى الأدبيات اللسانية. وتؤذن الرسالة الجلية التي وضعها فندلر سنة 1967 ببداية هذه السّنة في أدبيات الدلالة المعجمية» (Tenny & Pustejovsky, 2000, 5)؛ كما يشهد به قول روثشتاين: «... لقد جعل عمل ديفدسن (1967) هذه المسألة [أي مسألة علاقة الأحداث بالتحول] في صميم الجدل اللساني» (Rothstein, 1998, 1).

وكما أن شهرة فندلر في الأعمال اللسانية الدائرة على مبحث الحدث تعود رأسا إلى مقال «الأفعال والأزمنة»، (اطلب فندلر، 2012/1967) فكذلك كانت شهرة ديفدسن في هذه الأعمال نفسها راجعة إلى مقال «البنية المنطقية لجمل العمل»¹ الوارد في كتابه المشار إليه، وقد نشره صاحبه أول مرة سنة 1967 أي في نفس السنة التي ظهرت فيها الصيغة المنقحة من مقال فندلر. ولا يقل مقال ديفدسن خطرا وذيوع صيت وعمق أثر في دراسات اللاحقين عن مقال فندلر «... فمن أجل

¹ «The logical form of action sentences»

الرسائل في دلالة الأحداث والعمل رسالة ديفدسن 1967 "البنية المنطقية لجُمَل العمل"، وفيها يعرض صاحبها برنامجا لتمثيل الاستلزام المناسب بين قضايا تتضمن عبارات عن العمل والحدث». (Tenny & Pustejovsky, 2000, 7).

أما ستروسن فينتسب إلى مدرسة أكسفورد المنطقية التي كان لها إسهام ظاهر في حركة الفلسفة التحليلية المعاصرة والتي غلبت عليها العناية باللغة العادية. وإلى هذه المدرسة ينتمي أعلاّم من أمثال رايل وكني وأوستن ممن هم في عداد فلاسفة العمل¹. ورغم أننا لم نعثر على ما يفيدنا بانتماء ستروسن إلى مجال فلسفة العمل انتماء بينا فقد رأينا أن نجتمع بينه وبين ديفدسن من قِبَل أنه لا يمكن فهم موقف ديفدسن المنتصر لأنطولوجيا الأحداث إلا باعتباره، في وجه من الوجوه، ردّا على موقف مجايله ستروسن المنتصر للجُثْث والأشخاص. كما يُبرّرُ هذا الجمعُ بين الرجلين بما تقدم من أن مصنف ستروسن (Strawson, 1959 / 1973) الموسوم بالأفراد *individuals* كان منطلق السُنَّةِ القائلة بعدم الفرق في التصور بين الأحداث والذوات (وإن لم يكن ستروسن نفسه يقول بذلك)، وهي السُنَّةُ التي يُعدُّ ديفدسن أحدَ أعلامها (اطلب ص 175 وما بعدها فيما يأتي).

I. بيتر فريدريك ستروسن

يعد ستروسن من فلاسفة اللغة التحليليين الذين وقفوا موقفا قريبا من موقف رايل من اللغة الطبيعية (Cf. Jacques & Zaslowsky, 1997, XVIII, 79, a)، وقد رأى جاك أن صفة الفيلسوف اللساني *philosophe linguistique* تغلب فيه على صفة فيلسوف اللغة *philosophe du langage* (اطلب Jacques, 1997 b, XXI, 635, a) وكأنه يلمح بذلك إلى انتصاره للغة الطبيعية واختلاف تناوله إياها عن تناول غيره برفضه إخضاع منطقتها للمنطق بمفهومه المتداول عند الفلاسفة، فهو يرى أن «قواعد أرسطو وقواعد راسل لا تقدّمُ منطقا دقيقا لأي عبارة من عبارات اللغة العادية» (Strawson, in Rossi, 1993 b, 2719)، وأنه «ليس للغة العادية منطق دقيق». (*ibid.*).

¹ Cf. Oxford (école logique d') in E. U.

أ - مشروع ستروسن في كتاب الأفراد

يتجلى تفكير ستروسن في الأحداث في كتاب الأفراد الذي يحمل عنوانا فرعيا هو "رسالة في الميتافيزيقا الوصفية". و"الميتافيزيقا الوصفية" مصطلح وضعه ستروسن ليقابل به ما يسميه "ميتافيزيقا المراجعة" *métaphysique de révision*، وتظهر هذه المقابلة في قوله في المقدمة: «تكتفي الميتافيزيقا الوصفية بوصف البنية الفعلية لتفكيرنا في شأن العالم. أما ميتافيزيقا المراجعة ففرضها إنشاءً بنية أفضل». (9, 1973 / 1959, Strawson) والظاهر أن لفظة "الميتافيزيقا" مستعملة في هذا السياق بمعناها المطابق لمعنى الأنطولوجيا أي مبحث الوجود الذي يتناول الموجود من جهة ما هو موجود بقطع النظر عما يحدده تحديدا خاصا. ويظهر هذا الترادف بين "الميتافيزيقا" و"الأنطولوجيا" في قول الفيلسوف الفرنسي دالمبار D'Alembert: «إن للموجودات الروحانية والمادية بعض الخصائص مثل الوجود والإمكان والديمومة. ويُكوّنُ فحصُ هذه الخصائص بادئ ذي بدء هذا الفرع من الفلسفة الذي تستعير منه جميع الفروع الأخرى مبادئها جزئيا. ويسمى هذا الفرع أنطولوجيا أو علم الموجود أو الميتافيزيقا العامة»¹. وقد أشار روسي إلى أن «الميتافيزيقا الوصفية التي يتحدث عنها ستروسن والتي يسعى إلى إنشائها تبدو مشروعا غرضه إظهار ما خفي من المسلمات الأنطولوجية للرسم schéma الذي نتصور به العالم، وهو الذي ندركه من جهة عاداتنا في الكلام. فليس في الميتافيزيقا الوصفية أي شيء من الميتافيزيقا: فلا مجالها (وهو فلسفة المعرفة) ولا منهجها (وهو منهج نقدي أساسا، وتابع في كثير من نواحيه لفلسفة كانط) يبرران فيما يبدو لفظ "الميتافيزيقا" في العنوان، وهو عنوان خادع أو هو مَظَنَّةٌ للشُّبْهَةِ. فلعله يجدر بنا أن نغلب الحديث عن تحليل بعدي *méta-analyse* على الحديث عن

¹ D'Alembert, «Discours préliminaire de l'Encyclopédie», § 71, in Lalande, 1926/1996, «ontologie», p. 715 وعن الترادف بين الأنطولوجيا والميتافيزيقا اطلب كذلك Ricœur, 1997, XVI, 902, (Cf. Parsons, 1990, 145-167) الموسوم بـ"قضايا ميتافيزيقية" *metaphysical issues* والذي يتناول قضايا من قبيل هوية الأحداث ومنزلتها الأنطولوجية. وعلى هذا أيضا جعل باخ لكتابه *في الزمان والصيغ الزمانية والمظهر* عنوانا فرعيا هو: «رسالة في ميتافيزيقا الإنكليزية» (اطلب ص 134، هـ 3).

الميتافيزيقا باعتبار أن همّ ستروسن في المقام الأول هو أن يتجاوز مستوى تحليل اللغة العادية إلى تفكير نقدي - بمعنى الكلمة الكانطي - في شروط إمكان عمل اللغة الطبيعية نفسها» (Rossi, 1993 b, 2720).

ولم يكن تفكير ستروسن في الأحداث في كتاب الأفراد مقصودا لذاته، بل جاء في سياق «مشروع غرضه إظهار ما خفي من المسلمات الأنطولوجية للرسم الذي نتصور به العالم، وهو الذي ندركه من جهة عاداتنا في الكلام» (Rossi, 1993 b, 2720)، وكان «القصد من سعي ستروسن هو استخراج الأنطولوجيا الثاوية تحت رسمنا التصوري وخطابنا العادي» (م. ن) وذلك بتبيين «الشروط التي ينبغي استيفاؤها حتى يتسنى لنا تشخيص الجزئيات¹ identification des particuliers من قبيل الكراسي والناس والأحداث التاريخية» (Holdcroft, 1992, 3779). وقد عبر ستروسن نفسه عن هذا المقصد بقوله: «إن غرضي هو، في وجه من الوجوه، إبراز بعض السمات العامة والبنوية لرسمنا التصوري الذي بموجبه يتعلق فكرنا بأشياء جزئية مخصوصة» (Strawson, 1959 / 1973, 15).

¹ لاحظ ريكور (Ricœur, 1990, 39, n.1) أن لفظ identification الذي استعمله ستروسن في الأصل الإنكليزي والمترجمان في النص الفرنسي أكثر تداولاً في الإنكليزية منه في الفرنسية، واقترح من ثم استعمال لفظ individualisation المؤلف في الفرنسية مقابلاً للمصطلح الإنكليزي المذكور. وقد قابلناه في العربية بـ «تشخيص» بناء على ما جاء في معجم خياط (1988، 350) ومُعْجَم لالاند (Cf. Lalande, 1926/1996, «individuation», p. 505) من أن ابن سينا كان أول من أدخل مصطلح «التشخيص» individuation القريب منه في اصطلاحات الفلاسفة. وليس مبدأ التشخيص عند لايبنتز «ما يجعل للموجود ضرباً type خاصاً، فحسب ولكنه ما يجعل له أيضاً وجوداً خاصاً محسوساً محدداً في الزمان والمكان» (Lalande, Ibid.) وتختلف صيغة «التشخيص» عن صيغة «التشخيص» من الناحية اللغوية بدلالة الأولى على معنى الجعل، وهي من ثم أنسب للتعبير عن معنى التعريف والتعيين الذي تدل عليه اللفظة الأعجمية identification إذ الغرض من التشخيص اصطلاحاً هو الوصول إلى «مثيل exemplaire وحيث أوجد دون سائر الأمثال التي تنسب إلى نفس القسم» (Ricœur, 1990, 43).

ب . اللغة الطبيعية إطارا لمشروع ستروسن

كانت اللغة العاديةُ والخطاب المتداولُ الإطارَ الذي سعى فيه ستروسن إلى تحقيق مقصده كما ينطق بذلك قول روسي، وكما يظهر من كلام ستروسن منذ السطور الأولى التي يبتدئ بها كتابه إذ قال: «إننا نتصور العالمَ على أنه يحتوي على أشياء جزئيةٍ مخصوصة... ونتصور هذه الأشياء الجزئية وهذه الأحداث الجزئية على أنها موضوعُ الخطاب اليومي، وعلى أنها أشياء يمكن أن يُحدث عنها بعضنا بعضا. فهذه هي طريقة إدراكنا للعالم وهذا هو رسمنا التصوري. ولا شك أنه من الممكن أن نُعبّر عنه بطريقة أقعد في التفلسف. ولكنها ربما لا تكون أوضح. بأن نقول إن ما لنا من أنطولوجيا يشتمل على جزئيات موضوعية» (م، ن،، والحروف الغليظة من وضْعنا). كما تظهر الإشارة إلى اللغة الطبيعية والخطاب المتداول باعتبارهما الإطار الذي درس فيه ستروسن رسمنا التصوري في قوله: «وقد يردُّ علينا إشكالٌ عرضيٌّ ولكنه أدعى إلى التدبر. فقد استهللنا كلامنا بالنظر في ضرب من مقامات الخطاب يحيل فيه بعض الأشخاص إحالة مُشَخَّصَةً *référence* *identifiante* على الجزئيات ويفهمُ فيه البعض الآخر تلك الإحالة. وقد كان علينا أن نراعي العوامل التي يتوقف عليها نجاح التشخيص في مثل هذه المقامات. ورغم ذلك فإننا أبعدُ ما يكون عن أن نتبين، على نحو جلي، الكيفية التي يتعلق بها ما ذهبنا إليه في معالجتنا هذه من اعتبارات عامة نظرية - مغرقة في عموميتها ونظريتها - بالأساليب الحقيقية في كلامنا. ومن ثم فإننا أبعد ما يكون عن تبين وجه التسليم، إن كان ثمة وجهٌ للتسليم، بتقدُّم الأجسام المادية [= الجُثث] والأشياء التي لها أجسام مادية [= الأشخاص] وأوليتها من جهة التشخيص. وينبغي أن يؤخذ هذا الاعتراض بعين الاعتبار في وجه من الوجوه. وربما كانت البرهنة الدقيقة على تعلق هذه الاعتبارات العامة بالأساليب التي نتوخاها فعلا عندما نتعلم ونتكلم مهمَّة شديدة التعقيد. ولو طلبنا مثل هذه البرهنة لضاعت الجملة في التفصيل. غير أنه ربما أمكننا التنبية إلى أمرٍ يُخفف من إحجامنا عن طلب مثل هذه البرهنة. ذلك أنه من البين أننا لا نصرح في الحديث العادي بإطار الإحالة الذي نستعمله. فالحق أننا غالبا

ما نستعمل أدوات الإشارة démonstratifs¹ للإحالة على الأشياء في محيطنا المباشر. ولكن عندما يتعدى خطابنا الأشياء المباشرة فإننا لا نجتهد في السعي إلى ربط الأشياء التي نتحدث عنها بالأشياء التي نشاهدها. ذلك أن ما يعوّض هذا الإطار الصريح من العلاقات هو، في وجه من الوجوه، هذه الحيلة اللغوية التي غالبا ما استرعت بحق انتباه المناطق وهي الاسم العَلَم. فإذا استثنينا أدوات الإشارة وما جرى مجراها فإن أسماء الأعلام هي التي تنزعُ إلى أن تكون مرتكز إحالتنا على الجزئيات ومدار عباراتنا الوصفية. وأنت ترى أن أَمَثَلَ من يُعَلِّق عليه اسم العَلَم من الجزئيات هم الأشخاص والأمكنة» (م. ن.، 64).

ج - منزلة الأحداث في كتاب الأفراد

1 - مركزية الفصل بين الذوات والأحداث في رسمنا التصوري وبطلان مقولة

«الأشياء - الحدثانات»

كثيرا ما ورد كلام ستروسن على الأحداث في إطار المقارنة بينها وبين الجث والأشخاص. فقد تقدم (في ص 188 فيما يأتي) أن ستروسن ميز "الأشياء التي تَشْغُلُ الزمان". وقد مثَّل عليها بالهيات والحدثانات خاصة - من "الأشياء التي تَشْغُلُ المكان" وهي الجث والأشخاص (اطلب م. ن.، 59)؛ كما أنه تساءل عن الكيفية التي يمكن بمقتضاها تقسيم ما يشاهد ويعاين علنا إلى ضروب types أو مقولات، وأجاب عن ذلك بقوله: «من البين أنه توجد طرائق عدة في الإجراء توافق

¹ تقابل هذه الأدوات أسماء الإشارة في العربية وهي تنقسم في بعض الألسنة الأوروبية إلى قسمين: (1) نعوت إشارية adjectifs démonstratifs / demonstrative adjectives تخصص ما اتصل به من أسماء وذلك من قبيل cette أي "هذه" في قولهم في الفرنسية مثلا cette femme أي: "هذه المرأة"، ومن قبيل this أي "هذا" في قولهم في الإنكليزية مثلا This statement is false أي: "هذا القول كاذب"؛ (2) خوالف إشارية pronoms démonstratifs / demonstrative pronouns تعوض الأسماء وذلك من قبيل celui-ci أي: "هذا" في الفرنسية، و this في قولهم في الإنكليزية مثلا: This is a false statement أي: "هذا قول كاذب" (اطلب معجم المصطلحات اللغوية، مدخل demonstrative و Mounin et al. "démonstratif"، 99، 1995 / 1974). ويبدو أن ستروسن استعمل هذا المصطلح في معنى أعم من هذا بحيث يشمل خوالف الشخص أي الضمائر بالمعنى المتداول في العربية pronoms personnels والصفات وخوالف الملك pronoms possessifs (اطلب 44، Ricœur، 1990).

أغراضاً فلسفية متباينة. وأنا أجتزئ بأكثر التقسيمات إجمالاً فأتكلم مثلاً على الحوادث والحدثانات والهيئات والأوضاع conditions من جهة، وعلى الجُثث أو الأشياء التي لها جُثٌّ [= الأشخاص] من جهة أخرى» (م. ن.، 59). وتظهر قيمة الفصل بين الذوات والأحداث فيما أورده ستروسن من اعتراض طاعن في صحة هذا الفصل، كما تظهر في جوابه عن ذلك الاعتراض بما يُبين خطر الفصل بين الأشياء والحدثانات ومركزيتها في رسمنا التصوري الفعلي الذي سعى ستروسن إلى دراسته. فقد جاء في كتابه قوله: «... وقد يُعترضُ على حُجَّتِنَا بأنها تقومُ على تقابل أو تعارضٍ أساسي. ولكنه مُريبٌ. بين الجُثِّ والحدثانات. وجملة الأمر إنه يجوزُ القولُ إنَّ تآكلَ الجُرفِ يمكنُ أن يدومَ دوامَ الجُرفِ نفسه وإنَّه يجوزُ أن يُحافظَ على علاقة مكانية بتآكلِ الجُرفِ المجاور له، ويكون لهذه العلاقة من الثباتِ ما للعلاقة بين الجُرفين؛ وإنَّ نموَّ الإنسانِ وشيخوخته يدومان دوامَ الإنسان نفسه. كما أنه يجوزُ القولُ إن لهذا الحدثانِ لأي النمو والشيخوخة، في أوقات مختلفة، علاقات مكانية بحدثانات أخرى هي العلاقات نفسها التي نقول إنها تربط الإنسان بأشياء أخرى. فهو حدثانٌ يستمرُّ، على وجه الدقة والضبط، حيث يوجدُ الإنسان¹. فما الذي يبرر تسليمنا بتمييز مقولي من الخطرِ بمكان بين الأشياء والحدثانات؟ لقد ذهب بعض الفلاسفة هذا المذهب قائلين مثلاً إنَّ "قيصر" هو اسمُ سلسلة من الأحداث أي: اسمُ سيرة biographie. ويمكن القولُ إننا بذهابنا هذا المذهب نُنَبِّهُ إلى إمكان تبيينِ مقولة لا نتيبُّها في الحقيقة: أي مقولة أشياء ذات أبعاد أربعة² يُمكنُ أن تُسمِّيها "أشياء - حدثانات choses-processus" بحيث يكونُ كلُّ جزءٍ من أجزائها المتعاقبة في الزمنِ ذا ثلاثة أبعادٍ³ وبحيث يكونُ ذلك، على وجه

¹ يشير أصحاب الاعتراض بهذا إلى أن الأحداث يُمكنُ أن تدوم في الزمنِ دوامَ الجُثِّ والأشياء المادية وإلى أنَّ العلاقات المكانية بين الأحداث يُمكنُ أن تكون ثابتة كما هو شأن الثبات النسبي في العلاقات بين الجُثِّ والأشياء المادية. وهذا الدوام والثبات في العلاقات من شروط تشخيص الأشياء المكانية وإمكان أن نَعْرِفَها مجدداً على أنها نفس الأشياء حتى عندما تتحرك هذه الجُثِّ وتُغيَّر أماكنها، وحتى عندما ينقطع الناظر عن ملاحظتها برهة من الزمن (Cf. Strawson, 1959 / 1973, 60-62).

² هي الطول والعرض والعمق والزمان.

³ هي الأبعاد الثلاثة الأولى المشار إليها في الهامش السابق.

التقريب، الشيء منظوراً إليه في مراحل متعاقبة من تاريخه من البدء إلى النهاية. غير أن الطريقة التي ينبغي أن أصِف بها هذه الأشياء تبيّن أنه يجب ألا تُلحق بالحدثانات التي تحصلُ للأشياء، ولا بالأشياء التي تحصلُ لها الحدثانات. وقد نبهتُ فيما تقدّم إلى أن غرضي هو دراسة توقّف تشخيص بعض المقولات التي نمتلكها فعلاً على تشخيص البعض الآخر¹. وأنت خبيرٌ بأنّ مقولة "الأشياء الحدثانات" ليست من مقولاتنا ولا نحتاج إليها البتة. فنحن نفرق في حقيقة الأمر بين الشيء وتاريخه أو أطوار تاريخه؛ وليس من الملائم أن نتحدث عن أحد الأمرين بطريقة تناسب الأمر الثاني. وأنت ترى أننا لا نتحدث عن الشيء ولا عن تاريخه على النحو الذي يناسب مقولة الأشياء الحدثانات. وبالتسليم بما أجريناه من تمييز تجد أنّ الحدثانات التي تحصلُ للأشياء تتوقّف عموماً في تشخيصها على الأشياء التي تحصلُ لها تلك الحدثانات ولا ينعكس، على ما تقدم بياؤه. والسبب الجزئي في ذلك - ولكنه ليس السبب الوحيد - هو أننا إذا أقررنا بهذا التمييز فإن الأشياء نفسها، لا الحدثانات التي تحصلُ للأشياء، هي ما يشغلُ المكان بصورة رئيسية: أعني الأشياء التي ليس لها موقع مكاني position spatiale فحسب، ولكن لها أبعاداً مكانية أيضاً². ولو أردنا أن نجعل أبعاداً مكانيةً لحدثان من قبيل الموت أو المعركة فإنه لا يسعنا إلا أن نرسم مُحيطَ إنسانٍ ميّتٍ أو أن نُشيرَ إلى أبعاد الميّدان الذي وقعت فيه المعركة» (م. ن.، 62، 63).

ولا ينطوي كلام ستروسن على تشكيك في أن الأشياء المادية تُحدّد بالأبعاد الأربعة التي تؤلّف مفهوم المكان - الزمان (اطلبه في ص 175 وما بعدها). فقد كان غرضه إبطال رأي يُنظرُ بمقتضاه إلى الشيء على أساس أنه سيرة وتاريخ وزمان أي على أنه جملة من الهيئات والأحوال والأعمال الحاصلة في آنات متعاقبة لا على أنه ذات ثابتة مستقرة. وهذه الوجهة في النظر إلى الأشياء وإن كانت ممكنة

¹ يشير بهذا إلى أنّ الحدثانات تتوقف في تشخيصها على الجثث والأجسام المادية وهذه هي أطروحتة الأساسية في كتاب الأفراد.

² لأنه يمكن أن يكون للأحداث موقع مكاني كما يكون للجثث، ولكنها تختلف عن الجثث في أنها لا تشغل المكان على النحو المبين في ص 170 فيما تقدم (Cf. Casati, 1995, 67 & 70-71).

فإنها في رأي ستروسن لا تعكس حقيقة رسمنا التصوري القائم على الفصل الصارم بين الشيء المثلث الأبعاد وبين ما يحدث له أي بين الشيء وهيئاته المختلفة في أطواره المعاقبة وهو عين الفصل بين مقولة الذات ومقولة الحدث.

2 . الأحداث موجودات جزئية

يقر ستروسن عموماً باندراج الأحداث في باب الموجودات الجزئية ومعنى ذلك أنه يقر بقابليتها للتشخيص والتخصيص بحيث يمكن تمييز الحدث الواحد (القتل المعين مثلاً) عن الضرب type الذي يقع تحته (القتل عموماً). ويدلك على ذلك شرحه للمقصود من إطلاق لفظ "الجزئي" بقوله: «أما هذا اللفظ فلا شك أن له مجالا مركزيا من الاستعمال الفلسفي مألوفاً لدينا وإن كان لاستعمالاته الجانبية حدودٌ غير واضحة. وعلى هذا أجتزئ الآن بالقول إن استعمالني لهذا اللفظ ليس استعمالاً جانبياً البتة. فأنا أستعمله مثلاً لأقول إن الأحداث التاريخية والأشياء المادية والأشخاص وظلالها هي جميعاً جزئيات. ويوافق استعمالني في هذا الباب أكثر الاستعمالات الفلسفية رسوخاً. وبضد ذلك فإن الصفات (أو الكيفيات *qualités*) والخاصيات *propriétés* والأعداد والأنواع ليست جزئيات» (م. ن.، 15).

ومن اليسير علينا أن نتبين في هذا التعريف أن ستروسن يخالف راسل (في كتاب **مشاكل الفلسفة على الأقل**) بإدخاله الأحداث في باب الموجودات الجزئية. فقد تقدم (في ص 73) أن راسل يعتبر دلالة الأفعال دلالة كليةً، وهو موقف مقتضاه أن مدلول الفعل في مقام وسياقٍ مخصوصين لا يختلف عن مدلوله في مقام وسياق آخرين ولا يتميز عنه بخصائص ذاتية تجيز اعتبار كل واحد من المدلولين فرداً يختلف عن الفرد الآخر كما يختلف شخصان من البشر رغم اشتراكهما في صفة الإنسانية. ولا يعني هذا نفي راسل لتحقيق مدلولات الأفعال تحققاً جزئياً عند استعمال الفعل في سياق ومقام معينين بل قصارانا أن نفهم منه أن دلالة الفعل في تحققٍ مخصوص لا تختلف عن دلالته في تحققٍ آخرٍ مخصوص، وهو ما يمكن استنتاجه من إشارته إلى عدم توقف الذهن عند الألفاظ الدالة على الكليات، وإلى أن الإصرار على تبين مدلول جزئيٍّ من هذه الألفاظ الكلية لا يحصل إلا بإدراج ذلك

المدلول الجزئي في باب كلي وربطه به (اطلب 53-54, 1985 / Russell, 1912
وص 73). ولئن كان إقصاء راسل لمدلول الفعل من دائرة الجزئيات، وإحاقه إياه
بباب الكليات مطابقا لتعريفه للجزئي عموما بأنه ما يُظهره الإحساس وتعريفه
للكلي بكونه ما تشترك فيه جزئيات عديدة (اطلب م. ن، 53) - وهو ما يقتضي
القول بأن راسل لا يعدُّ دلالة الفعل مما يظهره الإحساس أو مما يجري ذلك المجري -
فإن ستروسن لا يراعي هذا الاعتبار إذ يعدُّ الأحداث من الجزئيات، ويستوي في هذا
عنده الحوادث والحدثانات والهيئات والأوضاع - وجميعها من «الأشياء الظاهرة التي
يتناولها العيان» (50, 1973 / Strawson, 1959) - و«مجموع الإحساسات
والأحداث الذهنية والمعطيات الحسية بمعنى الكلمة المتداول» (م. ن، 45)
والمقصود بها إجمالا الأحداث الشعورية بالمعنى المبين في (ص 382 - 384)
والتي يسميها ستروسن "جزئيات خاصة" *particuliers privés* (م. ن). لأن مردها
إلى «تجارب خاصة» (م. ن، 48)، ولأنها لا تخضع في أكثر الأحوال للمشاهدة
والمعاينة.

غير أن ستروسن يساير راسل في اعتبار الصفات من الكليات (اطلب ص
75 وما بعدها فيما تقدم) رغم أن أول أنواع الصفات التي يذكرها أرسطو هي
عبارة عن ضرب من الأحداث بالمعنى العام إذ يشمل هذا النوع الأول الهيئات الثابتة
états والأحوال *dispositions* (اطلب السعدي، 2013، 138 - 139 والنص
السادس من الملحق). وليس ثمة من سبب ظاهر يدعو راسل وستروسن إلى حمل لفظ
الصفة على معنى غير هذا المعنى الراسخ في الاستعمال الفلسفي. كما يجعل
ستروسن الخاصيات أيضا في عداد الألفاظ غير الجزئية رغم أن بعض معاصريه
ممن كان لهم اهتمام بفكره في نطاق الفلسفة التحليلية¹ يفرق بين خاصيات
زمانية *temporal properties* هي عبارة عن أنواع من الأحداث بلا ريب،

¹ نقصد بذلك مورافتشيك الذي كان مجاilea لستروسن واهتم بتفكيره في كتاب *الأفراد* في مقال له
عنوانه «ستروسن والأولية الأنطولوجية»، *Moravcsik J. « Strawson and Ontological Priority »*,
in *Analytical Philosophy*, Second Series, R. J. Butler (ed.), New York, Barnes &
Noble, 1965, 106-119.

وخاصيات لا زمانية atemporal properties يمكن اعتبارها من الكليات بقوله: «نُسلّم بأن الحقيقة المُضمّرة المقدّرة لتحليلنا للصيغ الزمانية والمظهر هو عالم من الذوات وخاصيات زمانية ولا زمانية معا. فمثل الخاصية اللازمانية أن يكون عددٌ ما عدداً فردياً. وثمة زيادة على ذلك خاصيات تكون لا زمانية بالقياس إلى بعض الأشياء. فمن ذلك أن خاصية الإنسانية هي أن يكون الشيء بحيث إذا اكتسبها فإن اكتسابه إياها يكون ضرورةً طوالَ زمان وجوده. وتوجد أخيراً خاصيات زمانية كأن يكون أحدهم مريضاً أو ماشياً أو رائياً أو محامياً إلخ.» (Gabbay & Moravcsik, 1980, 62). فإذا جاز أن نعتبر الخاصيات من الكليات فالأولى أن نصرف إليها الخاصيات اللازمانية دون الخاصيات الزمانية حسب هذا التفريق. والذي يحملنا على هذا القول أن راسل فرق بين الموجودات الجزئية والموجودات الكلية على أساس خضوع الضرب الأول لأحكام الزمان وتعالي الصنف الثاني عن عوارضه وأحكامه (اطلب ص 80 وما بعدها فيما تقدّم).

وليس كلُّ ما اعتبره ستروسن من باب الأحداث يناسب بالضرورة الحدث بمفهومه المتداول في النحو العربي والشائع في أدبيات الحدث. فهو يُدخل في باب الهيئات والحدثانات الليل والنهار والسنوات. وليس هذا الأمر غريباً تمام الغرابة فقد تقدم نظيره في التراث الأصولي (اطلب ص 129). إذ اعتبر الكرياسي الليل والنهار من الزمانيات التدريجية التي تناسب مفهوم الحدثان أو النشاط وجعلهما مساويين في الاعتبار والتقدير لأحداث من قبيل القراءة والكلام وسيلان الدم وهو ما يظهره أيضاً قوله في بعض المواضع: «... والحق في الجواب أن هذه الأجزاء ليقصد أجزاء الموجودات المتدرجة في الزمان وإن كانت تدريجية الحصول إلا أنه يصدق الوجود الواحد على الموجودات التدريجية بنحو يكون أوله حدوثاً وما بعده بقاء كالليل والنهار وسيلان الدم والمسافة والكلام وأمثال ذلك مما كان تدريجي الحصول» (الكرياسي، منهاج الأصول، V، 206).

ولا شك في أن الليل والنهار يشبهان الأحداث المتدرجة في الحصول التدريجي ولكنهما ليسا من الأحداث من جهة التمثل اللغوي في العربية على الأقل لكون الصيغة الدالة على كل واحد منهما اسماً غير مصدر يدل على الزمان دلالة معجمية. ولا يمكن أن ندخل مدلول كل من "الليل" و"النهار" في باب الأحداث إلا

بتأويل كأن نعتبر أن النهار «عبارة عن كون الشمس بين المشرق والمغرب» (م. ن.، 207)، وأن الليل «عبارة عن كونها بين المغرب والمشرق» (م. ن.). وليس هذا التأويل من باب التعسف إذا علمنا أن بعض المشتغلين على الدلالة المنطقية لا يدفع أن تدل أسماء الجنس المحضة الجامدة كالزرافة والأسد والكلب على ضروب من الأحداث من جنس الهيئات. فقد جاء في كتاب بارسنز قوله: «هل للأسماء هيئات مضمرة مقدرة؟ لقد تعذر علي الظفر بدليل على أن للأسماء العادية صورة منطقية تشتمل على تسوير للهيئات¹. إن ذلك جائز وليس ثمة أي خطأ في افتراضه ولكن لا يوجد عليه دليل. والمسألة هنا هي أن نختار بين المعالجة التقليدية المتعارفة لمثال من قبيل "فيدو زرافة" Fido is a giraffe لوصورة هذه المعالجة هي:

زرافة (فيدو) Giraffe (Fido)

وبين صورة أعقد لـهـي:

(E هـ) [هـ هي هيئة الكون² زرافة & صاحب³ (هـ، فيدو)]⁴

«(E)s [s is a being-a- giraffe state & Theme(s, Fido)]

¹ عن مفهوم الأحداث المقدرة وتسويرها اطلب ص 215 فيما يأتي.
² استعمل الصبان في حاشيته (II، 162) لفظة "الكون" مشفوعة بصفة في تفسير معنى ما يسميه مصدرا مبنيا للفاعل ومصدرا مبنيا للمفعول وذلك في قوله: "... الضارية" و"المضروبية": أي الكون ضارياً والكون مضروباً، ويسمى نحو "الضارية" بالمصدر المبني للفاعل ونحو "المضروبية" بالمصدر المبني للمفعول.
³ يستعمل بارسنز مصطلح theme مرادفاً لمصطلح object (اطلب 331 & 6، 1990، Parsons)، ومعناهما هو المنفعل أو المفعول به الحقيقي. فهما يعينان الدور الدلالي لـ"قيصر" في قولنا: "طعن بروتس قيصر" و"مات قيصر" (اطلب م. ن.، 3 و6): كما يُعتبر المصطلح الأول أيضاً قريباً قرابة شديدة من مصطلح patient (اطلب م. ن.، 74) فهو يستعمله، بذلك، في معنى دلالي خالص يخالف معنى "المحور" أو "المتحدث عنه" أو "المسند إليه" الذي يقابل بمقتضاه مصطلح theme مصطلح rheme أي "الخبر" أو "المسند" أو "الحديث". (Cf Halliday, 1950 / 1985, 38)، وهو معنى لا يخلو من صلة بالوظائف النحوية السطحية. وبالمعنى الأول يقابل theme ومرادفاه الفاعل الحقيقي agent. ويرى بارسنز أن موقع الدور الدلالي (أي الوظيفة المعنوية) للمنفعل theme يناسب في الجملة المبنية للفاعل active sentence دور مفعول الفعل المتعدي بنفسه direct object أو فاعل فعل الكون "is" subject of (وهو ما ينطبق على "فيدو" في الجملة المذكورة) أي ما يناسب تقريباً المبتدأ في العربية. وفي هذه الحالة الأخيرة، وإذا سلمنا بأن التقابل بين الفاعلية المعنوية والمفعولية المعنوية تقابل فيه مراتب ودرجات، فإنه يحسن ترجمة theme بـ"صاحب الهيئة" قياساً على عبارة "صاحب الحال" في العربية لأن صاحب الهيئة وإن لم يكن فاعلاً حقيقياً فإن رتبته في الانفعال لا تبلغ مبلغ رتبة المفعول به الحقيقي لحدث الضرب أو القتل مثلاً في تقبل الفعل والتأثر به.

⁴ يمكن أن تقرأ هذه الصورة المنطقية الثانية على النحو التالي: توجد هيئة هـ بحيث تكون هـ هيئة الكون زرافة وبحيث يكون صاحب هـ هو فيدو.

(Parsons, 1990, 200).

فالمعالجة التقليدية لمثل هذه الجملة - وهي معالجة المنطق الرمزي السائد قبل ديفدسن - تقوم على اعتبار "فيدو" موضوعاً أو معمولاً و"زرافة" محمولاً. ولا نتبين فيها أيّ ضرب من الأحداث يظهر من جهة المحمول أو من جهة ما يقتضيه ذلك المحمول من معمولات. ويتأكد ذلك أيضاً بوضع القضية المذكورة في إطار المنطق الأرسطي القديم. ذلك أن الحمل فيها حمل جوهري يقوم على إسناد الجوهر والماهية الثابتة لا على إسناد صفة من صفات الذات أو متعلقٍ من متعلقاتها، فماهية فيدو كونها زرافة؛ وهذا الضرب من الحمل يقبل الانعكاس إذ يُمكنك القول: «الزرافة هي فيدو» وليس بحملٍ عرضي يقوم على إسناد العرض، وهو حمل لا ينعكس من قبيل أنك إذا أسندتَ إلى فيدو صفة الطول لم يصح أن تقول: "الطول هو فيدو" لأن الطول عرضٌ من أعراض الجوهر الذي هو فيدو¹. أما الصورة المنطقية الثانية التي يقترحها بارسنز فتتص على الحدث نصاً صريحاً، ولا تختلف في بنيتها عن الصورة التي يمكن أن نسندهما إلى جملة من قبيل "فيدو جميلة"، وهي جملة تتضمن إسناداً صريحاً للهيئة وتقتضي، حسب الضرب الثاني من المعالجة، تسويراً وجودياً لحدثٍ من نوع الهيئات (اطلب ص 215 فيما يأتي). ويمكن تصويرها منطقياً على النحو التالي:

(E هـ) [جمال (هـ) & صاحب (هـ، فيدو)]

ونُقرأ كما يلي: توجد هـ بحيث تكون هـ جمالاً ويكون صاحب هـ هو فيدو.

وعلى هذا، فالمتصورات من قبيل "الليل" و"النهار وكذلك "البرق"² (Cf. Strawson, 1959 / 1973, 50)، ليست في العربية على الأقل من الأحداث المحضة ولكنها أقرب إلى أن تكون نتائج لأحداث يمكن التفريق بينها وبين

¹ عن الفرق بين الحمل الجوهري والحمل العرضي عند أرسطو اطلب Aubenque, 1962 / 1994, n. 1, 162 والسعدي، 2013، 159.

² يمكن أن نميز في العربية بين استعمالين لـ"البرق" يترتب عليهما فرق لا يظهر عند ستروسن. فالأول هو استعماله مصدراً دالاً على مطلق الحدث ويمكن تعويضه بـ"أن" مع المصدر؛ والثاني هو استعماله اسماً جامداً دالاً على الحاصل بالحدث ويمكن تعويضه باسم موصول مع صلته وهو الذي يظهر في تعريف لسان العرب (I، 197، عم. 2، مادة ب. رق) مثلاً: «...والبرق الذي يلمع في الغيم».

الأحداث المنتجة لها تفريقا قريبا من التفريق بين المصدر والحاصل بالمصدر (اطلب السعدي، 2013، 391).

3. منزلة الأحداث في عملية التشخيص

1.3 الجُثُّ والأشخاصُ جزئياتُ أساسية

لقد كان غرضُ ستروسن الأول في كتاب الأفراد أن يدرس رسمنا التصوري والبنية الفعلية لفكرنا المتعلق بالعالم من خلال عملية الإحالة التي يكون غرضها تشخيصُ الجزئيات في خطابنا العادي. وقد سعى إلى تبينُ الجزئيات الأساسية التي يُقصدُ بها ذلك القسم (= المقولة) من الموجودات (الجُثُّ، الأحداث إلخ.) الذي يُمكن الإحالة عليه إحالةً مُشخصَةً في الخطاب وتعيينه دونما حاجة إلى جزئيات من قسم آخر أي دون أن يتوقَّف ذلك التشخيصُ على تشخيصِ جزئيٍّ من جزئيات مقولة أخرى. وذهب ستروسن إلى أن الجُثُّ والأشياء التي لها جُثُّ (= الأشخاص) هي الجزئيات الأساسية لأنها تستجيب لمقتضيات التشخيص وهي إجمالا وجودُ إطار مكاني وزماني موحد يُمكنُ من تحديد موقع هذه الجزئيات. ذلك أنه «من الممكن أن يبيِّن بعضنا للبعض الآخر على وجه الدقة الأشياءَ الجُزئية التي يتعلَّقُ بها خطابنا لأنه يُمكننا أن نُدرج ما يُقرِّره كُلُّ واحد منا وما يرويه، في لوحةٍ وحيدة نرسمها للعالم. فإطارُ هذه اللوحة هو إطارُ مكانيٍّ وزمانيٍّ موحدٌ له بُعدُ زمانيٌّ وثلاثة أبعادٍ مكانية. فإذا كان ذلك كذلك، قام تشخيصُ الجزئيات، في جملة الأمر، على إمكانِ وضع الأشياءَ الجُزئية التي نتحدَّثُ عنها في نظامٍ مكانيٍّ وزمانيٍّ وحيدٍ ومُوَحَّدٍ» (م. ن.، 42).

ومن مقتضيات التشخيص المترتبة على وجود هذا الإطار المكاني والزماني الموحد أن تكونَ الجزئيات المرادُ تشخيصها قابلةً للمشاهدة والمُعَايَنة أي ألا تكونَ جزئياتٍ خاصَّةً بالمعنى الذي تقدم في ج، 2 من هذا الفصل؛ وهذا ما عبر عنه ستروسن بقوله: «إن الشروط الدنيا لتشخيص ضرب من الجزئيات بمعزلٍ عن جزئيات أخرى هي ألا تكون عناصرُ ذلك الضرب عناصرَ خاصةً *privés* أو تتعدَّرُ ملاحظتها» (م. ن.، 58)؛ ومن ثم لم يكن مستغربا أن تكون مقولة الجُثُّ، من

بين المقولات الرئيسية المتاحة، هي المقولة الوحيدة التي من شأنها تكوينُ هذا الإطار (اطلب م. ن.، 62). ومن هذه المقترضيات أيضا أن تتميز الأشياء المادية التي تشغلُ اللوحة المذكورة بالدوام والاستمرار في الزمن وأن تكون بينها علاقات مكانية ثابتة نسبيا أو تتغير على نحو منتظم (اطلب م. ن.، 59) على نحو يُمكن من تشخيص هذه الأشياء وتعرُّفها مجددا على أنها هي الأشياء عينها التي رأيناها في السابق (اطلب م. ن.، 33 - 41 و 60 - 61). ولا يعني هذا خلو هذا الإطار الموصوف من الحركة والتغير خلوا تاماً، فالنسبُ المكانية بين الأشياء المادية قد تتغير وكذلك أجزاء هذه الأشياء نفسها ولكن ذلك لا يؤثرُ غالبا في تشخيصها، ف«تفاصيل بنية الإطار تتغيرُ، ولكن دون الإخلال بوحديته؛ ومعرفة التفاصيل التي يتألف منها تختلفُ من شخصٍ إلى آخر، ولكن دون الإخلال بهويته» (م. ن.، 59). ومن كل ذلك «يظهرُ أنَّ الجُثث هي أمثلُ ما يُرشحُ لمنزلة الجزئيات الأساسية، وهي تفضلُ في ذلك جميع ما نظرنا فيه حتى الآن ليقصدُ الأحداث» (م. ن.)، كما «يظهرُ أنَّ للجُثث دورا فريدا وأساسيا في تشخيص الجزئيات، وهي تؤدي هذا الدور عندما يتعلق الأمرُ بتمييز جزئيٍّ من نفس الجنس بأن نحيل عليه بطريقة غير إشارية لأي عندما يكون غائبا عن مقام التخاطب كما تؤديه عندما يتعلق الأمرُ بتشخيص جزئيٍّ من الجزئيات نصادفه في ظرف خاص أو نصفه في مثل هذا الظرف مع جزئي آخر صادفناه أو وصفناه في ظرف آخر... وذلك من قبيل أن هذه المقولة [أي مقولة الجُثث] تقدمُ شواغلَ occupants للمكان دائمةً، بينها علاقات ثابتة بعض الثبات لقضاء حاجات الاستعمال الناجمة عن استعمال مثل هذا الإطار ليقصد الإطار المكاني والزمني الموحد» (م. ن.، 61 - 62).

2.3. الأحداث جزئيات غير أساسية

لا يدفعُ ستروسن أن تُشابه بعض أنواع الأحداث الجُثث في إمكان تشخيصها دون الاستناد في ذلك التشخيص إلى مقولة أخرى وقسم من أقسام الموجودات يختلف عن قسم الأحداث. ذلك أن بعض الأحداث يفي بالشرطين الأدنيين اللذين اشتراطهما ستروسن لتشخيص ضرب من الجزئيات بمعزل عن أي ضرب آخر منها وهما شرط

ألا تكون هذه الجزئيات خاصةً *privés* وألا تتعدّر ملاحظتها (اطلب م. ن.، 58)، «فإحالتها على صيحةٍ ما إحالةٌ مُشخّصةٌ لا تحتاج في شكلها المُشخّص إلى إحالةٍ ضمنية على الصائح» (م. ن.، 56) إذ بإمكانني أن أحيلَ على صيحةٍ سمعتها أنا ومن أخاطبُه وأتحدث عنها دونما حاجة إلى الإشارة في كلامي إلى من يصيحُ، ولا يحتاج مُخاطبِي أيضا إلى معرفة ذلك. وهذا مثالٌ يسوقه ستروسن مستدلا على عدم حاجة الأحداث دوماً في تشخيصها إلى الذوات التي تتعلق بها تلك الأحداث. فليس تشخيصُ هذا الضرب من الجزئيات (الأحداث) متوقفا دوماً على تشخيص ضرب [= مقولة] آخر (الجثث والأشخاص مثلاً). غير أن الحالات التي لا يتوقف فيها تشخيص الأحداث على تشخيص الجثث والأشخاص التي تتعلق بها تلك الأحداث حالات قليلةٌ جداً (اطلب م. ن.، 58) قياساً إلى الحالات التي تحتاج فيها الأحداث إلى الجثث حتى تُشخّصَ. ذلك أنه «يصحُّ القول، ونحنُ نتحدّثُ عن طائفةٍ كبيرة من الحوادث والحدثانات والهيئات والأوضاع *conditions* التي يمكننا أن نسمّيها... إن هذه الحوادث أو الحدثانات هي بالضرورة أعمالٌ تُوقّعها أشياء ليست هي نفسها حدثاناتٍ أو هيئاتٍ أو حوادثٍ، أو هي أعمالٌ تحصلُ لهذه الأشياء. كما يصحُّ القول إن هذه الهيئات هي بالضرورة هيئاتٌ وأوضاعٌ لأشياء ليست هي نفسها هيئاتٍ وأوضاعاً وحدثاناتٍ وحوادث. ويُمكن أن نرى أن هذه الحقيقة البسيطة تجبرُنا أن نقرر مباشرة أن تشخيصَ أغلبِ الحوادث والهيئات والحدثانات يتوقفُ على تشخيصِ جزئياتٍ من ضروب أخرى تنتمي تلك الحوادث والهيئات والحدثانات إلى تاريخها¹. ذلك أن تشخيصَ الحدث الجزئي - في الحالة التي يكون فيها هذا الحدث من جنس الأحداث التي تقعُ كُلُّها بالضرورة لأشياء من ضرب آخر - يقتضي ضرورةً تشخيصَ الشيء الجزئي الذي وقعَ لَهُ الحدث. وعلى هذا تتعدّرُ الإحالةُ إحالةً مُشخّصةً على موتٍ جزئيٍّ من الجزئيات دون الإحالة بصورةٍ ضمنيّةٍ على الموجود الذي يكون ذلك الموتُ موتاً له لأن كل موت هو بالضرورة موتٌ لموجود من نوع ما. وحتى يتسنى

¹ أي إلى تاريخ الجزئيات التي هي من ضرب آخر غير الأحداث كالجثث والأشخاص.

لأحدنا أن يُحدد موتا ما ، فعليه أن يُحدّد الموجود الذي يكون ذلك الموت موتا له. ومن ثمّ فإنّه يكون لعبارة "هذا الموت" - المستعملة باعتبارها إحالة إشارية حقيقية مُشخّصةً ، أي في مقام إشارة المتكلم إلى الموت المذكور إشارة حضورية ، - قوّة عبارة "موت هذا الموجود" ¹ (م.ن.، 55). وحاصل القول «إنه ثمة قسم كبير من الهيئات والأوضاع والحوادث والحدثانات الجزئية التي تدركُ على أنها بالضرورة هيئات وأوضاعٌ لجزئياتٍ من ضروب أخرى أو على أنها صادرة عن هذه الجزئيات التي هي من ضرب آخر. وتتصدرُ هذه الجزئيات الأشياء التي هي - أو التي لها - جُثٌّ» (م.ن.، 57-58).

وقد اعتبر ستروسن هذا "التفوق" الذي للجثث والأشخاص في رسمنا التصوّري على سائر المقولات وأقسام الموجودات (ومنها الأحداث) أولية أنطولوجية *ontological priority* هي المرادُ من قوله إن الجثث والأشخاص موجوداتٌ أساسية (اطلب م.ن.، 65)، وهي عبارة، وإن كانت تدل على تفضيل مقولي *préférence catégoriale*، فإنه ينبغي ألا يفهم منها الإقرار بالوجود أو بالواقعية للجثث والأشخاص دون سائر أقسام الموجودات، كما ينبغي ألا يفهم من ذلك أن سائر الموجودات تُرد إلى الجثث والأشخاص وتُرجعُ إليها في جملة الأمر، بل إن هذه الأوليةُ أوليةٌ بالنظر إلى عملية تشخيص الجزئيات في اللغة العادية فحسب (اطلب م.ن.).

على أن القول بتوقف تشخيص الأحداث على الجثث والأشخاص والأشياء المادية عموما ليس بالقول المستحدث، فهو من مقتضيات قول أرسطو بعدم قيام الأعراض بأنفسها، وبحاجتها إلى الجواهر التي يُنسبُ إليه الوجود الحقيقي (اطلب هـ 56)؛ وهو ما يفهم أيضا من موقف كلامي قديم يجعل تحيز الأعراض تابعا

¹ اعتبر ستروسن أن هذه الحجة غير كافية في الاستدلال على توقف تشخيص الأحداث على الجثث والأشخاص، وسعى إلى مزيد تحسينها حتى تكون حجة دامغة (Cf. Strawson, 1959 / 1973, 56) غير أننا أوردناها منقطعة عما يحسنها ويقويها لأن غرضنا هو تقديم نماذج واضحة من استدلال ستروسن على هذه المسألة، وليس تتبع تفكير الرجل في مسالكه الوعرة الدقيقة.

لتحيز الذوات التي تقوم بها تلك الأعراض. فقد عرف التهانوي "المتحيز" بأنه «... الحاصل في الحيّز [= المكان]. وبعبارة أخرى القابل بالذات أو بالتبعية للإشارة الحسية. فعند المتكلمين لا جوهر إلا المتحيز بالذات، أي القابل للإشارة بالذات، وأما العَرَضُ فمتحيز بالتبع [لتحيز الذات]» (الكشاف، 1436).

4. صعوبة تشخيص الجُثْث والأحداث تشخيصاً دقيقاً

لم يكن ضبط مفهوم الأحداث وتدقيق ما يميزها عن مفهوم الذوات مما قصد إليه ستروسن في كتابه، وهو ما يصدق أيضاً على ضبطه لمفهوم الجُثْث والأشخاص. والسبب في ذلك أن الفصل بين أقسام الموجودات فصلاً حاسماً وتعريف كل قسم تعريفاً جامعاً مانعاً هو من المطالب العزيزة التي يعسر إدراكها، لذلك كان التمييز تمييزاً إجمالياً يتوسل بالعُرف والمسامحة لا بالحقيقة والدقة. وقد أشار الرجل إلى قلة عنايته بتوخي الدقة في تعيين المقصود بالأحداث والجُثْث بقوله: «سأتكلم مثلاً على الحوادث والحدثانات والهيئات والأوضاع من جهة، وعلى الجُثْث أو الأشياء التي لها جُثْث من جهة أخرى. ولن أستعمل هذه الألفاظ على وجه متناه في الدقة. فمن ذلك أنني أجعل الحقل والنهر في عداد الجُثْث أو الأشياء التي لها جُثْث. وأنا لا أزعم، في الأكثر الأعم، أن تمييزاتي بالغة اللطافة، ولا أدعي أنها دقيقة وجامعة مانعة، غير أنها يمكن أن تفي بغرضي» (Strawson, 1959 / 1973, 50). وقد ظهرت صعوبة الفصل بين أقسام الموجودات وتعريف كل قسم تعريفاً جامعاً مانعاً في سعي ستروسن إلى بيان المقصود بالجُثْث. فقد رأى أننا نكون قد ضيقنا على أنفسنا إن نحن اشترطنا لدخول الشيء في حيّز الجُثْث أن يُبدي ذلك الشيء ضرباً من المقاومة التي نحسها باللمس. فهذا الشرط أشدّ إغناطاً مما كان يشترطه ديكارت Descartes من الامتداد extension وما كان يشترطه لوك Locke من الصلابة. ومعنى ذلك أن هذا الشرط هو أشدّ إغناطاً من شرط شغل مكان ذي ثلاثة أبعاد، وهو ما اقترحه ستروسن لدخول الشيء في عداد الجُثْث والأشياء المادية. وقد رأى ستروسن أن الشرط الذي اقترحه يُمكن أن تفي به من الناحية الاختبارية شواغل occupants تكون مرئية فحسب (كأن تُرى ولا تلمس مثلاً)، وتفي به

عند المكفوفين شواغلٌ تُلمَسُ فحسبُ. كما يذهبُ إلى أنه يصعبُ من الناحية العملية الظفرُ بشواغلٍ تكون مرئية فحسبُ. فبعض الحالات التي يمكن أن ينصرف إليها الوهمُ كالأشباح مثلاً هي حالاتٌ مُربِيةٌ لا يمكن القطع فيها برأي، وبعض الحالات الأخرى من قبيل أشعة الضوء والغازات الملونة لا تطابق مقاييس الثراء والتنوع والدوام والثبات المشتركة أيضاً في الجثث النموذجية. وحتى إذا ظفّرنا بمثل هذه الشواغل فقد نتردّد في اعتبارها من الجُثث (اطلب م. ن، 43 - 44).

والحاصل من كل ذلك أنه يعسرُ أن نضبطَ بدقة ما يدخل في حيزِ الجُثث وما يخرجُ عنه. وما يمكن الجزمُ به أن كون الشيء مما تقعُ عليه حاسة من الحواس الخمس لا يدخله بالضرورة في عدادها. فالصوت الذي تدركه حاسة السمع والذي يُعرَفُ في الصوتيات السمعية بأنه «تذبذبُ ذرّاتِ الهواء المحيط في شكل موجاتٍ تنتشرُ في الهواء... نتيجة وجود جسم متذبذب» (ابراهيم، 25) ليس من الجُثث لأنه وإن كان محسوساً فإنه يفتقر إلى الأبعاد الثلاثة المشتركة في الجُثث، وهو من ثمّ أقربُ إلى الموجودات الزمانية منه إلى الذوات المكانية. فهو «عرَضٌ يخرجُ مع النَفْسِ مستطيلاً متصلاً» (ابن جني، سر صناعة الإعراب، I، 6) حتى إنك «لو فرضت تجربة سمعية محضةً لكنت قد فرضت بذلك عالماً غير مكاني» (Strawson, 1959 / 1973, 73)، وأدنى ما يُمكنُ قوله لعن هذا العالم: «إنه عالمٌ يخلو من الجُثث» (م. ن، 69)¹. وليس كلُّ مرئيٍّ هو من الجُثث ضرورة كما يشير إلى ذلك كلامُ ستروسن. ويمكن التمثيل لما يُرى ولا يكون من الجثث بظواهر طبيعية من قبيل البرق وقوس قُزح. كما يُمكن التمثيل لعسر الإقرار بدخول بعض المرئيات - مما لا يكون ثلاثي الأبعاد ولا يحقق شروط الثبات والدوام - في حيز الجثث النموذجية وإن تناوله الحس بما أورده الزجاجي من اختلاف القول في أمر السراب اختلافاً لم يتعلق بصورة من صور وجوده أو كيفية من

¹ عرض ستروسن في الباب الثاني من القسم الأول من مؤلفه -65 / 1973, 1959 (Cf. Strawson, 1959 / 1973, 65) إلى تشخيص الأصوات بعد أن عرض في الباب الأول إلى تشخيص الجثث واعتبرها جزئيات أساسية، وذلك لما في الأصوات من خصائص تبعدها عن الجثث والذوات المكانية عموماً، وتقربها من الأحداث والذوات الزمانية التي تقع في المكان دون أن تشغله (اطلب ص 170 فيما تقدّم).

كيفية بل بنفس ذلك الوجود: «... وقد يُسمَّى بعضهم المعدوم شيئاً، وأباه آخرون. واحتج الأولون بقول الله عزَّ وجلَّ: "كسرابٍ بقيعةٍ يحسبه الظمآن ماءً، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً" [النور، 39]؛ فقالوا: "قد سمَّى المعدوم شيئاً". وقال مخالفوهم: "ليس كذلك، لأنَّ السرابَ ليس بمعدوم على الحقيقة، لأنه لمعانُ الشمسِ على الحصى في اشتداد الحرِّ عند الهاجرة. ولمعانُ الشمسِ هو شيءٌ ما ليس بمعدوم" (الإيضاح في علل النحو، 57). بل ليس كلُّ ما هو من الجُثِّ يصلحُ لتكوينِ إطار الإحالة المشخَّصة للجزئيات الذي اعتبره ستروسن إجمالاً من خصائص الجُثِّ والأجسام الماديَّة، إذ لا بدَّ أن تتوفر في هذه الجُثِّ بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة صفاتٌ إضافيةٌ كالدوام والثبات حتى تكون جُثّاً نموذجية. ولذلك ذهب ستروسن إلى أنه: «يكون من الغلط قطعاً أن نعتقد أن جميعَ الجُثِّ أو جميعَ الأشياء التي لها جُثٌّ يمكنُ أن تُعدَّ جزءاً من هذا الإطار لأي إطار الإحالة المشخَّصة ولو كان ذلك على نحو عرضي: إذ أن كثيراً من الأجسام لا تستقر على حال أو هي سريعةُ الزوال أو هي هذا وذاك، فلا نكادُ نستعملها باعتبارها معالمَ ومراجع يُعرفُ بها المكانُ إلا إذا لوحظت في حينها» (م. ن.، 59 - 60)، وهذا هو شأن السحاب والهواء مثلاً. ولهذا لا نستغربُ أن يذهب ستروسن إلى اعتبار القسم من الجزئيات المُسمَّى بـ"الأبنية النظرية"، والذي يمكنُ أن تُمثَّله في الفيزياء بعضُ الجزئيات *particules* غير المنظورة، قسماً لا يختلفُ عن قسم الجزئيات الخاصة كالمشاعر والأحاسيس والفكر في افتقاره إلى جزئيات أخرى أساسية تُشخَّصُهُ في عملية الإحالة. فكما أنه لا يمكنُ الإحالة على الألم إحالةً مُشخَّصةً لهُ باعتباره ألماً جزئياً مخصوصاً إلا بالإحالة على الشخص المتألم (اطلب م. ن.، 45 - 47) فكذلك لا يمكنُ الإحالة على هذه الجزئيات الفيزيائية إحالةً مُشخَّصةً لها باعتبارها جُزئياتٍ جزئيةً مخصوصةً إلا بالإحالة على الأجسام الضخمة المنظورة التي تدخلُ تلك الجزئيات في تأليفها بحيثُ يمكنُ اعتبارُ هذه الأجسام «على مذهب لوك مؤلفة من جُزئيات دقيقة وغير منظورة» (م. ن.، 48).

وإذ تعذر تعريف الجُثْث على وجه الدقة فقد وجب الفصلُ في أمرها على وجه الإجمال بالاستناد إلى الإطار الذي قرره لاينز في قوله: «إن استعمالَ مُثَلِّ هذه المقولاتِ يقتضي مسبقاً عدداً من الفرضياتِ الأنطولوجية الدُّنيا المتعلقة بما يوجدُ في العالمِ. وفرضياتنا (التي نعتبرها دُنياً ومسلماً بها عموماً) هي فرضياتُ الواقعية الساذجة. فأولاهَا (وأهمُّها أيضاً) هي أن العالمَ الخارجيَّ يشتملُ على عددٍ من الأشخاصِ والحيواناتِ وجُثْثٍ أخرى تتفاوتُ في درجة تميزها وانفصالها عن غيرها. ولسنا نبالي كثيراً بما نجده من عَنَتٍ في الفصل على نحو حاسم بين الجُثْث المنفصلة عن غيرها وبين ما لا يصدقُ عليه هذا الوصفُ من قِبَلِ أَنَّهُ يُمكننا نَتَبَيَّنُ على وجه اليقين عدداً كافياً من الجُثْثِ المنفصلة عن غيرها. والبنيةُ المعجِميةُ والنحويةُ للألسنة المدروسة هي التي تخولُّنا الحسمَ في الحالات المشككة» (Lyons, 1977 / 1980, 77).

ويدلُّ هذا على أن المنزلة الأنطولوجية للموجودات ليست منزلة محددة سلفاً، بل إن التمييز بين أصنافها غالباً ما يجري في إطار اللغة. ذلك أنه يُعوَّلُ على البنية النحوية والمعجمية لا سيما في الحالات الإشكالية التي تفتقرُ فيها الموجوداتُ المُصنَّفةُ إلى خصائص أساسية كالثبات في المكان والزمان ووضوح الحدود والانفصال عن الغير الذي يُمكنُ أن يلتبس بها (اطلب ص 138 فيما تقدم). ذلك أنه توجدُ «ذواتٌ من الدرجة الأولى [= جُثْثٌ] ثابتةٌ لا تتحرك على الدوام أو في أكثر أحوالها، ولكنها لا تعدُّ ذواتاً من الدرجة الأولى إلا إذا صنفها لسانٌ من الألسنة على أنها كذلك، وإلا إذا انفصلت عن محيطها بلونها وشكلها ومقوماتها. إذ من الجائز أن يُدرَكَ التراكمُ والتجمعُ والتكتلُ من المادَّةِ الذي تنشأُ منه الأَجْرُفُ والجبالُ والسُحُبُ والبحيرات إلخ. ويُتمَثِّلُ على أنه ذواتٌ من الدرجة الأولى، وقد يتعدَّرُ ذلك، فالمنزلة الأنطولوجية لهذه الأشياء غيرُ محددة، والألسنة مختلفةٌ في تناولها» (م.ن، 313-314).

والظاهرُ أن تحديدَ الجُثْثِ غيرُ معدوم الصلة بالحواس، والظاهرُ أيضاً أن حاسة البصر تتبوأ منزلة الصدارة في تشخيص الجُثْث. وهذا الأمرُ بيِّنٌ في اشتراط ستروسن أن تكون هذه الجُثْثُ قابلةً للمشاهدة والمعاينة والملاحظة العينية، وفي

مفاضلته بين مختلف الحواس من حيث دورها في تكوين المتصورات المكانية خاصة. فهو يرى أن حاستي الذوق والشم من الحواس المعهود تركها وإغفالها قياساً إلى سائر الحواس حتى إنه «لا يبدو أن افتراض تجربة تخلو من عناصر الذوق والشم يمكن أن يحدث، بالاستناد إلى تلك التجربة فحسب، ثورةً تصورية ذات دلالة (فنحن لا نرى العالم على صورة مختلفة إذا كنا مزكومين)» (Strawson, 1959). (71، 1973) / فإذا طرحنا حاستي الذوق والشم اتجهنا إلى المقابلة بين النظر واللمس من جهة والسمع من جهة أخرى من قبل أنه ليس للأصوات أي سمة مكانية متصلة فيها وملازمة لها (م. ن.، 72). فإذا أقصينا حاسة السمع أمكننا أن نحكم بالتقدم والأولية في تكوين المتصورات المكانية. ومن ثم المتصورات المتعلقة بالجثث والأجسام المادية. لحاسة البصر. ذلك أنه «من البديهي أن المجال البصري ممتد بالضرورة في كل حين وأن أجزاءه تُظهر علاقات مكانية متبادلة. أما في اللمس فالأمر أقل وضوحاً. فلنستبين المقصود مثلاً من عبارة "مجال اللمس" (م. ن.).

د - أثر فكر ستروسن في علم الدلالة

يبدو أن ستروسن كان يستدل على أطروحة هي، إجمالاً، أطروحة الحس المشترك والواقعية الساذجة وميتافيزيقا الاستعمال اليومي وهي الأطروحة القائلة بتقدم الجثث والأجسام والأشخاص والجواهر والأعيان على الأفعال والأحداث والمصادر والأعراض، كما أننا نجد لهذه الأطروحة صدى في تأليف وأعمال مختلفة سعت إلى الاستدلال عليها عبر مسالك متعددة. فمن ذلك أن كواين الذي كانت فكره معاصره ستروسن جلية الحضور في كتابه، يذهب إلى «أنه ينبغي ألا نعجب إذا كانت ثقتنا بالجثث أكبر من ثقتنا بالأقسام [= المقولات] والصفات وما جرى مجراها. وينبغي أن نطلب بعض أسباب هذا التفضيل للجثث في كون الألفاظ الدالة عليها تنتسب إلى طور أوغل في البدائية من الألفاظ ذات الدلالة المجردة عند تعلمنا للغة. فأنت تشعر بأن الإحالة المحسوسة أوثق من الإحالة المجردة لأنها أرسخ في ماضي تعلمنا». (Quine, 1960 / 1977, 324) وعلى هذا الأساس فسر النحاة العرب كثرة الأعلام في الأعيان وقلتها في المعاني. فقد جاء في الخصائص (II، 197. 200) لابن جني قوله: «اعلم أن الأعلام أكثر وقوعها في كلامهم إنما هو

على الأعيان دون المعاني، والأعيان هي الأشخاص نحو زيد وجعفر وأبى محمد... فإن قلت: "ولم قلت الأعلام في المعاني وكثرت في الأعيان نحو زيد وجعفر وجميع ما علّق عليه علّم وهو شخص؟" قيل: "لأن الأعيان أظهر للحاسة وأبدى إلى المشاهدة، فكانت أشبه بالعلمية مما لا يرى ولا يُشاهد حساً وإنما يُعلم تأملاً واستدلالاً؛ وليست كمعلوم الضرورة للمشاهدة"¹

وقد كان لفكر ستروسن وقع في بعض الأعمال الدلالية اللاحقة. فمن ذلك أن لاينز الذي يُقر صراحة بتأثره بتقسيم ستروسن للموجودات (Cf. Lyons, 1977 / 1980, 78, n. 7) ينطلق من تمييزه ويقترح تقسيماً ثلاثياً² للموجودات التي يمكن أن تكون أسساً أنطولوجية دلالية لأقسام الكلام والبنى النحوية فيقول: «نطلق اسم الجثث على الذوات التي هي من الدرجة الأولى، وفي هذا القسم عينه ينزل الأشخاص منزلةً مخصوصة... وما تشترك فيه جميع ذوات الدرجة الأولى (أي الأشخاص والحيوانات والأشياء) من السمات هو أن لها خاصيات إدراكية ثابتة بعض الثبات في الأوضاع العادية؛ وأنها توجد في كلّ وقتٍ وحين³ - فيما هو من الناحية النفسية على الأقل - مكاناً ثلاثي الأبعاد؛ وأنه يُمكن لجميع الناس مُشاهدتها ومعاينتها» (م.ن، 77 - 78)؛ أما «الذوات التي هي من الدرجة الثانية فالمقصود بها الحوادث والحدثانات وهيئات الأشياء إلخ... والمقصود بالذوات التي هي من الدرجة الثالثة الذوات المجردة من قبيل القضايا التي توجد خارج الزمان والمكان»⁴ (م.ن، 78). غير أن التأثر بأطروحة ستروسن لم يكن رد الفعل الوحيد على ما تضمنه كتاب الأفراد، فقد كانت بعض أفكاره محل نقد وتعديل لا سيما في كتابات مفكرين من أمثال ديفدسن الذي أنكر أن تكون الجثث جزئيات أساسية دون الأحداث.

¹ اطلب استدلالاً مماثلاً لهذا في شرح المفصل (I، 37) لابن يعيش، وقارنه بما سبق من تفسير ستروسن لغلبة أسماء الأعلام على الأشخاص والأماكن بالأولية الأنطولوجية للجثث والأشخاص.

² وهو تقسيم اعتمده باحثون من أمثال عبد القادر الفاسي الفهري (1999، 158).

³ قارن هذا بما ذهب إليه النحاة العرب ابن يعيش من عدم الفائدة في الإخبار عن الجثث بالزمان لوجود الجثث في كل الأزمنة وعدم اختصاص ذلك الوجود بزمان دون آخر (اطلب شرح المفصل، I، 89 - 90، والسعدي، 2013، 295 وما بعدها).

⁴ عن اعتبار القضايا موجوداتٍ لا زمنيةً اطلب ص 95 فيما تقدم.

II . دونالد ديفدسن

لئن كان أثر أرسطو في عمل ديفدسن أثرا واضحا وضوحه في السُّنة التحليلية الإنكليزية . الأمريكية في فلسفة العمل (Cf. Engel, in Davidson 1980 / 1993, VI)، فإن تأثير ديفدسن بأرسطو في باب الحدث لم يكن في حجم تأثير خلف أرسطو به. وهذا التأثير وإن كان حاصلًا فإنه لم يتناول نفس الجوانب التي شغلت بال رايل وكني وفندلر من الحدث. فإذا كانت عناية خلف أرسطو منصرفةً إلى الحدث من حيث بنيته الداخلية ومكوناته المظهرية وخصائصه الذاتية المتأصلة فيه، فإن عناية ديفدسن قد اتجهت إجمالاً إلى الحدث في بنيته الخارجية¹ ومحيطه العاملي². ومن ثم كان تناول ديفدسن لمسائل تتعلق بالفاعلية والجعل والقصد والإرادة وما إليها من متعلقات الحدث الخارجية المتصلة بالفاعل الحقيقي خاصة³. وعلى هذا يكون بين عمل خلف أرسطو وعمل ديفدسن تكامل لم يفت اللسانيين الإشارة إلى بعض جوانبه. ذلك أن عمل ديفدسن «... يوفر بالإضافة إلى ما اقترحه عمل فندلر من تصنيف الأنواع المظهرية أداة تحليل ثرية يحلّل بها معنى الكلمة...» (Tenny & Pustejovsky, 2000, 7). غير أن الطريف في عمل ديفدسن هو رأيه في المنزلة الأنطولوجية للأحداث، وهو رأي اقتضاه تمثله للصورة المنطقية لجمل اللغة الطبيعية التي تتضمن إحالة على الأحداث والأعمال.

¹ وهي البنية المتعلقة بمفاهيم من قبيل الجعل causation والفاعلية الحقيقية agency، اطلب السعدي، 2013، 268 و 7-8، tenny & Pustejovsky, 2000.

² المقصود بالمحيط العاملي environnement actanciel عند فرنسوا (Cf. François, 1989, 2) هو الأطراف التي تشارك في الحدث participants بصورة من الصور وهو يقرب مما يقصده "تانيار" من إطلاق مصطلح العامل actant (اطلب 105-106، 1976 / 1976، Tesnière).

³ وهو ما تنطق به عناوين بعض مقالاته من قبيل مقال "الأعمال والدواعي والأسباب" Actions, reasons and causes (اطلب 61-78، 1991، Neuberg & Davidson 1980 / 1993, 15-36)؛ ومقال "كيف يمكن أن تضعف إرادة المرأة؟" Comment la faiblesse de la volonté est-elle possible ? (اطلب 37-66، 1993، Davidson 1980 / 1993)؛ ومقال "الفاعلية المعنوية" Agency (اطلب 205-224، 1991، Neuberg & Davidson 1980 / 1993, 67-91)؛ ومقال "أن يكون للمرء نية" Avoir une intention (اطلب 119-145، 1993، Davidson 1980 / 1993)؛ ومقال "العلاقات السببية" Les relations causales (اطلب 199-217، 1993، Davidson 1980 / 1993).

أ - الأحداث عذيلة الجُثث

أكد ديفدسن في مواضع عديدة وجود الأحداث، وكان كثيرا ما يدعم رأيه هذا بالاستناد إلى الاستعمال في اللغة الطبيعية وهو ما يظهره قوله مثلا: «تغير الأشياء؛ لكن هل توجد أشياء من قبيل التغير؟ يسقط حجرٌ ويولد ظبي وتزلق أرضٌ وينفجر نجمٌ. فهل يوجد زيادة على الحجارة والنجوم سقوطٌ وانزلاق أرضٍ وانفجارات؟ إن اللغة تحفزنا إلى القول بوجود تلك الأشياء لا بتوفيرها الألفاظ الخاصة¹ المناسبة فحسب بل كذلك بتوفير جميع اللوازم من أدوات التعريف والتنكير والمحمولات المبينة للنوع وألفاظ العدد والأسوار والمفوضات الدالة على الهوية ومن ثم، فيما يبدو، جميع لوازم الإحالة» (Davidson, 1980 / 1993, 245)².

والقول بوجود الأحداث قول لم يبتدعه ديفدسن بل نبأ إليه عدد من الفلاسفة التحليليين منهم أوستن الذي «يُجسّد تحليله للأعدار³ تجسيذا مستقيضا حقيقة أن خطابنا واستدلانا المتداولين المتعلقين بالأعمال يُمكن أن يُحلّلا على نحو طبيعي جدا إن نحن سلمنا بوجود هذا الجنس من الذوات» (م. ن، 154)؛ ومنهم كواين (Cf. Quine, 1960 / 1977, 330) الذي يُسلم بوجود الأشياء المجردة وهي تشمل مقولات منها الأقسام classes والصفات والقضايا والأعداد والنسب والوظائف (اطلب م. ن، 322) ولا يُستبعد أن تشمل الأحداث بالمعنى الذي نقصده في هذا العمل لأنه يجعل هذه الأشياء المجردة مقابلة للجُثث باعتبارها أفضل الأشياء المحسوسة وأمثلها (اطلب م. ن، 323 - 324).

¹ اطلب المقصود باللفظ الخاص في ص 97، هـ 2 فيما تقدم.

² جاء في ص 154 من المرجع نفسه قوله: «إن جانباً لا بأس به من كلامنا على العمل يوحى بالمعنى نفسه. أي بوجود أشياء مثل الأعمال وأن جملة من مثل إقطع زيد الخبر، في بيت الاستحمام بالسكّين، في منتصف الليل تصف العمل بطرق شتى. "لقد فعل زيد هذا بالسكّين". "بريكٌ زدني حديثاً عن هذا". فلفظة "هذا" لا تدل ههنا على زيد ولا على السكّين ولكنها تدل على ما فعله زيد. وهذا الظاهر في الأقل؛ وجاء في ص 187 قوله: «... وفي انتظار ذلك أرى الأمر كما يلي: ثمة تراكيب لغوية يتضح معناها باطراد ما إن نُسلم بالأحداث، وليس ثمة اختيار آخر يُرضينا. وعلى هذا لا بد لنا من افتراض أن الأحداث موجودة». واطلب أيضا ص 257.

³ J. L. Austin, A "Plea for Excuses", *Philosophical papers*, Oxford, Clarendon Press, 1961.

والمعنى المقصود من وجود الأحداث أنها لا تقل في منزلتها الأنطولوجية عن الجثث والأشياء المادية، فهي توجد بالمعنى الذي توجد به الأشياء. و«معنى كون الأحداث ضرباً من الأشياء أنها بعض ما كان يسميه راسل بآخر أثاث العالم» وأنه يتعذر ردها إلى ذوات أخرى. فليست هي خصائص للأشياء، وليست هي «أعراضاً فردية» للجواهر على النحو الذي كان يتصورها به لايبنيتز Leibniz بل هي نفسها جواهر. وليست كذلك مركبات من الأشياء والخصائص أو العلاقات على نحو ما يسميه كثير من الفلاسفة¹ «وقائع» أو «هيئات للأشياء»، ولكنها أفراد أو جزئيات أساسية؛ وهي في هذا بمنزلة الجثث نحو الطاولات والكراسي والزرافات» (Cf. Engel, in Davidson 1980 / 1993, XV). و«المهم هنا هو أن للحدث نفس المنزلّة الأنطولوجية التي للجوهر سواء أكان هذا الجوهر شيئاً أم شخصاً» (Ricœur, 1990, 104).

ويخرج ديفدسن بتأكيد وجود الأحداث من زمرة «الفلاسفة الذين لا يبيحون لأنفسهم استعمال الألفاظ المجردة فحسب»، بل يُجيزون كذلك تسويرات تتعلق بالأشياء المجردة بلا شك. (ا كقولهم: «توجد متصورات من شأنها...»، و«هذه القضايا التي يكون بعضها...» و«... توجد أشياء يُشك فيها أو يُعتقد فيها») ولكنهم يُنكرون بسداجة في الفقرة نفسها كُلّ قول بوجود مثل هذه الأشياء. فإذا شدّدنا عليهم قالوا: «إنّ الأشياء المجردة لا توجد على النحو الذي توجد عليه الجثث». وهم يذهبون إلى أن الفرق لا يُردّ إلى مجرد فرق بسيط بين ضربين من الأشياء بحيث يكون بعض هذه الأشياء في المكان - الزمان [= الجثث] ولا يكون بعضها الآخر فيه [= الأشياء المجردة]، بل هو فرق بين معنيين لقولنا: «يوجد» بحيث لا توجد الأشياء المجردة بالمعنى الذي توجد به الأشياء المحسوسة» (Quine, 1960 / 1977, 334).

¹ ومنهم راسل وفينغشتاين، اطلب ص 91 وما بعدها فيما تقدم.

ب . الصورة المنطقية لجمل العمل

لقد كان تصور ديفدسن للمنزلة الأنطولوجية للأحداث مؤصلا في تحليله لجمل اللغة الطبيعية التي تفيد الأعمال والأحداث عموما. فقد عكف الرجل على النظر في هذه الجمل قصد استخراج صورتها المنطقية، وانتهى إلى بناء صورة منطقية طريفة تُصِفُ الأحداث وتختلف بذلك عما كان متبعا في تحليل مثل هذه الجمل.

1 . تساوي الأسماء والأفعال المتصلة بها في الإحالة على الأحداث

انطلق ديفدسن في ضبط الصورة المنطقية لجمل العمل من مخالفة ما هو شائع في الأدبيات المنطقية التي دأبت على تعليق الدلالة الحدثية بالاسم دون الفعل المتصل به. فمن ذلك أن المعالجة التقليدية ترى في (33) و(34) إقرارا بوجود أشياء من قبيل المستكشفين (في الجملة الأولى) والانفجارات (في الجملة الثانية) وهو ما يقر به ديفدسن أيضا.

(33) كان المستكشف في الكهف

L'explorateur était dans la cave

(34) حدث الانفجار في الكهف

L'explosion eut lieu dans la cave

«فأولى هاتين الجملتين تفضي بنا إلى التسليم بوجود مستكشف أي فرد يدلُّ عليه اللفظُ الخاصُّ الـ"مستكشف" ¹. ويبدو أن الجملة الثانية تفضي بنا على نحو مواز إلى الإقرار بوجود حدث جزئي مخصوص. ويُقرُّ هذا عندك ويُمكنه في نفسك ملاحظة أنه يلزم من (33) و(34) على التوالي:

(35) كان ثمة مستكشف في الكهف

¹ ذكر ديفدسن في الهامش المناسب لهذا الموضع أنه «من المهم أن نُنبِّه ههنا إلى أن الـ"مستكشف" لا يدلُّ على شخص بعينه إلا في سياق استعمال محدد على نحو دقيق. فالجملة التي هي من قبيل (33) تفضي بنا إلى التسليم بوجود أشياء مختلفة في مقامات مختلفة. ويصدق هذا على (34)» (Davidson, 1980 / 3, 256, n. 1993). وهو يشير بهذا إلى ما في لفظ "المستكشف" من عموم واستغراق بحيث لا يكون لفظا خاصا معرِّفة إلا في سياق ومقام معينين.

Il y avait eu un explorateur dans la cave

(36) حصل انفجارٌ في الكهف

«Il y eut une explosion dans la cave

(Davidson 1980 / 1993, 256).

واستنتج ديفدسن من النظر في هذين المثالين أن «التوازي بين الكلام على المستكشفين والكلام على الانفجارات يكادُ يكونُ تاماً من جهة النحو والمنطق. فالـ"مستكشفون" و"الانفجارات" يستدعيان كلاهما، على ما سبق بيانه، أداة التعريف وأداة التنكير ويستدعيان أيضاً صيغ الجمع والتسوير الكلي quantification universelle والعبارات العددية والأقوال المفيدة للهوية. وكما أنه لا شيء يحملنا على أن نرى أنه في الإمكان تقديم تحليلٍ مُرضٍ لشروطِ صدقِ جملٍ تتعلقُ بالمستكشفين دون أن يستدعي ذلك وجودَ جُثٍّ جزئيةٍ مخصوصةٍ فانية، فكَذلك لم يُعدْ ثمة شيء يدعونا إلى أن نرى أنه في الإمكان تقديم تحليلٍ مُرضٍ لشروطِ صدقِ جملٍ تتعلقُ بالانفجارات دون أن يستدعي ذلك وجودَ أحداثٍ خاصةٍ مؤرَّخةٍ» (م. ن.، 257).

وفي جميع هذا لا يبدو تحليلُ ديفدسن مختلفاً عن تناول المعهود في الأدبيات المنطقية. غير أن موضع الاختلاف هو في اعتبار الجمل المماثلة التي يُذكرُ فيها الحدث بصيغة الفعل لا بصيغة الاسم. فقد دأبت الكتابات المنطقية الدائرة في فلكِ الفلسفة التحليلية على تجاهلِ إحالة الفعلِ على الحدث ويعود هذا الموقفُ إلى أوائلِ الفلاسفة التحليليين من أمثال راسل وفريغه. فقد أهملَ الأولُ ربطَ الأفعالِ بالأحداثِ وعده الثاني أمراً ثانوياً في علم الدلالة على حد ما ذهبَ إليه بارسنز (اطلب 4, 1990, Parsons, 69 وص فيما تقدم). ولم يقلُّ بإحالة الفعل على الحدث منهم سوى نفر قليل أولهم رمزي الذي قال: «أنَّ يكونَ قيصرُ مات» فهذا في الحقيقة قضية وجودية تثبت وجود حدث من نوع ما» (Ramsey, 1927, 138 in Davidson, 1980 / 1993, 185 & Parsons, 1990, 5). الذي وإن كان لا يفرق بين الواقعة والحدث، خلافاً لرمزي، فإنه كان يميل حدسياً إلى اعتبارِ الجملِ المتضمنة أفعالاً تساوي في الدلالة نظيرتها التي تتضمن

أسماء متصلة بتلك الأفعال فمن ذلك أنه يرى أن (37) و(38) يُعبران عن نفس المعنى ويتساويان من ثم منطقيا. (Cf. Davidson, op. cit., 163)

(37) طار أموندسن إلى القطب الشمالي

Amundsen vola jusqu'au pôle Nord

(38) حصل طيرانٌ لأموندسن إلى القطب الشمالي

Un vol d'Amundsen jusqu'au pôle Nord eut lieu.

ولكن ريخنباخ كان يصر على أن هاتين الجملتين المترادفتين في المعنى والمتساويتين منطقيا تقتضيان صورتين منطقيتين مختلفتين «فإحدهما [= الثانية] تتحدثُ حقا عن أحداثٍ، أما الأخرى [= الأولى] فلا» (م.ن.). وقد انطلق ديفدسن من حدس ريخنباخ ليبين أن الجملتين المتساويتين في المعنى من قبيل (37) و(38) تقتضيان صورة منطقية واحدة وأن الفعل ينبغي أن يعاملَ كما يعاملُ اللفظ الخاص. فمما جاء في هذا المعنى قوله: «قد يُسلمُ لنا بأن الأسماء من قبيل "الانفجار" و"الموت" و"السقوط" و"الكارثة العائلية" وما جرى مجراها تُبدي نفس رسوم الاستنتاج التي تبديها سائرُ أسماء الجنس؛ وقد يُسلمُ لنا أيضا بأنه ينبغي أن نتوقع أن تصدق هنا أيضا الفرضياتُ الأنطولوجية التي تبرر الاستنتاج التسويري. ولكن ما هو شأن الجُمْلِ التي لا تشتملُ إلا على الأفعال المناسبة لتلك الأسماء؟ ولم كان لزاما علينا أن نفترضَ أنه ينبغي أن يوجد حدثٌ جزئيٌ مخصوص يجيز التحقق من صدق قولنا:

(39) انفجر المرْجُلُ في الكهف

La chaudière explosa dans la cave

إذا كنا نرى أنه لا يوجد في هذه الجُمْلَةِ لفظ خاص يحيلُ على حدثٍ ولا اسمُ جنس يمكن أن نعاملهُ معاملةً محمول يصدقُ على الأحداث؟ إنه لمن الجائز أن نعتبر أن (39) تستلزمُ تسويرا يتعلّقُ بالأحداث وأن لها الصورة المنطقية التالية:

(40) يوجدُ سٌ بحيثُ كان سٌ انفجارا وكان سٌ يجري في الكهف وكان

سٌ متعلقا بالمرْجِلِ.

وعلى هذا النحو نُظهرُ ما خفي من علاقاتٍ بين الفعل والاسم» (م.ن. 257 -

258).

وربما لم يبدُ في هذا التصوُّر القائم على اعتبار الأفعال محيلةً على الأحداث أيُّ حظٍّ من الطرافة عند من ارتاض في النحو العربي وتمثل مقولاته ونشأ على التفكير وفق "منطقه"؛ غير أن تواتر الإشارات إلى التوازي بين الأسماء وما يتصل بها من أفعال في الإحالة على الأحداث في مواضع كثيرة من رسائل ديفدسن يُوحى بأن الرجل كان يقدم تصورا طريفا غير معهود في الأدبيات الفلسفية والمنطقية. فالربط بين الأفعال في اللغة والأحداث في الكون لم يكن هو التصوُّر السائد وإن ظهر القول به مفرقا على مدى تاريخ الفلسفة كما أوماً إلى ذلك بارسنز (Cf. Parsons 1990, 4)، ذلك أنه «ينبغي ألا يعزَّب عن أذهاننا أن المحمول لو الفعل أحد الصيغ المعبرة عنه¹ يُمكن أن يكون خاصيةً propriété وهذا هو المحمول ذو الموضع الواحد¹، ويُمكن أن يكون نسبةً relation، ويجوز أن تكون هذه النسبة ثنائية (ذات موضعين)² كما يجوز أن تتعدد n-aires (أن تكون ذات ع من المواضع à n places)» (Ouelbani, 2000, 81).

ومن ثم نفهم لم اعتبر ريخنباخ القول (38) دالا على الحدث، و(37) خاليا منه؛ ولهذا أيضا فرق بارسنز، تأثرا بديفدسن في تصويره للبنية المنطقية لجمل العمل - بين الإحالة الصريحة على الأحداث بواسطة الأسماء، والإحالة الضمنية عليها بواسطة الأفعال. فقد ذهب إلى أن البنية المنطقية التي اقترحها ديفدسن تشرح ظواهر مختلفة في اللغة منها «العلاقات بين الطرائق الصريحة في الكلام على الحدث وبين ما نتلفظ به من جمل لا يبدو أنها تتضمن إحالة صريحة على الأحداث البتة كما هو شأن العلاقة بين قولنا: "حصل طيران فوق القطب من نرويجي في شهر أيار سنة 1926" A flight over the pole by a Norwegian took place in May 1926 وبين قولنا "طار نرويجي فوق القطب في أيار سنة 1926" A Norwegian flew over the pole in May 1926 ; وكذلك بين المركب الاسمي NP "... كل تدمير لمدينة تدميرا عنيفا" every violent destruction of a city والمركب الفعلي VP في الإنكليزية "... دمر مدينة

¹ كالموضع الذي يقتضيه الفعل اللازم في قولنا: "جاءت امرأة" Une femme est venue.

² كالموضعين اللذين يقتضيهما الفعل المتعدي إلى مفعول واحد في قولنا: "ضرب زيد عمرا" Paul a battu Pierre

تدميرا عنيفا"violently destroyed a city» (Parsons, 1990, 7) واتخذَ بارسنز من التساوي بين الأسماء والأفعال المتصلة بها في الدلالة على الأحداث حجة على صواب نظريته في الأحداث، وهذا ما يظهرُ في قوله: «...ويكمن نوع ثالث من الحجج المؤيدة للتحليل القائم على الأحداث المقدر¹ في ما يوفره لنا من عون في تفسير العلاقة بين بعض الجمل التي تتضمن إحالة صريحة على الأحداث والجمل التي لا تتضمن تلك الإحالة. فالجملة (41) على سبيل المثال تشتمل على مركب يحيل صراحة على حدث الغناء وهو "غناء النشيد المرسيلي" بينما لا توجد أي إحالة صريحة على حدث من الأحداث في (42):

(41) بعد غناء النشيد المرسيلي حيَّو العلم

After the singing of the *Marseillaise* they saluted the flag.

(42) بعد أن غنَّى النشيد المرسيلي حيَّو العلم

After the *Marseillaise* was sung they saluted the flag.

بيد أن الجملتين تفيدان نفس الفائدة تقريبا ، والفرق الأساسي الحاصل بينهما هو أن استلزاما في (41) يخلو منه (42) وهو أن غناء النشيد المرسيلي حصل مرة واحدة² ويشير هذا المثال المسألة المتصلة بالعلاقة بين المصدر المذَّيل nominal gerund³ نحو singing أي "غناء" المستعمل دلاليا باعتباره اسما يفيد حدثا ما ،

¹ الأحداث المقدرّة underlying events وهي عنده مُقدَّرة لأنها لا تُناسبُ في البنية السطحية لفظا خاصاً يدلُّ على حدث بعينه، وإنما هي مُستنتجةٌ من الأفعال التي هي مجردُ محمولاتٍ لا تُعيِّنُ صراحةً موضعاً للحدثٍ باعتباره معمولاً من معمولات ذلك المحمول. اطلب كلام روثشتاين وبارسنز على التقدير فيما يأتي.
² باعتبار أن المركب الدال على الحدث في الإنكليزية في (39) لفظٌ خاصٌ وردَ معرفةً ودلَّ على حدث معين، وباعتبار أن الفعل في عرف المناطقة عموما ليس من الألفاظ الخاصة فدلالته على الحدث، إن أُقرَّ بها، دلالة جنسية عامة.

³ يُستعمل مصطلح gerund أحيانا للإشارة إلى الصيغة المذَّيلة باللاحقة -ing في الإنكليزية. وكثيرا ما تُستعملُ الإنكليزية هذه الصيغة لتسمية الحدث وهي ترادفُ عندئذٍ مصطلح verbal noun (اطلب معجم المصطلحات اللغوية). ويسمي بارسنز هذه الصيغة في حال دلالتها على مجرد الحدث nominal gerund كما يسميها أيضا event gerund (اطلب 129, 1990, Parsons). «ذلك أن الإنكليزية تصوغ المصادر المذَّيلة الشبيهة بالاسم nounlike gerunds من الأفعال الدالة على الحدث event verbs : فمن ذلك اشتقاقُ "singing" أي "الغناء" من "sing" أي "غنى"؛ و"stabbing" أي "طعن" من "stab" أي "طعن" و"killing" أي "قتل" من "kill" أي "قتل" (م.ن.).

وبين الفعل sing أي "غنى" الذي اشتق منه ذلك المصدر¹. ويوفر التحليل القائم على الأحداث المقدرة الوسائل لحل ناجح إذ يقترح أن تُسهم المصادر المذيلة في الصورة المنطقية بنفس المحمولات التي تُقدمها الأفعال المُعتبرة أصلاً لتلك المصادر» (م. ن.، 17). ورأى بارسنز أيضاً أن «معنى اسم الحدث الفعلي² يُسهم في الصورة المنطقية بمحمول الأحداث نفسه الذي يُسهم به الفعل المشتق منه ذلك الاسم. فالصيغة التي هي "غناء (ح)"³ في الصورة المنطقية المقدرة في قولنا "مريم تغني" هي عينها صيغة "غناء (ح)" في الصورة المقدرة في قولنا "كل غناء...". وتكمن علة هذا الرأي في وفرة ما يصدر عنه من نتائج صائبة في سياق النظرية اللغوية المتعلقة بالأحداث المقدرة» (م. ن.، 129). وقد عبرت روثشتاين عن هذا التساوي في الاعتبار بين الأسماء الدالة على الأحداث وبين الأفعال المتصلة بها بقولها: «من الحقائق اللغوية المقررة أننا نحيل على الأحداث في لغتنا. وقد أقر منذ زمن طويل بأن الأسماء وما جرى مجراها⁴ وحدات يمكن أن تُحيل على الأحداث... بيد أن علاقة الأحداث

¹ شرح بارسنز معنى الاشتقاق عنده بقوله: «عندما أقول: «مشتق من» فأنا لا أعني بذلك سيورة تاريخية أو سيورة تركيبية إعرابية بالضرورة ولكنني أقصد اطرادا وانتظاما [ملحوظا] في الإنكليزية المعاصرة فحسب. ولا يلزم من ذلك البتة القول بأن المشتق لاحق في الوجود للمشتق منه المزعوم» (Parsons, 1990, n. 1, 300).

² اسم الحدث الفعلي verbal event noun مصطلح شامل عند بارسنز للمصادر المذيلة والاسميّات المشتقة derived nominals وهي الأسماء المشتقة من أفعال بطريقة غير الطريقة التي تُشتق بها المصادر المذيلة وذلك كاشتقاق "destruction" أي "هدم" من "destroy" أي "هدم"، واشتقاق "production" أي "إنتاج" من "produce" أي "أنتج" واشتقاق "arrival" أي "وصول" من "arrive" أي "وصل"...» (Parsons, 1990, 129).

³ "غناء (ح)" "Singing (e)" هي جزء من الصورة المنطقية لقولنا مثلاً "مريم تغني" أو لقول يتضمن عبارة "كل غناء". فرغم اختلاف التعبير عن حدث الغناء باستعمال الصيغة الفعلية في القول الأول والصيغة الاسمية في القول الثاني فهذا الجزء من القولين يناسبه نفس الجزء من الصورة المنطقية وهو "غناء (ح)" وتقرأ على هذا النحو: «بحيث يكون ح غناء».

⁴ الاسم وما جرى مجراه أو "الاسمي" هما العبارتان اللتان نراوح بينهما في مقابلة المصطلح الأعجمي nominal وقد تقدم أن هذا المصطلح يستعمل للدلالة على الأسماء العادية من قبيل "destruction" و"production" والتي تشملها عبارة الاسميّات المشتقة derived nominals وتُسعمل روثشتاين هذه العبارة للدلالة على ما سماه بارسنز بالمصدر المذيل nominal gerund وقد مثلت على هذه الاسميّات المشتقة بلفظة "الغناء" "the singing" (اطلب 1, 1998, Rothstein). ويدل مصطلح nominal أيضاً على الصفة التي تمحضت للاسمية وتُسَمَّى أيضاً اسماً صيغةً adjectival noun وهي عبارة عن اسم أصله نعت كقولك مثلاً: the young (والمقصود به جنس الشباب) و the sick (والمقصود

بالنحو أقل وضوحا بكثير. ومدار الإشكال هو: هل تؤدي الأحداث دورا باعتبارها ذواتا نحوية في الأبنية النحوية؟ لقد جعل عمل ديفدسن (1967)¹ هذه المسألة في صميم الجدل اللساني. فقد رأى أن الإحالة المباشرة بواسطة الأسماء وما جرى مجراها ليست الطريقة الوحيدة في الكلام على الأحداث كلاما مباشرا، ولا هي أكثر الطرائق تداولاً في ذلك. ويبيّن أن الجمل تُفسّرها تُقرّر وجود الأحداث وأن ذلك يتأتى لها بتسوير وجودي² يتعلق بمعمول يفيد الحدث ويكون داخلا من جهة الفعل» (Rothstein, 1998, 1).

والإحالة على الحدث الداخل من جهة الفعل باعتبار هذا الحدث موضوعا ومعمولا . لا باعتباره محمولا . إحالة خفية لا تظهر في المستوى السطحي خلافا لسائر المعمولات. وهذا ما عبرت عنه روشتاين بقولها: «إن المعمول الذي هو حدث لا يطفو البتة على السطح باعتباره معمولا إعرابيا (تركيبيا) خلافا لمعمولات الفعل الدلالية الأخرى. ولكنه يُقيّد دوما بسور وجودي لا شيء يناسبه في التركيب» (Rothstein, 1998, 2). ولما كان هذا التسوير الوجودي للمعمول الذي هو حدث لا يناسب في السطح أي مكون فقد سماه بارسنز تسويرا مقدّرا underlying quantification وبنى عليه أطروحته في الأحداث فقال: «والأطروحة التي نروم استقصاء البحث فيها هي أن دلالة الجمل البسيطة في الإنكليزية تقتضي صورا منطقية هي أعقد، نوعا ما، مما يظنه الباحثون في علم دلالة الألسنة الطبيعية. ذلك أن دلالة جملة بسيطة من قبيل "ضرب زيد عمرا" تقتضي صورة لها في الأقل ما يلي من التعقيد:

يوجد حدث ما هو ح بحيث يكون

ح هو ضربا، ويكون

به جنس المرصى)، كما يُرادف هذا المصطلح مصطلح "عديل الاسم" أو "بديل الاسم" noun equivalent (اطلب معجم المصطلحات اللغوية). وقد جعل برينو (Cf. Brunot, 1922 / 1965, 63) هذا المصطلح مرادفا لمصطلح "العبارة الاسمية" expression nominale ليشمل جميع ما يقترب من الاسم ويؤدي وظائفه دون أن يكون من طبيعته كالضمائر والألفاظ التي لم يتحدد معناها les indéfinis (عن المقصود بهذه الألفاظ اطلب ص 296 فيما يأتي).

¹ المقصود بذلك مقال "الصورة المنطقية لجمل العمل" الذي تقدمت الإشارة إليه.

² عن مفهوم التسوير الوجودي اطلب ص 216 وما بعدها فيما يلي.

فاعل ح الحقيقي agent هو زيد ، ويكون
مفعول ح الحقيقي object هو عمرو ، ويكون
ح قد انقضى في وقت ما من الماضي.

ويغلب على هذه الصورة التي هي صورة نموذجية تسوير وجودي متصل بالأحداث. ولما لم يكن مثل هذا التسوير مستفادا على نحو صريح من الجملة "ضرب زيد عمرا" فإني أسميه تسويرا "مقدرا". ومن المباحث الرئيسية في النظرية التي أفحصها أن مثل هذا التسوير المقدّر المتصل بالحوادث (والهيئات) لا ينفك عنه لسان من الألسنة الطبيعية» (Parsons, 1990, 3).

2 . الصورة المنطقية الجديدة

دأبت جُلّ الكتابات المنطقية قبل ديفدسن على النظر إلى جملة من قبيل "مات قيصر" "Ceasar died" على أنها مؤلفة من معمول argument هو "قيصر" ومحمول prédicat هو "مات" ¹ فيكون تمثيل هذه الجملة في المنطق الرمزي ¹ كما يلي:

¹ يُسمى المعمول أيضا اسما nom (اطلب 123 / 1978, 1977 Lyons)، وموضوعا sujet (اطلب فاخوري 1988، 141) ويُسمى المحمول كذلك دالة قضوية أو تابعا قضويا fonction propositionnelle (اطلب Blanché, 1968 / 1996, 130-132, 133, n. 2 & Ouelbani, 2000, 76). والمعمول في الجملة المذكورة هو "قيصر"، والدالة القضوية هي "مات س" حيث تُعدّس متغيّرا variable أي موضعا شاغرا ملئ بالمعمول "قيصر" ويمكن أن يملأ بما لا يخص من المعمولات. فللقضية في المنطق الحديث مقومان هما «الدالة وهي الجزء الثابت والجزء الحلي في القضية... والمعمول وهو الجزء القابل للتعويض فيها» (Ouelbani, *ibid.*)؛ وثبات الدالة وتغيّر المعمول يكون في إطار المنطق الحلي من الدرجة الأولى، وفي غيره يجوز أن يكون المتغيّر هو الدالة أي الجزء الحلي من القضية (Cf. Ouelbani, op. cit., 78 & Blanché, op. cit., 134).

فالدالة القضوية ليست بقضية تامة بل هي رسم يُجرّد من القضية الملموسة ولا يحتفظ إلا ببنيتها الصورية، والدالة من ثم مُبهمة ولا تصبح قضية أي قولاً تاماً واضحاً يقبل الصدق والكذب إلا إذا ملئ الموضع الشاغر فيها أي موضع المتغيّر بمعمول (أو اسم) معلوم (اطلب ص 408 وما بعدها فيما يأتي). وما ينبغي التنبية إليه هو أن قولنا: "مات قيصر" في معالجة المنطق الحديث السابقة لديفدسن قضية شخصية proposition singulière (وتسمى أيضا قضية فردية proposition individuelle وتقابل القضية العامة proposition générique اطلب Davidson 1980 / 1993, 160-161) و«الشخصية هي القضية المخصوصة» (التهانوي، **الكشاف**، I، 1009)، و«هي القضية التي يكون موضوعها أي الطرف المقابل للمحمول فيها» جزئياً مشخّصاً معنياً [كذا] والأرجح «معينا» [مثل "سقراط فيلسوف"] «خياط، 1988، 350؛ واطلب أيضا صليبيا 1994، II، 196. ف«القضية "سقراط إنسان" تسمى "القضية

المخصوصة" أو "الفردية" لأنها تتسبب صفة الإنسان إلى فردٍ مخصوص هو سقراط. فكلمة "سقراط" موضوعة للدلالة على شخص واحد فقط» (فاخوري، 1988، 141) ومثل هذه القضية تتعلق بفرد بعينه ولا تحتاج من ثم إلى تسوير. «وعلى هذا فإنك إذا أشبعت الدالة (المحمول) بمعمولها، أي إذا عوضت المتغيرس الوارد في الصورة القضية (دس) بثابت فردي س¹ أي باسم الفرد من قبيل "قيصر" في القضية المذكورة فإنك تحصل على قضية هي قضية شخصية، من قبيل أن ما يظهر فيها باعتباره معمولاً هو اسم فرد لعن معنى الفرد اطلب 123، 1978 / 1977، Lyons ويحصل هذا الانتقال من الدالة أو من الصورة القضية إلى القضية بتشخيص المتغير» (Blanché, 1968 / 1996، 134).

ويعد نفس قولنا "مات قيصر" في معالجة ديفدسن ومن تبعه قضية عامة لأن المحمول فيها، وهو "مات"، لا يقتضي معمولاً واحداً فردياً هو "قيصر" كما هو الشأن في المعالجة الأولى، بل يتطلب بالإضافة إلى ذلك المعمول الظاهر في بنية الجملة السطحية معمولاً آخر مقدراً هو "حدث" (عن تقدير هذا المعمول اطلب الصفحات السابقة) وليس هذا المعمول فرداً معيناً حتى تعد القضية شخصية مخصوصة بل هو معمول غير معين indéterminé وبهذا تكون القضية عامة مطلقة تحتاج إلى تقييد بالسور الوجودي وهو سور جزئي من شأنه أن يحصر القضية ويخرجها من إطلاقها وعدم تعيينها. وكون القضية عامة لا يمنع من أن تكون قضية جزئية إذ القضية العامة شاملة للقضية الجزئية وهي القضية الوجودية والقضية الكلية وتختلف كلتاهما عن القضية الشخصية بكون الموضوع (المعمول) فيهما غير معين، (Cf. Arnauld & Nicole، 1662 / 1993، 184 & Blanché، 1968 / 1996، 132، 134 & Lalande، 1926 / 1996، 996، n. 1). «فما تختلف به القضية الفردية لأي الشخصية المخصوصة عن القضية العامة هو أن لها قيمة صدق معينة على نحو مخصوص. أما القضية العامة فإنه ليس لها قيمة صدق إلا إذا ربطت بمقام معلوم» (Davidson، 1980/1993، 161). وعلى هذا فالقضية العامة (الكلية، والوجودية الجزئية) أقرب إلى الدالة القضية أي إلى هيكل القضية وشكلها وصورتها منها إلى القضية التامة التي استوفت جميع عناصرها من صورة قضية ذات مواضع ومعمولات تملأ تلك المواضع. ذلك أن "كل الناس" في قولك: "كل الناس عقلاء" أو "بعض الناس" في قولك: "بعض الناس عقلاء" لا تختلف عن "س" من قولك: "س عاقل" في أنه يمكن تعويضها جميعاً باسم دال على فرد بعينه من قبيل "سقراط" و"الفارابي" و"زيد". وفي كل مرة يُعوض فيها الاسم الفردي نخرج من قضية إلى قضية أخرى. فقولك: "سقراط عاقل" قضية تختلف عن قولك: "زيد عاقل". ولذلك ذهب بلانشي إلى أن «اسم الموضوع sujet لأي الفرد الحامل للصفات والمحل الذي تقوم به تلك الصفات هو الذي يكون معمولاً للدالة القضية عندما يتعلق الأمر بقضية شخصية. وليس الأمر على هذا النحو في القضايا العامة التقليدية - الكلية والجزئية -، إذ لا يدل فيها اللفظ الذي هو المسند إليه النحوي على موضوع لفرد أو محل حقيقي أي فرد ولكنه يعبر حقاً عن دالة» (Blanché، 1968 / 1996، 131-132)، «فالقضية يمكن أن تشتمل على معمول يظل غير معين، وحتى نحصل على قضية انطلاقاً من دالة أو من صورة قضية فإنه توجد وسيلة أخرى غير تشخيص المتغيرات وهي تقييدها وقد يقع ذلك بطريقتين: كلياً ووجودياً (م. ن، 137). وعلى هذا يقال في البنية المنطقية للجملة المذكورة في المتن (وباعتماد مفهوم الدور الدلالي أو الوظيفة المعنوية في التمثيل الرمزي) حسب التحليل المستلهم من نظرية ديفدسن: يوجد حدث ح بحيث يكون ح موتاً ويكون المفعول الحقيقي لـ ح هو "قيصر". والاختلاف بين المعالجة السائدة قبل ديفدسن وبين ما يقترحه ديفدسن في معالجة قضية من قبيل "مات قيصر" هو كالاختلاف بين قولك "جاءت نادية" (وهي قضية شخصية مخصوصة لا تحتاج إلى تسوير لكون المعمول فرداً بعينه وهو "نادية") وبين قولك: "جاءت امرأة" (وهي قضية عامة تحتاج إلى حصر وتقييد لأن المعمول "امرأة" غير معين ويكون ذلك التقييد بواسطة السور الوجودي) ويمكن التعبير عن الصورة المنطقية

م (ق) ؛ D(c)

ويكون المحمول ذا موضع واحد لأنه [أي المحمول] يعمل في اسم واحد أو معمول واحد هو "قيصر" في هذه القضية. كما دأبت تلك الكتابات على النظر إلى جملة من قبيل "ضرب زيد عمرا" "Shem a frappé Shaun" على أنها مؤلفة من محمول (هو "ضرب") ذي موضعين لأنه يعمل في معمولين هما "زيد" و "عمرو" في هذه القضية. ويكون تمثيل هذه الجملة في المنطق الرمزي كما يلي:

ض (ز، ع)؛ F(She, Sha)

أما مقترح ديفدسن فيعامل الفعل على أنه يوفر للصورة المنطقية موضعاً لمتغير الاسم بالإضافة إلى كونه محمولا أو دالة قضوية. وبذلك يكون ديفدسن قد شَخَّصَ الحَدَثَ وعدة فردا من الأفراد وسواء بسائر الأشياء والذوات التي يتصل الفعل بالأسماء (= المعمولات) الدالة عليها في الجملة. وقد بين بارسنز الفرق بين التحليل القديم والتحليل الذي تُعزى أصوله إلى ديفدسن بقوله: «إن هذا التحليل للجملة التي تقول: "مات قيصر" هو تحليل أعقد بكثير من التمثيل الرمزي الذي يُدرَّس في كتب المنطق، وهذا التمثيل (بصرف النظر عن الزمن) هو ببساطة م(ق)،

حيث تمثل "م" الفعل "مات" وحيث تمثل "ق" الاسم "قيصر". ورغم ذلك فالمقترحان لا يتنافيان لأنه يمكن أن ينظر إلى الأول لأي التحليل الذي قال به ديفدسن وأتباعه على أنه صورة مهذبة من الثاني لأي التحليل السائد قبل ديفدسن. وإذا ما اعتبرنا الصيغة التقليدية "م(س)" صيغة خاما تعجز عن إظهار البنية المنطقية المشار إليها جميعها، فإن تحليلا أكثر لطافة لصيغة "م(س)" الواردة في كتب المنطق المتعارفة يكون كما يلي:

لل قضية الثانية بقولنا: «يوجد س بحيث يكون امرأة وبحيث يكون قد جاء» (Cf. Ouelbani, 2000, 79).

¹ المنطق الرمزي logique symbolique يُسمى أيضا المنطق الرياضي logistique وجبر المنطق algèbre de la logique والمنطق الآلغورتمي logique algorithmique (اطلب صليباً 1994، II، 429) والمنطق الحديث (كواين 1965 / 1996) والمنطق المعاصر (Blanché, 1968 / 1996)، وهو يقابل المنطق الأرسطي المعروف بكونه منطقاً قديماً أو تقليدياً logique classique, traditionnelle

(E ح) [موت (ح) & المفعول الحقيقي (ح، س)]¹ (Parsons, 1990, 6-7).

وكان ديفدسن نفسه قد أشار إلى هذا الفرق بقوله: «وأود الآن أن أقدم تحليلًا لجُمْلِ العمل يبدو لي أنه يحوزُ أكثر مزايا مختلف التحاليل التي ناقشناها سابقًا، متجنبًا في الوقت نفسه هَنَاتِها. والفكرة التي يقوم عليها تحليلي هي أن أفعال العمل - أي الأفعال التي تعبرُ "عما فعله الفاعل" - ينبغي أن يُنظرَ إليها على أنها تشتملُ على موضع يُمكنُ أن تشغله أَلْفَاظٌ خاصَّةٌ أو متغيراتٌ لا يبدو أن تلك الأفعال تشتملُ عليها. فمن ذلك أننا نميل عادةً إلى القول بأن "ضرب زيدٌ عمراً" "Shem a frappé Shaun" تقوم على اسمين ومحمول ذي موضعين. وما أقترحه هو أن يعامل "ضربٌ" "a frappé" على أنه محمولٌ ذو ثلاثة مواضع وأنه ينبغي أن تُسند إلى هذه الجُمْلَةُ الصورة التالية:

(43) (E س) (ضَرْبٌ (زيد، عمرو، س))؛ (Shem, A Frappé (x) (∃ x) (Shaun, x))

ولو طلبنا صياغة جملة في العربية من شأنها أن تعكس هذه الصورة مباشرة لشقَّ علينا ذلك. وقولنا: "يوجدُ حدثٌ ما هو س بحيث يكون س ضَرْبٌ زيدٍ لعمرو" هو تقريباً أفضل ما يُمكننا إدراكه. غير أنه ينبغي ألا يعزَّب عن أذهاننا أن "ضَرْباً" un frapper ليس لفظاً خاصاً (Davidson 1980 / 1993, 166-167). وقد أكَّد ديفدسن ضرورة أن يُسندَ إلى الفعل موضعٌ للحدث بالإضافة إلى ما يتطلبه من مواضع أخرى تشغلها الأسماء التي يعملُ فيها بقوله في موضع آخر: «وعلى هذا تُسندُ إلى كل فعل من أفعال العمل موضعاً للحدث. ويمكن القول إنه يُسندُ إلى هذه الأفعال موضعٌ حدثٍ - موضوع objet-événement» (م. ن.، 224). وقد عبر عن هذا الفاسي الفهري (1997، 28 - 29) بقوله: «وفي نماذج دلالية مثل نموذج ديفدسن... فإن الفعل لا يقتَرَنُ فقط بعدد من الأدوار الدلالية التي تُفرَّغ في

¹ يمكن قراءة هذه الصورة على النحو التالي: «يوجدُ في الأقل حدثٌ ح بحيث يكون ح موتاً ويكون المفعول به الحقيقي (أو المنفعل) لـ ح هو س».

الموضوعات (مثل المحور والمنفذ¹ والمصدر والهدف) ولكن أيضا بمحل الحدث (event). فالأحداث في هذا التصور أيضا محلات».

وما ينبغي التنبيه إليه هو أن هذه الصورة المنطقية لا تقتصر على الأعمال بالمعنى الخاص أي على الأحداث الصادرة عن فاعل عاقل بل هي شاملة عند ديفدسن للأحداث باعتبار أن الأعمال لا تعدو أن تكون نوعا مخصوصا منها (Cf. Davidson, 1980 / 1993, 160). كما يجوز أن تشمل هذه الصورة الهيئات أيضا. فقد جاء في كتاب لاينز الذي يحيل صراحة على ريخنباخ وبارسنز قوله: «... ونجدُ صدى ذلك في نوع التحليل التي يمكن أن يُسندَ إلى قضية من قبيل "هندٌ جميلةٌ جمالا مدهشا" "Alice est étonnamment belle" في إطار حساب المحمولات من الدرجة العليا. ويستلزم هذا إجمالا تشخيصَ درجاتٍ (أو ضروب) الجمالِ وتسويرَ درجةٍ من درجاتٍ (أو ضروب) الجمالِ الفردية تسويرا وجوديا باعتبارها مما تشتمل عليه هند ، كما يستلزم أن تسند إلى هذه الدرجة من الجمالِ خاصية من الدرجة الثانية أي خاصية كونه مدهشا. وتُحلَّلُ القضية كما لو كانت بنيئها المنطقية شبيهة بقولنا: «يوجدُ جمالٌ (ما) تحورُهُ هندٌ و يكون مدهشا» (Lyons, 1977 / 1980, 85). وقد تقدم أن بارسنز يُوسِّعُ هذا الضرب من التحليل ليشملَ الأسماءَ الجامدة كـ "الزرافة" وما إليها (اطلب ص 194 - 195 فيما تقدّم).

كما ينبغي التنبيه أيضا إلى أن طائفة من المناطق واللسانيين عكفت على تطوير الصورة المنطقية التي اقترحها ديفدسن حتى تلائم المبحث المعروف بمبحث الأدوار الدلالية أو الوظائف المعنوية² thematic roles / rôles thématiques

¹ يقصد بالمحور theme أي المنفعل أو المفعول به المعنوي؛ وبالمنفذ الفاعل المعنوي agent اطلب I، ج، 2 من هذا الفصل.

² ويشارُ إلى هذا المبحث بمصطلحات أخرى من قبيل semantic roles / rôles sémantiques و "الحالات" cas / case (اطلب Lyons, 1977 / 1980, 121 و Dubois et al. 1973 / 1994, 77)، و "العلاقات الدلالية" thematic relations (اطلب Parsons, 1990, 333)، و "الحالات الدلالية" cas sémantiques، و "الحالات العميقة" cas profonds (اطلب François, 1989, 8-9). ويقترح لاينز مصطلح "دور التعلق" rôle de valence درءا لما قد يحصلُ من التباس عند استعمال مصطلح cas / case غير مخصص لإحالاته في الأدبيات النحوية واللسانية الغربية على الوظيفة النحوية

بحيث يتضح دور كل ذات من الذوات المشاركة في الحدث وكذلك الظروف والأحوال التي يقع فيها ذلك الحدث (2, 1998, Cf. Rothstein)، «والمضمون الدلالي أو المعجمي للدور الدلالي هو الذي يُعَيَّنُ طبيعة المشاركة» (م.ن.). وقد سَمَّى دُوتِي ما آل إليه مقترح ديفدسن عند اللاحقين بالنظرية «الديفدسونية الجديدة» (اطلب م.ن.). ونصادفُ مثل هذه الصورة التي تُراعى فيها الأدوار الدلالية هارمان (39, 1972, Cf. Harman) الذي يعتمدُ تحليل ديفدسن في معالجة جملٍ من قبيل¹:

(44) فتح محمد الباب.. Jack opened the door. (44")

(45) E ع [يكون فتحا (ع) & يقع من (ع، محمد) & يقع على (ع،

الباب)] ف1²

(45") ∃ a [IsAnOpening (a) & IsDoneBy (a, Jack) & IsDoneTo (a, the door)] F1

(46) فتح محمد الباب بالمفتاح.

(47) E ع [ف1 & [فعل ب (ع، المفتاح)] ف2] ف3

(48) فتح محمد الباب على الساعة العاشرة

(49) E ع [ف1 & [فعل في زمن (ع، الساعة العاشرة)] ف4] ف5

السطحية والوظيفة الدلالية العميقة (Cf. Lyons, *ibid.*). والمقصود بالأدوار الدلالية الوظائف المعنوية من قبيل الفاعلية الحقيقية والمفعولية الحقيقية والآلية إلخ. وهي تقابل بذلك الوظائف النحوية السطحية من قبيل الفاعل النحوي والمفعول به النحوي والمفعول لأجله والحال إلخ. وبين الأدوار الدلالية والوظائف النحوية السطحية تشابه يظهر في انتظام الضربين وإمكان ردهما إلى عدد محدود من العلاقات، إلا أن الأدوار الدلالية مجالها العلاقات المعنوية بين الأحداث والذوات المشاركين فيها والملابسات، ومجال الوظائف النحوية السطحية العلاقات بين الألفاظ والأشكال أساسا. وقد يحدث التوازي بين المستويين، وذلك عندما يكون الفاعل اللفظي مثلا هو الفاعل المعنوي، والمفعول به اللفظي هو المفعول المعنوي (أو المنفعل)، وعندما يعبر عن الزمان بالمفعول فيه. ولكن هذا التوازي ليس مطردا فقد تعبر وظيفة الفاعل اللفظي عن المنفعل، وقد تعبر عن الزمان وظيفة لفظية أخرى هي الخبر.

¹ أثبتنا تمثيلا منطقيا معدلا ورد في François, 1989, 13 يمتاز عن تمثيل هارمان في مقاله الأصلي بوضوحه وقرب مأخذه.

² يُمكن أن تقرأ على النحو التالي: «يوجد عمل ما هو ع بحيث يكون ع فتحا ويقع ع من محمد ويقع ع على الباب».

(50) فتح محمد الباب بالمفتاح على الساعة العاشرة

(51) E ع [ف1 & ف2 & ف4] ف6

ويرى هارمان في هذه الجملة «كلاما على فتح مُحَمَّدِ الباب وهو حدثٌ جزئي مخصوص يرتبطُ من جهات مختلفة بمحمد وبالباب وبالمفتاح وبالساعة العاشرة» (م. ن، 40).

وتظهر الأدوار الدلالية في الصورة المنطقية على نحو أوضح عند بارسنز الذي كان من أشهر من سعى إلى تطوير مقترح ديفدسن فهو يثبتُ للقول (41) الصورة المنطقية التالية (17, 1990, Cf. Parsons):

(52) (E ح) [تحية (ح) & الفاعل الحقيقي (ح، هم) & المفعول الحقيقي (ح، ع) & بعد (ح، غ ن)]،

حيث "غ ن" هو "ح" (غناء "ح") & المفعول الحقيقي "ح" (ن، "ح")
[بعد الحدث الذي كان غناء النشيد المرسليلي وقعت تحية العلم (منهم)].

3. الرد على ستروسن

رد ديفدسن على تصور ستروسن للعلاقة بين الجُثث والأحداث (Cf. Davidson, 1980 / 1993, 233–236) ورغم أن موقفه النهائي كان الانتصار لأنطولوجيا الأحداث يجعلها مساوية للجُثث في الرتبة والاعتبار بعد أن كانت في أسفل الدركات الأنطولوجية، فإن ردّه على ستروسن لم يكن جازما ولم يخلُ من حذر وتواضع أشار إليهما ريكور (1, 107, 105, 1990, Ricœur) ذلك أن ديفدسن لم يخالف ستروسن فيما ذهب إليه من توقف تشخيص الأحداث في الأكثر الأعم على تشخيص الذوات التي تقوم بها تلك الأحداث وتُسبب إليها وتحصل لها. أما الحالات التي يُمكن أن تُعَيَّن فيها الأحداث بمعزلٍ عن الجُثث والأشخاص فهي حالاتٌ نادرة قياسا إلى الحالات التي تحتاجُ فيها تلك الأحداث إلى الذوات حتى يتسنى تحديدها (اطلب ص 197 وما بعدها). بل نرى أن ديفدسن يزيدُ في هذا على ما قرره ستروسن ويخرجُ فوقه بافتراض أن الأحداث قد تكون مرتبطة دوماً بذوات تقوم تلك الأحداث بها وتحصلُ لها، وأن عدم معرفتنا ببعض الذوات التي يحصلُ لها حدث من الأحداث قد يكونُ راجعا إلى عجزنا عن معرفتها لا إلى عدم وجودها،

وهذا ما ينطبق به قوله: «لا أشك في صواب رأي ستروسن في هذه المسألة: فنحن ندرك أكثر الأحداث على أنها تغيرات في أشياء أو جواهر [= ذوات] تتفاوت في ثباتها واستقرارها. بل لقد يبدو لي من الجائز أن يكون متصور الحدث متوقفا دوما على معنى التغير الحاصل داخل الجوهر رغم أنه ليس من السهل علينا أن نعين الجوهر المتغير الذي تتعلق به بعض الأحداث» (Davidson, 1980 / 1993, 233-234).

وبهذا يكون في كلام ديفدسن مستويان من مستويات تقرير علاقة الأحداث بالذوات. ففي المستوى الأول الذي يوافق فيه ستروسن على ما ذهب إليه إقراراً بنسبية الترابط بين متصوري الذات والحدث، وبأن الأحداث لا تتوقف دوماً في تمثلها على الذوات وبأنه يمكن القول بوجود أحداث منفردة. وفي المستوى الثاني الذي زاد فيه على ستروسن بعد تقرير حجته "نقض" لما ذهب إليه من تقييد العلاقة بين المتصورين وقولاً بالترابط المطلق بينهما وإنكاراً لوجود أحداث منفردة.

وكان ما زاد فيه ديفدسن على ستروسن بتعميم توقف تصور الأحداث على تصور الذوات أمراً ضرورياً لأن انتصار ديفدسن لأنطولوجيا الأحداث لم يكن يعني تفوق مقولة الحدث على مقولة الذات بل كان يعني عنده تضاييف المقولتين بحيث «لا يمكن تصور مقولة الجوهر ولا مقولة التغير الواحدة بمعزل عن الأخرى» (م.ن.، 236؛ واطلب أيضاً 1، n. 104، Ricœur, 1990)، وهو ما يعني تساوي المقولتين في المنزلة الأنطولوجية كما تقدم من كلام إنجال (Engel, in Davidson 1980 / 1993, XV) وريكور (م.ن.، 104).

وبذلك ينحصر الخلاف بين ستروسن وديفدسن في أن الأول يقول بتوقف تمثيل الأحداث على تمثيل الذوات ويمنع من العكس، بينما يذهب الثاني إلى أن علاقة التبعية في التصور متبادلة بين المقولتين لا تختص بمقولة دون أخرى، وهذا ما بينه ديفدسن بقوله: «إن ما يبدو لي أكثر إثارة للريبة هو ما ذهب إليه ستروسن من أن مقولة الأحداث تتوقف في التصور على مقولة الأشياء وأنه لا يُقابل ذلك على سبيل التناظر توقف لمقولة الأشياء على مقولة الأحداث» (Davidson, 1980 / 1993, 234).

وكان ستراوس قد استندَ في ما ذهب إليه من عدم توقف الأشياء كما تتصورها على الأحداث كما نتصورها إلى طريقتنا في الإحالة على هاتين المقولتين في الخطاب العادي وهي إحالة إمكانها إغفالُ الأحداث لكن يتعدَّر عليها إغفالُ الذوات (Cf. Strawson, 1959 / 1973, 56-57). فإذا كان حدث الولادة مثلاً لا يُتصور إلا على أنه ولادة حيوان، فإنه ينتُج عن ذلك توقفُ تصور الولادة على تصور الحيوان المولود ولا ينعكسُ. ومن ثمَّ فإنه يلزمُ من قولك: "هذا حيوانٌ" قولُك: "توجدُ ولادة هي ولادةُ هذا" وهو لازمٌ يُحيل على حدث الولادة إحالة صريحة في عرف المنطقة لأنه يستعملُ لذلك صيغة الاسم الذي يُسَوَّرُ تسويراً وجودياً. غير أنه يمكنك أن تستنتج من نفس الجملة الأولى نتيجةً تستغني بها عن الإحالة على حدث الولادة دون ذات الحيوان المولود وذلك بأن تذكرَ ما يرادفُ اللازم الأول في المعنى وهو قولك: "هذا وُلِدَ" فتستعملُ الفعل وهو صيغة لا تحيلُ على الحدث في عرف أكثر المنطقة قبل ديفدسن كما تقدم (اطلب ص 209 وما بعدها فيما تقدّم).

وكان رد ديفدسن على ستروسن مستنداً إلى ما كان قرره من صورة منطقية لجمل العمل تقوم على اعتبار أن الفعل يُسهم في الصورة المنطقية بموضع لمعمول يفيد الحدث. فالإحالة على الحدث في قولك: "توجدُ ولادة هي ولادةُ هذا" إحالة صريحة؛ وهي في مرادفه: "هذا وُلِدَ" إحالة ضمنية مقدرة. كما تمسك ديفدسن في رده على ستروسن بترادف الجملتين اللازمتين من قولنا: "هذا حيوانٌ". فإذا كانت هاتان الجملتان وما جرى مجراهما «تعبيران عن افتراض قبلي واحد فكيف تقتضيان ضربين مختلفين من الأنطولوجيا؟ وإذا كان قولك: "وُلِدَ هذا الحيوان" وقولُك: "حصلَ حدثٌ هو ولادة هذا الحيوانِ كلُّ واحد منهما بمعنى الآخر ومساوياً له في الدلالة فكيف يمكن أن يتعلق أحدهما بالولادة دون الآخر؟» (Davidson, 1980 / 1993, 234).

وقد ذكَّر ديفدسن في سياق رده على ستروسن بطريقة تحليله للجُمْل التي لا يُحالُ فيها على الأحداث إحالة صريحة ولكن صورها المنطقية تقتضي معمولات من قبيل الأحداث واستنتج من ذلك تضايُف متصوري الذات والحدث فقال: «تتعلق جملةٌ من قبيل "ضربَ زيدٌ ضربةً Jean frappa un coup" في رأيي بجُزئيين هما

"زيد" و"الضربة". وليس ثمة في هذا إلغاء للتمييز بين الألفاظ الخاصة لأي الأسماء الدالة على الأفراد والمحمولات. بل إن "ضرب" قد حُمِلَ على "زيد" وعلى "الضربة" وأسندَ إليهما في حال واحدة¹. وهذا التناظر في معاملة الجواهر وتغيراتها يعكس في رأيي تناظرا مضمرًا مقدرا في تبعية كل ضرب للآخر من جهة التصور. وإذا كانت للجواهر أهمية خاصة في مشروع التشخيص ليقصد مشروع ستروسن² فذاك لأنها تثبُتُ في الزمان. ولكن فكرة الثبات لا تتفصل عن فكرة الثبات بالنسبة إلى بعض أنواع التغير كتغير الوضع والحجم والشكل واللون وهلم جرا. فالأحداث غالبا ما تؤدي دورا أساسيا في تشخيص جوهر من الجواهر على نحو ما يمكن أن نتوقعه منها» (م. ن.، 235).

واللافت للنظر أن انتصار ديفدسن لأنطولوجيا الأحداث لم يكن صادرا عن اختيار اعتباطي قبلي بل كان سليل النظر في جُمْلِ الأحداث وما تقتضيه من شروط الصدق. ويدل ذلك على ذلك أن الرجل لا ينكر أن تتبوأ الأحداث منزلة أنطولوجية ثانوية لو أمكننا على نحو مطرد. في كل سياق يُحالُ فيه على الأحداث أو يُفترضُ فيه وجودها. أن نعيد صياغة ذلك السياق على نحو نستغني فيه عن الإحالة عليها (اطلب م. ن.، 234 - 235). ولكن هذا مُتَعَذِرٌ إذ أن إمكان إلغاء الأحداث من بعض الجمل في الظاهر. باستعمال الصيغ الفعلية دون الصيغ الاسمية مثلا، كما تقدم. «لا يتيح لنا حتى أن نُبينَ كيف أن الجُمْلَ التي يمكن أن تُثقلَ بنيتها السطحية بعبارات لا تحيل على أحداث هي فعلا جملٌ لا تحيلُ على أحداث. وهذا بالضبط ما أقصده من قولي: إنه لا يمكن أن نحلل تحليلا مرضيا جملا من قبيل "وُلِدَ هذا الحيوان" و"ضرب زيدٌ عمرا" دون أن نفترض وجود أشياء مثل الولادة والضرب» (م. ن.، 235).

¹ علق ريكور على هذا المثال بقوله: «... إن المهم عند ديفدسن... في التحليل المنطقي لجملة "ضرب زيدٌ ضربة" هو أن الفعل "ضرب" يقالُ على "زيد" وعلى "الضربة". فـ"الضربة" واقعة في موضع حدث جزئي مخصوص و"زيد" واقع في موضع الجوهر لا باعتباره شخصا متميزا عن الأشياء المادية (أي عن الجُثث في اصطلاح ستروسن) بل باعتباره حاملا للحدث. والمهم هنا هو أن للحدث نفس المنزلة الأنطولوجية التي للجوهر سواء أكان هذا الجوهر شيئا أم شخصا» (Ricœur, 1990, 104).

وينسجم هذا الإقرارُ للأحداث بالوجود على نحو يساوي الجثث مع المبدأ الذي قال به الفلاسفة التحليليون وهو مبدأ يشترط لصحة قضية من القضايا أن يكون ما تحيلُ عليه تلك القضية موجوداً. ولم يَشِدَّ عن هؤلاء الفلاسفة ديفدسن الذي كان يرى «أن معانيَ جمل لسانٍ من الألسنة الطبيعية تحددها في المقام الأول شروطُ صدقها وإحالتها، أي أن ما يحددها هو ذلك الضرب من الذوات التي من شأنها أن تجعل تلك الجملَ صادقة» (Engel, in Davidson, 1980 / 1993, XVI) «... وذلك إذا عَيَّنَّا بالذواتِ الحقائقَ التي تُسَمُّ القضايا المحيلة عليها بقيمة من قيم الصدق. ومقياسُ إسناد الوجود للذوات المحال عليها في القضايا الذي وضعه فريغه هو مقياسٌ مشترك بين كثير من مدارس الفلسفة التحليلية. ولا تختلف هذه المدارسُ إلا في طريقة تطبيقه» (Ricoeur, 1990, 103).

وبهذا ينخرطُ ديفدسن في نظرية التناسب التي قال بها طائفة من الفلاسفة وسعى تارسكي Tarski¹ إلى تهذيبها وتدقيق مفاهيمها «وهي نظرية لا تكون القضية بحسبها صادقة إلا إذا، وفقط إذا، تناولت (أو أحالت على) هيئةَ أشياء توجد فعلاً في العالم الذي تروم القضية وصفه. وبعبارة أخرى إن القضية الصادقة تُناسب الواقع وحقائق الأشياء، أما القضية الكاذبة فليس بينها وبين حقائق الأشياء مناسبة. وأنت ترى أنه بحسب هذا التأويل لمصطلح "الصدق" يتوقفُ صدقُ القضية على وجود شيء خارج اللغة أو النظام الذي يُستعملُ لصياغة القضايا، أي أنه يتوقفُ على كون ذلك الشيء حقيقياً. فإذا كانت القضية د(س) تحيلُ على ذات هي س وتسندُ إليها خاصية ما هي د فإن القضية تكون صادقة إذا، وفقط إذا، وُجدت س وكانت لها فعلاً الخاصية د». (Lyons, 1977 / 1978, 138) ذلك أنه لا بد للقضية حتى تكون ذات معنى من أساس أنطولوجي هو الضامن لحضور المعنى فيها وفي اللغة عامة. فتخرجُ بذلك من زمرة القضايا الحاملة للمعنى القضايا المنطقية والماورائية «لأن ما ينقصها هو، ببساطة، الأساسُ الأنطولوجي. فالقضية تُعَرَى من المعنى إذا كانت لا تقول شيئاً. إذ لا بد من أن يكون لعناصرها ماصدقٌ أنطولوجي

¹ «يدافع ديفدسن عن نظرية في المعنى مستلزمة من المذهب الاسمي... وقائمة على نظرية الصدق الدلالية المنسوبة إلى تارسكي» (Lecerle, 1993, 741).

ولا بد للأشياء - من الجهة المعرفية الإبستمولوجية - من أن توجد على وجه الضرورة حتى يمكن للقضية أن تقول شيئاً ما» (Godhbane-Kéfi, 1995, 118)، «فلو أراد أحد من الناس أن يقول شيئاً ما من الماورائيات [فعلينا] أن نُبين له أنه أهملَ فيما تلفظ به من القضايا أن يُسند معنى [والمقصود به ههنا المصدق] إلى بعض العلامات» (Wittgenstein, 1921 / 1993, 112, 6.53) واطلب أيضاً ما تقدم من كلام محمود، (1983 / 1988، 104 - 105).

خاتمة

انعقد هذا الفصل على النظر في تصور كل من ستروسن وديفدسن لمنزلة الأحداث في اللغة. وقد أمكننا الوقوف على اتفاق الرجلين في تأكيد ما للتمييز بين الأحداث والذوات من أهمية في رسمنا التصوري والطريقة التي ندرك بها العالم من خلال اللغة العادية والخطاب اليومي. لكننا وقفنا أيضاً على اختلافهما في تعيين المنزلة الأنطولوجية التي يتبوؤها كل واحد من هذين الضريين من "الموجودات". فقد اعتبر ستروسن الجث جزئيات أساسية وجعل تشخيص الأحداث متوقفاً عليها وتابعا لها. ولا يمكن أن يُعدَّ هذا غرضاً من شأن مقولة الحدث، وتقليلاً من دورها في اللغة لأن ما كان يعني ستروسن في المقام الأول هو البحث في كيفية إحالة اللغة الطبيعية على الأشياء الجزئية المخصوصة، وفي منزلة الجث والأحداث في عملية التشخيص، ولم يكن يعنيه كثيراً النظر في كيفية تجلي مقولتي الذات والحدث في الأبنية اللغوية. ولا شك في أن النظر إلى المسألة من جهة حضور المقولتين المذكورتين في أبنية اللغة كان سيقود إلى نتيجة مخالفة تقضي بأولية مقولة الحدث على ما يتبين من الدراسات التي اتخذت هذه الوجهة في النظر (اطلب ص 297 وما بعدها على سبيل المثال)

أما مذهب ديفدسن في الإعلاء من شأن الأحداث وجعلها مقولة لا تقل قيمة عن مقولة الجث في عملية التشخيص - بحيث تتوقف كل واحدة من المقولتين على الأخرى وتقتضيها في التصور - فقد كان محكوماً بنظرية الصدق المنطقية التي كانت تستوجب افتراض وجود "ذوات" من قبيل الأحداث تخول التحقق من صدق

جمل العمل في اللغة الطبيعية. ولعل أهم ما أسهم به ديفدسن في دراسة هذا النوع من الجمل تعديله للصورة المنطقية التي تُقرَنُ به عادة، على النحو الذي يوفّر فيه الفعل موضعاً لمعمولٍ اسميٍّ حدثيٍّ زيادةً على كونه محمولاً. وقد كان هذا مدخلاً ديفدسن إلى القول بمساواة الفعل للاسم في الإحالة على الحدث خلافاً للتقليد السائد في الفلسفة التحليلية، كما كان الباب الذي اقترب منه التحليل المنطقي من التصورات النحوية واللسانية التي يرتبط فيها الفعل والدلالة على الحدث على نحو شبه بديهي.

الفصل الرابع المحسوس والمعقول والكلّي والجزئي

تمهيد

أشرنا في بحث سابق (اطلب السعدي، 2013، 224-212) إلى معيار ذكره الجرجاني في تصنيف الأحداث واصطلحنا على تسميته بـ"المقياس الإدراكي" وهو مقياس يتناول الأحداث على أساس حظها من حاسة البصر وانتهينا إلى أنه مقياس جزئي تغلب عليه العربية المقياسين العاملي فالمظهري. ويبدو تفضيل اللغة لمقياس على آخر معبرا عن نزعة إلى إبراز بعض جوانب مجال العلاقات الدلالية وتبنيها دون غيرها بواسطة ربطها بالظواهر النظامية الشكلية التي تُكوّن مؤشرا دلاليا يلتقط من المجال الدلالي الواحد جوانب دون أخرى فتتشأ عن ذلك اختلافات بين الألسنة على حد ما يكون من تفضيل بعضها للجانب المظهري على الجانب الزماني (أو العكس) في التعبير عن هذين المعنيين بصيغة الفعل؛ وعلى حد ما يكون من نزعة بعض الألسنة إلى الربط الشكلي النظامي بين مقولة الفاعل الحقيقي ومقولة الفاعل النحوي في الحالة الإعرابية المسماة *ergatif* (اطلب صعوبة ضبط معنى الفاعلية الدلالية) مما لا تراعيه ألسنة أخرى بالضرورة.

غير أن تواتر إشارات النحاة إلى هذا المظهر الإدراكي في تفريقهم بين أنواع الحدث يكشف قيمة هذا الجانب في دراسة الأحداث لا سيما أنه يوافق تمييزا كليا في عموم التفكير اللغوي بين المحسوس والمعقول. فالواضح من تفريق الجرجاني بين ما كان من الأفعال علاجا وما كان منها غير علاج، ومن اعتبار التحلية مشاركة للعلاج في كونها من مشمولات حاسة البصر، أنه توجد أحداث محسوسة ظاهرة وأخرى باطنة أو خفية على الحس، ولا يبدو هذا التفريق منقطع الصلة بغموض منزلة الأحداث الأنطولوجية وما يربطها بالذوات من علاقات التماثل والتباين. وقد اختلفت المباحث الدلالية عموما في اعتبار الأحداث من المحسوسات التي تقرب في ماهيتها من الذوات وبين اعتبارها أمورا مجردة خالصة وبين تقسيم الأحداث إلى أصناف بعضها حسي وبعضها عقلي معنوي.

I. الأحداث المحسوسة والأحداث المعقولة

أ. الأحداث موجودات معقولة

الظاهر أن الميل إلى اعتبار الأحداث من الأمور المعقولة التي ليس لها وجود حسي ميل يقوى في السياقات التي تقارن فيها بالذوات والجثث الشاغلة للمكان. فكون الأحداث موجودات تسكن بعد الزمان، وخلوها من الأبعاد الثلاثة الأخرى التي هي الطول والعرض والعمق مما تتحدد به الجثث والموجودات الحسية في الغالب، يجعلانها قريبة من المعقولات التي يصعب تحديدها في المكان والزمان. ومن هذه المواقف التي تجعل الأحداث في صنف الأمور المعقولة الموقف التراثي الذي يعتبرها ضربا من المعاني المقابلة للأعيان. إذ يشيع في كتب النحو تفسير الحدث بأنه معنى¹، وهو ما يستفاد من قول الصبان: «المراد بالحدث المعنى القائم بالغير» (الحاشية، II، 162)؛ وقول الخضري: «المراد بالحدث المعنى القائم بغيره» (الحاشية، I، 186؛ واطلب أيضا الأسترباذي، شرح الكافية، III، 399). كما يشيع في هذه الكتب مقابلة المعاني بالأعيان والأشخاص وهو ما يستفاد من قول الجرجاني: «... والموضوع على المعنى مثل العلم والجهل والموضوع على العين نحو زيد وعمرو والرجل والفرس» (المقتصد، 71)؛ ومن قوله أيضا: «ويسمى ليريد المصادر المعاني أيضا لأجل أنها ألفاظ لا تدل على أشخاص كزيد وعمرو والفرس. ألا ترى أن الضرب والقتل والقيام لا يدل شيء منه على شخص وإنما يدل على معنى» (م.ن، 580).

وقد تقدم أن الجرجاني فرق بين الأحداث التي تشتمل عليها حاسة البصر وهي أحداث العلاج والتحلية، وبين الأحداث التي ليس فيها لهذه الحاسة نصيب وهي ما كان خلقا أو فعلا من أفعال القلوب، كما تقدم أنه بنى هذا التفريق في جانب منه على المسلك الذي تحصل به المعرفة لمختبر الأحداث. فمعرفة المختبر بالأحداث المعنوية قد تصل درجة القطع واليقين دونما حاجة إلى حاسة البصر خلافا للأحداث

¹ كما يشيع تفسيره بكونه عرضا: «إعلم أن معنى المصدر [الحدث] عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به» (شرح الكافية، III، 402)؛ وكثيرا ما يشار إلى الأعراض والمعاني على أساس الترادف: «... فالعين الجوهر كزيد وعمرو، والمعنى هو العرض» (ابن جني، الخصائص، III، 32).

التي يسميها الجرجاني تحلية وعلاجا فإن إدراكها على وجه اليقين وبقطع النظر عن حاسة البصر متعذر ولا يمكن أن يحصلَ إلا من جهة المعرفة النقلية التي عبر عنها بـ"التوقيف والإخبار".

ونجد نظيرا لهذا المنهج في الاستدلال عند ابن يعيش الذي ينزل المسألة في نطاق أوسع هو نطاق التفريق بين المعاني (ومنها الأحداث) والأعيان وذلك على أساس حظ كل واحد من الصنفين من تناول الحواس إياه وكيفية تعلق الذهن به، فكان مبدأ التفريق عنده قائما بين ما تتناوله حاسة البصر وما لا تقع عليه هذه الحاسة: «المراد باسم العين ما كان شخصا يدركه البصر كـ"رجل" و"فرس" ونحوهما من المرئيات، والمعاني عبارة عن المصادر [= الأحداث] كالعلم والقدرة مصدري: علم وقدر، وذلك مما يُدرك بالعقل دون حاسة البصر» (شرح المفصل، I، 26). ويزيد ابن يعيش هذا الفرق توضيحا ببيان أن الذات والأعيان هي من مدركات الحواس وأن العلم بها من باب العلم الضروري الذي لا يحتاج إلى استدلال وأن الأحداث والمعاني من مشمولات العلم الاستدلالي والمعرفة النظرية التي تقوم على عمليات ذهنية انتقالية discursives تقتضي البرهنة وتُبني بدورها على أوليات، وذلك على نحو يُذكرنا بما اشترطه سترواسن من حاجة الأحداث في تعريفها إلى الجث والأشخاص. وقد أورد ابن يعيش في هذا الباب قول الزمخشري: «وقد أجروا المعاني في ذلك مُجرى الأعيان، فسمّوا التسبيح بـ"سُبْحان"، والمنية بـ"شَعوب" و"أمّ قَشْعَم"، والغدر بـ"كَيْسان"... ومنه كنّوا الضربة بالرجل على مؤخر الإنسان بـ"أم كَيْسان"، والمبرة بـ"برة"، والفجرة بـ"فجار" والكليّة بـ"زوبر"... وقالوا في الأوقات: "لقيتُه غدوة وبكرة وسحرَ وفينة"، وقالوا في الأعداد: "سته ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية"» (المفصل، 28)؛ ثم علق عليه بقوله: «اعلم أنهم قد علّقوا الأعلام على المعاني أيضا كما علّقوها على الأعيان، إلا أن تعليقاتها على المعاني أقلّ وذلك لأن الغرض منها التعريف، والأعيان أقعدُ في التعريف من المعاني وذلك لأن العيان يتناولها لظهورها له، وليس كذلك المعاني لأنها تثبت بالنظر والاستدلال. وفرق ما بين علم

الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بيِّن¹. فمن ذلك قولهم: "سبحان" هو علم عندنا واقع على معنى التسبيح، وهو مصدر معناه البراءة والتزيه، وليس منه فعل، وإنما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة، فجعل علما على هذا المعنى...» (شرح المفصل، I، 37).

غير أن الترادف بين "الأحداث" و"المعاني" ليس ترادفا تاما فليست الأحداث هي كل المعاني، والحدث يرتبط بالمعنى ارتباط النوع بجنسه لأن الظاهر أن المعنى يطلق على الحدث وعلى غير الحدث وإن كان النحاة يمثلون عليه، غالبا، بالحدث لكثرة أنواعه وغلبيتها على غيرها في الاستعمال². فالمعنى على حد ما تقدم من كلام الزمخشري³ جنسٌ تحته أنواعٌ منها الحدث والزمان والعدد⁴ والصوت⁵.

¹ «فإن قلت: "ولم قلت الأعلام في المعاني وكثرت في الأعيان نحو "زيد" و"جعفر" وجميع ما علّق عليه علم وهو شخص؟" قيل: "لأن الأعيان أظهر للحاسة وأبدى إلى المشاهدة فكانت أشبه بالعلمية مما لا يرى ولا يُشاهد حسا وإنما يُعلم تأملا واستدلّالا وليست كمعلوم الضرورة للمشاهدة"» (ابن جني، الخصائص، II، 200).

² «الأصل في المصدر الصريح... أن يدل على المعنى المجرد للحدث... ولا شيء أكثر من ذلك المعنى المجرد. والمعاني المجردة كثيرة لا تكاد تحصر والحاجة إلى استعمالها شديدة» (حسن، 1987، III، 187-188).

³ اطلب نظيرا لهذا الكلام في الخصائص (II، 197، 200، III، 32) لابن جني.

⁴ «فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذا من أسماء المعاني المصدرية وحدها دون الاشتقاق من أسماء الذات التي يسمونها أسماء الأعيان (يريدون الأشياء المجسمة المحسوسة)، ودون الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست بمصادر كالاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها؟» (حسن، 1987، III، 183).

⁵ رغم أن الأصوات تُدرَك بحاسة السمع فالظاهر أنها معدودة من المعاني. ذلك أن ابن جني يعتبر الصوت عرضا من الأعراض في قوله: «اعلم أن الصوت عرضٌ يخرج مع النفس مستطيلا متصلا» (سر صناعة الإعراب، I، 6). ومعلوم أن "الأعراض" قد تستعمل عند النحاة مرادفة لـ"المعاني" كما يصرح بذلك ما مر بنا من كلام ابن جني (الخصائص، III، 32)؛ ويؤيد هذا قول حسن: «... ولعل قرار المجمع يشمل. فيما يشمل - الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست بمصادر؛ كالاشتقاق من أسماء العدد فإن هذه أسماء معان جامدة وليست بحسية، ولا بمصادر؛ وكالاشتقاق من أسماء الأزمنة وأسماء الصوت وهما من أسماء المعاني الجامدة أيضا» (النحو الوافي، III، 185). ولا يبعد هذا الاعتبار عما ذهب إليه ستروسن من إقصاء الأصوات من دائرة الجث والأجسام المادية (اطلب ص 200 وما بعدها).

والظاهر أن معيار التمييز بين الأعيان والمعاني عند النحاة العرب (أو الجث وغير الجث عند ستروسن) هو قابلية هذه الأصناف للملاحظة والمشاهدة والإدراك بحاسة البصر أو عدم قابليتها لذلك (اطلب ما مر من كلام ابن يعيش في المتن، وابن جني، الخصائص، II، 200؛ وما سلف من كلام ستروسن عن دور حاسة البصر في تعيين الجث في ص 200 وما بعدها). غير أن دور حاسة البصر ليس حاسما في تمييز

ويبدو القول بمعنوية الأحداث أكثر جلاء ووضوحا عند بعض المحدثين. ومن ذلك قول حسن (1987، III، 181، هـ 1) في كلامه على الجمود والاشتقاق ومكان المصدر منهما: «الاسمُ قسمان: (1) جامدٌ، وهو ما لم يُؤخذ من غيره. (أي أنه وُضع على صورته الحالية ابتداء فليس له أصلٌ يرجع إليه وينتسب له) مثل "شجرة"، "قلم"، "أسد"، "حجر"... ومثل "فهم"، "نبوغ"، "ذكاء"، "سماحة"... والجامدُ قسمان: اسمٌ ذاتٍ وهو ما يدل على شيء مجسم محسوس كالأمثلة الأربعة الأولى وما شابهها من أسماء الأجناس الحسية (وهي التي لها كيانٌ مُجسَّمٌ يُدخلها في دائرة الحس)؛ واسمٌ معنًى وهو ما يدلُّ على شيء عقلي محض (أي شيء معنوي يُدرَكُ بالعقل ولا يقع في دائرة المحسوس) كالأمثلة الأربعة الأخيرة وأشباهاها مما ليس مُجسَّمًا ولا مُشخَّصًا كسائر أسماء الأجناس المعنوية». بل يذهب المؤلف إلى إنكار كل وجود خارجي للأحداث ويرى أن وجودها مقتصر على الذهن على النحو الذي يُقَرَّبُ موقفه من موقف الأصوليين الذين ذهبوا إلى أن دلالة الفعل دلالة كليَّةٌ وإلى أن الحقيقة الكلية التي يدل عليها لا وجود لها إلا في الأذهان (اطلبه فيما يأتي)، وهذا ما يبيِّنه قوله: «الأصل في المصدر الصريح بأنواعه الثلاثة السالفة الخالية من الدلالة على المرَّة أو الهيئة أن يدلَّ على المعنى المُجرَّد... وهو... المعنى العقلي المحض الذي لا وجود له في غير الذهن». (م.ن.، 187، هـ 4)، وقوله: «...»

الأعيان من المعاني عند بعض النحاة، فقد يكون العينُ أو الجُئَةُ غير مرئي. وعلى هذا اعتبر ابن جني الرياح من الأعيان التي تقع عليها الأعلام وذلك قوله: «اعلم أن الأعلام أكثر وقوعها في كلامهم إنما هو على الأعيان دون المعاني. والأعيان هي الأشخاص نحو زيد... وأبي محمد... وعبد الله... وذي النون... وعلوى [اسمُ فرس]... وعمان... والثريا... والجرباء [من أسماء السماء]. ومنه مَحْوَةٌ للشَّمَال لأنها على كل حال جسمٌ وإن لم تكن مرئية» (الخصائص، II، 197). غير أن الرياح التي عدها ابن جني من الجثث لا تدخل في هذا الباب حسب المقاييس التي وضعها ستروسن والتي اشترط بمقتضاها ثبات الموجودات في المكان والزمان حتى تُؤلف مرجعا صالحا للإحالة. بل إن ستروسن يذهب إلى أنه قد توجد أمور مشاهدة بحاسة البصر يصعبُ اعتبارها من الجثث وذلك من قبيل أشعة الضوء والغازات الملونة والأجسام السريعة الزوال أو التي لا تستقر على حال وسائر الموجودات التي لا تطابق مقاييس الثراء والتنوع والدوام والثبات (اطلب الإحالة السابقة المتعلقة بستروسن في هذا الهامش)، وهو لا يبتعد في هذا عن الجرجاني في إخراجهِ للبرق من دائرة الجثث والأجسام في قوله: «... ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: «يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ» [النور، الآية 43]: ألا ترى أن الأبصارَ ليست بأشخاصٍ [و] كذا البرقُ فيُتَصَوَّرُ فيه المصاحبة» (المقتصد، 593).

حُذ مثلاً المصدر "تَحَسَّن" فإنه يدل على أمر عقلي محضٍ ندركه بعقولنا ولا نستطيع أن نُحسَّه بحاسة من حواسنا ، إذ لا وجود لشيء في خارج عقولنا يقال له "تحسَّن" يمكن أن نراه أو نلمسه أو نسمعه أو نذوقه أو نشمه. فليس له وجود مادي تقع عليه إحدى الحواسِّ وإنما وجوده محصور في الذهن وحده وهذا معنى كونه حدثاً مجرداً أو أمراً معنوياً محضاً أو نحو هذا من الأسماء» (م.ن.، 207، هـ 1).

ب ـ الأحداث موجوداتٌ محسوسة

على النقيض من هذا الموقف المغالي في اعتبار الأحداث من المعقولات نجدُ في الأدبيات اللغوية موقفاً آخرَ أميلُ إلى اعتبارها من المحسوسات. فمن ذلك أن لاينز (78-77 / 1980, 1977 Cf. Lyons) يجعلُ الأسسَ الدلالية (أو الأنطولوجية ، وهو يستعمل النعتين على أساس الترادف) لأقسام الكلام والبنى النحوية ثلاثة أصنافٍ هي الذواتُ من الدرجة الأولى ويعني بها الجُثْثُ ، والذواتُ من الدرجة الثانية ويعني بها الأحداثُ والحدثاناتُ وهيئاتُ الأشياءِ ، والذواتُ من الدرجة الثالثة ويعني بها الذواتُ المجردةُ من قبيل القضايا التي تكون خارج المكان والزمان (عن هذا الضرب من القضايا اطلب ص 95 ، هـ 1 فيما تقدّم)؛ ثم يقررُ أن الذواتُ من الدرجة الثانية ، وهي الأحداثُ بالمعنى العام ، «ليست مجردةً لأنها يُمكنُ أن توضعَ موضعها من المكان والزمان وإن كان من الجائز أن يدُلَّ عليها ما يُسمَّى تقليدياً بأسماء المعنى noms abstraits [ومنها المصادر في العربية]» (م.ن.، 78).

وإذا كان لاينز يستندُ في اعتبار الأحداث من الأمور المحسوسة إلى إمكان تحديد مكانها وزمانها فإن بارسنز يذهبُ المذهب نفسه ويزيدُ على حجة لاينز حجة أخرى يستندُ فيه إلى طرق التعبير عن الأحداث في اللغة العادية وهي طرقُ تشيرُ إشارة صريحة إلى أنَّ الأحداث يمكنُ أن تُرى وتُشاهد. ومما جاء في هذا المعنى قوله: «فبمقتضى بنية جمل من قبيل "رأت مريمُ زيداً يطعنُ عمراً" (بالإضافة إلى جمل من قبيل "رأت مريمُ طعنَ زيدَ لعمرو") سنقفُ على أن الأحداث قابلة للإدراك الحسي. وبمقتضى أمثلة من قبيل "طعن بروتس قيصر في ساحة السوق ظهراً" فإنه يتبين أن كثيراً منها يوضع موضع من المكان والزمان» (Parsons, 1990, 23).

ويزيدُ بارسنز من توضيح هذا الرأي الذي يعتبر الأحداثَ معطياتٍ حسيّةً بقوله في موضع آخر: «إن أكثر الحوادث والهيئات ذواتٌ محسوسة وليست بذواتٍ مجردة. فهي، بادئ ذي بدءٍ، تُعَيَّنُ في المكان. ذلك أنه لما كان بروتس طعنَ قيصرَ في ساحة السوق فإن النظرية¹ تقولُ لنا: «إنه حصلَ طعنٌ أوقعه بروتس وتعلقَ بقيصر وأنَّ الطعنَ نفسه كان في ساحة السوق»². والحوادثُ، فضلا عن ذلك، قابلةٌ للإدراك الحسي. فإذا رأت مريمُ بروتس يطعنُ قيصرَ فمعنى ذلك، وفقاً للنظرية، أنها إنما رأت الطعن. ولا تعجبُ من هذا فأنت تقولُ فعلاً، في حاصل الأمر: "لقد رأتِ الطعن". وتُثَبِّتُ النظرية التي نحن بصدها أنه يُمكنُ أن نأخذَ هذا الكلامَ على ظاهره وذلك بأن نعتبر حدثاً ما موضوعاً للإدراك الحسي. وهذا الموضوع هو الذي يُسَوَّرُ في جُمْلِ الحدثِ البسيطة. ويصدقُ ما قلناه على الهيئاتِ أيضاً: فإذا رأت مريمُ حيَّ عارياً فإنَّ عُرْيَهُ من ثمَّ هيئَةٌ، وهذه الهيئَةُ هي ما رآته» (م. ن.، 145، 146).³

ويخالف بارسنز بهذا الاعتبار ما ذهب إليه ابن يعيش من أنك: «تقول: "أبصرت زيدا" لأنه مما يبصر، ولو قلت: "أبصرت الحديث أو القيام" لم يجز لأن ذلك مما ليس يدرك بحاسة» (شرح المفصل، VII، 62). ويفسر اختلاف رأي بارسنز عن رأي ابن يعيش بأنهما يستندان إلى مسلمات مختلفة. فإذا كان رأي بارسنز يستندُ إلى الاستعمال العادي في اللغة الطبيعية، وهو استعمال راعته الفلسفة التحليلية وجوزت اعتباره أصلاً لتمييزات فلسفية دقيقة في بعض الأحوال (Cf.

¹ المقصود بها مذهبُ بارسنز في إسناد الصورة المنطقية لجُمْلِ الأحداث وهي طريقة مستلهمة من ديفدسن. اطلب 6، 1990، Parsons؛ ص 216 وما بعدها من هذا العمل.

² لنلاحظ أن تقييدَ الأحداث بالزمان أمرٌ ينطق به بعض ما استنبطه النحاة العربُ من مقولات. فالمتفعل فيه عندهم مقولةٌ إعرابية تدلُّ على مكان وقوع الحدث أو زمان ذلك الوقوع، والحدثُ عندهم متلبسٌ تلبساً واجباً بالمكان والزمان. ذلك أن المصادرَ وإن كانت لا تدلُّ على الزمن من جهة اللفظ فإن الزمان من لوازمها وضروراتها» (ابن يعيش، شرح المفصل، I، 23) «إذ لا يكون حدث إلا في زمان» (م. ن.، 22)، و«جميع الأفعال لا بد من وقوعها في مكان» (م. ن.، 23).

³ لنلاحظ أن هذا التصور يناقضُ مناقضة تامة التصور الذي يعتبر الأشياء (مقابل الأحداث) هي المجال الأساسي والذي «يؤول فعلاً من قبيل "مشى" على أنه يُقيدُ (في زمن ما وعلى نحو ما) جميع الذين يمشون» (Gabbay & Moravcsik, 1980, 60).

Engel, in Davidson, 1980 / 1993, XVI), فإنَّ موقف ابن يعيش يمكنُ أن يُفسَّرَ بصدوره عن تصوُّرٍ يقيِّمُ تمييزاً قاطعاً بين الذات والأحداث على أساسٍ حسي بحيث يمنع من نسبة ما يتعلق بالواحد منهما، في هذا الباب، إلى الآخر.

ج - بعضُ الأحداث محسوس وبعضُها معقول

وهذا الموقفُ هو مقتضى ما نجده في النحو العربي من تفريق بين أحداث العلاج والتأثير وبين الأحداث القلبية الباطنية التي تقع في النفس. وقد تقدم أن بعض النصوص التراثية تُقيِّمُ الفرقَ بين الضربين على أساسِ تناوُلِ حاسة البصر للضرب الأول وخفاء الضرب الثاني عليها؛ وهو ما ينطقُ به أيضاً قولُ الأسترابادي: «بابُ "انفعل" لا يكون إلا لازماً وهو في الأغلب مطاوعٌ "فَعَلٌ" بشرط أن يكون "فَعَلٌ" علاجاً: أي من الأفعال الظاهرة، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبُولُ الأثر، وذلك فيما يظهرُ للعيون كالكَسْرِ والقَطْعِ والجَذْبِ: أولى وأوفقٌ، فلا يقال: "عَلِمْتُهُ فاعلَمَ" ولا "فَهَمْتُهُ فانهَمَ". وأما "تَفَعَّلَ" فإنه وإن وضع لمطاوعة "فَعَلٌ" كما ذكرنا، لكنه إنما جاز نحوُ "فَهَمْتُهُ فَتَفَهَّمَ" و"عَلِمْتُهُ فَتَعَلَّمَ" لأن التكرير الذي فيه ليقصدُ معنى المبالغة والتكثيراً كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس» (شرح الشافعية، I، 108).

غير أن بعض النصوص الأخرى تضيف إلى الأساس المذكور أساساً ثانياً تُلمَّحُ إليه عبارةُ "قبُولُ الأثر" التي استعملها الأسترابادي وهو أساسٌ يُفهمُ من مصطلح "العلاج والتأثير" الذي يعني الاجتهادَ والمعاونةَ والكلفةَ والمشقةَ أي اقترانَ الحدثِ بالأثر المادي عموماً. وكثيراً ما يُقرَنُ الأثرُ المادي والاجتهادُ والمعاونةُ بما يكون آلة له وهو العضو والجراحة التي يحصلُ باستخدامها ذلك الأثر. وقد ظهر ذلك في قول الجرجاني: «وقوله ليُعني أبا علي الفارسي قد يكونُ علاجاً وغيرَ علاج، يعني بالعلاج أن يكونَ من أفعالِ الجوارح التي تشتملُ عليها الرؤيةُ نحو اليدِ والرجلِ واللسانِ. فكلُّ فعلٍ كان بما يُشبهُ اليدَ والرجلَ نحو الضربِ والقَتْلِ والمشي والقيامِ والقعودِ كان علاجاً. وما لم يكن علاجاً فأفعال القلوب وما جرى ذلك المجرى نحوُ هَوَيْتُهُ وفَهَمْتُهُ لأن ذلك ليس مما يعالج ويُرى، وإنما يخبرُ عنه صاحبه ويُستدلُّ

بالشمائل والأحوال عليه» (المقتصد، I، 596؛ واطلب أيضا ابن يعيش، شرح المفصل، VII، 62).

بيد أن المفاضلة بين الأساسين تظهر في سياقات أخرى على نحو يبدو فيه الأساس الثاني - وهو حصول الأثر المادي وما يقتضيه من الكلفة والمشقة والاجتهاد - ضروريا وحاسما، ويبدو فيه الأساس الأول - وهو كون الحدث مما تتناولُهُ الرؤية - مراعىً معتبرا وإن لم يكن ضروريا في الأحوال كلها. والدليل على عدم ضرورة الأساس الثاني ضرورة مطلقة أمران: أولهما أن أحداث العلاج قد تكون غير مرئية في نظر بعض النحاة (اطلب ما تقدم من كلام ابن يعيش، شرح المفصل، VII، 157 في ص 231)؛ وثانيهما أن ضربا من الأحداث وهو الصفات الحسية الثابتة تكون مدلول مصادراً وأفعال وهي مرئية لا علاج فيها (اطلب ما تقدم من كلام الجرجاني، المقتصد، 904 في II ص 52 من هذا العمل؛ واطلب كذلك ابن جني، الخصائص، II، 161).

وعلى هذا ترى أن الأحداث في التراث تُؤس بين اعتبارها أمورا مجردة خالصة التجريد ويكون ذلك في السياقات التي تقارن فيها بالجث خاصة وبين تنويعها إلى أحداث محسوسة مشاهدة وأحداث قلبية باطنية. ونصادف هذا الاختلاف في الاعتبار أحيانا عند النحوي الواحد. فمن ذلك أن ابن يعيش الذي ذهب إلى اعتبار الأحداث من المعاني التي تُدرك بالعقل دون حاسة البصر والتي لا يتناولها العيان (اطلب شرح المفصل، I، 26؛ 37) هو الذي فرق بين العلاج المرئي والعلاج غير المرئي. وليس هذا بالأمر المستغرب لأن عناية النحاة كانت أعلق بتبويب الألفاظ منها بتحرير المعاني، فلم يكن ضبطهم لمفهوم العلاج ضبطا دقيقا مُحكما بل كان تحديدهم إياه أقرب إلى التعيين الإجمالي الذي يصدق على طائفة كافية من الأحداث ويحصل به الغرض من التفريق. كما يمكن تفسير هذا التردد بين اعتبار الأحداث محسوسة واعتبارها مجردة عند ابن يعيش خاصة باختلاف سياقات الكلام عنها. فهو يعتبرها مجردة لا تُبصر ولا تُرى عندما يقارنها بالذوات على ما تقدم؛ ويعتبر بعض الأحداث مرثيا محسوسا قياسا إلى ضرب آخر من الأحداث يكون أخفى على الحس. كما يمكن أن نرى في هذا التردد دليلا على أن مقولتي

المحسوس والمعقول مقولة واحدة مسترسلة دلالياً: فمقولة المحسوس تتحقق في بعض الأفراد من الموجودات وتكون أجلى صور تحققها في الجثث. غير أن بعض الجثث أقعد في الحس من البعض الآخر، والأحداث تتفاوت في نصيبها من الحس ولا سيما من حاسة البصر. وعلى هذا يكون في إطلاق القول بأن الأحداث موجوداتٌ معقولةٌ والجثث موجوداتٌ محسوسة شيء من مجانبة الدقة والحكم الإجمالي الذي لا يراعي حقائق الأشياء.

ونجد للتفريق بين الأحداث المحسوسة والأحداث المجردة عديلاً في كثير من المباحث والصناعات اللغوية. فقد وقفنا على أن هذا التفريق هو مقتضى تمييز نحو بور رويال بين العمل الحقيقي والعمل القلبي؛ وهو ما يترتب على تمييز هاليداي بين الحدثان المادي material process والحدثان الذهني mental process (اطلب "الأحداث المادية (أو أحداث الفعل)". على أن المقابلة بين الأحداث المادية والأحداث الذهنية عند هاليداي ليست مقابلة ثنائية تستوعب جميع الأحداث إذ يزيد المؤلف إلى هذين الضربين ضرباً ثالثاً أساسياً هو أحداث النسبة أو العلاقة relational process (اطلب Halliday, 1950 / 1985, 112) وهي مختلِفُ الدلالات المتعلقة بفعل الكينونة to be. غير أن هذا التقسيم الثلاثي لا يبطل القسمة الثنائية العامة إذ أن دلالات فعل الكينونة المختلفة يمكن ردها جميعاً إلى الدلالة العقلية المجردة.

II . الأحداث الكلية والأحداث الجزئية

من القضايا التي يثيرها اعتبار "المقياس الإدراكي" في تصنيف الأحداث ما يتصل بتشخيص الأحداث وتعيينها في أنفسها بقطع النظر عن أنواعها على النحو الذي تتشخص به الذوات ويتميز أفرادها بعضهم عن بعض. وعلى غرار ما تبيناه من اختلاف النحاة والمستغلين بالدلالة عموماً في تحديد درجة الحسية والمعقولية في الأحداث فقد اختلفوا أيضاً في مدى تشخصها، وانقسموا إلى قائل بكليتها وقائل بجزئيتها. ويهمننا أن نستعرض فيما يلي بعض آراء الفريقين من النحاة والأصوليين في هذه المسألة ملمعين إلى ما يناسب موقف هذه الطائفة أو تلك في عموم التفكير الدلالي.

أ . كلية الأحداث وبعدها عن التشخيص

1 . موقف النحاة

يبدو تصور النحاة العرب للأحداث في الزمان فرعا عن تصور آخر أعم يقول بتكثير هذه الموجودات وشياعها وعدم تشخيصها وتفردتها بخلاف الجثث والذوات. وتقوم على هذا الرأي شواهد كثيرة لعل أبرزها ما اعتبرناه خاصية في الأحداث ذاتها وهي كونها عموما من المجردات التي لا يتناولها العيان وكونها من ثم أقرب إلى التنكير وأبعد عن التعريف من الأعيان. ويناسب هذه الحالة "الموضوعية" قلّة تعليق الأعلام على المعاني . والأحداث ضرب منها . مقابل كثرة تعليقها على الأعيان في اللغة: «اعلم أنهم قد علّقوا الأعلام على المعاني أيضا كما علّقوها على الأعيان، إلا أن تعليقها على المعاني أقلّ وذلك لأن الغرض منها التعريف، والأعيان أقعد في التعريف من المعاني وذلك لأن العيان يتناولها لظهورها له، وليس كذلك المعاني لأنها تثبت بالنظر والاستدلال. وفرق ما بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بين» (شرح المفصل، I، 37 واطلب أيضا 232 فيما تقدّم). ولئن تسرّب التعريف إلى بعض الصيغ الدالة على المعاني ومنها الأحداث¹ فالظاهر أنه يظلّ تعريفا لفظيا الداعي إليه كون اللفظة ممنوعة من التنوين، ذلك أنه لا يناسب في المستوى الدلالي تشخيصا وإفرادا وتمييزا لمسمى الاسم الذي يتعلق به. وهو لا يختلف في هذا عن علم الجنس الذي تقدم حكم ابن يعيش (اطلب شرح المفصل، I، 34) عليه بأنه تعريف لفظي وبأنه من جهة المعنى نكرة؛ كما لا يختلف عن بعض الأسماء الموضوعية للزمان نحو "غدوة" و"بكرة": «ف"غدوة" و"بكرة" لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كأنهما جعلا علما على هذا المعنى، وهو من قبيل التعريف اللفظي. ألا ترى أنه لا فرق بين غدوة وغداة في المعنى وغداة نكرة» (م. ن.، 37).

ومن أظهر الأمارات على القول بكلية الأحداث وشياعها وبعدها عن التشخيص ما ذهب إليه النحاة من اعتبار الفعل نكرة، وليس هذا بالأمر الهين من

¹ «فمن ذلك قولهم: "سبحان" هو علم عندنا واقع على معنى التسبيح، وهو مصدر معناه البراءة والتتزيه، وليس منه فعل، وإنما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة، جعل علما على هذا المعنى...» (شرح المفصل، I، 37).

قَبِلَ أَنَّ الْفِعْلَ أَشْهَرَ أَقْسَامِ الْكَلَامِ وَالصِّيغِ النَحْوِيَّةِ الَّتِي تُقَرَّنُ دَلَالَتُهَا بِالْحَدِثِ فِي التَّفَكِيرِ اللِّغَوِيِّ عَامَةً (Cf. Parsons, 1990, 4). وقد جاء حديث النحاة العرب عن تنكير الفعل في سياق المقارنة بينه وبين الخبر على نحو ما ينطق به كلام ابن يعيش: «... وذلك لأن الفعل خبرٌ، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تقد المخاطب شيئاً. إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف نحو "قام زيد" و"قعد بكر"، والفعل نكرة لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد. ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لأن حد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت، ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده» (شرح المفضل، I، 24).

فالفعل «يدل على الجنس مطلقاً» (الجرجاني، المقتصد، 585) وهذا الضرب من تصور دلالة الفعل هو الذي يُفسَّرُ قول ابن جني إن الفعل يفيدُ بأصل الوضع الماهية الكلية التي عبر عنها بـ"معنى الجنسية"، واعتبر هذه الدلالة الكلية دلالة حقيقية، أما دلالة الفعل متحققاً في سياق ومقام معين فقد ذهب إلى اعتبارها دلالة مجازية إذ قال: «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجازٌ لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال نحو "قام زيد" و"قعد عمرو" و"انطلق بشر" و"جاء الصيف" و"انهزم الشتاء"؛ ألا ترى أن الفعل يُفادُ منه معنى الجنسية؟ فقولك: "قام زيد" معناه: كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل. ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس؟ والجنس يُطبَّقُ جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل من وجد منه القيام. ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم؛ هذا محالٌ عند كل ذي لب. فإذا كان كذلك علمت أن قام زيد مجازٌ لا حقيقة، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيهه القليل بالكثير. ويدل على انتظام ذلك لجميع جنسه [أي تناول الفعل لجميع ما يدخل تحته من أفراد جنسه] أنك تُعملُهُ في جميع أجزاء ذلك الفعل [= الحدث] فتقول: "قمت قومة وقومتين ومائة قومة وقياماً حسناً وقياماً قبيحاً". فإعمالك إياه في جميع أجزائه يدل على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها، وإنما يعمل الفعل من المصادر فيما فيه

عليه دليلٌ، ألا تراك لا تقول: "قمت جلوساً" ولا "ذهبت مجيئاً" ولا نحو ذلك لما لم تكن فيه دلالةٌ عليه. ألا ترى إلى قوله لمن الطويل:]

لَعَمْرِي لقد أَحْبَبْتُكَ الْحَبَّ كُلَّهُ وزدُّكَ حبا لم يكن قبلُ يُعرفُ
فانتظامُهُ لجميعه يدل على وضعه على اغتراقه واستيعابه. وكذلك قول
الآخر [من الطويل]:

فقد يجمع الله الشَّتَيْتَيْنِ بعدما يظننان كلَّ الظن أن لا تلاقيا
فقوله: "كلَّ الظن" يدل على صحة ما ذهبنا إليه. قال لي أبو علي [الفارسي]:
قولنا: "قام زيدٌ" بمنزلة قولنا: "خرجتُ فإذا الأسدُ"، ومعناه أن قولهم: "خرجتُ فإذا
الأسدُ" تعريفه هنا تعريفُ الجنس كقولك: "الأسدُ أشدُّ من الذئبِ". وأنت لا تريد
أنك خرجت وجميعُ الأسدِ التي يتناولها الوهم على الباب. هذا محالٌ واعتقاده
اختلالٌ، وإنما أردت: "خرجتُ فإذا واحدٌ من هذا الجنسِ بالباب". فوضعتَ لفظ
الجماعة على الواحدِ مجازاً... وإذا كان كذلك فمثله "قعد جعفرٌ" و"انطلق محمدٌ"
و"جاء الليل" و"انصرم النهار"، وكذلك أفعالُ القديم سبحانه نحو: "خلق الله السماءَ
والأرضَ" وما كان مثله. ألا ترى أنه عزَّ اسمه لم يكن منه بذلك خلقُ أفعالنا، ولو
كان حقيقةً لا مجازاً لكان خالفاً للكفرِ والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا»
(الخصائص، II، 447-449).

فدلالة الفعل عند ابن جني دلالة كلية جنسية مطلقة وهي في هذا أقرب
إلى اسم الجنس منها إلى اسم العلم على النحو الذي قرره بارسنز بقوله: «لقد
كانت دلالة الأسماء من حيث هي مقابلة للأفعال محل كثير من الدراسة
والتحصيل. ونحن نعلم الآن أن الطريقة التي "تدل بها الأسماء على الأشياء" هي
موضوع دقيق ومعقدٌ نوعاً ما. فاسم العلم من قبيل "زينب" و"مريم" يحيل على حامله
الذي هو "شيء" على الحقيقة. لكن أسماء الجنس من قبيل "طاولة" و"زرافة" لا تحيل
على أشياء من هذا القبيل بل تحيل على أجناس الأشياء. بلى إننا نستعمل أسماء
الجنس للإحالة على أشياء بأعيانها، ولكن ذلك لا يكون إلا عندما تقتزن الأسماء
بأدوات التعريف أو الإشارة، وذلك نحو قولنا: "الطاولة" [على سبيل تعريف العهد]،

و"تلك الزرافة"... وأنا أزعمُ في هذا الكتاب أن هذا الأمر يصدق على الأفعال أيضا؛
فالأفعال العادية تدل على أجناس الأعمال أو الهيئات» (Parsons, 1990, 4).

2 . موقف الأصوليين

لا يختلف رأي النحاة في هذا الباب عن رأي كثير من الأصوليين الذين ذهبوا إلى أن مدلول الفعل كلي من الكليات وأنه يفيد الإطلاق والعموم ما لم تقم قرينة على تخصيصه. فقد جاء في كتاب الإبهاج (II، 283) للسُّبكي قوله: «... كما إذا أخبرَ واحدٌ عن حاتمٍ أنه أعطى دينارا، وآخرُ أنه أعطى جملا، وآخرُ فرسا وهلم جرا، فإن المخبرين وإن اختلفوا في اللفظ والمعنى فقد اتفقوا على معنى كلي وهو الإعطاء» (اطلب أيضا قولاً بهذا المعنى في المحصول للرازي II، 134)؛ وجاء في كتاب الإحكام (II، 204) قول الآمدي: «... إذا أَمَرَ بفعلٍ من الأفعال مطلقا غير مُقيد في اللفظ بقيد خاص. قال بعضُ أصحابنا: الأمرُ إنما تَعَلَّقَ بالماهية الكلية المشتركة ولا تَعَلَّقَ له بشيء من جزئياتها، وذلك كالأمر بالبيع فإنه لا يكون أمرا بالبيع بالغبن الفاحش ولا بثمن المثل إذ هما متفقان في مُسمى البيع ومختلفان بصفتهم. والأمر إنما تعلق بالقدر المشترك [الماهية الكلية] وهو غير مستلزم لما تَخَصَّصَ به كلُّ واحد من الأمرين فلا يكون الأمر المتعلق بالأعم متعلقا بالأخص، اللهم إلا أن تدل القرينة على إرادة أحد الأمرين»؛ ومن ثم كان «الوكيل في البيع المطلق لا يملك البيع بالغبن الفاحش» (م.ن) لتعلق الأمر بالماهية الكلية المشتركة وعدم تعلقه بشيء من جزئياتها أي بالبيع عموما لا بالبيع المعين المتَّصِف بالغبن الفاحش. «ثم... إن سُلِّمَ أن الأمر متعلق بالمعنى الكلي المشترك وهو المسمى بالبيع، فإذا أتى المأمورُ ببعض الجزئيات كالبيع بالغبن الفاحش فقد أتى بما هو مُسمى البيع المأمور به الموكَّل فيه، فوجب أن يَصِحَّ [أي البيع] نظرا إلى مقتضى صيغة الأمر المطلق بالبيع. وإن قيل بالبطلان فلا يكون ذلك لعدم دلالة الأمر به بل لدليل معارض» (م.ن.). ومعنى ذلك أن البيع الجزئي الموصوف بالغبن الفاحش لا يكون باطلا من جهة أن صيغة الأمر وردت مطلقة فلم تخصصه دون سائر أنواع البيع،

فهذه الصيغة لعمومها تشمله وتشمل غيره من الأنواع. فجميع هذه الأنواع مأمور بها بمقتضى عموم الصيغة وإطلاقها، ويكون بطلان البيع لدليل آخر معارض غير صيغة الأمر.

3 . موقف علماء الدلالة الغربيين

ولهذا الموقف القائل بدلالة الفعل على جنس الحدث وبأن طبيعة الأحداث ألا تتعين وتتشخص نظيره في الأدبيات الدلالية الغربية: فهو لا يبتعد عن تصور راسل لمدلول الفعل باعتبار هذا المدلول كلياً من الكليات (اطلب ص 73 وما بعدها)، و«الكلي نكرة» (الإبهاج، I، 212). كما يوافق أيضاً التصور الذي دافع عنه كيزم Chisholm¹ ولم يجد ديفدسن سبيلاً إلى دحضه² وهو الذي سعي إلى الدفاع عن أطروحة تشخص الأحداث وكونها موجودات جزئية. وقد لخص ديفدسن رأي كيزم بقوله: «... إن ما يبرز جلياً في نظرية كيزم هو <حقيقة التكرار... أي حقيقة وجود أشياء تتكرر أو تحدث أكثر من مرة>³. وإليك مثلاً يمكننا على ذلك: لقد أفرغت البارحة إناء ملئاً بالوَحْل، وفي هذا المساء فعلت ذلك مرة أخرى (فقد حدث نفس الشيء على وجه الدقة). ويحتاج اسم الإشارة "ذلك" في قلبي: "فعلت ذلك مرة أخرى" إلى مرجع أي شيء يتكرر. ومن الطبيعي أن نقترح لذلك ذاتاً مناسبة بأن نقول إن نفس الحدث، وهو إفراغي الإناء المليء بالوَحْل قد تحقق مرتين: البارحة وهذا المساء. ويلاحظ كيزم أن هذه التحاليل تتطلب ضربين اثنين من الأحداث هما الكليات والأبواب classes من ناحية، وأفرادها المتحققة وأعضاؤها من جهة أخرى... ويمكن أن يُفسر تكرر إفراغي إناء الوَحْل كما يلي:

¹ في مقاله الموسوم بـ «الأحداث والقضايا» Chisholm, Roderick. 1970. «Events and Propositions», Noûs, 4, 15-24.

² «... ومن البديهي أن هذا لا يدل على فساد تصور كيزم للأحداث، بل أبعد ما يدل عليه هو أن نظرية الأحداث باعتبارها جزئيات مخصوصة "توافق حقيقة تكرار الأحداث"» (Davidson, 1980 / 1993, 249-250).

³ ما بين هاتين العلامتين < > في الشاهد اقتباس من كلام كيزم.

إن إفراغي إناء الوَحَلِ قد حصل قبلَ عدم إفراغي إناء الوَحَلِ وبعده ¹ ... [فما للأحداثِ أجزاءٌ هي نفسها أحداثٌ، وهذه الأجزاءُ متقطعةٌ في المكان أو في الزمان (وذلك نحو مبارياتِ الشُّطرنجِ والخصومة والحرب). وعلى هذا فإن مجموع ما أوقعته من أعمالِ إفراغِ أواني الوَحَلِ حدثٌ جزئيٌّ مخصوص ² وقع جزء منه (وهو إفراغي آنية الوَحَلِ) البارحة ووقع الجزء الآخرُ هذا المساء... فالاجتماع قد ينعقد مجدداً في مكانٍ آخر، والعرضُ المسرحي قد يُستأنفُ بعد انقطاع ويكون فيه ممثلون جُددٌ ويمكن القولُ في هذه الحالة إن نفسَ الحدثِ يستمر وذلك، ربما، بعد توقف. وإذا قلنا: > تزوج زيدٌ هنداً في شهر أيار وفعلَ عمروُ وفاطمةُ الشيءَ عينه في شهر حزيران < فهل يمكنُ أن نرى في ذلك قولاً بأن الحدثَ الذي هو مجموع الزيجاتِ كلها قد استؤنف بعد انقطاع؟ من الجائز القولُ إنَّ > الزواجُ استؤنفَ في حزيران وأن عمراً وفاطمة استأنفاه < (Davidson 1980 / 1993, 247-249).

ب . جزئية الأحداث وقابليتها للتشخيص

1 . موقف النحاة

توازي هذه المواقف القائلة بكلية الأحداث وشياعها مواقفُ أخرى تقولُ بجوازِ تخصيصها وتعيينها. وهذا ما يُستفادُ من قول ابن جني: «وكذلك: "علم الله قيام زيد" مجاز أيضاً لأنه ليست الحال التي علم عليها قيام زيد هي الحال التي علم عليها قعود عمرو، ولسنا نثبت له سبحانه علماً لأنه عالم بنفسه، إلا أنا مع ذلك نعلم أنه ليست حال علمه بقيام زيد هي حال علمه بجلوس عمرو ونحو ذلك»

¹ ومعنى هذا أن الحدثين معا عبارةٌ عن حدث واحد متقطع تخللته فترة انقطاع وعدمٍ وغياب، على النحو الذي يوافق تصور النحاة العرب (اطلب السعدي، 2013، 299-300).

² ليس اعتبارُ هذه الأحداثِ حدثاً واحداً مخصوصاً من مقتضياتِ نظرية كيزم التي يُفترضُ فيها القولُ بكلية الأحداث، ولكنه استنتاجٌ ديفدسن الذي سعى في هذا المقال إلى بيان أن نظريته في الأحداثِ المخصوصة لا تناقض نظرية كيزم. ووجه الاختلاف بين ديفدسن وكيزم في هذا الباب أن الثاني يعتبر الحدث موجوداً كلياً، وأن الأحداث الجزئية التي هي من نوع واحدٍ عبارةٌ عن نفس الحدثِ يتكررُ ويُستأنفُ بعد انقطاع. أما ديفدسن فيرى أنَّ «التكرارُ قد يقوم ببساطةٍ على مجرد أحداثٍ متشابهةٍ لكنها متميزةٌ (أي ليست هي هي)، يعقبُ الواحدُ منها الآخر» (Davidson 1980 / 1993, 249).

(الخصائص، II، 449 . 450) وهو قولٌ وإن كان صادرا عن التسليم بكلية دلالة الفعل وأنه موضوع لإفادة جنس الحدث في الأصل فإنه لا يمنع من الإقرار بأن دلالة الفعل المستعمل في السياقات المختلفة تتلون بمقتضيات الإحالة في ذلك السياق فتشير في كل مرة إلى حدثٍ يختلف في نفسه عن سائر الأحداث المشاركة له في الجنس. وإلى هذا المعنى أشار الجرجاني إشارة صريحة بقوله: «... وهكذا القول في المصادر، تقول: "العلم والجهل والضرب والقتل والسير والقيام والقيود"، فتجد كل واحد من هذه المعاني جنسا كالرجل والفرس والحصان، فإذا وصفت فقلت: "علم كذا وعلم كذا" كقولك: "علم ضروري" و"علم مكتسب" و"علم جلي" و"علم خفي" و"ضرب شديد" و"ضرب خفيف" و"سير سريع" و"سير بطيء" وما شاكل ذلك، انقسم الجنس منها أقساماً وصار أنواعاً وكان مثلها مثل الشيء المجموع المؤلف تفرقه فرقا وتشعبه شعباً...» (دلائل الإعجاز، 149).

وتستفاد هذه الآراء القائلة بجواز تشخيص الأحداث من كلام النحاة على المصدر (المفعول المطلق) الذي ذهب الجرجاني إلى تقسيمه تقسيمات عدة منها تقسيمه إلى مبهم وموقت، وإلى ونكرة ومعرفة: «فالمبهم نحو: "قعدت قعودا" و"ضربت ضربا" يفيد الشياخ ولا تريد نوعا دون نوع؛ والموقت كقولك: "ضربت ضربة" فليس هذا كأول في الإبهام، ألا ترى أنه يدل على شيء منه محدود محصور بالعدد، وليس كذلك "ضربت ضربا" لأنه شائع مبهم لا يقتضي المرة الواحدة دون المرتين كما لا يقتضي [الضرب] الضعيف دون القوي. فالمبهم تأكيد للفعل لا يتضمن زيادة تزيد على ما دل عليه الفعل لأن الفعل يدل على الحدث مطلقا، والموقت يتضمن زيادة ليست في الفعل وهي التحديد والاختصاص بالمرة والمرتتين. وحقيقة التوقيت التحديد، من قولهم: "وقت له" إذا بينت له وقتا معلوما محدودا. وأصله أن يوصف به الزمان فيقال: "يوم موقت" وما أشبه ذلك. إلا أنه لما كان يفيد التحديد، وكان المقصود منه استعير لغير الزمان فقالوا: "معرفة موقتة" في نحو "زيد" و"عمرو"، وكذا كل موضع قصد فيه معنى نفي الشياخ والإبهام. فهو إذا يصلح لكل ما يصلح له التعريف، ولا يصلح التعريف لكل ما يصلح له التوقيت. ألا ترى أن هذا الذي نحن فيه لا يجوز وصفه بالتعريف، وذلك أن كل

تعريفٍ تحديدٍ وليسَ كلُّ تحديدٍ تعريفاً... ثمَّ إنَّ الجمعَ أنقصُ توقيتاً من المفرد والاثنتين لأن قولك: "ضرباتٍ" يصلحُ لعقودِ القلةِ [كذا] كلها، ولكنه لا يخرجُ عن حدِّ التوقيتِ من حيثُ أنه يدلُّ على عددٍ، وهو أنه جمعٌ للثلاثةِ وما فوقها، وقولك: "ضرباً" الذي ليس بمؤقتٍ لا يدلُّ على هذا المعنى بوجهٍ، فإن قلتَ: "ضربتُ ثلاثَ ضرباتٍ" كان مثلُ "ضربةٍ" و"ضريتين" في كمالِ التحديدِ والتوقيتِ للاتصالِ المصدرِ بما يُفيدُ العددَ]...

واعلمَ أن المصدرَ يوصفُ فيتخصصُ. تقولُ: "ضربتُ ضرباً شديداً" فيخرجُ عن الشياخِ المطلقِ إلى شياخٍ أنقصَ من حيثُ يَقَعُ على نوعٍ دونَ نوعٍ. وهكذا حُكِمَ الوصفُ أبداً، يجعلُ الشيءَ يتناولُ بعضَ ما كان يتناولهُ قبلَ أن يوصفَ، وكذا المؤقتُ. تقولُ: "ضربتُ ضربةً شديدةً" فيصيرُ أخصَّ وأنقصُ شياخاً لأنه كانَ أخصَّ من المبهمِ بدلالتهِ على العِدَّةِ، وقد اكتسبَ الآن اختصاصاً ثانياً بأن قُصِرَ على الشدةِ دونَ ضدها.

ثمَّ إنَّ للمصدرِ انقساماً ثانياً إلى التعريفِ والتنكيرِ. فالنكرةُ ما تعرَّى من علمِ التعريفِ كقولك: "ضربتُ ضرباً" و"ضربةً". والمعرفةُ ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ. والألفُ واللامُ يكونُ للعهدِ وللجنسِ فالعهدُ كقولك: "ضربتُ الضربَ الذي تعلمُ" تشيرُ إلى فعلِكَ الذي فعلتهُ دونَ جنسه. وكذا إذا قلتَ: "ضربتُ تلكَ الضربةَ التي رأيتَ فقط" تريدُ واحدةً بعينها. فتعريفُ العهدِ يبطلُ الإبهامَ من حيثُ إن حقيقةَ أن تقصِرَ الشيءَ على واحدٍ معينٍ، والإبهامُ أن يصلحَ لكل واحدٍ من الجنسِ، فهما يتدافعان، ولا يبطلُ التوقيتَ لأنه يُفيدُ العددَ، والتعريفُ لا ينافيه؛ والجنسُ أن تقولَ: "كثُرَ القتلُ والضربُ" تريدُ العمومَ والشياخَ» (المقتصد، 581. 584).

والظاهرُ أن هذين التقسيمين للمصدرِ يرجعانِ من الناحيةِ الدلاليةِ إلى أساسٍ واحدٍ يدور على معنى التعيينِ والتشخيصِ أو عدمه، والدليلُ على هذا الأساسِ المشتركِ أن الجرجاني عَمِدَ إلى بيانِ التعارضِ بينَ تعريفِ العهدِ والإبهامِ وهما من ثنائيتين يفترض فيهما أن تكونا مختلفتين مبدئياً، كما عَمِدَ إلى بيانِ التوافقِ بينَ التعريفِ والتوقيتِ وهما من نفسِ الثنائيتين. وبذلك يكونُ الجرجاني قد استعملَ مصطلحَ "المُبْهَمِ" في معنى يُخَالِفُ الاستعمالَ الشائعَ الذي يجعلُ الاسمَ المبهمَ ضرباً ينقسمُ إليه الاسمُ المعرفة. فالاسمُ المبهمُ حسب هذا الاستعمالِ الثاني «شيئان: أسماء

الإشارة والموصولات» (الزمخشري، الفصل، 245)؛ ومن النحويين من جعل هذا الضرب من الأسماء في أعلى مراتب التعريف: فقد «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهّم نحو "هذا" و"ذاك" أعرف من الاسم العلم نحو "زيد" و"عمرو"» (ابن الأنباري، الإنصاف، 707) واحتجوا لذلك «بأن قالوا: "إنما قلنا: إن الاسم المبهّم أعرف من الاسم العلم وذلك لأن الاسم المبهّم يُعرف بشيئين: بالعين [إيماء إلى حضور المسمى في مقام التخاطب في حال اسم الإشارة مثلاً]، وبالقلب [إيماء إلى حضور المسمى في الذهن]، وأما الاسم العلم فلا يُعرف إلا بالقلب وحده، وما يُعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يُعرف بشيء واحد» (م.ن.، 708).

وقد أشار ابن يعيش إلى الفرق بين هذين الاستعمالين لمصطلحي "الإبهام" و"المُبهم" بقوله متحدثاً عن أسماء الإشارة: «... والمعنى بالإبهام وقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، ولا تختص مسمى دون مسمى. هذا معنى الإبهام فيها لا أن المراد به التنكير. ألا ترى أن هذه الأسماء معارف لما ذكرناه فيها؟... والأسماء الموصولة كلها مبهمة لأنها لا تخص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الإشارة كذلك» (ابن يعيش، شرح المفصل، V، 86).

والبيّن من كلام ابن يعيش أن الإبهام بهذا المعنى الثاني لا يتعلّق بتشخص المحال عليه أو عدم تشخصه وكونه شيئاً مخصوصاً بعينه أو شائعاً عاماً، بل يتعلّق بنوع المسمى المحال عليه وكونه ينتسب إلى صنف من الموجودات دون صنف. ولذلك لم تتعلّق إزالة إبهام مثل هذه الأسماء بنقلها من التنكير إلى التعريف بل كانت متوقفة على قرينة تُستمد من الحال أو المقال، وليس المبهّم بهذا المعنى مرادفاً للنكرة ومقابلاً للمعرفة بل هو عموماً خلاف الاسم الظاهر (اسم الجنس واسم العلم) الذي تتضح دلالته بمجرد التلفظ به، ولا يحتاج إلى ما يوضح المحال عليه من السياق أو المقام: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص في نفسه، وليس ك"الذي" لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة توضحه، لأنه مبهم"» (ابن الأنباري، الإنصاف، 724)؛ و«المبهّم الذي هو اسم الإشارة يُفسّر بما بعده وهو اسم الجنس كقولك: "هذا الرجل" و"الثوب" ونحوه... والموصولات تُبين بالجمال بعدها» (ابن يعيش، شرح المفصل، V، 86).

فالإبهام والاختصاص بهذا المعنى يناسبان الفرق بين ما يُسمى بالإحالة المباشرة وهي إحالة الأسماء المختصة كأسماء الجنس وأسماء العلم التي تدرك دلالتها ويحصلُ تصورُها في ذهنٍ بمجرد النطق بألفاظها؛ وبين ما يُعرفُ بالإحالة غير المباشرة وهي إحالة الأسماء المبهمة كالخوالف التي تحتاجُ في تصور المحال عليه إلى سياق أو مقام يرفعان عنها الغموض والشياخ. ويكونُ الفرق بين التعريف والتنكير من جهة، وبين الإبهام والاختصاص بهذا المعنى، من جهة أخرى أنَّ التعريف والتنكير يتعلقان بالمحال عليه أهو شخصٌ معينٌ أم لا؟ وأن الإبهام والاختصاص يتعلقان بكيفية الإحالة: فقد يحيلُ اللفظُ على مسماه إحالة مباشرة لا تحوُّجُ المخاطبَ إلى سياق أو مقام لتبين المحال عليه، وهذا شأنُ أسماء الجنس وأسماء العلم عموماً، وقد يحتاجُ المخاطبُ في تبين المحال عليه إلى قرينة مقالية أو مقامية فتكونُ الإحالة غير مباشرة، وهذا هو شأنُ المبهمات كالخوالف.

أما فيما تقدم من كلام الجرجاني فإن ثنائية الإبهام والاختصاص غيرُ مستعملةٍ في مجال يناقِ التعريف والتنكير بل هي من صميم ذلك المجال وفيه يناسبُ الإبهام والاختصاصُ بصور متفاوتة درجاتٍ من التعريف والتنكير (اطلب الرسم 3)، وإن كان يختلفان عن التعريف والتنكير في أنهما مصطلحان محضٌ دلاليين وفي أن لمصطلحي التعريف والتنكير جوانب دلالية وأخرى لفظية تظهرُ خاصة في كون تعريف الجنس تعريفاً لفظياً لا تعريفاً دلالياً من قبل أن الاسم المعروف تعريفَ جنسٍ يساوي الاسم المبهم، وقد وُصِفَ كلاهما في كلام الجرجاني عليهما بعموم الدلالة وشيوعها.

فالإبهام بالمعنى الأول الذي يندرج بمقتضاهُ في مقولة التعيين الدلالية، يرادفُ الدلالة على الجنس والحقيقة والماهية، ويقابلُ التوقيفَ الذي يعني التحديد والتخصيص. غير أنَّ المعنى الخاصَّ الذي أفاده مصطلح "التوقيف" في كلام الجرجاني يناسبُ معنى التحديد بالعدد والكمية دون سائر أنواع التخصيص. فالمصدرُ الموقَّتُ هو المصدرُ الدالُّ على عدد مرات وقوع الحدث وإن كانت درجة التوقيف والتحديد تختلفُ بين صيغة المصدرِ في حال الأفراد والتثنية من جهة وحال الجمع من جهةٍ أخرى وتقوى كلما اشتملَ المصدر على ما يفيدُ العدد على وجه التفصيل والتدقيق. فبالتوقيفِ تتحدد بعض ملامح مدلول المصدرِ على نحو عام لا يبلغُ مبلغَ تعيُّن ذلك المدلولِ وتشخُّصه؛ ومن ثمَّ لم يكن للتوقيفِ أن يخرجَ بمدلولٍ

المصدر (والاسم أو المركب عموماً) من حال التنكير إلى حال التعريف، وإنما قصاراه أن يخرج بذلك المسمى من عموم الجنس وشياعه إلى خصوص ما تدلُّ عليه، بصور متفاوتة، صيغُ الأفراد والتثنية والجمع والصيغُ المتصلة باسم العدد، من أفرادٍ ينتمون إلى ذلك الجنس. ولذلك كان التوقيتُ درجة من الدرجات التي يسلكها مدلولُ الوحدة اللغوية في اتجاه التعيُّن ولكنه لا يبلغ مبلغَ التعرف: «... وقوله: "مَوْقَّت" يعني أن له مقداراً معيناً وإن لم يتعين هو في نفسه، كما تقول في الأزمنة: "سرت يوماً وليلة" فيكون لها مقدارٌ معينٌ وإن لم يتعين اليوم والليلة. ومثله في الأمكنة: "سرت فرسخاً وميلاً"، فهو مَوْقَّت لأن له مقداراً معيناً وإن لم يتعينا في أنفسهما» (م. ن.، I، 111). ولذلك اختلف قولُ النحاة في بعض الوحدات من غير المصادر، وهي وحدات تكونُ موقّطة معلومة المقدار دون أن تتعيَّن: أهي مبهمه أم مختصة؟ فذهب بعضهم إلى القول بإبهامها وذهب البعض الآخر إلى القول باختصاصها: «والقسم الثاني لمن ظرف المكان المبهمة وهو ما لا يختص بمكان بعينه؛ أن يكون دالاً على مساحة معلومة من الأرض كـ "سرت فرسخاً" و"ميلاً" و"بريداً". وأكثرهم يجعل هذا من المبهمة، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصاً: أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالة على كمية معينة، فعلى هذا يصح فيه القولان» (ابن هشام، شرح شذور الذهب، 215. 216).

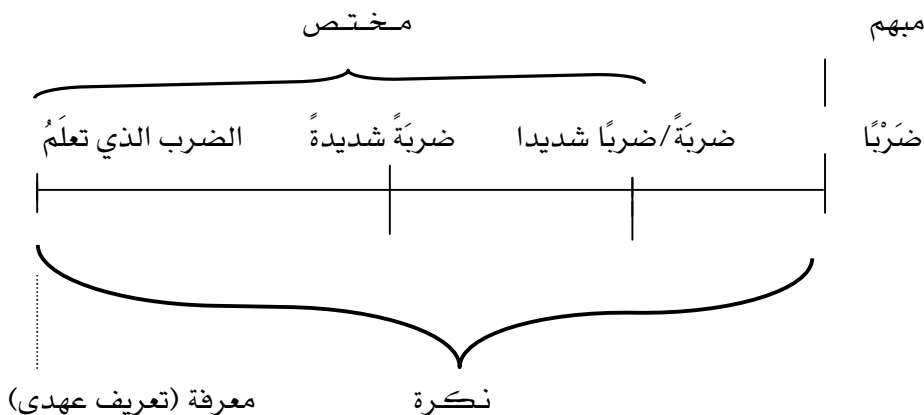
وعلى هذا لا يكونُ التوقيتُ سوى وجهٍ من وجوه كثيرة تكونُ لمدلولِ المفعول المطلق في انتقاله من طور الإبهام والغموض إلى طور التعيُّن والوضوح؛ ولذلك رأى الجرجاني أن المصدرَ قد يتخصَّصُ أيضاً بالوصف الذي يُعدُّ وجهاً مغايراً للتوقيت. فلا غرابة من ثَمَّ أن يُقَابَلَ مصطلحُ الإبهام في كثير من المصنفات النحوية بمصطلح "الاختصاص" العام لا بمصطلح "التوقيت" الخاص¹.

¹ استعمل مصطلح الاختصاص مقابل الإبهام ابنُ جني في قوله: «وجميع أسماء الزمان من المبهمة والمختص يجوز أن تكون ظرفاً» (اللمع، 56، واطلب أيضاً الخصائص، III، 100)؛ واستعمله ابن هشام في قوله: «أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مبهمها كـ "حين" و"مدة" ومختصها كـ "يوم الخميس" ومعدودها كـ "يومين" و"أسبوعين"» (أوضح المسالك، II، 237؛ واطلب أيضاً ما مر من كلامه في المتن).

وليس بين التنكير والإبهام تعارضٌ من جهةٍ أنهما يشتركان في سمةٍ عدم تعيين المدلول عليه حسب ما يستتج من قول ابن الأنباري: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم النكرة مبهم لا يخص واحدا بعينه" (الإنصاف، 363)؛ وما يُستفاد من كلام الجرجاني أن الإبهام هو أقصى درجات التنكير حيث يكون المصدر دالا على الجنس والماهية: ذلك أن النكرة يكون مبهما إذا دل على الجنس ويكون مختصا (موقتا) إذا دل على شيء غير مُعين في نفسه ولكنه محدود بالعدد ونحوه كقولك: "ضربت ضربا" و"ضربة".

وإذا كان النكرة يشمل المبهم والموقت فإن ما عرّف تعريفًا عهديا من المصادر يقابل المبهم مقابلةً تامة من حيث أن تعريف العهد هو قرين التعيين المناقض للعموم والشياع اللذين للجنس، وليس بين التعريف والتوقيت مناقضة لأن التوقيت ضرب من ضروب التخصيص والتحديد ودرجة من درجاته، وكون المصدر مختصا لا يقتضي بالضرورة كونه معرفة وإن كان تخصيصه خطوة تُسلك نحو تعريفه وكمال تحديده. ويمكن توضيح مختلف العلاقات التي تربط مفهومي التنكير والتعريف بمفهومي الإبهام والاختصاص فيما تقدم من كلام الجرجاني بالرسم التالي:

الرسم 3.



ولا يقتصرُ تخصيصُ الحدثِ في العربية على تحديده بالمرة أو وصفه، ففي نظام اللغة طرق متنوعة يخصص بها الحدثُ ويُعينُ فيخرج من الجنسية إلى الشخص على درجات، ومن هذه الطرق أن كل ما تعلق بالفعل أو ما قام مقامه من فاعل أو غيره يُسهمُ في تمييز الحدث من الأحداث التي تشاركه في النوع، وينزَعُ به إلى التشخص ذلك أن «من شأن المصدر أن يفرّقَ بالصّلات كما يفرّقُ بالصفات، ومعنى هذا الكلام أنك تقول "الضرب" فتراه جنساً واحداً فإذا قلت: "الضرب بالسيف" صار تعديتُك له إلى السيف نوعاً مخصوصاً، ألا تراك تقول: "الضرب بالسيف غير الضرب بالعصا"، تريد أنهما نوعان مختلفان وأن اجتماعهما في اسم الضرب لا يوجب اتفاقهما لأن الصلة قد فصلت بينهما وفرقتهما. ومن المثال البين في ذلك قول المتنبى لمن الكامل:

وتوهموا اللعبَ الوغى، والطعنُ في الدَّهْيَجَاءِ غَيْرُ الطعنِ في الميدانِ

لولا أنَّ اختلافَ صلة المصدرِ تقتضي اختلافه في نفسه وأن يحدث فيه انقسامٌ وتنوعٌ لما كان لهذا الكلام معنى ولكان في الاستحالة كقولك: "والطعنُ غير الطعن". فقد بان إذاً أنه إنما كان كلُّ واحد من الطعنين جنساً برأسه غير الآخر بأن كان هذا في الهجاء وذاك في الميدان، وهكذا الحكمُ في كلِّ شيء تعدّى إليه المصدرُ وتعلّق به. فاختلافُ مفعولي المصدرِ يقتضي اختلافه وأن يكون المتعدي إلى هذا المفعول غير المتعدي إلى ذاك، وعلى ذلك تقول: "ليس إعطاؤك الكثير كإعطائك القليل"، وهكذا إذا عدّيته إلى الحال كقولك: "ليس إعطاؤك معسراً كإعطائك موسراً" و"ليس بدُّك وأنت مُقلُّ كبَدُّك وأنت مُكثِّرٌ". وإذ قد عرفتَ هذا من حُكم المصدرِ فاعتبر به حُكم الاسم المشتق منه» (دلائل الإعجاز، 150).

2 . موقف الأصوليين

لئن لم نجد عند راسل، في كتاب مشاكل الفلسفة على الأقل (اطلب ص 71 وما بعدها)، ما يفيد تجويز دلالة الفعل على الجزئي في سياقات مخصوصة أو التسليم بإمكان تعيّن مدلول الفعل وتحققه تحققاً جزئياً فإن بعض الأصوليين

اضطروا، على نحو ما وقفنا عليه عند ابن جني، إلى التفريق بين دلالة الفعل مطلقاً وهي الدلالة على معنى عام كلي وبين دلالاته في مقامات وسياقات معينة يتخصص فيها ذلك المعنى الكلي بوجه من الوجوه فيصير معنى جزئياً له وجود خارجي في عالم الأعيان، وهو ما يقربهم من المذهب الاسمي الذي ينفي أن يكون الوجود الخارجي في الأعيان لغير الجزئيات والذي يقصر وجود الكلي على الذهن فحسب. فقد رأى الآمدي «... أن ما به الاشتراك بين الجزئيات معنى كلي لا تصور لوجوده في الأعيان، وإلا كان موجوداً في جزئياته. ويلزم من ذلك¹ انحصار ما يصلح اشتراك كثيرين فيه لأي المعنى الكلي فيما لا يصلح لذلك²، وهو محال. وعلى هذا فليس معنى اشتراك الجزئيات في المعنى الكلي هو أن الحد المطابق للطبيعة الموصوفة بالكلية مطابق للطبيعة الجزئية، بل إن تصور وجوده، فليس في غير الأذهان. وإذا كان كذلك فالأمر طلب إيقاع الفعل على ما تقدم، وطلب الشيء يستدعي كونه متصوراً في نفس الطالب على ما تقدم تقريره؛ وإيقاع المعنى الكلي في الأعيان غير متصور في نفسه فلا يكون متصوراً في نفس الطالب، فلا يكون أمراً به ولأنه يلزم منه التكليف بما لا يطاق، ومن أمر بالفعل مطلقاً لا يقال إنه مكلف بما لا يطاق. فإذا الأمر لا يكون بغير الجزئيات الواقعة في الأعيان لا بالمعنى الكلي» (الآمدي، الإحكام، II، 205)؛ وذهب الشاطبي المذهب نفسه فقال: «وبيان ذلك أن تلقى العلم بالكلي إنما هو من عرض الجزئيات واستقراءها. فالكلي من حيث هو كلي غير معلوم لنا قبل العلم بالجزئيات، ولأنه ليس بموجود في الخارج، وإنما هو مضمن في الجزئيات حسبما تقرر في المعقولات. فإذا الوقوف مع الكلي مع الإعراض عن الجزئي وقوف مع شيء لم يتقرر» (الموافقات، III، 8). ولا تخرج دلالة الفعل عن هذا الاعتبار من حيث هي، في الأصل، كلي من الكليات: «فإن قيل: "إذا قال: إن أكلت فأنت طالق، فالأكل الذي هو مدلول لفظه كلي

¹ أي من التسليم بوجود المعنى الكلي في الأعيان أي في الجزئيات التي يتحقق في كل واحد منها شيء من الكلي.

² وهو المعنى الجزئي. إذ المعنى الكلي يلبس الجزئيات ولكنه لا يوجد فيها بكماله على ما يجيء من كلام الآمدي عقيب هذا.

مطلقاً، والمطلق لا إشعار له بالمخصّص، فلا يصح تفسيره به؛ قلنا: "المحلف عليه ليس هو المفهوم من الأكل الكليّ الذي لا وجود له إلا في الأذهان وإلا لما حثّ بالأكل الخاص، إذ هو غير المحلف عليه وهو خلاف الإجماع، فلم يبق إلا أن يكون المراد به أكلًا مقيّدًا من جملة الأكالات المقيّدة التي يمكن وقوعها في الأعيان أيًا منها كان" (الأمدي، الإحكام، II، 271 - 272).

والظاهر أن هذا الموقف الأصولي غير معدوم الصلة بما تقرر في كثير من كتب أصول الفقه من جواز تخصيص الكلي بالجزئي: «... الفعل المتعدي إلى مفعول كقوله: "والله لا أكل" ... هل يجري مجرى العموم بالنسبة إلى مفعولاته أم لا ؟ اختلفوا فيه ... وتظهر فائدة الخلاف في أنه لو نوى به مأكولا معيناً قبل عند أصحابنا [من الشافعية] حتى إنه لا يحثّ بأكل غيره بناءً على عموم لفظه له وقبول العام للتخصيص ببعض مدلولاته» (م. ن.، 270 - 271)؛ ومن أن الفعل المأمور به لا يمكن الإتيان به وإيقاعه إلا على وجه جزئي، ومن أن التكليف بالفعل الكلي، إن صح القول به، تكليفٌ بما لا يطاق (اطلب ما تقدم، م. ن.، 205)؛ ومن أن مقاصد الشريعة مُتَّجِهَةٌ إلى الجزئيات رأساً: «... ومنها أن الجزئيات لو لم تكن معتبرة مقصودة في إقامة الكلي لم يصح الأمر بالكليّ من أصله لأن الكلي من حيث هو كلي لا يصح القصد في التكليف إليه لأنه راجع لأمرٍ معقول لا يحصل في الخارج إلا في ضمن الجزئيات. فتوجّه القصد إليه من حيث التكليف به توجهٌ إلى تكليف ما لا يطاق وذلك ممنوع الوقوع... فإذا كان لا يحصل إلا بحصول الجزئيات فالقصد الشرعي متوجه إلى الجزئيات، وأيضا فإن المقصود بالكلي هنا أن تجري أمور الخلق على ترتيب ونظام واحد لا تفاوت فيه ولا اختلاف، وإهمال القصد في الجزئيات يرجع إلى إهمال القصد في الكلي، فإنه مع الإهمال لا يجري كليا» (الشاطبي، الموافقات، II، 62).

والظاهر أيضاً أن لجملة هذه المواقف الأصولية التي تراعي دلالة الفعل على الجزئيات والأحداث المخصوصة صلةً بالمسلك الذهني العام الذي أشار إليه راسل (اطلب ص 71 فيما تقدّم) والذي يقوم على أساس أن الدّهْن لا يتوقف عند اللفظ الكلي وأنّ تمثله لمدلول مثل هذا اللفظ لا يكون إلا بالانتقال إلى ما يناسبه من

الجزئيات، كما يبدو أن لهذه المواقف أيضاً أصلاً في اللغة مُحَصَّلُهُ تحقق actualisation الوحدات اللغوية أي انتقالها من اللسان إلى الكلام ومن النظام المجرد إلى الخطاب المنجز ومن الدلالة الاحتمالية إلى الدلالة الفعلية (عن مفهوم التحقق اطلب ص 141 وما بعدها). وكل هذا يفسر نزعة الأصوليين في الأكثر الأعم إلى موقف قريب من المذهب الاسمي بنفيهم وجود الكلي في الخارج وقصرهم ذلك الوجود على الأدهان، وعدم إقرارهم بالوجود الخارجي إلا للجزئيات. فالظاهر أن ما حمل الأصوليين على أن يقفوا هذا الموقف المنحاز إلى الكلام والخطاب المنجز هو استحالة إجراء الفعل على معناه الكلي عند تحقيقه في سياق ومقام معين أي عند خروجه من أصل الوضع إلى الاستعمال ومن النظام إلى الإنجاز (اطلب ص 257 فيما يلي).

3. موقف علماء الدلالة الغربيين

من الغربيين الذين قالوا بتشخيص الأحداث وكونها موجودات جزئية ستروسن وديفدسن (اطلب ص ص 191 و 207). وقد جعل ديفدسن من هذه الأطروحة محور تفكيره في موضوع الأحداث ودافع عنها خاصة في مقالیه: «تشخيص الأحداث»¹ و«الأحداث باعتبارها موجودات جزئية»² (Cf. Davidson 1980 / 1993).

والظاهر أن ما حدا ديفدسن على أن يذهب هذا المذهب القائل بتفرد الأحداث هو نظرته إلى معنى الجمل في الألسنة الطبيعية وكونه مرتبطاً بشروط الصدق والإحالة، إذ يرى ديفدسن ما يراه تارسكي من أن معاني الجمل محددة بشروط صدقها وإحالتها. فهي تعني وتدل إذا كان المحال عليه موجوداً فعلاً في العالم المحال عليه وإذا ناسبت القضية مناسبة تامة العالم الذي تصفه، وتكون فارغة من المعنى إذا انتفت هذه المناسبة (اطلب 227 فيما تقدّم و Lyons, 1977, 138, 1978, sqq. و Godhbane-Kéfi, 1995).

¹ Davidson, Donald. 1969. «The Individuation of Events.» Nicholas Rescher (ed.), Essays in Honor of Carl G. Hempel, 216-34.

² Davidson, Donald. 1970. «Events as Particulars.» Noûs 4, 25-32.

ج - التوفيق بين القول بكلية الأحداث والقول بجزئيتها

يبدو أن القول بكلية الأحداث يكافئ القول بجزئيتها من جهة أنه يمكن القول بأحد التصورين المتعارضين دون أن يترتب على ذلك الحكمُ بفساد التصور النقيض، وذلك لأن كل واحد من القولين يصدر عن اعتبار ووجهة نظر. ومن الأقوال التي يمكن اعتبارها جامعة بين الرأيين ومُوفِّقةً بينهما قول السُّبكي: «... فإن الأفعال المستمرة ليست فعلا واحدا، بل الفعلُ في كل وقتٍ غيرُ الفعلِ في الوقت الذي قبله وإن اتحدا بالنوع» (عروس الأفراح، II، 28). ولعل من أطرف مواقف علماء الدلالة الغربيين في هذه المسألة موقف بارسنز الذي جوز القول بالرأيين المتعارضين: كلية الأحداث وجزئيتها تبعا لاختلاف جهات الاعتبار وأغراض الدراسة. فهو لا يقول من حيث المبدأ بجزئية الأحداث وتشخصها (Cf. Parsons, 1990, 23) ويخالفُ بانيني (Cf. op. cit., 4) في قوله بدلالة الفعل على حدث مخصوص: «... إلا أن دراستي تُتكرر أن تفيد الأفعال أعمالا بأعيانها. ورغم أن الرأي القائل بأن الأفعال تدل، على غرار أسماء الأعلام، على أعمال بأعيانها رأي يمكن الدفاع عنه فإنه لا يثبت البتة على محك التدقيق والتفصيل» (م. ن، 4). وقد عبر بارسنز عن رأيه المبدئي في دلالة الأفعال على الأحداث بصورة أجلى في قوله: «إن الرأي الذي أبحث فيه يعتبر الأفعال أشبه بأسماء الجنس منها بأسماء الأعلام. فلا يفيد الفعل "ضرب" في قولنا: "ضرب زيد عمرا" عملا معينا مخصوصا (أي ضربا بعينه) حسب هذا الرأي، بل يفيد جنسا من العمل، أمثلته وأفراده المتحققة هي ألوان من الضرب المخصوص. وتفيد الجملة بكمالها أن عملا ما من هذا الجنس قد وقع، أي عملا من القبيل الذي يكون فاعله الحقيقيُّ زيد ومفعوله الحقيقيُّ عمرو. فالجملة البسيطة التي تستعمل "ضرب" تعني أن ضربا وقع، وتلك التي تستعمل "أكل" تعني أن أكلًا وقع وهكذا دواليك» (م. ن، 5).

غير أن بارسنز يقر في موضع آخر من كتابه بخصوصية الأحداث وجواز اعتبارها موجوداتٍ جزئيةً إذ يقول: «يفرق الناس أحيانا بين الأحداث والهيئات العامة الشائعة من جهة وبين الأحداث والهيئات المخصوصة من جهة أخرى. فعندما نستنهج "القتل" ونقرُّظُ المعرفة فقد نتحدث عن أحداث وهيئات عامة. غير أننا عندما نسور

الأحداث والهيئات في النظرية التي نتناولها فإن الأحداث المخصصة هي مدار الكلام ومثار الجدل. فهب أننا قلنا إن أبا لؤلؤة طعن عمر وإن بروتس طعن قيصر. فالصورتان المنطقيتان هما:

(E ح) [طعن ح] & فاعل حقيقي ح، أبو لؤلؤة & مفعول حقيقي ح، عمر،

(E ح) [طعن ح] & فاعل حقيقي ح، بروتس & مفعول حقيقي ح، قيصر.

ومن اليسير أن نلاحظ أن هاتين الجملتين تحتاجان إلى حدثين مختلفين. ولو كان حدث واحد يسد حاجة الجملتين لكان أبو لؤلؤة وبروتس كلاهما فاعلين حقيقيين لذلك الحدث، ولكان عمر وقيصر كلاهما مفعولين حقيقيين له، ولكان هذا الحدث ملائماً للصورة المنطقية المسندة إلى [الجملة]: "طعن أبو لؤلؤة بروتس" وهو فاسد غير جائز. وتتفي هذه الحجة إمكان أن تتعلق الحالتان بنفس الطعن "العام الشائع"¹ (م.ن.، 23).

وقد برر بارسنز قوله بالرأيين المتعارضين: أي كلية الأحداث وعمومها من جهة وجزئيتها وخصوصها من جهة أخرى بمقتضيات نظريته في الأحداث على نحو

¹ يقدم بارسنز حجة أخرى على خصوصية الأحداث بالاستناد إلى مخصصات الحدث: «... هب أن بروتس طعن قيصر في ظهره بسكين وفي فخذه بمكسرة جليد. فإن الصورتين المنطقيتين اللتين نحصل عليهما هما:

(E ح) [طعن ح، بروتس، قيصر] & في ح، ظهر & ب ح، سكين،

(E ح) [طعن ح، بروتس، قيصر] & في ح، فخذه & ب ح، مكسرة.

فلو كان الحدثان حدثاً واحداً لأمكننا ضم موصولات التخصيص modifier conjuncts بعضها إلى بعض وتبسيطها لنحصل على ما يلي:

(E ح) [طعن ح، بروتس، قيصر] & في ح، ظهر & ب ح، مكسرة،

وهي الصورة المنطقية المتعلقة بقولنا: "طعن بروتس قيصر في ظهره بمكسرة جليد" (Cf. Parsons, 1990, 285, n. 1). فهذه حجة على أن الحدثين أي الطعن في الظهر والطعن في الفخذ حدثان مختلفان. وما يجعل كل حدث من هذين الحدثين مختلفاً عن الآخر المخصصات من قبيل الأداة التي أنجز بها وموضع وقوعه من البدن. فهذه المخصصات قيمة كبرى في التمييز بين الأحداث المتشابهة. وكون الصورة المنطقية المستنتجة من تركيب المخصصات وضم بعضها إلى بعض وتبسيطها صورة غير مطابقة للواقع دليل على تفرد الأحداث وخصوصيتها.

يكون معه القول بخصوصية الأحداث مستجيباً للاعتبارات النظرية أكثر من خضوعه للوقائع العينية الملموسة: «إنني لا أقولُ بدءاً بخصوصية الأحداث، ولكنني أرى أنه ينبغي أن يكون لها ما تحتاجه من السمات حتى تُوسَّع النظريةُ إلى دراسة جيدة لدلالة الإنكليزية. فخصوصية الأحداث هي إذن نتيجة لهذه المسألة لأي للفرضية التي قال بها بارسنز من ضرورة الاحتفاظ بما يخدم النظرية من سمات الأحداث؛ ذلك أنَّ الأحداث تحتاج إلى أن تكون جزئية مخصصة حتى تجري النظرية على نحو صحيح» (م. ن.).

د - رأي "لساني عرفاني" في مسألة الكلّي والجزئي

يتبيّن من مختلف السياقات التي استعرضنا فيها التّمييز بين الكلّي والجزئي ولا سيما تعريف راسل (اطلب الكلّي والجزئي و Russell, 1912 / 1985, 53) أن الفرق بينهما يرجع في وجه من الوجوه إلى ما يتعلق بالشيء المدرك من خصائص إدراكية. فالجزئيُّ يتعلق بما يُظهره الإحساس أو ما جرى مجرى الإحساس، والكلّي يتعلق بالخصائص المشتركة المنتزعة من أفراد الجزئيات، كما يتبين أن التمييز بينهما راجع أيضاً إلى مسلك الذهن في النظر إلى الأشياء وطريقته في إدراكها واعتبارها إذ تستوقفه الجزئيات دون الكليات، فلا يتمثل مدلولات الألفاظ الكلية إلا بالانتقال إلى ما يناسبها من الجزئيات.

ومن اليسير أن نتبيّن أنه يمكن وَصْفُ هذا المسلك الذهنيّ في إدراك الكليات وتمييزها عن الجزئيات وصفا عرفانياً برَدّها إلى ذلك الضرب من التمثيل أو الفهم construal المقابل للمضمون التصوري conceptual content الخام وهو المُسمّى بالخصوصية specificity مقابل الترسيم schematization وهو ضرب يتعلق عرفانياً بمدى قرب المتكلم المدرك من الشيء (أو الوضع والمقام) المدرك أو بُعده عنه كما يتعلق بدرجة الدقة والتفصيل (أو التعميم والإجمال) في تعريف وضع من الأوضاع أو شيء من الأشياء، فتكونُ العلاقة بين الكلّي والجزئي من قبيل علاقة الرسم بالأفراد العينية التي يُنتزَعُ منه ذلك الرسم ويجرّدُ.

والمقصود بالترسيم "عملية استخراج المشترك المتأصل في تجارب عديدة وصولاً إلى تصور يمثل مستوى أعلى من التجريد" (Langacker, 2008, 17). وللترسيم أهمية بالغة في العرفان إذ يقع على نحو ثابت في كل مجالات التجربة (Cf. *Ibid.*, 35)، ويُعد من الظواهر النفسية والعمليات العرفانية غير اللغوية الأساسية إضافة إلى الداعي والتألية والمقولة (Cf. *Ibid.*, 16, 25)، وهو يعبر عن قدرتنا على التجميع التصوري (Cf. *Ibid.*, 35).

ويقوم الترسيم على انتزاع الخصائص المشتركة بين الأشياء المتعددة ومن ثم «لا يكون استخراجُ رسم من الرسوم سوى تعزيزُ لشيء متأصل في مُتعدد التجارب ملازم لها» (Cf. *Ibid.*, 55) «وعلى هذا ينبغي النظر إلى الرسم على أنه مستقر في مختلف تمثيلاته وتجسيدياته لا على أنه منفصل ومتميز عنها (وإن عُرِضَ منفصلاً لأغراض التحليل)» (Cf. *Ibid.*, 55). فالرسم لا يفارق الشيء العيني ولا ينفصل عن الجزئي الموجود فيه وإن أمكن عزله ذهنياً، وهو رأي ما فتى لانغاكِر يذكره ويردده (Cf. *Ibid.*, 174, 206, 217, 222, 268, 278, 293, 334, 337) على نحو يبدو لنا رداً غير مباشر على الواقعية الأفلاطونية¹ المفارقة القائلة بأن للكليات وجوداً مستقلاً في الخارج، واقترباً على نحو ما من الواقعية الأرسطية المستقرة أو المعتدلة القائلة بملازمة الكلّي لجزئياته وعدم انفصاله عنها (Cf. Lyons, 1977 / 1978, 138).

أما ما ذهب إليه راسل من أن أكثر ألفاظ المعجم دالة على الكليات (اطلب Russell, 1912 / 1985, 53 وص 73 من هذا العمل) فهو مبرر بحاجة الذهن ومن ثم حاجة اللغة إلى شبكة من المقولات الدلالية والنحوية تعبر عن الأشياء والوقائع تعبيراً تأليفيّاً يمكن الذهن من السيطرة على ما في التجربة البشرية والعالم الخارجي من تعقد وتنوع وذلك من خلال انتزاع الخصائص المشتركة بين الأفراد المتشابهة وصوغها في مقولات لغوية دلالية تأليفية تعد الوحدات المعجمية أحد مظاهرها وإن اختلفت هذه الوحدات في درجات عموميّتها وخصوصيّتها. «فالتجريد يؤدي دوراً في اكتساب الوحدات المعجمية وإن لم يكن ذلك إلا لأن صيغها ومعانيها

¹ سبق للانغاكِر أن نقد التصور الأفلاطوني للدلالة (Cf. Langacker, 2007, 27-28).

الاصطلاحية أقل خصوصية من أحداث الاستعمال (أي أنواع النطق الفعلي وضروب الفهم السياقي) التي تُتعلَّم تلك الوحدات على أساسها» (Langacker, 2008, 17). ومعنى ذلك أن الوحدات المعجمية مجردة إلى حد ما بالنظر إلى الإنجازات الفعلية التي تظهر فيها تلك الوحدات. وقد تقدمت إشارة راسل إلى دور السياق والمقام في الانتقال بالوحدات المعجمية من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي (اطلب ص 73 من هذا العمل و54، 53، 1985 / Russell, 1912). ولم تكن خاصية التجريد التي تظهر في الوحدات النحوية وبدرجة أقل في الوحدات المعجمية لتؤدي هذه الوظيفة التأليفية لولا قربها من ظاهرة نفسية وعملية عرفانية أساسية أخرى هي المَقُولَة «فالرسم يؤدي بحكم طبيعته الأصلية وظيفة مُقُولَة: إذ يمكنه أن ينطبق على أي تجربة جديدة لها نفس الصورة بانتزاعه لما تشترك فيه بعض التجارب السابقة» (Langacker, 2008, 57-58).

وبهذا تبدو ثنائية الكلي والجزئي في الفلسفة نظيرا للمقابلة في اللسانيات بين اللسان والكلام ونظيرا للمقابلة الشائعة في علمي الدلالة والعلامات بين الضرب العامّ type والفرد المتحقق منه token (Cf. Lyons, 1977 / 1978, 18, Wetzel, L., 2006). فعالم الكليات يبدو «ثابتا صلبا مُحكما متقنا يُبهِجُ الرياضي والمنطقي وباني الأنظمة الميتافيزيقية وجميع من يطمح حُبهم للكمال على حبهم للحياة» (Russell, 1912 / 1985, 57)، وهو يوازي بذلك اللسان الذي يُعتبر مجال الصيغ النظرية الثابتة والأشكال اللغوية في هيئاتها المثلى. أما عالم الجزئيات فهو عارض وملتبس، ليست له حدودٌ بينة ولا تخطيطٌ وتنظيمٌ واضحان» (م.ن.)، وهو يوازي الخطاب الذي يُعدُّ مجال الصيغ المستعملة المتغيرة والأشكال اللغوية في صورها "المشوهة". «فاللغة لا توجد على الحقيقة: فهي ليست سوى نظامٍ احتمالي لما يجوز وما لا يجوز، عليه تتبني أعمال الخطاب، وهذه الأعمال هي وحدها الحقيقية. فالخطاب هو اللسان وقد استعمل، ولا يقوم اللسان والخطاب على نفس الضرب من الوحدات: فوحدة اللسان هي العلامة، وهي في احتمالياتها بمنزلة اللسان نفسه؛ ووحدة الخطاب هي الجملة، وهي "فرد متحقق" زمني حدثي يحدثُ الخطاب أي يُظهِرُهُ وَيُغَيِّبُهُ» (Ricoeur, 1997, XVI, 906, b).

خاتمة

لئن لم يكن لتصنيف الأحداث حسب ما اعتبرناه أساسا إدراكيا أثرٌ ذو بال في تصنيف النحاة العرب للأحداث - من قبَلِ أنَّ العربية فضلت عليه العربية المقياسين العاملي والمظهري - فإن خصائص الأحداث الإدراكية، وحظها من الحس والتجريد، ومنزلتها النفسية والأنطولوجية من الكلية والجزئية قد حظيت مع ذلك بعناية النحاة والأصوليين الذين طرحوا قضايا دلالية يتعدى مداها حدود المبحثين النحوي والأصولي. وما يمكن أن نستنتجه هو أنَّ ثنائية المحسوس والمعقول لا تطابق تمام المطابقة ثنائية الجزئي والكلي وثنائية المعرفة والنكرة. فالثنائية الأولى تستند إلى خصائص الحدث الأنطولوجية وكونه متحيزا في المكان أو لا، وهو ما يحدد حظه من الإدراك الحسي ولا سيما حاسة البصر. فكلما كان الحدث قابلا لأن يتناوله البصر كان أقعد في الحس وأبعد عن التجريد بموجب العلاقة الوثيقة التي تربط المتصورات المكانية بالإدراك البصري. أما الثنائية الثانية فأساسها العملية الذهنية القائمة على انتزاع المشتركات بين المحسوسات وتجريدها ومن ثمَّ الإشارة إليها بلفظ عام. والثنائيتان متداخلتان لأن الأحداث قد تعد جزئية كما هو رأي ستروسن ولكنها تعد مع ذلك مجردة ومتوقفة في تشخيصها على غيرها من أصناف الموجودات. أما التعريف والتنكير فيتعلق بالقوالب والإجراءات النابعة من نظام اللغة وذلك عندما يسلط الجهاز اللغوي أدواته ومقولاته من قبيل أدوات التعريف وأسماء الأعلام وسائر أصناف المخصصات على عناصر التجربة والمضمون التصوري الخام فيسمها ويخصصها بدرجات مختلفة في إطار التفاعل بينه وبين المقام.

خاتمة القسم الأول

يقوم التفكير الفلسفي في باب الحدث عموما على تصور مخصوص لدلالة الألفاظ والأقوال في اللغة الطبيعية ترتبط هذه الوحدات بمقتضاه ارتباطا مباشرا بالوجود الخارجي. ذلك أن الأحداث المقصودة رأسا بالدرس في صلب هذا التفكير إنما هي الأحداث الخارجية الموضوعية. (Cf Parsons, 1990, 34) ولئن حدث أن كانت أكثر تصنيفات الفلاسفة مستندة إلى ما تتجلى فيه الأحداث من صيغ لغوية فإنهم لم يكونوا في ذلك مختارين بل مضطرين اضطرار من أعبته الحيلة.

فمن ثم لم يخرج التصور الفلسفي لدلالة الأحداث عن تصور هذه الصناعة للدلالة عموما على أنها صورة الكون وقد انعكست في اللغة؛ وهو تصور يشهد عليه منذ القديم اعتبار الوجود الخارجي مقياسا للحكم في القضايا والأقوال بالصدق والكذب، ويبلغ درجة عالية من الوضوح في نظرية شروط الصدق المنطقية التي تقرن وجود المعنى في المفوضات بوجود ما تحيل عليه في العالم الخارجي حتى عدَّ المقياس الأنطولوجي مقياسا حاسما في إضفاء المعنى الأقوال. أما القضايا التي ليس لها ما يناسبها في الخارج، كالقضايا الميتافيزيقية مثلا، فقد عدت منطوقات غير ذات معنى لأن العلامات فيها بعضها أو كلها، لا تناسب موجودات خارجية.

وربما كانت لهذه الطريقة في تصور الدلالة منافع عظيمة لا سيما إذا تعلق الأمر بتمييز القضايا والأقوال العلمية من غيرها. غير أن الاقتصار عليها واعتبارها الوجه الوحيد الجدير بالاعتبار يبدو مقفرا للظاهرة الدلالية من قبل أنه لا يراعي ما فيها من مظاهر التشعب والثراء لا سيما المظهر الناشئ عن تمثيل الذهن لمعطيات الوجود الخارجي والتجربة الموضوعية وما يسميه لانفاكر بالمضمون التصوري [الخام]. وقد كان هذا المطعن في التصور الفلسفي، سبيل العرفانيين إلى الانتقال بمركز الثقل في الدلالة من المضمون التصوري الخام المرتبط بالواقع الخارجي والتجربة الموضوعية إلى التمثيل الذهني والعمليات العقلية حتى إن الفرق الدلالي بين الاسم والفعل لم يعد فرقا في المضمون التصوري الذي تدل عليه كل واحدة من

الصيغتين بأصل الوضع بل أصبح فرقاً بين آليتين من آليات اشتغال الذهن وهما المسح الإجمالي (ما يناسب الاسم) والمسح التعاقبي (ما يناسب الفعل).
وبقطع النظر عن التصور الفلسفي للدلالة وموقع مقولة الحدث منها، فقد ترتب على التناول الفلسفي القديم والحديث لهذه المقولة نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- تأكيد التقابل بين الهيئة وغير الهيئة أي بين الأحداث السكونية والأحداث الحركية مما وقفنا له على نظير في التقابل بين الصفة والعمل في العربية (اطلب السعدي، 2013، 221).

- تأكيد التقابل بين الآن والزمان، وهذا التقابل أبسط من التقابل الأول لتعلقه بالعنصرين "الزمانيين" الأدنى اللذين يتكون منهما النسيج "الزماني" لكل من الهيئة وغير الهيئة، ولدخول أحد هذين العنصرين (وهو الآن) في تكوين النسيج "الزماني" لغير الأحداث وهي الذوات الثابتة (اطلب م. ن.، 291). وقد وجدنا هذه الثنائية الأرسطية على درجة كبيرة من الخطر، فلم نتردد في المطابقة بينها وبين ثنائية الثبوت والحدوث عند النحاة وبين ثنائية السكونية statisme والحركية dynamisme عند كثير من المحدثين (اطلب م. ن.، 289). وبها علقنا الدلالة الزمانية للبنى النحوية في العربية فافترضنا أن هذه البنى تدل على عنصري هذه الثنائية (أي الثبوت والحدوث، أو الآن والزمان) من مستويات مختلفة وينسب متفاوتة.

- وقد وفرت الدراسات الفلسفية فضلاً عن ذلك مفاهيم إجرائية وأدوات فنيّة لمباشرة الأحداث والتمييز بينها من قبيل مفهوم الحد ذي الصلة الوثيقة بمفهومي التجانس والتغاير، وجميعها أمارات أخرى عن التقابل الأصلي بين الثبوت والحدوث (اقتران التجانس وانتفاء الحد بالهيئة ومفهوم الثبوت، واقتران التغاير ووجود الحد بالأحداث الحركية ومفهوم الحدوث).

القسم الثاني

الحدث

في الأعمال النحوية واللسانية

الباب الأول

الحدث في الأعمال النحوية

مدخل في المنطلقات المعرفية لبعض الأعمال النحوية المتناولة للحدث

قد تقدم قولنا إن المباحث اللغوية الصرفَ. أعني النحوية واللسانية . كانت المهة الذي احتضن دراسة الحدث وإنَّ التنبية إلى هذه المسألة باعتبارها باباً دلاليًا قائماً بنفسه أمر يعود الفضل فيه إلى فلاسفة اللغة التحليليين ولا سيما خَلَفَ أرسطو (اطلب السعدي، 2013، 28). ولكن الإقرار بهذه الحقيقة لا يثينا عن البحث في الأعمال النحوية التي سبقت تبلورَ المفهوم ووضوح معالمة واستقلاله وقيامه بنفسه ولا يصرفنا عن السعي إلى تتبعه في مراحل الجنينية ومحاولة كشف جذوره في التفكير اللغوي. ذلك أننا نزن أن مفهوم الحدث في هذه الأعمال قائم في صور متفاوت وضوحاً، وأن ما منع ظهوره على النحو الذي ظهر به في الدراسات الحديثة إنما هي عوامل معرفية تُردُّ إلى خصائص الأنحاء التقليدية واللسانيات في صورتها البنيوية والوظيفية خاصة¹. والذي يغرينا بالبحث عن جذور مقولة الحدث في التفكير النحوي (واللساني) أننا نجد في الأدبيات الغربية الحديثة جملة من الأعمال² التي سعى أصحابها فيها إلى تأصيل هذا المفهوم في دراسات المتقدمين من

¹ اطلب السعدي، 2013، 29 حيث تجد تحليل غوسلان وفرنسوا لما يمكن اعتباره إخفاق مشروع النحوي الفرنسي برينو. ويُستنتج من قولهما إنَّ ظهور الحدث مبحثاً برأسه في الدراسات اللغوية المحض ودون تأثير من فنون معرفية أخرى كان من الأمور الممكنة لولا قيام جملة من العوائق المعرفية الدائرة على طبيعة النحو التقليدي واللسانيات البنيوية.

² من ذلك مقال غوسلان وفرنسوا (Gosselin & François, 1991) اللذين نظرا في تصنيف الأحداث في الفرنسية منذ صدور كتاب الفرنسي برينو (Brunot, 1922 / 1965). وقد تناولوا فيه، فضلاً عن برينو، أعمال أعلام من أمثال غليوم وأتباعه، والنحويين دامورات Damourette وبيشون Pichon صاحب مصنف «من الكلمات إلى الفكر: رسالة في نحو اللسان الفرنسي» & J. Damourette Pichon E. (1911-1936), *Des mots à la pensée. Essai de grammaire de la langue française*, D'Artrey, Paris ومن ذلك أيضاً مقال لوي دي سوسير (Cf. De Saussure, Louis, 1998 a) الذي تناول فيه قضايا الإحالة الزمانية في كتاب نحوي فرنسي من القرن الثامن عشر هو بوزاي، وهو الكتاب الموسوم بـ«النحو العام أو العرض البرهاني للأصول الضرورية في اللغة التي من شأنها أن تكون أساساً لدراسة جميع الأسنة» Beauzée, N. (1767/1974), *Grammaire générale ou*

النحاة (واللسانيين) طلبا لما يمكن أن يكون عندهم حدسا في مفهوم الحدث أو باكورة من بواكير التفكير فيه. بل رأى بعض الدارسين في بعض الأعلام المدروسين روادا للمباحث الحديثة المتصلة بالحدث والزمان بحيث يغدو بوزاي Beauzée «من هذه الجهة رائدا للمقاربات الإحالية الحديثة» (De Saussure, Louis, 1998 a, 22) و«متكهنات بنظرية عرفانية» (م. ن.، 25)، وبحيث يكون كتابُ الفرنسي برينو الموسوم بالفكر واللسان قد «جعل لما يقع تحت مفهوم أنواع الحدث عندنا دراسة خاصة وعميقة لا نظير لها في الأنحاء الفرنسية الأخرى؛ بل قد يبدو أن هذه الدراسة تتقدمُ تقدما لافتا للنظر أكثرَ البحوثِ حادثة لا سيما في ما يتعلق بدور السياق اللغوي للفعل في تصنيف الأحداث» (Gosselin & François, 1991, 24).

واللافتُ للنظر أن أكثر هذه الدراسات التأصيلية تناولت أعلاما كانت منطلقاتهم النظرية ومسلماتهم المعرفية مناقضةً مناقضةً تامة للمنطلقات التي قامت عليها اللسانيات البنيوية كما نظر لها فردينان دي سوسير واللسانيات الوظيفية في صورتها التي استقرت عليها مع مارتينا في فرنسا، لأن هؤلاء الأعلام قدموا قضية العلاقة بين اللغة والفكر، وجعلوها في المقام الأول، وانطلقوا من الدلالة وصولا إلى الأبنية وهو ما تنطق به عناوينُ كتبهم¹، ويشهدُ له ما سطره فيها من مبادئ. ويؤيد هذا ما ذهب إليه غوسلان وفرنسوا من أن مفهوم نوع الحدث «كان في آن واحد ضحية السُّنة النحوية الدائرة على أقسام الكلام والبنيوية التي كان تصنيفُ الأشكال شغلها الشاغل» (Gosselin & François, 1991, 28).

exposition raisonnée des éléments nécessaires du langage, pour servir de fondement à l'étude de toutes les langues, Stuttgart, Friedrich-Fromann Verlag.

ومن جملة ذلك مقال ستيول 1998 Sthioul الذي درس فيه صاحبه معالجة غليوم لمسألة التمثيل الذهني للحدث والزمان، ومقالُ لوي دي سوسير وستيول الذي تعرض فيه أصحابه إلى تناول دامورات وبيشون للزمن في اللغة تناولا نفسانيا (Cf. De Saussure, Louis, & Sthioul, 1998) ولئن كان غرض غوسلان وفرنسوا في جانب من مقالهما يوافق ما نقصد إليه تماما في هذا الموضع من بيان بواكير التفكير في الحدث عند اللغويين المتقدمين فإن غرض سائر المقالات التي ذكرناها لم يكن تأصيل مفهوم الحدث عندهم بل كان على وجه الخصوص البحث في متعلق من متعلقات الحدث وهو الزمن.

¹ اطلبها في بعض ما تقدم من هوامش هذا المدخل، واطلب أيضا ص 295 فيما يأتي.

ولا يقتصر تأصيل مبحث الحدث في النحو على دراسة أعمال النحاة
القدامى بل إننا نجد من الباحثين من استثمر نتائج الدرس النحوي القديم ووظفها
في صياغة فرضياته المتعلقة بالأحداث في اللغة. فمن ذلك أن بارسنز وصل فرضياته
في الأحداث بآراء النحوي الهندي بانيني، وبنائها عليها وهو ما يشهد به قوله:
«يستمد البحث الذي أخوض فيه جذوره من عمل بانيني الذي عاش قبل عدة قرون
من ميلاد المسيح. فقد جاء في عمله أن الفعل في جملة بسيطة نحو "قطع زيد الشجرة
بالفأس" يفيد عملاً مخصوصاً، وأن الأسماء في الجملة تدل على الأناسي أو
الأشياء، وتُقرّر الجملة أن لتلك الأشياء صلات معلومة بالعمل. فمن ذلك أن زيدا هو
فاعل العمل الحقيقي وأن الفأس هي أداة العمل وأن الشجرة هي المفعول في المعنى.
وهذا قريب جداً من التحليل الذي سأتناوله» (Parsons, 1990, 4).

الفصل الأول النحو العام (بور رويال)

تمهيد: التعريف بالنحو العام

ساد تيارُ النحو العامِّ التفكيرَ اللغوي في أوروبا خلال القرنين السابع عشرَ والثامن عشرَ قبل أن يَأْفُلَ نجمُهُ مع ظهور النحو المقارن في القرن التاسع عشرَ. وقد قام على تحقيق غايةٍ تتجاوز دراسة اللسان الواحد إلى تناول القواعد العامة المتحركة في إنتاج الكلام. (Cf. Auroux, 1988, 1086) وقد ظهرت هذه النزعة الكونية فيما قدمه أتباعُ هذا التيار من تعريف لفهم بأنه: «العلمُ البرهاني بالمبادئ الثابتة والعامة للكلام المنطوق أو المكتوب في جميع الألسنة» (Du Marsais, d'après Bailly, in Arnauld & Lancelot, 1660 / 1993, VI-VII)؛ وقد نسب أورو هذا القول إلى بوزاي (Cf. Auroux, *ibid.*). وبهذا يقابل النحو العامُّ النحوَ الخاصَّ الذي هو «فنُّ المطابقة بين مبادئ الكلام الثابتة والعامة، والأوضاع institutions الاعتبارية المتعارفة في لسانٍ من الألسنة الخاصة» (Du Marsais, *ibid.*). وقد استنتج أورو من هذا التعريف أنَّ موضوع النحو العام «يَفترضُ أن تكون للنحو صلةٌ وثيقةٌ بالبنية العرفانية للذهن البشري وأن تكون هذه البنيةُ كليةً» (Auroux, *ibid.*).

I . العملياتُ الذهنية أساسا للتمييز بين أقسام الكلام

أ . التمييز بين موضوع الفكر وصورته

قام كتاب نحو بور رويال العام والبرهاني الذي وضعه أرنو ولونسلو على التصور الشائع بين كتب النحو العام عصرئذ، وهو تصور يمزج النحو بالمنطق وينظر في البنى والصيغ النحوية من جهة مقولات الفكر والعمليات الذهنية. وقد تجلّى هذا في تفصيلهما لموضوع الباب الأول من الجزء الثاني من مصنفهما وهو «في ضرورة معرفة ما يجول في ذهن لفهم أسس النحو؛ وفي توقف تنوع الألفاظ التي يتألف منها الكلام على ذلك» (Arnauld & Lancelot, 1660 / 1993, 45).

ذلك أنه «يتعذر علينا الوقوف على مختلف أنواع الدلالات التي تشتمل عليها الكلمات إذا لم نتبين قبل ذلك ما يجول في خواطرنا من قبل أن الألفاظ لم توضع إلا لبيان» (م.ن.، 46).

وعلى هذا استهل المؤلفان دراسة دلالات الألفاظ بالنظر في العمليات الذهنية الأساسية، فتبيننا أن أهم عمليتين هما التصور *concevoir* الذي هو إدراك المفرد، والحكم *juger* الذي هو إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، وأن العملية الثالثة وهي الاستدلال *raisonner* مشتقة منهما ومتفرعة عنهما وأنها عبارة عن ضرب من الاتساع فيهما. بل إن العملية الذهنية الثانية التي هي الحكم قد تشتمل العملية الذهنية الأولى التي هي التصور من جهة أن «الناس قلما يتكلمون لمجرد التعبير عما يتصورونه، ولكن أكثر كلامهم عبارة عن أحكام تتعلق بما يتصورونه من أشياء» (م.ن.، 47).

وقد سار المؤلفان على هذا النهج من استثمار ما انتهى إليهما من تراث أرسطو في المنطق فاعتبرا أن «حكم أذهاننا المتعلق بالأشياء كما في قولنا: "الأرض (هي) مستديرة" *la terre est ronde* يُسمى قضية، وأن كل قضية تشتمل بالضرورة على طرفين يُسمى أحدهما موضوعاً وهو المثبت له كقولك: "الأرض" *la terre* وأن الطرف الآخر يسمى محمولاً *attribut* وهو المثبت كقولك: "مستديرة" *ronde*؛ كما تشتمل بالإضافة إلى ذلك على رابطة *liaison* بين الطرفين كقولك: "هي" *est*» (م.ن.؛ ولاحظ أن الطرفين ينتسبان في حقيقة أمرهما إلى العملية الذهنية الأولى لأنهما «ما نتصوره وما هو موضوع فكرنا ومتعلقه» (م.ن.)، وأن الرابطة من مشمولات العملية الذهنية الثانية وهي الحكم «الذي هو حقا عمل ذهننا والكيفية التي نفكر بها» (م.ن.؛ ثم استنتجنا من ذلك أن أظهر تمييز فيما يجري في أذهاننا هو التمييز الواقع بين موضوع الفكر ومتعلقاته - وهو ما يناسب التصور - وبين صورة ذلك الفكر وهيئته والكيفية التي يعقد بها العلاقات بين الأشياء - وهو ما يناسب الحكم ..

ولما كانت الألفاظ أمارات على ما يجول في ذهن من فكر وخواطر فقد افترض مصنفنا كتاب النحو العام أن التمييز الأظهر بين أقسام الكلام ينبغي أن

يطابق التمييز الأظهرَ بين العمليات الذهنية. فلا يخلو أمرُ الكلمات من أن تفيد موضوعَ الفكر ومتعلّقه أو «مُختلفَ الجهاتِ التي يَنْظُرُ بها الذهنُ إلى هذه الأشياءِ» (Du Marsais, d'après Formant, *Supplément...*, 277). المصنّفان في القسم الأول المتصّل بالتصوّر الأسماء [أسماء الجوهر والأسماء الصفات] وأدوات التعيين والخوالف والصيغ المشتركة¹ والحروف والظروف. وجعلا في القسم الثاني الأفعال وأدوات الربط وأسماء الأفعال interjections. وقد ذهب دي مارساي، عن صواب، إلى أنه كان يجدر بالمؤلفين إخراج أدوات التعيين والحروف إلى القسم الثاني المعبر عن هيئة الفكر وكيفية تعلقه بالموضوعات، وإلى أن الظروف المشتمة على حروف قد تُدرج في هذا القسم أو ذاك بحسب الأحوال المختلفة. (Cf. Arnauld & Lancelot, 1660 / 1993, 48).

ب. نظائر التمييز بين موضوع الفكر وصورته

من الواضح أن هذا التمييز بين موضوع الفكر ومتعلّقه وبين صورة الفكر وهيئته يطابق إجمالاً التمييز في مستوى الوحدات اللغوية بين ما له إحالة خارجية موضوعية على الموجودات في الكون من الذوات والأحداث وبين ما هو عبارة عن علاقة ينشئها الذهن وتعبّر عنها اللغة دون أن يكون لها مقابل في الوجود الخارجي، أي أنه يطابق الفرق بين الوحدات ذات المضمون المعجمي (أو المحتوى التصوري حسب عبارة لانغاك) التي يسميها تانيار كلمات ممثلةً والوحدات النحوية الشكلية الخالصة المسماة عنده بالكلمات الخاوية (اطلب 53، 1976 / 1959، Tesnière، وص 323 فيما يأتي).

كما يناسب هذا التمييز في مستوى آخر، وإلى حد ما، التفريق بين المقول dictum الذي هو عبارة عن المضمون القضوي والعلاقة الإسنادية وبين جهة modus التقرير أو النفي أو الإثبات وما إلى ذلك مما يتصل بموقف المتكلم من المضمون القضوي والعلاقة الإسنادية (اطلب ص 95، هـ 1 فيما تقدّم). وقد أشار

¹ الصيغ المشتركة les participes: هي في الألسنة الأوروبية صيغ مشتركة بين الاسمية والفعلية ويقابلها في العربية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة.

إلى هذا الفرق بالي Bally بقوله: «... ولننتقل الآن إلى ميدان اللغة ولنتساءل عن أوغل صورة في المنطق يمكن أن يكتسيها إبلاغ الفكر. إنها بلا ريب الصورة التي تميز تمييزاً جلياً التمثل الذي تتلقاه الحواس أو الذاكرة أو الخيلة من العملية النفسية التي تجريها الذات عليها... وعلى ذلك تتضمن الجملة الصريحة جزأين: يناسب الجزء الأول منهما الحدث الذي هو عبارة عن تمثل (ومثال ذلك المطر والشفاء)، وهذا نسميه المقول dictum اقتداءً بالمناطق. أما الجزء الثاني فهو بيت القصيد في الجملة، وبدونه لا تكون جملة وهو التعبير عن الجهة، الذي يُناسب ما تفعله الذات المفكرة. وللعبارة المنطقية والتحليلية عن الجهة فعلٌ وجهي *verbe* modal (من قبيل "ظنّ" و"ابتهج" و"تمنى") وفاعلٌ ذلك الفعل هو فاعلٌ وجهي *sujet* modal، وكلاهما يؤلف الجهة المكمل للمقول». (Bally, 1932 / 1965, 36). وقد ذكر ديكلاي في سياق استشهاده بكلام بالي هذا، أن التمييز المذكور موروث عن العصر الوسيط وأن المقول يناسب المضمون القضوي والعبارة التمثيلية الذهنية قبل أن تُوجّه. (Cf. Desclés, 2002 a, chap. II, § 1)

وليس هذا التمييز بمعدوم الصلة أيضاً بالتفريق بين الشيء *res* وبين الجهة *modus* الذي يتكرر في كتابات رومان (اطلب 133، Roman, 2002، وابن حمودة 2004، 405 - 406) وهو «تمييزٌ إبستمولوجي طريف بين العالم كما هو، والعالم كما يراه الإنسان باللغة. فليست اللغة وصفاً "موضوعياً" مطلقاً لكيانات العالم، وإنما هي تسمية لما يعقله الإنسان منه. ثم إن التمييز بين الموجود *res* ووضعه *modus* تمييز مفيد إذ اللغة تسمح بوصف الموجودات من وجوه تختلف باختلاف وضعيات وجودها التي تتبينها عينُ الناطق باللغة» (ابن حمودة 2004، 405 - 406). وما يدلُّ على أن التمييز بين المقول والجهة يطابق التمييز بين الشيء والجهة تأكيدُ رومان لا زمنية الشيء مقابل زمنية الجهة بقوله: «الأشياء هي ذوات العالم التي يتصورها الإنسان خارج الزمان وذلك كقولك: "رجل". أما الجهات فهي ذوات العالم التي يتصورها في الزمان كقولك عاش¹». وهو عين ما يؤكد ديكلاي في

¹ Roman, André, 1991. "De l'accord et du pseudo-accord du féminin en arabe" In *Annales islamologiques*, tome XXV, عن ابن حمودة 2004، 405، هـ 4.

كلامه على ثنائية المقول والجهة. فالمقولُ عنده واقعٌ خارج دائرة التحقق (اطلب ص 141 وما بعدها)، وهو لا يدخلُ حتى في دائرة الإثبات والحكم بالصدق والكذب إذ في الإثبات نفسه توجيةٌ له. «فما لم يَتَكَلَّمْ بالمقول متكلمٌ، وما لم يُنسَبْ إلى قائلٍ فإنه يتعذر التعبير عنه وهو على تلك الهيئة، والتصريحُ به وهو على تلك الصورة من التجريد. فهو يقعُ مبدئياً خارج دائرة القول والتلفظ. ذلك أن حق كل قول أن يقوم على إدخال هذا المقول في مرجع... أما من جهة الزمان فالمقول "لا - زماني" يقع خارج الزمان شأنه في هذا شأنُ كل قضية منطقية، وهو يصدق، من ثم، صدقا مباشرا على التعبير عن الحقائق اللازمة والكلية شأنه في ذلك شأنُ الأقوال الرياضية التي يمكن أن ينسبها أي قائل إلى نفسه من قَبْلِ أنها أقوال كلية كونية» (Desclés, 2002 a, chap. II, § 1).

ونجد للتمييز المذكور نظائر أخرى يعبر عنها بمصطلحات مختلفة من قبيل التفريق الحاصل في نظرية المعرفة بين المضمون (المادة) والشكل (الصورة) ذلك أنه «من الممكن التمييزُ في أكثرِ عمليات الفكرِ بين صورة هي عبارة عن إطار عام للتظيم؛ ومضمون (أو مادة) هو عبارة عن بعض التحديدات الخاصة التي تجعل تلك الصورة تصدق صدقا عينيا. وعلى هذا تكون الصورةُ في قولك: "كل إنسان فان" صورةً القضية الكلية الموجبة: كل أ هي ب؛ أما مضمونُ هذا الحكم فمؤلف من معنَيي الإنسان والفناء»¹. كما تناسبُ هذه الشائئة في الدراسات الدلالية التفريق بين المضمون القضوي أو المحتوى الخبري / contenu propositionnel / propositional meaning والصيغة، ويؤيد ذلك ما جاء في تعريف المضمون القضوي بكونه «المعنى الذي تتضمنه الجملة الإخبارية، بصرف النظر عن الصيغة التي يُتوسَّل بها إليه؛ فالصيغتان التاليتان مختلفتان ولكنهما تعبيران عن معنى إخباري واحد: The police arrested the suspect أي "أوقفت الشرطة المتهم" و the suspect was arrested by the police أي "أوقفَ المتهم من قبل الشرطة" (معجم المصطلحات اللغوية، مدخل "المعنى الإخباري"). ولا يبدو التمييز

¹ 180 – 181, p. "Contenu", 1996 / 1926, Lalande واطلب أيضا صليبيا 1994, II, 386. وخياط 1988, 405.

المشار إليه بعيدا عما مر بنا من فرق بين التحقق الاحتمالي والتحقق الفعلي (اطلب ص 141 وما بعدها).

ولعل أهم ما يسترعي الانتباه في ربط أرنو ولونسلو أقسام الكلام بنوعي العمليات الذهنية الأساسيين جعلهما الفعل مع الحرف في عداد ما يدل على صورة الفكر وهيئته، وهو ما يُفْرغُ الفعلُ في رأيهما من الدلالة على ما قد يتصل به الفكر ويتعلق به التصور من جوهر أو عرض يؤلفان ما يعتبرانه موضوعا للفكر أو موجودا خارجيا. ولا غرابة من ثم أن ينيط المؤلفان بالفعل دلالة رئيسية وحيدة وُضع الفعل للدلالة عليها في رأيهما، وهي دلالة الإثبات التي تدخلُ في القسم الثاني من العمليات الذهنية وهو الطريقة التي ينظر بها الذهنُ إلى الأشياء في العالم. ويمكن أن نلاحظ أن المصنفين بهذا الاختيار في تصنيف دلالة قد غلبا جانب الدلالة الحرفية في الفعل على جانب الدلالة الاسمية فيه، إذ الفعل متوسط بين الاسم والحرف في نوع دلالاته: تقربه من الحرف صيغته المفتقرة إلى غيرها ودلالته على النسبة والعلاقة، ويُدنيه من الاسم المضمون التصوري الذي يفيد الجذر عادة (اطلب السعدي، 2013، 247 و343). وحسبنا أن نشير في هذا الموضع إلى أن تصور المؤلفين لطبيعة دلالة الفعل هو تصور أقرب إلى تصور راسل الذي عدَّ الفعل دالا على كلي من نوع النسب، منه إلى تصور ديفدسن ومن ذهب مذهبه في اعتبار المضمون الحدثي للفعل.

II. حقيقة الفعل إفادة الإثبات

بنى مؤلفا نحو بور روايال العام والبرهاني قولهما بإفادة الفعل الإثبات رأسا على نقد تعريفات الفعل عند النحاة الذين سبقوهما وعاصروهما، فنسباها إلى الغلط ونعيا عليها إغفالها دلالة الفعل الحقيقية. وجاء نقدهما هذا في الباب الثالث عشر. وهو «في الأفعال وفي خاصياتها المخصوصة بها» (Arnauld & Lancelot، 108، 1993 / 1660 من القسم الثاني وهو في «المبادئ والعلل التي تقوم عليها مُختلف صور دلالة الكلمات» (م.ن.، 45).

ومما أورده المؤلفان تعريفُ أرسطو الفعلَ بأنه «كلمة تقتَرُنْ دلالتها بالزمان» (م.ن.، 111) وتعريفُ الألماني بوكستورف Buxtorf الذي ذهب إلى أن الفعل «كلمة تُصَرَّفُ تصريفاً يختلف بحسب الزمان والشخص» (م.ن.).

كما ذكرا تعريفات نحاة آخرين - ومنهم بريسيان - رأوا أن «حقيقة الفعل تكْمُنْ في الدَّلالة على العملِ action [وهو "الفعل"] في عبارة المناطقة العرب القديمة] أو الانفعال passion» (م.ن.); ومنها تعريف سكاليجر الذي ذهب في كتابه "الأصول في اللسان اللاتيني" *Principes de la langue latine* إلى «أن التمييز بين الأشياء الدائمة الثابتة والأشياء الزائلة العارضة هو الأصل الحقيقي للتمييز بين الأسماء والأفعال. فالأسماء موضوعة لإفادة ما يدوم ويستمر والأفعال لما يزول وينقضي» (م.ن.، 111-112).

وقد علق المؤلفان على هذه التعريفات بقولهما: «بيد أنه من اليسير الوقوف على حقيقة أن جميع هذه التعريفات فاسدة ولا تجلو لك كُنْه الفعل» (م.ن.، 112)، واعترضا على التعريفين الأولين (تعريف أرسطو وبوكستورف) بأنهما لا يبيّنان ما يدلُّ عليه الفعل ولكنهما يذكران ما يقتَرُنْ بدلالته وهو الشخص والزمان وبأن «الصيغ المشتركة les participes تقتَرُنْ دلالتها بالزمان من قِبَل أنها تكون بمعنى الحال وبمعنى الماضي وبمعنى الاستقبال لا سيما في الإغريقية» (م.ن.).

وكانت حملة المؤلفين على التعريفين الثانيين أشدَّ. فهما أقبح من التعريفين الأولين «لأنهما جمعا أكبر عيين يجمعهما حدٌّ من الحدود وهو عدم الجمع والمنع. ذلك أنه توجد أفعال لا تُفيدُ العمل ولا الانفعال ولا ما يمضي ويزول ومثال ذلك "وجدَ" existit... و"بردَ" friget و"جمدَ" alget و"دفى" tepet و"سُخِنَ" calet و"ابيضَ" albet¹... وتوجد أيضا كلمات ليست بأفعال وتدل مع ذلك العمل والانفعال بل تدل على الأشياء التي تمضي وتزول حسب تعريف سكاليجر. إذ لا شُبْهة في أن الصيغ المشتركة هي من الأسماء، وأن هذه الصيغ المشتقة من أفعال دالة على العمل ليست أقل دالة على العمل من الأفعال المتصلة بها؛ كما أن الصيغ المشتقة من أفعال دالة على الانفعال ليست أقل دالة على الانفعال من الأفعال المتصلة بها» (م.ن.).

¹ اعتبر المؤلفان هذه الأفعال في موضع آخر (م.ن.، 129) دالة على صفات أو كصفات qualités

وإذ بطلت جميع هذه التعريفات في زعمهما لم يبق إلا ما ذهبوا إليه من تعريف الفعل بأنه «كَلِمَةٌ تُفيدُ الإثبات affirmation» (م. ن.، 113). وهما يقصدان بذلك معنى من معاني الكلام، وجنسا من أجناسه هو عبارة عن تقرير موجب يقابل من حيث الجهة تقرير النفي «ذلك أنه لا بُدَّ من التنبُّه إلى أن أحكاماً وإن لم تكن كلها مُثَبَّتَةً - إذ توجد أحكامٌ منفية - فإن الأفعال مع ذلك لا تدلُّ في نفسها إلا على الإثبات. أما النفي فإنه الدلالة عليه لا تكون إلا بواسطة أدواتٍ من قبيل ne في الفرنسية و non في اللاتينية؛ و"لَمْ" في العربية] أو أسماءٍ تشتمل على معنى تلك الأدوات... فإذا اتصلت هذه الأدوات والأسماء بالأفعال غيرت الإثبات فيه إلى النفي» (م. ن.، 115).

كما يُقابلُ الإثباتُ عندهما من ناحيةٍ أخرى معاني الكلام التي يدل عليها الفعل في رأيهما دلالة ثانوية بعد دلالة الإثبات: «قد تقدّم قولنا إنَّ أهمَّ وجه من وجوه استعمال الفعل هو إفادةُ الإثبات. وستقفُّ لاحقا على أنه يُستعملُ أيضا للدلالة على حركات النفس من ترجُّ ودعاءٍ وأمرٍ وهلم جرا. غير أن ذلك لا يتأتى إلا بتغيير التصريف والصيغة mode وعلى هذا فإننا لا نعتبر الفعل في كامل هذا الباب إلا في دلالاته الحقيقية وهي الدلالة التي له في الصيغة الإخبارية indicatif» (م. ن.، 109).

ويبدو تمسك المؤلفين بدلالة الإثبات في الفعل وتقديمها على سائر الدلالات مستندا إلى ما في الفعل من خاصية إسنادية ودلالة إخبارية ترشحه للورود دوما في موضع العنصر المخبر به عن عنصرٍ آخر مخبرٍ عنه. وليست هذه الخاصية بمدفوعة في أنحاء الألسنة التي تشتمل أقسام الكلام فيها على أفعال. فالفعل عند النحاة العرب موضوع لإفادة الخبر، وهو يمثل موضع الفائدة في العملية الإخبارية... وذلك لأن الفعل خبرٌ، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تقد المخاطب شيئا. إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مُخْبَرٍ عنه معروف نحو "قام زيدٌ" و"قعد بكرٌ"؛ والفعل نكرة لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لأن حدَّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده». (ابن

يعيش، شرح الفصل، I، 24). بل إننا نجدُ في بعض السياقات إقراراً بدلالة الفعل على الإخبار فضلاً عن تضمينه الدلالة على الحدث والزمان: «فظهر أنه [أي المفعول المطلق] تأكيدٌ للمصدر [= الحدث] المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل» (الأسترباذي، شرح الكافية، I، 298). كما نجد الإشارة إلى هذه الخاصية الإسنادية فيما تقدم ذكره من كلام مارتيني (Martinet، 141، 1980 / 1970، ص 78 فيما تقدم).

III . دلالة الفعل على الحدث دلالة عرضية:

أشار بارسنز (Cf. Parsons, 1990, 4) إلى أن ربط الأفعال بالأحداث يظهرُ في منطق بور رويال واستدل على ذلك (م. ن.، 282، هـ 3) بما جاء في المصنف المذكور وهو قول المؤلفين: «إن للأفعال المفيدة للأعمال التي تتعدى الفاعل [الحقيقي] نحو "ضرب" و"قطع" و"شفى" و"أحب" و"كره" ذواتاً ومحلاتِ *objets* تتعلّق بها، وذلك من قبَل أنك إذا ضربتَ فإنما تضرب شخصاً ما، وإذا أحببتَ فإنما تحب شيئاً ما، إلى آخره. ومن ثم تقتضي هذه الأفعال أن يعقبها اسم يكون إما محلّ العمل الذي يدل عليه الفعل أو موضوعاً له ومتعلقاً به» (Arnauld & Lancelot, 1660 / 1993, 62). غير أن هذه الإشارة إلى تعلّق الأفعال في دلالتها بالأحداث إشارة عرضية لا تدلُّ على جوهر الفعل وحقيقته عند المصنّفين؛ وتفسيرها أن الفعل عندهما يدلُّ على الإثبات رأساً، ولكن ذلك غير مانع إياه من الدلالة على معانٍ أخرى زائدة على الإثبات. فإذا كانت حقيقة الفعل إفادة الإثبات فإنه لا يلزم من ذلك اقتصار المتكلم على إفادة هذه الدلالة الأصلية في استعماله لصيغة الفعل. ذلك أنه «لما كان الناسُ ينزعون بالفطرة إلى الإيجاز في كلامهم، فقد زادوا، في الأكثر الأعم، في الكلمة الواحدة [أي الفعل] دلالات أخرى على دلالة الإثبات» (م. ن.، 110).

¹ عن المعنى المخصوص في استعمال مصطلحي *objet* و *sujet* في نحو بور رويال اطلب IV، ج من هذا الفصل.

ومن هذه الدلالات التي زِيدت على الدلالة الرئيسية ما يمكن اعتباره دلالة على الحدث وهي الدلالة التي قد تفيدها مقولات نحوية أخرى تنتسب إلى النوع الأول من أقسام الكلام - وهو الذي يشتمل على موضوعات تفكيرنا ومتعلقاته - من قبيل الأسماء بنوعيتها: أسماء الجوهر والأسماء الصفات¹ والصيغ المشتركة بين الاسم والفعل التي تقابل إجمالاً في العربية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة.

فمما زِيدَ إلى دلالة الإثبات في الفعل دلالة الصفة التي يتصل بها الفعل «بحيث تَوَلَّفَ الكلمتان قضيةً كما في قولك: *Petrus vivit* ; *Pierre vit* أي "يحيا زيد" لأن كلمة *vivit* أي "يحيا" تشتمل وحدها على الإثبات وعلى صفة الكون حياً. وعلى هذا يستوي في الاعتبار قولك: *Pierre vit* أي "يحيا زيد" وقولك: *Pierre est vivant* أي "زيد (هو) حيٌّ" (م.ن.)، ويكونُ المُسندُ في القول الثاني قد فصل بين داليتين جمع بينهما الفعل في القول الأول وهما دلالة الإثبات التي

¹ تدل الأسماء الصفات عند أرنو ولونسو، في كثير من الأحوال، على الصفة وعلى الذات المتصفة بتلك الصفة. ودلالتهما على الصفة دلالة واضحة، أما دلالتهما على الذات فمُبْهَمَةٌ. ولا يعني ذلك عندهما أن الاسم الصفة يدل على الصفة دلالة مباشرة وعلى الذات دلالة غير مباشرة. فالصفة "أبيض" *blanc* تدل مباشرة على المتصف بالبياض وإن كان هذا المتصف بالبياض مبهماً لا يُعرف من لفظ الصفة، وتدل على معنى البياض دلالة غير مباشرة وإن كانت واضحة وضوحها في لفظ "البياض" *blancheur* نفسه (Cf. Arnould & Lancelot, 1660 / 1993, 49, 51).
العرب للصفة بأنها اسم يتضمن دلالة مبهمه على ذات زيادة على معنى الصفة. فمن ذلك قول الرازي: «... وإن كان الاسمُ اسماً للكلّي فهو إما أن يكون اسماً لنفس الماهية كلفظ السواد وهو المسمى باسم الجنس في اصطلاح النحاة، أو لموصوفية أمرٍ ما بصفة وهو الاسم المشتق كلفظ الضارب، فإن مفهومه أنه شيء ما مجهولٌ بحسب دلالة هذا اللفظ عليه، لكنْ عُلِمَ منه أنه موصوف بصفة الضرب» (المحصول، I، 79). وما ينبغي أن يُفهم من "الدلالة المباشرة" عند المصنِّفين هو معنى الدلالة البارزة المقدمة على غيرها، ومن "الدلالة غير المباشرة": الدلالة الثانوية التي لا تدرك إلا بعد تمثل الدلالة الأولى. فلا علاقة لهذين المصطلحين بما يُسمى اليوم في الدراسات الدلالية بالإحالة المباشرة وما يُعرف بالإحالة غير المباشرة. ويذهب أرنو ولونسو (م.ن، 49) إلى أن دلالة مثل هذه الأسماء الصفات دلالة مبهمه على الذات هو الذي يجعل منها صفاتٍ، فإذا سلبتها الدلالة على الذات صارت أسماء جوهر (بالمعنى المبين في السعدي، 2013، 245)، وبسلب هذه الدلالة عنها يحصل لك *couleur* أي "لون" من *coloré* أي "مُلَوَّن"، و *rougeur* أي "حُمرة" من *rouge* أي "أحمر" و *dureté* أي "صلابة" من *dur* أي "صَلْب" و *prudence* أي "حذر" من *prudent* أي "حذر" وهلم جرا (اطلب م.ن. و 49 / 1993، Arnould & Lancelot, 1660 / 1993).

أفادتها الرابطة (فعلُ الكينونة في الفرنسية) "هو" est¹ في القول الثاني، والدلالة على الصفة qualité / attribut التي أفادتها الصفة المشبهة participe présent "حي" vivant.

ويظهرُ الفرقُ جليا بين دلالة الفعل ودلالة الصفة في كلام المصنِّفين على الصيغ المشتركة وهي عندهما «أسماء صفات حقيقية» (م.ن.، 135) لها بالفعل صلة وثيقة، وقوامُ هذه الصلة هو أن الصيغ المشتركة «تفيدُ فائدة الفعل ما عدا الإثبات الذي سُلِبَ منها، وكذلك الدلالة على الأشخاص الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب الذي يعقُبُ الإثبات. ومن ثمَّ فأنت تفعلُ بالصيغة المشتركة ما تفعله بالفعل إذا أرجعت إلى الصيغة المشتركة دلالة الإثبات المسلوقة منها. فيستوي قولك... sum amans أي "أنا عاشقٌ" وقولك: amo أي "أعشقُ"، وهذه الطريقة في الكلام باستعمال الصيغة المشتركة أكثر شيوعا وتداولاً في الإغريقية والعبرية (لوالعربية) منها في اللاتينية... وعلى هذا يحتفظ الفعل من الصيغة المشتركة بالصفة attribut» (م.ن.).

وتُفسَّرُ زيادة معنى الصفة إلى الفعل الدالَّ أساسا على الإثبات السبب في كثرة الأفعال في الألسنة المختلفة (اطلب م.ن، 128). ولولا هذه الزيادة لما احتيج في اللسان الواحد إلا إلى فعل واحد يفيدُ الإثبات ويسمى حينئذ فعلا جوهريا (اطلب م.ن، 110) كما هو شأن فعل الكينونة être في استعماله الجوهري لا في استعماله الوصفي.

¹ «وعلى هذا يجوز القول إن الفعل ينبغي ألا يكون له في نفسه استعمالٌ غيرُ إفادة الصلة التي تقوم في أذهاننا بين طريفي القضية. ولكن هذا متعذرٌ في غير فعل الكينونة être المسمى فعلا جوهريا (verbe substantif والذي بقي على هذه الهيئة من البساطة» (Arnauld & Lancelot, 1660 / 1993, 109-110). ويسمى فعل الكينونة هذا فعلا جوهريا إذا كانت وظيفته مجرد الربط بين الموضوع والمحمول كما في قولك: Pierre est vivant أي "زيدٌ (هو) حيٌ"؛ ويسمى فعلا صفةً verbe adjectif إذا كان فعلا تاما له دلالة الوجود فيساوي بذلك الرابطة مع الصفة. "فالفعل الجوهري" je suis أي أنا موجود حسب كتاب النحو البرهاني يصبح في الأكثر صفة عندما يتضمن، زيادة على الإثبات، أكثر الصفات عموما وشيوعا أي صفة الوجود كما في قولك: je suis un être أو "شيءٌ" une chose أو "أنا موجود" "Abbé je suis existant" (Formant, Supplément..., 345, voir aussi Arnauld & Lancelot, 1660 / 1993, 128).

IV . صيغُ الأفعالِ وأنواعُ الحدث

لم ير صاحباً كتاب النحو العام والبرهاني بأساً في الاحتفاظ بالتصنيف التقليدي لهذه الأفعال التي يسمونها أفعالاً صفاتٍ (باعتبار تضمنها معنى الصفة)، وهو التصنيف الذي يجعلها أقساماً ثلاثة هي الأفعال (المتعدية) المبنية للفاعل والأفعال المبنية للمفعول¹ والأفعال المحايدة. فالأفعال (المتعدية) المبنية للفاعل هي الأفعال «التي تُفيدُ عملاً action يقابلُهُ انفعالُ passion وذلك نحو battre أي "ضربَ" و être battu أي "ضربَ" و aimer أي "أحبَّ" و être aimé أي "أُحبَّ" سواءً أكانت هذه الأعمالُ تنتهي إلى ذات ومحلّ sujet². وهذا ما يُسمَّى بالعمل الحقيقي

¹ ترجمنا مصطلح verbes actifs بـ"الأفعال (المتعدية) المبنية للفاعل" ومصطلح verbes passifs بـ"الأفعال المبنية للمفعول" رغمًا ما في المصطلحين من قصور لأن هذا التقسيم الشائئ لمقولة البناء في العربية لا يطابق التقسيمات المعروفة في الألسنة الأوروبية وهي تقسيمات كثيرٌ منها ثلاثي (كما هو الحال في الفرنسية والإغريقية مثلاً، 509, 1994 / 1973, Dubois et al.). فمن ذلك مثلاً أن ما يسمى في أدبيات الهندية الأوروبية ولا سيما الأدبيات المتعلقة بالإغريقية البناء الوسيط voix moyenne . الذي يناسب في بعض وجوه بناء الانعكاس voix réfléchie في الفرنسية كما في قولهم: Pierre se lave (اطلب م. ن. 509 و 383). قد يعبر عنه، في هذا الوجه، في العربية بصيغة المبني للفاعل كما في قولك: "اغسل زيد". ولكن ترجمة المصطلحين المذكورين بـ"الأفعال التأثيرية" و"الأفعال التأثرية" على غرار ما جاء في مقال إبراهيم (1995، 58) ليست أقل إشكالا من الترجمة المقترحة من قبل أن الأفعال المحايدة التي لا تنتمي إلى أحد البنائين المذكورين تشتمل على أفعال تفيد التأثير نحو "تعثى" و"مشى" و"تكلم"؛ ومن قبل أن بعض الأفعال التي تنتمي صراحة إلى البناء التأثيري نحو "أحبَّ" أفعالٌ قلبية لا تفيد التأثير حقيقة (اطلب ما يأتي من كلام أرنو ولونسو في المتن). ومن ثم فإننا نستعمل مصطلحي "المبني للفاعل" مقابل مصطلح actif / active و"المبني للمفعول" مقابل passif / passive ونجعل لهما دلالتهم في الألسنة الأوروبية؛ ونبقى لمصطلحي "المبني للمعلوم" و"المبني للمجهول" على معناهما الذي لهما في مبحث البناء في العربية. على أن الشائتين المصطلحيتين مترادفتان في العربية وإن كانت الشائية الثانية أكثر شيوعاً. «ولعله ليس صدفة أن تكون الشائية "معلوم / مجهول" قد تغلبت في ممارسة التحليل النحوي المتداولة (خاصة في الحقل التدريسي بتأثير واضح من ألفية ابن مالك وتواصل مع عبارة "ما لم يُسم فاعله" التي كانت شائعة في كتب النحو) على الشائية "مبني للفاعل / مبني للمفعول" التي كانت تستعمل منذ بداية التفكير النحوي. فهذه الشائية الأخيرة أقرب إلى الشائية الأرسطية (مؤثر / متأثر) (passif)» (إبراهيم، 1995، 59).

² ليس المقصود من لفظ sujet المسند إليه النحوي أي ما يقابل الفاعل أو المبتدأ في العربية بل المقصود به الجانب الدلالي وهو طرف يتعلق به الفعل الحقيقي الذي هو فعل العلاج والتأثير، ويسمى هذا الطرف objet إذا كان الفعل قلبياً (اطلب تفصيل هذا في كلام القس فورمان في المتن فيما يلي). وقد أشار الناشر في الهامش معلقاً على استعمال لفظة sujet بأنها في الموضع المذكور في المتن مستعملة في معناها الأصلي التأثيلي subjectus وبأنها ترادف لفظة objet (objectus)

action réelle . من قبيل battre و rompre أي "قَطَعَ" و tuer أي "قَتَلَ" و noircir أي "سَوَّدَ" وهلم جرا؛ أم كانت تنتهي إلى موضوعٍ ومتعلِّقٍ objet فحسبُ وهو ما يسمى عملا قلبيا action intentionnelle وذلك نحو aimer و connaître أي "عرَفَ" و voir أي "رَأَى" ... أما الأفعالُ المحايدةُ التي يُسميها بعضُ النحويينَ Verba intransitiva أي "أفعالا لازمة" والتي لا تحدث خارج الذات فهي ضربان: الضرب الأول لا يفيدُ العملَ ولكنه يفيدُ الصفةَ qualité وذلك نحوُ albet أي "أبيضٌ" و viret أي "اخضرَ" و friget أي "بردَ" و alget أي "جمَدَ" و tepet أي "دَفِئَ" و calet أي "سخُنَ" وهلم جرا؛ أو يفيدُ وضعاً من الأوضاع كما في قولهم sedet أي "كان جالسا"، و stat أي "كان واقفا" و jacet أي "كان مضطجعا" إلخ؛ أو يفيدُ نسبة إلى المكان كما في قولهم: adest أي "حَضَرَ" و abest أي "غاب" إلخ؛ أو يدلُّ على هيئة أو صفة ما من سائر الهيئات والصفات كقولهم: quiescit أي "سَكَنَ" أو "كان في هيئة سكون" و excellit أي "برع" و præst أي "تَفَوَّقَ" و regnat أي "مَلَكَ" أو "كان ملكا". أما الضربُ الثاني من الأفعال المحايدة فيُفيدُ الأعمالَ ولكنها أعمالٌ لا تقع في محلٍّ (= ذات) مختلفٍ عمن يوقعُ الفعلَ أو هي أعمالٌ لا تتعلقُ بطرف آخر غير ذلك الطرف الأول وذلك نحوُ "تَعَشَّى" ... و "مشى" و "تكلم" (م. ن.، 128 . 130).

ويتضحُ من كلام المُصنِّفينَ أنهما قد استندا في تقسيم مدلولات الفعل الحديثة إلى مقولة البناء Voix وهي مقولة نحوية تقوم على توجيه الفعل المسند إلى مكون دال على طرف من الأطراف المشاركة في الحدث، أو ظرف من الظروف التي يقع فيها وإسناده إلى ذلك المكون بحسب إرادة المتكلم ووفقا لملاسات الخطاب (Cf. Martinet 1970 / 1980, 127 & Mounin et al. 1974 / 1995, 337-338).

كما يتضحُ أيضا أنهما لم يستندا في التفريق بين أنواع البناء إلى صيغة الفعل التي قد تدلُّ بمفردها على هذا البناء أو ذاك كما هو الحال في العربية، بل قسما هذه الأنواع بحسب تعدي الفعل ولزومه، ولذلك تُسمى الأفعال المحايدة أفعالا لازمة كما تقدم وكما جاء في تانيار. 204, 1976 / 1959, Tesnière وفي معجم المصطلحات اللغوية نص على مرادفة مصطلح الفعل اللازم intransitive verb

لمصطلح الفعل المحايد neuter verb ، وفيه أيضا أن مصطلح "الفعل المبني للفاعل" active verb (والمقصود به عادة ما له مقابل مبني للمفعول) يرادف مصطلح الفعل المتعدي transitive verb. فاستناد المؤلفين في تصنيف دلالات الفعل إلى مقولة البناء وتوجيه الفعل، دون صيغة الفعل يفسرُ بخلو الفرنسية من صيغة خاصة بالمبني للمفعول، وهو ما يدل عليه قولهما: «... ومن ثمَّ حدثَ أن الناس في كثير من الألسنة استخدموا اللفظ نفسه مُصَرِّقِينَ إياه تصريحًا مختلفًا للدلالة على هذا وذاك لمن معنَيي العمل والانفعال»، مسمَّين فعلًا مبنيًا للفاعل الفعلَ الحاملَ لتصريفٍ جعلوه يدلُّ على العمل؛ ومسمَّين فعلًا مبنيًا للمفعول الفعل الذي جعلوا تصريفه دالا على الانفعال كما في قولهم: amo أي "أُحِبُّ" و amor أي "أُحِبُّ" ... غير أن الألسنة العامية في أوروبا لومنها الألسنة المنحدرة من اللاتينية كالفرنسية والإسبانية والإيطالية ليس فيها صيغة مبنية للمفعول، وهي تستعمل بدلا منها صيغة اسم مفعول مأخوذ من فعل مبني للفاعل بحيث يُفيد معنى التأثر والانفعال، وتضمُّ إليه الفعل الجوهري je suis كما في قولك: je suis aimé أي "أنا محبوب" و je suis battu أي "أنا مضروب" (Arnauld & Lancelot, 1660 / 1993، 129؛ كما بينه قول إبراهيم (1995، 57) «... لا توجد في الفرنسية أو الإنكليزية صيغة صرفية مختصة بالـ passif دون سواء. إذ أن المركب المتكون من فعل الكينونة être وصيغة المفعول participe passé يُستعمل أيضا للتعبير عن انقضاء الحدث أو الحالة الناتجة عن حدوثه بالنسبة إلى أفعال لازمة مبنية للفاعل: He is born أي "وُلِد"، il est sorti أي "خَرَج" ... في حين أنه يوجد في العربية صيغتان مختصتان اختصاصا كاملا في المبني للفاعل والمبني للمفعول (فَعْلَ / فُعْلَ). ومن ثم قابل أرنو ولونسلو بين الفعل (المتعدي) المبني للفاعل الذي يقتضي نظيرا مبنيًا للمفعول والفعل المحايد وهو فعلٌ لازمٌ لا يقع مدلوله خارج الفاعل الحقيقي حسب تعريف المصنفين.

أ - دلالات الفعل المحايد

أناطَ نحو بور رويال بالأفعال اللازمة المسماة أفعالا محايدةً دلالاتٍ عديدةً الجامعُ بينها أنها تلزَمُ الفاعلَ ولا تتعداهُ إلى غيره. ومن الممكن أن نتبين بيسرٍ، عند استعراضنا مختلفَ ما تقدّم من دلالاتِ الأفعالِ اللازمة، تأثيرَ المقولاتِ الأرسطية التي تبدو جلية في بعض الدلالات من قبيل مقولة الكيف *qualité* والوضع *position / situation* والفعل *action* كما لا يخفى علينا أيضا التأثيرُ المدرسي في تعريف الفعل اللازم بأنه يدل على عملٍ لا يتعدى الفاعلَ ولا يتعلقُ بموضوع آخر غير فاعله.

ب - المبني للفاعل والمبني للمفعول والدلالة على العمل والانفعال

ميز نحو بور رويال بين الفعلِ المبني للفاعل والفعلِ المبني للمفعول على أساس دلالة الأول على معنى العمل والتأثير ودلالة الثاني على معنى الانفعال والتأثر وفرق مثلا بين *battu* و *battre* كما لو أن الأمر لا يتعلقُ بصيغتين تصريفتين لفعل واحد ولكنه يتعلقُ بفعلين مختلفين. ومن ثم نحمل ما لاحظته المؤلفان في شأن بعض الألسنة من أن المتكلمين بها قد «استخدموا اللفظ نفسه مُصرفين إياه تصريفا مختلفا للدلالة على هذا وذاك [من معنَيي العمل والانفعال]» على أنهما يعتبران الصيغتين في الفرنسية فعلين مختلفين. ويُقَوِّي ظَنُّنا هذا ما وجدناه عند الفرنسي دستوت دي تراسي رأس علماء الفكر *idéologues*¹ في قوله: «... ومن شأن هذه الملاحظة أن توضح ما تقدّمُ بياؤه من أننا ننخدعُ أيما انخداع إذا اعتبرنا ما يسمى المبني للمفعول والمبني للفاعل فعلا واحدا بعينه» (Destutt de Tracy, 1803 / (245, 1997)، وهو يشير بذلك إلى ما تقدم من قوله في الكتاب: «... ويدلك هذا على مدى السخرية التي يدعو إليها قولك: إن *je suis aimé* أي "أُحِبُّ" هو نفسُ

¹ "علم الفكر" *idéologie* مذهبٌ طائفة من الفلاسفة الفرنسيين الذين عاشوا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، والذين أعرضوا عن الميتافيزيقا وأقبلوا على علوم الإنسان وواصلوا سُنّة التحليل النفساني الذي أرساه الفيلسوف الفرنسي كوندillac. وكانوا في دراستهم لنشأة الفكر العامّة وما يقوم بينها من علاقات ينزّلون تحليل اللغة والنحو والمنطق منزلة الصدارة (Cf. Petit, 1991, 877), ويُعد تفكير هؤلاء الفلاسفة في مجال النحو امتدادا لتيار النحو العام (Cf. Auroux, 1988, 1086).

الفعل في قولك aime "أي أحب" وأنه صيغة المبني للمفعول منه... بل هو أمر مختلف تمام الاختلاف وهو فعل آخر (م.ن.، 94).

ويمكن أن يُفسّر هذا المذهب في اعتبار الفعل المبني للفاعل فعلا آخر غير الفعل المبني للمفعول - بدل اعتباره حقيقة لغوية واحدة تصرفت من حال إلى حال - بأنه لما كان تصنيفُ الفكر عند أصحاب النحو العامّ مقدما على تصنيف الألفاظ وأساسا له (اطلب م.ن.، 1) فإنه كان بذلك موافقا لمقصد أرسطو في كتاب المقولات وهو تصنيف مقولات الفكر التي ينظر إليها على أنها مقولات كونية (Cf. Benveniste, 1974 / 1995, I, 68). ولما كانت هذه المقولات تقابل مقابلة تامة بين مقولتين من المقولات العشر وهما الفعل action والانفعال passion فإن تيار النحو العام - الذي لا يخفى تأثره بمنطق أرسطو وفلسفته - حافظ على هذه المقابلة بين المقولتين الداليتين بالمقابلة في مستوى اللفظ بين المبني للفاعل والمبني للمفعول. وقد أكد عمق هذه المقابلة الفيلسوف الفرنسي لاشولي Lachelier الذي «يذهب [...] إلى أن هذا التمييز كان تمييزا عميقا وذا خطر، يذكر بما يضطلع به التقابل بين الفعل والانفعال من دور خطير في الفلسفة» (Lalande, 1926/1996, «Passion», p. 745, notes).

غير أن هذا الموقف القائم على مقابلة هاتين المقولتين الداليتين ليس الموقف الوحيد الذي قال به الفلاسفة. إذ نجد في التقاليد الفلسفية موقفا آخر مناقضا يسعى إلى تقريب الشقّة بين الفعل والتأثير وبين الانفعال والتأثر. ولعل موقف ديكارت هو من أقدم هذه المواقف التي قربت بين المقولتين وجعلتهما شيئا واحدا تختلف جهة النظر إليه، ومسمى بعينه يشار إليه باسمين مختلفين. وهذا ما يظهر من قوله: «يسمى الفلاسفة عادة كل ما يُفعل أو يحدثُ **انفعالا** بالنسبة إلى الذات التي يحدثُ لها **فعلا** [= عملا] بالنسبة إلى الذات التي تحدثه حتى إن الفاعل والمنفعل يكونان في الأغلب مختلفين أشد الاختلاف، ولا ينفكُ الفعل والانفعال مع ذلك عن كونهما دوما شيئا واحدا يسمى بهذين الاسمين بسبب اختلاف الذاتين والمحليين اللذين يمكن نسبته إليهما» (Descartes 1649 / 1994, I, art. 1, p. 66- 67 ; voir aussi Lalande, 1926/1996, «Passion», p. 745).

وقد اعتمد بعض القائلين بالتقارب بين مفهومي الفعل والانفعال على أن تمييز أرسطو بين هاتين المقولتين قام على أساس لغوي سطحي بين صيغتي المبني للفاعل والمبني للمفعول. فقد ذهبَ ترندالبارغ إلى أن التقابل بين الفعل والانفعال «كانَ يُمثِّلُ طريقةً سطحيةً إلى حد ما في وصف الظواهر والواقعات أخذها أرسطو على الأرجح من التمييز بين صيغ الفعل المبنية للفاعل وصيغه المبنية للمفعول» (Trendelenburg, *De Aristotelis categoriis*, p 15, in Lalande, op. cit.). وهو أمر يؤيده ما انتهى إليه بنفينيست من أن مقولات أرسطو التي تُقدَّم على أنها مقولاتُ الفكرِ الكونية والكلية لم تكن في حقيقة أمرها سوى تعميم لمقولات اللسان اليوناني وتمييزاته الخاصة. وهذا الأمر أظهرُ وأشهرُ في مقولتي الفعل والانفعال. فمقولتا «الفعل» مع ما مُثِّلَ به عليه وهو: "يَقْطَعُ" و"يَحْرِقُ"، و"الانفعال" مع ما مُثِّلَ به عليه وهو: "يُقْطَعُ" و"يُحْرَقُ" تُظهران على نحو جلي مقولتي المبني للفاعل والمبني للمفعول. وقد اختيرت الأمثلة نفسها هذه المرة على نحو يؤكدُ التقابلَ اللغوي: فما يَشِفُّ عَنْهُ التقابلُ بين المتصوِّرين القطبيين اللذين هما الفعل والانفعال إنما هو هذه المقابلةُ الصرفيةُ بينَ "بناءين" ثابتين مُطَرِّدينِ في كثيرٍ من الأفعال الإغريقية» (Benveniste, 1974 / 1995, I, 70 – 71).

وقد بلغت مقولتا الفعل والانفعال درجة من التقارب حملت كثيرا من الفلاسفة على نفي كل فرق دلالي بين الصيغ المُعبِّرة عنهما إذ «لم يُعد للتمييز بينهما عندنا اليوم أيُّ خطرٍ منطقي، وهو تمييزٌ لا يُوافقُ مذهب الفيزياء الحديثة التي تُعدُّ الأفعال وردَّاتُ الأفعال فيها متبادلة» (Lalande, 1926/1996, «Passion», p. 745, notes). ونصادفُ هذا الرأي عند نذر من الفلاسفة المعاصرين المشتغلين بالقضايا الدلالية ومنهم بارسنز الذي أعرض عن استعمال المصطلحين كليهما وبرر ذلك بقوله: «إنني أستعمل مصطلح event أي "الحدث" عوضا عن action أي "الفعل" أو "العمل" لما جرت عليه العادة في الفلسفة من قصر "الفعل" على الأحداث التي يوقَّعُها فاعلون ذوو نية وقصد. وكما أنني لا أستعمل مصطلح "الفعل" فكذلك لا أستعمل مصطلح passions أي "الانفعالات" لأنني أظن أن الجملَ المبني للمفعول ترتبط بنفس الأحداث التي ترتبط بها الجملُ المبني للفاعل» (Parsons, 1990, 283, n. 8).

ولعل ما يدعو بعض الفلاسفة إلى اعتبار المبني للفاعل والمبني للمفعول متحدين في دلالتهما هو إحالتهما على حقيقة خارجية واحدة، وواقعة هي هي، ومعنى إجمالي لا يختلف سواء عبرت عنه بالبناء للفاعل أو بالبناء للمفعول، وهذا مبني على التصور الفلسفي الذي يقرن الدلالة بحقائق الأشياء والموجودات الخارجية لا بالتمثيل الذهني والعمليات العقلية (اطلب خاتمة القسم الأول). ولهذا يطرد عند الفلاسفة إسناد صورة منطقية واحدة للمفوض المبني للفاعل ونظيره المبني للمفعول باعتبار اتحاد بنيتهما الدلالية العميقة¹.

وربما كان الموقف الوسط يقتضي ألا يكون مردُّ التقابل بين مقولتي الفعل والانفعال إلى وجود حدثين مختلفين (يترتب عليه القول بوجود صيغتين لغويتين مختلفتين في الماهية على حد ما ذهب إليه دستوت دي تراسي) بل إلى وجود حدث واحد منسوب نسبتي متعاكستين إلى الشيء وضده بحيث يؤدي النظر إلى هذه الذات أو تلك، في نسبة الحدث إليها، إلى اعتبار هذه المقولة أو نقيضها. وفي هذا

¹ ذكر لاينز أن بعض المناطق يذهبون إلى أن الفرق بين بعض الصيغ في الألسنة الطبيعية من قبيل الفرق بين البناء للفاعل والبناء للمفعول يقابله فرق في التمثيل الرمزي لا سيما إذا كانت الأسوار المقيّدة للمتغيرات غير متجانسة أي إذا كانت أسوارا وجودية وكلية وهو ما يُسمى بالتسوير المشترك quantification mixte الذي يقع فيه السور الثاني في حيز السور الأول. فمن ذلك أن قولهم:

يُعشَقُ كتابٌ من الكُتب من قبل جميع الأطفال / One of the books is liked by all the children
/ Un des livres est aimé par tous les enfants

يقابله التمثيل الرمزي التالي:

(E ص) (ك ص & (س) (ط س ← ح (س ، ص)).

الذي يمكن أن يقرأ على هذا النحو: «يوجد في الأقل ص بحيث يكون ص كتابا وبحيث مهما يكن س، إذا كان س طفلا فإن س يُحبُّ ص».

أما قولهم:

يُحبُّ جميع الأطفال كتابا من الكتب / Tous les enfants aiment un des livres

فيقابل بالتمثيل الرمزي التالي:

(س) (ط س ← E ص (ك ص & ح (س ، ص)).

الذي يمكن أن يقرأ على هذا النحو: «مهما يكن س، إذا كان س طفلا فإنه يوجد في الأقل ص بحيث يكون ص كتابا وبحيث يحب س ص» (Cf. Lyons, 1977 / 1978, 126).

الباب يدخل تمييزهم بين المصدق وبين المفهوم أي بين الحقيقة الخارجية والاعتبار "الذاتي". فقد جاء في حاشية يس على شرح التصريح (I، 324) قول «بعض المحققين: الاتحاد الخارجي بين التأثير [وهو من مقولة الفعل] والأثر [وهو من مقولة الانفعال] - على ما هو رأي الأشاعرة - لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار، فإن الضوء الحاصل من الشمس في البيت أمر موجود، لكن إذا نُسبَ إلى الشمس يسمى إضاءة، وإذا نسب إلى البيت يسمى استضاءة». وعلق يس على هذا مؤكدا الفرق بين الحقيقة الخارجية والنسبة الذهنية الاعتبارية بقوله: «... وكأنه أراد بالاتحاد الخارجي أنه لم يتحقق في الإضاءة والاستضاءة في الخارج أمر زائد على الضوء، وإلا لا يصح الحكم بأن النسبة التي هي من الأمور الاعتبارية هي عين الوجود الخارجي» (م. ن.).

فالحادث الواحد يكون فعلا أو انفعالا في الاعتبار والمفهوم والنسبة الذهنية لا في الحقيقة الخارجية، ويمكن أن نلخص هذا الاعتبار "الذاتي" في وجهين يتصل أولهما بالذوات المشاركة في الحدث ويمكنُ وسمهُ بالوجه الشعوري النفساني من قِبَلِ أَنْ وَقَعَ الحدث على الفاعل الحقيقي ليس هو نفس الوقع على المنفعل (أي المفعول به الحقيقي) من الناحية النفسانية الشعورية إذا افترضنا الحالة النموذجية التي يكونُ فيها الفاعل الحقيقي والمنفعل كلاهما ذواتين عاقلتين. ولذلك ذهب هاليداي إلى أَنَّ الحادثان - في قولنا the lion caught the tourist أي: "أدرك الأسدُ السائح" - منظورا إليه من جهة السائح ليس حدثان عمل وفعلٍ doing ولكنه حدثان وقوع وحصول happening (اطلب / Halliday, 1950 / 104, 1985).

أما الوجه الثاني فيتصلُ بالمتكلم والذات التي تخبر عن الحدث وعن الذوات المشاركة فيه جميعا، ويمكنُ وسمهُ بأنه وجه لغوي وأساسه المبدأ العامُ القائل بأن «الألفاظ والأدلة تُغَيَّرُ وتتغير على حسب التغيير في المعاني» (الجرجاني، المقتصد، 581)، وبأن «كلَّ فرقٍ في المعنى والدلالة يناسبُه بالضرورة فرقٌ في الصورة والشكل في موضع ما من الرسالة [اللغوية]» (Martinet, 1970 / 1980). (35) فالبناءُ للمفعول يفترض من الناحية اللسانية المبدئية أن يدلَّ دلالة مغايرة لدلالة

البناء للفاعل من قبيل أن مستعمل اللغة والمخبر بها عن واقعة من الوقائع بالخيار في استعمال هذه الصيغة أو تلك، وأنه باختياره إحدى الصيغتين يكون قد وجه الفعل المسند في اللغة إلى مكون معلوم يدل على طرف معلوم غير الطرف المدلول عليه بتوجيه الفعل إلى مكون آخر مما يترتب عليه تفضيل وجهة نظر على أخرى، وإبراز لبعض العلاقات الدلالية دون البعض الآخر. ومعنى ذلك أن البناء للفاعل والبناء للمفعول لا يُعبّران من الناحية اللغوية عن التمثيل نفسه للموقف: ففي البناء الأول قصد إلى إبراز الفاعل المعنوي وفي البناء الثاني عناية بالمفعول به الحقيقي، واستعمال هذا البناء أو ذاك إنما هو تصرف في إمكانات تتيحها اللغة ويختار منها المتكلم ما هو أوفق لمقاصده وأقرب إلى تحقيق أغراضه.

وعلى هذا ترى أن الموقف اللساني العام لا يُسائر الموقف الفلسفي العام القائم على القول باتحاد البناء للفاعل والبناء للمفعول في الدلالة وانتفاء كل فرق بينهما. وقد أومأنا إلى أن مرد ذلك هو إلى اختلاف مفهوم الدلالة عند الفلاسفة إجمالاً عن مفهومها في الاعتبار اللساني العام، وإلى أن الذين قالوا بعدم الفرق بين البنائين من الفلاسفة قد اعتبروا الإحالة والماصدق دون المعنى على حد ما مر بنا في تفريق فريغه أي أنهم اعتبروا ما تقال عليه العبارة اللغوية دون ما تقوله تلك العبارة حسب ألفاظ ريكور (اطلب ص 74 فيما تقدّم و Ricœur, 1997, XVI, 906). وليست العبارات اللغوية السطحية مما يعتد به الفلاسفة عادة ويتخذونه شاهداً على التمييزات المفهومية الخطيرة؛ لذلك تراهم لا يقيمون وزناً في الأغلب إلا لما يستخلصونه من تلك العبارات من صور منطقية تعكس في رأيهم العلاقات الدلالية العميقة. أما اللسانيون (والنحاة) فإنهم يُسوون عموماً في الاعتبار بين اللفظ والمعنى لأنه «كما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ» (ابن يعيش، شرح المفصل، II، 30-31)، بل كثيراً ما يكون نُظِرُ اللسانيين والنحاة إلى الألفاظ مقدماً على نظرهم إلى المعاني (اطلب الصبان، الحاشية، II، 63). وقد عبر عن هذا التوازن في اعتبار المعنى واللفظ ديبوا وجماعته بقولهم: «إن الانتقال من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول وإن كان لا يُخلُ بالمضمون الدلالي للرسالة فإنه يُحوّر مع ذلك الوظائف الإعرابية ومواضيع التلغظ. فالركبان اللذان يضطلعان بوظيفتي

المسند إليه والمفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بنفسه في الجملة المبنية للفاعل كما في قولنا: "شاهدَ زيدُ القاتِلَ" Paul a vu l'assassin يُصبحان على الترتيب متمما حرفيا complément prépositionnel (متمما دالا على الفاعل المعنوي complément d'agent) ومسندا إليه في الجملة المبنية للمفعول: "شاهدَ القاتِلُ من قِبَلِ زيدٍ" L'assassin a été vu par Paul وذلك باعتبار أن النظر إلى الفعل [= العمل] لم يعد من جهة الفاعل الحقيقي ولكنه صار من جهة المنفعل (Dubois, 1973 / 1994, 352). ولهذا الموقف اللساني والنحوي العام تعبير جلي في مبدأ من أهم المبادئ التي قامت عليها الدلالة العرفانية وفارقت بها الدلالة الفلسفية القائمة على قيم الصدق، أعني طرد الدلالة من مجال الواقع الخارجي والحقيقة الموضوعية وإلحاقها بمجال التمثل والتصور، ذلك أن الدلالة القائمة على قيم الصدق «تسعى إلى تعريف المعنى موضوعيا بمعزل عن تصور المتكلمين للعالم وعن العمليات العرفانية» (Langacker, 1987 / 1991, 104, voir aussi p. 107).

وينتج عن هذا القول بأن مرجع الاختلاف في دلالة البناء للفاعل والبناء للمفعول ليس اختلافا راجعا إلى حقائق الأشياء في الخارج إذ الحقيقة الخارجية قد تكون واحدة في كلا البناءين، ولكنه اختلاف مرده إلى التمثل الذي تسمح به اللغة من خلال توفيرها للمتكلم رسمين لغويين يعبرُ بهما عن التجربة الواحدة بحسب مقاصده ووفقا لملازمات الخطاب. ومن ثم لا يكون الاختلاف بين مصطلحي "الفعل" و"الانفعال" اختلافا جوهريا يترتب عليه القول بوجود حدثين مختلفين في ماهية ولكنه اختلاف في الرؤية ووجهة النظر التي يُنظر بها إلى الحدث الواحد بحسب إسناده إلى الفاعل الحقيقي أو المفعول به الحقيقي.

ج - العمل الحقيقي والعمل القلبي

قسم أرنو ولونسلو الفعل المبني للفاعل - الذي يفيدُ عملا يتعدى الفاعل الحقيقي ويتطلب طرفا ثانيا يتعلق به - إلى قسمين على أساس دلالي. فالقسم الأول هو قسم العمل الحقيقي المتعدي الذي يناسب حدث العلاج والتأثير ويقتضي طرفا يتعدى إليه ويتعلق به ويسمى هذا الطرف ذاتا أو محلا sujet؛ أما القسم الثاني فهو

قسمُ العملِ القلبي الذي يناسب إلى حد ما الحدث الشعوري الاختباري expérientiel (بالمعنى المبين في ص 382 وما بعدها)، والذي يتعدى الفاعل الحقيقي أيضا ويتصلُ بطرفٍ يُسمَّى موضوعاً ومتعلّقاً objet. ولم يحتج المؤلفان إلى تفصيل القول في أقسام الفعل المبني للمفعول لأن ذلك كان سينتهي بهما إلى تقسيم الانفعال تقسيماً ثنائياً على غرار تقسيم الفعل المبني للفاعل: أي إلى انفعالٍ حقيقي وانفعالٍ قلبي مما لا يختلف في جوهره عن القسمة الثنائية الأولى. ويُبين هذا أن ما سبق من كلام المؤلفين وإن كان يوحي بالفرق الشديد بين الفعل والانفعال بسبب رسوخه فيما ورثاه عن الفلسفة الأرسطية فإنه لم تترتب عليه نتائج عملية تؤدي إلى اختصاص الانفعال بأقسام دلالية صغرى تختلف عن أقسام الفعل. ذلك أنه لما كان الفعل والانفعال شيئاً واحداً في الحقيقة فقد كانا محتملين لتقسيم واحد وإن اختلفت الأسماء عند النظر من هذه الزاوية أو تلك، وهذا ما يفسر ذكر المؤلفين لقسمي الفعل (= العمل) وإغفالهما ما يقابلهما من قسمي الانفعال.

ويظهر من كلام القس فورمان، في ما ذُيِّل به كتاب النحو العام والبرهاني، أن الفرق بين العمل الحقيقي والعمل القلبي كامن في مبدأ principe العمل ومنطلقه وفي كونه مبدأً جسمانياً مادياً corporel أو نفسانياً روحياً spirituel، كما يظهر أيضاً أن نوع ذلك المبدأ هو الذي يعين، في نحو بور رويال، المصطلح الذي يُشار به إلى الطرف الثاني الذي ينتهي عنده العمل وتستقر لديه "الحركة" الصادرة عن الطرف الأول. ومما جاء في هذا المعنى قوله: «... وعلى هذا النحو تقريباً يحل السيد دي مارساي هذه الجملة: "ضرب زيدٌ عمراً". ذلك أنه لما كان مُنطلقُ هذا العمل الذي نقولُ إن زيدا أوقعه هو مبدأً جسمانياً فهو من ثمَّ عملٌ حقيقي؛ وينبغي أن يُسمى "عمرو" الذي ينتهي إليه ذلك العملُ ويقف عنده ذاتاً ومحللاً sujet؛ غير أن السيد دي مارساي يسميه موضوعاً ومتعلّقاً objet. ويبدو أن هذا النحويّ الفيلسوف لا يميزُ البتة بين منتهى عمل الضرب وحدّه وطرفه وهو عملٌ حقيقي؛ وبين عمل الحُبِّ القلبي. فهذا العمل الناجم عن مبدأً نفسانياً روحي يقف عند شخص أو شيء يسميه "النحو البرهاني" موضوعاً ومتعلّقاً» (Formant, Supplément..., 361).

ولا يبدو هذا التفريق بين المصطلحين اللذين يشارُ بهما إلى منتهى الحدث وطرفه - بناء على نوع العمل - محلَّ إجماع عند الدارسين الذين جاؤوا بعد بور رويال. فزيادة على دي مارساي الذي لا يقيم لهذا التفريق وزنا ذكر القس فورمان أن «السيد رستو Restaut يميزُ العمل الحقيقي من العمل القلبي، ويسمي الطرف الذي ينتهي عنده الواحدُ منهما sujet والطرف الذي ينتهي عنده الآخرُ objet، ولكنه يناقض هذا الذي ذهب إليه في موضع آخر عندما يرى أن الأشياء الرخوة والصلبة والمائعة هي مواضيعُ اللمسِ ومتعلقاتُ objets. فاللمس عملٌ حقيقي، وإذا كانت الأشياء التي ينتهي إليها هذا العملُ ويقفُ عندها هي مواضيع ومتعلقات، فلم يقول إنه ينبغي أن تُسميها ذاتا ومحللاتِ sujets؟ وحتى لا يلتبس علينا المبدأ والمنطلقُ بالحد والمنتهى ولا الحد والمنتهى بالمبدأ والمنطلق فإني أسمى دوما طرف العمل وحدَه الذي ينتهي إليه موضوعا ومتعلقا objet، سواء أكان ذلك العملُ قلبيا أم حقيقيا. ومبدأ العمل ومنطلقه أو مرفوعُ الفعل nominatif du verbe¹ هو وحدَه الذي يُسمى sujet أي مسندا إليه في الجملة أو فاعلا للفعل» (م. ن.، 362).

خاتمة: منزلة الحدث في تناول النحو العام

سعيانا في هذا الفصل إلى تبين منزلة مقولة الحدث في نحو بور رويال بالنظر في الصيغ والأبنية التي قد يكون هذا النحو أناط بها الدلالة الحدثية. فتبيننا أن إشارة بارسنز إلى تعليق نحو بور رويال للحدث بالصيغة الفعلية إشارة غير دقيقة من جهة أن ربط هذا النحو بين الأفعال والأحداث لم يكن ربطا قويا على نحو ما يوحي به حكم بارسنز، بل كان ربطا ضعيفا من جهة أنه اعتبر دلالة الفعل على الحدث دلالة عارضة لا أصلية، وأن الفعل قد استمد الدلالة الحدثية (على الصفات خصوصا) من الصيغ المشتركة بين الاسم والفعل، وفي هذا الموقف تغليب للمعنى الحرفي في الفعل على معناه الاسمي، أي تغليب لجانب النسبة والعلاقة على جانب المضمون التصوري، وهو ما يعني استبعاد المعنى الحدثي من الفعل في دلالاته الأصلية.

¹ لاحظ التباس مقولة sujet الدلالية بمقولة sujet النحوية عند القس فورمان.

وقد وقفنا على أن التمييز بين أنواع الأحداث المختلفة (الصفة، الوضع، العمل، العمل الحقيقي، العمل القلبي) كان يقع في إطار التمييز التقليدي بين الأبنية الثلاثة: المبني للفاعل والمبني للمفعول والمحايد، وأن اعتبار التقابل بين البناء للفاعل والبناء للمفعول أدى بنحو بور رويال إلى اعتبار الصيغة الفعلية الواحدة التي ترد في البناءين المتقابلين فعلين مختلفين لا وجهين لكيان لغوي واحد.

ولم تكن صورة الحدث متجانسة في جميع فروع تيار النحو العام، إذ تفاوت الاهتمام بها كما اختلف ربطها بأقسام الكلام والبنى النحوية التي تعبر عنها. فلئن وقفنا في نحو بور رويال على تفصيل لأنواع الأحداث على أساس حظ الفعل من التعدية واللزوم ونوع بنائه عند الإسناد فإن هذه الدلالات لم تقرها جميع اتجاهات النحو العام ولم تجمع عليها كلُ تفريعاته. فمن ذلك أن دستوت دي تراسي رأس مدرسة علماء الفكر - التي تعد في وجهه من الوجوه استمرارا لتيار النحو العام - ذهب إلى نفي مختلف الدلالات التي أقرها السابقون للفعل واعتبرها تقسيماتٍ اعتبارية وقصرَ دلالة الفعل على الهيئة. ويبيّن هذا قوله: «يُفضي بنا هذا إلى الإقرار أننا كنا نجانبُ الصوابَ عندما ميزنا بين أصناف كثيرة من الأفعال ورأينا أنها تنقسمُ إلى أفعال العمل والانفعال والهيئة وهلم جرا. إذ من الجلي أن جميع الأفعال أفعالُ هيئة من قبل أنها لا تزيدُ جميعاً على إفادة أن ذاتا ما هي على هذه الحال أو تلك سواء أكانت هذه الحال منتقلة أم ثابتة، عرضية أم دائمة، وسواء قامت على الفعل أو على الانفعال، وعلى التأثر أو التأثير، فليس هذا بهمهم، إذ أنه لا يعدو أن يكونَ حالا وهيئة. وجميع الأفعال من هذا الوجه شرعٌ سواء. فإذا قلت: "أنا" أو "أحبُّ" أو "هزمتُ" أو "أضربُ" أو "تعبتُ" كان بمنزلة قولك: أنا على هذه الحال أو تلك. وهذا من الصدق والحقيقة بحيثُ ترى أن الفعل الواحد قد يبدو منتسبا على نحو متتال إلى كل قسم من هذه الأقسام الاعتبارية بحسب طريقة استعماله. وذلك من قبيل أنك إذا قلت: je souffre أي "أتألمُ" فأنت إنما تصف هيئة حقيقة، وإذا قلت: je souffre une grande douleur أي "أتألمُ ألما شديدا" كنت كمن يصفُ ضربا من العمل يقوم على الشعور بألم شديد والإحساس به؛ ولو قلت: "يؤلني جرحي" je souffre de ma blessure كنت كمن يُصور تأثرا وانفعالا وارتساما يوقعه عليه جرحه. غير أنه لا طائل من تمييز كل هذه المعاني» (Destutt de Tracy, 1803 / 1997, 91-92).

ولعل السبب في ما ذهب إليه دستوت دي تراسي من إجمال معاني الأفعال في معنى واحد هو انصرافُ عنايته إلى تصنيفِ الفكرِ والعملياتِ الذهنيةِ أكثر من انصبابها على مدلولات الفعلِ في الخارج، واعتباره الوظيفة العامة للفعل في الكلام دون دلالاته المخصوصة. ذلك أن الفعلَ عندهُ يدلُّ على فكرة (أو معنى) تقوم بفكرة أخرى في الذهن بحيثُ تكونُ الفكرةُ الأولى مضمَّنة في الفكرة الثانية (اطلب م. ن، 50). وإذا كانت الفكرة الثانية التي تقوم بنفسها تفيد المسندَ إليه فإن الفكرة الأولى التي توجدُ في الفكرة الثانية وتقوم بها (اطلب م. ن، 88) تفيد دوماً حال المسندِ إليه وهيئته، ذلك أن «كلَّ فعلٍ مصرفٍ مُسندٌ وخبرٌ attribut، ومعنى ذلك أنه يفيدُ أن حالةً ما قد أُسندت إلى ذات؛ وكلُّ مُسندٍ فعلٌ أو يشتملُ على فعلٍ في الأقل. وهو يقومُ دوماً على إفادة أن ذاتاً ما توجدُ عموماً، أو توجدُ على هيئة خاصة» (م. ن، 91).

الفصل الثاني: فردينان برينو

تمهيد: بين برينو وتيار النحو العام

يُعَدُّ تفكيرُ اللغوي الفرنسي برينو في كتابه الموسوم بالفكر واللسان، مواصلة لتيار النحو العام ومذهب علماء الفكر الذين سادا التفكير اللغوي الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ذلك أنه أقام كتابه على نفس المبدأ في معالجة الظواهر اللغوية وهو الانطلاق من الذهن إلى اللسان ومن الفكرة إلى العلامة ومن المعنى إلى اللفظ¹. فهو يقترح «عرضاً منهجياً لظواهر الفكر منظوراً إليها ومرتباً في علاقتها باللغة، وللوسائل التي تناسب تلك الظواهر» (Brunot, 1922 / 1965, VII, voir aussi Gosselin & François, 1991, 24). كما أنه ينطلق من مبدأ يقوم على اعتبار أن المعنى الواحد قد يعبر عنه بصيغ شديدة الاختلاف في ما بينها، ودراسة اللغة من جهة اللفظ لا تُمكن من الوقوف على خصائص ذلك المعنى لتشتت الدلالة الواحدة بين الدوال العديدة وتناهب الألفاظ الكثيرة إياها. وهو يفترض من ثم أنه «توجد بين أكثر صيغ التعبير تنوعاً صلياً هي المعنى الواحد الذي تسهم هذه الألفاظ في التعبير عنه» (Brunot, *ibid.*, XVIII, voir aussi Gosselin & François, *ibid.*). عند هذا اللغويّ البحث في الأسس الدلالية الجامعة للبنى النحوية المختلفة والنظر في البنية الدلالية العميقة التي تجمع بين ظواهر وتجليات سطحية لفظية شتى.

ويضرب برينو مثالا على تشتت المعنى الواحد الناتج عن التبويب النحوي والقائم على مفهوم أقسام الكلام والبنى النحوية السطحية بمقولة الكمية الدلالية وكيف أنها تتجسد في بنى نحوية وأقسام مختلفة من الكلام. فـ«لفظ quelques

¹ جاء في تعريف دستوت دي تراسي للنحو قوله: «يُقَالُ إِنَّ النحو علمُ العلامات [= الألفاظ]؛ وأنا أسلمُ بهذا. غير أنني وددتُ أن يُقالَ - وخاصة أن يكون قد قيل منذ زمن بعيد - إنه استمرارٌ لعلم الفكر [= المعاني]. فلو أننا توصلنا في وقت مبكر إلى هذه الطريقة في النظر إلى النحو - وهي الطريقة الصحيحة - لما خطر ببالنا وضع نظريات في العلامات قبل أن نستتبط نظرية في الفكر وأن نحكمها ونثبتها، وقبل أن نعمق معرفتنا بتكون هذه الفكر وكذلك معرفتنا بالعمليات الذهنية التي تكونها، أو قل: التي تتألف منها تلك الفكر» (Destutt de Tracy, 1803 / 1997, 1).

أي "بعض" في قولنا *quelques hommes* أي "بعض الرجال" يُطلَبُ في باب الألفاظ التي لم يتحدد معناها ¹، وتطلب عبارة *une poignée d'hommes* أي "نفر من الرجال" في باب الأسماء، و يُطلَبُ *des hommes* أي "رجال" في باب أدوات التعيين. و *vingt hommes* أي "عشرون رجلاً" في باب اسم العدد» (Gosselin & François, *ibid.*, voir aussi Brunot, *ibid.*, VII).

تبينها في العربية بيسر من خلال مقولات نحوية ومعجمية مختلفة. ذلك أن مقولة الكمية تتوزع على عدة بنى اشتقاقية وتصريفية وإعرابية و"معجمية" إذ نصادفها في اسم المرة الدال على وقوع الحدث مرة واحدة؛ وصيغة المبالغة الدالة على كثرة وقوع الحدث من الفاعل أو شدة اتصاف الموصوف بالصفة؛ واسم التفضيل الدال على تفوق ذات على أخرى في صفة من الصفات؛ والاسم المصغر الدال على معنى الصغر الحقيقي أو المجازي؛ كما تعبّر عنها الزوائد الاشتقاقية التي تُخرج الصيغة من التجريد إلى الزيادة كتضعيف العين في "قتل" و"كسر" و"قطع". وهي المقولة التي يقابل على أساسها، في تصريف الأسماء والأفعال، المفرد والمتى والجمع؛ وفي المعجم: المعدود وغير المعدود؛ وهي المقولة التي تظهر في حالة المفعول المطلق المبين للعدد كما أنه يعبر عنها معجمياً بما لا حصر له من الألفاظ، ومنها اسم العدد.

فليست العلامات (= الألفاظ) هي ما ينبغي أن يصنف في رأي برينو بل الفكر (= المعاني) في علاقتها بالعلامات. إذ «لا بد من عقد النية وإقرار العزم على إنشاء مناهج لغوية لا تُرتب فيها الظواهر بحسب نظام العلامات ولكن بحسب نظام الفكر [لأن] هذه الفكر هي التي ينبغي أن تبوّب. ولا ريب في أن هذا التبويب لا يكون تبويبا للفكر في ذاتها أو لذاتها مثلما قد يفعل ذلك علم النفس المحض بل يكون باعتبار العلامات الدالة عليها وبالنسبة إليها» (Brunot, *ibid.*, XX, voir aussi Gosselin & François, *ibid.*).

¹ الألفاظ التي لم يتحدد معناها: les indéfinis وهي ضرب من الألفاظ يتميز من الناحية الدلالية بعموم ما يُحيل عليه وعدم تعينه. ومنها في الفرنسية ألفاظ محصورة من قبيل aucun و autre و tel و chaque و quelconque و quelque (اطلب) Mounin et al. 1974 & Dubois et al. 1973 / 1994, 244 (/ 1995, 173).

واتحاد المنطلق في دراسة الظاهرة اللغوية بين برينو وبين مذهب علم الفكر - ومن ثم تيار النحو العام - أمر مشهور لم يُخْفِه برينو نفسه بل دافع عنه مبينا أنه يمكن إحياء مذهب علم الفكر شريطة تحديثه وإخضاعه لعلم الألسنة الوضعي والملاحظة العلمية، والبعد به عن الاعتبار النظرية المحض (Cf. Brunot, *ibid.*, XIX).

وقد انعكس هذا الاختيار النظري الذي انطلق منه برينو على خطة تأليف الكتاب فجاءت أكثر عناوين أسفاره موسومة بسمة دلالية واضحة تُظهر أن المؤلف يصرفُ عنايته رأساً إلى المقولات الدلالية الكبرى، ويتخذها أساساً لتبويب الكتاب وتصنيف المقولات النحوية. فمن ذلك أنه وسمَ السفر الثاني من الكتاب بـ "الكائنات والأشياء والمعاني وأسمائها" وفيه تناول مختلف أنواع الأسماء؛ ووسم السفر السابع بـ "الواقعات"، وفيه تناول أهم أنواع أحداث، والسفر التاسع بـ "مدى العمل" وفيه تناول ظاهرة اللزوم والتعديّة؛ والسفر الحادي عشر بـ "الملابسات" وفيه تناول مقولتي الزمان والمكان على نحو خاص وطرق اللغة في التعبير عنهما.

I. الحدثُ أساسُ الجملة

تظهرُ عنايةُ برينو بالحدث من خلال إقراره بأنَّ «من أغراضِ اللغة التعبير عن الأعمال والهيئات» (م. ن، 203)، وبأنَّ «أساس الجملة الصغرى¹ هو حدث événement من الأحداث لا كائن من الكائنات أو شيء من الأشياء. ذلك أن الفكر يبدو في أكثر أحواله قائماً على أساس معاني الوجود والضرورة والمناسبة والاكتفاء وما جرى مجراها²، لا على أساس معاني الكائن والشيء وما إليهما مما يفيدُه الاسم؛ فهو يقومُ في كل الأحوال على معنى يعبرُ عنه إما بفعل نحو il pleut أي "تُمْطَرُ السماءُ" [حرفياً: "هي تُمَطِرُ"]، و il convient d'y aller أي "من المناسب أن تذهبَ إليه"؛ وإما بفعل مع اسم أو صفة نحو il y a urgence أي "الأمرُ

¹ يشير برينو إلى أن مدلول مصطلح proposition واحد بين المنطق والنحو. وقد ترجمناه بـ "الجملة الصغرى" ويجوز على هذا النحو من الفهم ترجمته في هذا السياق بـ "القول" و "القضية".

² بعض هذه المعاني تعبر عنها الأفعال في الأمثلة التي يذكرها برينو لاحقاً في المتن.

مستعجل"، و il faut une décision أي "لا بُدَّ من قرار"، و il sera bon d'y regarder de près أي "من الملائم أن تتنظر في الأمر عن كثب" (م.ن، 13). ويكشف تعريفه هذا عن إحلاله دلالة الفعل في حيز التصديق لا في حيز التصور حسب التفريق المعروف. كما يدلُّ كلامه على أنه ينيط بكل قسم من قسمي الكلام الأساسيين: الاسم والفعل دلالة أصلية. فموضوع الاسم على إفادة الذات، وموضوع الفعل على إفادة الحدث. ولا يختلف برينو في هذا عما هو سائد في التفكير اللغوي عموماً من الربط بين هذين القسمين وبين الدالتين الجوهريتين اللتين وُضع ذانك القسمان لإفادتهما (اطلب السعدي، 2013، 238 - 239)؛ كما لا يختلف عما هو شائع من الربط بين كل قسم منهما وبين الوظيفة الأساسية التي يضطلع بها في الجملة. ويمكن أن نحيل في هذا الباب على كلام مجاليه الأمريكي سابير الذي يقول في هذا الغرض: «... ويكون المسند إليه في الخطاب اسماً. ولما كان المسند إليه الأكثر شيوعاً إما شخصاً أو غير شخص فإن الاسم يقترن بالمفاهيم الملموسة من ذلك الصنف. ولما كان المسند المخبر به عن المسند إليه في الأكثر الأعم دالاً على حدث في معناه الأوسع أو انتقالاً من فترة زمنية لوقوع الحدث إلى فترة أخرى، فإن الشكل الذي وضع خصيصاً لتحقيق الإسناد أي الفعل يقترن بالمفاهيم الدالة على الحدث» (سابير، 1921 / 1995، 160).

وواضح من كلام برينو وسابير أنهما يكادان يحصران التعبير عن الحدث في الصيغ الفعلية أو الصيغ المشتمة على فعل، وهو ما قد يصدق على الفرنسية والإنكليزية وما إليهما من الألسنة الأوروبية التي يستعمل فيها الفعل حتى في الحالات التي يُعبّر فيها عن أوضاع الثبوت الساكنة الجامدة التي لا يحصل فيها حدث بالمعنى المعهود المتعارف، كالحالات التي تسند فيها صفة إلى ذات تقوم بها تلك الصفة وذلك باستعمال فعل الكينونة être وما في معناه، ولا يناسب ذلك بالضرورة استعمال صيغة فعلية في ألسنة أخرى كما يبدو من بعض المقابلات العربية للأمثلة التي ذكرها برينو، ومن ثم كانت الحاجة إلى تعليق الدلالة الحديثة بالوظيفة الفعلية لا بالصيغة الفعلية وفقاً لتفريق بنفينيست (اطلب السعدي، 2013، 153).

II . أنواع الحدث عند برينو

أ . افتقار مفهوم الحدث إلى مصطلح شامل

شكك برينو في صلاحية التقسيم التقليدي لمعاني الأفعال إلى أعمال وهيئات، ورأى أنَّ هذين الصنفين لا يستوعبان كثيرا من الأحداث من قبيل قولهم: *ce pantin vaut treize sous* أي "ثمنُ هذه الدمية عشرون فلساً"؛ و *cette question concerne l'administration* أي "هذا الأمر يعني الإدارة"؛ و *l'appartement comprend quatre pièces* أي "تتضمنُ الشُّقةُ على أربع عُرفٍ". (Cf. Brunot, 1922 / 1965, 203). كما رأى أنَّ «الفعل الواحد يدلُّ على الهيئة تارة وعلى العمل تارة أخرى وذلك بحسب الشكل الذي يستعمل فيه. ويظهرُ لك ذلك بمقارنة قولهم: *il fortifie sa position* أي "يُحصِّنُ موقعه" بقولهم: *sa position est singulièrement fortifiée* أي "موقعه محصَّنٌ تحصينا جيدا". بل قد يحدثُ أن يدلَّ الفعلُ على العمل في بعض الأحوال وعلى الهيئة في أحوالٍ أخرى دون أن تتغير صيغتهُ كما يلوح من مقارنة قولهم: *les lettres sont distribuées à 8 heures du matin* أي "يوزَعُ البريدُ على الساعة الثامنة صباحا" (عمل) بقولهم: *il est 8 heures et demie, les lettres sont distribuées* أي "الساعة الآن الثامنة والنصفُ، وقد وُزِعَ البريدُ" (هيئة) ¹ «(م.ن.). ومن ثم رأى برينو أن استعمالنا لمصطلحي "العمل" *action* و"الهيئة" *état* ينبغي ألا يقتصر على المعنى القريب الخاص الذي يستفاد من لفظيهما بل ينبغي أن يُفهم المصطلحان في معناهما العام الذي يشمل كل حدث. وعلى هذا لا يستعملُ مصطلح "العمل" في الحدث الواقع على سبيل التأثير فحسب، بل قد يستعملُ أيضا في الحدث الواقع على سبيل التأثير: «إذا قلت: *ce meuble a reçu un fameux coup* أي < حرفيا وعلى سبيل التقريب > "تقبلت قطعة الأثاث هذه ضربة يا لها من

¹ يبدو أن دلالة الجملة الأخيرة على الهيئة راجعة إلى السياق لا إلى نفس صيغة الفعل، فالسياق يقدم الحدث على أنه تم وانقضى، وقد وقفنا في ص 118 على أنه يترتبُ على كل حدث تام هيئة قارة ثابتة تعقب تمام ذلك الحدث، فالأرجح أن الهيئة المقصودة هي الهيئة الناجمة عن تمام ذلك الحدث.

ضربة" فإنه لا يجوز لك أن تقول إنه قد حصل عمل للأثاث أو، عملٌ أوقعه الأثاثُ، فالأثاثُ في الحقيقة قد قبلَ الأثر ووقع عليه الفعلُ، ومع ذلك فأنت تستعمل الصيغة النحوية نفسها كما لو كان الأمر يتعلقُ بعمل حقيقي وهذه الصيغة هي الفعل المبني للفاعل» (م.ن.). وبينُ أن هذا التعميم لمُدلول مصطلحي "العمل" و"الهيئة" على نحو يشمل به تنوع دلالات الفعل - التي تتراوح بين الأحداث الحركية المتنقلة والهيئات الموقلة في الاستقرار والثبوت - ناجم عن الحاجة الظاهرة في كثير من الألسنة إلى مصطلح شامل يعم الدلالات المتباينة المذكورة التي قد تجتمع في كونها تخالف المقصود من إطلاق مصطلح "الذات" عادة، وهي مخالفة يمكن الاستدلال عليها لغويا بجواز تعلق الدلالات المتباينة المشار إليها بالفعل خلافا للذات، فإنها مدلول اسمي أصلي يتمتع الفعل من التعلق به (اطلب السعدي، 2013، 238).

ب - الحدثُ والبنى النحوية:

نظر برينو في الطرق التي يتجسد بها معنى الحدث في البنى النحوية فعرض للتعبير عن العمل والهيئة بواسطة الاسم (م.ن.) وبواسطة الصفة (م.ن.، 920) ولكنه رأى أن الفعل يظل الطريقة المثلى في التعبير عن المعنى الحدثي (م.ن.، 102). وقد سعى المؤلف إلى تصنيف مختلف المعاني التي تفيدها الأفعال انطلاقاً مما يتصلُ بأساسها من زوائد (سوابق ولواحق) يمكنُ أن تُجعلَ الأفعال على أساسها في زُمُر دلالية مختلفة، فجعلها ثلاثة عشر صنفاً يعبر كل صنف منها بواسطة تلك الزوائد عن معانٍ "نظامية" من قبيلِ تعبير الزائدة *ir* عن الدخول في الصفة في قولهم: *verdir* أي "أخضر"، وتعبير الزائدة *cir* عن المعنى نفسه في قولهم: *durcir* أي "تصلَّب"، ومن قبيل تعبير الزائدة *re* عن التجدد في قولهم: *recommencer son travail* أي "استأنف عملاً" و *regagner son logis* أي "عاد إلى منزله".

وللزوائد المذكورة في الأفعال الفرنسية شَبَّةٌ واضح بعناصر الزيادة الاشتقاقية في الصيغ المزيده في العربية من جهة أن الزائدة الواحدة قد تدلُّ على معانٍ متسعة لا يحيط بها الحصر في بعض الأحوال (م.ن.، 215)، ويناسبُ ذلك دلالة النوع الواحد من عناصر الزيادة في العربية على معانٍ عدة كدلالاتها في

"تفاعل" على المشاركة، ووقوع الحدث تدريجاً، وإظهار ما ليس في الباطن وغير ذلك من المعاني. كما تشبه الزوائد المشار إليها عناصر الزيادة الاشتقاقية في العربية من جهة أن الزائدين المختلفين قد تفيدان معنى واحداً، وهذا هو شأن er و ir اللتان تضطلعان بالدور نفسه في أكثر الأحيان من ذلك أن fleurir أي "أزهر" تعني طلوع الزهر، وأن bourgeoinner أي "برعم" تعني خروج البراعم (م.ن.، 215)؛ ويناسب ذلك في العربية اشتراك بعض أنواع الزيادة في المعنى نفسه كدلالة "بعد" و"أبعد" و"باعد" على معنى واحد هو الجعل.

ومن البديهي ألا نتوقع من تصنيف معاني الأفعال بالاستناد إلى مثل هذه الأمارات اللفظية أن يفضي إلى نتائج تكون غاية في الاطراد والانتظام، ذلك أنه لا يوجد ارتباط وثيق بين الأبنية والدلالات على النحو الذي ينتفي معه ما أشرنا إليه من ظواهر الترادف (اتحاد معاني بعض الزوائد) والاشتراك (أداء الزائدة الواحدة لأكثر من معنى)، وما يقال في الفرنسية في هذا الباب يصدق أيضاً على العربية (اطلب السعدي، 2013، 364). وغاية ما يمكن استنتاجه من النظر في مثل هذه الظواهر أن هذا التصنيف يعكس ميل اللغة بصور متفاوتة إلى تنظيم المعاني والدلالات في بنى تقوم عليها علامات لفظية، كما أنه يبدو خطوة تقطع نحو انتظام ما يفترض أن يكون فوضى في الأصل.

ج. الحدث والمظهر والزمان

عرض برينو لقضيي المظهر والزمان، ولم يكن فصله بين المبحثين دائم الوضوح. فقد تناول في باب «وسائل التعبير عن المظهر» (م.ن.، 450 وما بعدها) مسائل من قبيل الشروع في العمل وديمومته والمظهر المتدرج والمظهر التكراري إلخ؛ وتناول في أبواب أخرى (م.ن.، 435 و 437) علاقة الحدث بالزمان ولكنه بسط القول أحياناً في بعض خصائص الحدث المظهرية كما يأتي في الكلام على معالجته لامتداد الأحداث وتوقيتها.

ورغم إقرار برينو (م.ن.، 437) بأن معنى الزمان يقترب بالأعمال أكثر من اقترانه بالكائنات والأشياء والوصف (أو التعريف caractérisation) فإنه يرى

(م.ن.، 435) أن معنى الحدث لا يرتبط بمعنى الزمان على سبيل الضرورة، وأن انفصال المعنى الحدثي عن المعنى الزماني لا يقتصر على تعلق الحدث بـ"الحقائق السرمدية" فحسب، بل يشمل أنواعا عديدة من الأقوال كضروب الاعتقاد وبنود القوانين. ومن أمثلة الجمل المعبرة عن أحداث تقع خارج الزمان قولك: "يدور القمر حول الأرض" و"يتألف جسم الإنسان من ثلاثة أقسام" و"ترتب على كل ما يقوم به الإنسان من عمل يلحق الضرر بالغير جبر مساو للضرر الحاصل" إلخ. ولا شك في قرابة معاني هذه الأقوال مما تقدمت الإشارة إليه من الوقائع والقضايا الأزلية ومواضيع الاعتقاد ذات الدلالات اللازمانيّة (اطلب ص 95)، كما أن المفهوم من كون هذه الأقوال لازمانيّة أو أن الحدث فيها يقع خارج الزمن هو أنها لا تنطوي على معنى التغير والتبدل والتفاوت في الأجزاء وكل ما من شأنه أن يُشعرَ بمعنى الحدوث على النحو الذي سبق بيانه (اطلب ص 126 وما بعدها فيما تقدّم) وليس المقصود أنها معدومة الصلة بالزمن مطلقا، أي أن القول بلا زمانيتها ناجم عن النظر إلى أجزائها الداخلية التي يتتقي فيها التفاوت والتغير، أما باعتبار النظر إليها من خارج وقياسا إلى ما هو متغير، فمن الممكن ملاحظة علاقتها بالزمن (اطلب ص 159 فيما تقدّم).

ويكون برينو، بفصله معنى الحدث عن معنى الزمان، قد جعل للحدث المفهوم الشائع المتداول الذي لا يقتصر على "الذوات" الزمانيّة الحركية. ونموذجها الأعمال وأفعال العلاج والتأثير. بل يشمل كذلك الصفات الثابتة والهيئات القارة رغم تقابل الضربين في الأسس "الزمانيّة" البسيطة التي يتألفان منها، وفي هذا دليل على أن دخول متصور ما في زمرة الأحداث لا يتوقف على طبيعة النسيج "الزماني" لذلك المتصور، وكونه مؤلفا من عنصر الآن والثبوت (الهيئات القارة) أو من عنصر الزمان والحدوث (الأحداث الحركية). ومما يزيد هذا الأمر عندك وضوحا أن مفهوم الذات المقابل لمفهوم الحدث يتألف من نفس النسيج "الزماني" الذي تتألف منه الصفة الثابتة والهيئة المستقرة، فيكون بين الذات والحدث اتصال واسترسال من جهة النسيج "الزماني" الذي يؤلفهما، ويكون الاختلاف والتقطع بين المفهومين داخلا من جهات أخرى غير النسيج "الزماني" (اطلب السعدي، 2013، 291).

وقد عرض برينو (م.ن، 437 - 438) لما اعتبره علاقة بين الأحداث والزمان، فقسَّم على أساس هذه العلاقة الأحداث إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

أ - الأعمال (= الأحداث) الآنية *actions instantanées*: ومن أمثلتها: *il meurt* أي "يموت"، و *jaillit l'étincelle* أي "تدلُع الشرارة" (أو "اندلعت الشرارة")، وقد سماها برينو **أعمالاً نقاطاً** *actions-points* ومثلها بنقطة على محور الزمن.

ب - الأعمال المحدودة *actions limitées*: وهي ضروب من الأحداث الممتدة والواقعة بين حدين: حد البداية وحد النهاية، ومن أمثلتها *il fait sa promenade habituelle* أي "يتنزهُ نزهته المعتادة" و *la cuisinière épluche ses pommes de terre* أي "تقشرُ البطاطا"، وقد مثلها برينو بخطٍّ محدود من طرفيه على هذا النحو: —————|

ج - الأعمال غير المحدودة *actions illimitées*: هي أحداث لا بداية لها ولا نهاية، ومن أمثلتها: *cet écrivain a un style agréable* أي "لهذا الكاتب أسلوب رائع"؛ و *cette personne est fort jolie* أي "هذا الشخص ظريف جداً"، وقد مُثلت هذه الأحداث بخطٍّ غير محدود على النحو التالي: —————|

د - الأحداث المحدودة حداً جزئياً: جعل برينو بين النوعين السابقين من الأحداث نوعاً ثالثاً ينقسمُ هو نفسه إلى قسمين فرعيين وذلك بحسب كون هذه الأحداث محدودة من طرف البداية أو طرف النهاية. فهذان القسمان هما:

1° الأحداث التي لها بداية، ومن أمثلتها: *cette année, votre enfant est réellement en progrès* أي "يتقدم ابنك هذه السنة تقدماً حقيقياً". وقد مثل المؤلف لهذا الضرب من الأحداث بخطٍّ محدود من طرف البداية على هذا النحو: —————|

2° الأحداث التي لها نهاية، ومن أمثلتها: *l'humanité a cherché ses principes essentiels jusqu'à la Révolution de 89*. "بحثت البشرية عن مبادئها الأساسية حتى ثورة 89". وقد مثل لهذا الضرب بخطٍّ محدود من طرف النهاية على هذا النحو: —————|

ويمكن إرجاع هذه الخصائص التي حشرها برينو في باب علاقة الأحداث بالزمان إلى سمتين أساسيتين من السمات الدلالية التي تدخل في تعريف أنواع الحدث المختلفة والتي صُنِّفت على أساسها الأحداث في الأدبيات الفلسفية، وهي التي سماها ديكلاري "مُصَنَّفَاتٍ أساسية" كما سماها أيضا "خاصياتٍ مظهرية أساسية"، أعني سمتي الامتداد والتوقيت (اطلب ص 135 فيما تقدم). ومن الواضح أنَّ هاتين السمتين من السمات المظهرية لاتصالهما بالحدث في ذاته لا بالحدث في علاقته بوقت التكلم؛ بيد أنه لما كانت هاتان السمتان تتعلقان بالهيئة التي يتخذها الحدث في البعد الزمني على نحو يشبه الهيئة التي يتخذها الجسم في الأبعاد المكانية، اعتبرها برينو خصائص زمانية بهذا المعنى المخصوص على نحو ما يمكن أن نعتبر به امتداد الجسم في المكان أو عدم امتداده فيه خصائص مكانية لذلك الجسم.

فعلى أساس سمة الامتداد ميز برينو بين الأحداث الآنية، وهي الأحداث التي تقع في نقطة من الزمان فلا يكون لها امتداد واستمرار ويكون زمن دخولها في الوجود مقارنا لزمن خروجها منه، وبين سائر الأحداث التي تمتد في الزمان بصور مختلفة. وتطابق الأحداث الآنية مفهوم الإتمام عند فندلر والفعل غير الممتد عند الفقهاء (اطلب ص ص 100 و 110 فيما تقدم).

وعلى أساس سمة التوقيت ميز المؤلف بين الأحداث المحدودة والأحداث غير المحدودة، وفرَّق في صلب الأحداث المحدودة بين ما هو محدود كلياً وما هو محدود جزئياً. ولعله يحسُن بنا أن نشير إلى أن استخدام برينو لمُتصور التوقيت لم يكن مطابقاً تمام المطابقة للكيفية التي استُعملَ بها في الأدبيات الفلسفية. فإذا كانت الأمثلة التي مثل بها برينو على الأعمال غير المحدودة تدل على أحداث من نوع الصفات والهيئات الثابتة وتطابق اعتبار خَلْف أرسطو لهذه الأحداث غير موقته (اطلب ص 151)، فإن ما مثل به على الأحداث المحدودة لا يطابق تحليل خَلْف أرسطو لمثل هذا النوع من الأحداث، إذ يدل المثالان المذكوران، في الأقل، على حدثين غير محدودين في عرف خَلْف أرسطو أي على ما يسمى في اصطلاحهم حدثانا أو نشاطا. فالتنزه المذكور في المثال الأول على الأعمال المحدودة لا يجري إلى غايةٍ طبيعية من

جهة أنه يختلفُ مثلاً عن السير إلى المحطة أو رسم دائرة أو أكل رغيفٍ من الخبز وسائر الأعمال المحدودة ببلوغ غايتها، كما أنه ليس موقتها بحدٍّ خارجي من قبيل المدة الزمانية (اطلب ص 140 فيما تقدّم). وما يقال في التنزه يقال في تقشير البطاطا: فهو حدثٌ غير محدود بحكم ورود المفعول به في صيغة الجمع (عن كون الجمع أقل توقيتاً من المفرد والمثنى اطلب الجرجاني، المقتصد، 582)، ولو كان المفعول به موقتها بالعدد مثلاً لاختلف الأمر، ولكان الاختلاف بينهما بمنزلة الاختلاف بين قولك: "فلان يشربُ اللبن" و"فلان يشربُ كأساً من اللبن" في كون الأول غير محدودٍ والثاني محدوداً.

فالأرجحُ أن برينو لم ينظرُ إلى السياق عند تفريقه بين الأحداث المحدودة والأحداث غير المحدودة، وأنه نظر إلى خصائص الأحداث الموضوعية التي تستفاد من الصيغ المعجمية قبل التحقق في سياقٍ مخصوص. وتُتيح هذه الطريقة في النظر اعتبار جميع الأحداث الحركية القائمة على معنى الحدث (اطلب ص 116 فيما تقدّم)، ومنها الحدثان (أو النشاط)، أحداثاً موقته لوضوح الحد فيها من الناحية الإدراكية، ولإمكان العلم بوقت دخولها في الوجود ووقت خروجها منه: أي لإمكان العلم بحدودها الزمانية خلافاً للصفات الثابتة التي تعدّم الحدود لأن الهيئة الثابتة وإن كانت محدودة من جهة أنه ينبغي أن يكون لها منطقياً مبتدأً ومنتهاً فإن لحظة (أو لحظات) الانتقال إليها والدخول فيها، أو الانتقال عنها والخروج منها غير معتبرة في مفهومها (اطلب ص ص 130 و150).

ولا يعني هذا أن برينو ينكرُ دور السياق في إكساب الحدث الذي تدل عليه صيغة الفعل سماتٍ مظهرية، فهو يبدو من أوائل الدارسين الذين أشاروا إلى هذا الدور وشددوا على خطره: ذلك أنه «ربما لا يكونُ من باب الدقة تصنيفُ الأفعالِ نفسها إلى أفعالٍ نقاطٍ وأفعالٍ خطوط على غرار ما يجري أحياناً... فالسياقُ يُحوّرُ، في هذا الباب، نوعَ الحدث». (Brunot, 1922 / 1965, 203).

III . الحدث والمحيط العاملي

تناول برينو علاقة الحدث بالبيئة العاملية على وجه خاص في السفر الثامن الموسوم بـ "المسند إليه والشخص" والذي تعرض فيه للجمل الشخصية والجمل اللاشخصية، وفي السفر التاسع الموسوم بـ "مدى العمل" وقد تعرض فيه للمسائل التي تُناسب في الأدبيات النحوية التقليدية مباحث اللزوم والتعدية.

أ . الجملُ الشخصيةُ والجملُ اللاشخصية

نظر برينو في الجمل التي يُعبّرُ فيها عن الحدث باستعمال الصيغ اللاشخصية *formes impersonnelles* ورأى فيها تعبيراً عن تمثيلٍ مخصوص ينفصلُ الحدث بمقتضاه عن فاعله الحقيقي، ذلك أنه «توجدُ طريقةٌ مخصوصةٌ في تمثيلِ العملِ أو الهيئة ينطلقُ فيها الذهنُ من فكرة الفعلِ لا من فاعلِ الفعل، وهذا باب عظيمُ القدرِ جليلُ الخطرِ لمن طلبَ النظرَ في العلاقاتِ بينَ اللغةِ والفكرِ» (م.ن.، 283). وليسَ في حدود هذا الكلام ما يُشيرُ إلى قول برينو بانفصال الحدث عن الذات في الواقع وبإمكان وجوده مستقلاً عنها، فكلامه لا يختلفُ عن كلام هاليداي الذي اعتبر مثل هذه الصيغ تمثلاً مخصوصاً للتجربة. لكنَّ ما يُستنتج من مقارنة تفكير الرجلين في هذه المسألة عموماً أن هاليداي لا يقول بانفصال الحدث عن الذات في الخارج، ففي الواقع يمتزج الطرفان على نحو يعسّرُ معه تصور وجود أحدهما دون الآخر (اطلب ص ص 329 و358 فيما يأتي). أما برينو فيجزم في القول بالانفصال بين الطرفين وفي أن الحدث في الخارج قد يوجد دون محدثٍ فضلاً عن أن الفعل في اللغة قد يكون دون فاعل، ورأى في تطور الأفعال اللاشخصية من أفعالٍ لا فاعل لها إلى أفعال ذات فاعل هو المسند إليه الظاهر *sujet apparent* (اطلب ص 342 فيما يأتي) أمراً مخالفاً للمنطق الذي لا يستوجب أن يكون لكل فعل فاعل إذ «لم يكن للأفعال اللاشخصية في الفرنسية القديمة فاعلون مسندٌ إليهم في الأكثر الأعم، ثم صار لها فاعلون كما أن لسائر الأفعال [الشخصية] فاعلين وذلك كما في قولك: *il pleut* وقولك: *il tonne* أي "رعدت السماء". واللغة لم تحدُ حَذَوَ المنطق في هذا الباب، فليس من الضروري، منطقياً، أن يكونَ للفعلِ فاعلٌ يوقعه. فإذا صاح

أحدهم قائلاً: Tiens ! il neige أي " يا للعجب! السماءُ تثلجُ"، فإنك لا تتوهمُ أن شخصا يُنزلُ الثلجَ على الأرض، ذلك أنه يجوز التعبير عن المعنى نفسه بقولك: Tiens ! la neige أي " يا للعجب! الثلجُ" (م.ن، 285). وواضحُ أنه بهذا الرأي يوافقُ تماما ما ذهب إليه تانيار في اعتبار هذا النوع من الأفعال (اطلب ص 342 فيما يأتي) ويخالفُ النحاة العرب كما يخالفُ تصورا راسخا في المدرسة النظامية جلته تحليلات موانبي، وهو تصور قائمٌ على اعتبار متانة العلاقة بين الفعلِ والمسند إليه (أو فاعل الفعل) وقوة الصلة بين الحدث والذات التي يتعلقُ بها. ذلك أن «كل صيغة فعلية... تحمل معها صورة حامل اسمي... والفعل هو اللفظُ الدال على الزمان لأنه يقرنُ بين حركة المدَّ le mouvement d'un flux وثبات الكائن» (Moignet, 1981, 56) أما المسندُ إليه فهو «الكائن الذي يجوز الحديثُ، انطلاقا منه، عن حدث» (م.ن، 104). وقد عبر عن متانة هذه الصلة فرانكل وبايار بقولهما: «... ف"زيد" في قولك: "زيدٌ لطيف" هو الحامل الذي تُدركُ من خلاله خاصية اللطف» (Franckel et Paillard, 1991, 114).

أما الجملُ الشخصيةُ فهي أكثر شيوعا وأعمُّ تصرفا من الجملِ اللاشخصية، ومن خصائصها أنها تقومُ على مسند إليه sujet. وقد اضطرَّ برينو عند شروعه في تناول هذه الجملِ إلى توضيح مفهوم المسندِ إليه وتمييزه من مفهوم الفاعل الحقيقي فقال: «يُسمى الكائنُ أو الشيءُ الذي يقالُ عليه العملُ وينسبُ إليه في اللفظِ والذي يُفصَحُ عن وجوده وحالته وهيئته، مسندا إليه. غير أنه يلزمُ لذلك أن تكون الجملةُ والفعلُ مبنيين للفاعل actifs أو في صيغة البناء للفاعل à la voix active كما يُقالُ. فقولك مثلا: le sucre fond dans l'eau chaude ; il est soluble aussi dans l'eau froide أي "يذوبُ السكرُ في الماء الساخن؛ وهو إلى ذلك قابل للذوبان في الماء البارد" جملتان مبنيان للفاعل، بحيثُ تكون عبارة le sucre أي "السكرُ" وضمير الغائب il مسندا إليهما. والأمرُ بخلاف ذلك في قولك: le sucre est dissous par l'eau أي <حرفيا> "يُذابُ السكرُ من قبل الماء"

حيث الصيغة مبنية للمفعول. فلم يعد السكر هو فاعل الفعل¹ إذ الماء هو الذي يُذيب، ومع ذلك فالسكر يظل المسند إليه في الجملة. فالمسند إليه عبارة نحوية لا يمكن أن نستخدمها في الأكثر الأعم للتعبير عن الفاعل الحقيقي للعمل» (م. ن.، 227).

وبين هذا الحرص على تمييز المسند إليه النحوي من فاعل الفعل الحقيقي رغبة في التنبيه على عدم التناظر بين البنى النحوية والبنى الدلالية واستقلال الطائفة الأولى عن الطائفة الثانية لا سيما عندما يتعلق الأمر بمقولة المسند إليه (الفاعل النحوية. فهذه المقولة من أكثر المقولات تلونا من الناحية الدلالية إذ قد تفيد الفاعل الحقيقي أو المفعول به الحقيقي، وقد تدل على العناصر الظرفية كالمكان والزمان وما إليهما خلافا لبعض المقولات النحوية الأخرى المتسمة في مضمونها الدلالي بشيء من الثبات وذلك كاقتران المفعول فيه للزمان في جل الأحوال بالدلالة على الزمان ورغم ما أقر به برينو من أن مصطلح المسند إليه fاعل sujet مصطلح نحوي فإننا نراه يستعمله في الصفحات اللاحقة مشحونا بشحنة دلالية واضحة بحيث يقترب مدلوله كثيرا من مفهوم الفاعل الحقيقي، فقد نظر في مختلف التراكيب التي يعبر فيها عن الحدث بالفعل وغيره من أقسام الكلام كالاسم وصيغة عدم التصرف infinitif والصيغ المشتركة (اطلب م. ن.، 229 - 235)، وقدّر لكل واحد من هذه الأقسام مسندا إليه يعبر عنه ما يتصل بالصيغة المعينة المفيدة للحدث من ألفاظ. ف«قد لا تقترن أسماء الحدث [مثلا] بلفظ يدل على الفاعل الحقيقي، وربما اقترنت به. فإذا تكلمنا على التقدم progrès فإن معنى التقدم لا يُخصص: أهو تقدم العلوم أم الفنون أم البشرية؟... وإذا أتممنا الكلام بأن أضفنا إلى لفظ progrès متعما من قبيل des sciences أي "العلوم" فإننا نشير بذلك إلى ما يتقدم» (م. ن.، 229).

¹ لنلاحظ أن اعتبار برينو لـ"سكر" فاعلا للفعل l'auteur de l'action اعتبار فيه كثير من التجوز لأن ذوبان السكر في الحقيقة إنما هو نتيجة لتأثير الماء فيه، وقصارى ما يمكن قوله في هذا الباب هو أن الفعل اللفظي الذي هو مقولة نحوية قد وُجه إليه فظهر بمظهر الفاعل وليس هو فاعلا على الحقيقة (عن المقصود بتوجيه الفعل إلى الفاعل اطلب ف1، IV من هذا الباب؛ و127، 1970 / 1980، Martinet).

ب - مدى الحدث

قسم برينو الأحداث - حسب المدى الذي يمكن أن تبلغه - إلى قسمين بحسب اقتصارها على ذات الفاعل أو تعلقها بذات أخرى غيرها. وقد سمى الضرب الأول من الأحداث "أعمالا ذاتية" actions subjectives لتعلقها بذات الفاعل واقتصارها عليها، وسمّى الضرب الثاني "أعمالا موضوعية" actions objectives لعدم اقتصارها على الذات وتتطلبها ذاتا ثانية يسميها برينو موضوعا objet ويُلاحظُ ما لهذا التقسيم من طابعٍ دلالي، فهو ليس تقسيما للأفعال باعتبارها وحدات لغوية ولكنه تقسيم لمدلولات الأفعال وهي الأحداث التي عبر عنها برينو بـ "الأعمال". ورغم تجديد المؤلف في الاصطلاح النحوي في هذا الباب فإن تفسيره للفرق بين هذين الضربين من الأحداث لم يختلف عن التفسير التقليدي الرائج في المصنفات النحوية (الغربية والعربية) وهو تفسيرٌ مكاني في جوهره يقوم على مفهوم الامتداد والتعدي، فقد جاء في تعريف برينو للحدث الموضوعي قوله: «يمكن أن يخرجَ العملُ من ذات الفاعل ويتعلق بشيءٍ أو كائنٍ أو فكرة. فهو "يقع" على هذه الأشياء كما يُقال، وتُعَدُّ هذه الأشياءُ موضوعات [= مفاعيل بها حقيقية] للعمل. من ذلك أن un arbre أي "شجرة" و un malade أي "مريض" و une théorie أي "نظرية" في قولك: un bûcheron abat un arbre أي "قطع الحطابُ شجرة"؛ و un médecin sauve un malade أي "شفى الطبيبُ مريضا"؛ و un savant expose une théorie أي "يعرض العالمُ نظرية" تسمى "موضوعات" العمل؛ أما أسماء هذه الأشياء، وهي un arbre و un malade و une théorie فتسمى "مفاعيل بها نحوية" compléments d'objets للأفعال المناسبة لها» (م. ن، 300).

1. الأحداث الذاتية

قسم برينو الأحداث الذاتية إلى أربعة أقسامٍ كبرى أولها ما أفاد الوجود، ومدار هذه الدلالة أساسا على فعل الكينونة être وذلك كقولهم: au commencement était le Verbe أي "في البدء كان الكلمة"، وقولهم: la

lumière fut أي «كان نور»¹ وقد رأى برينو (م. ن.، 294) أن هذا المعنى لا يبتعد كثيراً عن معنى الحدوث والحصول والوقوع كما في قولهم: *un fait nouveau est produit* أي "وقع أمر جديد" و*un changement considérable a lieu* أي "يحدث تغيير ذو بال"، و*il arrive des surprises* أي "تحدث مفاجآت". ولا يختلف هذا في جوهره عن تصور بعض النحاة العرب لدلالة "كان" فعلاً تاماً أو ناقصاً²، ولمعنى الكينونة عموماً. فقد جاء في هذا المعنى قول الأستراباذي: «... وما قال بعضهم من أنها سُميت ناقصة لأنها تدلُّ على الزمان دون المصدر [= الحدث] ليس بشيء، لأن "كان" في نحو "كان زيد قائماً"، يدلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلُّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله. فجاء أولاً بلفظ دالٍّ على حصول ما، ثم عُيِّن بالخبر ذلك الحاصل؛ فكأنك قلت: "حصل شيء"، ثم قلت: "حصل القيام"... ف"كان" يدلُّ على حصول حدثٍ مطلقٍ تقييده في خبره، وخبره يدلُّ على حدثٍ معينٍ واقعٍ في زمانٍ مطلقٍ تقييده في "كان" (شرح الكافية، IV، 181، 182).

على أنه قد يبدو من المفيد أحياناً الفصل بين معنى الوجود الذي هو عبارة عن هيئة مستمرة وصفة ثابتة وحالة متصلة، وبين الوجود من حيث هو حدوث وحصول ووقوع بعد عدم. والأمران مختلفان من الجهة المظهرية في الأقل، وعلى هذا لا تستوي الآيتان اللتان اقتبسهما برينو من الكتاب المقدس وقول بعضهم: *je pense donc je suis* (اطلب م. ن.، 293) في الدلالة على نفس الضرب من مظهر الوجود لإفادة القول الأخير للوجود المتصل المستمر، وإفادة الآيتين المعنى الفرعي القريب منه وهو معنى الحصول والوقوع بعد عدم.

¹ الآيتان 1 و3، الأصحاح 1، سفر التكوين، الكتاب المقدس.

² في دلالة "كان" الناقصة على الحدث اختلاف: إذ ذهب بعضهم إلى اعتبارها دالة على الزمان دون الحدث: «... وأما "كان" فليس فعلاً حقيقياً، بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ولهذا يسمى "فعل العبارة"» (الإنصاف، 826). وقد لخص الخضري في تعليقه على تعريف ابن عقيل للفعل (اطلب شرح ابن عقيل، I، 223) هذين الرأيين في دلالة "كان"، بقوله: «... ولا حاجة لتقييد الفعل بـ"التام" لخروج اسم "كان" بقيد الإسناد، إذ لم تسند إليه أصلاً. أما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيود للمسند وهو الخبر، فظاهر. وأما على أن لها حدثاً مطلقاً هو الحصول والثبوت، فلأنه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة، وهو مصدر خبرها مضافاً لاسمها، فمعنى "كان زيد قائماً": "حصل قيام زيد"» (الحاشية، I، 158).

أما القسمُ الثاني من الأحداث الذاتية فيشملُ ما سماه برينو بدلالة الهوية *identité* ومدارها أيضا على فعل الكينونة المومأ إليه. وقد أشار المؤلفُ إلى أنه يقصدُ بالهوية معناها العام الشائع لا معناها الخاصَّ المقيّد، كما يظهرُ من قولهم مثلا: *12 est le produit de 4 par 3* أي "12 هو حاصلُ 4 في 3"؛ و *je il est elle, elle*، و *suis le propriétaire de la ferme* أي "أنا صاحبُ الضيعة"؛ و *est lui* أي "هو هي، وهي هو"؛ ورأى أن أمثل السياقات التي تظهر فيها هذه الدلالة هي السياقاتُ التي يقتضيها عرضُ المسائل وشرحها وتعريفها (Cf. Brunot, 1922 / 1965, 294).

ويفهم من الأمثلة التي استشهد بها برينو أنَّ دلالة الهوية تشملُ ما وقفنا عليه من معنيي إسناد الجوهر وإسناد العرض، وهما المعنيان المستفادان أيضا، على الترتيب، من البنية التعادلية والبنية الوصفية أو من وظيفة الرابط الوجودي التعريفية ووظيفته الوصفية ولا تقتصرُ على القطب الأول من هذه الثنائيات الثلاث التي وقفنا على أن مردّها إلى مبدأ واحد (اطلب السعدي، 2013، 159 - 165). ويبدو اعتبار برينو لمعنى الهوية حدثا من الأحداث موافقا لما ذهب إليه من قيام الجملة على أساس معنى الحدث، وليس هذا الموقف بالأمر البديهي من قبَل أن هذا المعنى قد يكون موازيا لانتفاء المعنى الحدثي عند بعضهم (اطلب مثلا موقف الجرجاني في م. ن.، 157)، ولكن مجرد قول برينو به - وبقطع النظر عما يُمكن أن يساق في تعليقه من براهين - هو في نفسه حجة سُلطة تتضافُ إلى حجج كثيرة على قيام الجملة على معنى الحدث كنا أوردناها في بحث سابق (اطلب م. ن.، 166 - 172).

ويشملُ القسمُ الثالث من الأحداث الذاتية ما دلَّ على الهيئة والصفة الثابتة ويناسبُ هذا المعنى عموما كل ما قامَ على معنى الثبوت من الأحداث التي لا تدلُّ على الوجود أو الهوية، ويبدو فصل برينو بين هذا القسم الثالث من الأحداث والقسمين السابقين فصلا يفتقرُ إلى الحجة الدامغة إذ لا مانع مبدئيا من اعتبار بعض ما دل على الوجود (بمعنى الاتصال والاستمرار كما مر) وما دل على الهوية، من باب الهيئات والصفات الثابتة.

وقد جعل برينو في القسم الرابع الأحداث التي هي عبارة عن أعمال وسمائها "الأعمال الحقيقية" *actions proprement dites* وهي تشمل عموماً الأحداث المادية التي فيها علاج وتأثير، وهي وإن كانت لا تتعدى الفاعل ولا تخرج عن حدوده فإن ما فيها من ظهور للعيان يقربها من الأحداث الموضوعية (أي المتعدية) ويرشحها للاتصال بذات غير الفاعل، ولذلك جعلها المؤلف في آخر أقسام الأحداث الذاتية (أي اللازمة) ونبه إلى الفرق بينها وبين الأحداث الموضوعية التي لا يُذكر لها متعلق.

2. الأحداث الموضوعية

1.2 المفعول به الحقيقي (الموضوع)

1.1.2 حدود المفعول به الحقيقي

المفعول به الحقيقي عند برينو هو ما يخرج به الفعل من قسم الأحداث الذاتية إلى قسم الأحداث الموضوعية، وهو السبب في تسمية القسم الثاني بما سمي به لأنه يُعين ذاتاً أو موضوعاً، زيادة على ذات الفاعل، يتصل بها الحدث ويقع عليها كما مرّ. وقد حرص برينو على تدقيق مفهوم المفعول به الحقيقي وبيان علاقته بالعمل فقال: «إن مفهوم المفعول به الحقيقي في عدد لا يستهان به من الحالات واضح وضوحاً لا مزيد عليه، ذلك أن تمييزه عن غيره من السهولة بمكان. فخذ على ذلك مثلاً الكتاب، فإنه يمكن أن يكون موضوع عدد جم من الأعمال: فهو يُؤلف ويُشتر ويباع ويُشترى ويضبر ويُجلد ويُقرأ ويُدرس ويُفتح ويُغلق ويُترك ثم يرجع إليه وهلم جرا. وخذ مثلاً على العمل البيع، فهو قد يتناول عدداً وافراً من الأشياء التي يُتجر بها. فمما يباع: الفحم والتوابل والأقمشة والأربطة وهكذا إلى ما لانهاية له. فليس ثمة في هاتين السلسلتين ما هو أوضح من العلاقة التي تربط العمل بموضوعه في كل مرة» (م. ن.، 301).

ويُلفت انتباهنا تشديد برينو على وضوح العلاقة بين الحدث والمفعول به الحقيقي مما لا نجد له نظيراً في كلامه على الفاعل الحقيقي الذي تحتل علاقته بالحدث ما يضاهي الذي ذكره برينو في السلسلتين المشار إليهما. غير أنه يستدرك القول بوضوح مفهوم المفعول به الحقيقي بالإشارة إلى حدود هذا الوضوح فيرى أنه

من الجائز أن يلتبسَ في بعض الأحيان بمعانٍ أخرى من قبيل السبب cause والغرض but وموضوع الشيء propos، وأن هذا الالتباس يُمكن أن يُؤدِّي إلى التباس مماثل في نوع الوظيفة التي قد تُقرَن بهذا المعنى: «... ولنأخذ معنى "الغرض" مثالا على ذلك: فليس في قولك partir pour Paris أي "انطلق إلى باريس" أي إشكال. ف pour Paris أي "إلى باريس" متممٌ يفيدُ الغرض¹، فإذا قلت: viser Paris "قصدَ باريس"، لم يكن ثمة شك في أن Paris تظل هي الغرض ومع ذلك فإن الأمر يتعلّق ههنا بمفعول به» (م.ن، 302)، ثم يعمم الظاهرة بقوله: «ونرى، بواسطة ضروب شتى من الانتقال، أن مختلفَ المتممات تتجهُ إلى دور المفاعيل بها. غير أنه لا يُمكننا في حالات كثيرة أن نعتبرها كذلك دون أن يكون التصنيفُ مثيرا للجدال. ذلك أنه سيكون ثمة دوما شيءٌ من الأمور العويصة بل من الأمور الاعتبارية أيضا كما هو الشأن في كل تمييز نفساني» (م.ن، 302 - 303).

ويطرحُ برينو بهذا قضية علاقة المقولات الدلالية بالمقولات النحوية حيث يبدو من العسير في كثير من الأحوال الجزمُ بنوع البنية النحوية والصنف الإعرابي الذي تنتمي إليه بالاقتصار على المقولة الدلالية أو قرينة المعنى النحوي. ذلك أنه كثيرا ما تكون المقولات الدلالية من قبيل السبب والغرض والمكان والزمان والكمية والكيفية وما إليها مسترسلة بين أبنية إعرابية سطحية مختلفة، ومثال ذلك في العربية اشتراك مقولة المفعول معه ومقولة الحال النحوية في بعض معانيها في التعبير عن معنى المعية والمصاحبة، واشتراك المفعول فيه للزمان وبعض أنواع الحال في التعبير عن مقولة الزمان.

ورغم تشكيك المؤلف في إمكان تصنيف المتممات إلى أنواع «من جهة أنه لا توجدُ أيُّ قاعدةٍ إعرابية تستندُ إلى هذا التصنيف أو يمكن أن تستندَ إليه» (م.ن، 303)، فالظاهر أن هذا التصنيف يظل ممكنا في أغلب الأحوال استنادا إلى

¹ لنلاحظ أن معنى الغرض في هذا السياق أقرب في العربية إلى مفهوم الغاية التي هي عبارة عن الحدّ المكاني أو الزماني الذي ينتهي عنده الحدث (كقولك: "سيرتُ إلى تونس" أو "سهرتُ إلى مطلع الفجر") منه إلى مفهوم الغرض الذي قد يدل عليه المفعول لأجله ويكون عبارة عن حدث يُقصدُ بلوغه من إيقاع الحدث الذي يدل عليه الفعل (كقولك: "جنّثك طلبا للنصح").

القرائن اللفظية. فواو المعية في العربية هي القرينة اللفظية التي تفصلُ بين مقولة المفعول معه في قولك: "سِرْتُ وزيدا" ومقولة الحال في قولك: "سرنا معا" رغم أن مُحصِّل القولين واحدٌ وأنه يمكنُ استعمالهما في التعبير عن تجربة واحدة بعينها؛ وواو الحال هي القرينة اللفظية التي تميزُ الحالَ في قولك: "رجعتُ وقد أذنت الشمسُ بالمغيب" من المفعول فيه للزمان في قولك: "رجعتُ عندما أذنت الشمسُ بالمغيب" رغم أن القولين يرجعان إجمالا إلى معنى خارجي واحد.

غير أن تشكيك برينو لا يعدُّ المبرراتِ تماما، بل نراه يَقْوَى خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمفعول به، إذ لا تقلُّ هذه المقولة النحوية عن مقولة المسند إليه (الفاعل خاصة) في كثرة ما تحتمله من المعاني وما تتعلق به من المقولات الدلالية، فهي لا تقتصر على إفادة ما يقع عليه الفعل بل قد تدلُّ على معاني أخرى من قبيل المستفيد من الحدث والشئ المستفاد منه والوسيلة التي أنجز بها إلخ. وفي العربية أمثلة كثيرة عن الالتباس بين المفعول به وغيره كالمفعول فيه للمكان مما يقربُ كثيرا من الأمثلة التي قدمها برينو عن التباس المفعول به بالمفعول المفيد للغرض أو الغاية المكانية. فمن ذلك اختلاف النحاة في اعتبار المنصوب في قولك: "دخلتُ البيت" وما جرى مجراه: «أعلمُ أنَّ "دخلتُ" و"سكنتُ" و"نزلتُ" تنصبُ على الظرفية كل مكانٍ دخلت عليه مبهما كان أو لا، نحو: "دخلتُ الدار"، و"نزلتُ الخان" و"سكنتُ الغرفة"، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحُذِفَ حرفُ الجرِّ، أعني "في" معها في غير المُبهم أيضا، وانتصابُ ما بعدها على الظرفية عند سيبويه؛ وقال الجَرَميُّ: «"دخلتُ" متعدٍّ، فما بعده مفعولٌ به لا مفعولٌ فيه» (الأسترباذي، شرح الكافية، I، 492؛ واطلب أيضا ابن الأنباري، أسرار العربية، 169).

ولو اقتصرنا على مثال "دخلتُ البيت" لتبيننا أنَّ الاختلاف في اعتبار وظيفة منصوبه قد يرجعُ في بعض وجوهه إلى الاختلاف في تمثُّل مدلول المنصوب أهو ذاتٌ أو مكانٌ؟، ومن شأن كل واحد من هذين الضربين من التمثل أن يرجح هذه الوظيفة أو تلك. فإذا كان القولُ بأن "البيت" منصوب على الظرفية وجيها باعتبار أنَّ حدث الدخول - أو في الأقل جانب منه - يقع داخل البيت، فليس أقلَّ منه وجاهة القول

بأن البيت مفعولٌ به وبأنه شيءٌ تعلق به حدثُ الدخولِ وذاتٌ تطلبها ذلك الحدثُ، وإن كان فعلُهُ الدالُّ عليه يُستعملُ في بعض السياقات لازماً أو متعدياً بحرف. ويمكن أن نسوق في تقرير هذا الرأي حجة المبرر على فساد القول بأن "البيت" مفعولٌ فيه حُذِفَ منه حرف الجر الدالُّ على الظرفية "في" لكثرة الاستعمال، فقد جاء في هذا المعنى قوله: «فأما "دخلتُ البيتَ" فإنَّ "البيتَ" مفعولٌ. تقول: "البيتُ دخلتُهُ". فإن قلتَ: "فقد أقولُ: دخلتُ فيه"، قيل: "هذا كقولك: عبدُ الله نصحتُ له ونصحتُهُ، وخشنتُ صدرهُ، وخشنتُ بصدره، فتُعديهِ إن اشئتَ بحرفٍ، وإن شئتَ أوصلتَ الفعلَ... ألا ترى أنَّ "دخلتُ" إنما هو عَمَلٌ فَعَلْتُهُ وأوصلتُهُ إلى الدار، لا يمتنعُ منه ما كانَ مثلُ الدار. تقول: دخلتُ المسجدَ ودخلتُ البيتَ. قال الله عزَّ وجلَّ: «لتدخلنَّ المسجدَ الحرامَ إن شاء الله» [الفتح، 27]؛ فهو في التعدي كقولك: عَمَرْتُ الدار، وهدمتُ الدارَ، وأصلحتُ الدارَ لأنه فعلٌ وصلَ منك إليها مثلُ ضربتُ زيداً» (المُبرَّد، المقتَضَب، IV، 337-339؛ وهو رأي ابن يعيش في شرح المُفَصَّل، II، 44). وإذا تقررت هذه الحُجَّةُ كان "البيتُ" في المثال المذكور قريباً من "يوماً" في قوله تعالى: «يخافونَ يوماً» (النور، 37)، «إذ المرادُ أَنَّهُم يخافونَ نفسَ اليومِ لا أنَ الخوفِ واقعٌ فيه» (حاشية الصبان، II، 185). فهذا المثالُ من النحو العربي دليل على ما قرره برينو من عدم وضوح مفهوم المفعول به الحقيقي وضوحاً مطرداً في جميع الأحوال وجواز التباسه بغيره من المقولات الدلالية، وهو ما قد يوازي التباس المفعول به النحوي بغيره من المفاعيل في المستوى اللفظي مما قد يُبرِّرُ في مثال "دخلتُ البيتَ" بعدم وضوح الحدود أحياناً بين متصور المكان والذوات التي قد تشغل ذلك المكان (عن التباس الذات بالمكان اطلب (Lyons, 1977 / 1980, 111 ; 314)).

ولا ينفي وضوح العلاقة بين الفعل والمفعول به في الأكثر الأعم تعقد هذه العلاقة وتنوعها، ولعل أظهر الفروق بين دلالات مقولة المفعول به النحوي الفرق بين المفعول الذي يوجد بواسطة الحدث وينشأ من خلاله والمفعول به السابق على الحدث في الوجود والذي يقع عليه فعل الفاعل: «فمعنى تأليف الكتاب وطباعته هو القيام بعملٍ إنشائي حاصله الكتابُ نفسه. أما قراءته فشيءٌ آخرٌ مختلفٌ تماماً... وبهذا

نبتعد عن علاقة الإنشاء التي تجمع بين الفعل ومفعوله في المثال الأول» (Brunot, 1922 / 1965, 301) ويشير برينو بهذا إلى التمييز الشائع في الكتابات الدلالية بين المفعول به الذي هو عبارة عن ذات يقع عليها الحدث، والمفعول الذي هو عبارة عن ذات تتشأ من خلال الحدث عينه.

2.1.2 دور المفعول به الحقيقي

ذهب برينو إلى أنَّ الدور الأساسي الذي يضطلع به المفعول به الحقيقي هو تخصيص دلالة الفعل العامة إذ «به يختصُّ العملُ عددا ما من الكائنات والأشياء من بين ما يجوز أن يتناوله من سلسلة الكائنات والأشياء التي لا حد لها. ف savoir أي "عرِفَ" لا يقف عند حد. ففي قولك: il sait la langue allemande أي "يَعْرِفُ اللغة الألمانية" وقولك: il sait tout ce qu'un homme peut savoir أي "يَعْرِفُ كل ما يمكن أن يعرفه إنسانٌ" يخصَّصُ المفعول به الحقيقي نوعا من التخصيص ما يعرفه الفاعلُ وذلك مهما كان حظُّ هذا المفعول به الحقيقي من العموم والشياع» (م.ن.).

ولسنا نعدُّم في عموم الأدبيات الدلالية الإشارة إلى ما للمفعول به من وظيفة تخصيصية تقيّد دلالة الفعل وتخرّجها من إطلاقها، وقد مرّ بنا من كلام بعض الأصوليين ما يفيد هذا المعنى (اطلب موقف الأصوليين والآمدي، الإحكام، II، 270 - 271). غير أنَّ تخصيص الحدث لا يبدو مقتصرا على مدلول المفعول به بل يشمل في الجملة الفعلية كلَّ ما تفيده متعلقات الفعل، وأول هذه المتعلقات الفاعل، فـ «الفعلُ مع المفعول كالفعلِ مع الفاعلِ في أن الغرضَ من ذكره معه" أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعلِ أو ذكر الفعلِ مع كلِّ منهما... "إفادةُ تلبُّسِه به" أي تلبُّسِ الفعلِ بكلِّ منهما... "لا إفادةٌ وقوعه مطلقا" أي: ليس الغرضُ من ذكره مع الفعلِ إفادةٌ وقوع الفعلِ وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يُعلَمَ ممن وقع وعلى من وقع. إذ لو كان الغرضُ ذلك كان ذكرُ الفاعل والمفعول معه عبثا، بل العبارة حينئذ أن يُقال: "وقع الضربُ" أو "وُجِدَ" أو "تَبَتَ" أو نحو ذلك من الألفاظ الدالة على

مجرد وجود الفعل؛ ألا ترى أنه إذا أريدَ تلبُّسُهُ بمن وقع منه فقط تُرِكَ المفعولُ، ولم يُذكر معه؛ وإذا أريدَ تلبُّسُهُ بمن وقع عليه فقط تُرِكَ الفاعلُ وبنِيَ للمفعولِ وأُسْنِدَ إليه» (النفتازاني، المَطْوَل، 362). وإلى هذه الفكرة القائمة على أساس تخصيص متعلقات الفعل لدلوله الحدتي أشار شفارز¹ في تحليل الجملة: Fanny Ißt die Suppe mit der Gabel أي "تأكلُ زينبُ الحَسَاءَ بالشوكة" بقوله: «تفيد هذه الجملة عملا؛ وهذا العمل هو من الضرب الذي يمكن وسمه بالأكل؛ وبهذا العمل تتعلق ذات على سبيل الفاعلية، ولهذه الذات صفات اصطلاح على تسميتها بـ"زينب"؛ كما تتعلق بالحدث ذات إليها وُجِّهَ العمل، ولهذه الذات صفات تجتمع بحيث تسمى "حَسَاءً"؛ وتتعلق بالحدث أخيرا ذات باعتبارها آلة العمل، ولهذه الذات صفات تسمى مجتمعة "شوكة"» (Schwarze, 1979, 42, in François, 1989, 11) فهو يذهبُ إلى القول بدلالة الجملة على حدث هو بمثابة الدالة القضية التي تتعلق بها معمولات يختلف عددها بحسب خصائص تلك الدالة وسماتها على النحو الذي يقول به المنطق الحديثُ والمناويل النحوية المتأثرة به، وعلى النحو الذي يُقرُّه ديفدسن ويرتضيه. فبالحدث الواحد تتعلق ذوات مختلفة من حيث هي فاعلة أو منفعة أو أداة؛ وبنسبة الحدث إلى هذه الأطراف يتخصص ويتضح، وليس الفاعلُ المسند إليه - الذي يناسبُ الفاعلَ الحقيقي عادة - في هذا سوى متمم كسائر المتممات كما ذهب إلى ذلك تانيار (اطلب 109-108 / 1976, 1959 / Tesnière).

خاتمة

قدم برينو في كتاب **الفكر واللسان** نموذجا للمعالجة النحوية التي تفتنت إلى خطر مقولة الحدث باعتبارها أساسا من أهم الأسس الدلالية التي تقوم عليها البنى النحوية. وقد سوغ له ذلك إعراضه عن السنة النحوية واللسانية القائمة على الاحتفال باللفظ والعناية بتصنيف البنى والأشكال، وسعيه إلى تجاوز ما تُحدرته

¹ في مقاله: « Verbalenz und Stellenzahl von Prädikaten », in : Schwarze, 1979 . Klopfer (ed.) Romanistik, Bildung und Ausbildung in der Romania Band II. München : Fink (p. 34-50).

المقاربة اللفظية من تشتت وتقطع في المعاني المتصلة المسترسلة. ولا أدل على تنبيهه إلى خطر مقولة الحدث من اعتباره المعنى الحدثي الأساس الذي تقوم عليه الجملة (الصغرى) ومن سعيه إلى تصنيف الأحداث في مستويات لغوية مختلفة منها المستويان الاشتقاقي والإعرابي، ومن محاولته التفريق بين أنواع مختلفة من الأحداث على أساس بعض السمات الدلالية الدنيا من قبيل الحد والامتداد مما نجد له نظيرا المقاييس التي ينسبُ وضعها إجمالا إلى خَلَف أرسطو.

وخلافا لما وقفنا عليه في الأعمال الفلسفية عموما من قلة العناية بمختلف أشكال التحقق اللفظي لمقولة الحدث، فقد كانت مقاربة برينو مقاربة نحوية لا تستبعد اللفظ تماما وإن لم تتخذه أساسا ومنطلقا. ولم تمنعه عنايته باللفظ في الحدود التي رسمها له من إثارة مسائل دلالية شائكة نجدُ صداها في التفكير اللغوي: فما ذهب إليه في معالجة دلالة الجمل اللاشخصية من إقرار باستقلال الحدث عن الذات في التصور، لا يبتعد في جوهره عن محتوى الجدل الذي قام بين ستروسن وديفدسن حول منزلة الذوات والأحداث في رسمنا التصوري.

الباب الثاني

الحدث في الأعمال اللسانية

الفصل الأول الأعمال البنيوية (لوسيان تانيار)

تمهيد: العلاقة بين البنية والدلالة عند تانيار

يُعد تانيار من البنيويين الذين كانت أعمالهم أقرب إلى البنيوية التطبيقية ذات الغاية التربوية أكثر من كونها بنيوية نظرية محضة قائمة على تجويد البناء النظري. (4, 1976 / 1959, in Fourquet, Cf.) وقد سعى في السّفر الأول من كتابه إلى الفصل بين بنية الجملة ودلالاتها. فـ«بنية الجملة شيء»، والفكرة التي تعبر عن تلك البنية وتؤلف معناها شيء آخر مختلف. ومن ثمّ يكون من المناسب تمييز المستوى البنيوي من المستوى الدلالي» (م. ن.، 40) ورغم إقراره بأن «المستوى البنيوي هو الذي يعنى علم الإعراب البنيوي رأساً» (م. ن.) فإنه - خلافاً لما شاع عن البنيوية التوزيعية الأمريكية¹ - لم يُهمل المعنى ولم يلغ الدلالة تماماً بل نراه يُقرُّ بأنه «لا يسعنا... إغفال المستوى الدلالي تماماً من قبَل أن المعنى، في حاصل الأمر، هو علة وجود البنية، وأنه يهْمُ من ثمّ علم الإعراب البنيوي على نحو غير مباشر» (م. ن.). وإذا كان المستوى البنيوي والمستوى الدلالي منفصلين بحيثُ يستقل الواحد منهما عن الآخر، «فإن هذا الاستقلال ليس سوى رؤية نظرية يراها الذهن. فالمستويان متوازيان فعلاً من الناحية العملية من قبَل أنه ليس للمستوى البنيوي من غاية سوى إتاحة العبارة عما في الذهن من الفكر أي عن المستوى الدلالي. فليس بين المستويين اتحاد في الماهية، ولكن بينهما تواز» (م. ن.، 42). وقد استدل تانيار على هذا التوازي بالصلة التعبيرية التمثيلية بين العلاقات² البنيوية والعلاقات الدلالية. فـ«إلى العلاقات البنيوية تُضاف فعلاً علاقات دلالية. خذ على

¹ من ذلك أن هاريس Harris تلميذ بلومفيلد Bloomfield يذهب إلى أن الاعتماد على الدلالة ينبغي أن يكون على نحو عرضي، وإلى أنه يمكن دوماً الاستغناء عنها. (177, 1975 / 1972, in Mounin, Cf.) وقد سعى مونان إلى نفي أن يكون في تفكير بلومفيلد ما يبرر هذه النزعة المغالية إلى إقصاء الدلالة راداً إياها إلى سوء فهم التلاميذ والأتباع وغلطهم في تأويل كلامه (اطلب م. ن. 120. 121).

² المقصود بالعلاقات connexions عند تانيار العلاقات الإعرابية المجردة بين الكلمات داخل الجملة وهي علاقات يدركها الذهن وليس عليها دليل لفظي. (11, 1976 / 1959, in Tesnière, Cf.)

ذلك مثلاً بعضَ جملةٍ وهو قولنا: petits ruisseaux أي "جداولٌ صغيرةٌ"... فإذا كانَ لفظُ petits أي "صغيرةٌ" قد تعلّقَ تعلّقاً بنيوياً بلفظِ ruisseaux أي "جداولٌ" فذلك لأننا نروم التعبير عن وجودِ تعلّقٍ دلالي بين اللفظين أي أن فكرة petits تنصرفُ إلى فكرة ruisseaux وتتناولُها وتطبق عليها» (م. ن.).

ويمكن أن نقرب هذا التصوُّر للعلاقة بين البنية والدلالة عند تانيار من التصور الذي يسميه الكرباسي "المرآتية والحكاية" وهو تصوُّرٌ مُفاده أن اللغة بالألفاظ التي تتألفُ منها والنسب والعلاقات التي تقوم بين تلك الألفاظ، تسعى إلى أن تحاكي أفراد المعاني والعلاقات بينها وأن تعكسها كما تعكس المرأة صور الأشياء سواء كانت تلك المعاني خارجية أو ذهنية أو مما يقدره الذهن ويفترضه ويتخيله وهي المعاني الاعتبارية. وقد عبر عن هذا التصور بقوله: «... إنك إذا لاحظتَ الحجرَ فوقَ الحجرِ تجدُ في نفسك هيئةً متحقّقةً بين الحجرين؛ فإذا أردتَ إلقاءَ هذه الهيئةِ بلفظٍ يحكيها فتقولُ: "الحجرُ على الحجرِ"، فليسَ للهيئةِ المُلقاةِ ما يحكيها إلا لفظةٌ "على"؛ وإلاّ مع تصوُّرِ نفسِ الحجرينِ دون تصوُّرِ للهيئةِ القائمةِ بينهما لا يوجدُ بينهما ارتباطٌ، فإن الروابطَ الذهنية كالروابطَ الخارجية: ... لا يُعقلُ تحققها بنفسِ الربطِ في الكلام. مثلاً في الخارج: "زيدٌ" و"القيامُ". فلو لم يكن بين "زيدٍ" و"القيامِ" نسبةٌ تربط "زيداً" بـ "القيامِ" لما حصلت بتحققها في الجملة الكلامية. كذلك الربطُ في الذهن فإنه، لو لم يُلاحظْ ويُتصوَّرْ لا يُعقلُ تحققه من الربطِ الموجود في الجملة لأن الغايةَ من الاحتياجِ إلى الوضع هو إلقاءُ المعاني بالألفاظ. وتلقّى تلك المعاني على ما هو كذلك عليه من دون زيادة فيها، إذ مقتضى المرآتية والحكاية هو هو. فمع عدم تصور الربطِ بين المعاني كيفَ حصل ذلك الربطُ من الاستعمال؟ إذ معنى الاستعمال هو إلقاءُ المعنى الموجود بلفظه من غير فرق بين كون المعاني موجودة في الخارج فتلقّيها كما هي في الخارج، وبين كون المعاني موجودة في عالم الاعتبار فتلقّيها على ما هي عليه في عالم الاعتبار، وبين كونها موجودة في الذهن فتلقّيها على ما هي عليه في عالم الذهن» (الكرباسي، منهاج الأصول، I، 40).

وقد ميّز تانيار بين فرعين ينقسم إليهما علمُ الإعراب، وهما علم الإعراب السكوني *syntaxe statique* ويسميه أيضا علم الإعراب المقولي *syntaxe catégorique*؛ وعلم الإعراب الحركي *syntaxe dynamique* ويسميه أيضا علم الإعراب الوظيفي *syntaxe fonctionnelle* (اطلب / 1959, Tesnière, 55, 50, 1976). فالأول يدرسُ المقولات النحوية في حال الانفراد والانفصال عن جملة التركيب، والمقصودُ عندهُ بالمقولات النحوية أقسامُ الكلام أساسا، وذلك من قبيل الاسم والصفة والفعل، وهي مكونات قابلة لأن تدخل في تركيب وتُسند إليها وظائف؛ أما الثاني فيدرسُ ما يناطُ بهذه المقولات من وظائف عندما يُؤلّفُ بينها ويضمُّ بعضها إلى بعضٍ وتتخرطُ في تركيب. ورغم أن علم الإعراب البنيوي عند تانيار هو علمُ إعرابٍ وظيفي¹ رأسا يُعنى بالوظائف أكثر من عنايته بالمقولات النحوية فإن الرجل لم يغفل المقولات تماما بل نظر فيها، لا في نفسها ولكن من جهة علاقتها بالوظائف (اطلب م. ن، 50). وعلى هذا تنزل كلامه على الحدث في هذين الفرعين من فروع علم الإعراب.

I. الحدث في علم الإعراب السكوني (المقولي)

أ. الكلمات الممتلئة والكلمات الخاوية

ميز تانيار بين ضربين من الكلمات: كلمات ممتلئة *mots pleins* وكلمات خاوية *mots vides*؛ ف"الكلمات الممتلئة هي الكلمات التي أنيطت بها وظيفة دلالية ومعنى ذلك أنها الكلمات التي تقتنرُ صورتها بمعنى من المعاني بلا واسطة، ووظيفتها هي الدلالة على ذلك المعنى والإشعارُ به. وعلى هذا يكون لفظ *cheval* في الفرنسية... و *horse* في الإنكليزية... [و"فرس" في العربية] كلمات ممتلئة لأن صورتها أي الصواتم (أو الحروف المكتوبة) التي تتركبُ منها كافيةٌ في الإشعار بمعنى الفرس» (اطلب م. ن، 53). أما «الكلمات الخاوية» [فهي الكلمات التي لا تُناطُ بها وظيفة دلالية؛ فهي مجردُ أدواتٍ نحوية تقتصرُ وظيفتها على الإشارة إلى

¹ «... والحاصلُ مما تقدم أن علمَ الإعراب البنيوي هو علمُ إعرابٍ وظيفي في حال واحدة؛ وتوكلُ إليه بهذا الاعتبار، دراسة مختلف الوظائف الضرورية لحياة الجملة» (م. ن، 39).

مقولة الكلمات الممتلئة أو تدقيقها أو تحويلها ، وعلى تنظيم العلاقات بين هذه الكلمات¹ « (م.ن.). والظاهر أنَّ المراد بـ"إشارة الكلمات الخاوية إلى الكلمات الممتلئة" أن بعض الكلمات الخاوية كأدوات التعريف والتنكير يدلُّ على قسم الكلام الذي ينتمي إليه مصحوبُها؛ وأنَّ المراد بـ"تدقيقها للكلمات الممتلئة" ما يصحبُ استعمال أداة التعريف مثلاً من الانتقال بدلالة الاسم من العموم والشيوع إلى التعيين والخصوص؛ وأنَّ المقصودَ بتحويل الكلمات الممتلئة ما يطرأ عليها من أحوال تصريفية.

ويمكنُ تقريرُ الفرق بين الضربين بألفاظٍ أخرى ، وذلك من وجهين: يتعلَّقُ الوجهُ الأولُ بالمحال عليه وهو أنَّ الكلمات الممتلئة تدلُّ في الأكثر الأعم على الموجودات الخارجية من الذوات والأحداث وعلى صفاتها وهيئاتها خلافاً للكلمات الخاوية التي نعدُّ فيها الإحالة على الخارج، ذلك أنها تتصلُّ بالألفاظ ذات المضمون المعجمي فتعبر عن مقولات نظامية ثابتة في اللغة كالتعيين والجنس والعدد أو تحيلُ على العلاقات بين المكونات داخل الجملة أو مركب دون الجملة تعقيداً. فالفرقُ بين "فرس" و"طاولة" و"خروج" و"قتال" وبين أدوات الربط أو حروف الجر أن الطائفة الأولى مما يمكنُ التحقق من وجوده أو عدمه في الخارج وأنَّ الطائفة الثانية مما يتعذرُ الظفرُ به خارج الذهن لخلوه من الإحالة على الكون واقتصار دوره على الإشعار بعلاقات لغوية تفيدُ جملة من المقولات النحوية الثابتة. وهذا الخلو من الإحالة على الخارج هو ما عناه تانيار بقوله إنَّ الكلمات الخاوية لا تناطُ بها وظيفة دلالية ، ولم يقصد أن هذه الكلمات خالية من كل دلالة؛ أما الوجه الثاني فيتعلَّقُ بكيفية الإحالة وهي كونها في الكلمات الممتلئة مباشرة وفي الكلمات الخاوية غير مباشرة ، وهذا هو المفهوم من قوله إنَّ الكلمات الخاوية تقتنرُ صورتها بمعنى من المعاني بلا واسطة (اطلب أيضاً م.ن.، 59).

ويناسبُ الفرقُ بين هذين النوعين من الكلمات ما مر بنا من تفريق نحو بور روايال بين الكلمات التي تفيدُ موضوعَ الفكر ومتعلِّقه والكلمات التي تفيدُ صورة

¹ قارن هذا بكلام ابن يعيش (شرح المفصل، VIII، 4). واطلب أيضاً السعدي 2013، 247.

الفكر وهيئته، وإن كان التصنيفان لا يتطابقان تمام التطابق من جهة أن بعض ما اعتبره نحو بور رويال دالا على صورة الفكر وهيئته - كالفعل الذي يفيد عند المصنّفين الإثبات بأصل الوضع - يعبر عند تانيار عن مضمون الفكر وهو المحتوى الدلالي المسمى حدثا. كما يناسب الفرق المذكورُ عموما ما يُعرَفُ في الأدبيات اللسانية من فرق بين الكلمات التي هي عبارة عن وحدات نحوية يسميها مارتيناى لفاظم نحوية، وسمّتها أنها تنتمي إلى قائمة مغلقة، والكلمات التي هي عبارة عن وحدات معجمية يسميها مارتيناى لفاظم معجمية وخاصيتها أنها تنتمي إلى قائمة مفتوحة (Cf. Martinet, 1970 / 1980, 118)، وعن مناسبة هذا الفرق لحد الحرف في العربية بأنه ما دل على معنى في غيره اطلب ابن يعيش، شرح المفصل، VIII، 2، 4؛ والسعدي 2013، 247).

1. أنواع الكلمات الممتلئة وحظها من الدلالة على الذوات والأحداث

قسم تانيار الكلمات الممتلئة إلى أربعة أقسام هي الاسم الجوهر والاسم الصفة والفعل والظرف المخصص للحدث adverb و رأى أن «هذه العناصر الأربعة هي حجر الزاوية في الخطاب» (Tesièrè, 1959 / 1976, 63) ولما كانت هذه الأقسام الأربعة من الكلام ممتلئة، أي ذات مضمون دلالي في الأغلب، فقد سعى تانيار إلى التمييز بينها على أساس المعنى المقترن بها عادة؛ وقد استدعى ذلك منه إطارا أنطولوجيا رأى بمقتضاه أن الفكر المتعلقة بالموجودات يمكن أن تقسم ضربين من التقسيم: إلى جواهر (= ذوات) وأحداث بحسب أنواع الموجودات؛ وإلى محسوسات ومجردات بحسب التفريق بين الموجودات (الذوات والأحداث) في أنفسها وبين صفاتها.

فقد قام التقسيم الأول على مقابلة الذوات التي يسميها تانيار "جواهر" بالأحداث، وقد جعل المصنف لكل واحدة من الطائفتين عدليا لغويا يُعبّر عنه ويقترب به معناه: ف «الجواهر هي الأشياء التي يُدركها الحس ويتصورها الذهن باعتبار قيامها بنفسها، وذلك نحو "الفرس" و"الطاولة"... وتسمى الكلمات الممتلئة التي تفيد معنى الجوهر أسماء الجواهر. أما الأحداث فهي الهيات أو الأعمال التي

تُجَلِّي بها الجواهر وجودها، وذلك نحو "كان" و"نام" و"أكل" و"صنع" وما إليها. وتسمى الكلمات الممتلئة التي تفيد الأحداث أفعالا» (م.ن.، 61).

وقام التقسيم الثاني على المقابلة بين الجواهر والأحداث وبين صفاتها وكيفياتها على أساس أن الجواهر والأحداث محسوسة وملموسة من حيث المبدأ، وأن صفاتها مجردة معقولة. وتناسبُ العبارة اللغوية عن صفات الجواهر مقولة الاسم الصفة، أما صفات الأحداث فتتناسبها مقولة الظرف المخصص للحدث، ولذلك «كانت نسبة الظرف المخصص للحدث إلى الفعل كنسبة الاسم الصفة إلى الاسم الجوهر، حتى إنك إذا حولت الاسم الجوهر إلى فعلٍ لزمَكَ أن تُحوِّلَ الاسم الصفة إلى ظرف مخصص للحدث. وعلى هذا يؤوَّل قولك في الفرنسية *un dîner léger*... [حرفيا: "عشاء خفيف"] إلى *il dîne légèrement* [حرفيا: "يتعشى خفيفا"]» (م.ن.، 63).

وما يُستخلص من الإطار الذي افترضه تانيار لتفسير دلالة أقسام الكلام الممتلئة هو أنه إطارٌ "تقليدي" يفصلُ بين الذات والأحداث على أساس قيام الأولى بنفسها واحتياج الثانية في وجودها إلى الأولى، كما نرى أن تعريفه للذوات على وجه الخصوص لا يخرجُ عن الاعتبار الشائع الذي يكاد يحصرها في الجُثث والأجسام المادية. ولا شك في أن العلاقة بين المقولات النحوية المذكورة وبين المعاني التي أنيطت بها تختلفُ في ثباتها من مقولة نحوية إلى أخرى، فإذا كان من المسلم به ربطُ مقولة الفعل بالدلالة على الحدث في كثير من الألسنة المعروفة فإن اسم الجوهر لا يقتدر دوماً بالدلالة على الذات إذ قد يدل أحيانا على الحدث. ومن ثم كان تعليلُ بعض النحاة لإطلاق اسم الجوهر على الاسم المفيد للحدث بأن الأصل في هذه الأسماء الدلالة على الجوهر، وبأن الاستعمالَ اللاحق عدل عن هذا الأصل فأطلق اسمُ الجوهر لا باعتبار المسمى الذي هو في الأصل جوهر يقوم بنفسه في الخارج، بل باعتبار الكلمة التي تقوم بنفسها في اللغة والخطاب تشبيها لها بالجوهر في الخارج (اطلب السعدي، 2013، 245). وعلى هذا يكون ربطُ اسم الجوهر بالدلالة على الذات من باب افتراض حالة أصلية في الاستعمال أو تغليب يشهدُ به الاستعمال الحالي في الألسنة المعروفة. ومن ثمَّ لم يستبعد لاينز أن يكون «التمييزُ الأنطولوجي

بين الأفراد (الذوات من الدرجة الأولى) وبين الخصائص والهيئات والحدثانات إلخ. مضافا للتمييز بين العبارات الاسمية والعبارات غير الاسمية، وهو تمييز من المحتمل أن يكون كلياً في الألسنة البشرية». (Lyons, 1977 / 1980, 134)

ب. تمييز الذات من الحدث بين التصور "الموضوعي" والتمثل اللغوي "الذاتي"

1. تمييز الذات من الحدث سابق للتمثل اللغوي

ذهب تانيار في باب الكلام على الحدث والجوهر إلى أن «أكثر الألسنة لم تهتد إلى التمييز بين الحدث والجوهر. فهي تتوهم الحدث جوهرًا، ومن ثم تتوهم الفعل كما تتوهم اسم الجوهر. وعلى هذا لا يميز قولهم: "يحبُّ il aime في هذه الألسنة من قولهم: "حبُّه son amour ولا قولهم: "يحبون ils aiment من قولهم: «حبُّهم leur amour¹؛ وبعبارة أخرى: إن عقدة الجملة فيها عقدة اسمية nœud substantival²، فالظاهر أن مفهوم الفعل notion verbale بمعناه الحقيقي لا يوجد إلا في ألسنتنا الأوروبية» (61, 1976 / 1959, Tesnière). ويظهر من كلامه هذا أن التمييز بين الذات والحدث تمييز موضوعي يقع في مستوى الفكر والتصورات (اطلب م. ن.)، ويتقدم على كل تمثيل لغوي، ولا تعدو مهمة اللغة في هذه الحالة أن تلتقط الفرق الحاصل بين هذين النوعين من الموجودات في الخارج، وأن تعكسه في بناها الخاصة. ويؤيد هذا الذي نذهب إليه موقف تانيار من العلاقة بين

¹ اطلب بعض الأمثلة المستمدة من هذه الألسنة في م. ن.، 62 واطلب أيضا، 1995 / 1974, Benveniste I, 153 حيث يضرب المؤلف أمثلة تعبر فيها الصيغة الواحدة عما يقابل في العربية وبعض الألسنة الأوروبية صيغة فعلية وأخرى اسمية. فمن ذلك أنه توجد في بعض هذه الألسنة صيغة معناها "ينزل" il descend وهي نفس الصيغة التي تعني "المطر" pluie؛ وتوجد صيغة أخرى معناها "يجري" il coule وهي نفس الصيغة التي تعني "الجدول" ruisseau.

² المقصود بالعقدة (أو العقدة nœud) عند تانيار المجموعة المؤلفة من العامل (أو المتبوع régissant) وجميع معمولاته (أو توابعه subordonnés) التي ترتبط به على نحو مباشر أو غير مباشر بحيث يربطها العامل في حزمة واحدة. وعلى هذا يكون المركب النعتي مثلاً عقدة المتبوع فيها هو المنعوت والتابع فيها هو النعت؛ وتكون الجملة (أو المركب الإسنادي الفعلي الفرعي) عقدة العامل فيها هو الفعل والمعمول فيها هو الفاعل والمفاعيل. وتسمى العقدة المؤلفة من العامل الذي يعمل في جميع معمولات الجملة "عقدة العُقد" أو "العقدة المركزية"، وهي تقع من الجملة موقع القلب وتضمن وحدتها البنوية وتماسكها بربط مختلف عناصرها في حزمة واحدة فتكون هي والجملة كالأشياء الواحد. وعقدة العُقد هي في الغالب الأعم عقدة فعلية (اطلب م. ن.، 14 - 15).

اللغة والفكر والكون. فهو يرى أن «الفكر لا يُمكنه الوقوف على تعقّد العالم الخارجي إلا إذا أُلقي عليه نسيج نظام من الفكر العامة المسماة بمقولات الفكر. وبواسطة مقولات الفكر هذه يُخضعُ الذهن البشري العالم لقياسه الخاص به. والأمر في المستوى اللغوي على هذا النحو. فاللغة لا يُمكنها إدراك الفكر إلا إذا أُلقت عليه بدورها نسيج نظام من المفاهيم العامة تسمى مقولات نحوية. وبواسطة هذه المقولات النحوية تُخضعُ اللغة الفكر لقياسها الخاص بها» (م. ن.، 48). وإذا كان التمييز بين الذات والأحداث يقع في مستوى الفكر والتصورات، وإذا كانت المقولات النحوية (ولا سيما الأسماء والأفعال) الدالة على الذات والأحداث تقع في المستوى اللغوي، صح القول بتقديم هذا التمييز في الذهن على إدراكه باللغة التي تعبر عنه، كما صح القول بشيوعه وعمومه في أذهان البشر مهما تنوعت لغاتهم خلافا للعبارات اللغوية المستعملة في إفادة ذلك التمييز إذ لا يُنتظر منها أن تساير التمييز الحاصل في الفكر دوماً، ولذلك صرح تانيار بعدم اطراد التفريق بين الذات والأحداث في جميع اللغات، وبأنه يتخلف في أكثر الألسنة غير الأوروبية. والعلة في ذلك أن «المقولات النحوية تطابق في الأغلب مقولات الفكر، غير أن هذا لا ينفي حقيقة أن كل واحد من الضربين يقع في مستوى يختلف اختلافا جوهرياً عن الضرب الآخر. فمقولات الفكر تقع في مستوى نفسي ومنطقي باعتبار أن العمليات النفسانية والمنطقية هي المخزون المشترك لكل فكر، فهي مُشتركة بين جميع الناس مهما كان لسانهم. وبضد ذلك تقع مقولات النحو في المستوى اللغوي. وبهذا الاعتبار يُمكنها أن تختلف اختلافاً كبيراً من لسان إلى آخر» (م. ن.، 48).

ويوافق تانيار، في إقراره بأسبقية التمييز بين الذات والحدث على التعبير اللغوي عنه، بعض المسلمات الفلسفية القائمة على اعتبار اللغة كساء للفكر يحجب حقائق الأشياء، وغالفاً لا يمكن الاطمئنان دوماً إلى الصورة التي يَشِف عنها. ولذلك رأينا ديفدسن وستروسن يسلمان بالتقابل بين مقولتي الذات والحدث رغم ما بينهما من اختلاف في تحديد منزلتهما الأنطولوجية، ورغم ما تشترك فيه هاتان المقولتان من سمات حملت بعضهم على اعتبار الفرق بينهما حاصلًا في الدرجة لا في النوع.

وإذا كان الفرق بين ما هو ثابت من الأحداث (الصفات والهيئات عموماً) وبين ما هو منتقل منها (الأعمال والأحداث المنتقلة) فرقاً يرجع عند لاينز إلى الإطار التصوري الذي ننظم داخله إدراكنا للعالم المادي ونُصِفُها فيه، ويقعُ عند ديكلاي في مستوى بسيط من التصور والإدراك هو مستوى المعرفة الحدسية الضبابية الذي يحتاج إلى أن ينتظم في مقولات دلالية قبل أن يتجلى في المقولات اللغوية (اطلب السعدي، 2013، 287 - 288) فمن بابٍ أولى أن يكون الفرق بين الذات والحدث أقعدَ في التصور وأرسخ في البساطة والأولية من التفريق بين الصفة الثابتة والحالة الطارئة وهما مجرد نوعين داخل مقولة الحدث.

2 - تمييز الذات من الحدث ناتج عن التمثل اللغوي

يقابلُ الاعتبارُ القائمُ على ردِّ التمييز بين الذات والأحداث إلى مستوى الفكرِ والتصوراتِ والعملياتِ الذهنيةِ المشتركة بين جميع البشر اعتباراً آخرَ يقومُ على إرجاعه إلى مستوى التمثل اللغوي الذي تُفِيدُهُ المقولاتُ النحوية وهي عبارة عن قوالب تعكسُ تمثلاً خاصاً تختلف صورته من لسان إلى لسان.

1.2 ضبابية التجربة السابقة للتمثل اللغوي

فرّق هاليداي بين الحدث¹ من الناحية الإدراكية وهو عبارة عن كلٍّ لا يتجزأً، والكلام على الحدث باعتباره تحليلاً لذلك الكلّ وتجزئةً للتجربة الخام التي اندمجت عناصرها واتحدت مقوماتها، وقد مثّل لذلك بقوله: «تصور أنك كنت في الخلاء، وأن حركةً حصلت فوق رأسك. فالظاهرة من الجهة الإدراكية شيء واحد لا يختلف؛ ولكننا عندما نتحدث عنها نحللها على أنها مجموعة من العناصر الدلالية المنتظمة أي باعتبارها شيئاً نعبرُ عنه بقولنا مثلاً: birds are flying in the sky أي "تطير الطيور في الجو". وليست هذه هي الطريقة الوحيدة الممكنة في تنظيم مثل هذه التجربة؛ ذلك أنه من الممكن أن نحولها إلى بنية معنوية... مختلفة

¹ والحدث في هذا الموضع مصطلحٌ عامٌ يشملُ الحدثَ المحضَ نفسه والمشاركين (الذوات) والمُلبسات، على ما سيذكر لاحقاً.

تماما. فمن الجائز أن نقول شيئا من قبيل it's winging أي [حرفيا] "إنها تُجنح"؛ فنحن نقولُ في حاصل الأمر: it's raining أي [حرفيا] "إنها تمطر"، دون تحليل الحدثانِ إلى مقوماته مع أنَّ هذا التحليل أيضا جائزٌ كل الجواز. ذلك أنه توجدُ فعلا لهجةٌ صينيةٌ تُصورُ ظاهرةَ المطر كما لو أن "السماءُ تُسقطُ الماء" ¹ the sky is dropping water. أما في الإنكليزية فإنه توجدُ حدثانِ قليلَةٌ لا تُحللُ من قبيل المطر. غير أن الغالبَ على اللسان الإنكليزي هو أنه يبنى كل تجربة باعتبارها مجموعة منتظمة العناصر... قائمة على حدثانٍ ومشاركين وعناصر ظرفية (اختيارية). وعلى هذا يشتملُ المثالُ المذكور على حدثانٍ هو are flying أي «تطير»، ومشارك هو birds أي "الطيور"، وعنصر متعلق بالملابسات هو in the sky أي "في الجو". ويتضمن هذا التأويلُ لما يجري ويحصلُ فعلا [= عملا] doing وفاعلا doer ومكانا يحصلُ فيه الفعل» (Halliday, 1950 / 1985, 102).

فالفرق عند هاليداي قائم بين الجانب الإدراكي للتجربة وجانب التعبير عنها باللغة. ويمكنُ للتعبير اللغوي أن يطابق الغموض الواقع في التجربة الإدراكية فتُستعملُ لذلك صيغٌ شبيهة بالصيغ اللاشخصية؛ كما يمكن لهذا الجانب اللغوي أن يكون أكثر وضوحا في التعبير عن عناصر التجربة فيناسب ذلك استعمال صيغ تفصل فصلا جليا بين الحدث في ذاته والمشاركين فيه والظروف الحافة به. لكن عناصر التجربة في المستوى الإدراكي وقبل التحليل اللغوي ملتزمة ومتداخلة لا يتميز بعضها من بعض، وما تميزها وانفصالها إلا نتيجة لعملية التحليل المقترنة بالتعبير اللغوي.

وليس هذا الرأيُ القائمُ على اعتبار اللغة أداة لتحليل الكون وتقطيع التجربة وتجزئة الشيء الواحد إلى عناصره بجديد عن التفكير اللغوي. فقد تواترت الإشاراتُ في مؤلفات أرسطو إلى دور الكلام البشري والحمل وإسناد المقولات

¹ وهو ما لا يختلف في جوهره عن التعبير العربي "مطرت السماء"؛ ويمكنُ أن نلاحظ أن هذا التعبير لا يُعد تحليلًا كاملاً للتجربة على النحو المثالي الذي يقصده هاليداي، ذلك أن العبارة العربية والعبارة المستشهد بها من اللهجة الصينية لا تشتملُ على مشاركين بل يسندُ فيها الحدثُ إلى ما هو ظرف له في الأصل.

خصوصاً في تجزئة الموجود الواحد وجعله أقساماً يتميز بعضها عن بعض. ومن ذلك موضعٌ من كتاب الطبيعة (Cf. Aristotle. *Physics*, Book I, Part 2, 185 b 32) «يوازي فيه أرسطو بين الخطاب والقسمة إذ كانا قوتين يحصلُ بهما التعدد في الأشياء: أي تعدد صفات الموضوع في الحالة الأولى، وتعدد أجزاء الكل في الحالة الثانية» (Aubenque, 1962 / 1994, 161, n. 3; voir aussi, 156, 412 – 413).

والى هذا الفرق أشار دستوت دي تراسي عندما ميز بين التعبير الإجمالي عن التجربة، وهو تعبير يُنجزُ عادة بوسائل ليست في حقيقة أمرها من الوسائل اللغوية الصرف وذلك نحو الإشارة والصياح، وبين تحليل تلك التجربة إلى عناصر بواسطة التقطيع اللغوي الذي تناسب فيه المسميات ألفاظاً يتميز بعضها عن بعض. وقد عبر عن هذا بقوله: «قد تقدّم قولنا إن الخطاب يمكن أن يتألف من جمل¹ أو أسماءٍ فِكْرٍ لا رابط بينها²: غير أن هذا القسم الثاني لا يصحُّ إلا عندما يكون الخطاب في لغة ذات علامات من شأنها التعبير عن الفكر المنفردة والمنقطعة عن غيرها. وأنت ترى أن اللغات المقطّعة تختصُّ بهذه السمة اختصاصاً لا مثيل له. ولا أزعّم أنه ليس للغة الإشارات ولغة اللمس حظٌّ من هذا، ولكني أقول إنها لا تكون كذلك إلا إذا أُحكمت إحكاماً شديداً وبلغت درجة لا تُضاهى من الكمال. ذلك أن الإشارة الواحدة تفيد في أصل لغة الحركة ما معناه: "أريد هذا" أو "أريك هذا" أو "أستغيث بك": إذ تفيدُ صيحةً واحدة ما معناه: "أناديك" أو "أتألم" أو "أنا مسرور" إلخ. ولكن دون تمييز أي فكرة من الفكر المؤلف لِهذه الجمل. فعبارة لا تتطلق من التفاصيل ولكنها تتطلق من الجمل، وهذا شأن جميع معارفنا. وإذا كان لبعض اللغات علامات خاصة تعبر بها عن الفكر المنقطعة فإن ذلك لا يتأتى لها إلا بفعل ما أُجريَ فيها من التحليل» (Destutt de Tracy, 1803 / 1997, 34-35).

ويناسب الانتقال من غموض التجربة السابقة للغة إلى البيان الذي ينطوي عليه التعبير عنها باللغة وجهاً (هو الوجه الثاني فيما يلي من تعريف سوسير) من

¹ أو قضايا، أي ما يقع في حيز التصديق عند المناطقية العرب.

² يقصد ما يوازي المفرد الواقع في حيز التصور عند المناطقية العرب.

مفهوم التقطيع articulation الذي يعني في مجال اللغة «إما تقسيم السلسلة المنطوقة إلى مقاطع أو تقسيم سلسلة المعاني إلى وحدات معنوية» (سوسير، 1916 / 1985، 30)؛ كما يناسب عند مارتيناى الجانب الأول من التقطيع المزدوج للغة «الذي تُحلَّل بمقتضاه كلُّ ظاهرة من ظواهر التجربة التي نروم نقلها، وكلُّ ما في النفس من الحاجات التي نريد تعريفَ غيرنا بها، إلى سلسلة من الوحدات بحيث يكون لكل وحدة منها صورة صوتية ومعنى. فإذا كان رأسك يؤمك فقد تعبر عن ذلك بالصياح، وقد يكون ذلك الصياح غير مقصود... وقد يكون مرادا مقصود على درجات متفاوتة من الإرادة والقصد، ويكون الغرض منه أن تعرّف صاحبك بألمك. غير أن هذا غير كاف في جعل ذلك تواسلا لغويا. فكل صيحة لا تقبل التحليل وتناسب المجموع غير المحلل من الإحساس بالألم. وتختلف الحال اختلافا تاما عندما أقول: "يؤلمني رأسي"... فالتقطيع الأول هو الطريقة التي تنتظم بها التجربة المشتركة بين جميع أعضاء جماعة لغوية ما؛ ولا يحصل التواصل اللغوي إلا في حيز هذه التجربة المحدودة ضرورة بما هو مشترك بين عدد غفير من الأفراد؛ ولا تظهر طرفاة الفكر إلا في تنظيم الوحدات تنظيمًا غير متوقع، إذ تتحل التجربة الشخصية التي يتعذر إبلاغها في تفرد لها إلى سلسلة من الوحدات المتتالية...» (Martinet, 1970 / 1980, 13-14).

وقد عبر سوسير عن ضبابية التجربة البشرية قبل أن تتسلط عليها أداة التحليل اللغوية. وتخرجها من طور الغموض والإبهام إلى طور الوضوح والبيان بقوله: «إنَّ فكرنا من الناحية النفسية ويقطع النظر عن التعبير عنه بالكلمات لا يعدو أن يكون كتلة مبهمّة الشكل، غامضة الملامح. وقد اتفق جميع الفلاسفة واللغويين في كل العصور على الاعتراف بأنه لو لا الاستعانة بالدلائل [= العلامات] لكنا عاجزين عن التمييز بين فكرتين تميزا واضحا، دائما. فمَثَلُ الفكر إذا اعتبرناه في حد ذاته كمَثَلِ السديم حيث لا شيء معيّن الحدود بالضرورة، فلا أفكار موجودة سلفا، ولا وجود لأي شيء متميز قبل ظهور اللغة» (سوسير، 1916 / 1985، 172).

2.2 أولية التمثل اللغوي

يبدو موقف بنفينيست أبعدَ من موقف هاليداي في نفي استناد التقابل بين الأفعال والأسماء إلى تقابل يسبقه في الواقع والتصور بين الذوات والأحداث، وأرسخ منه في جعل هذا التقابل من باب التمثل اللغوي الخاص الذي يوجد في ألسنة دون أخرى. «فالتقابلُ بين "الحدث" و"الشيء" لا يُمكنُ أن تكونَ له في اللسانيات صلاحية كلية أو مقياس ثابت بل لا يمكن أن يكون له أي معنى واضح؛ وعلّة ذلك أن المفاهيم التي هي من قبيل الحدث والشيء لا تنقلُ سماتٍ موضوعيةً في الواقع ولكنها ناتجةٌ عن تعبير لغوي عن الواقع، ولا يمكنُ أن يكون هذا التعبير إلا خاصا. فليست هذه المفاهيمُ خصائص ذاتية ملازمة للطبيعة تسجلها اللغة، بل هي مقولات نشأت في بعض الألسنة ثم أُسقطت على الطبيعة. ولا يلزمُ التمييزُ بين الحدث والشيء إلا من يفكر انطلاقا من تبويب لغته الأولى التي يتكلمها بالسليقة ثم يجعلُ ذلك التبويبَ معطياتٍ كليةً كونيةً. وإذا سئل هذا المتكلم نفسه عن أسس هذا التمييز أسرع إلى القول بأنه إذا كان "الفرس" شيئا و"جرى" حدثا فذلك إنما لأن أحدهما اسم والآخر فعل. فالتعريفُ الذي يطلبُ تبريرا "طبيعيا" للطريقة التي ينظم بها لسان مخصوص مفاهيمه وتصوراتَه هو تعريفٌ واقع في الدور لا محالة» (Benveniste, 1974 / 1995, I, 152). وليس هذا الموقف بغريب عن تفكير بنفينيست وهو الذي شكك في كلية مقولات أرسطو وصلاحيتها للفكر، واعتبرها مجرد نقل لمقولات اللسان اليوناني (اطلب م. ن.، 73 واطلب أيضا السعدي، 2013، 134، 136).

ويمكنُ إدراجُ هذا الذي ذهب إليه هاليداي وبنفينيست من اعتبار التمييز بين الحدث والذات واقعا في مستوى العبارة اللغوية لا في مستوى العمليات الذهنية في سياقٍ أوسع وهو سياقُ المواقف التي تتسببُ خصوصا إلى طائفة من اللسانيين الذين قالوا عموما بتأثير العبارة اللغوية والمقولات النحوية في إدراك العالم وتمثل التجربة البشرية.

ومن المواقف التي تذكرُ في هذا الباب موقفُ ويتناي Whitney الذي يرى أن «لكل لسان إطاره الخاص من التمييزات المقررة، ولكل لسان عباراته وقوالبه التي تُصرَّغ فيها فكرُ الإنسان والتي تُكوِّنُ لسانه الأول»¹. وقد بلغ هذا المذهب في اعتبار العلاقة بين اللغة والفكر أوجه في أعمال سايبير وتلميذه وورف Whorf وقد عُرِفَ مذهبُهما هذا باسم فرضية وورف وسابير hypothèse de Whorf-Sapir، وهي فرضية يرى القائلون بها أن «لسان الجماعة اللغوية ينظّم ثقافتها أي تصور هذه الجماعة للواقع وتمثّلها للعالم. فما يَنجُمُ عن اختلاف اللسان عند إ. سايبير وب. ل. وورف هو انبناءً ذهني ووجداني مختلف». (Dubois et al. 1973 / 1994, 511) وقد رأى سايبير أنه «من الغلط الفاحش الظنُّ بأننا، في حقيقة الأمر، نتصل بالواقع دون رِفد من اللغة وأن هذه اللغة ليست سوى أداة ذات أهمية ثانوية إجمالاً تتيح لنا حل مشاكل التواصل أو التفكير النوعية. والحقيقة أن "العالم الواقعي" مؤسس في جانب كبير منه تأسيساً لا واعياً على العادات اللغوية للمجموعة. فلا يوجد لسانان متشابهان تشابهاً كافياً فنعتبرهما ممثليْن للواقع الاجتماعي نفسه. والعوالم التي تعيش فيها المجتمعات المختلفة هي عوالمٌ يتميزُ بعضها عن بعض وليست - فقط - العالم نفسه بأسماءٍ مختلفة» (Sapir, 1968 / 1991, 134). غير أن وورف سلك في هذا مسلك المغالاة عندما افترض مثلاً أن «الشعب الذي تخلو لغته من مقولة الزمن النحوي هو شعبٌ يعيش في حاضر دائم مستمر» (Dubois et al. 1973 / 1994, 511, voir aussi Mounin, 1972 / 1975, 93).

ويمكنُ الإشارةُ في هذا الباب، زيادة على الأعلام المذكورين، إلى أوستن الذي يرى أن «اللغة هي ترجماننا في ملاحظة الواقع الحية التي هي قوام تجربتنا والتي يغلب علينا غيبُها وإغفالها بدون اللغة»². وقد ذكر مونا أعلاماً آخرين قالوا بهذا الرأي منهم همبولدت وفرانتز بوعز Franz Boaz أستاذ سايبير (Cf. Mounin, 1972 / 1975, 92-93).

¹ - Whitney, W. D. 1875. *The Life and Growth of Language*. New York & London. Trad. Franç. *La vie du Langage*. Paris, Librairie Germer-Baillièrre. 1880, p. 18. In Mounin 1972 / 1975, 22.

² من كلام لأوستن ورد في النقاش العام الذي اختتمت به ندوة عن الفلسفة التحليلية انعقدت بروايومون بفرنسا Cahiers de Royaumont, *La philosophie analytique*, Paris : Les éditions de Minuit, 1990, p. 333.

3.2 مرد القول بأولية التمثل اللغوي

يبدو أن مبدأ هذه الرأي - بقطع النظر عما يُمكن أن يبلغ القائلون به من تشدد في نصرته والدفاع عنه - مبدأ بسيط يصعبُ ردهُ وإنكاره وهو أن اللغة، خلافاً للتصور الساذج الشائع، ليست مجردَ قوائم من الألفاظ تناسبُ في الخارج مجموعة من الأشياء المحددة سلفاً بحيث لا يترتبُ على الانتقال من لسانٍ إلى آخرٍ إلا تغييرُ الاسم الموضوع بإزاء شيء في الخارج. ذلك أن «مفهومَ اللسانِ الثَّبتِ - langue-répertoire هذا يقومُ على فكرة مفرطة في تبسيط الأمور مؤداها أن العالمَ جميعاً يتنظمُ، على نحو سابق لتمثُّل البشر له ورؤيتهم إياه، في مقولات من الأشياء التي يتميزُ بعضها عن بعضٍ تميُّزاً تاماً بحيثُ يلزَمُ أن يوضع في كلِّ لسان اسمٌ بإزاء كلِّ واحدٍ من هذه الأشياء» (11، 1980 / 1970، Martinet) وقد فند هذا التصور الساذج لسانيون من أمثال سوسير (1916 / 1985، 109 - 110) ومارتيناي (م.ن.، 10 - 12) وبينوا أن قيمة كل وحدة لغوية لا تُستمدُّ من ذاتها أي من مادتها الصوتية والدلالية بقدر ما تُستمدُّ من شبكة العلاقات التي تقيمها بالوحدات الأخرى، وهي شبكة تختلفُ اختلافاً شديداً من لسان إلى لسان فلا تتطابق الوحدات اللغوية المستعملة في لسانين من الألسنة إلا على نحو جزئي يبينُ «حقاً أن كلَّ لسانٍ يُوافقُ تنظيمًا مخصوصاً لمعطيات التجربة» (م.ن.، 12).

3. نظير التصور "الموضوعي" والتمثل اللغوي "الذاتي" في الفلسفة التحليلية

يقع التقابل بين ما سميناه التصور "الموضوعي" والتمثل اللغوي "الذاتي" في صميم مسألة علاقة اللغة بالفكر، ويقرب ما سميناه بالتصور "الموضوعي" من مذهب سيرل الطبيعي البيولوجي القائل بأولية الهيئات القصدية والأحوال النفسانية والمواقف القضائية من قبيل الاعتقاد والرغبة (أو الإرادة) والنية (أو القصد) وأسبقيتها على الأعمال اللغوية المناسبة لها كالتقرير والأمر والوعد. فقصدية الأحوال الذهنية التي تربط الذهن بالعالم بمقتضى علاقة تمثيلية قصدية أصلية ذاتية يُفَرِّزُها الدماغ / الذهن كما تفرز المعدة سوائها الهضمية، أما قصدية الأعمال اللغوية فمشتقة منها ومتوقفة عليها. (Cf. Searle, 1983, vii) وإذا كان

للقصدية الذهنية وجودٌ موضوعيٌ مستقل عن التعبير عنه باللغة فإن القصدية اللغوية الثانوية لا تكون إلا عندما يفرض الذهن قصديته الأصلية على الظواهر الفيزيائية غير اللغوية كالصوت والإشارة والخط بأن يجعل شروط استيفاء الحالة القصدية هي شروط استيفاء العمل اللغوي، فينتقل شرط استيفاء الاعتقاد مثلاً إلى عمل الإخبار أو التقرير، فيكون الغرض الأساسي للانتقال من الهيئة القصدية إلى اللغة إظهار الهيئة القصدية وإشهارها حتى يعلمها الغير، ومن ثم كانت وظيفة اللغة الأساسية عند سيرل التمثيل لا التواصل. (Cf. *Ibid.*, 166).

ويترتب على هذا القول بأن المفاهيم الدلالية الأساسية من قبيل مفهوم المعنى قابلة لأن ترد إلى مفاهيم نفسانية أبسط من قبيل الظواهر القصدية كالاعتقاد والرغبة والقصود. فالمعنى أي ما يقصده المتكلم بكلامه يمكن أن يفسر وفقاً لوجهة النظر الطبيعية البيولوجية هذه على أنه تطور لأشكال بدائية من القصدية أي أن ما يكمن خلف المعنى هو الهيات والأحوال النفسانية كالاعتقاد والرغبة والنية، وهذه الظواهر النفسانية تتحقق لغوياً في أغلب الأحيان فتؤدي معنى ولكن التعبير عنها لغوياً ليس ضرورياً ولا يؤثر في وجود الأحوال القصدية الأساسية (Cf. *Ibid.*, 166).

ولا يتعلق المعنى بالهيات القصدية والأحوال النفسانية كالاعتقاد وغيره بل يتعلق بالجمل والأعمال اللغوية أي بالأقوال، لذلك يصح أن نسأل عن معاني الجمل والأقوال ولا يصح أن نسأل عن معنى الاعتقاد والإرادة والنية مثلاً. فالمعنى لا يوجد إلا عندما يوجد تمييز بين الحالة القصدية وتجليها وخروجها إلى العيان والمشاهدة في صورة عمل لغوي. ذلك أنه يوجد فرق بين أن تعتقد شيئاً وأن تعني شيئاً وأن تخبر عن شيء أو تقرره فالاعتقاد يقوم في النفس ولا يحتاج لحصوله إلى شيء آخر. فأَنْ تعني شيئاً يكون عادة بواسطة قول أو إشارة أو صورة أو ما أشبه ذلك. ولكن اعتقادك شيئاً وكونك تقصد شيئاً ليسا بعملين، أما الإخبار فهو عمل قولِي locutionary act يمكن أن يصبح عملاً مضمناً في القول illocutionary act إذا صاحبه قصد. (Cf. *Ibid.*, 166).

وبهذا يكون سيرل من القائلين باستقلال الفكر عن اللغة وبأن له انتظاما سابقا لا دور للغة إلا في تجليته وإظهاره للعيان، وبأن هذا الفكر لا يقتصر على الإنسان بل يتعداه إلى غيره من الأنواع الحيوانية، وهو يخالف بهذا مخالفة بينة معاصريه من فلاسفة اللغة التحليليين من أمثال فودور Fodor وديفدسن. وقد عبر سيرل عن ذلك بقوله: «يرى بعض الفلاسفة ولا سيما فودور (1975) أن كل فكر يقتضي تركيبا لغويا وأنه ليس في وسع بني البشر أن يكتسبوا لسانا طبيعيا إلا لأن لهم سلفا "لغة فكر" فطرية مزودة بتركيب له من الثراء ما لأي لسان من الألسنة البشرية. ويعتقد آخرون ولا سيما ديفدسن (1975) أن الفكر متعذر بدون اللغة، ومن ثم فهم ينفون على نحو لا يُصدّق، إمكان أن تكون للحيوانات هيئات قصدية من قبيل الاعتقادات والرغبات. وبضد ذلك فأنا أرى أنه من البين أن لكثير من الحيوانات، ومنها كلبي غلبات على سبيل المثال، إدراكات ومقاصد واعتقادات ورغبات دون أن يكون لها مع ذلك شيء يشبه اللغة له بنية تركيبية يُتصرّف فيها بكل حرية. وحتى إن لم يصدق ظني في كلبي غلبات فإن البراهين البيولوجية المتعلقة بالعرفان الحيواني من الكثرة بحيث تُضعف رأي ديفدسن» (Searle, 2007, 25).

II . الحدث في علم الإعراب الحركي (الوظيفي)

أ . المقومات الدلالية للعقدة الفعلية

يربط تانيار بين الفعل ومتعلقاته وبين الأحداث وما تقتضيه من أطراف مُسهمّة فيها وملابسات حافة بها على نحو يُبرز ما قال به من التوازي بين المستوى البنيوي والمستوى الدلالي. فقد عرّف العقدة الفعلية *nœud verbal* - التي تمثل قطب الرحي وواسطة العقد في أغلب الألسنة الأوروبية - بأنها تعبر عن تمثيلية صغرى قائمة برأسها و«تتضمّن ضرورة، على غرار التمثيلية، حدثا كما تتضمن في أكثر الأحيان ممثلين وملابسات. فإذا نُقلت الحدث والممثلين والملابسات من حيز الواقع التمثيلي إلى حيز علم الإعراب البنيوي صارت تلك الأشياء على التوالي: فعلا وفاعلين وظروفا [= مفاعيل فيها]» (Tesnière, 1959 / 1976, 102).

وما يمكن ملاحظته من خلال الصورة التي تعبر عنها العقدة الفعلية هو أن تانيار يربط أيضا ، في هذا المستوى الحركي الوظيفي ، بين الفعل وبين الدلالة على الحدث على نحو صريح. فالفعل في هذه العقدة يناسبُ الحدث في التمثيلية التي هي صورة الواقع المنقول بواسطة اللغة. ويتضح هذا الربط بتقرير تانيار في الموضع نفسه أن: «الفعل يفيدُ الحدث». وعلى هذا فإن الحدث في قولنا "ضربَ زيدٌ عمرا" يعبرُ عنه الفعل "ضرب" (م. ن.). كما يلفتُ انتباهنا أن الحدث في هذه التمثيلية يتنزل منزلةَ العنصر الواجب الوجود؛ أما عناصر التمثيلية الأخرى من الممثلين والملابسات فإن وجودها غير واجب وإن كان مطردا متواترا.

ويناسبُ الممثلين في الواقع الفاعلون actants في اللغة. فـ «الفاعلون هم الكائنات¹ أو الأشياء التي تشارك في الحدث بموجب ما وعلى نحو ما ولو كان ذلك على سبيل المشاركة الصورية وعلى أكثر وجوه التأثير والانفعال والسلبية» (م. ن.). وكما ناسب الفعلُ الحدث فإن هذا العنصر من عناصر العقدة الفعلية يناسب الذات المشاركة في الحدث. وما يلفت الانتباه أن تانيار لم يسم هذه المشاركة بميسم دلالي خاص كالمشاركة على سبيل الفاعلية أو المفعولية بل نزلها في مستوى عام مجرد مما يجعلها مرادفة لمطلق التعلق والتناول.

وقد يبدو تعريف تانيار للفاعل actant قائما على أسس دلالية لا سيما أنه يشير في موضع آخر إلى أن «الفاعل الأول من جهة الدلالة هو من يوقع العمل» وإلى أن «الفاعل الثاني من جهة الدلالة هو من يقبل الأثر ويقع عليه الفعل» (م. ن.، 108). غير أن تتبع استعمال هذا المصطلح في سياقات أخرى يفيد بأنه أقرب إلى المصطلح الإعرابي الشكلي وبأن ما يقابله في المستوى الدلالي هو ما عبر عنه تانيار بالمُمثل acteur أي الفاعل الحقيقي. والدليل على أن هذا المصطلح لا يحمل مضمونا دلاليا قاراً ، كون الفاعل الثاني مثلاً يفيدُ ، في الجملة المبنية للفاعل ، المفعول به الحقيقي الذي يقع عليه الفعل؛ ويفيدُ ، في الجملة المبنية للمفعول ، الفاعل الحقيقي الذي يوجد الحدث ويوقعه (م. ن.، 111). فقد سَمَّى تانيار الفاعل (= الطَّرَفَ) الثاني في

¹ في موضع آخر: «الفاعلون هم الأشخاص أو الأشياء الذين يساهمون في الحدث بدرجة من الدرجات» (م. ن.، 105).

الجملة المبنية للمفعول بـ "ضديد المسند إليه" contre-sujet لأن هذا اللفظ هو المسند إليه في الجملة المبنية للفاعل. فـ "زيد" في قولك "ضربَ زيدٌ عمراً" هو الفاعل الأول (وهو المسند إليه). وهو في قولك "ضربَ عمرو من زيدٍ" (ضديد المسند إليه أو الفاعل الثاني) (Cf. Dubois et al. 1973 / 1994, 119).

وحقيقة كون مصطلح الفاعل عند تانيار مصطلحا إعرابيا حقيقة أشار إليها الدارسون (Groussier, 1997, 139) ولكن ذلك لم يمنع بعض الباحثين من شحن هذا المصطلح بشحنة دلالية خالصة (اطلب م. ن.) ليكون مرادفا لمصطلحي agent (اطلب 14, Dubois et al. 1973 / 1994) وactor (اطلب المعجم الموحد...، 7).

أما الملابسات في الواقع فتتأسبها الظروف (أو المفاعيل فيها) في اللغة. فـ «الظروف تقيّد الملابسات التي يجري فيها الحدث» (Tesnière, 1959 / 1976, 125)، وهي ما «أفاد ملابسات الزمان والمكان والحال وما إليها مما يقع فيه الحدث» (م. ن.، 103)، وذلك في مقابل الفاعلين المشاركين في الحدث. فلا تقتصر دلالة "الظرف" أو "المفعول فيه" عند تانيار على ما يدل عليه هذان المصطلحان في النحو العربي من معنى خاص هو زمان الحدث أو مكانه بل يشمل الوحدات الإعرابية الدالة على الحال (الهيئة) والمعية والاستعانة وغيرها. ورغم ما تمحض له المقابلان العربيان اللذان قابلنا بهما مصطلح تانيار من معنى خاص في العربية فإن ذلك ليس بمانع من استعمالهما لاستيعاب المعاني التي يدل عليها مصطلح تانيار لا سيما أننا نجد في التراث النحوي من النصوص ما يقربُ معنويا الحال من المفعول فيه باعتبار اشتراكهما في الدلالة على ما يلبس الحدث من غير الذوات المشاركة فيه، فمن ذلك قول ابن جني: «وإنما الحال مفعول فيها كالظرف» (الخصائص، II، 385)، وقول الزمخشري: «... ولها بالظرف شبهة خاص من حيث أنها مفعول فيها» (المفصل، 89).

ب . العقدة الفعلية والإسناد

بنى تانيار صورته للعقدة الفعلية على أنقاض التصور الإسنادي. فقد حملَ على الإسناد ونقده نقدا شديدا معتبرا إياه تصورا منطقيا جعل النحو التقليدي يتكلف ويتعمَل ليرى في الجملة التقابل المنطقي بين المسند إليه (أو الموضوع) والمسند (أو المحمول). ورأى في هذا بقية تصور من العصر الممتد من أرسطو إلى بور رويال حين كان النحو قائما على المنطق (م.ن.، 103)، إذ لا توجد «في أي لسان من الألسنة ظاهرة لغوية خالصة تدعو إلى المقابلة بين المسند والمسند إليه» (م.ن.، 104). ومن ثم رأى أن «جميع الحجج التي يمكن أن يُعتمدَ عليها لدحض تصور العقدة الفعلية والانتصار للتقابل بين المسند والمسند إليه هي حجج مستمدة من المنطق الصوري مبدئيا ولا علاقة لها باللسانيات» (م.ن.).

وقد اعترض تانيار على الإسناد بوجوه منها جواز تداخل أجزاء المسند وأجزاء المسند إليه وتشابكها وهو ما لا يناسب، في المستوى اللفظي، الفصل الصارم بين المفهومين في الذهن مما يجعل هذا التقابل مفهوما منطقيا لا يستند إلى أساس لغوي. ففي الجملة اللاتينية *filius amat patrem* أي "يحبُّ الابنُ أباهُ" يتألف لفظ *amat* أي "يحبُّ" من جزء من المسند وهو *-ama* وجزء من المسند إليه وهو *-t*، فالفصلُ بين المسند والمسند إليه لا يناسبه فصل مماثل بين الكلمات الدالة عليهما إذ يُعبَّر عن كل واحد منهما بدالٍ متقطع توجد أجزاءه في مواضع متفرقة من السلسلة الكلامية. فالدال المعبر عن المسند إليه في الجملة المذكورة هو *t...-filius* والدال المعبر عن المسند هو *ama...-patrem* (اطلب م.ن.). ويمكن أن نمثل لذلك في العربية بقولنا: "أنتم تحبون أباكم" *ʔantum tuḥibbūna ʔabākum* حيث نجد، وفقا لتحليل تانيار، أن المسند يتركب من الأساس المعجمي -حبّ- *-ḥibb-* والمركب الإضافي "أباكم"، وأن المسند إليه يتألف من الضمير المنفصل "أنتم" والسابقة التصريفية *tu-* واللاحقة التصريفية الدالة على الجمع وهي الضمة الطويلة *-ā* وهي كلها عناصر متشابهة.

ومن وجوه الاعتراض على التصور الإسنادي أنه يؤدي إلى جعل الأطراف التي تتساوى مبدئياً في تعلق الفعل بها واقتضائها إياها في مستويات مختلفة من التركيب. ذلك أنه يُفرضي إلى فصل فاعلٍ مشارك في الحدث عن سائر الفاعلين الذين يُحشرون كما اتفق مع الفعل وجميع الظروف في خانة المسند، وهو ما يعني إسناد قيمة مبالغ فيها إلى عنصر من عناصر الجملة دون سائر العناصر. وليس لهذا من مسوغ لغوي حقيقي (اطلب م. ن.، 104 - 105). ولا يبتعد هذا النقد عن نقد المنطق الحديث للتصور الحملي الإسنادي ورميه إياه بالقصور عن إدراك ما في القضية والجملة من علاقات متعددة تتعدى مجرد العلاقة الإسنادية. ومن ثمَّ يكون من المفيد أن نتبين أن تانيار لا يحمل على المنطق في جميع أطواره واتجاهاته بل يخص المنطق الأرسطي القديم الذي يوسم بأنه منطق صوري أيضاً¹. ذلك أن التصور الذي يقدمه تانيار يناسب أيما مناسبة التصور الذي قام عليه المنطق الصوري الحديث ويوافقه في الأساس الذي فارق به المنطق الأرسطي وتميز عنه.

ويعني بطلانُ التصور الإسنادي² عند تانيار صحة فرضية العقدة الفعلية باعتبارها عقدة مركزية من قبيل أن مفهوم الإسناد ومفهوم العقدة الفعلية ضدان لا يجتمعان في رأيه. ومقتضى هذا أن مركز الجملة ليس النواة الإسنادية المؤلفة من مسند ومسند إليه، ولكنه الفعلُ باعتباره عاملاً ومتبوعاً ترتبط به سائر المكونات والعقد، ومنها الفاعلُ الأول الذي يناسب عند تانيار المسند إليه في التصور الإسنادي³. وعلى هذا فإنَّ المسند إليه منظوراً إليه من جهة البنية لا من جهة الدلالة هو مُتممٌ مثلُ سائر المتممات (اطلب م. ن.، 109). وإذا كان من الجائز أن نرى بين

¹ «أما المنطق الصوري logique formelle فهو النظر في التصورات والقضايا والقياسات من حيث صورتها لا من حيث مادتها؛ ويطلق في العادة على منطق أرسطو أو على المنطق القياسي بوجه عام. ومن أقسام هذا المنطق الصوري منطق جديد يسمى بالمنطق الرمزي. وهو يعبر بالرموز والإشارات لا بالألفاظ والعبارات. ويسمى هذا المنطق الرمزي بالمنطق الرياضي وجبر المنطق والمنطق الآلغورتمي» (صليباً 1994، II، 429).

² تتواتر السياقات التي يشير فيها تانيار إلى فساد التصور الإسنادي من جهة النحو. اطلب مثلاً Tesnière, 1959 / 1976, 15, n.1.

³ يجدرُ التنبيه إلى أن تانيار يعتبر في هذا طغيان الجمل المشتملة على فعل والمسماة جملاً فعلية على سائر أنواع الجمل في أغلب الألسنة الأوروبية. فلا يفهم من كلامه أنه يعمم هذا المفهوم على جميع الألسنة وجميع الجمل داخل اللسان الواحد (اطلب مثلاً م. ن.، 99 - 102).

المسند إليه (الفاعل) والمفعول به تقابلا من الناحية الدلالية فإنه لا يوجد، بضد ذلك، من الناحية البنيوية بين الفاعل الأول والفاعل الثاني لوالمقصود به المفعول به في الجملة المبنية للفاعل [تقابل] ولكن يوجد اختلاف¹ (م. ن.، 108).

ج. قوة التعلق في الفعل

شبه تانيار الفعل بالذرة الحَجْناء atome crochu التي يمكن أن تجتذب عددا من الفاعلين يتفاوت بحسب ما فيها من المحاجن crochets ويمثل عدد المحاجن الذي للفعل، أي عدد الصلات التي يمكن أن يقيمها مع الأطراف المشاركة فيه، ما يسمى بـ "قوة التعلق" أو "عدد الصلات" valence (اطلب م. ن.، 238). وليست قوة التعلق التي للفعل سوى انعكاس لتمثل الذهن لقوة التعلق الدلالية التي للحدث «إذ من البديهي أن ذهن المتكلم لا يتمثل من الجهة النفسانية، وعلى النحو نفسه، فعلا من شأنه ألا يعمل إلا في فاعل واحد، وفعلا من شأنه أن يعمل في فاعلين أو ثلاثة فاعلين، وفعلا ليس من شأنه أن يعمل في أي فاعل» (م. ن.).

1. الفعل العديم الصلة

يشبه الفعل العديم الصلة avalent الذرة الطليقة التي لا تقيم أي صلة بالذرات الأخرى، وهو يناسب في النحو التقليدي الفعل اللاشخصي verbe impersonnel (اطلب م. ن.، 239). ومن خصائص هذا النوع من الأفعال أنه لا يتطلب فاعلا أي أنه لا يتعلق بمكون لغوي يدل على ذات (شخص أو شيء حسب مصطلح تانيار) تشارك في الحدث الذي يفيد الفعل بصورة من الصور. فهذا الفعل الذي يخلو من الفاعل «يفيد حدثا يجري من تلقاء نفسه دون أن يساهم فيه شخص أو أي شيء آخر» (م. ن.، 106). و«يُفسرُ خلو الأفعال العديمة الصلة من الفاعل بيسر إذا ما تخيلنا تمثيلية تُشخصُ بقطع النظر عن كل فاعل. فقولهم: il neige أي "تُثلج السماء"¹ يعبر عن مجرد الحدث الذي يقع في الطبيعة دون أن يُمكننا تصور فاعل

¹ نلاحظ أن إسناد "ثلج" إلى "السماء" في العربية إسناد لفظي شكلي لا يناسبه في مستوى التصور إسناد حدث إلى ذات مشخصة معلومة يقوم ذلك الحدث بها؛ بل إن الإسناد في هذا المثال موجه إلى الظرف الذي يقع فيه الحدث وهو المكان: «وَتَلَجَّتْنا السماء... أَلَقَتْ علينا الثلج» (الفيومي، المصباح المنير، I، 83) وقد يسند أيضا إلى الزمان: «وقد أثلج يومنا وتلجت السماء... كما تقول مطرتنا» (الرازي، مختار الصحاح، I، 36). وما يُقال في "ثلج" يُقال في "مطر": «ومطرتهم السماء تمطرهم مطرا وأمطرتهم: أصابتهم بالمطر» (ابن منظور، لسان العرب، V، 498، عم. 3، مادة م. ط. ر.).

يكون أصلاً له ومصدراً» (م. ن.، 239)؛ «وإذا عدنا إلى تشبيهها الجملة بالتمثيلية الصغرى قلنا إنَّ السَّتارَ، في حالة الفعل الذي لا فاعل له، يُرفعُ عن مشهدٍ يَنزُلُ فيه المطرُ أو يسقطُ فيه الثلجُ ولكنه مشهدٌ يخلو من الممثلين» (م. ن.، 106).

ولما كان الفعل اللاشخصي فعلاً لا يتعلق بفاعل في التركيب - فضلاً عن كونه يدل على حدث لا متعلق له في الواقع - كان فعلاً خالياً من كل تعلق، ولذلك اقتصر تمثيل تانيار إياه بواسطة التاج stemma على مجرد نواة simple nucléus (اطلب م. ن.)، وهو تمثيل يوافق ما ذهب إليه المؤلف من إنكار جدوى التصور الإسنادي في النحو، كما يناسب تأويله لما سُمي في النحو القديم بالمسند إليه الظاهر وهو ضمير الغائب il (في مثل قولهم il pleut المتصل بالصيغ الفعلية اللاشخصية، فاعتبر أن هذا الضمير لا يدل على فاعل مشارك في الحدث لأنه لا يعدو أن يكون في حقيقة أمره علامة على الغائب، وهو لا يدل البتة على شخص أو شيء من شأنه أن يُشارك على نحو ما في ظاهرة المطر (اطلب م. ن.). أما ما قيل في شأن هذه الأفعال العديمة الصلات من أنها منحدرّة من تراكيب قديمة يتعلق فيها الفعل بفاعل مشارك واحد كقولهم في الإغريقية ما ترجمته: "زفس يَمَطُرُ" Zeus pleut أو "الإله يَمَطُرُ" Le dieu pleut فإنه وإن كان صحيحاً فهو «تفسيرٌ تاريخي وأسطوري لا علاقة له بشعور المتكلم اليوم من قِبَلِ أنه يَمُتَلُّ عملاً دون عاملٍ مشارك فيه» (م. ن.، 106؛ 240).

وتثير الأفعال العديمة الصلات قضايا على درجة قصوى من الأهمية في باب الحدث من جهة أنها تعدُّ حجة يستعملها الطاعنون في جدوى التصور الإسنادي في اللغة والمنطق ومن جهة أنها تحدّ من كلية التصور الدلالي القائم على افتراض أن للبُنى النحوية السطحية أساساً دلالياً عميقاً هو عبارة عن بنيةٍ حديثة دنيا ثنائية التركيب تتألف من حدث وذاتٍ متعلقة به. ذلك أن ما يفيدنا به تصور تانيار هو أن هذه البنية الثنائية قابلة للتفكيك وأن الحدث الذي لم يكن يتصوره أرسطو والنحاة الذين تأثروا به موجوداً في غير محل (= ذات)، صار من الممكن تصوُّره قائماً بنفسه دون تصور محل يقوم به وذاتٍ يتعلق بها. ويوافق تانيار في هذا ستروسن الذي ذهب إلى تجويز الأمر نفسه وإن كان يُعَدُّه من الحالات النادرة التي لا تطرد ولا تصاغ على أساسها القواعد. ولا نرى أن تانيار يخالفه في أن هذا الضرب من

الأحداث الذي يدركُ منفصلاً عن الذوات قليلٌ قياساً إلى جملة الأحداث التي تدرك على أساس تعلقها بالذوات. ولم يكن تانيار في حاجة إلى الإفصاح عن ذلك لبداية أن عدد الأفعال اللاشخصية في الألسنة التي يعتمد عليها ويستشهد بها قليلٌ قياساً إلى سائر الأفعال: ذلك أن أكثر تعلقها بالظواهر والأحوال الجوية (اطلب م. ن.، 106؛ 240).

ولنا أن نلاحظ أن تصور الفعل على هذا النحو غريب عن التفكير النحوي العربي الذي يشترط أن يكون لكل فعل فاعل، وهو ما يناسب في المستوى الدلالي اشتراط أن يكون لكل حدث محدثٌ وموجدٌ أو ذات يتعلق بها ذلك الحدث على نحو ما. وقد يكونُ من العسير علينا القبول بفكرة خلو الفعل من فاعل لا سيما أن اقتران هذين العنصرين من الظواهر المطردة في العربية. غير أن تجويد النظر في بعض الصيغ والتراكيب المبنية للفاعل قد يفضي إلى إعادة النظر في اقتضاء الفعل للفاعل وفي كلية التصور الإسنادي (اطلب مثلاً إبراهيم، 1995، 77).

2. الفعل ذو الصلة الواحدة

يشبه الفعل ذو الصلة الواحدة monovalent الذرة التي تقيم صلة واحدة بذرة أخرى، وهو يناسبُ في النحو التقليدي الفعل المحايد أو اللازم (Tesnière, 1976, 239 / 1959). ومن خصائص هذا النوع من الأفعال أنه يتطلبُ فاعلاً مشاركاً واحداً بحيث لا يحتاجُ في الواقع أو في التصور إلا إلى طرف واحد. ف«هذه الأفعال تفيد حدثاً لا يُشارك فيه إلا شخصٌ واحدٌ أو شيءٌ واحدٌ. ففي قولك: "يسقطُ زيدٌ" Alfred tombe يكون زيدٌ / Alfred هو الوحيدُ المُشارك في حدث السقوط، وليس من الضروري كي يتحقق هذا العمل أن يُسهم فيه شخصٌ أو شيء آخر غير زيدٍ / Alfred» (م. ن.، 106)، «فلا يمكنُ أن تقول بل لا يمكنُ أن تتصورَ أن هذا الحدث يتعلقُ بفاعلٍ مشاركٍ آخر غير زيدٍ / Alfred فلا يجوز لك

أن تَعْفُوَ *sommeiller* أو تسافر *voyager* أو أن تَتَبَجَّسَ *jaillir* شخصا ما أو شيئا ما¹ (م.ن.، 240).

وتعدُّ الفاعل المشارك في الحدث أي كون هذا الفاعل الذي يتعلق به الفعل مثنى أو جمعا لا يخرجُه عن كونه فعلا ذا صلة واحدة يقتضي فاعلا مشاركا واحدا، بل الفاعل واحدٌ ولو تعدد لأن مفهوم المشارك مفهوم مجرد وليس بمفهوم عيني. فالمعتبر هو المحل المجرد والموضع الشاغر الذي تقتضيه دلالة الفعل قبل الانخراط في تركيب. وعلى هذا يكون لـ "سقط" في قولك: "سقط زيدٌ وعمرو" و"سقط الرجال" فاعل واحد، وهو ما سماه تانيار بظاهرة الازدواج *dédoublement* في الفاعل (اطلب م.ن.، 106). وتفترض وحدة الفاعل في هذا الضرب من الأفعال أن يكون الحدث واحدا وأن يُنظر إلى السقوط الواقع من الاثنين والجمع على أنه حدث واحد لا مجموعة أحداث (اطلب السعدي، 2013، 381-382).

ويذهب تانيار (اطلب م.ن.، 240) إلى أن أكثر الأفعال التي تقتضي متعلقا واحدا هي عبارة عن أفعال تفيد الهيئة وهو ما لا يخالف في العربية لزوم الأفعال الدالة على الصفات الثابتة والتي يكون أكثرُ ورودها على "فعل" إذ من شأن هذه الأفعال أن ترد لازمة في الأكثر الأعم، أي مقتضية طرفا واحدا تتحقق به: «وفعل لأفعال الطبائع ونحوها كـ "حسن" و"قبح" و"كبر" و"صغر"، فمن ثم كان لازما، وشدَّ "رحبتك الدار" أي "رحبت بك"» (ابن الحاجب، الشافية، 19).

¹ قريب من هذا قولُ الجرجاني «... واعلم أن الفعل غير المتعدي نحو "قمت"، والمتعدي نحو "ضربت" جريان مجرى واحدا في تعديهما إلى المصدر. تقول: "ضربت زيدا ضربا" كما تقول: "قمت قياما" لاجتماعهما في المعنى المقصود وهو أنك فعلت القيام وأخرجته من العدم إلى الوجود كما أن الضرب كذلك. إلا أن الضرب لما كان فعلا منك يتناول غيرك وحركة مؤثرة اقتضى اللفظ الدال عليه شيئا يتأوله بالعمل ويؤثر فيه، فقلت: "ضربت زيدا ضربا". والقيام لما كان فعلا يحصل منك ولا يؤثر في غيرك لم يقتض ما يدل عليه شيئا يعمل فيه، فلم يُقل: "قمت زيدا"» (المقتصد، 581)؛ وقوله: «ألا ترى أن "ذهب" كان غير نافذٍ إلى شيءٍ دون الفاعل، وكنت لا تقدرُ على أن تقول: "ذهبت زيدا"» (م.ن.، 592)؛ وقول الصبان في حاشيته (II، 126): «وأجيب بأن الصحة المذكورة تُعرف بقبول النفس وصلِّ الهاء. إذ لا تقبل النفس "قمتُه" بإعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل ضربتُه».

ويناسبُ المقياسُ الذي وضعهُ تانيار لتمييز الفعل ذي الصلة الواحدة، وهو مقياسُ عدم افتقار الحدث إلى طرف ثانٍ غير الفاعل يتعلق به، ما ذهب إليه النحاة العربُ من معنى التناوُلِ والتأثير والملاقاة، فالفعل اللازم هو الفعل الذي لا يتناولُ شيئاً ولا يكون حدثاً مؤثراً (اطلب الجرجاني، المقتصد، 601)، وهو الذي لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه (اطلب ابن يعيش، شرح المفصل، I، 124).

3. الفعل المزدوج الصلة

وهو يقع ضمن دائرة ما يسمى في النحو التقليدي بالأفعال المتعدية التي لا تتعلق بطرف واحد بل تتعداهُ إلى طرف آخر يشملهُ الحدثُ كما يشملُ الطرف الأول. ويرى تانيار أنه «ما إن يشتملُ العملُ على فاعلَيْنِ اثنين حتى يَحَقُّ لنا أن نتمثلهُ تمثلاً مختلفاً بحسب الاتجاه الذي يجري فيه؛ وإن شئتُ الإبقاءً على الصورة التقليدية قلت: بحسب الاتجاه الذي يتعدى فيه من فاعل إلى آخر» (Tesnière, 1959 / 242, 1976). ومن ثم يميز المؤلف بين أربعة أبنية "voix" ou "diathèses" هي عبارة عن أوجهٍ للعلاقة بين الفاعلَيْنِ تختلف بحسب الكيفية التي تعتبرُ به هذه العلاقة. فإذا كان يُنظرُ إلى الحدث على أساس توجهه من الفاعل الأول إلى الفاعل الثاني ناسب ذلك البناء للفاعل؛ وإذا نُظر إليه في الاتجاه المعاكس ناسب ذلك البناء للمفعول.

والمبني للفاعل والمبني للمفعول صيغتان أساسيتان في مقولة البناء. غير أنه يجوز أن يتركب هذان البناءان معا ليُفضيا إلى ضربين آخرين من الأبنية: أولهما يسمى البناء المنعكس *diathèse réfléchie* وفيه يصدر العمل من الفاعل على سبيل التأثير والفاعلية الدلالية ويعود إليه على سبيل الانفعال والمفعولية الدلالية فيكون الفاعلُ الأول هو الفاعل الثاني وذلك باعتبار أن مفهوم الفاعل عند تانيار مفهوم مجرد وليس مفهوماً عينياً، ومن قَبَلِ أن فاعلَيْنِ أو أكثرَ يمكن أن يجتمعا في شخص مرجعي خارجي واحد. ويناسبُ هذا في الفرنسية أفعالا من قبيل *se tuer* و *se laver* وفي العربية الصيغ الدالة على وقوع الحدث على فاعله من قبيل "انتحر" و"اغتسل". أما ثاني هذين البناءين فيسمى بناء المشاركة *diathèse réciproque*

وهو يقوم على حدث يقع بين فاعلين عينيَّين مختلفين بحيث يكون الحدث صادرا عن كليهما على سبيل الفعل التأثير واقعا عليهما على سبيل الانفعال والتأثر أي أنَّ فعل كل واحد من الفاعلين يكون موازيا للآخر ومعاكسا له في الاتجاه. وتعبّر عن هذا البناء في الفرنسية أفعال من قبيل s'entretuer و s'entraider ويقابله في العربية البناء القائم على أفعال تفيد المشاركة نحو "تقاتل" و"تضارب".

ولئن كان بناء الانعكاس وبناء المشاركة يتفقان في الجمع بين الفعل والتأثير وبين الانفعال والتأثر فإن بينهما مع ذلك فرقا وهو أن الفعل والانفعال في حالة الانعكاس يقعان على سبيل التعاقب، وأنهما في حالة المشاركة يقتربان في الزمان. ف«الحدث الواقع على سبيل الفعل والتأثير في صيغة الانعكاس هو حدث سابق للحدث الواقع على سبيل التأثر والانفعال من الناحية النفسانية في الأقل، وذلك من قبل أنه يتعدّر أن تقع عليك الضربة قبل أن تكون قد أوقعتها على نفسك. أما في صيغة المشاركة فحدث التأثير وحدث التأثر يقتربان في الزمان» (م. ن.، 253).

ويبدو من كلام تانيار أنه يفصل في صلب صيغة الانعكاس الواحدة وصيغة المشاركة الواحدة بين حدثين منفصلين حدث واقع على سبيل التأثير وحدث واقع على سبيل التأثر. ويظهر هذا الأمر جليا في اعتباره أن صيغة المشاركة تدلّ على حدثين متوازيين ومتعاكسين في الاتجاه (اطلب م. ن.، 254) مما يجعله أقرب إلى القول بوجود حدثين مختلفين لا حدث واحد.

ولكن هذه النتيجة قد تُعارض بإقرار تانيار (اطلب م. ن.، 242) بأن المبني للفاعل والمبني للمفعول يرجعان إلى معنى واحد ومُحصّل بعينه ومُفاد لا يختلف مما يترتب عليه القول بأن الاختلاف بين البناءين عنده اختلاف في التمثل اللغوي وطريقة التعبير عن التجربة لا إلى اختلاف جوهري في حقيقة الحدث في الخارج على النحو الذي قال به أرنو ولونسلو ودستوت دي تراسي.

ولعلّه يكون من باب التعسف أن نسعى إلى التوفيق بين هذين الرأيين المتعارضين عند تانيار من قبل أن القول بوحدة الأحداث أو تعددها أمر يقوم على

اعتبار عدة عوامل منها طبيعة الحدث نفسه (فالحدث التكراري كالضرب مثلاً قد يعد حدثاً واحداً وقد يعدُّ أكثر من حدث بحسب مقاييس مختلفة كالتعقيب والتراخي بين الضربة والضربة التي تليها)؛ ومنها طبيعة ما يسند إليه الحدث من حيث العدد (من ذلك أن سقوط الإنسان الواحد يعد حدثاً واحداً وسقوط الجمع الغفير قد يعد أحداثاً كثيرة من النوع نفسه، وهو ما يبدو أن تانيار قد ذهب إليه في اعتبار حدث المشاركة)؛ ومنها طريقة التمثيل التي قد تجعل الحدث الواحد حدثين في الاعتبار (وهو ما ذهب إليه تانيار في اعتبار الحدث المنعكس)، ومن هذه العوامل أيضاً الموقف: أهى دلالة كلية أم دلالة جزئية؟ ومعنى ذلك هل يدلُّ الفعل على جنس الحدث كما هو شأن اسم الجنس؟ أم يدلُّ على حدث معين كما هو شأن اسم العلم؟ ومن ثم يكون من الراجح أن مرَدَّ تجاوز هذين الرأيين المتعارضين عند تانيار هو أنه لم يعتبر هذه المسألة قضية على علم الإعراب البنيوي أن يحلَّ إشكالها. وبيّن الرسم التالي الاتجاهات الأربعة التي يمكن أن يسلكها الحدث في جملة يقتضي الفعل فيها فاعليْن اثنين مشاركين في الحدث (اطلب م. ن.، 243):

البناء للفاعل: أ ← ب

البناء للمفعول: أ → ب

بناء الانعكاس: أ ⇐ ب

بناء المشاركة: أ ⇌ ب

4. الفعل الثلاثي الصلة

الفعل الثلاثي الصلة trivalent هو الفعل الذي يقتضي ثلاثة فاعلين أي ثلاثة أطراف مشاركة في الحدث بها يتم معناه وتكتمل دلالاته. وقد جمع تانيار الأفعال الثلاثية الصلة في مجموعتين كبيرتين هما مجموعة أفعال القول verbes de dire ومجموعة أفعال العطاء verbes de don فمثال أفعال القول قولهم: Alfred dit bonjour à Charles أي «قال زيدٌ لعمرو: "صباح الخير"»، ومثال أفعال العطاء قولهم: Alfred donne le livre à Charles أي «أعطى زيدٌ عمراً الكتاب» (اطلب م. ن.، 255).

ولا يناسبُ الفعلُ الثلاثيُّ الصلةَ الفعلَ الذي يتعدى إلى مفعولين في العربية إلا مناسبة جزئية. فلئن كان بين التصورين اتفاق فيما يتعلق بأفعال العطاء مثلا لأسباب منها أن «الذات التي يحيلُ عليها المفعول الثاني مخالفة مرجعيا للذات التي يحيلُ عليها المفعول الأول» (ابن حمودة، 2004، 603)، فليس الأمر على هذا النحو في أفعال التحويل وأفعال القلوب. فإذا قلت: "ردَّ شعورهُنَّ السودَ بيضا"، لم يدلَّ قولُك: "بيضا" على طرف ثالث يشاركُ في الحدث وكانت دلالة هذا المكون أقرب إلى ما يسميه تانيار ظرفا أو مفعولا فيه. فليس "ردَّ" وسائرُ أفعال التحويل إلا مقتضية لفاعلين اثنين فحسب وفقا لتصور تانيار. وكذلك إذا قلت: "حسبْتُ القمرَ سراجا منيرا" لم يدلَّ "سراجا منيرا" على طرف ثالث يتعلق به الحدث رغم دلالة على ذات، بل يدل على هيئة تكون للطرف الثاني مما لا يختلف في جوهره عما تقتضيه أفعالُ التحويل، وذلك لأنَّ المفعولين المتعلقين بأفعال القلوب عبارة عن طرفين لما يمكنُ عده في الأصل قضية قائمة على إسناد سابق لدخول الفعل القلبي، فالفعل القلبي يتعلق بالمفعولين تعلقا واحدا حتى إنه يجوز في بعض السياقات تحويل العلاقة بينهما إلى علاقة تبرز المفعولين على أنهما طرف واحد يتعلق به الفعل «لأنَّ المعلوم في قولك: "علمتُ زيدا قائما" مصدرُ المفعول الثاني مضافا إلى الأول، أي علمت قيامَ زيد» (الأستراباذي، شرح الكافية، I، 207)، وعلى هذا النحو من التأويل ينصهر طرفا القضية ويخرجان من باب إدراك النسبة إلى باب إدراك المفرد، أي من حيز التصديق إلى حيز التصور، وليس هذا ببعيد إذا علمنا أن بعض المناطق يؤولون عبارة "أنَّ بثينة ماتت" في قولنا: "يظن جميل أنَّ بثينة ماتت" «تفيد شيئا ما حاضرا في ذهن جميل - أي أمرا من الأمور التي يظنها ويعتقدها - وهذا الأمر ليس بقضية». (Lyons, 1977 / 1978, 121)

ويرى تانيار أن البنية التي يقتضيها الفعل الثلاثي الصلة هي أقصى ما تصل إليه العلاقاتُ العملية التي يُنشأُ الفعل من تعقيد في اللغات الطبيعية، وهو لا يَسْتَبَعْدُ نظرية في نشأة الألسنة تقول بظهور مختلف درجات قوة التعلق ظهورا تدريجيا في اللغات البشرية على نحو تصاعدي يُنتَقَلُ فيه من الأفعال العديمة الصلة تدريجيا وصولا إلى الأفعال الثلاثية الصلة وأن ذلك يُناسبُ ظهورا تدريجيا موازيا

لمختلف أنواع الفاعلين. وربما لم تكن هذه الفرضية بعيدة عن الفرضية التي تُرجع جميع أقسام الكلام، ومنها الفعل، إلى اسم الفعل interjection الذي هو عبارة عن اللفظ بما لا يقبل الإسناد والتعلق أصلاً (Cf. Destutt de Tracy, 1803 / 1997, 76).

ولا يدفع تانيار إمكان أن تتطور الألسنة بحيث تفضي إلى حدوث أفعال رباعية الصلة tétravalents ويرجح أن هذا الأمر معدوم في الألسنة الحالية (Tesnière, 1959 / 1976, 258). ولا يعارضُ هذا بجواز أن يتطلب الفعل في العربية ثلاثة مفاعيل كما في قولنا: "أرى الساحرُ الجمهورَ العصا حيةً" لأن "حيةً" ليس طرفاً رابعاً من الأطراف المساهمة في الحدث رغم دلالتها على الذات، بل مدلولها هيئة الطرف الثالث وصورته مما يقترب من مفهوم الطرف والمفعول فيه عند تانيار. ومن ثم نرى في تعريف معجم المصطلحات اللغوية لمصطلح "رباعي التكافؤ" quadrivalent مخالفة بينة لمذهب تانيار الصريح. فقد جاء فيه أن المصطلح المذكور «صفة لعنصر لغويّ (ولا سيّما الفعل) يحتاج أربعة متعلقات بحسب نظرية التكافؤ [valence]؛ مثلاً: الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل، إذ يحتاجها ويحتاج فاعلاً أيضاً».

خاتمة: خصائص الحدث في معالجة تانيار

لقد عني تانيار بالحدث في مستويين: مستوى علم الإعراب السكوني المقولي ومستوى علم الإعراب الحركي الوظيفي، وكان له مع الحدث في كل واحد من المستويين شأنٌ مختلفٌ. فقد تناول الحدث في المستوى الأول تناولاً داخلياً ونظر فيه من جهة كونه مدلول الفعل الذي يُنظرُ إليه في هذه الحالة على أنه قسمٌ من أقسام الكلام لا على أنه مكونٌ له موضع من العلاقات الإعرابية داخل الجملة. ونظر إليه في المستوى الثاني نظرة خارجية باعتباره بؤرة العلاقات الإعرابية والمكون الضامن لتمام الجملة من حيث كانَ ناظماً لسائر المقومات فيها. وليس هذا تناولُ المزدوجِ بغريب، بل إن طبيعة الفعل تقتضيه وتتطلبه من جهة أن الفعل في كثير من الألسنة مقولةٌ اشتقاقية وقسم من أقسام الكلام وعنصر إعرابي في حال واحدة.

وإذا كانت المكونات من سائر أقسام الكلام تسمى باسم العلاقة الإعرابية التي تتعقد بينها وبين غيرها من المقومات في التركيب عند تحويل النظر من بنيتها إلى وظيفتها، فإن الفعل يحافظ غالبا على تسميته الأولى. فهو فعل في الاشتقاق يدل في النحو العربي على حدث مقترن بزمان، وهو فعل في الإعراب لا بد له في النحو العربي من فاعل. ولعل السبب في احتفاظ الفعل في الإعراب بالتسمية التي له في الاشتقاق أي حال الانفصال عن التركيب هو أن الفعل أصل ومرجع يقاس عليه ولا يُقاس وتحدد بالنسبة إليه سائر الوظائف الأولية في الجملة (عن مفهوم الوظائف الأولية والوظائف غير الأولية اطلب 118, 1980 / 1970 Martinet)، وهو في هذا شديد الشبه بالصيغ التي تُعد أصلا لغيرها فلا تحتاج إلى الوسم كما تحتاج إليه الصيغ المتفرعة عنها.

وتناسب عناية تانيار بالفعل من هذين الجانبين في المستوى التركيبي العناية، في المستوى الدلالي، بالحدث من حيث بنيته الداخلية ومكوناته المظهرية وخصائصه الذاتية المتأصلة فيه ومن حيث بنيته الخارجية التي تصل بينه وبين سائر المكونات الدلالية في الجملة من المشاركين والملابسات على النحو الذي يوافق، على الترتيب، تناول خلف أرسطو الذين عُنوا بالحدث في مقوماته الذاتية، وتناول ديفدسن الذي عُنِيَ به في علاقاته الخارجية وذلك إذا سلمنا بالتصور الذي يرى أن الحدث مبنيٌّ بناءً ثنائياً ينقسم بحسبه إلى حدث داخلي وحدث خارجي.

لقد كان تصور الحدث في مظهره الخارجي عند تانيار على جانب من الطرافة التي تجلت، على وجه الخصوص، في اعتبار الحدث معنًى تسميه بنية اللغة النحوية والمُعجمية وتُظهره قدرة الفعل على تناول الفاعلين والتعلق بهم؛ كما تجلت في تجاوز التصور الإسنادي بما يتيح رؤية متوازنة لمختلف العلاقات التي تتعقد بين الفعل والفاعلين في المستوى الإعرابي والحدث والمشاركين فيه في المستوى الدلالي.

لكن تصور الحدث نفسه في طبيعته الداخلية لم يكن على نفس القدر من الجِدَّة فكان فيه تانيار أميل إلى المحافظة و"التقليد" منه إلى التجاوز والتجديد. وقد ظهرت محافظته خصوصا في اعتماده المنوال التقليدي في تفسير علاقة المقولات

اللغوية بمقولات الفكر وفي استناده إلى إطار من المسلمات الأنطولوجية يحصر أنواع الحدث التي يفيدها الفعل في الهيئات والأعمال (اطلب م. ن.، 72). ولذلك لم يربط تانيار بين طبيعة الفعل الداخلية ومظهره الخارجي إلا في مواضع قليلة من قبيل الموضوع الذي يشير فيه إلى أن أكثر الأفعال ذات الصلة الواحدة عادة ما تكون أفعال هيئة. وبهذا يخالف هاليداي الذي جعل طبيعة الفعل الداخلية ونوع الحدث الذي يدل عليه عاملاً مؤثراً في البنية النحوية وأساساً لاختلاف الوظائف الدلالية في الجمل. ولعل هذا هو الذي حال دون أن يبلغ تانيار مبلغ هاليداي في تفصيل أنواع المشاركين في الحدث وتخصيص كل ضرب من الأحداث بوظائف معنوية وأدوار دلالية لا يُشاركه فيها ضرب آخر. ذلك أن «كل نوع من الحدثان [عند هاليداي] ... يوسمُ بكوكبة من المشاركين فيه بحيث تكون الوظائف فيها خاصة بذلك النوع» (Halliday, 1950 / 1985, 144).

غير أن كتاب "الأصول في علم الإعراب النيوي" لم يخلُ من بعض الآراء التي قد تبدو عرضية في سياقها ولكنها، في حقيقة أمرها، جليلة الخطر باعتبار ما قد يترتب عليها من نتائج تتعلق بمنزلة الأحداث في رسمنا التصوري الذي يعكسه تمثنا اللغوي إن نحن أبلغنا هذه الآراء مداها وأوصلناها غايتها بأن نرتب عليها ما تقتضيه.

فمن هذه الآراء ما مر بنا من أن وجود الفعل الدال على الحدث في العقدة الفعلية - التي تقع موقع المركز في الألسنة الأوروبية وفي ألسنة كثيرة غيرها - وجود واجب وأن وجود الملابس فيها ممكن وليس بضروري؛ ومنها ما وقف عليه تانيار من صعوبة الفصل في مواطن كثيرة بين الذوات المشاركة في الحدث والملابس التي يقع فيها، وهو التباس يعكسه في اللغة غموض الحدود بين الفاعلين والظروف رغم أن تانيار سعى إلى الفصل فصلاً جلياً بين المقومات الثلاثة التي هي الحدث والمشاركين فيه والملابس الحافة به؛ ومنها أيضاً ما افترضه من أن الأفعال العديمة الصلة متقدمة في زمن ظهورها في الألسنة البشرية على سائر الأفعال الأعقد من حيث درجة التعليق (اطلب ص 401 وما بعدها فيما يلي).

فهذه الآراءُ جميعاً تفضي في الأقل إلى نتيجتين بيّنتين تتعلّقُ أولاهما بالطعن في كلية التصور الإسنادي وأصليّته وهي نتيجة تخالفُ مخالفةً صريحةً ما تقرر في النحو العربي من أنه لا يجوز البتة إخلاء الفعل عن فاعل؛ وتتصلُ ثانيتهما بمنزلة الحدث في رسمنا التصوري إذ تُؤكّدُ خطر الحدث في التمثيل اللغوي واستقلاله عن الذات في التصور على النحو الذي لا يدفعه ستروسن، ويقابلُ ذلك غموضٌ في مفهوم الذات التي قد تلبس بما يحددها أي ما تقع فيه من مكان وزمان وحال.

الفصل الثاني الأعمال الوظيفية (مايكل هاليداي)

I . منزلة الدلالة في نحو هاليداي الوظيفي

يذهب هاليداي إلى أن اللغة نظامٌ دلالي غرضه إنشاء المعاني، وإلى أنها تتألف من أنظمة أخرى تُترجمُ إليها المعاني الناتجة. ومن ثمَّ فإن لفظ "الدلالة" semantics لا ينصرفُ إلى معاني الألفاظ فحسب، بل يصدقُ على نظام اللغة بأسره، وهو نظامٌ يعبرُ عنه النحو كما يعبر عنه المعجم. (Cf Halliday, 1950 / 1985, xvii). كما يرى هذا اللساني أن نظام اللغة الرمزي قائمٌ على ثلاثة مستويات هي مستوى المعاني والدلالات meanings ومستوى الصيغ والأشكال wordings ومستوى العبارات والألفاظ expressions (اطلب م. ن.، xvii - xviii). ويؤلفُ المستوى الأولُ النظامَ الدلالي، والمستوى الثاني النظام النحوي وهما مستويان مجردان تماما (اطلب م. ن.، xix). فالمعاني المجردة تُحوَّلُ إلى صيغ نحوية ذات طابع مجرد أيضا ثم تنقلُ هذه الصيغُ إلى عبارات يُلفظُ بها أو تُقيد بالكتابة. «الصيغُ هي أجزاءٌ من النظام اللغوي مجردة تجريدا تاما، ولا يتأتى لك أن تسمعها في المنطوق أو تراها في المكتوب». ثم إن الصيغة يعادُ نقلُها وترجمُتها إلى صوتٍ أو خطٍ (م. ن.، xvii).

ويمكنُ تقريب هذا التقسيم لمستويات الظاهرة اللغوية عند هاليداي من تقسيمها عند سوسير. فمستوى المعاني والدلالات عند الأول يناسبُ إجمالا مستوى الفكر عند سوسير؛ ويناسبُ مستوى العبارات والألفاظ مستوى المادة الصوتية؛ أما مستوى الصيغ والأشكال wordings فيناسب إلى حد بعيد مفهوم القيمة valeur (أو نظام القيم) عند سوسير. وتقومُ على التناسب في تعريف هذا المستوى الثالث عند الرجلين أماراتٌ عديدة منها اعتبارُ هاليداي إياه مستوى مجردا غير ملموس يؤلفُ ما يسميه بالنظام النحوي ويتوسط المعنى واللفظ وهو ما يقابلُ اعتباره عند سوسير جوهر الظاهرة اللغوية من حيث كان يُمثَّلُ النظام الذي تأتلفُ بمقتضاه المادة الصوتية والمادة الذهنية وهما بطبيعتهما مادتان مشوّستانِ مبهمتانِ قبل تقطيعهما وتجزئتهما بواسطة وحدات ذلك النظام ومقولاته. ذلك أن الدور الخاصي للغة (أي

نظام القيم) إزاء الفكر لا يتمثل «في خلق أداة صوتية مادية للتعبير عن الأفكار، إنما هو أن تكون واسطة تصل الفكر والصوت في نطاق ظروف تجعل اتحادهما يفضي بالضرورة إلى تعيين متبادل لحدود الوحدات. فالفكر، وهو شيء مشوّش بالطبع لا بد له من التجزؤ كي يصبح دقيقاً مضبوطاً. فالأمر هنا... يتعلق بتلك الظاهرة الغريبة نوعاً ما والمتمثلة في أن "الفكر - الصوت" يقتضي وجود تجزئات، وفي أن اللغة تُنشئ وحداتها وذلك بأن تُنشئ نفسها بين كتلتين مبهمتين غير واضحتي المعالم. فخذ لك مثلاً الهواء في اتصاله بسطح ماء من المياه: فإذا تغير الضغط الجوي تجزأ سطح الماء إلى مجموعة من الأجزاء هي الأمواج، وتلك التموجات هي التي تعطينا فكرة عن اتصال الهواء بالماء، وكذلك إن صح التعبير، عن التحام الفكر بالمادة الصوتية» (سوسير، 1916 / 1985، 173). ومن ثم لم يتردد سوسير أيضاً في نعت هذا النظام الوسيط بين المعنى واللفظ بالتجريد: «فالمجال الذي تعمل فيه الألسنية إذن مجال ذو حدود مشتركة فيه تألف العناصر التابعة للصعيدين أي صعيد الفكر وصعيد الصوت، والذي يحدث عن مثل هذا التوليف إنما هو شكل وليس بمادة» (م. ن، 174).

وبين لك خطر هذا المستوى المتوسط في إكساب اللغة ماهيتها أن إغفاله يؤدي حسب هاليداي إلى إغفال المستوى النظامي الذي يتيح التعبير عما لا حد له من المعاني بواسطة الأشكال القليلة المحصورة العدد، وهذا ما عبر عنه سوسير حين رأى أن «مفهوم القيمة... يبين لنا أنه من فادح الوهم اعتبار عنصر ما مجرد اتحاد صوت ما بمتصور ما. ففي تعريفنا له على هذا النحو عزل له عن النظام الذي إليه ينتمي، وظنُّ بأنه يمكننا أن ننطلق من العناصر فنجمعها وبجملتها نبني النظام، والحال أنه ينبغي، على العكس، أن ننطلق من الكل متضامناً لكي نحصل بواسطة التحليل على ما يضمه من عناصر» (م. ن.); وعندما رأى أن عدم اعتبار القيمة مفهوماً متميزاً عن الدلالة يؤدي إلى حصر اللغة في مجرد قائمة من الألفاظ (اطلب م. ن، 175).

ويرى هاليداي من جهة أخرى أن العلاقة بين النحو والدلالة علاقة طبيعية لا اعتبارية من جهة أن النحو نظامٌ يتوسطُ المعنى واللفظ ويختزلُ في أشكال قليلة محصورة العدد ما يفترض أن تنوع بحفظه الذاكرة البشرية لو قدر لهذا النظام المتوسط ألا يوجد وأن يُنتقل من مستوى المعاني مباشرة إلى مستوى العبارات والألفاظ، أي لو قدر الانتقال من نظام ذي ثلاثة مستويات (هي المعاني والصيغ والألفاظ) إلى نظام ذي مستويين (هما المعاني والألفاظ) كما هو شأن نظام لغة الأطفال قبل سن الثانية (اطلب م. ن.، xvii . xviii).

ولما كانت العلاقة بين النحو والدلالة علاقة طبيعية، ولما كان هذان النظامان نظامين مجردين تماما فقد ذهب هاليداي إلى القول بعدم وضوح الحدود بينهما خلافا لتانيار الذي قال بالفصل الجلي بين مستوى البنية الإعرابية والمستوى الدلالي. وهو يرى من ثم أن النحو الوظيفي نحو منطلق في اتجاه الدلالة (اطلب م. ن.، xix). فـ«حقيقة كونه نحواً» وظيفياً تعني أنه قائمٌ على المعنى، غير أن حقيقة كونه "نحواً" تعني أنه تأويلٌ للصيغ والأشكال اللغوية» (م. ن.، xx). ومن ثم كان النص عند هاليداي «وحدّة دلالية لا وحدّة نحوية». غير أن المعاني تتحقق في صيغ وأشكال، وبدون نظرية في الصيغ والأشكال - أي بدون نحو - لا يكون ثمة سبيلٌ إلى أن يُصرَّح المرء بتأويله لنص من النصوص» (م. ن.، xx). ولما كان النحو الوظيفي كما يراه هاليداي نحواً ينتظم حول النص أو الخطاب لا حول الجملة ويتخذ الدلالة أساساً له (اطلب م. ن.، xxviii) فقد كان من الطبيعي أن يكون هذا النحو دلالياً في وجهته وأن تُفسَّر المقولات النحوية فيه باعتبارها تحقيقاً لمنوالات دلالية (اطلب م. ن.، xvii).

II . الحدث في الجملة الصغرى

وعلى هذا النحو من النظر إلى المعنى واعتبار الدلالة تناول هاليداي الحدث من حيث هو داخل في المكونات الدلالية للجملة الصغرى بل من حيث هو قطب هذه الدلالة ومركزها. ومن ثم نرى أن هاليداي يُنيط بالجملة الصغرى من الدلالة ما يقرب مما أناطه تانيار بالعقدة الفعلية، ذلك أن «من أهم وظائف اللغة أنها

تمكن البشر من بناء صورة ذهنية عن الواقع، وأنها تجعلهم يُعَوّن ما يختبرونه مما يجري حولهم وفي أنفسهم. وههنا أيضا تَكُون الجملةُ الصغرى الوحدةَ النحويةَ الأكثر دلالة في هذه الحالة لأنها هي التي تعملُ باعتبارها تمثيلاً للحدثانات» (م. ن.، 101). ويفسرُ هاليداي هذا التمثيل بقوله: «يقومُ أقوى تصور للواقع على ما يجري ويقع أي على العملِ والحدوثِ والإحساس والكينونة. ويُبَوَّبُ هذا الذي يجري ويقعُ في نظام اللغة الدلالي ويُعبّرُ عنه من خلالِ نحو الجملة الصغرى» (م. ن.).

وتتطابق العناصرُ الدلالية للجملة الصغرى عند هاليداي العناصرُ الدلالية للعقدة الفعلية عند تانيار إذ تتألفُ من الحدثان والمشاركين في الحدثان وملابسات الحدثان. والفرق بين تصور الرجلين أن تانيار اعتبر هذه العناصر الثلاثة منفصلةً وأنَّ هاليداي اعتبرها جميعاً جزءاً من الحدث. ذلك أن «الحدثان يقوم من الناحية التقديرية على ثلاثة أشياء هي: (i) الحدثانُ نفسه، و(ii) المشاركون في الحدثان، و(iii) وملابسات الحدثان» (م. ن.). وبذلك نتبيّنُ أن هاليداي يستعمل لفظ "الحدثان" استعمالين مختلفين: أولهما استعمالٌ عامٌ يشمل جميع العناصر التي تفيدها الجملة الصغرى ويدخلُ في ذلك الذاتُ المشاركة في الحدث والظروف التي يقع فيها؛ وثانيهما استعمالٌ خاصٌ يتعلق بعنصر واحد من هذه العناصر وهو الحدثُ نفسه. ومن البديهي أن هذا الضربُ من الاشتراك في مصطلح الحدث عند هاليداي يعكسُ تصوراً يقوم على اعتباره بؤرة الدلالة في الجملة الصغرى حتى إن مختلف المقومات الدلالية في هذه الجملة يمكن أن تردَّ إليه وأن يشار إليها مجتمعة باسمه من باب التغليب وتسمية الشيء بأظهر ما فيه.

وليست هذه المماثلةُ بين الحدث المحض والحدثِ المختلف العناصر والمقوماتِ شاذة في التفكير الدلالي المتصل بباب الحدث، ذلك أن بعض الدراسات ذات المنزع العرفاني تذهبُ إلى أنَّ الجملة تفيد من الناحية التصورية حدثاً كاملاً، والمقصود بذلك ما تتألف من الحدث بالمعنى الخاص، ومن المشاركين والملابسات (Cf. Delbecque, 2002, 104). وقد وقفنا على مثال لهذا التصور في التفكير الفلسفي فيما مر بنا من التباس الحدث الذي هو جزء من الواقعة بالواقعة التي هي

عبارة عن الأشياء وما يقوم بينها من علاقات (اطلب تفريق ديفدسن بين الواقعة والحدث في ص 84 وما بعدها).

غير أن اتفاق هاليداي وتانيار في تقسيم المكونات الدلالية للعقدة الفعلية والجملة الصغرى إلى أحداث ومشاركين وملابسات لا يبدو اتفاقا عرضيا بقدر ما يبدو دليلا على بنية تصورية ثابتة مشتركة بين الألسنة، وهي تقوم إجمالا على التفريق بين ضربين من "الموجودات" هما الأحداث والذوات، كما تقوم من جهة أخرى على التفريق بين هذين الضربين وبين ما يتصل بهما ويُحددهما خارجيا وتلك هي ملابسات المكان والزمان خاصة. ومن ثم اعتبر هاليداي أن «هذا التأويل الثلاثي للحدثانات هو ما يُفسر تقسيم الكلام في النحو إلى أفعال وأسماء وغير ذلك من أقسام الكلام؛ وهو نموذج يُرجَّح أن يكون كليا في الألسنة البشرية بوجه من الوجوه» (Halliday, 1950 / 1985, 102). ولذلك رأى أنه يُعبّر عن الحدثان عادة بمجموعة ألفاظ فعلية، وعن المشارك بمجموعة اسمية، وعن الملابسات بمجموعة ظرفية أو مركب حرفي كما يبيّنه المثال التالي (اطلب م.ن.):

the lion الأسد	Chased طارد	the tourist السائح	Lazily متناقلا	through the bush عبر الأدغال
participant مشارك	process حدثان	participant مشارك	circumstance ملابسات	circumstance ملابسات
nominal group مجموعة اسمية	verbal group مجموعة فعلية	nominal group مجموعة اسمية	adverbial group مجموعة ظرفية	prepositional group مجموعة حرفية

III . الحدث لا بد فيه من مشارك

لقد تقدمت الإشارة إلى أن هاليداي يُجيز أن يُعبّر عن التجربة المؤلفة من حدث ومشاركين وظروف باستعمال صيغة تحليلية تُظهر جميع هذه العناصر الدلالية المكونة للجملة الصغرى كما يجيز التعبير عنها تعبيرا إجماليا باستعمال صيغة لا شخصية. ولا يمكن أن نستنتج من القول بجواز استعمال الصيغ

اللاشخصية إقراراً من هاليداي بأن الحدث يمكن أن يحدث من تلقاء نفسه دونما حاجة إلى فاعل خلافاً لما ذهب إليه تانيار. بل نرى أن هاليداي يدفع على نحو غير صريح الرأي القائل باستقلال الحدث عن كل ذات قد يتعلق بها؛ وهذا ما يبدو جلياً في اعتباره الحدثان والمشارك مقومين ضروريين في دلالة الجملة الصغرى، واعتباره العناصر الظرفية والملابسات مما يكون المتكلم بالخيار في ذكره أو إغفاله. كما يظهر هذا الموقف فيما ذهب إليه من أن «... كل حدثان لبالمعنى الخاص عند هاليداي وهو الحدث نفسه» يقترب بمشارك يكون أهم شيء في ذلك الحدثان لبالمعنى العام الذي يشمل عند هاليداي إلى جانب الحدث المشاركين والملابسات؛ وهو الذي يتحقق الحدثان من خلاله، وبدونه لا يكون حدثان البتة. ولتسم هذا العنصر بـ "الوسيط" medium من جهة أنه الذات التي بواسطتها يدخل الحدثان في الوجود» (م. ن.، 146). وعلى هذا يرى هاليداي أن الجمل القائمة على الصيغ اللاشخصية جملٌ امتزجت فيها الذات بالحدث واختلط فيها الوسيط بالحدثان. «فباستثناء حالة بناء شبه المجهول¹ mediopassive voice... يكون الوسيط ضرورياً في جميع الحدثانات، وإن شئت الدقة، فهو، بعد الحدثان نفسه، العنصر الضروري الوحيد. (ونحن نمثل الحدثانات الجوية من قبيل it's raining على أنها تعدُّ الوسيط وذلك من باب التبسيط؛ غير أن الأقرب إلى الضبط أن يقال إن الوسيط ههنا قد امتزج بالحدثان)» (م. ن.، 146 - 147).

وعلى هذا يتضح لنا أن اتفاق هاليداي وتانيار في تحديد المقومات الدلالية لما يسميه الأول جملة صغرى والثاني عقدة فعلية، لم يحل دون اختلافهما في تحديد العلاقة بين الحدث والذوات المشاركة فيه. فإذا كان الحدث هو المكون الدلالي الضروري الوحيد عند تانيار في دلالة العقدة الفعلية (Cf. Tesnière, 1959 /

¹ مما مثل به هاليداي على بناء شبه المجهول قولهم في الإنكليزية the bed hadn't been slept in "لم يُنم في السرير"، و this pen's never been written with أي "لم يُكتب بهذا القلم البتة" (اطلب م. ن.، 152). وهو يعتبر شبه المجهول ضرباً من البناء الوسيط middle voice (اطلب م. ن.، 151 - 152) الذي يتوسط البناء للفاعل والبناء للمفعول لكونه يخلو من مفهوم الفاعلية الدلالية التي يشتمل عليها البناء للفاعل على جهة الإيجاب والبناء للمفعول على جهة السلب، فلا يُشعرُ بالفاعل الحقيقي (اطلب م. ن.، 150 وعن مفهوم البناء الوسيط اطلب السعدي، 2013، 373 - 374).

(102، 1976) فإن ما هو ضروري لاستقامة دلالة الجملة الصغرى عند هاليداي هو الحدثُ والذاتُ التي يقوم بها ذلك الحدثُ ولا يُتصوّر وجوده بدونها؛ وإذا كان تانيار يجيز أن يكون فعلٌ دون فاعل فإن هاليداي اعتبر أن النواة الدلالية الدنيا لا بد أن تقوم على ذات وحدث. وليس هذا التضاربُ في النتائج بمستغرب إذا علمنا أن الرجلين كانا يصدران عن تصورات متباينة ورؤى مختلفة: إذ كان هاليداي يدور في فلك المنطق الأرسطي التقليدي القائم على مفهوم الحمل والإسناد¹ وهو مفهوم لغوي يناسبُ في المستوى الدلالي الأنطولوجي مسلمات من قبيل عدم قيام العرضِ بنفسه واحتياجه في وجوده إلى محل يقوم به؛ أما تانيار فقد كان يتحركُ في مجالٍ أقرب إلى روح المنطق الحديث الذي تجاوز مفهوم الحمل والإسناد إلى مفهومي الدالة القضائية والمعمول، وهما مفهومان يسوغان للفعل في بعض الاستعمالات ألا يتعلق بشيء من المتعلقات ويُمكنُ أن نرتب عليهما نتيجة في المستوى الدلالي والأنطولوجي وهو وجود أحداث محضة تحصل من تلقاء نفسها ولا تتعلق بذات (اطلب ق2، ب2، ف4، VII).

غير أن ترتيبنا لهذه النتيجة هو من باب الافتراض المحض لكون الدراسة الصورية دراسة محايدةً أنطولوجيا، ولأن حاجة مثل هذه الدراسة إلى افتراضات أنطولوجية دنيا لا تستوجب منها تفصيل القول في ماهية العناصر الأنطولوجية التي تعتمدها. (Cf. Gabbay & Moravcsik. 1980, 60) ومن ثم لا نستغربُ أن يتخذَ بعض من اشتغل بالمنطق الحديث مواقف أنطولوجيةً "تقليدية" تُرد إلى معنى قيام العرض بالذات واحتياجه إليها في وجوده، وفي كلام كارول Carroll ما يُمكنُ أن نستنتج منه قيام الذات بنفسها وحاجة الصفة إليها في الوجود، وهو قوله: «سأل بعض الناس، فقالوا: "هل يجوزُ أن يوجدَ شيءٌ لا صفةَ له؟"، وهذا سؤالٌ محيرٌ جداً، لن أسعى إلى الجواب عنه... ولكنهم لو عكسوا فقالوا: "هل يمكنُ أن توجدَ صفةٌ دونَ شيءٍ تُسندُ إليه؟" لأجبنا في الحال: "كلا"... فهل رأيت ذات مرة

¹ ذهب هاليداي إلى أن المسند إليه هو «أحد المفاهيم الأساسية في التقليد الغربي المتعلق بالتحليل النحوي» (Halliday, 1950 / 1985, 32) ونراه يفصل المعاني التي أناطتها السنة النحوية الغربية بهذا المفهوم ولا يردُّ منها شيئاً بل يقرها ويستثمرها في نحوه الوظيفي.

"جميلاً" يحومُ في الهواء أو مبعثراً في قاع البيت دون أن يكون ثمة شيءٌ تنطبقُ عليه
صفة الجمال»¹ (Carroll, 1887, 5)

IV . الحدثُ والوظائفُ المعنوية عند هاليداي

أ . أثر دلالة الفعل في بنية الجملة والوظائف الدلالية

رأى هاليداي أن تقسيم مكونات الجملة الدلالية إلى حدثان ومشارك وملايسات تقسيمٌ عام مجردٌ وأن هذا العموم والتجريد مضعفٌ لقدرته التفسيرية، فـ«متصوراتُ الحدثان والمشارك والملايسات مقولات دلالية تُفسَّرُ على النحو الأكثرِ عموماً الكيفية التي تُمثِّلُ بها ظواهرُ العالم الواقعي باعتبارها بُنى لغويةً. غير أننا لا نستعملُ هذه المتصورات كما هي عندما يتعلق الأمرُ بتأويل نحو الجملة الصغرى من قبيل أنها متصوراتٌ على جانب من العموم الذي يجعلُ قدرتها على التفسير ضعيفة. ذلك أننا سنحتاجُ إلى الإقرار بوظائفٍ أخصَّ من هذه، وهي وظائفٌ قد تختلفُ بحسبِ نوع الحدث المُمثِّل. غير أن جميعها مشتقٌّ من هذه المقولات العامة ويُمكنُ أن يُردَّ إليها» (م. ن.، 102). ومأتى هذه الحاجة إلى تفصيل أنواع الحدث ما يُلاحظُ من أن «المقولات النحوية والدلالية ليست في تناسُبٍ تامٍّ، ومن ثمَّ فإننا إذا استعملنا مصطلحات نحوية ذات مضمون دلالي (كما هو شأنُ أغلب المصطلحات النحوية) فإنه لا يُمكنُ أن نتوقع منها أن تُطابقَ جميع الأمثلة. وهذا الاستدلالُ مستقيمٌ تمام الاستقامة: ذلك أنه يندُرُ أن تناسب المصطلحات النحوية جميع أمثلة المقولة؛ لأنها إنما جعلت لتُفيدَ دلالتها المركبة» (م. ن.، 106).

وتتدرج عناية هذا اللساني بتفصيل أنواع الحدث في باب دراسة الوظائف الدلالية المقترنة بالبُنى النحوية، وهي وظائفٌ وبُنى غالباً ما تتوقَّفُ في عددها ونوعها على دلالة الفعل المعجمية ومظهره الموضوعي من جهة أن الأفعال لا تتساوى فيما

¹ نجد هذا الرأي في بعض أعمال المؤلف الفنية وهو "أليس في بلاد العجائب"، وقد أورده بوتيري Pottier في معرض بيانه لحاجة السلوك comportement (= الحدث) إلى ذات يُسندُ إليها ويصدق عليها: فـ«الكلامُ على "الابتسام" يقتضي كأننا يصدق عليه هذا السلوك من قبيل أن ذوات العالم المتميزة من غيرها والمنفصلة عنه تقبل الوسمَ بضروب متعددة من السلوك» (Pottier, 1992, 91)

تقتضيه من الذوات المشاركة فيها عددا ونوعا. ومن ثمَّ كنا «محتاجينَ إلى توسيع رؤيتنا لماهية "ما يحدثُ ويجري". فمن المهمُّ أن نُقرَّ بجواز وجود أكثر من نوع ما من الحدثانات في نحو لسان من الألسنة، وبأن الوظائف التي يضطلعُ بها المشاركون في أي جملةٍ صغرى هي وظائفٌ يحددها نوع الحدث المضمَّن فيها» (م.ن، 105).

وبهذا يكون هاليداي قد اعتنى ببنية الفعل الدلالية الداخلية خلافا لتأنيار الذي لم يدقق دلالات الفعل ولم يدرس، على نحو جلي، أثرها في بنيته العاملة بل اكتفى بالتقسيم التقليدي الذي يجعلُ الأحداثَ صنفين دائرين على الهيئات والأعمال. وتندرج عناية هاليداي بمختلف دلالات الأفعال في نطاق ما يُعرفُ في الأدبيات اللسانية بـ "المظهر المعجمي" و"المظهر الموضوعي" و"نوع الحدث" Aktionsart.

ب. أنواع الحدث عند هاليداي

ميز هاليداي بين ثلاثة أنواع أساسية من الأحداث هي الحدثانات المادية التي يسميها حدثانات الفعل والعمل، والحدثانات الذهنية المسماة بحدثانات الشعور، وحدثانات النسبة المسماة بحدثانات الكينونة. وهذا النوع الثالث عبارة عن تفصيل لما يفيد فعل الكينونة to be وفعل الملك to have في الإنكليزية من معاني التعريف والوصف والملكية وتحديد المكان والزمان وما إليها (اطلب م.ن، 112). ومن ثمَّ كان النوعان الأول والثاني يستوعبان أكثر الأفعال في الإنكليزية.

1. الأحداث المادية (أو أحداث الفعل):

يطابق مفهوم الأحداث المادية عند هاليداي مفهوم الأحداث الحقيقية في نحو بور رويال وأفعال العلاج والتأثير في النحو العربي فهو «يُفيدُ المفهومَ القائمَ على أنَّ ذاتا ما "تفعلُ" شيئا يُمكنُ أن يُفعلَ" بـ"ذاتٍ أخرى» (م.ن، 103). ويقتضي هذا الحدث من جهة الوظائف المعنوية مشاركا ضروريا يُسمى فاعلا حقيقيا actor وقد

يقتضي مشاركا ثانيا يسمى مفعولا به حقيقيا ¹ goal إذا كان الفعل متعديا. ويناسبُ الفاعلُ الحقيقيُّ المسند إليه المنطقي في الاصطلاح القديم الرائج في أدبيات الإنكليزية ².

ولما كانت الأحداثُ المادية عند هاليداي أحداثٌ "فعل" أو "عمل" doing فقد اعتمد هذا اللساني في التفريق بينها وبين سائر أنواع الحدث اختبارا لغويا يقوم على جواز الاستفهام عنها بسؤال "ماذا فعل الفاعل؟" كقولهم : What did the lion do ? أي "ماذا فعل الأسد؟" الذي يناسبه في الجواب the lion sprang أي "وثب الأسد" (اطلب م. ن.، 104). وإذا كان الفعل الدال على الحدث المادي متعديا أمكن الاستعانة باختبار إضافي وذلك بالنظر إلى الحدث من جهة المفعول به فيُسأل عندئذٍ عما حدث للمفعول به كقولهم: what happened to the tourist أي:

¹ يرادفُ مصطلح goal الذي معناه "الهدف" مصطلح patient الذي يدلُّ على المتفعل أي على من يقع عليه الحدث. وقد رأى هاليداي (م. ن.، 103) أن المصطلح الأول الذي يفيدُ في أصل وضعه اللغوي توجيه الحدث إلى غرض، والمصطلح الثاني الذي يفيدُ الألم والمعاناة لا يصيبان المرمى كلاهما ولا يفيان بالمطلوب لأن المفهوم المناسب للتعبير عن هذه الذات الثانية المشاركة في الحدث هو مفهوم "ما يتعدى إليه الحدثان"، وهو المفهوم الذي يشتمل عليه مصطلحا "اللازم" و"المتعدي" التقليديان. وإذا كان مصطلح goal يرادف مصطلح patient فإن مصطلح actor يكون مرادفا على سبيل الاستنتاج لمصطلح agent، وهذا مؤيد بما جاء في معجم المصطلحات اللغوية. غير أنه من الواضح أن استعمال الزوج agent / patient غالب على الأدبيات الفلسفية وأن استعمال الزوج actor / goal غالب على الكتابات النحوية واللسانية. وقد أثرنا أن نقابل كل فردين متحدي الدلالة من هذين الزوجين بمصطلح واحد في العربية تجنباً للتكثير المصطلحات.

² يختلف مفهوم المسند إليه المنطقي logical subject في الأدبيات اللغوية الإنكليزية عن مفهوم sujet logique في بعض الكتابات اللغوية الفرنسية؛ إذ يُقصد به في الأدبيات الإنكليزية منذُ النصف الثاني من القرن التاسع عشر (33، 1985 / 1950 Cf. Halliday) الفاعلُ الحقيقيُّ أو «فاعلُ الفعل». وقد سُميَ "منطقيا" بالمعنى الذي كان لهذا المصطلح منذُ القرن السابع عشر وهو كونه "مُتعلِّقا بالنسب بين الأشياء" وذلك مقابل النسب النحوية التي كانت عبارة عن علاقات بين الرموز لأي العلامات والألفاظ (م. ن.، 34). ويُقصَدُ من إطلاق هذا المصطلح في بعض الكتابات الفرنسية المسندُ إليه النحوي، وهو عند غليوم مثلا حاملُ المحمول، ويمكن أن يكون فاعلا حقيقيا في صيغة المبني للفاعل أو منفعلا في صيغة المبني للفاعل أو بين هذا وذاك في البناء الوسيط (34-32، 1991 Cf. Gosselin & François). وبهذا يكون مفهوم المسند إليه المنطقي عند غليوم أقرب إلى المسند إليه النحوي في الأدبيات الإنكليزية. فمعنى المسند إليه النحوي هو «ما أُسندَ إليه شيء ما أو حُمِلَ عليه. وقد سُميَ "نحويا" لأنه كان يُنظرُ آنذاك إلى ما تركب من المسند إليه والمسند على أنه علاقة نحوية صورية محض» (Halliday, 1950 / 1985, 33-34).

"ماذا حدث للسائح؟" في ما يمكن أن يكون جوابه: the lion caught the tourist أي "أدرك الأسد السائح". والاختبار الأول قريب من الاختبار الذي استعمله بارسنز في تمييز الأحداث التي ليست بهيئة من أحداث الهيئة وهو اختبار الجمل التي يخبر فيها بالذي (اطلب ص 120 وما بعدها).

والقصد من مثل هذين الاختبارين تمييز الحدث البسيط الساذج من الحدث الذي يكونُ بفعلٍ فاعلٍ أي التفريق بين ما يقع لذاتٍ من الذات ويحصلُ لها وبين ما توقعه تلك الذات وتوجدُهُ، والظاهر أنه تفريقٌ كلي لا تكادُ تخلو منه الأدبيات اللغوية التي عُنيت بمفهوم الفاعلية الدلالية. فقد جعله ديفدسن منطلقا لاستقصاء مفهوم الفاعلية الحقيقية وعبر عنه بقوله: «ما هي الأحداث التي تدل في حياة شخص ما على الفاعلية؟ وبم تُعرف أفعاله وأعماله من الأحداث التي تحصلُ له؟ وما هي السمة المفيدة في أعماله؟» (Davidson, 1980 / 1993, 67, voir aussi Neuberg, 1991, 205).

أما لاينز فقد بين قيمة هذا التفريق في الإنكليزية مفترضا أنه تفريق كلي لا يكاد يخلو منه لسانٌ من الألسنة إذ قال: «لقد مر بنا أن الإنكليزية تميز تمييزا حاسما إلى حد ما، داخل أوضاع الحدوثٍ لوهي خلاف أوضاع الثبوت التي هي عبارة عن هيئاتٍ وصفاتٍ إجمالا، بين الحدثانات والحوادث التي يسيطر عليها فاعلون، وبين مثيلاتها التي تُعدُّ هذه السيطرة. فجميعُ الحوادث والحدثانات تقع وتُحصلُ غير أن الأعمال وحدها (أي النشاط أو الأفعال¹) هي التي تُفيد ما يُفعل ويُصنع / faire

¹ يستعمل لاينز هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات الحدث عند خَلْف أرسطو استعمالا مختلفا بعض الاختلاف. ف«إذا كان لوضع الحدوث امتداد في الزمن كان حدثانا خلافا لَخَلْف أرسطو الذين يشترطون في الحدثان عدم التوقيت والتحديد زيادة على الامتداد في الزمن؛ وأما ما كان ممتدا وموقتا فهو عند خَلْف أرسطو أداء؛ وإذا كان أنيا غير ممتد كان حادثا لويقالبه الإتمام عند خَلْف أرسطو؛ ونلاحظ أن مصطلح الحادث event / événement مصطلحٌ يستعمله بارسنز للدلالة على الأداء والإتمام معا (Cf. Parsons, 1990, 20)؛ وإذا كان يسيطر عليه فاعلٌ كان عملا. وأخيرا فإن الحدثان إذا سيطر عليه فاعلٌ كان نشاطا (نلاحظ أن النشاط في الأدبيات المتأثرة بخَلْف أرسطو يرادف الحدثان مرادفة تامة (اطلب م. ن.، 21)، والحدث إذا سيطر عليه فاعل كان فعلا acte» (Lyons, 1977 / 1980, 116 – 117). فالعمل عند لاينز مقترن في التصور بالفاعل الحقيقي، وهو ينقسم إلى نشاطٍ وفعلٍ بحسب امتداده أو عدم امتداده.

doing فقولهم في الإنكليزية: What is happening? (وفي الفرنسية Que se passe-t-il) أي "ماذا يحدث؟"، قولٌ يلزمُ منه ببساطة أن حدثاً حصل؛ ويجوزُ أن يكونَ هذا الحدثانُ نشاطاً كما يجوزُ ألا يكونَ كذلك. وبضدِّ ذلك فإنه يلزمُ من قولهم What X is doing? (وفي الفرنسية Que fait X) أي "ماذا يفعلُ زيدٌ؟" أن الوضعَ المقصود هو عبارة عن نشاط. والأرجحُ أن التمييز بين أوضاعِ الحدوثِ ذاتِ الفاعلِ وأوضاعِ الحدوثِ التي لا فاعلَ معنويّاً لها يستند إلى تقديرٍ كونيٍّ كليٍّ لما تقومُ عليه الفاعلية الدلالية في الأمثلة النموزجية ولما قد ينعكسُ في البنية النحوية والمعجمية لجميع الألسنة» (Lyons, 1977 / 1980, 119). ويناسبُ هذا التفريقُ في النحو العربي ما يمكن تسميتهُ بجهةِ صدور الحدث (اطلب السعدي، 2013، 220).

1.1 علاقة الحدث المادي بالعمل والفاعلية المعنوية

لا يعتبر هاليداي الأحداثَ الماديةَ مرادفةً مرادفةً تامةً للأحداثِ المحسوسة، فهو يوسع من دائرتها لتشملَ بعض ما يجعله في عداد الأحداثِ المعقولة: فليست «الحدثاناتُ الماديةُ حدثاناتٍ ملموسةً فيزيائيةً بالضرورة؛ إذ قد تكونُ أفعالاً وأحداثاً مُجرّدة» (Halliday, 1950 / 1985, 104). غير أن الفعلين اللذين مثّل بهما هاليداي على الأحداثِ المجردة وهو قوله: the mayor resigned أي "استقالَ رئيس البلدية" و the mayor dissolved the committee أي "حل رئيس البلدية اللجنة" يمثّلان في ترجمتهما إلى العربية على الأقل استعماليين مجازيين لفعلين يدلان في الحقيقة على حدثين محسوسين¹. ومما سَوَّغَ لهاليداي اعتبارَ مثل هذه الأفعالِ أفعالاً ماديةً أنها تستجيب للمقياس الذي يقوم عليه الاختبار الأساسي في تمييز الأحداثِ المادية من غيرها إذ يصح في كلتا الجملتين أن نتساءل عما فعله رئيس البلدية (اطلب م. ن.).

¹ أقال الله عثرتك: أنهضك من سقوطك. واستقالَ من منصبه: طلبَ أن يُقالَ منه أي أن يُرفع.

ومن ثمَّ يجوز لنا أن نعتبر أنَّ ما يعنيه هاليداي بالحدث المادي الذي يسميه أيضا "فعلا" و"عملا" doing، يناسبُ في الأكثر الأعم ما يعرف في الأدبيات الفلسفية على وجه الخصوص بـ"الفعل" أو "العمل" action المقابل للانفعال والتأثر passion ويؤيد ما ذهبنا إليه أن هذا الضرب من الأحداث قرين الفاعل الحقيقي الذي يسميه هاليداي actor ويسمى في الأدبيات الفلسفية agent. غير أنَّ بين الفاعل في الأدبيات اللسانية والفاعل في الكتابات الفلسفية اختلافا مردهُ إلى اعتبارات تتعلق بالذات التي توقع الحدث واعتبارات أخرى تتعلق بنوع الحدث نفسه.

1.1.1 الفاعل الحقيقي بين الأدبيات اللسانية والكتابات الفلسفية:

جرت العادة في الكتابات الفلسفية على استعمال مصطلح "العمل" وقرينه مصطلح "الفاعل" في الأحداث التي تصدر عن الفاعل بشرط النية والقصد لا بشرط كون الحدث علاجا وتأثيرا. (Cf. Parsons, 1990, 283, n. 8) وبذلك يتسع مفهوم العمل لتدخل فيه الأحداث السلبية من قبل الترك والإهمال المقصودين، وهذا ما عبر عنه ديفدسن بقوله: «إنني أتبع سُنَّةَ فلسفية مفيدة بإطلاق لفظ "العمل" على كل ما يفعلُه الفاعل قصدا ولو على سبيل الترك والإغفال المقصودين» (Davidson 1980 / 1993, 17, n. 1, voir aussi Neuberg, 1991, 77, n. 2). وتبدو هذه الأعمال التي ينجزها الفاعل بالترك والإغفال والإهمال أعمالا سلبية لا تدخل فيها الفاعل حدثا في الوجود بل أقصى ما في الباب أنه يُبقي حالة سابقة على ما هي عليه. فترك الباب مفتوحا عن قصد وعدم غلقه عمل سلبي لا يقتضي منك إدخال حدث في الوجود بل يستلزم محافظتك على هيئة سابقة تُديمها عن قصد بأن لا توقع حدثا جديدا من شأنه أن يقطع تلك الهيئة ويُهيئ تلك الحالة. ونظير هذه "الأعمال" في العبادات الصوم وهو الامتناع عن إتيان أعمال معينة خلافا للصلاة التي تقتضي إيقاع جملة من الحركات المخصوصة. ومن اليسير علينا أن نربط تصور هذا الضرب من الأعمال السلبية بدلالة الأفعال المنفية حيث يحيل الفعل على حدث لم يحصل ولم يقع، كما أنه من اليسير أن نتبين الصلة الوثيقة بين دلالة الأفعال المنفية والأحداث التي هي عبارة عن هيئات لا تفاوت في أجزائها ولا اختلاف

(Cf. De Saussure, Louis, 1998 b, 271). ولا يختلف هذا التصور للعمل عما ذهب إليه ديفدسن في موضع آخر من اعتبار مُجرّد النية الخالصة عملاً من الأعمال. فـ«... النية الخالصة هي هيئة الفاعل الذي أنشأ نيّةً وأوجدها... وهذا حدثٌ... يجوز لنا كل الجواز أن نسميّه عملاً أو في الأقل شيئاً يفعلهُ الفاعل» (Davidson, *ibid.*, 127). وعلى هذا النحو جرت بعض الكتابات اللسانية إذ اعتبر دوتي¹ أنَّ جمل التدرج التي تُستعمل لمعنى من جنس الهيئات الثابتة «من قبيل He was being polite أي "كان يتكلّف الأدب" يوحى بالفاعلية الدلالية والسيطرة رغم أن المعنى لا يقتضي نشاطاً صريحاً» (Smith, 1983, 490).

غير أن هذا التصور للنية والقصد لا يوافق ما ذهب إليه سيرل من الفصل الصريح بين النية (أو القصد) وبين العمل فالنية هيئة قصدية أي حالة ذهنية وظاهرة نفسية لا تفضّل في منزلتها القصدية سائر الهيئات من اعتقاد ورغبة وأسف وسرور، وهي لا يمكن أن تكون عملاً من قبيل أنها حالة قصدية (نفسية ذهنية) يمثل العمل شرط استيفائها. فإذا أنجز العمل الذي تعلق به النية تحققت الهيئة القصدية وكانت مستوفاة على حد ما يُستوفى الأمر بالامتثال والوعد بالإنجاز والخبر (أو التقرير) بتحقيق شروط صدقه، وبدون العمل لا تكون النية مستوفاة. غير أن سيرل يميز بين القصد القبلي والقصد المضمن في العمل فيرى أنَّ القصد المضمن في العمل يكون مقارناً للعمل في الزمان بحيث يُعدُّ جزءاً من العمل، أما الجزء الثاني فهو الحركة البدنية عادة، وهذا الجزء الثاني هو شرط استيفاء الهيئة القصدية، وبدون هذه الهيئة القصدية لا نحصل على عمل ولكننا نحصل على مجرد حركة بدنية، وبدون الحركة البدنية تُخفق الهيئة القصدية لعدم استيفائها شروط تحققها (Cf. Searle 1983, 79-111). ومن ثم رأى سيرل أن الهيئات القصدية والأحوال النفسية والأحداث الذهنية لا يمكن أن تكون أفعالاً يوقعها الفاعل على سبيل القصد والإرادة والتحكم بل هي هيئات موجودة في الذهن وجوداً ذاتياً متأسلاً رغم

¹ في مصنفه الموسوم بمعنى الكلمة ونحو مونطاغيو Dowty, David R. 1979. *Word Meaning and Montague Grammar*. Boston. : D. Reidel.

إقراره بوجود بعض الأعمال الذهنية من قبيل حل المشاكل الرياضية وتكوين المتصورات في خصوص أمر ما ، فلا يصح عنده أن تجيب عن سؤال السائل: "ماذا تفعل؟" بقولك: "إني بصدد الاعتقاد أو الخوف أو الرجاء". (Ibid, 3)

1.1.1.1 تحديد الفاعل المعنوي من جهة الذات التي يتعلق بها الحدث

يظهر أن الأدبيات اللسانية قد أرست مفهوم الفاعل المعنوي على شرائط لا تتعلق بالذات التي يصدر عنها الحدث فحسب بل تتعلق بنوع الحدث نفسه؛ ويبدو أن شرط النية والقصد وما يدور في فلكه من مفاهيم الإرادة والعقل (أو الوعي consciousness) والسيطرة contrôle وسائر السمات البشرية هو من الأمور المعتمدة المراعاة في تعريف مقولة الفاعل الحقيقي في هذه الأدبيات في الأكثر الأعم ، ودليل ذلك أن هاليداي (Cf Halliday, 1950 / 1985, 104) يقر بأن ما يعتبره فاعلا حقيقيا ، وهو the tourist أي "السائح" في قولهم: the tourist collapsed أي "خَرَّ السائحُ لوجهه" هو أقرب في دلالة إلى المفعول به الحقيقي منه إلى الفاعل الحقيقي بسبب خلو الحدث من الإرادة رغم أن هذا اللساني يجزم في موضع آخر بأن سمة العقل (= الوعي) مشترطة في الأحداث الذهنية التي تقتضي شاعرا senser وغير مشترطة في الأحداث المادية التي تقتضي فاعلا حقيقيا. وقد جعل هاليداي هذا المقياس أهم ما يمكن أن نميز به هاتين الطائفتين من الأحداث. فالمقياس الأول في تمييز جمل الأحداث الذهنية من جمل الأحداث المادية أن الضرب الأول يقتضي مشاركا عاقلا أو معدودا من العقلاء خلافا لجمل الأحداث المادية التي لا يشترط في أي من المشاركين فيها سمة العقل. ف«لا يشترط في أيٍّ مُشاركٍ في الحدثان المادي أن يكون من البشر، وليس للتمييز بين الموجودات العاقلة وغير العاقلة أي دور في هذه الجمل» (م. ن.، 108). وإذا ذهب هاليداي إلى نفي اشتراط السمات البشرية في الفاعل الحقيقي فإنه يكون قد خالف ما أقره سابقا من افتراض الإرادة في هذا المفهوم ، وناقض الموقف الفلسفي القائم في عمومته على ربط الفاعلية بالنية والقصد اللهم إلا إذا سلمنا بما ذهب إليه سيرل من أن للحيوانات هيئات قصدية من قبيل الاعتقاد والنية والرغبة (اطلب 25, Searle. 2007, 335 وص فيما تقدم. ويكون

هاليداي برأيه هذا أيضا قد نأى عن موقف بعض اللغويين القائلين باشتراط سمات بشرية دنيا في تحديد مفهوم الفاعل المعنوي والذين جعلوا إمكان تعلق مكون يفيد الأجلية بالفعل أمانة على هذه السمات البشرية (Cf. Groussier, 1997, 139). فـ«الفاعل المعنوي يُعرَّف بأنه "مُحدثُ الحدث وموجده"؛ ويكونُ في إحداثه فعلُهُ هذا قاصدا إلى أمر وجاريا إلى غاية... والمعنى عندنا بقولنا: "قاصدا إلى أمر وجاريا إلى غاية" أن يقصد الفاعلُ إلى إيقاع حدثٍ آخر في المستقبل ينجمُ عن الحدث الأول على سبيل استحسان الفاعل الحقيقي إياه ورغبته فيه". ويُحيلنا هذا التفسيرُ على الغائية التي لا تتفصل عن وجود الفاعل المعنوي. فالشرطُ الضروري والكافي لإمكان هذه الغائية هو أن تُقرَنَ بِمُحدثِ الحدث وموجده الخاصية الأولية وهي خاصية / حيّ - عاقل أو ما كان في حكم الحي والعاقل /» (م.ن). ويوافق هذا التعريف الذي يشترط في الفاعل المعنوي سمات بشرية ما ذهب إليه أ. مانزوتي A. Manzotti وجماعته¹ في تعيين الذوات التي تقتضيها الأعمال إذ رأوا أنَّ «لمسندات العمل مجالا إحياليا سمته تدخل كائنات بشرية... تسلك سلوكا له غرض معلوم» (François, 1989, 15).

وتوجد بين هذين القطبين المتعارضين آراء أخرى متوسطة تتراوح من عدم اشتراط أي سمة بشرية في تعيين الفاعل المعنوي - بحيث يشمل هذا المفهوم الحيوان والنبات والجماد والقوى الطبيعية - إلى اشتراط بعض السمات التي تُقرَّب الفاعل من البشرية دون أن تُبلغه تلك المرتبة بالضرورة. فمن ذلك أن فيلمور اشتراط في الفاعل المعنوي، في بعض أعماله الأولى²، سمة الحياة فجعل حالة الفاعلية الحقيقية agentive case لـ«لوظيفة المعنوية التي تضطلع بها الذات الحية خاصة، والتي توقع ما يُفيده الفعل من عمل» (Mankai, 1992, 18) أما غير الحي من القوى الطبيعية وما إليها فقد خصص له حالة سماها حالة الآلية instrumental case

¹ وهم أعضاء مجموعة كيال Kiel الألمانية للبحث اللساني. وقد ذكر فرنسوا أنهم أعدوا تمثيلا منطقيا لجمل العمل مشابهها لتمثيل ديفدسن دون أن يكونوا قد اطلعوا مسبقا على أعماله (François, 1989, 13).

² في مقاله الموسوم بـ "حالة الحالة" (eds.), "The Case for Case", in Bach / Harms (eds.), 1968. Universals in Linguistic Theory. New-York: Holt, Rinehart & Winston, 1968.

«وهي حالة القوة الجامدة أو حالة الذات التي تمتُ بصلة سببية إلى إيقاع ما يفيدُه الفعل من عملٍ أو هيئة» (م.ن.). فهي «حالة الاسم الجامد (أي غير الحي) حين يوحى التركيب بأنه الفاعل؛ مثلاً: this pen أي "هذا القلم" في This pen writes beautifully أي "يكتبُ هذا القلمُ كتابةً جيدةً" (معجم المصطلحات اللغوية).

غير أن فيلمور عدلَ في بعض أعماله اللاحقة تعريفَه للوظيفتين المعنويتين المذكورتين على نحوٍ اضمحلَّ فيه التقابلُ بين الحي والجامد فصار الفاعلُ الحقيقيُّ «مُحدثُ العملِ وموجدهُ instigateur de l'action» (Mankai, 1992, 18) وهو ما يصدِّقُ على الحي وغير الحيِّ من الجمادات وقوى الطبيعة؛ وصارت الآلةُ «مُثيرُ stimulus الحدثِ أو السبب المادِّي فيه [كما في قولك: فتحَ لطفي البابَ بالمفتاحِ]» (م.ن)، مما يجعلُ وظيفةَ الآليَّةِ المعنويةِ مقتصرة على ما يتوسَّلُ به الفاعلُ الحقيقي إلى إنجاز فعله.

وإلى هذا الفهم آل أمر مقولة الفاعلية الحقيقية في الكتابات اللاحقة المتأثرة بفيلمور. فمن ذلك أنَّ و.س. كوك W. C. Cook¹ يعرفُ الفاعل الحقيقي «بأنه الوظيفة المعنوية التي تتطلبها الفعل الدالُّ على عملٍ، والتي تُفيدُ مُحدثَ العملِ ومسببه. وتُجلي هذه الوظيفة الدلالية على نحو مثالي خاصَّ أسماء الموجودات الحية. "بيد أنَّ هذا الأمر ليس مطرداً". فقد اتَّبَعَ كوك تشيفَ (1970: 109 - 110) في القول بالمخصص الاسمي spécifiqueur nominal الذي يسميه القادر potent والذي يتيح اعتبار الجمادات التي لها "قدرة" ما فاعلاً حقيقياً. (لا آلة أو أداة كما هو الشأن في أعمال فيلمور الأولى). ويتعلق هذا المخصص على وجه التحديد بالقوى الطبيعية (وذلك نحو الريح والمطر والحر والجفاف إلخ.)» (François, 1989, 26 - 27).

ولما كانت الحدود بين مقولة الفاعلية الحقيقية ومقولة الآلية غير واضحة تمام الوضوح من جهة أنَّ بعض الذوات قد تحشر في هذه المقولة أو تلك بحسب اختلاف المقاييس التي يعتمدها الدارسون، فقد سعت بعض الدراسات اللاحقة إلى

¹ في كتابه A Case Grammar Matrix. Languages and Linguistics. Working papers. Washington D. C. 1972, p. 17.

جمع المقولتين في مقولة واحدة أطلق عليها أصحابها¹ اسمَ الفاعل السببي -agent causal وهي مقولة تجمع بين وظيفة الفاعل المعنوي الذي هو عبارة عن سبب قصدي ووظيفة الآلة وهي عبارة عن سبب لا قصدي، والجامعُ بين الوظيفتين أنهما تدلان على الشيء الذي يسببُ وقوعَ الحدث وحصوله كما في قولنا: «أنضجت الشمسُ الخوخَ». (Mankai, 1992, 21)

ويتضحُ بذلك أن المقوم الأدنى لمقولة الفاعلية الحقيقية من جهة الذات التي ينسبُ إليها العملُ، عند هؤلاء اللسانيين، هو مفهوم القدرة pouvoir (اطلب كلام فرنسوا فيما يلي) أو القوة (Cf. Mankai, *ibid.*) force لا مفهوم الحياة، وأن هذه القوة وتلك القدرة قد تتعلّقان بالجوامد التي لا تكون أداةً يستعملها فاعلٌ ظاهرٌ وذلك نحو القوى الطبيعية التي تفعلُ فعلاً يُنسبُ إليها خلافاً لسائر الأدوات والآلات التي تعدُّ القوةَ الذاتية فتكون بذلك أداة محضة يسخرها الفاعل الحقيقي لأغراضه.

غير أن مفهوم الفاعلية الحقيقية من جهة الفاعل قد يضيقُ بزيادة مقومات أخرى لهذا المقوم الأدنى من قبيل مقومي الحيوانية والبشرية. ومن الطبيعي أن تفضي زيادة مقومات المفهوم إلى تضيق حقل الماصدق أي جملة الذوات التي يتناولها ذلك المفهوم ويصدقُ عليها. ويناسبُ الاتجاه إلى تضيق مفهوم الفاعل الحقيقي الانتقال من أمثلة مبتدلة للفاعل إلى مثالٍ نموذجي من قبل أن الفاعل الحقيقي المثالي هو الفاعل الذي حوى المقوم الأدنى وزاد على ذلك بأن اشتملَ على المقومات المضيقية لحقل الماصدق. ومن ثم لا يكون غريباً أن يتناول مفهومُ الفاعل الحقيقي الإنسان أولاً والحيوان ثانياً وقوى الطبيعة ثالثاً.

ولا تبدو القضايا التي يطرحها اعتبار الجمار "ذي القدرة والقوة" فاعلاً حقيقياً بعيدة عن المسائل التي تثيرها الأفعال اللاشخصية من حيث أن مدلول هذه الأفعال عند كثير من الدارسين هو الظاهرة المحض التي لا يُنسبُ حدوثها فاعلٍ مؤثر (Cf. Benveniste, 1974 / 1995, I, 229)

¹ اطلب على سبيل المثال Allen, J., Natural Language Understanding. The Benjamin Cummings Publishing Company, Inc. California, 1987, p. 198-206.

والحدث الذي يتولدُ تولدا ذاتيا ويقعُ من تلقاء نفسه (Cf. Tesnière, 1959 / 1976, 106). فكما أن هذه الأحداث التي هي في الأكثر أحداثٌ جوية (ibid., 106 ; 240 & (اطلب météorologiques / meteorological Halliday, 1950 / 1985, 146) لا تقتضي طرفا تتعلق به فكذلك فعلُ قوى الطبيعة وما إليها من الجمادات يتولد ذاتيا ولا يُنسبُ إلى فاعلٍ حقيقي غير تلك القوى نفسها.

2.1.1.1 تحديدُ الفاعل المعنوي من جهة نوع الحدث

غلب في الأدبيات اللسانية اقترانُ وظيفة الفاعل الحقيقي الدلالية بالأحداث التي هي عبارة عن أعمال مادية فيها علاجٌ وتأثيرٌ. فقد وقفنا على أن هاليداي جعل هذا الدور الدلالي قرينَ الحدث المادي، ومر بنا تعريف كوك إياه «بأنه الوظيفة المعنوية التي يتطلبها الفعل الدالُّ على عملٍ» (Cook, in François, 1989, 26 - 27). أما الأفعالُ الشعورية الداخلية والأفعال التي هي من قبيل الصفات الثابتة فتتعلقُ بها وظائفٌ دلاليةٌ أخرى تختلف بحسب نوع الحدث الذي يدل عليه الفعل في الجملة كما تختلف باختلاف المدارس واللسانيين. فمن ذلك أن هاليداي (Cf. Halliday, 1950 / 1985, 111) يطلق مصطلح "الشاعر" senser على الوظيفة الدلالية المتعلقة بالأحداث الذهنية والمناسبة لوظيفة الفاعل الحقيقي في الأحداث المادية. ويستعملُ فيلمور لتعيين وظيفة الشاعر الدلالية مصطلحا آخر هو مصطلح "الشاعر" ou "affecté" / "expérenceur" / "experienecer" أي "الشاعر" أو "المختبر" (Cf. W. L. Dubois et al. 1973 / 1994, 77, "cas") وقد أخذ و. ل. تشيف Chafe¹ عن القائمة الثانية للحالات العميقة عند فيلمور (1971 / 1975)² دور

¹ في كتابه الموسوم بـ *Meaning and the structure of language*, Chicago: University of Chicago Press, 1970.

² الحالات العميقة cas profonds / deep cases هو المصطلح الذي استعمله فيلمور والذي يناسبُ عموما مصطلح الأدوار الدلالية والوظائف المعنوية (Cf. Parsons, 1990, 68). ومعلوم أن فيلمور قدم قائمة أولى في الوظائف الدلالية العميقة التي يسميها حالات في مقاله الصادر سنة 1968 (اطلب هـ 300)، ثم عدلها في ضوء ما أثارته القائمة الأولى من جدل وذلك في قائمة ثانية تضمنها مقالهُ الموسوم بـ «Some Problems for Case Grammar», (mimeo), Ohio State University. 1971. Trad. Franç. «Quelques problèmes posés à la grammaire casuelle» in *Langages* 38, 1975 : 65-80 (Cf. Mankai, 1992, 18).

الشاعر *expérienceur* الذي يتعلّق بأفعال التجربة الذهنية (أي أفعال الهيئة نحو "أراد" و"عرّف" و"أحب"؛ وأفعال الحدثان نحو "رأى" و"سمع" و"أحس" و"تعلّم" و"تذكّر"» (François, 1989, 22)؛ واطلب أيضا ص 379 فيما يلي). فالفاعل الحقيقي في الأدبيات اللسانية دور دلالي ووظيفة معنوية عميقة يقتضيها في الأغلب الفعل الدال على عمل مادّي فيه علاج وتأثير. وبهذا القيد يخلف مفهوم الفاعل الحقيقي في الأدبيات اللسانية عن مفهومه في الأدبيات الفلسفية التي تجيز أن يتعلّق هذا الفاعل بأفعال لا تدل على علاج وتأثير كالأفعال الدالة على أحداث ذهنية وشعورية.

2.1.1 صعوبة ضبط معنى الفاعلية الدلالية

لا يبدو تحديد الفاعل المعنوي عند هاليداي على درجة كافية من الوضوح دوماً، ذلك أنه توجد أفعالٌ مادية تتطلّب حسب هذا اللساني فاعلا حقيقيا رغم أنه لا يُسأل عنها بقول القائل: "ماذا فعلَ الفاعل؟" بل يُسأل عنها بقوله: "ماذا حدثَ للفاعل؟" مما يجعلُ الفاعلَ الحقيقيّ مفعولا به حقيقيا في وجه من الوجوه، وذلك في مثل قولهم: *the tourist collapsed* أي "خَرَّ السائحُ لوجهه" (Cf Halliday, 1985, 104). ووجه الصعوبة في تحديد الوظيفة الدلالية المتعلقة بهذا الفعل هو أن الحدث المادي المحسوس الذي يدلُّ عليه الفعل المشارُ إليه يقتضي مشاركا واحدا ينبغي أن يكون حسب هاليداي فاعلا حقيقيا، إذ الفعلُ مبنيٌّ للفاعل ولازمٌ، والمفعول به الحقيقي لا يظهر إلا إذا كان الفعل المفيد لحدث مادي متعديا ولذلك اعتبر هاليداي المشارك في الحدث فاعلا حقيقيا رغم غياب شرط النية والقصد. ومن ثمَّ نستنتج أن مفهوم الفاعل الحقيقي *actor* عند هاليداي ليس مفهوما قائما على أسس دلالية محض بل هو عرضة للتأثر ببعض القيود والأحكام التركيبية (من قبيل كون الفعل الدالُّ على حدثان مادي لازما وفي صيغة المبني للفاعل)، كما نتبين أنه لا يفيدُ علاقة دلالية ثابتة هي علاقة الفاعلية الدلالية بالمعنى المعهود المتعارف بل إنه قد يدل على مشارك هو أقربُ إلى المفعول به الدلالي منه إلى الفاعل كما في المثال المذكور. فهو من ثمَّ مفهوم يصدق من باب التغليب والعرف والمسامحة لا من باب الحقيقة والدقة على جملة من المشاركين في الأحداث

المادية ولا يستغرق من حيث الحقيقة والدقة جميع هؤلاء المشاركين. ويقتضي تأسيس مفهوم الفاعلية على القواعد الدلالية المحض أن نفرق في المثال المذكور بين السائح فاعلا حقيقيا إذا كان سقوطه متعمدا - كأن يكون لإظهار ما ليس في الباطن -، وبين السائح مفعولا به دلاليا إذا كان سقوطه أمرا فوق إرادته وسيطرته (اطلب أمثلة مشابهة لهذا تختلف فيها الوظيفة الدلالية للمسند إليه باعتبار نيته ومقصده في Davidson, 1980 / 1993, 67-70, 170, voir aussi Neuberg, 1991, 205-207).

وليس هذا الافتقار إلى الدقة في تحديد القرائن الشكلية الدالة على معنى الفاعلية الدلالية أمرا خاصا بنحو هاليداي الوظيفي بل إن هذا، فيما يبدو، هو شأن وظيفة الفاعلية المعنوية في أكثر الألسنة البشرية. فهذه الوظيفة قد تقتزن بصور تتفاوت حسب الألسنة بعلامات نحوية وقرائن لفظية وموقعية ثابتة إلى حد ما من قبل أنه «من الضروري أن يُعطى مختلفُ الفاعلين ما يكفي من العلامات الفارقة حتى يمكن التمييز بينهم، وحتى تكون الجملة مفهومة» (Tesnière, 1959 / 1976, 111) ولكن هذا لا يعني أن معنى الفاعلية ملازم لتلك القرائن والعلامات ومتعذر بدونها، كما أنه لا يعني أن تلك القرائن الشكلية تضمن في كل الأحوال حضور معنى الفاعلية المشار إليه.

فالعالب على الألسنة الإعرابية أن تعبر عن الفاعل الحقيقي - وهو ما يناسب عند تانيار الفاعل الأول الذي يُعرف دلاليا بأنه من يوقع الفعل ويوجد الحدث - بأن تجعله في محلّ الرفع¹ (اطلب م.ن.، 112 و 103، 1985 / 1950، Halliday).

¹ ترجمنا المصطلح الأعجمي nominatif / nominative case بـ "حالة الرفع" وإن كان فيه قصور عن أداء المقصود بالمصطلح الأعجمي من جهة أن الرفع يشمل خبر إن وأخواتها وهو مسند لا مسند إليه، والمصطلح الأعجمي إنما جعل للدلالة على وظيفة المسند إليه النحوية في الألسنة الإعرابية (Cf. Dubois, 1973 / 1994, 328). ومن المقابلات المقترحة لترجمة المصطلح الأعجمي مصطلح "الفاعلية" (اطلب على سبيل المثال المسدي 1984، 200؛ والقرمادي وجماعته في سوسير، 1985، 375)، وفيه أيضا قصور من جهة أن لفظه لا يُشعر إلا بالفاعل النحوي. غير أنه من الممكن أن نوسع من دلالاته ونلحق به بعض الوظائف النحوية الأخرى كالابتداء والخبر اعتمادا على ما جاء في شرح الفصل (I، 71) لابن يعيش إذ قال: «القول في وجوه إعراب الاسم: قال صاحب الكتاب [الزمخشري] هي الرفع والنصب والجبر، وكل واحد منها علم على معنى: فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا. وأما المبتدأ وخبره وخبر "إن"

ومن مظاهر تجسد مقولة الفاعلية الدلالية في الصورة واللفظ الحالة الإعرابية المسماة بحالة الفاعلية (اطلب هـ 297) وهي حالة من الحالات المثلى لاتحاد المقولة الدلالية بالمقولة النحوية. و«تُسْتَعْمَلُ حالة الفاعلية في الأُسنة التي تشتملُ

375

عليها لتدل على الفاعل المعنوي (وهو المشارك في الحدث على سبيل التأثير). أما المفعول به الدلالي (وهو المشارك في الحدث على سبيل التأثر) للأفعال المتعدية وكذلك الفاعل المعنوي للأفعال اللازمة، وما أسندت إليه الأفعال المبنية لغير الفاعل فهي إما أن تكون في محل رفع وإما أن لا تظهر عليها علامة إعرابية. وعلى هذا فإذا احتمل المسند الفعلي مشاركين أحدهما مؤثّر والآخر متأثر فإن الفاعلية تكون العلامة التي تصلح لتمييزهما؛ وإذا لم يحتمل المسند الفعل سوى مشارك واحد لوتلك هي حالة الفعل اللازم فإن هذا الطرف لا يحمل علامة الفاعلية ولو كان مؤثراً وذلك لعدم الحاجة إليها» (Dubois et al., *ibid.*, voir aussi Mounin et al., *ibid.* & Tesnière, *ibid.*). وحالة الفاعلية هذه مثال واضح على عدم التلازم بين المقولة الدلالية والمقولة النحوية حتى في الألسنة التي تعبر عن الفاعلية الحقيقية بأمارات شكلية ظاهرة إذا لا تناسب الفاعلية الدلالية علامة لفظية إلا في حالة الفعل المتعدي الذي يمكن أن يلتبس فيه الفاعل الدلالي بالمفعول به الدلالي ولكنها تختفي بمجرد زوال احتمال الالتباس هذا فيستوي عندئذ في العلامة الإعرابية الفاعل الحقيقي للفعل اللازم والمفعول به الحقيقي للفعل المتعدي والمسند إليه في الفعل المبني لغير الفاعل.

وانتفاء القرينة اللفظية في الدلالة على الفاعل المعنوي هو ما أشار إليه ديفدسن بقوله: «الظاهر أن كثيرا من الفلاسفة يرون أنه لا بد من وجود أمانة نحوية بسيطة على الفاعلية الدلالية، بيد أنه لم يتأت لأحد الظفر بهذه الأمانة. وإليك طائفة من الأمثلة التي من شأنها أن تُبين لك أن الشخص الذي يُجعل في موضع المسند إليه في جمل بُني الفعل فيها للفاعل (سواء أكان الفعل لازما أم غير لازم)، أو في موضع المتعم الدال على الفاعل المعنوي¹ في الجمل التي يُبنى الفعل

¹ المتعم الدال على الفاعل المعنوي قابلنا به objet في ترجمة إنجال و complément d'agent في ترجمة نوبار (اطلب الإحالة في المتن) ويسمى أيضا complément du passif (طلب / Tesnière, 1959 / 111, 1976) ويقابله في الإنكليزية مصطلح agent، وهو عبارة عن وظيفة نحوية تدل على الفاعل الحقيقي في الجمل المبنية للمفعول في الألسنة الأوروبية وذلك من قبيل le père أي "الأب" في قولنا: Le fils est battu par le père أي "ضرب الابن من قبل الأب" (15, 1995 / 1974 / 1995, 22, "agent" & Dubois et al. 1973 / 1994).

فيها للمفعول، يمكن أن يكون الفاعل الحقيقي للحدث المذكور كما يجوز ألا يكون كذلك، وهذه الأمثلة هي: *j'ai drogué la sentinelle* أي "خدرت الحارس" و *j'ai contracté la malaria* أي أصبت بحمى المالاريا، و *j'ai dansé* أي "رقصت" و *je me suis évanoui* أي "أغمي عليّ" و *Durand a reçu de moi un coup de pied* أي "عشتُ بعد عمرو" (Davidson, 1980 / 1993, 68, voir aussi Neuberg, 1991, 206).

وهذا يعني أنه لا بد لنا في تحديد الفاعل الحقيقي من معرفة تتجاوز التركيب وتتعدى دلالة الفعل المعجمية. ذلك أنه «غالبا ما يحدث أن تنقل لنا جملة من الجمل طورا من حياة الفاعل دون أن تتيح لنا أن نعرف هل يتعلق الأمر بعمل أم لا. وإليك بعض الأمثلة: تخاوص¹، ثم قام من سريره، فأثار الفانوس، وسعل وطرف بعينيه وعرق وقلب إناء القهوة وتغير عند البساط. ونحن لا نعرف هل هذه الأحداث أعمال أم لا إلا عندما يكون لنا من المعرفة ما يزيد على ما يفيدنا به الفعل» (Davidson, *ibid.*, 69, Neuberg, *ibid.*, 207).

ويبدو أن مقولة الفاعلية الحقيقية مقولة عصية التحديد لا من جهة القرائن اللغوية الدالة عليها فحسب بل كذلك من جهة العناصر الموضوعية التي تدخل في تحديدها. ذلك أنه يعسر تحديد هذه المقولة حتى في الحالة التي يُقتصر فيها على المقاييس الدلالية المحض. وقد بين ديفدسن في مقاله الموسوم بـ "الفاعلية المعنوية" Agency (اطلب هـ 217) صعوبة تحديد العناصر المقومة لهذا المفهوم. فلئن كانت النية أساسية في تحويل سادج الحدث إلى عمل وتحويل محل الحدث إلى فاعل حقيقي فإنها ليست سمة كافية في تحديد الفاعلية الدلالية، و«رغم أنه يلزم من النية الفاعلية الحقيقية فإن العكس غير صحيح» (م.ن.)، ذلك أن الكثير من الأعمال التي تتجزأ دون قصد من صاحبها إلى إنجازها هي بعينها، تعد أعمالا ويعد

¹ «خاوص الرجل وتخاوص: غص من بصره شيئا وهو في كل ذلك يُحدق النظر كأنه يُقوم سهما، والتخاوص: أن يُغص بصره عند نظره إلى عين الشمس مُتخاوصا» (لسان العرب، II، 919، عم. 2، مادة خ. و. ص.).

صاحبها فاعلها الحقيقي وإن لم يكن له نية في فعلها فمن ذلك أن يُفْرَع أحدهم إناء القهوة ظننا منه أنها شاي وأن يأمر قائد عسكري بتدمير سفينة ظننا منه أنها سفينة الأعداء وأن يقتل أحدهم إنسانا على وجه الخطأ وهلم جرا¹.

وقد انتهى ديفدسن إلى أن مقياس النية والقصد وإن لم يكن يخلو من الفائدة في تحديد الفاعلية الحقيقية فإنه يظل في أحيان كثيرة مخيبا للظن ومن ثم كان سعيه إلى إرساء مفهوم الفاعلية الدلالية على متصور السببية *causalité* الذي يعني إجمالا أن يفعل الفاعل شيئا يكون سببا في حصول شيء آخر. وهو لا يقتصر على الحالة التي يصدر فيها عن الفاعل عملٌ يسبب وقوع حدث ما كأن يعتمد أحدهم إلى وضع السم في طعام إنسان مما يكون سببا في موته بل يشمل الحالات التي لا يُضطر فيها الفاعل إلى إيقاع حدث منفصل بل يوقع فيها حركة أولية تكون في الغالب حركة جسدية تُسبب حصول الحدث وذلك من قبيل الإشارة إلى شيء ما بالبنان وربط سيور الحذاء (Davidson, *ibid.*, 73-75, Neuberg, *ibid.*, 210-211).

ولم يفت بعض اللسانيين من أمثال لاينز الإشارة إلى ما بين معنى الفاعلية ومعنى السببية من تداخلٍ باعتبارهما يؤلفان معا معنى الجعل / *causation* ، *causativité* ، ذلك أن «الجعل يوجب السببية والفاعلية الدلالية في حال واحدة (وذلك إذا أمكننا حقاً الفصل بينهما)». (Lyons, 1977 / 1980, 123) ؛ وقد كانت العلاقة بين هذين التصورين دوما علاقة شائكة من الناحية الفلسفية... وما يعني اللساني في المقام الأول هو أن السببية - باعتبارها علاقة بين وضعين - وإن كانت منفصلة منطقيا عن الفاعلية الدلالية فإن رابطا طبيعيا يجمع بين المفهومين. ولصورة هذا الرابط انعكاسٌ محسوس في البنية النحوية والمعجمية لكثير من الألسنة» (م.ن.).

¹ وهو ما لا يقره عليه سيرل الذي يفرق بين القصد القبلي والقصد المضمن في العمل، فإذا كان بلال يقود سيارته قاصدا بيت عمه بنية قتله ثم صادف عمه في الطريق فدهسه دون أن يعرف أنه عمه فلا يكون قد قتله متعمدا لأن القصد يتضمن إجراءات مخصوصة في إنجاز العمل. (Cf. Searle 1983, 82).

2. الأحداث الذهنية (أو أحداث الشعور)

عدّ هاليداي هذا الضرب من الأحداث نوعاً قائماً بذاته يكاد يضارعُ في قيمته الأحداث المادية، وذهب (Cf. Halliday, 1950 / 1985, 107-108) إلى أن الفرق الدلالي بين هذين النوعين فرقٌ ظاهرٌ وأن هذا لا يكفي لاعتبارهما سبباً في إنشاء مقولاتٍ نحويةٍ مختلفة، ذلك أنه توجد طرائقٌ لا حد لها في الفصل والتمييز على أسسٍ دلالية محض. وهذا الرأي مؤيد بأن الأحوال النفسية الذهنية قد تكون لازمة وقد تكون متعدية كما هو شأن الأحداث المادية. ذلك أن ما يميز مجموعة الأحوال الذهنية أن بعضها موجه إلى موضوع بصورة رئيسية كالرغبة والاعتقاد والحب وأن بعضها قد لا يكون موجهاً أو متعلقاً كالحزن والفرح (Cf. Searle 1983, 3). بيد أن ما يشغل الباحث هو أن تكون للتقسيمات الدلالية آثاراً في النظام النحوي. ومن ثم رأى هاليداي أن الفرق، في الإنكليزية، بين الجُمْلِ التي تفيد أحداثاً ذهنية والجُمْلِ التي تفيد أحداثاً مادية من الناحية النحوية يقوم على خمسة مقاييس أهمها في رأيه المقياسان الأول والثاني (Cf. Halliday, 1950 / 1985, 111).

فالمقياسُ الأول في تمييز جمل الأحداث الذهنية من جمل الأحداث المادية أن الضرب الأول يقتضي مشاركا عاقلاً يُسمى شاعراً (senser (اطلب م. ن). خلافاً لجمل الأحداث المادية التي لا يُشترطُ في أي من المشاركين فيها سمةُ العقل (اطلب ص 368 وما بعدها). وهذا المشارك العاقل هو الذي يشعرُ أي يُحسُّ ويُفكِّرُ ويُدرِكُ؛ ولا يُشترطُ فيه أن يكون عاقلاً حقيقةً ولكن يكفي أن يعامله المتكلمُ معاملة العاقل بأن يجعل الاسم الدالَّ عليه في البيئة النحوية للأفعال الشعورية المنسوبة إلى الإنسان عادةً كما في قولهم: "يشتاقُ البيتُ الخالي إلى عودة الأطفال" (اطلب م. ن. 108).

ويتعلّقُ المقياس الثاني في التمييز بين هاتين الطائفتين من الأحداث بطبيعة المشارك الثاني الذي يُسمّى ظاهرةً (phenomenon (اطلب م. ن. 111) والذي يختلف في أحداث الشعور عن نظيره في الأحداث المادية بشموله واتساع ما يصدق عليه. فإذا كان المشارك الثاني الذي تتطلبه الأحداث المادية شيئاً من الأشياء فإنه

يجوز أن يكون في الأحداث الشعورية شيئاً كما يجوز أن يكون حقيقة أو واقعة fact (اطلب م. ن.).

ويبدو مفهوم الشيء عند هاليداي على جانب من الاتساع الذي يجعله ينطبق على موجودات تنتمي إلى مقولات أنطولوجية متنوعة على نحو لا يختلف كثيراً عما وقفنا عليه عندما تعرضنا للمقصود بالـ "شيء" عند فيتغنشتاين (اطلب ص 85 وما بعدها). فمعنى أن يكون المشارك شيئاً هو «أن يكون ظاهرة من ظواهر تجربتنا. ولا شك أنه يدخل في ذلك تجربتنا الداخلية وما نتخيله وذلك نحو بعض الذوات (من قبيل الأشخاص و المخلوقات والهئات objects والمؤسسات والمجردات) أو نحو بعض الحداثات (كالأعمال والأحداث والصفات والهيئات والنسب)» (م. ن. 108).

أما تعريف الحقيقة أو الواقعة عنده فإنه لا يختلف أيضاً عن تعريفها عند راسل وفيتغنشتاين من حيث أنها تشتمل على الأشياء وعلى النسب والعلاقات القائمة بينها (اطلب ص 91 وما بعدها). وقد عبّر هاليداي عن هذا بقوله: «... إننا نستعمل هاهنا مصطلح "الواقعة" في معنى أقرب إلى المعنى العام، ومُتعلّق الأمر هو في الحقيقة مجموعة من المقولات المترابطة...» (م. ن.). ويكون التعبير اللغوي في الإنكليزية عن الواقعات والحقائق بواسطة الجملة الموصولة that clause، كما في قولهم: «he realized that he was in a big city أي "علم أنه في مدينة كبيرة" كما يكون باستعمال عبارة the fact that... أي "حقيقة أن..."» (م. ن. 109).

ويرى هاليداي أن لا سبيل إلى أن تكون الواقعة مشاركاً في الحدث الماديّ لأن الحقائق يمكن أن يُشعر بها أي أنها تُحسّ وتُرى وتُعلم ولكنها لا تفعل شيئاً ولا يُفعل بها شيء (اطلب م. ن. 109)، ذلك أنّ هذه الحقائق ليست بأشياء في جوهرها ولكنها قضايا ومواضيع اعتقاد (Cf. Parsons, 1990, 31-32).

أما سائر المقاييس التي اعتمدها هاليداي في التمييز بين الأحداث المادية والأحداث الشعورية فمنها ما يتعلق بالصيغ الزمانية التي تقتضي تفضيل التعبير عن الأحداث الشعورية باستعمال صيغة الحال البسيطة فيقال عادة: Do you know

the city? أي "هل تعرف المدينة؟" ولا يقال: Are you knowing the city? أي (حرفياً): "هل أنت بصدد معرفة المدينة؟" وذلك باستعمال صيغة الحال المستمر. كما تقتضي الصيغُ الزمانية تفضيل التعبير عن الحدث المادي بصيغة الحال المستمر دون صيغة الحال البسيطة باستثناء حالات يعبرُ فيها عن معانٍ خاصة (Cf Halliday, 1950 / 1985, 109) فيقال عادةً: They're building a house أي (حرفياً): "هم بصدد بناء بيت" ولا يقال: They build a house أي: "هم يبنون بيتاً".

وليس هذا المقياسُ في الفصل بين الحدث المادي والحدث الشعوري ببعيدٍ عن مقياس صيغ التدرج الذي استعملته خَلْف أرسطو للتمييز بين الهيئات وسائر أنواع الأحداث على أساس عدم موافقة الهيئات لصيغ التدرج خلافاً لسائر أنواع الأحداث (اطلب ص 103 وما بعدها) ووجه التقاطع بين التصنيفين أن كثيراً من الأحداث الشعورية من قبيل "عرَفَ" know و"أحبَّ" like هي هيئاتٌ في تصنيف خَلْف أرسطو.

ولا يقتصر التقاربُ بين مقياس هاليداي في الفصل بين الأحداث المادية والأحداث الشعورية، والاختبارات المستعملة في الأدبيات المتأثرة بخَلْف أرسطو للفصل بين الهيئات وغير الهيئات على الجانب فحسب، إذ يبلغ التقاربُ بين الطائفتين أوجهُ فيما اعتبره هاليداي مقياساً خامساً وما سماه بارسنز باختبار الجملة التي يُخبرُ فيها بـ"الذي" (Cf. Parsons, 1990, 37-38) ومحصّلُهُ أن الأحداث المادية والأحداث التي ليست بهيئات هي أحداثٌ تُفعلُ وتجرُ عادة عن قصد وإرادة، وأنَّ الهيئات والأحداث الشعورية ليست مما يَفعلُهُ الفاعلُ ويوقعه عن قصد وإرادة. ويظهر التطابق بين مقياس هاليداي واختبار بارسنز، في هذا الباب، في الاستدلال بمثال واحد بعينه على التناظر بين الأفعال الدالة على الهيئات والأفعال الدالة على الأحداث الشعورية وبين صيغ التدرج في الإنكليزية، وهو قولهما: *What John did was know the answer* أي "ما فعله عمرو هو معرفة الجواب" (Cf. Halliday, 1950 / 1985, 111 & Parsons, 1990, 37).

1.2 الأحداث الشعورية في التفكير الدلالي

تشير أعمال دلالية كثيرة إلى ما يناسب تقريباً طائفة الأحداث التي سماها هاليداي أحداثاً شعورية. ولعل السبب في تميز هذا النوع من الأحداث وانفصاله عن غيره أنه - زيادة على المقاييس التي ذكرها هاليداي في التفريق بينه وبين نوع الأحداث المادية - يختلف عن الأحداث المادية بجواز إخراجها من ثنائية الفعل والانفعال الأرسطية.

فقد تقدم (اطلب "المطابقة بين ثنائية العمل والإنشاء وثنائية العمل المستقر والعمل المتعدي") أن الموقف المدرسي يقوم على اعتبار حدث من قبيل الإبصار عملاً مستقرًا يبقى برُمته في الفاعل ولا يؤثر في مفعوله، فالإبصار لا يؤثر إلا في المبصر ولا تأثير له في المبصر (Cf. Lalande, 1926 / 1996, «Immanent», p. 471) ولا يبدو هذا الموقف المدرسي غريباً عن الفلسفة الأرسطية، فقد دأب أرسطو على اعتبار الإبصار أو الرؤية من الأحداث المعبرة عن الانفعالية أو المفعولية الدلالية *passivité* أو المطاوعة بمعناها العام الذي هو التأثر وقبول أثر الفعل. وهذا ما وضعه دوريون محقق التبكيثات السفسطائية بقوله: «رغم أن بنية "أَبْصَرَ" لـ في الإغريقية تُقربُه من الأفعال الدالة على الفاعلية الدلالية *activité*، فإنه ينبغي أن يُعدَّ صورة من صور المفعولية الدلالية من قِبَل أنَّ البَصَرَ، شأنه في ذلك شأن سائر الحواس، يقوم في الحقيقة على قبول الارتسامات الصادرة عن الشيء المحسوس» (Aristote, *Réfut. Soph.*, p. 351). وقد بنى دوريون موقفه هذا على رأي أرسطو الوارد في مصنفات عديدة منها كتاب المواضع الذي قال فيه المعلم الأول: «... إن الإبصار يحصلُ بأن نقبل شيئاً فينا لا بأن نصدر شيئاً خارجاً وذلك من جهة أن سائر الحواس تجري هذا المجرى: فالسمع يحصلُ في الحقيقة بقبول شيء فينا وكذلك الذوق وكذا سائر الحواس» (Aristote. Top. I, 14, 105 b, 6-10 & Aristotle. Top., Book I, Part 14). وقد ذكر دوريون أن جالينوس Galien (129 - 199 م) يذهب مذهب أرسطو في اعتبار "سمع" من الأفعال الدالة على الانفعالية؛ كما ذكر إشارة زاسلافسكي إلى أن رأي أرسطو هذا يوجد بحذافيه عند أبولونيوس ديسكول Apollonius Dyscole رأس نحاة الإسكندرية في القرن الثاني الميلادي في مصنف له عنوانه "في التركيب *De la construction*".

ولا شك أن في أحداث الحواس تنويعات لا يستوعبها هذا التفسير الأرسطي (وهو ليس بالتفسير الوحيد؛ اطلب تفسير أفلاطون بعد هذا) وتعكسها الأسنة الطبيعية. فأحداث الحواس قد تكون أقرب إلى المفعولية الدلالية عندما يخلو منها قصدُ "الفاعل الحقيقي" فلا يتكلف إيقاع الحدث ولا يجتهد في حصوله. وعن ذلك تعبر أفعال من قبيل *to hear* و *to see* في الإنكليزية؛ و *entendre* و *voir* في الفرنسية؛ و "رأى" و "سمع" في العربية. وقد يكون عملُ حاسة من الحواس مقصودا من "الفاعل الحقيقي" متكلفا فيكون الفعل المتصل بذلك العمل أقرب إلى التعبير عن الفاعلية الدلالية وهذا شأن أفعال من قبيل *to watch* و *to listen* في الإنكليزية و *regarder* و *écouter* في الفرنسية و "نظر" و "شاهد" (أو "تبصّر")؛ و "استمع" و "أنصت" (أو "تسمّع")¹ في العربية.

وقد ذهب دوريون (Aristote, *Réfut. Soph.*, p. 351) اعتمادا على ما جاء في بعض مؤلفات أفلاطون (Timée, 45b sq. et 67c sq) إلى أن «الإبصار عند أفلاطون ليس فاعلية دلالية ولا هو مفعولية دلالية لأنه ثمرة التقاء ما يصدر عن الشيء المرئي وما يصدر عن العين». وبقطع النظر عن التفسير الذي يبرر به أفلاطون هذا الاعتبار فإن رأيه يبدو موافقا عموما لما تذهب إليه بعض الدراسات المتصلة بالوظائف المعنوية والأدوار الدلالية من فصل وظيفة المشارك الأول المتعلق بحدث الشعور بالمعنى العام عن وظيفة الفاعل الحقيقي والمفعول به الحقيقي على غرار ما ذهب إليه هاليداي من اعتباره شاعرا. ولم يكن هاليداي الوحيد الذي استنبط هذه الوظيفة التي تقع موقعا وسطا بين هاتين الوظيفتين التقليديتين. فقد ذهب فيلمور Fillmore مذهبا قريبا من هذا عندما رأى أن فاعل فعل الحواس أو "محل حدث الإحساس" ليس بالفاعل الحقيقي ولا هو بالمفعول به الحقيقي بل هو شاعر أو مختبر *experier* / *experier* (ou *expérimenteur*) (اطلب François, 1989, 22 & Dubois et al. 1973 / 1994, 77)، وهو «الوظيفة المعنوية التي يقتضيها فعل شعوري اختباري *expérientiel* ويفيدُ المفعول به

¹ «... والظاهر أن تَفْهَمَ للتكلف في الفهم كالِتَسْمَعُ والتَبَصَّرُ» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 106).

الحقيقي patient لونرى أن فرنسوا استعمل هذا المصطلح لضرورة التعريف من قبل أن وظيفة المفعول به الحقيقي الدلالية منفصلة عن وظيفة الشاعر أو المختبر في منوال تشارلز فيلمور الذي يتحدث عنه المؤلف إلى "حدث نفسياني يكون إحساسا sensation أو وجدانا émotion أو عرفانا connaissance" (François, 1989, 27). ونرى أن هذه الأضرب الثلاثة لأنواع الحدث النفسياني الشعوري لا تختلف كثيرا عن الأضرب الثلاثة التي أقرها هاليداي لهذا الجنس من الأحداث. فالإحساس يقابل ما يسميه هاليداي perception وتدخل فيه أفعال الحواس الخمس كالبصر والسمع؛ والوجدان يقابل ما يسميه affection وتدخل فيه أحداث نفسانية من قبيل الحب والخوف واللذة والألم؛ أما العرفان فيقابل عنده مجموعة ثالثة يجمعها مصطلح cognition ويضم أحداثا من قبيل التفكير والمعرفة والفهم (Cf Halliday, 1950 / 1985, 111).

وكما أشار هاليداي إلى هذه الأنواع من الأحداث بمصطلح جامع هو مصطلح "الحدثانات الذهنية" mental processes الذي يرادف عنده مصطلح "حدثانات الشعور" processes of sensing (اطلب م. ن.، 106)، والذي يقتضي مشاركا أول يسمى شاعرا، فقد استعملت أدبيات الأدوار الدلالية المتأثرة بفيلمور مصطلحات من قبيل "أفعال التجربة الذهنية" verbes d'expérience mentale (اطلب 22، François, 1989)، و"الأفعال الاختبارية" expérientiels verbes (اطلب م. ن.، 27)؛ وسَمَّتِ الطرف الأول الذي تقتضيه هذه الأفعال "شاعرا" أو "مختبرا" ¹.

V. منوال التعدية ومنوال الفاعلية

يوفر مفهوم التعدية التقليدي منوالا نحويا دلاليا من شأنه أن يفسر العلاقة بين الفعل وما يدل عليه من حدث وبين المكونات الدالة على الذوات المشاركة في

¹ يبدو من المناسب ترجمة مصطلح هاليداي sensor ومصطلح فيلمور experiencer (الذي يقابله في الفرنسية مصطلحا expérienteur و affecté) بمصطلح "الشاعر" ذلك أن من معاني الشعور في العربية الإحساس والعقل والعلم والفتنة.

الحدث. ورغم عراقة هذا المنوال التفسيري في التفكير الفلسفي (اطلب "المطابقة بين ثنائية العمل والإنشاء وثنائية العمل المستقر والعمل المتعدي") والنحوي (النحو العربي والأنحاء الغربية مثلاً) فإنه ليس بالمنوال الوحيد الممكن في فهم العلاقة بين الأحداث والذوات، ذلك أن هذا المنوال التفسيري يستند إلى ما يسميه هاليداي بمفهوم الامتداد والتعدي والتجاوز extension وما يعبر عنه النحاة العرب بالتناول والتأثير¹ والنفاذ² والملاقاة³ والوصول⁴؛ ويمكن، حسب هاليداي، تعويضه بمنوال آخر يُسمى منوال الفاعلية ergative pattern، وهو يستند إلى مفهوم الجعل والإحداث والسببية causation.

والفرق بين المنوالين أن الفاعل الحقيقي في منوال التعدية يكون مشاركاً في حدثٍ فإذا اقتصر الحدث على الفاعل ولم يجاوزهُ إلى غيره لازماً؛ وإذا جاوز الحدث ذلك الفاعل وتعداهُ إلى ذات أخرى غيره كان متعدياً على حدٍّ ما تقدم من تعريف الفلاسفة المدرسين. وقد وضَّح هاليداي (Cf Halliday, 1950 / 1985, 145) هذا المفهوم بمثال the lion chased the tourist أي "طارَدَ الأسدُ السائح"، ذلك أن لهذا المثال ارتباطاً بقولنا: the lion ran أي "عدا الأسدُ" الذي معناه أن الأسد أوقع بعض العدو. ولا يخلو الحال من أن يقف العدو عند هذا الحد فيكون لازماً ("عدا الأسد") أو أن يتعدى إلى مشارك آخر فيكون متعدياً ("طارَدَ الأسدُ السائح").

أما في منوال الفاعلية فإن الأمر يتعلق أكثر ما يتعلق بمصدر الحدث source of the process والطرف الذي أحدثه وسببه وأوقعه، وبكون هذا

¹ «إلا أن الضرب لما كان فعلاً منك يتناول غيرك وحركة مؤثرة اقتضى اللفظ الدال عليه شيئاً يتناوله بالعمل ويؤثر فيه» (المقتصد، 581).

² «ألا ترى أن ذهباً كان غير نافذ إلى شيء دون الفاعل؟» (المقتصد، 592).

³ «ومعنى التعدي أن المصدر [الحدث] الذي هو مدلول الفعل، وهو فعل الفاعل، على ضربين: ضرب منهما يلاقي شيئاً ويؤثر فيه فيسمى متعدياً، وضرب منهما لا يلاقي شيئاً فيسمى غير متعدي. فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعدية وكل حركة لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أي هي لازمة للفاعل لا تتجاوزهُ نحو "قام" و"قعد"» (شرح المفصل، I، 124).

⁴ «قال الشارح: اعلم أن هذه الأفعال أفعال غير مؤثرة ولا واصله منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النفس. وتلك الأمور علم وظن وشك» (شرح المفصل، VII، 77).

الحدث نابعا من داخل الذات from within أم من خارجها from outside؛ فهذا المنوال يقتضي أن مشاركا ما ينخرط في حدث، فإذا كان ذلك المشاركون هو مصدر الحدث، وكان الحدث لا يحتاج في وقوعه إلا إلى ذات المشارك المذكور، ناسب ذلك عند هاليداي الحدث غير الفاعلي non-ergative الذي يقابل الحدث اللازم في منوال التعدية؛ وإذا كان مصدر الحدث ذاتا أخرى غير المشارك المشار إليه، ناسب ذلك عند هاليداي الحدث الفاعلي ergative الذي يقابل في منوال التعدية الحدث المتعدي. ولذلك فإن المسألة في قولنا: "طارَدَ الأسدُ السائحَ" تتعلق بَعْدُو السائح أكثر من تعلقها بَعْدُو الأسد خلافا لمنوال التعدية. ذلك أن السائح يكون قد أوقع بعض العدو، ولا يخلو الحال من أن يكون هو نفسه الذي أحدث العدو وأوقعه ("عدا السائح") أو أن يكون سبب هذا الحدث فاعلا خارجيا ("طارَدَ الأسدُ السائح") (اطلب م. ن.).

ولا يعني القول بمنوال الفاعلية أن منوال التعدية فاسد أو ضعيف القدرة التفسيرية ذلك أن عراقته في التفكير الدلالي الفلسفي والنحوي واستمرار اعتماده في تمثيل العلاقات بين الأحداث والمشاركين فيه يثبت عكس ذلك. بل قصارانا أن نستنتج من قول هاليداي بمنوال الفاعلية أنه لا يوجد منوال واحد لتمثيل العلاقات الموملة إليها بل توجد مناويل يعبر كل واحد منها عن تمثيل مختلف للظاهرة نفسها، ذلك أنه ينبغي علينا، حتى نفهم الفرق بين منوال التعدية ومنوال الفاعلية، أن نعدل من طريقة تفكيرنا كما نعدل من طريقة إدراكنا عندما ننظر إلى صورة يمكن إدراكها على أنه مُقَعَّرَة أو مُحَدَّبَة (اطلب م. ن.).

وكما يختلف منوال الفاعلية عند هاليداي عن منوال التعدية التقليدي في اعتبار ماهية الذوات التي هي مركز العلاقات الحديثة فكذلك يختلف عنه في كون الأول منوالا شاملا لا تراعى فيه خصوصيات الأحداث وما تنقسم إليه من أنواع خلافا للمنوال الثاني الذي تنقسم فيه الأحداث إلى أنواع بحيث تختلف أسماء المشاركين فيها باختلاف نوع الحدث. ذلك أن الأحداث تنقسم حسب منوال التعدية إلى أنواع مختلفة منها المادي ومنها الذهني الشعوري؛ ويتطلب الحدث المادي مثلا فاعلا حقيقيا ومفعولا به حقيقيا؛ ويقتضي الحدث الذهني الشعوري شاعرا وظاهرة.

أما في منوال الفاعلية فإن الأحداث جنسٌ واحدٌ يتطلبُ إجمالاً ذاتاً واحدة في الأقل يكون بها الحدثُ ويسمِّيها هاليداي وسيطا medium (اطلب ص 358 وما بعدها). وعلى هذا يكونُ المفعول به الحقيقي goal في جملِ الأحداثِ المادية القائمة على فعلٍ متعدٍّ هو الوسيطُ حسبَ منوالِ الفاعلية أي الطرف الذي يكون به الحدثُ ويحصلُ من خلاله؛ أما الفاعلُ الحقيقي actor في منوالِ التعدية فيقابلُه في منوالِ الفاعلية طرفٌ يسميه هاليداي فاعلا مؤثرا agent. وإذا كان الفعل لازما حسبَ منوالِ التعدية فإن الوسيطُ يكون الفاعلَ الحقيقي actor حسب منوالِ التعدية. أما في جملِ الأحداثِ الذهنية فإن الوسيط في منوالِ الفاعلية يقابلُ الشاعر senser في منوالِ التعدية.

ومن ثمَّ يكونُ "الأسدُ" الطرفَ الأساسيَّ في مثال "طارِد الأسدُ السائحُ" حسب منوالِ التعدية الذي يكونُ النظر فيه إلى الحدث متجها من ذاتِ الأسد إلى ذاتِ السائح، خلافا لمنوالِ الفاعلية الذي يكون فيه "السائحُ" الطرفَ الأساسيَّ ويكون النظر إلى الحدث فيه متجها من ذاتِ السائح إلى ذاتِ الأسد بحسبِ إيقاعِ السائحِ الحدث من تلقاء نفسه أو إيقاعه إياه مضطرا؛ وعلى هذا أيضا يكونُ حدث القتل أعلق بالمقتول منه بالقاتل، فالوسيط في حدث القتل هو ذاتِ المقتول، والفاعل وإن كان سببا موجدا للقتل فإن القتل لا يتحقق في الواقع وفي التصور إلا بذاتِ المقتول بحيثُ يُصبحُ موتا يحتاج في وجوده إلى نفس ذلك الوسيط كما أن المطاردة تصبحُ جريا إذا كانت من تلقاء نفس السائح ولم يحدثها الأسدُ.

وعلى هذا نرى أن استبدالَ منوالِ التعدية بمنوالِ الفاعلية يُمكنُ من النظر إلى الأحداث والذوات نظراً إجماليةً تأليفيةً على أساسٍ أنه يُمكنُ ردُّ أنواعها المختلفة إلى جنسٍ واحدٍ وإرجاعِ ضروبِ تحققها المتنوعة إلى بنية بسيطة هي بنية الحدث (الحدثان عند هاليداي) والذات (الوسيط عند هاليداي). ذلك أنه يمكنُ أن نعتبر أن «الحدثان والوسيط يؤلفان معا نواة الجملة الصغرى في الإنكليزية؛ ولأنَّ هذه النواة تُحدِّدُ، من ثمَّ، مجالَ الاختياراتِ المتاحة لسائر الجملة. وعلى هذا فإن النواة "tear أي "تمزق" + cloth أي "قمّاش" تمثِّلُ حقلا دلاليا صغيرا يمكنُ أن

يتحقق باعتباره جملة صغرى إمّا بمفرده أو بأن يتركب مع وظائف أخرى لها صلة بالمشاركين والملابسات» (م.ن.، 147).

فليس الاختلاف بين المنوالين سوى اختلاف في وجهة النظر والطريقة التي ينظر بها إلى مقومات الجملة الدلالية؛ والفرق بينهما هو، في وجه من الوجوه عديل الفرق بين النظرة المجهرية الفاحصة المدققة (منوال التعدية) والرؤية التي سبيلها العين المجردة (منوال الفاعلية). «والحق أن جميع هذه الأنواع من الحدثان مختلفة إن أنت نظرت إليها من جهة ما. فكل ضرب من الحدثانات المادية والسلوكية والذهنية والقولية والنسبية العلاقية والوجودية نحوه الخاص به. بيد أنك إذا نظرت إليها من جهة أخرى وجدتها جميعا متشابهة. ففي مستوى آخر من التأويل تجد أن لها نحوًا واحدًا يعمها جميعا: ذلك أنه توجد بنية تمثيلية واحدة معممة تشترك فيها كل جملة إنكليزية صغرى» (م.ن.، 145).

والواقع أن المنوالين المذكورين وإن اختلفا فيما يستندان إليه من مفهومي الامتداد والجعل فإنها يتفقان في استخدام متصورات مكانية. فإذا كان الحدث في منوال التعدية يفيض عن الذات الأولى ليشمل ذاتا ثانية يتعلق بها نوعا ما من التعلق، فإنه في منوال الفاعلية يتعلق بذات يمكن أن ينبع منها الحدث بحيث تكون مصدره، كما يمكن أن يتعلق بتلك الذات نفسها لكن مصدره يكون ذاتا أخرى خارجة عن تلك الذات الأولى، ولا شك أن مفاهيم الامتداد والتعدي والمصدر وكون الحدث نابعا من الداخل أو من الخارج من المفاهيم المحيلة على تصورات مكانية في إدراك العلاقات الدلالية بين مكونات الجملة (اطلب، 1980 / 1977، Lyons، 129 – 128 وص 401 وما بعدها فيما يأتي).

الفصل الثالث: الأحداث والمشاركين والملابسات

تمهيد:

قد سبقت إشارة إجمالية إلى أن المقومات الدلالية للجملة الصغرى عند هاليداي تطابق العناصر الدلالية للعقدة الفعلية عند تانيار إذ تتألف من الحدث والمشاركين فيه وملابساته. ويبدو هذا التقسيم الثلاثي للمكونات الدلالية في الجملة تقسيما بارزا في دلالة كثير من الألسنة. «فلو وصفت عملا من الأعمال في الفرنسية أو الإنكليزية [أو العربية] فإنه يمكنك أن تُخبر المخاطب عن فعل الفعل وبمن (أو بما فعله وأوقعه)، غير أنه يجوز لك أن تُخبره أيضا عن زمان وقوعه ومكانه وعلّة ذلك الوقوع وهيئته» (م.ن، 129).

I. الفرق بين المشاركين والملابسات

أ. طرق التعبير عن المشاركين والملابسات

رأى تانيار أن المقياس الشكلي الذي يتحقق فيه المشارك المسمى عنده فاعلا هو أن يكون اسما عادة وألا يحتاج في اتصاله بالفعل إلى حرف يربطه به خلافا للظرف الذي يوسم في العادة بحرف من الحروف باعتباره مخصصا للحدث adverbial ولذلك لا يُعدُّ المكوّن avec une canne أي "بعضاً" في قولهم: Alfred marche avec une canne أي "يمشي زيد (مستعينا) بعضاً" من الفاعلين بل يُعتبر من الظروف (م.ن، 128)؛ ونبه هاليداي في مواضع عديدة إلى أن بعض أنواع الظروف من قبيل ما دل منها على الهيئة والكيفية «يُعبّر عنه عادة بمركب حرفي» (Halliday, 1950 / 1985, 139).

ويوافق هذا ما ذهب إليه لاينز من أن «التمييز الإعرابي بين العبارات الاسمية والعبارات الظرفية expressions adverbiales يرتبط . وإن كان هذا الارتباط على نحو غير تام . بالتمييز الإعرابي بين فاعل الفعل أو متمماته compléments وبين ملحقاته adjoints المختلفة. كما يمكن أن نقرن بين هذا

التمييز الثاني - ولكن على نحو غير تام أيضا - والتمييز الإضافي بين أدوار التعلق rôles de valence أو المشاركين وبين ظروف وضع [أي حدثا] ما» (Lyons, 1977 / 1980, 129).

ويبدو أن ما حدا لاينز على تأكيد أن هذه التمييزات لا تتطابق تطابقا تاما هو أنه وإن كان للألسنة الطبيعية في الأكثر الأعم ميلا إلى وسم المشاركين في الحدث وسمًا مختلفا عن وسمها للملابسات التي يقع فيها الحدث - وذلك من خلال بُنى يُسميها لاينز بنى عادية أو محايدة - فإن هذا غير مُطَرِّدٍ مِنْ قِبَلِ أنه قد يُعَبَّرُ عن الأدوار الظرفية بما هو موضوع من الصيغ والوظائف للتعبير في الأصل عن أدوار التعلق (أي المشاركين).

ذلك أن هذه الألسنة تميل عادة، من حيث نوع المكونات، إلى التعبير عن المشاركين باستعمال العبارات الاسمية (وهي الأسماء والمركبات الاسمية وما جرى مجراها)، وإلى التعبير عن الملابس باستعمال العبارات الظرفية (التي تقابلها في العربية المركبات الحرفية خصوصا). أما من حيث الوظائف فإن للألسنة ميلا إلى جعل المشاركين في وظائف المسند إليه (الفاعل والمبتدأ في العربية) ومتممات الفعل (ويدخل في هذا خاصة المفعول به الدال على ذات من الذات المشاركة في الحدث مما تقتضيه دلالة الفعل المتعدي، ويخرج منه على سبيل المثال المفعول المفيد للوسيلة أو مفعول الاستعانة لكونه يُعَيَّنُ ظرفا من ظروف وقوع الحدث لا ذاتا مشاركة فيه)؛ وإلى جعل الملابس في وظائف الملحقات (ومثالها في العربية حال النسبة والمفاعيل الخمسة ما عدا النوع المشار إليه من المفعول به الدال على ذات مشاركة في الحدث).

غير أن هذا القالب العادي المحايد في وسم الأدوار الظرفية وأدوار التعلق بسمات بنوية ووظيفية مختلفة لا يمنع من وسم بعض هذه الأدوار بما جُعِلَ في الأصل لوسم أدوار من الطائفة المقابلة. «فمن ذلك أن الآلة التي يوقع بها الفاعل الحقيقي العمل يُعَبَّرُ عنها عادة بعُنْصُرٍ مُلْحَقٍ في الفرنسية [والعربية] وذلك نحو avec un couteau أي "بالسكين" في قولهم: Jean a ouvert la lettre avec un couteau أي "فتح زيد الرسالة بالسكين". غير أنه من الممكن ترقية العبارة عن

الآلة إلى منزلة النواة باستخدام الفعل utiliser أي "استعمل" وهو فعل سِمَتُهُ، من حيث قوة التعلُّق، أنَّ له معمولَيْن: فاعلا حقيقيا وآلة. وعلى هذا فإنَّ قولهم: Jean a utilisé un couteau pour ouvrir la lettre عبارة عن جملة مركبة يكون فيها المركب الظرفي la lettre أي "ليفتح الرسالة" مُلحَقًا لا مقوما من مقومات النواة. ويجوزُ في بعض الأحوال أن تُجْعَلَ العبارة عن الآلة مسندا إليه فاعلا للفعل الذي يكون فاعله في العادة عبارة تحيلُ على الفاعل الحقيقي. غير أن هذه الترقية لعبارة تحيلُ على الآلة التي يُوقَعُ بها العمل (وكلُّ عبارة تدلُّ على ملابسات الوضع عموما) من رتبة العنصر المُلْحَقِ إلى رتبة المسند إليه أو متمم نواة الجملة، هو دوما عدولٌ عن أكثر الطُّرُق المألوفة حيادا في وصف وضعٍ من الأوضاع» (م. ن.، 130). ذلك أن الطريقة الحيادية والمألوفة في التعبير عن المشاركين والملابسات هي «نزعُ العبارة الدالة على الفاعل الحقيقي إلى أن تقع موقعَ فاعل الفعل، ونزعُ العبارة المفيدة للمفعول به الحقيقي إلى أن تقع موقعَ المفعول به، ونزعُ العبارة الدالة على الآلة إلى الخروج من النواة» (م. ن.، 131).

ويبينُ لك هذا أن أدوارَ التعلُّق والأدوارَ الظرفيةَ موسومة في مستوى البنية والوظائف الإعرابية بسماتٍ تعكسُ الأطرَ الأساسية والمألوفة والحيادية في تصوُّر الأحداث والتعبير عنها، وأن السمة الوظيفية الأصلية للمشارك هو أن يقعَ في مرتبة النواة وألا يخرجَ عن كونه مسندا إليه أو متممًا للفعل، وأن السمة الوظيفية الأصلية للظرف هي أن يقعَ موقعَ المُلْحَقِ أي أن يكون مما يجوزُ تركه والاستغناء عنه.

ب. المشاركون أشدُّ تأثيرا في بنية الجملة من الملابسات

سعى تانيار إلى التعبير عن الفرق بين المشاركين والظروف بمقياسٍ سماه مقياسا دلاليا، وقد قام على أساس شدة اقتضاء معنى الفعل للفاعل المشارك وكون الظرف مما يكون المتكلم بالخيار في ذكره أو إغفاله. «فمن جهة المعنى يلتحم الفعلُ والفاعلُ المشارك حتى إن الفعل لا يستغني في أغلب الأحوال عن الفاعل الذي يتم به معناه. فإذا قلت: "ضرب زيدُ عمرا"، لم تقبلَ نفسك "ضربَ زيدُ" دون فاعل

مشارك ثانٍ. وعلى النقيض من ذلك فأنت بالخيار في الإتيان بالظرف. فقولك: "يمشي زيد" كلام مُكْتَفٍ يقوم بنفسه ولا حاجة إلى بيان شيء يستعين به في مشيه بل لا حاجة إلى بيان افتقاره إلى شيء حتى يمشي» (م. ن.، 128). ولهذا الفرق بين المشاركين والظروف أثرٌ في بنية الجملة يزيده وضوحاً أن عدد المشاركين مُحدَّدٌ مضبوطٌ بالنسبة إلى كل فعلٍ خلافاً لعدد الظروف التي يمكن أن تتعلق بذلك الفعل، ذلك أن «عدد الظروف غير مُحدَّدٍ خلافاً لعدد الفاعلين. إذ من الممكن أن تخلو [الجملة] من الظروف كما يُمكن أن تشتمل على عدد لا حد له منها» (م. ن.، 125).

أما هاليداي فقد عبر عن الفرق نفسه ببيان التفاوت في الخطر بين المشاركين والملايسات وعدم تأثير الظروف إجمالاً في بنية الجملة ودلالاتها خلافاً للمشاركين. فقد رأى أن بعض الظروف يمكن أن يخضع لقيود تجعله يتعلق ببعض أنواع الأحداث دون بعض. ولعله يقصد بذلك ما يلاحظ من أن بعض الأحداث يقتضي ما يفيد الآلة والوسيلة مما لا يقتضيه البعض الآخر، وأن بعضها، كالأحداث الشعورية، لا يقع في مكان حقيقي بالمعنى المعهود المتعارف وأن بعض الأحداث التي لا تصدر عن العاقل أو الحي لا تقتضي المفعول لأجله. غير أنه يرى أن هذه القيود التي تخضع لها الظروف قيودٌ جزئيةٌ وأنه لا تأثير لها في البنية والدلالة. فما يُميِّز الحدث حقاً هو عدد الذوات المشاركة فيه: ذلك أن «كل نوع من الحدثان ... يوسمُ بكوكبة من المشاركين فيه بحيث تكون الوظائف فيها خاصة بذلك النوع» (Halliday, 1950 / 1985, 144).

ولعل مرد حقيقة عدم تأثير الظروف إجمالاً في بنية الجملة هو أنها وإن كانت سابقة في تاريخ نشأة اللغة للذوات المشاركة حسب افتراض تانيار (اطلب Tesnière, 1959 / 1976, 258 و"ص 401 وما بعدها فيما يلي) فإن لها في واقع الألسنة البشرية اليوم دوراً ثانوياً قياساً إلى دور الذوات المشاركة في الحدث. ذلك أن «ما ينبغي تأكيده والتنبية إليه هنا هو أنه توجد أسبابٌ وحيهةٌ في كثير من الألسنة - بل في جميعها - تحملنا على القول بأن رسوم الجمل ... تملؤها في الأكثر عباراتٌ يُجابُّ بها عن أسئلة من قبيل: "ماذا حصل لزيد؟" و"ماذا فعل زيدٌ بعمرو؟"

(حيث يكون "زيد" و"عمرو" ذواتين من الدرجة الأولى لأي من الجثث والأشخاص)، وتملؤها في الأقل عباراتٌ يجابُ بها عن أسئلة من قبيل "ماذا استعملَ (زيد)" وهو يفعلُ كذا؟" و"متى / أين وقعت الواقعة؟" و"لمَ وقعَ ما وقع؟" إلخ. وأغلبُ الظن أن هذا يدلُّ عموماً على عناية بالمشاركين أكثر من دلالاته على عناية بالظروف. ذلك أنه من اليسير علينا، في جملة الأمر، أن نتصورَ نظاماً لغوياً تتضمن فيه كل جملة، على وجه الضرورة، عبارةً تفيدُ زمان نشاط ما ومكانه وكيفيته ورضه ولكنها لا تتضمنُ إلا على وجه الإمكان والجواز عباراتٍ تكونُ ملحقاتٍ وتدلُّ على مشاركين من البشر. فالظاهرُ أن مثل هذه الألسنة معدوم» (Lyons, 1977 / 130). وكون الظروف غير مؤثرة في بنية الجملة ومما يكون المتكلم بالخيار في الإتيان به أو تركه، أمر مستقر في البحث النحوي والدلالي المتصل بكثير من الألسنة المعروفة. فقد ذكر لاينز أن «بنية الفرنسية والإنكليزية لوالعربية لا تحمِلنا في الأكثر الأعم على إفادة السامع بما يتعلق بالظروف (إلا عندما نُضطرُّ إلى استعمال صيغة زمانية بدلا من صيغة زمانية أخرى حتى يُشدَّ الموقفُ الموصوفُ إلى زمن القول والتلفظ)» (م. ن.، 129).

1. المكونات النووية والمكونات الواقعة خارج النواة

وقفنا على أن لاينز يعتبر أن الأساس الإعرابي الوظيفي في التمييز بين المشاركين والظروف هو التمييز بين العناصر النووية (وهي المسندُ إليه ومتمم الفعل) وبين العناصر الواقعة خارج النواة (أي الملحقات) وهي تعريفا عناصر اختيارية. والإطار الذي ميز فيه لاينز بين هذين الضربين من العناصر هو مفهوم الجملة النواة الذي استمدّه من النحو التحويلي وقربه من مفهوم الجملة البسيطة التقليدي، وذلك إذا نظرنا إلى هذه الجملة في صورتها غير الموسومة بحيث تكون الجملة النواة جملة بسيطة خبرية مثبتة مبنية للمعلوم (اطلب م. ن.، 101 - 102). ولهذه الجملة النواة رسوم أساسية سماها لاينز بُنى نووية (اطلب م. ن.، 70 - 71، 103)، ويعيننا منها على وجه الخصوص - بحكم بحثنا رأسا في الوظائف الإعرابية التي تتعلق بالفعل والتي يشغلها المشاركون والملابسات - المقارنة بين الرسم الأول الذي يُناسبُ الفعل

اللازم وهو (م اس + ف) ¹ والرسم الثاني الذي يناسبُ الفعل المتعدي وهو (م اس + ف + م اس) ² حيثُ نَقِفُ على حقيقة أن النواة لا تقتصرُ على المركب الاسمي المسند إليه والفعل كما هو شأنُ الجملة في حالة الفعل اللازم؛ بل قد تتألف النواة من ذينك المكونين ومن مركب اسميٍّ متمم مفعول به كما هو شأنُ الجملة في حال الفعل المتعدي. فمثال الجملة المحققة للرسم الأول قولهم في الفرنسية: Kathleen travaille (dur) (ces temps-ci) (à l "école). (at school) (nowadays) (works hard) أي "يعملُ زيدٌ (باجتهادٍ) (في المدرسة) (هذه الأيام)". ومثال الجملة المحققة للرسم الثاني قولهم في الفرنسية: Ce garçon regarde la télévision (le soir) (in the evening) أي "يُشاهدُ هذا الصبيُّ التلفازَ (هذا المساء)". وفي هذه الأمثلة جميعا يعتبر لاينز أن ما ورد بين قوسين من المكونات هو من الملحقات التي تبينُ أقواله السابقة أنها من المكونات التي يكون المتكلم بالخيار في الإتيان بها أو تركها وأنها تقابلُ دوما العناصر النووية التي لا تقتصر على المسند إليه بل تشملُ كذلك المتمم في حال الفعل المتعدي.

والذي حدا لاينز على اعتبار المفعول به الذي يقتضيه الفعل المتعدي مكونا من مكونات النواة هو أنه وإن كان يستعملُ مصطلحيَّ المسند إليه والمتمم المفعول به التقليديين في الإشارة إلى العناصر النووية في الجملة فإنه لم يكن يستبعدُ التصور المستمد من المنطق الحديث والذي تأثرت به مناويلُ نحوية من قبيل منوالي تانيار وفيلمور. ذلك أنه «من الجائز أيضا أن نعتمد على حساب المحمولات من الدرجة الأولى... لإجراء تحليل آخر ممكن لبُنى القضايا والجمال. وعلى هذا يُعرَّفُ المسندُ باعتباره عاملا في معمولٍ واحدٍ أو أكثر، ويُشكَلُ الفعلُ اللازمُ باعتباره عاملا ذا موضع واحد، ويكون معمولُهُ الوحيدُ مركبا اسميا، ويُشكَلُ الفعلُ المتعديُّ باعتباره عاملا ذا معمولين بحيث يعقِدُ علاقة بين مركبين اسميين إلخ.»

¹ SN + V حيث "م اس" = مركب اسمي؛ و"ف" = فعل؛ و SN = syntagme nominal؛ و V = verbe
² SN + V + SN

(م. ن، 70؛ واطلب في تفسير هذا كله ص 418 فيما يلي). فالفعل المتعدي وفق هذا التصور يقتضي بنية تركيبية تخالف البنية التركيبية التي يقتضيها الفعل اللازم ويكون المفعول به عنصرا ضروريا لازما في هذه البنية ومن ثم مقوما من مقومات النواة.

2 . المتمم والملحق

وما يترتب على هذه الطريقة في النظر إلى مكونات الجملة هو التفريق بين ما يمكن أن يُعدَّ متمما وهو - حسب هذا الرأي - مكوّن ضروريّ لازم يدلُّ على طرفٍ مشاركي في الحدث؛ وبين ما يمكن أن يُعدَّ ملحقًا ، وهو مكوّن اختياري يدلُّ على بعض ملابسات الحدث. ذلك أن «التَّمِيمَ [= التَّمَمَ] ليس عنصراً اختياريّاً ، بخلاف المستلحق [= الملحق]» (معجم المصطلحات اللغوية ، مدخل 1 complement)؛ أما الملحق فهو «كُلُّ مُقَوِّمٍ من مقومات الجملة لا يكون ضروريا من الناحية البنيوية ويمكنُ حذفه وإسقاطه والاستغناء عنه دون أن يؤدي ذلك إلى فساد ما بقي من الجملة (أي ما تألف من مسندٍ ومسندٍ إليه) من جهة النحو» (Dubois et al. 1973 / 1994, 18). ومن ثمَّ يكونُ المقوّمُ dans le jardin أي "في الحديقة" من قولنا: Jean lit un livre dans le jardin أي "يقرأ زيدٌ كتابا في الحديقة" متممًا لا بمعنى المكوّن الدالّ على طرفٍ تقتضيه دلالة الفعل بل بمعنى ما يُتمُّ به المتكلم ، بحسب غرضه ، الدلالة ويزيدها تخصيصا؛ ويكون ملحقا أيضا لأن حذفه لا يؤدي إلى اختلال الجملة تركيبيا (Cf. Dubois et al. *ibid.*). أما المكوّن "un livre" فهو متمم وليس بملحق لأن المتكلم وإن عرضَ له أن يسقطه من الإنجاز فإنه يبقى مقدرا في الذهن لأنه مما تقتضيه بنية الفعل الدلالية. وعلى هذا اعتبر لاينز أن المركب الظرفي pour ouvrir la lettre أي "ليفتح الرسالة" في قولهم: Jean a utilisé un couteau pour ouvrir la lettre أي "استعمل زيدٌ سكيناً ليفتح الرسالة" ، ملحقا واعتبر ضمنا المفعول به un couteau أي "سكيناً" مقوما من مقومات النواة (Cf. Lyons, *ibid.* 129 – 130).

ومما يُسوّغ هذا التفريق بين المتمم والملحق ويُمكنُ له تضافرُ عاملين أحدهما الخروج من دائرة التصور الإسنادي وثانيهما اعتبارُ الجانب النظري المُجرّد من الظاهرة اللغوية. ذلك أن الخروج من التصور الإسنادي إلى التصور المتأثر بالمنطق الحديث الذي تقدمت إشارة لاینز إليه يقتضينا الإقرارَ بالتوازي بين الفاعل والمفعول به في علاقتهما بالفعل المتعدي، وبكونهما ينزلان من العقدة الفعلية (وَفَقْ مصطلح تانيار 104-105 / 1976, 1959 / Cf. Tesnière) التي يمثلها هذا الفعلُ منزلة واحدة. فلا يكون المفعول به فضلة يجوز الاستغناء عنها بل يكون مقوما لا يختلف عن الفاعل من جهة حاجة الجملة إليه في توازنها البنيوي. وإذا لم يذكر المفعول به لأغراضٍ سياقية ومقامية فإنه لا مفر من تقديره إذا كنا ننظر إلى الجملة من جهة اللسان المجرد لا من جهة الإنجاز الفردي. ذلك أنه لا عبرة، فيما نحن فيه، بما قد يقتضيه الكلامُ والسياقاتُ الخطابيةُ الخاصةُ الخاضعةُ لمتغيّرات الإنجاز من الحذف الذي يبقى معه المحذوفُ مقدرا في الذهن، بل العبرة بالنظام اللغوي المجرد وصيغته النظرية الثابتة التي تقتضي أن يكونَ "أعطى" مقتضيا طرفين ومتطلبا مفعولين كما في قولك: "أعطيت زيدا درهما" سواءً أُنجزت هذه الجملة بما يطابق الصيغة النظرية أو بما يخالفها حسب المقامات الخطابية كقولك: "أعطيت" و"أعطيت زيدا" و"أعطيت درهما" (اطلب هذه الأمثلة في شرح ابن عقيل، I، 260). وقد فرق تانيار بين مستوى الاعتبار المجرد ومستوى الإنجاز الفعلي في الفعل الواحد بقوله: «... وننبه فضلا عن ذلك إلى أنه لا يلزمُ البتة في جميع الصلات valences التي يُنشئها الفعل أن تذكر الأطراف الفاعلة المتعلقة بها وأن يُشبع بذلك الفعل ويزول افتقاره. إذ يجوز أن تظل بعض الصلات غير مستعملة أو مطلقة libres وعلى هذا... يُمكنُ أن يُستعملَ الفعل الثلاثي الصلة donner أي "أعطى" دون فاعل ثانٍ أو فاعل ثالثٍ كقولك: Alfred donne aux pauvres أي "يعطي زيد الفقراء" وalfred donne la main أي حرفيا: "يعطي زيد يده"» (Tesnière, 1959 / 1976, 238).

ويختلف تقدير الفرق بين أدنى ما يقوم به الكلام وما يمكن حذفه والاستغناء عنه إن نحن غيرنا وجهة نظرنا بأن نعتد التصور الإسنادي ونعتبر الجانب المنجز من اللغة. فمن ذلك أن مارتيناى يعتبر المسند إليه مكوناً واجب الوجود يفضي حذفه والاستغناء عنه إلى فساد الملفوظ واختلال الكلام خلافاً للمفعول به الذي لا يفسد الكلام بحذفه؛ ذلك أن «ما يُخَوَّلُ التعرفَ على المُسندِ إليه... وتُمييزه من التّممات هو كونه واجب الوجود في بعض أنواع الكلام. إذ لا يجوز لك في قولك: *les chiens mangent la soupe* أي "تشرب الكلاب الحساء" وقولك *ils mangent la soupe* أي "يشربون الحساء" أن تحذف عبارة *les chiens* "الكلاب" أو الضمير *ils* كما لا يجوز لك حذف النواة الإسنادية *mangent* وبضد ذلك يمكن أن تسقط عبارة *la soupe* دون أن ينتقض الكلام... ومن ثم استحقت مثل هذه القطعة من السلسلة الكلامية أن تسمى في النحو التقليدي متمماً إذ يرى أنه «يمكن القول في وجهه من الوجوه إن جميع ما يتضمنه ملفوظ من الملفوظات يمكن أن يُعدّ توسعةً للفظم الإسنادي لو هو العنصر الأساسي في المسند ويكون فعلاً عادة؛ اطلب م. ن.، 127] ما عدا العناصر الضرورية لتحقيق هذا اللفظ [عن معنى التحقيق اطلب م. ن.، 124 وهـ 159] من قبيل المسند إليه في الألسنة التي يوجد فيها مسندٌ إليه: ذلك أن عبارة *la soupe* في قولك: *les chiens mangent la soupe* توسعةٌ للمُسند وليست عبارة *les chiens* كذلك» (م. ن.، 128). وعلى هذا يكون جميع ما يتعلّق بالمُسند متممات يمكن حذفها والاستغناء عنها لا فرق في ذلك بين ما دل منها على المشاركين وما دل على الملابس؛ وكان من الممكن أن يعامل المسند إليه المعاملة نفسها لو لا الحاجة إليه في تحقيق القول على حد ما يظهر من كلام مارتيناى نفسه.

وقريب من هذا الرأي موقف النحاة العرب الذين يرون أن أدنى ما يقوم به الكلام مسند ومسندٌ إليه يؤلفان الجملة أو العمدة وأن ما سواهما فضلة يمكن حذفه وإسقاطه. فال«عمدة: ما لا يُستغنى عنه كالفاعل؛ والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به» (شرح ابن عقيل، I، 260). وقد عبر ابن يعيش عن هذا

الرأي بقوله: «... وثانيها أن الفاعل إنما اختصَّ بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه. والمعنى بقوة الفاعل تمكُّنه بلزوم الفعل وعدم استغناء الفعل عنه. وليس المفعول كذلك. بل يجوز سقوطه وحذفه. ألا ترى أنك تقول: "ضرب زيد" ويكون الكلام مستقلاً وإن لم تذكر مفعولاً. ولو أخذت تحذف الفاعل ولم تُقم مقامه شيئاً نحو: "ضرب زيداً" من غير فاعل لم يكن كلاماً» (شرح المفصل، I، 75 واطلب في هذا أيضاً المبرد، المقتضب، III، 116).

وبالإضافة إلى كون هذا الموقف - لا سيما في وجهه الثاني المستمد من التراث النحوي - متأثراً بالتصور الإسنادي الذي يرى أن أدنى ما يقوم به الكلام التام المفيد مسند ومسند إليه يناسبان الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وأن ما سواهما فضلة يمكن الاستغناء عنها فإنه يمكن أن يُفسَّرَ أيضاً بأنه يستدُّ إلى الجانب المنجز من الظاهرة اللغوية - وهو جانب مُعرَّض للتغيرات التي تتطلبها العوامل السياقية والمقامية - أكثر من اعتماده على الاعتبار النظرية التي تقتضي أن يتعلق بـ"أكل" و"ضرب" مثلاً مفعول به يُقدَّرُ في الذهن وإن لم يظهر في اللفظ، ويكون فارقاً بين الفعل اللازم والفعل المتعدي. ويظهر اعتبار الجانب المنجز من اللغة ومراعاة السياق والمقام في ما ذهب إليه القدامى من القول بتنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم إذا كان غرض المتكلم - وهذا الغرض أمانة على الجانب المنجز من اللغة وعلى خضوع القول لمقتضيات المقام - الإخبار بمجرد وقوع الفعل من الفاعل لا الإخبار بما وقع عليه الفعل. ولا يُقدَّرُ المفعول به في هذه الحالة لأن في تقديره إخلالاً بغرض المتكلم وهو إفادة حصول الفعل من الفاعل دون إفادة ما وقع عليه ذلك الفعل. «ألا ترى أنه إذا أريدَ تلبُّسُهُ [أي تلبَّسِ الفعل] بمن وقعَ منه فقط تُركَ المفعولُ ولم يُذكر معه، وإذا أريدَ تلبُّسُهُ بمن وقعَ عليه فقط تُركَ الفاعلُ وبُنيَ للمفعولِ وأسندَ إليه. فإن "لم يُذكر" المفعولُ به "معه" أي مع الفعل المتعديَّ المسندِ إلى فاعله، "فالغرضُ إن كانَ إثباتُهُ" أي: إثبات ذلك الفعل لفاعله أو نفيه عنه" أي: نفي الفعل عن فاعله "مطلقاً" أي: من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يُرادَ جميعُ أفرادهِ أو خصوص فيه بأن يُرادَ بعضُها، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقعَ عليه فضلاً عن عمومهِ وخصوصهِ، "نُزِّلَ" الفعل المتعدي حينئذٍ "منزلة اللازم ولم يُقدَّر له مفعول لأن المقدَّر" بواسطة دلالة

القرينة "كالمذكور" في أن السامع يتوهم منها أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم. ألا ترى أنك إذا قلت: "هو يُعطي الدنانير" [أي بذكر المفعول به] كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا بيان حال كونه معطيا، ويكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير لا مع من نفى أن يوجد منه إعطاء إذ يُكتفى بأن يقال لمن نفى وجود الإعطاء: "إنه يُعطي" دون ذكر المفعول] (التفتازاني، المطول، 362 - 363).

وقد علق الشاوش (1999 / 2001، 1193) على كلام الجرجاني (دلائل الإعجاز، 119) الموافق لهذه النبذة من كلام التفتازاني - بقوله: «فكأن الجرجاني يتصورُ الفعلَ مستعملاً لا الفعلَ مطلقاً؛ وتصنيفه للفعل يتجاوز التصنيف المعهود إلى لازم ومتعد. فالمتعدي حسب الجرجاني متعد له مفعول يُمكن النصُّ عليه [إذا كان غرض المتكلم بيان تعلق فعل الفاعل بالمفعول]؛ ومتعد له مفعول لا يُمكن النصُّ عليه [إذا قصد إثبات معنى الفعل المتعدي للفاعل دون تعرض لذكر المفعول]. ومثل هذا التصنيف لا يُمكن أن يُقام في مستوى الفعل مطلقاً، إنما يُقام في مستوى الفعل مرتبطاً بالغرض من الكلام»؛ كما علق عليه بقوله: «فمنطلق الجرجاني في تناول ظاهرة حذف المفعول به تقوم على اعتباره عنصراً ضرورياً لاكمال بنية الفعل المتعدي وليس من قبيل الفضلة¹» (م.ن.). ويمكن إخراج هذا المبدأ من سياقه

¹ يقترب مفهوم الفضلة في النحو العربي من مفهومي المتم والمحقق معا من حيث أنه توسع بالنسبة إلى رأس أو نواة. واعتبار المتم والمحقق توسعة تتعلق برأس أو نواة من الأمور المشهورة في الأدبيات اللسانية الغربية (Cf. Mounin et al. 1974 / 1995, 10, 75, "adjoint", "complément" & Dubois et al. 1973 / 1994, 18, "adjoint") الفرق بين الفضلة من جهة والمتم والمحقق من جهة أخرى أن الفضلة تتعلق بالجملة وتقع في الحيز الذي يسميه القدامى حيز النسبة (الذي يقع فيه حال النسبة وتمييز النسبة مثلاً)، وأن المتم والمحقق يقعان في حيز النسبة كما يقعان في حيز المفرد (الذي يناسب حال المفرد وتمييز المفرد مثلاً). ولذلك فرق ديبو وجماعته «بين مُلَحَقَاتِ الجُمْلَةِ المختزلة في مقوماتها التي لا يُستغنى عنها و مُلَحَقَاتِ الأَسْمَاءِ أو المركبات من قبيل الصفات وهي مخصصات الأسماء» (م.ن. وعن تعلق المتم أيضاً بالحيزين اطلب Mounin et al. op. cit., 75 & Dubois et al. Op. cit., 100-101, "complément") ومن وجوه هذا الاختلاف في الاعتبار بين الفضلة في النحو العربي والمتم في تصور الغربيين أن المتم في تصور الغربيين قد يكون جزءاً من المسند. فالمتم un livre في المثال المذكور في المتن هو جزء من المسند prédicat وهو lit un livre dans le jardin بكماله. أما الفضلة فتكون زائدة على المسند والمسند إليه. وعلى هذا فإن المضاف إليه "العقول" في قولنا: "المعرفة غذاء العقول"؛ والتوكيد "زرقاء" في قولنا: "السماء زرقاء زرقاء" فضلتان لكونهما زائدين على ما يمكن أن يُعدَّ إسناداً أصلياً تاماً وهو: "المعرفة غذاء" و"السماء زرقاء" (اطلب جورج منري عبد المسيح & هاني جورج تابري،

المخصوص الذي ورد فيه - وهو سياق حذف المفعول به حذفاً مراداً - ليشمل كل مفعول به دل على ذات من الذوات المشاركة في الحدث سواء أذكر ذلك المفعول به أم لم يذكر. وبذلك تقابل وظيفة المفعول به الوظائف المتممة الأخرى باعتبار المفعول به من جهة اللسان لا من جهة الكلام مكوناً واجب الوجود في مثل هذه السياقات، وباعتبار سائر الوظائف مما يكون المتكلم بالخيار في الإتيان به أو تركه.

كما نجد في التراث تمييزاً لطيفاً بين ضربين من الحذف هما حذف المراد وحذف غير المراد ويسميان أيضاً الاختصار والاقتصار (اطلب ابن هشام، مغني اللبيب، 797؛ واطلب أيضاً ابن حمودة 2004، 648 - 650) وقد ميز بينهما ابن جني في قوله: «وإنما كلامنا على حذف ما يُحذف وهو مراد؛ فأما حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه، وذلك كقولنا: "انطلق زيد". ألا ترى هذا كلاماً تاماً وإن لم تذكر معه شيئاً من الفضلات مصدراً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا مفعولاً له ولا مفعولاً معه ولا غيره، وذلك أنك لم تُرد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره» (الخصائص، II، 379، واطلب أيضاً الشاوش، 1999 / 2001، 1141). ويمكن في هذه الحالة أيضاً أن نجرد هذا التمييز من سياقه وأن نجعله أصلاً للتفريق بين ما يجوز حذفه وما لا يجوز الاستغناء عنه من جهة اللسان. إذ يجوز القول إن المفعول به بالنظر إلى الصيغة المجردة في اللسان هو مما لا يُحذف من الكلام إلا اختصاراً (لا يكون حذفه إلا مراداً¹)، وإن سائر الفضلات هي مما يُحذف من الكلام اقتصاراً (حذف غير المراد)، والاقتصار «عدم ذكر بعض

1990، 305 - 306) رغم أننا قد نعتبرهما اليوم توسعتين للاسمين اللذين يتعلقان بهما ومن ثم داخلين في المسند الخبر.

ولعل مفهوم الفضلة في النحو العربي أقرب إلى مفهوم المتمم منه إلى مفهوم الملحق من حيث أن الملحقات هي ما يجوز تركه والاستغناء عنه مطلقاً ومن جهة أن بعض المتممات هي من المكونات الضرورية التي لا يُستغنى عنها. ذلك أن «المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة (أي المسند والمسند إليه) لا ما يصح الاستغناء عنه» (ابن هشام، شرح قطر الندى، 235).

¹ وعلى هذا يكون حذف المفعول به مراداً حتى في الحالات التي اعتبرها القدامى حالات اقتصار يكون فيها حذفه غير مراد لعدم الدليل المقالي أو المقامي. فهذا الحذف مقصود من المتكلم من جهة أن الغرض «يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل» (ابن هشام، مغني اللبيب، 797) دون ما يقع عليه الفعل، مع علم المتكلم باقتضاء بنية الفعل الدلالية للطرف الذي يدل عليه المفعول به، وفي هذه البنية يكمن الدليل المقالي السياقي على حذف المفعول به.

العناصر من الفضلة بسبب جهل المتكلم بها أو اعتبارها في نظره غير مفيدة» (ابن حمودة، 2004، 649).

والحاصل من كل هذا أن الظروف دون المشاركين هي التي يجوز حذفها والاستغناء عنها دون أن يُخل ذلك بالتركيب أو يفضي إلى انتقاص الكلام. ومن ثم لم يكن لها تأثير في بنية الجملة كتأثير المشاركين على حد ما ذهب إليه هاليداي، ومن ثم كان اعتبار لاينز وديبوا وجماعته إياها من الملحقات فيما تقدم من الكلام. وعلى هذا أيضا جاز اعتبار المفعول به المتعلق بالفعل المتعدي من الوظائف الأولية الأساسية خلافا للحال والمفعول فيه مثلا إذ يعدان من الوظائف الأولية غير الأساسية. ولا نعدم في التراث ما يُشير إلى أن صلة المفعول به بالفعل أمثُن وأوثق من صلته بسائر المفاعيل. فقد فرق عصام الدين الاسفراييني بين التلبس الذي توصف به علاقة الفعل بالفاعل والمفعول وبين التعلق الذي توصف به علاقته بسائر المفاعيل، وهو دون التلبس في الدرجة، فقال معلقا على كلام¹ صاحب تلخيص المفتاح: «ولهذا قال "تلبسه" دون "تعلقه" لأن الفاعل كالمفعول من الملابس لا من المتعلقات» (الأطول، I، 511).

II. غموض الحد بين المشاركين والملابسات

لئن كان من اليسير على تانيار وهاليداي ربط الحدث في المستوى الدلالي بالصيغ الفعلية في الجملة فإن ربطهما للمشاركين والملابسات بصيغ ووظائف نحوية معلومة لم يكن على نفس النحو من السهولة، إذ يُقر تانيار (Cf. Tesnière, 1976, 127) بأن الحدود بين مفهوم الفاعل ومفهوم الظرف ليست دوما على درجة كافية من الوضوح، وبأن التباس أحد المفهومين بالآخر جائز في أحوال كثيرة؛ ويرى هاليداي (Cf. Halliday, 1950 / 1985, 137) أنه «لا يوجد خطأ واضح يفصل بين بعض أنواع العبارات الظرفية وبعض أنواع العبارات الدالة على المشاركين، وأن التمييز بين المشاركين والملابسات في الإنكليزية الحديثة يزداد غموضا» (م. ن.، 144).

¹ وهو قوله: «الفاعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه إفادة تلبسه به».

وقد مثَّل هاليداي على ذلك بالالتباس الذي يُمكنُ أن يحصلَ بين التعبير عن الفاعل الحقيقي (وهو مشارك من المشاركين) وبين التعبير عن الآلة التي تُعدُّ مبدئياً من ملابسات الحدث لا من الأطراف المشاركة فيه، فرأى أن «الخط الفاصل بين الفاعل الحقيقي والآلة ليس دوماً على غاية من الوضوح» (م.ن.، 139). فالمركبُ الحريفي *with the stick* أي "بالعصا" في قولهم: *the pig was beaten with the stick* أي "ضُرِبَ الخنزيرُ بالعصا" [أو "بواسطة العصا"] عبارةٌ ظرفية عن الهيئة والكيفية التي تُعدُّ مقولة الآلية والاستعانة فرعا عنها، وذلك من قبَل أن صيغة البناء للفاعل المقابلة لهذه الجملة هي: *she beat the pig with the stick* "ضربت [المرأة] الخنزير"; أما المركب الحريفي *by the stick* أي "بالعصا" في قولهم: *the pig was beaten by the stick* أي "ضُرِبَ الخنزيرُ بالعصا" [أو "من قبَلِ العصا"] فيفيدُ الفاعل الحقيقي من قبَل أن صيغة البناء للفاعل المقابلة لهذه الجملة هي *the stick beat the pig* أي "ضَرَبَتِ العصا الخنزير" لا *she beat the pig with the stick* وقد قارن هاليداي مقارنةً ضمنية بين بقاء المركب الحريفي *with the stick* على حاله في البناء للفاعل والبناء للمفعول في الجملة الأولى وبين انتفاء المركب الحريفي *by the stick* عند البناء للفاعل في الجملة الثانية فاستنتجَ من ذلك أنه إذا لم يُمكن المحافظةُ - عند البناء للفاعل - على المركب المشتمل على الحرف *by* في صيغة البناء للمفعول فإن هذا المركب يؤوَّل على أساس دلالته على مشاركٍ لا على أساس دلالته على ظرف يفيدُ الهيئة والكيفية (اطلب م.ن.).

وليس هذا الالتباسُ بين المكون الدالُّ على الفاعل الحقيقي (وهو ذاتٌ مشاركة في الحدث) والمكون الدال على الآلة والأداة (وهما في اعتبار تانيار وهاليداي من الملابسات والظروف لا من المشاركين) سوى وجه آخر مما مر بنا من صعوبة تحديد مفهوم الفاعلية الحقيقية وكونه مفهوماً ضيقاً ليقصر على العقلاء ممن تتوفر فيهم الإرادة والقدرة، ويتسع ليشمل الكائنات الحيوانية والجمادات (اطلب ص 373 وما بعدها). وقد افترض لاينز أن يكون التباسُ مثل هذه المقولات الدلالية بعضها ببعضٍ وتردَّدُ الذهن في شأنها راجعا إلى أسباب عرفانية لها صلة

بكيفية إدراكنا للأشياء إذ رأى أنه «عوض أن نفترض مجموعة كلية كونية من أدوار التعلُّق والأدوار الظرفية فإنه قد يكون من الأحسن أن نفترض وجود مبادئ كلية في العرفان والإدراك (يجوز أن تكون فطرية كما يجوز ألا تكون كذلك)، وأن تطبيق هذه المبادئ على الأوضاع التي تصفها اللغة يُجيزُ اختلافات كثيرة في الطريقة التي يمكن أن نصنّف بحسبها هذه الأوضاع. فإذا استعمل أحدهم مثلاً أداة يُؤثر بها في شيء فإنه يُمكن أن تعتبر تلك الأداة (مثلاً تعتبر الفاعل الحقيقي تماماً في وضع جعلي سببي) وسيلةً وواسطةً (أي ضرباً من الفاعل الثانوي)؛ كما يمكن أن تتصورها طريقاً يسلكه العملُ ودرباً يسيرُ عليه؛ وبوسعك أخيراً أن تتوهمه، بكل بساطة، ذاتاً مصاحبة أو شيئاً يُمسِكُ الفاعلُ بيده. فليس من الضروري أن يكون دورُ الآلة والأداة، من جهة ما هو دور آلة وأداة، موسوماً وسماً مُميزاً بحالة إعرابية مخصصة أو حرف مخصوص، ويختلف هذا الدور وجوداً وعدماً من لسان إلى لسان» (Lyons, 1977 / 1980, 131).

أما تانيار فقد ذهب إلى أن المكوّن *de veste* في قولهم: Alfred change *de veste* أي "غَيَّرَ زِيْدُ ثَوْبَهُ" ليس من الفاعلين رغم ما يبدو من افتقار الفعل إليه لتمام المعنى، ولكنه من الظروف لأنه لا يُطابقُ تعريف الفاعل الأول *le prime actant* وهو ما يصدُرُ عنه العملُ، ولا يُطابقُ تعريف الفاعل الثاني *le second actant* وهو ما يقعُ عليه العملُ، كما أنه لا يطابقُ الفاعل الثالث *le tiers actant* وهو المستفيد من الحدث أو المتضرر منه، فلم يبق إلا أن يكون ذلك المكوّن ظرفاً «إذ من الممكن أن نرى أنَّ *de veste* يفيّدُ ظرفاً من الظروف التي تصاحبُ حدث التغيير وتوضّحه» (Tesièrè, 1959 / 1976, 128).

ولعل ما حدا تانيار على أن يذهب هذا المذهب هو التصور المخصوص الذي يقتَرَنُ بالفعل *changer* في الفرنسية، وهو تصور قائمٌ على اعتباره دالاً على تحول في الفاعل، ينتقلُ بمقتضاه من حال إلى حال أو من شيء إلى شيء آخر، أكثر من

دلالته على تحول في طرف آخر غير الفاعل¹ ، ولذلك ذهب تانيار إلى أنه لا يمكنُ اعتبارُ de veste فاعلاً ثانياً لأنه لا يُفيدُ ما يقعُ عليه الفعل. وليس الأمر كذلك في المقابل العربي "غَيَّرَ زيدُ ثوبَهُ" حيثُ يبدو الفعل مقتضياً لفاعلٍ مشاركٍ ثانٍ يتم به معناه هو المفعول به "ثوبَهُ" الذي يناسبُ في دلالته تعريف تانيار للفاعل الثاني بأنه ما يقعُ عليه الفعل.

وبينُ لك هذا أنَّ قوَّةَ تعلق الفعل ليست مما يُردُّ إلى حقائق الأشياء أي إلى طبيعة الحدث المدلول عليه بالفعل في الواقع فحسبُ بل تخضعُ في جانب كبير منها أيضاً لبنية الألسنة المخصوصة المعجمية والنحوية باعتبار أن كل لسانٍ منها يعكس من خلال صيغه وأبنيته تمثلاً مخصوصاً للحدث الخارجي على نحو يقتضي أن يتعلق الحدثُ في لسانٍ من الألسنة بمتعلقاتٍ لا يتعلق بها ضرورة في لسانٍ آخر. وقد علل تانيار غموض الحدِّ بين الفاعلين والظروف بافتراض ذي صلةٍ بنشأة الألسنة مؤداه أن الأفعال الكثيرة الصلات ناجمة عن تطور للأفعال التي تقل عنها في عدد الصلات. وعلى هذا يُفترضُ أن تكون الأفعال ذات الصلة الواحدة منحدرة من أفعال عديمة الصلات. ولما كانت هذه الأفعال العديمة الصلات بمقتضى تعريفها لا تتعلق بفاعلين وإنما يقتصر تعلقها على الظروف فإنه يُفترضُ أنَّ الفاعلين ليسوا في حقيقة الأمر سوى ظروفٍ قديمة تطورت لتصبح فاعلين، وهو ما يفسرُ غموض الحد بين المفهومين وصعوبة تدقيقه (م. ن. ، 258).

¹ فسر معجم روبار الصغير¹ (1988 ، 285) الفعل في هذا المعنى بقوله: «هو ترك شيء أو شخص ومفارقته إلى آخر من النوع نفسه أو من الجنس نفسه Abandonner, quitter (une chose, une personne) pour une autre de la même espèce, du même genre في الفرنسية أيضاً: Changer de cheval, de voiture, de vitesse, de coiffure (اطلب م. ن.). وهذا عدلٌ قولهم أيضاً se tromper de porte أي "أخطأ الباب" (Cf. Tesnière, 1959 / 1976, 128) حيثُ يبدو الفعل se tromper أقل اقتضاء في تمام معناه للمكون de porte من اقتضاء الفعل changer للمكون de veste إذ من الممكن اللفظ بالفعل دون ربطه بمتعلقٍ.

أ. صلة غموض الحد بين المشاركين والملابسات بالتصورات المكانية

مما يؤيد الافتراض الذي ذكره تانيار أنَّ الأفعال العديمة الصلة من قبيل *il pleut* و *il neige* في الألسنة الأوروبية تناسب في العربية إسناد الحدث إلى ما هو ظرف له في الأصل سواء كان ذلك الظرف مكاناً أو زماناً. ويدل عليه ما جاء في **مختار الصحاح** (I، 36) للرازي وهو قوله: «وقد أثلج يومنا وتلججت السماء... كما تقول مطرتنا؛ ويدل عليه ما جاء في **لسان العرب** (I، 197، عم. 2، مادة ب. ربق) لابن منظور وهو قوله: «... وبرقت السماء تبرق برقاً وأبرقت: جاءت ببرق»؛ كما يؤيد هذا الافتراض القائم على القول بتداخل مفهوم الذات ومفهوم الظرف حجج أخرى يمكن أن نستمدّها من التفكير اللغوي القديم والحديث. فمن ذلك إطلاق النحاة والفلاسفة والمتكلمين العرب لفظي "المحل" و"الحيز" على الذات التي يقوم بها الحدث ويفتقر إليها في وجوده¹ وعلى الذات الثانية التي يتصل بها الحدث المدلول عليه بالفعل المتعدي² (اطلب مفهوم المحل في السعدي، 2013، 182-186)؛ ومن ذلك استعمال هاليداي في تفسير اللزوم والتعدية مصطلحات لا تبتعد كثيراً عن المصطلحات المستعملة في النحو العربي من حيث إشعارها بأن الذات هي في وجه من الوجوه مكان صدور الحدث ومحل وقوعه. فالأسد في قولك: (i) *the lion sprang* أي "وثب الأسد"، وفي قولك (ب): *the lion caught the tourist* أي "أدرك الأسد السائح" في كلتا الحالتين قد فعل شيئاً؛ غير أن الفعل في (i) انحصر *was confined to* في الأسد؛ أما في (ب) فقد وُجّه إلى *was directed* at أو تعدى إلى *was extended to* السائح» (Halliday, 1950 / 1985، 103). ويبلغ استعمال المصطلحات المكانية لتعيين الذات التي يصدر عنها الحدث ذروته في ما صرح به موانبي من أن المسند إليه (أو فاعل الفعل) هو «الكائن الذي

¹ «اعلم أنَّ معنى المصدر [الحدث] عَرَضٌ لا بد له في الوجود من محل يقوم به» (الأسترايادي، شرح الكافية، III، 402).

² جاء في الباب (I، 267) قول العُكْبَرِي: «... فاللزام ما لا يفتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه ... وأما المتعدي فما افتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه»؛ وجاء في شرح الفصل (VII، 62) لابن يعيش قوله: «فالتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل... [و] كل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعد».

يجوز الحديث، انطلاقاً منه، عن حدث. فهو مكان *lieu* الظاهرة التي يعبر عنها الفعل وموضعها *site*، وذلك من قِبَلِ أن كل حدثان يقع في الزمان يفتقر إلى نقطة ارتكاز ذات صبغة مكانية» (Moignet, 1981, 104)

وقد أشار لاينز إلى التداخل بين الفاعلين والظروف في كلامه على التباس الذات بالأمكنة في مواضع عديدة، ذلك أنه «يجوز أن تكون للأمكنة أبعاداً فيزيائية كما هو شأن الذات من الدرجة الأولى، ولبعض الأمكنة شكل» (قارن هذا بقولنا مثلاً: "هذا الحقل مُربّع"). زد على ذلك أن العبارات المحيلة على الأماكن والعبارات المحيلة على الذات عبارات يُعوّض بعضها بعضاً ويقوم بعضها مقام بعض (ويمكن أن يقرن بعضها ببعض) في جُمْلٍ كثيرة» (Lyons, 1977 / 1980, 314, voir aussi p. 78, 111, كما تظهر إشارته إلى تداخل مفهومي الذات والمكان في سعيه إلى ردّ جملة من البنى الدلالية التي تبدو متباعدة إلى بنية تصويرية واحدة، ومما جاء في هذا المعنى قوله: «قد يبدو أوّل وهلة أنه يوجد تمييز قاطع بين الحالة التي تؤثر فيها ذات في ذاتٍ أخرى [كما في قولنا مثلاً: ضرب "زيدٌ عمراً"] والحالة التي تزول فيها ذات عن مكانٍ أو تقصّد فيه ذلك المكان [كما في قولنا مثلاً: "سار من تونس" أو "إلى تونس"]. غير أن الأفعال المتعدية من قبيل "ضرب" و"قتل" ... يُشار إليها تقليدياً بمصطلحات توحي بأن الفاعل الحقيقي هو مصدرُ العمل وبأن المفعول به الحقيقي هو غرضه. وإن مصطلح "المتعدّي" نفسه، فضلاً عن ذلك، يبين بياناً حسناً أن الفاعل المعنوي لا يُؤثّر في المفعول به المعنوي فحسب بل يوجّه عمله نحوه. ففيما يتعلّق بالأفعال من قبيل "ضرب" (أو "أخذ") يتبيّن أن الرابط التقليديّ القائم بين التعدية وبين النشاط المتجه إلى غرضٍ رابطٌ صحيح تمام الصحة. والذات التي نحيلُ عليها بواسطة عبارة تكون لها وظيفة المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بنفسه هي في الآن نفسه المفعول به المعنوي الذي يقع عليه الفعل (في الاصطلاح التقليدي)، وهي غرض الانتقال... فمن ذلك أنه من الجائز أن يُنظر إلى ضرب زيدٍ لعمرو على أنه انتقالٌ من زيد إلى عمرو (أو انتقالٌ للكلمة من زيد نحو عمرو)... فقولك إن ذاتاً من الذات هي مصدرُ انتقالٍ أو غرضه قولٌ مردّه إلى اعتبار تلك الذات مكاناً» (م. ن، 128 - 129).

ولا شكَّ في أنَّ هذه الشواهدَ جميعاً تفسر في وجه من الوجوه غموضَ الحدود بين الذوات والملابسات وتقوِّي فرضيَّة انحدار الفاعلين من الظروف، وهي إلى كل ذلك تدعُّمُ دعاوى المذهب المحلي القائمة على رد كل التصورات اللغوية إلى ضروبٍ من التمثل لها صلة بالمكان.

الفصل الرابع: الحدث والتصور الإسنادي

تمهيد

ليس غرضنا في هذا الفصل حلّ معضلة الحمل والإسناد على نحو ما سعى إليه ديفدسن في تتبعه لمراحل نشأة هذا المفهوم وتطوره (Cf. Davidson, 2005)، بل حَسْبُنَا الإشارة إلى ما طرأ عليه من تطور في الحقل المنطقي انتقل بمقتضاه هذا المفهوم من حيز القضية الأرسطية الضيق إلى فضاء أرحب من تصور العلاقات الدلالية الرابطة بين مكونات القضية والجملة فلم يعد إطار القضية الأرسطي هو الإطار المنطقي الوحيد لتفسير العلاقات المشار إليها وهو ما نجد له عديلا في مواقف بعض اللسانيين الذين أنكروا الإسنادي واقترحوا مناويل بديلة لتفسير العلاقات بين المكونات داخل الجملة.

I - من المنطق القديم إلى المنطق الحديث

رأى ديفدسن أن الصورة المنطقية التي يقترحها والتي تبوئ الحدث منزلة عليا صورةً يوحي بها عنصرٌ إعرابي تركيبي هو الفعل «الذي تُقرُّ حدسيا بأنه يضطلعُ بدور مُهمٍّ في العلاقات الدلالية» (Davidson, 1980 / 1993, 152). ولا يخرج ديفدسن بهذا التقرير عن تصور المنطق الرياضي الحديث للقضية (والجملة) وهو تصورٌ مفارقٌ للتصور الذي قام عليه المنطق الأرسطي التقليدي. ذلك أن أبرز ما اختلف به المنطق الحديث عن المنطق التقليدي هو نظرته إلى القضية وطريقته المتوخاة في تحليلها. فلم تعد القضية في المنطق الحديث كما كانت في المنطق الأرسطي مؤلفة تاليفا ثلاثيا من موضوع ومحمول ورابطة يمكن أن يختصرا في ثنائية الموضوع والمحمول¹ بل أصبحت تشتمل على دالة بالمفهوم الرياضي أي صورة

¹ جاء في معيار العلم (85) للغزالي قوله: «إن القضية باعتبار ذاتها تنقسم إلى جزأين مفردين: أحدهما خبرٌ والآخرُ مخبرٌ عنه كقولك: "زيدٌ قائمٌ" فإنَّ "زيدا" مخبرٌ عنه و"القائم" خبرٌ». وجاء في الشمسية (211. 212) لنجم الدين القزويني قوله: «[القضية] الحملية إنما تتحقق بأجزاء ثلاثة: محكوم عليه، ويسمى "موضوعا"؛

قضوية هي عبارة عن هيكل مجرد يتضمن مواضع شاغرة يمكن أن تملأ بعدد معلوم من الممولات (أو الموضوعات). وقد وضع بلانشي هذه الحقيقة بقوله: «يجدر بنا بادئ ذي بدء أن نميز تمييزاً صريحاً، في الأقوال القضائية، القضية الملموسة التي لها معنى وقيمة صدق لأي التي يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب» من الرسم schéma البسيط الذي يُستخرج من القضية ولا يُبقي إلا على بنيتها الصورية وذلك بتعويض ثوابتها الاختبارية constantes empiriques بأي المقومات العينية الملموسة فيها] بمتغيرات. وليس للمنطق التقليدي سوى كلمة واحدة بعينها [هي كلمة "القضية"] يعبر بها عن القضية بمعناها الأصلي نحو: "زيد" (هو) فان Pierre est mortel و"لا حاسد سعيد" Nul envieux n'est heureux وعن هيكلها squelette [أي ما يناسب البنية المجردة المستخرجة منها] وهو "و هو ح" S est P [أي الموضوع هو المحمول]؛ و"لا أ هو ب" Nul A n'est B

وليس من الضروري في حقيقة الأمر أن يُفرغ القول تماماً من محتواه حتى يخرج عن كونه قضية، إذ يكفي أن تظهر فيه فجوة تجعل قيمة صدقه غير معينة. وعلى هذا فأغلب الظن أن "س (هو) فان" لو هي صورة لقضية وهيكل لها وليست بقضية تامة يحكم بصدقها أو كذبها لشغور الموضع الذي يرمز إليه ب"س" وعدم تعيينه [هيكل أقل تجريداً من "و هو ح" للزيادة الصورة الثانية على الأولى في عدد المحلات الشاغرة] ولكنها لا تزيد عليها في امتناع الحكم بصدقها أو كذبها. وبالسعي إلى إبراز الفرق بين القضية والصورة القضائية فإننا لا نزيد شيئاً على تعميم التمييز الذي يجريه الرياضي بين معادلة من قبيل $6 = 2 \times 3$ وهي قضية لأي قول يقبل الصدق والكذب وهو، في ما نحن فيه، قول صادق [وبين معادلات من مثل "س = ص ط" و"س = 2 ط" وكذلك "س = 2×3 "، وهي معادلات لا تُصبح قضايا صادقة أو كاذبة إلا إذا ملأنا المحلات الشاغرة التي تشير إليها الرموز المناسبة.

ومحكوم به، ويسمى "محمولاً"؛ ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع. واللفظ الدالُّ عليها يسمى "رابطة" كـ"هو" في قولنا: "زيد هو العالم"، وتسمى القضية حينئذٍ "ثلاثية" وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها، وتسمى القضية حينئذٍ "ثنائية". واطلب في هذا أيضاً فضل الله (1977 / 1990، 93).

وبالنظر في العبارات التالية:

$$1 + {}^3_1 2$$

$$4 + {}^3_4 2$$

$$5 + {}^3_5 2$$

يتبين كل واحد من الدالة (التابع) نفسها. ومأتى الاختلاف هو المعمولات 1 و4 و5. وما يمثل الدالة إنما هو العنصر المشترك بين هذه العبارات لأي العنصر القار الثابت الذي يمكن كتابته على هذا النحو:

$$2. \text{س}^3 + \text{س} \text{ أو } 2 ()^3 + ().$$

ولا ينتسب الممول حقيقة إلى الدالة: فهو يتركب معها ليؤلف شيئاً واحداً كاملاً من قبل أن حقيقة الدالة أن تكون ناقصة في نفسها وأن تحتاج إلى شيء يُشبعها.

ولو استحضرت الآن ما قيل منذ قريب في شأن الصور القضية لظهر لك في الحال أن هذه الصور تجري، على وجه الدقة، مجرى العبارات القضية في الرياضيات. فأنت إنما تحصل على قضايا - صادقة أو كاذبة بحسب ما تختاره من معمولات - إذا أشبعت هذه الدالات بأن تُسند إليها معمولات محددة وذلك بأن تُعوض المتغيرات بالثوابت في الصورة القضية. وعلى هذا تنقسم كل قضية إلى جزأين: أحدهما يقوم على اسم واحد لعن معنى الاسم اطلب هـ 231] أو أسماء متعددة مُكتفية لومعنى اكتفائها أنها تقوم بذاتها ولا تحتاج إلى غيرها فهي تدل على أفراد معينة. وهذا كاف، على الأقل، فيما يسميه القدامى حيز التصور وإن لم يكن كافياً في حيز التصديق. والثاني يقوم على صورة محتاجة إلى غيرها في حقيقتها وهذه الأسماء تُكملها. وبعبارة أخرى إن كل قضية، يمكن أن تُحلل إلى دالة يُشبعها معمول واحد أو معمولات متعددة.

وعلى هذا يمكن أن يُنظر إلى الممول على أنه ضرب من الدالات (التوابع). وقد مر بنا منذ قريب أن ما يسم الدالة هو اشتمال عبارتها (س) على موضع شاغر هو موضع الممول (باعتبار أن عدم تعيين الحرف س يرمز إلى هذا الشغور). وهذا هو شأن عبارة من مثل: «... فإن»: وهي عبارة ناقصة في جوهرها

تحتاجُ إلى معمولٍ يُشَبَّعُها. ويضطلعُ اسمُ الموضوع [المسند إليه] بوظيفة المعمول ويحوّل ما لم يكن سوى دالةٍ قضويةٍ بسيطةٍ [أي العبارة الناقصة المذكورة] إلى قضيةٍ (أي قول تامٍّ) من مثل قولك "زيدٌ فانٍ". (Blanché, 1968 / 1996, 129-131)

وقد عبر زكي نجيب محمود، (1983 / 1988، 104) عن هذا المعنى نفسه بقوله: «... لكنا وقد سلطنا أدوات التحليل الحديثة على تلك الأسماء الكلية، وجدنا كل اسم منها في حقيقة أمره إنما هو "تركيبية" ليقصد بذلك الدالة أو التابع مضمرة فيه تشبه التركيبية الرياضية التي تحمل بين رموزها رمزا لمجهول كقولنا مثلاً: "س عدد فردي". فإذا سألنا عن هذه العبارة: أصادقة هي أم كاذبة؟ أجبنا بأننا لا بد أن نعرف أولاً إلى أي عدد يرمز الرمز "س". فإذا كان يرمز للعدد 3. مثلاً. كانت العبارة صادقة وإذا كان يرمز إلى العدد 4 (أو غيره من الأعداد الزوجية) كانت العبارة كاذبة. أما والتركيبية الرمزية على حالها والرمز "س" المجهول الدلالة بين رموزها فلا يمكن الحكم عليها بصدق أو كذب. وبمعنى آخر فهي لم تكتمل فكرة من الناحية المنطقية لأن "الفكرة" (أو ما يسمى في المنطق بالقضية) هي ما يُمكن وصفه بالصدق أو بالكذب».

ويجوز تمثيل مفهوم القضية في المنطق الحديث بصورة الجهاز الإداري الذي يحتوي على خطط وظيفية تقوم بينها علاقات ثابتة (ما يناسب الصورة القضائية أو الدالة القضائية) بقطع النظر عن الأفراد الذين يشغلون تلك الخطط والذين يُمكن استبدالهم وتعويضهم (ما يناسب الممولات في القضية). ومعلوم أن هذا الجهاز الإداري لا يؤدي وظائفه على الوجه الأكمل إلا إذا كانت جميع خططه مشغولة (ما يناسب القضية التامة التي استوفت جميع معمولاتها).

وما يجدر بنا التنبيه إليه هو أن فريغه رائد المنطق الحديث اقتبس مفهوم الدالة من الرياضيين وعممها إذ كانت الدالة عندهم لا تعدو أن تكون عدداً أي كائناً رياضياً. (Cf. Ouelbani, 2000, 74) وقد بين فريغه أن الطبيعة الدالية nature fonctionnelle لا تقتصر على العبارات الرياضية بل تشمل جميع القضايا (اطلب م. ن.، 75).

وقد تواترت في كُتُب المنطقِ الإشاراتُ إلى هذا الاختلاف في معالجة القضية بين المنطق التقليدي والمنطق الحديث. فمن ذلك ما جاء في كتاب بلانشي وهو قوله: «من المعلوم لدينا أن المنطق التقليدي يُرجعُ كُلَّ قضية بسيطة إلى الصورة الحمليّة الإسنادية *forme attributive* "و" هو "ح" (موضوع - رابطة - محمول): كما لو كانَ مَرْدٌ كُلُّ حَكَمٍ إلى إثبات قيامِ صفةٍ بمحلٍّ أو نفي ذلك القيام. ولئن جاز ذلك في اللسان الإغريقي للضرورة، وسُلِّمَ به من جهة أخرى لميتافيزيقا أرسطو، فإن مثلَ هذا الاختزالِ بدا مثيرا للجدال وذلك منذ زمن طويل وقبل نقد المنطق الرياضي للمنطق التقليدي]. فهو يحملنا في أكثر الأحوال، لا سيما في الفرنسية، على استعمال عبارات فيها غصبٌ وإكراه للغّة. ولا يقتصر الأمر على هذا، إذ يزداد عُسْرُ مواكبته لحركة الفكر العلمي الحديث الذي انتقل اهتمامه من الموجود إلى الصيرورة ومن الجوهر إلى العلاقة. فالقضية الحمليّة تناسبُ «الجملة الاسميّة»¹ عند اللسانيين. وهي جملةٌ يشوبها فعلٌ دالٌّ على الوجود يؤدي وظيفة الرابطة،، وتناسبُ هذه الجملة مناسبةً تامّةً التعبير عن الهيئة الجوهرية أو العرضية، الثابتة أو المتحولة. وذلك نحو قولك: "زيد" (هو) إنسان" *Pierre (est) un homme* و "زيد" (هو)

¹ تُعرّفُ الجملةُ الاسميّة *phrase nominale* عادة بكونها الجملة التي يكون المسندُ فيها اسما أو ما جرى مجرى الاسم من المركبات التي لا تشتملُ على فعلٍ أو رابطة من قبيل الرابطة الوجودية في الأسنّة الهندية الأوروبية، 1973 / 1994, 151 & Dubois et al. (Cf. Benveniste, 1974 / 1995, I, 327) ومثال الجملة الاسميّة قولهم في الإنكليزية: *the sooner the better* أي "خير البرّ عاجله" وقولهم في الفرنسية: *Admirable, ce tableau* أي "هذه اللوحة رائعة" و! *silence* أي صمتا. غير أن بعض التعريفات الأخرى تقصّر الجملة الاسميّة على الجملة التي يخلو المسند فيها من الفعل دون الجملة التي يخلو فيها من الرابطة وهذا ما يظهر جليا من كلام بلانشي المذكور، وهو ما سعى إلى دحضه بنفينيست بإلحاق الجملة ذات الرابطة بالجملة الفعلية *phrase verbale* لكونها لا تختلف عنها في أن الرابطة تتصرفُ تصرف الأفعال في اقتضائها لمقولات الزمن والمظهر والشخص وما إليها مما يعقد الصلة بين زمن الخطاب وزمن الحدث المشار إليه في الخطاب. وهذا خلافاً للجملة الاسميّة التي تتضمنُ محمولاً لا إشعار فيه بالزمن والشخص والجهة وما إليها من المقولات المتصلة بالفعل عادة، وهو ما يفسر زمانية الجمل الفعلية ولا زمانية الجمل الاسميّة. (Benveniste, op. cit., 157 ; 159 - 160)

وعلى هذا لا يناسبُ مصطلحُ "الجملة الاسميّة" في اللسانيات الغربية سوى بعض أنواع الجملة الاسميّة في العربية وهي الجملة التي لا يتضمن أحد عناصرها (ولا سيما الخبر) فعلا، والتي لم يدخل عليها ناسخٌ فعليٌّ (من قبيل أن هذه النواسخُ تُقيّدُ نسبة الخبر إلى المبتدأ بالزمن فتُخرجها عن إفادة الإطلاق الذي يشترطه بنفينيست في دلالة الجملة الاسميّة). أما مصطلحُ "الجملة الفعلية" فهو يعمُ إجمالا، في العربية، الجملة الفعلية والجملة الاسميّة التي تشتملُ على فعل أو المقيدة بناسخ فعلي.

مريض "Pierre (est) malade. غير أن جميع الألسنة تقريبا لا تخلو من ضرب آخر من الجمل وهي "الجملة الفعلية"، وفيها يُفيدُ الفعلُ - الذي قد تُخصّصُهُ "متّمّات" - عملاً يوقعهُ المُسنَدُ إليه الذي يكونُ عندئذٍ الفاعل الحقيقي، أو يُفيدُ شيئاً يحصلُ له ويقعُ عليه باعتباره مفعولاً به حقيقياً (مُنفعلاً) وذلك نحو قولك: "يُدخّنُ زيدُ الغليونَ" Pierre fume la pipe و "يغرّقُ زيدُ" Pierre se noie. وفي حالات أخرى تُخفي الصورة التي هي صورة إسنادية نحويّاً تصوراً غير إسناديٍّ. فمن جهة أولى، ليس "أطولُ من عمرو" في قولك "زيدُ أطولُ من عمرو" صفةً قائمةً بزيد من قِبَلِ أنه لا يمكنُك إثباتها له لو كان عمرو غير موجود أو أخذاً في الاستطالة، ولا يغيّر ذلك من زيد شيئاً. وليس عمرو، من جهة ثانية، جزءاً من الصفة ولكنه حاملٌ للصفات وهو في ذلك بمنزلة زيد. فالـ "محمولٌ" الذي تنصُّ عليه هذه القضية إنما هو مشترك بين هذين "الموضوعين" sujets وهو، فيما نحن فيه، نسبةٌ (علاقة). والصيغة الرياضية أبلغُ في التعبير عن بنية مثل هذه القضية عندما تُثبت: أ < ب. فليست الصورة الحقيقية لهذا الضرب من القضايا هي: وهو ح، ولكنها س ع ص¹ (Cf. Blanché, 1968 / 1996, 125).

ومما يدلّك على الطابع الاختزالي للمنطق القديم وما يقتضيه تصويره للقضية من غصب للغة وإكراه لها مذهب أرسطو الذي كان يرى أنّ «الطرف [الحدّ] = terme يجوز أن يكون موضوعاً أو محمولاً أو فعلاً. وينبغي أن يُحوّل الفعل دوماً إلى رابطة. ومثال ذلك قولك:

Aristote	est	un philosophe	أرسطو	(هو)	فيلسوف
=	=	=	=	=	=
sujet	copule	prédictat	موضوع	رابطة	محمول

Aristote dort	=	Aristote	est	dormant	نائمٌ	(هو)	أرسطو	=	أرسطو
=	=	=	=	=	=	=	=	=	=
موضوع رابطة محمول									

(Cf. Ouelbani, 2000, 70).

¹ X R y وفيها ترمز "ع": R إلى النسبة والعلاقة.

ويطابق هذا الرأي ما تقدم من كلام أرنو ولونسلو، وهو قولهما: «... وعلى هذا يستوي في الاعتبار قولك: Pierre vit أي "يحيا زيد" وقولك: Pierre est vivant أي "زيد (هو) حي"» (Arnauld & Lancelot, 1660 / 1993, 110) ؛ «وكل قضية عند أرسطو تكون لها صورة حملية إنشائية أو ينبغي أن تُحوّل على نحو تكتسب معه صورة حملية. وقد مرّت بنا أمثلة من نحو Aristote est un philosophe أي "أرسطو (هو) فيلسوف" و"ينام أرسطو" Aristote dort التي ينبغي أن تُحوّل إلى "أرسطو (هو) نائم" Aristote est dormant ومن ثم فإن الحمل [الإسناد] هو العلاقة الوحيدة الممكنة. وعلى هذا فإن للقضايا التي تفيد علاقة غير حملية نحو Nadia offre un livre à sa sœur أي "تهدي نادية أختها كتابا" Nadia est offrant un livre à sa sœur (هي) مهدية أختها كتابا" إفساد محض لها» (Ouelbani, 2000, 72) وإن كان فساد المعنى لا يلحظ في العربية لتكافؤ الجملتين وجواز تعبيرهما عن وقوع الحدث في الاستقبال. لكن المقصود بالإفساد عند المؤلفة هو تحويل قضية تتساوى فيها معمولات في علاقتها بالمحمول (وهو ما يناسب دلاليا تساوي عدد من الأطراف والمشاركين في علاقتهم بالحدث) من حيث تناوله إياها جميعا وتلبسها به، إلى قضية تقوم على الفصل الحاسم بين مكونين هما الموضوع من جهة ("نادية" في هذه القضية) والمحمول بسائر الأطراف التي يشتمل عليها من جهة أخرى (مهدية أختها كتابا). اطلب كلام بلانشي ومن بعده في المتن.

وإكراه اللغة وتحميلها ما لا طاقة لها به أظهر وأجلى في العربية التي ربما لا يظهر فيها لفظ الرابطة في عملية الإسناد. ذلك أن وظيفة الرابطة عند المنطقيين هي الدلالة على النسبة (اطلب كلام التهانوي فيما يلي؛ وهي فيما ذكره فضل الله - 1977 / 1990، 93، هـ 13 - عن أرسطو والفلاسفة المدرسين من بعده تحديد القضية في الزمان. وقد ذهب فضل الله إلى أن «هذا الرأي غير صحيح في ما يتعلق بالقضايا غير الزمانية كالقضايا الرياضية مثل "المساويان لثالث متساويان"» أي على العلاقة الحملية الإسنادية بين الموضوع (المُسند إليه) والمحمول (المُسند) وهي عبارة عن علاقة تامة لأنها تُفضي إلى إنشاء حكم يقبل الصدق والكذب خلافا

لسائر النسب والعلاقات الجزئية الناقصة التي لا يترتبُ عليها حكم بالصدق والكذب (كالعلاقات التي تُعبر عنها بالإضافة والنعت وما إليهما في العربية). ولا يبدو من الضروري في العربية استعمال لفظ دالّ على النسبة، وإن استعمل لفظٌ فليس من الضروري أن يُطابق ذلك اللفظ الكلمة الوجودية في الإغريقية وأخواتها من الألسنة الهندية الأوروبية. «قال الشيخ لوالأرجح أنه يعني ابن سينا: لغة اليونان توجبُ ذكرًا [الرابط] الزمانية فقط كـ "استن" بمعنى "است" [في الفارسية أي]: يكون [وهي الرابط] الوجودية التي تقابلُ esti في الهندية الأوروبية و ist في الألمانية و est في الفرنسية و is في الإنكليزية. L Cf. Mounin, 1972 / 1975, 51؛ ولغة العجم لا تستعمل القضيةَ خاليةً عنهما لأي عن الزمانية وغير الزمانية كالتالي يفيدُها ضمير الفصل "هو" وما جرى مجراها إما بلفظ "هست" و "بود": "يكون" و "كان"، وإما بحركة نحو "زيد دبیر": "كاتب" بكسر الراء. والعربُ قد يحذفُ وقد يذكر [كذا]، فغيرُ الزمانية كلفظ "هُوَ" في "زيد هو حي" والزمانية كـ "كان" في "زيد كان"» (التهانوي، الكشاف، I، 838). ف«الحكمة الفلسفية لما نُقلت من اللغة اليونانية إلى العربية، وجَد القومُ أن الرابطَ الزمانية في اللغة العربية هي الأفعال الناقصة، ولكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطَ غيرَ زمانية تقومُ مقام "است" في الفارسية و "استن" في اليونانية لاحظ مناقضة هذا لكلام الشيخ في اعتباره "است" الفارسية و "استن" اليونانية من الروابط الزمانية. فاستعاروا للرابط غير زمانية لفظة "هُوَ" و "هي" ونحوهُما. مع كونهما في الأصل أسماء لا أدوات» (الفارابي، عن فضل الله، م. ن.). ولم يكن اعتبارُ الأفعال الناقصة ولفظ "هو" وما جرى مجراه من الروابط أمراً مُجمعا عليه مسلماً به عند المناطق العرب القدامى. فقد ذهب بعضهم إلى أن النسبة قد تستفاد من الحركات الإعرابية باعتبارها علاماتٍ توضع على محلاتٍ وتُشير إلى نوع العلاقة التركيبية والدلالية بين المكونات، والعلاقة الإسنادية (الحملية) هي إحدى هذه العلاقات؛ وقد تستفاد من الهيئة التركيبية التي قد يُقصدُ منها مجموعُ القرائن الشكلية كهيئة الألفاظ وصيغها الصرفية وأقسام الكلام التي تنتمي إليها ومواضعها في الذكر أي ما يناسبُ إجمالاً ما سماه ابن

جني بالدلالة الصناعية التي هي دلالة الصيغ المجردة. ويُستنتج هذا مما جاء في الكشاف (I، 838) للتهانوي وهو قوله: «والرَّابطةُ عندَ المنطقيين هي الشيءُ الدالُّ على النسبة؛ و"الشيءُ" يشتملُ اللفظَ وغيره، فيشتملُ التعريفُ الحركاتِ الإعرابيةَ والهيئةَ التركيبيةَ حيثُ قيلَ إنَّ الروابطَ في لغةِ العربِ إما الحركاتُ الإعرابيةُ وما يجري مجراها من الحروفِ أو الهيئةَ التركيبيةُ. وأما ما هو المشهورُ من أنَّ لفظَ "هُوَ" و"كانَ" من روابطِ العربِ فغيرُ صحيحٍ، إذ لفظُ هُوَ عندهم ضميرٌ من أقسامِ الاسمِ لوالحالةِ المشهورةِ في استعماله هي ضميرُ الفصلِ الذي يتوسَّطُ بين المبتدأِ المسندِ إليه وخبره المسندِ لدرءِ التباسِ الخبرِ بالنعتِ خاصةً ولا دلالةَ لها لكذا والسياقُ يقتضي أن يقول: "لا دلالةَ له" والضميرُ يعودُ على اللفظِ على نسبةٍ أصلاً، وكذا لفظُ "كانَ" إذ هو عندهم من الأفعالِ الناقصةِ، وعند المنطقيين من الكلماتِ الوجوديةِ. وبالجملةِ فلفظُ "هُوَ" و"كانَ" ليسا من الروابطِ إذ الرابطةُ إنما تكونُ أداةً وهما ليس بأداة».

وقد أوماً بنفينيست (Benveniste, 1974 / 1995, I , 74) إلى هذه الحقيقة بقوله: «ليس للإغريقية فعلُ الكينونة être فحسبُ (وهو ما لا يُعدُّ البتة ضرورةً في كلِّ لسانٍ)، بل إنها استعملت هذا الفعل استعمالاتٍ فريدةً تمام التفرّد فأناطت بعُهدته وظيفةً منطقيةً هي وظيفةُ الرابطة (وقد لاحظ أرسطو نفسه أن الفعل بمقتضى هذه الوظيفة لا يُفيد شيئاً على وجه الدقة وأن عمله هو الجمعُ والضمُّ والتأليفُ synthesis) ومن ثم فاق هذا الفعلُ سائرَ الأفعالِ في شيوعه وعموم تصرفه».

وقد أشار لاينز إلى قصور إطار القضية التقليدي - القائم أساساً إسناد الصفات إلى الذوات - عن استيعاب ما في جمل اللغة الطبيعية من تنوع في العلاقات بقوله: «غير أنه من الممكن الاعتراضُ بأنَّ من بين الجمل التي عالجناها في هذا الموضع عددٌ قليلٌ نسبياً وظيفته إسنادُ خاصيةٍ إلى ذاتٍ أو مكان. فإن في القول بأن أعمالَ ذاتٍ من الذوات أو المكان الذي توجدُ فيه في وقت من الأوقات هو من خصائص تلك الذوات، إرهاباً لمعنى "الخاصية". ونزيدُ من إدخال الضيم على

الاستعمال اليومي عندما نصف حدثاً وقع في مكان ما على أنه خاصيّة من خاصيات ذلك المكان. وجملة القول إن القضايا [الجميل] التي تقوم على إسناد الخاصيات [الصفات] ليست سوى مجموعة فرعية صغيرة من القضايا التي تتعين علينا معالجتها. ولعل من أهمّ مواطن الوهن في المعالجات المنطقية المتداولة للحمل [الإسناد] هو أنها لا تنطبق انطباقاً ناجعاً إلا على القضايا التي تُسندُ فيها خاصيات». (Lyons, 1977 / 1980, 115).

II . منطق العلاقات: حلقة وسطى بين المنطق القديم والمنطق الحديث

لقد مر الانتقال من المنطق الأرسطي القديم إلى المنطق الرياضي الحديث بمراحل لعل أبرزها مرحلة منطق العلاقات التي مثلها الرياضي دي مورقان De Morgan والمنطقي بيرس Pierce بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر (Cf. Ouelbani, 2000, 73 & Blanché, 1968 / 1996, 127). وقد سعى هذا المنطق إلى تلافي قصور المنطق الأرسطي القديم الذي لم يكن يرى سوى علاقة واحدة ممكنة هي علاقة الحمل والإسناد التي يُرمزُ إليها بـ "و" و "و-ح" فاستبدلها برسم أكثر مرونة وثراءً ومسيرة للتفكير العلمي الحديث وهو رسم "س ع ص" الذي يظهر في ما ذكرناه من أمثلة ساقها بلانشي. ذلك أن منطق العلاقات «يرى أن النسبَ يمكن أن تنشأ بين أفرادٍ عديدين» (Ouelbani, *ibid.*) و«لا يتعلّق الأمر في هذا المنطق بإسناد خاصيات إلى موضوع بل مُتعلّق الأمر هو الربط بين أطراف» (م. ن.).

ولئن كانت أدوات المنطق التقليدي ناجعة في معالجة القضايا التي تقوم على إسناد صفة أو خاصية جوهرية أو عرضية، وكانت أدوات منطق العلاقات ناجعة في معالجة قضايا أخرى تقوم على ارتباط طرفين أو أكثر بمقتضى علاقة ما على حد ما وقفنا عليه في كلام بلانشي فإن كل واحد المنطقيين يظلُّ قاصراً عن معالجة القضايا التي تتصلُّ بالمنطق الآخر. فالمنطق التقليدي لا يسعه تحليل قضية العلاقة إلا بتشويها تشويها كاملاً. كما أن «القضية الشخصية الإسنادية من نحو

"سقراطُ فانٍ"، وهي القضيةُ التي تطابق مطابقة دقيقة رسم "و - ح"، تظلُّ عصيةً فلا تُردُّ إلى قضيةٍ علاقةٍ» (بلانشي، م.ن، 128) باعتبار أن العلاقة تكون بين شيئين مختلفين أي ذواتين منفصلتين على حد ما ذهب إليه راسل.

وكما يعسر على كل واحد من المنطقيين معالجة القضايا التي تنتسب إلى المنطق الآخر فإنه يوجد ضرب من القضايا التي يضيقُ عنها الرسمان الحملِي والعلاقي ولا يُمكنُ ردها إلى هذا الرسم أو ذاك إلا بالتعسف وارتكاب التأويل. فمن ذلك الجملُ المشتَملةُ على فعلٍ من قبيلِ ينامُ زيدٌ Pierre dort وهي قضية تعرَى مبدئياً من الحمل كما أنها لا تدل على نسبة لاحتياج النسبة إلى ذواتين منفصلتين حقيقة أو تقديرًا على حد ما مربنا (اطلب بلانشي، م.ن).

وإذ بانَ قصور التصور الحملِي والتصور العلاقي في تفسير العلاقات الدلالية العميقة الرابطة بين الأطراف التي تدلُّ عليها مكونات القضية فقد ظهرت الحاجةُ الماسة إلى بنيةٍ عامَّةٍ تشمَلُ المنطقيين وتستوعبُ البنيتين وتكون قادرة على معالجة القضايا المختلفة التي لا تبدو فيها قضية القيام proposition d'inhérence أي قيام العرض بالمحلِّ والجوهر والصفة بالموصوف وهي القضية الحملية الإسنادية وقضية العلاقة حاليتين من حالات عديدةٍ ممكنةٍ. فكانَ مفهومُ الدالة (والمعمول) الذي اقتبسه فريغه من الرياضيات وعممه على سائر القضايا هو المفهومُ الشامل الذي يستوعب مفهوم الحمل والإسناد ومفهوم العلاقة ويتعالى عنهما (Cf. Blanché, op. cit., 128 – 129 & Ouelbani, *ibid.*).

III . مفهوم الدالة والمعمول: من المنطق إلى النحو واللسانيات

لم تفت اللسانيين والمشتغلين بالألسنة الطبيعية عموماً الإشارة إلى هذا الانتقال في طريقة معالجة القضية والجملة. فقد أوماً إلى ذلك هارمان (1972، 30) بقوله: «لقد تجاوز الفلاسفة منذ سنوات عديدة منطقَ الموضوع والمحمول الأرسطيَّ

ليبسطوا القول في منطق العلاقات¹، فنُظِرَ إلى التمييز [الأرسطي] بين الموضوع والمحمول على أنه مسألة صورة سطحية لا أهميّة منطقية لها. أما المنطق فقد صار التمييز المهم فيه هو التمييز بين المحمول ومعمولاته. ومن المهم أن نلاحظ أن ما يصدق على المنطق يصدق على البنية العميقة كذلك. وهذا مثال أول عن المنافع الناجمة عن اعتبار البنية العميقة والصورة المنطقية شيئاً واحداً. وإلى هذا الاختلاف في معالجة القضية بين المنطق التقليدي والمنطق الحديث أشار لا ينز (1977 / 1978، 146) بقوله: «... غير أنه يجوز أن تشتمل الجملة على عبارتين إحاليتين expressions référentielles أو أكثر. فلو قلنا مثلاً: "قتل زيد عمراً" ونحن تقصد بذلك الإخبار فإن "زيد" و"عمراً" كليهما عبارتان إحاليتان حقيقتُهُما² الفردان اللذان يُمكنُ تشخيصُهُما بواسطة الاسمين المذكورين. ولا بُدَّ أن نعرف هل نُثبت بهذا الإخبار شيئاً ما لزيد وعمرو؟ (وهو تعلقُهُما على نحو ما بالعمل الحاصل) أم هل نُثبت ببساطة شيئاً ما لزيد؟ (وهو قتله عمراً). فالغالبُ على المنطق التقليدي أن يفرعَ إلى التأويل الثاني. أما التأويل الأول فإن التمثيل الرمزي لحساب المحمولات (ز، ع) يبدو أصدق الأشياء في التعبير عنه».

ويشير لاينز في موضع آخر إلى هذه المسألة إشارة أشد وضوحاً من حيث كانت تلخص التطور في النظرة إلى مكونات القضية (والجملة) من المنطق الأرسطي التقليدي إلى المنطق الحلمي الحديث ومنه إلى النحو واللسانيات، وذلك

¹ لا شك في أنه لا يشير بذلك إلى منطق العلاقات بالمعنى الاصطلاحي الخاص وهو المنطق الذي طوره دي مورغان وبيرس بل يشير إلى المنطق الحديث إجمالاً في صورته التي آل إليها عند فريغه وراسل ومن جاء بعدهما، وهو في وجه من الوجوه منطق علاقات غير أن مقاربتة كانت أشمل من منطق العلاقات بالمعنى الاصطلاحي المخصوص.

² كثيراً ما يستعمل النحاة العرب لفظ "الحقيقة" في معنى يطابق المقصود من المصطلح الأعجمي référent وهم يعنون به الموجودات الخارجية في عالم الأعيان. جاء في شرح المفضل (I، 128) لابن يعش قوله: «... لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى وليس كذلك إذا سُميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة»؛ وجاء في المقتصد (601) للجرجاني قوله: «... لأن كَوْن الفعل متعدياً أو غير متعد شيء يتعلق بمعاني الأفعال وحقائقها لا بألفاظها وصيغها، ... وحقائق الأشياء لا يكون لواضع اللغة فيها حكم».

قوله: «لقد افترضنا حتى الآن أن مفهوم المحمول كان مقرونا على وجه الضرورة بالتحليل الثنائي لنويات الجمل إلى مكون مسند إليه ومكون مسند. وتتفق كثير من الأنحاء التقليدية في القول بأن جميع الجمل (أو في الأقل جميع الجمل الخبرية البسيطة التي لم يطرأ عليها الحذف) يمكن أن تنقسم فعلا إلى مسند إليه اسمي ومسند فعلي. ولهذا الرأي نظيره فيما سميناه على نحو فضفاض نوعا ما المنطق الأرسطي. بيد أنه من الجائز أيضا أن نعتد على حساب المحمولات من الدرجة الأولى... لإجراء تحليل آخر ممكن لبني القضايا. وعلى هذا يعرف المسند باعتباره عاملا في معمول واحد أو أكثر، ويشكلن الفعل اللازم باعتباره عاملا ذا موضع واحد، ويكون معموله الوحيد مركبا اسميا، ويشكلن الفعل المتعدي باعتباره عاملا ذا معمولين بحيث يعقد علاقة بين مركبين اسميين إلخ. ونشير إلى أن مصطلح المسند (أو المحمول [prédicat] يستعمل في اللسانيات في معنى قريب جدا من هذا [أي في معنى العامل أو الدالة القسوية بالمعنى المشروح آنفا]. وحتى نتجنب كل التباس ممكن لبين معنى المسند / المحمول في المنطق الأرسطي ومعناه في المنطق الحديث واللسانيات] نعتد مصطلح العبارة الخبرية لإفادة هذا المعنى الثاني لكلمة "مسند / محمول". فيمكننا القول مثلاً إن "رسم" في قولنا: "ترسم هنداً طيوراً" هو عبارة خبرية. والعبارة الخبرية في هذا التحليل للبنية الإعرابية للجمل... هي عنصر يتركب مع مركب اسمي واحد أو يصل بين مركب اسمي وشيء آخر لا يشترط فيه أن يكون مركباً اسمياً. فالعبارة الخبرية هي في وجه من الوجوه مرتكز نواة الجملة¹. ويُعد الفعل في بعض أنظمة التحليل الإعرابي المرتكز الذي به تتعلق سائر مكونات نواة الجملة وبه تتحدد» (Lyons, 1977 / 1980, 69-70).

ومن البين أن غرض لاينز في هذا الشاهد هو الفصل بين مفهوم المحمول في المنطق الأرسطي القديم ومفهومه في المنطق الرمزي الحالي الحديث. فالمحمول في المنطق الأرسطي يقابل الموضوع في القضية الثنائية ويقابل الموضوع والرابطة في

¹ تقرب العبارة الخبرية بهذا التعريف من مفهوم اللفظ الإسنادي عند مارتينا. اطلب ص 433 وما بعدها فيما يأتي.

القضية الثلاثية، وهو في المنطق الحديث عبارة عن عامل أو دالة قضوية تتضمن أساسا كلمة خبرية أي عبارة ناقصة تفتقر إلى غيرها (اطلب الهامش الموالي) وهو يقابل في هذه الحالة المعمول أو الممولات. ومعنى هذا أن مصطلح المحمول يُستعمل في المنطق الحديث بعد تحويل دلالة على النحو الذي ذكرنا. وهذا التحويل هو الذي يدل عليه ما مر بنا من قول بلانشي: «... وعلى هذا يمكن أن يُنظر إلى المحمول على أنه ضرب من الدالات (التوابع)» (Blanché, 1968 / 1996, 131)؛ كما يُظهره قوله: «... ومفهوم الدالة القضائية كذلك أشمل من مفهوم المحمول أو قل: هو يرجع إليه، في الأقل، ما فقده من الشمول في المنطق التقليدي الذي كان المحمول فيه محصورا في كونه صفة أو عبارة تدل على الصفة أي كيفية مجردة من قبيل الأحمر والفاني وذلك باعتبار أنه يفترض في كل قضية أن تكون قابلة للرد إلى النمط الإسنادي. وإذا قد ثبت هذا فإنه ينبغي أن تُعتبر الدالات من قبيل "... يُدخُنُ الغليون" و"... أكبر من ..." / "est plus grand que ... (وهي دالات لا تناسب مبدئيا إطار القضية في المنطق التقليدي لأنها لا تقوم على إسناد صفة إلى محل، فالمحمول "يُدخُنُ الغليون" مثلا من الأفعال الدالة على أعمال وليس من الخصائص الثابتة في الفاعل؛ و"أكبر من" عبارة لا تدل على صفة ذاتية من مقومات المحل الموصوف ولكنها تدل على نسبة بين شيئين لا تقوم بأحدهما دون الآخر] محمولات، وهي في ذلك بمنزلة "... (هو) أحمر" / "est rouge ... (هو) فان" / "est mortel ... باعتبار هاتين الدالتين مثلا مما يناسب إطار القضية الإسنادية التقليدية ومن ثم ينطبق عليها مصطلح المحمول بالمعنى الأصلي القديم وهو معنى الصفة التي تقوم بالذات أو الخاصية التي تلازمها. وبعبارة أخرى تدخل الجمل الفعلية وقضايا النسبة في هذا الرسم الجديد دون أن تتشوه، وتكون في ذلك بمنزلة القضايا الإسنادية. ونلاحظ في هذه القضايا الإسنادية نفسها أن المحمول، الذي أصبح يُنظر إليه الآن على أنه دالة، يمتص الـ"رابطة": فالمحمول في قولك "سقراط (هو) فان" Socrate est mortel ليس "فان" mortel باعتبار الرابطة "هو" / est في المنطق القديم عُصرا ثالثا مختلفا عن الموضوع والمحمول وظيفته الربط بينهما]

ولكنه "... هو فان" est mortel بكمالها. وهذا الإدماج للرابطة الحاملة للإثبات في المحمول - الذي يعني في الأصل: "ما يُقال" - إدماج طبيعي. أضف إلى ذلك أنه إدماجٌ ضروري إذا ما رُمنا الحصول على بنية على جانب من الشمول بحيثُ تتناولُ مختلف أنواع القضايا. فلفظ "المحمول" لا يكونُ مهياً للدلالة على مجموع الدالات القضائية إلا بهذا المعنى المتسع فيه بحيثُ يمكنهُ التعبيرُ عن الأعمال والنسب كما يعبر عن اكتساب الصفة. وعندئذ يجوزُ أن يُسمَّى حسابُ الدالات القضائية على نحو أشد ملائمةً حسابَ المحمولات».

أما مصطلح "العبرة الخبرية" *predicator / prédicateur* فيُفيدُ عند لاينز المحمول / المسندَ بالمعنى الذي تقدم ذكره قريباً وهو معنى العامل والدالة القضائية. وقد فضلنا مصطلح "العبرة الخبرية" على مصطلح "المسند الفعلي" الذي يقترحه معجم المصطلحات اللغوية مقابلاً للمصطلح الأعجمي المذكور لاقتصار مفهومه على الصيغ الفعلية، فهو «مصطلح يستعمله بعض اللغويين للإشارة إلى المسند عندما يكون فعلاً» (معجم المصطلحات اللغوية، مدخل *predicator*) وهذا يخالف تنوع الصيغ التي يمكن أن ترد فيها الدالة القضائية كما يبين ذلك ما جاء في الهامش السابق ("... أكبر من ..."; "و" (هو) أحمر؛ "و" ... (هو) فان" إلخ.). كما أعرضنا عن مصطلح "كلمة خبرية" لأن المحمول يمكن أن يكون من هذه الجهة أكثر من مجرد كلمة بسيطة؛ وينبغي ألا يلتبس مصطلحُ "العبرة الخبرية" عندنا بمصطلح آخر قريب منه في اللفظ وهو مصطلحُ "العبرة الحملية" *expression prédicative* الذي يستعملُ عادة في مقابل مصطلح "العبرة الإحالية" *expression référentielle*. والفرقُ بين هذين المصطلحين في علم الدلالة الفلسفي أن "العبرة الإحالية" تُستعملُ في «... الوحدات اللغوية التي تصلح لتشخيص ما نتحدث عنه أو تعيينه عندما نخبر عن شيء» (Lyons, 1977 / 26). أما مصطلحُ "العبرة الحملية" فيُستعملُ في «الوحدات اللغوية التي تسند خصائص معلومة إلى الشيء المحال عليه» (م. ن.). وننبه إلى أن مصطلح *predicator / prédicateur* يُفيدُ عند المناطق العبرة اللغوية التي تفيدهُ المحمول تمييزاً لها عن المحمول نفسه باعتباره "الموجود" الخارجي الذي تفيده العبرة والذي

يكون قد يكونُ صفةً أو حدثاً أو علاقة وفي هذه الحالة يرادفُ مصطلحُ foncteur (اطلب 133 / 1996, Blanché, 1968).

والظاهر أن التطور الذي حصل في تمثيل القضية في المنطق أثر تأثيراً بيناً في تمثيل الجملة في النحو واللسانيات. ذلك أن بعض التصورات المتعلقة بتحليل الجملة تحليلاً دلالياً في هذين الفنين من قبيل التصورات التي قدمها تانيار وفيلمور كانت في علاقتها بالتصورات السابقة لها قد سلكت مسلكاً موازياً لمسلك المنطق الرمزي الحديث في علاقته بالمنطق الأرسطي التقليدي. وعلى هذا قام التصور الدلالي لبعض النظريات اللسانية من قبيل نحو الحالات عند فيلمور ونظرية تانيار البنوية على القول بمركزية الحدث في التمثيل الدلالي للجملة واقتضائه لأدوار دلالية ووظائف معنوية ومشاركين وظروف. ولا تبتعدُ عنهما في هذا التمثيل نظرية هاليداي الوظيفية. ويبدو هذا التصورُ المستمدُ من المنطق لمنزلة الفعل الدلالية في الجملة هو الأساس الذي قام عليه نحوُ الحالات عند فيلمور. فقد جاء في تعريف ديبوا وجماعته له قولهم: «يُطلقُ مصطلحُ "نحو الحالات" على المنوال modèle الذي اقترحه ش.ج. فيلمور الذي يُعرضُ عن تحليل الجملة إلى موضوع [مسند] ومحمول [مسند إليه] لأن هذا التحليل لا يمكنُ من التعبير عن الوظائف الدلالية المفيدة التي لها صلة بالذوات المتعلقة بالحدث. ولا يمكنُ أن نعتبر مفهومَ المسند إليه [أي الفاعل أو المبتدأ]، على وجه الخصوص، مفهوماً ذا قيمة دلالية ثابتة. وعلى هذا فإن المسند إليه في قولنا: "فتح زيد الباب" و"فتح المفتاح الباب"، و"انفتح الباب" هو على الترتيب: [الفاعل الحقيقي] و[الأداة instrument] و[المفعول به الحقيقي objectif]¹ وهو في قولنا: "تونس بلد كثير الأمطار" الحالة الدالة على المكان [locatif]. ومن ثم كان مشروع إنشاء بنية مقدرة مضمرة ضمنية تُذكر فيها الأدوار الدلالية (الحالات) التي

¹ عُرِفَتْ حالةُ المفعولية objective case في معجم المصطلحات اللغوية بما يلي: « في نحو الحالات ... حالة الاسم الذي يمكن وصف علاقته بالحدث بأنها الأكثر حياداً؛ ففي الجملة He opened the door with a stolen key [أي فتح الباب بمفتاح مسروق] يمكن القول إن "the door" في حالة المفعولية لأن علاقته بالحدث (opened) أكثر حياداً من علاقة العنصرين الآخرين بالحدث، إذ إن He هو فاعل الفعل وa stolen key هو آله». والأرجح أن المقصود بالحياد هو غياب "الفاعلية الحقيقية" بمعناها العام الذي يقوم على أساس العلاج والتأثير ويشمل الفاعل الحقيقي والآلة باعتبار الآلة أداة التأثير وباعتبارها مهياةً للالتباس بالفاعل الحقيقي (اطلب ص 368 وما بعدها وص 401 وما بعدها)؛ ولا يشملُ المفعول به الحقيقي الذي يقع في الطرف المقابل من العلاقة وهو طرفُ التأثير والانفعال.

تضطلع بها المركبات الاسمية (المعمولات) مع هذا الفعل أو ذاك ومع هذه الصفة أو تلك (المحمول). (Dubois et al. 1973 / 1994, 77). وجاء في تعريف معجم المصطلحات اللغوية بنحو الحالات قول واضعيه: «منهج في الدراسة النحوية أنشأه عالم اللغة الأميركي C. Fillmore في أواخر الستينيات من هذا القرن، وقوامه قسمة الجملة في تركيبها العميق (أي "حالاتها" العميقة، خلافاً لـ "حالاتها" السطحية، ومن هنا اسم المنهج) إلى قسمين: الصيغة [modality] والقضية [proposition]، وتحليلها على أساس من العلاقة بين مكوناتها مع التركيز على دور الفعل خاصّةً». وعُرفت القضية بأنها «أحد القسمين الرئيسيين للجملة في تركيبها العميق بحسب منهج "نحو الحالات"، يؤدي في الفعل الوظيفة الأساسية بحيث ترتبط به سائر المكونات في اكتساب دلالاتها. وتُقسم القضية إلى كلمة خبرية (predicate word) ومجموعة من الحجج¹ (arguments) المرتبطة بها؛ ففي الجملة I met him «أي "لقيته"» مثلاً يكون الفعل هو القضية²، ويكون كلٌّ من الضميرين "حجة" مرتبطة بالفعل» (م. ن.).

ويبدو استعمال مصطلح "المعمول" argument المنطقي من أظهر الأمارات على تأثر اللسانيات في معالجة الجملة بتصور المنطق الحديث للقضية بناء على أن الفعل يُناسبُ المحمول أو الدالة القضيوية، وباعتبار مدلوله نواة تقتربُ بها سائر المكونات الدالية في الجملة. ذلك أن «مصطلح "المعمول" argument المأخوذ من المنطق يُفيد ذاتاً تتطبق عليها دالة، وتكون للذات قيمةً بالنسبة إلى تلك الدالة. وعلى هذا نقول في تصنيف الأفعال إن الفعل في قولنا "مشى زيد" ذو معمول واحد وإنه في قولنا "أكل زيد تفاحة" ذو معمولين، وفي قولنا "أعطى زيد عمراً تفاحة" ذو ثلاثة معمولات. أما في قولهم il pleut³ فإن دالة الفعل قائمة في نفس ذلك الفعل» (Dubois et al. 1973 / 1994, 49). ويقرن ديويو وجماعته صراحة بين مفهوم

¹ يقصدُ "معمولات" أو "موضوعات" وظاهر أن ترجمة argument بـ "الحجة" لا يناسبُ هذا السياق.
² يقتضي ما سبق من الكلام أن يكون الفعل هو الكلمة الخبرية أي ما يناسب في التحليل المنطقي المحمول أو الدالة القضيوية وأن يكون الضميران معمولين لذلك المحمول أما القضية فلا تقتصر على الفعل بل تشمل الفعل وما تعلق به من المعمولات.
³ ومن ذلك قولنا في العربية: "سقط في يده" أو "سير يوم الجمعة" إذا اتبعنا أحمد إبراهيم في قوله بإمكان تأويل الأفعال المذكورة على أنها أفعال دون فاعل.

المعمول ومفهوم الفاعل¹ عند تانيار بقولهم: «يطلق لوسيان تانيار لفظ "الفاعلين" actants على الوحدات الدالة على الكائنات أو الأشياء المشاركة بوجه من الوجوه في الحدث الذي يفيد الفعل ولو كانت هذه المشاركة صورية. وعلى هذا فإن "ابن" و"حلو" في قولنا "أعطى زيد ابنه حلو" فاعلان رغم أنهما لا يفيدان فاعل الفعل الحقيقي. والفاعلون هم دوماً أسماء جوهر substantifs أو ما يجري مجراها. وعلى هذا فإن الأفعال تُعرَّف بما يمكن أن يكون لها من عدَد الفاعلين. (ذلك أنه توجد أفعال دون فاعل نحو pleuvoir² وأفعال ذات فاعل واحد نحو "سَقَطَ"، وأفعال ذات فاعلين نحو "ضَرَبَ" وأفعال ذات ثلاثة فاعلين مثل "أعطى"). وبذلك يكون لفظ "الفاعل" actant مرادفاً للفظ "المعمول" argument فالفاعل الأول هو المسند إليه في الجملة المبنية للفاعل والفاعل الثاني هو المفعول به (في الجملة المبنية للفاعل) أو ضديد المسند إليه في الجملة المبنية للمفعول. ويدلُّ مصطلحُ "الفاعل الثالث" على المستفيد من العمل أو المتضرر منه... وقد اقتبس هذا الضرب من التحليل نحو الحالات³ كما اقتبسه التحليل البنيوي للقصة⁴ (Dubois et al. 1973 / 1994, 14).

ويذهب مونان وجماعته المذهب نفسه عندما قرئوا صراحةً بين مفهوم المعمول ومفهوم الفاعل عند تانيار وذلك في قولهم: «المعمول هو ما يسميه تانيار

¹ لمصطلح الفاعل actant في الاستعمال اللساني في الفرنسية معنيان في الأقل: الأول هو معنى الفاعل المعنوي الحقيقي وبهذا يُرادف مصطلح agent؛ والثاني معنى الذات المشاركة في الحدث والمُسَهِّمة فيه. ولا يُشترط في هذه المشاركة أن تكون على سبيل الفاعلية المعنوية ضرورة (اطلب كلام دييوا وجماعته في المتن حيث سَعَوْا إلى تخليص هذا المصطلح من طغيان مفهوم الفاعلية الدلالية عليه)، وبهذا يرادف مصطلح المشارك participant والمعمول أو الموضوع argument ويُمكنُ مقابلته في العربية أيضاً بلفظي: "طرف" و"رُكن" وهذا المعنى الثاني هو الذي يقصده تانيار.

² يمكن أن نقدم على ذلك في العربية أمثلة من قبيل "سَقَطَ في يده" أو "سير يوم الجمعة" إذا صح ما ذهب إليه إبراهيم من القول بإمكان تأويل هذه الأفعال على أنها أفعال دون فاعل (اطلب إبراهيم، 1995، 77).

³ نحو الحالات case grammar / grammaire casuelle هو نحو الأدوار الدلالية أو الوظائف المعنوية (Cf. Dubois et al. 1973 / 1994, 77).

⁴ من أشهر من اقتبس هذا المفهوم في التحليل البنيوي للقصة أ. ج. قريماس A. J. Greimas اطلب مدخلا إلى نظريته في تحليل الخطاب السردي في العجيمي، 1993.

بـ"الفاعل" في جملة من الجمل، وذلك قياساً على ضربٍ من تحليل المحمول في المنطق الصوري، أي أن المقصود بالمعمول هم المشاركون participants (وهذا اصطلاح آخر) في تجربة غير لغوية ذات علاقة بالمحمول الذي يقع منها موقع النواة. فللمحمول "يعرف" في قولنا: "يُعرفني زملائي على أنني مختص في تسجيل تغريد العصافير" ثلاثة معمولات (هي "زملاء" وضمير المتكلم المتصل بالفعل "ي"، و"مختص") (Mounin et al. 1974 / 1995, 40).

ولا غرابة من ثم في أن نرى المنطق الحديث وبعض الاتجاهات اللسانية المتأثرة به تستعمل نفس المصطلحات للإشارة إلى مفاهيم متطابقة. فمن ذلك مصطلح "قوة التعلق" (أو "عدد الصلات") valence / valency المستعار من لغة الكيمياء والذي يعني عدد الصلات الكيميائية التي يمكن أن تكون لذرة ما بالذرات الأخرى في تركيب معين، وطاقة ذرة من الذرات أو قدرتها على التركيب مع ذرة أو ذرات أخرى أو إمكان تعويضها بها. فهذا المصطلح الذي «استعاره من الكيمياء عالم اللغة الفرنسي L. Tesnière (ت. 1954) للدلالة على عدد العناصر اللغوية التي يحتاجها الفعل لاكتمال الجملة» (معجم المصطلحات اللغوية)، هو نفسه الذي استعمله بلانشي ليبين اختلاف المحمولات في عدد المعمولات التي تقتضيها إذ قال: فـ«كما أنه توجد دوال رياضية لها 2، 3، ... ع من المعمولات فكذلك يُمكن أن تشتمل الدالة القضيوية على 2، 3، ... ع من الصلات. فمن ذلك أن عبارتي " ... مساوٍ لـ ... " و " ... يُجبُّ ... " تشتملان على صلتين وتقتضيان من ثم أن نُزوّدَهُما بمعمولين حتى تصيرا قضيتين. أما عبارتا " ... يَقَعُ بين ... وبين ... " و " ... يُعطي ... " فتقتضي ثلاثة معمولات» (Blanché, 1968 / 1996, 131). وقد بين مونان وجماعته هذا التوازي بين الاستعمال المنطقي والاستعمال اللساني لمصطلح "قوة التعلق" (أو "عدد الصلات") بقولهم في تعريفه: «هو مصطلح استعاره تانيار من الكيمياء واستعمله للدلالة على عدد الفاعلين [الأطراف] الذين من شأن فعل من الأفعال أن يعمل فيهم. فللأفعال اللازمة صلة واحدة ضرورة كقولك: "ينام الصبي". ولل فعل "أعطى" في قولك: "أعطى زيد بكرة درهما" ثلاث صلات. وقد وافق هذا الاصطلاح اصطلاح المناطقة الذين يتحدثون في هاتين الحالتين عن محمولات

ذات معمول واحدٍ أو ثلاثة معمولات. ويقومُ مفهومُ قوة التعلق على اعتبار الفعل قطب الرحي في الجملة». (Mounin et al. 1974 / 1995, 333)

ولا يخرجُ كلامُ لاينز عن هذا المعنى عندما اعتبر أن مفهوم قوة التعلق التي قال بها تانيار وطائفة من اللسانيين هي عبارة عن توسع في مفهومَي التعدية والعمل rection التقليديَّين بما يطابق تصنيفَ منطق المحمولات للمسندات الفعلية، فمما جاء في هذا الغرض قوله: «يُمكنُ أن ننظرَ إلى هذا المتصور ليعني قوَّة التعلُّق وعدد الصلات من جهة نشأته اللغوية على أنه تبسُّطٌ واتساعٌ في مفهومَي التعدية والعمل، وهما مفهومانِ أقعدُ في التقليدية وأكثر انحصارا وتقيدا. بيد أنه من اليسير علينا أيضا ربطه بتصنيف العبارات الخبرية في حساب المحمولات... وعلى هذا يمكنُ أن نصف عبارةً خبريةً ذاتَ موضع واحد على أن لها قوَّة تعلق 1 (أو على أنها ذات صلة واحدة)، ويمكنُ أن نصف عبارةً خبريةً ذاتَ موضعين على أن لها قوَّة تعلق 2 (أو على أنها مزدوجة الصلة) وهلم جرا». (Lyons, 1977 / 1980, 119)

IV. الإسنادُ في التراث النحوي والبلاغي

لا شك أن تقسيم الجملة¹ إلى مسندٍ ومسندٍ إليه تقسيمٌ راسخٌ في التراث النحوي (والبلاغي) يدلُّ عليه تواتر الإشارات التي تجعل من الإسناد عماد الجملة (والقضية) وتتيطُ به حصول الفائدة من الكلام. ومما جاء في ذلك قول سيبويه في

¹ المقصود بـ"الجملة" في هذا الموضع المعنى الذي قصدَه القدامى وهو ما تركب من مسندٍ ومسندٍ إليه (اطلب كلام الزمخشري في هـ 252) وما قد يتصل بهما من فضلات في الجملة الفعلية خاصة (لاحظ فيما يلي من كلام ابن يعيش اعتبارَ المفعول به من "لقيته" في عداد الجملة الصغرى). فالمصطلح شاملٌ لما يُسميه القدامى بالجملة الكبرى والمحدثون (في التقليد النحوي التونسي) بالـ"جُملة" أو "المركب الإسنادي المستقل" ولما يُسميه القدامى بالجملة الصغرى والمحدثون (في التقليد النحوي التونسي) بـ"المركب الإسنادي الفرعي". ويظهرُ التفريق بين الجملة الكبرى والجملة الصغرى في قول ابن يعيش (شرح المفضل، II، 32، 33): «... فإذا قلت: "زيدٌ لقيته" ففيه جملتان إحداهما اسمية وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر وهي "زيد لقيته" بكما لها، والثانية فعلية وهي الخبر الذي هو "لقيته"، وهي الجملة الصغرى. فالجملة الأولى لا تقع لها من الإعراب أهـي مركب إسنادي مستقل. اطلب عز الدين المجدوب 1995 / 1998، 157 لأنها لم تقع موقع المفرد. والجملة الثانية لها موضع من الإعراب أهـي مركب إسنادي فرعي لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في "زيد قائم وشبهه».

الكتاب (I، 23): «هذا بابُ المُسندِ والمُسندِ إليه وهما ما لا يُعْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجِدُ المتكلم منه بُدًّا. فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه [يعني الخبرًا وهو قولك: "عبدُ الله أخوك" و"هذا أخوك". ومثلُ ذلك: "يذهبُ عبدُ الله"، فلا بُدَّ للفعلِ من الاسمِ كما لم يكن للاسمِ الأولِ بُدٌّ من الآخرِ في الابتداء»¹؛ ومنه قولُ ابنِ يعيشٍ في شرحِ المِفصل (I، 20): «... وتركيبُ الإسنادِ أن تتركبَ كلمةً مع كلمةٍ تتسبَّبُ إحداهما إلى الأخرى، فعرفَكَ بقوله: "أُسندتُ إحداهما إلى الأخرى" أنه لم يَرِدْ مُطلق التركيب بل تركيبُ الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلقُ بالأخرى على السبيل الذي به يحسنُ موقعُ الخبر وتماهُمُ الفائدة». ولعل نص الجرجاني الواردُ في أسرارِ البلاغة (316) من أكثرِ نصوصِ اللغويين (النحاة والبلاغيين) التي بسطت القول في مفهوم الإسناد وأسهبَت في شرحه. وما يسترعي النظر هو أن صاحبه جمع فيه بين اصطلاح النحاة والمناطقَة فاستعمل "الجملة" و"القضية" اسمين لمسمًى واحدٍ فقال: «... والذي ينبغي أن يُذكرَ الآن حدُّ الكلمة في الحقيقة والمجاز. إلا أنك تحتاجُ أن تعرفَ في صدرِ القول عليها ومقدمته أصلاً وهو المعنى الذي من أجله اختصت الفائدةُ بالجملة ولم يجرِ حصولُها بالكلمة الواحدة كالاسم الواحد والفعل من غير اسم يُضَمُّ إليه. والعلَّةُ في ذلك أن مدارَ الفائدةِ في الحقيقة على الإثبات والنفي. ألا ترى أن الخبرَ أولُ معاني الكلام وأقدمُها والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه، وهو ينقسم إلى هذين الحكمين. وإذا ثبت ذلك فإن الإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له نحوُ أنك إذا قلت: "ضربَ زيدٌ" أو "زيد ضاربٌ" فقد أثبتَ الضربَ فعلاً أو وصفاً. وكذلك النفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه. فإذا قلت: "ما ضربَ زيدٌ" و"ما زيدٌ ضاربٌ"، فقد نفيت الضربَ عن زيدٍ وأخرجته عن أن يكون فعلاً له. فلما كان الأمرُ كذلك احتيجَ إلى شيئين يتعلق الإثباتُ والنفي بهما، فيكون أحدهما مثبتاً والآخرُ مثبتاً له. وكذلك يكون أحدهما منفيًا والآخرُ منفيًا

¹ نجدُ تأكيداً مماثلاً لعلاقة التضاد بين المسند والمُسند إليه في بعض التعريفات الحديثة. فمن ذلك ما جاء في كتاب إبراهيم في تعريف علاقة الإسناد وذلك قوله: «توجدُ علاقةُ إسنادٍ بين لفظين [طرفين] أ و ب عندما يتعدَّرُ القولُ بأنَّ أحدهما تابعٌ للآخر (أي عندما لا تزيدُ مرتبةُ أحدهما على مرتبةِ الآخر)؛ ففي هذه العلاقة يتطلب كل واحد منهما الآخر». (Brahim, 1988, 31).

عنه. فكان ذانك الشئان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل. وقيل للمثبت والمنفي "مُسْنَدٌ" و"حديثٌ"، وللمثبت له والمنفي عنه "مسندٌ إليه" و"مُحَدَّثٌ عنه". وإذا رُمَتْ الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له ومنفياً ومنفياً عنه، وذلك محال.

فقد حصل من هذا أن لكل واحد من حُكمي الإثبات والنفي حاجة إلى تقييده مرتين وتعلُّقه بشيئين. تفسيرُ ذلك أنك إذا قلت: "ضرب زيد" فقد قصدت إثبات الضرب لزيد. فقولك: "إثبات الضرب" تقييدٌ لـ "إثبات" بإضافته إلى "الضرب"، ثم لا يكفيك هذا التقييد حتى تُقيده مرةً أخرى فتقول: "إثبات الضرب لزيد". فقولك "لزيد" تقييدٌ ثانٍ وفي حكم إضافة ثانية. وكما لا يُتصور أن يكون ههنا إثباتٌ مطلقٌ غيرُ مقيّد بوجهٍ أعني أن يكون إثباتٌ ولا مثبتٌ له، ولا شيء يُقصدُ بذلك الإثبات إليه، لا صفةٌ ولا حكمٌ ولا موهومٌ بوجه من الوجوه. كذلك لا يُتصور أن يكون ههنا إثباتٌ مقيّدٌ تقييدا واحدا نحو إثبات شيء فقط دون أن تقول: إثبات شيء لشيء كما مضى من إثبات الضرب لزيد. والنفي بهذه المنزلة، فلا يتصور نفيٌ مطلقٌ ولا نفيٌ شيء فقط. بل يحتاج إلى قيدين كقولك: نفي شيء عن شيء. فهذه هي القضية المبرمة الثابتة التي تزول الراسيات ولا تزول¹.

وليس تقسيمُ النحاة الجملةَ إلى مسندٍ ومسندٍ إليه معدوم الصلة بتقسيم المناطقة القضية إلى موضوع ومحمول. وبقطع النظر عن تأثر النحو العربي في هذا الباب بالمنطق اليوناني أو عدم تأثره به فإن مفهوم الحمل عند المناطقة والإسناد عند النحاة واحدٌ أو متقارب. ويومئ إلى هذا قولُ الفارابي: «وقد جرت العادة في صناعة المنطق أن يُسمَّى المعنى الموصوفُ والمسندُ إليه والمُخبرُ عنه موضوعا، والمعنى المسندُ والمعنى الذي هو الصفة والخبرُ محمولا. وذلك مثلُ المفهوم من قولنا: زيد هو إنسان»، فإن المعنى المفهوم من "زيد" هو موضوع، والمفهوم ههنا من "الإنسان" هو المحمول. وكذلك ما أشبهه، مثل قولنا: "الفرس حيوان" و"سقراط عادل" و"عمرؤ أبيض" و"الغراب أسود"، فإن هذه وما أشبهها تأتلف من معنيين أحدهما موضوع والآخر محمول» (الألفاظ المستعملة في المنطق، 58). وهو المعنى المستفاد من قول

¹ صححنا من هذا النص ما بدا لنا تصحيحا.

الغزالي: «إن القضية باعتبار ذاتها تنقسم إلى جزأين مفردين: أحدهما خبرٌ والآخِرُ مخبرٌ عنه كقولك: "زيدٌ قائمٌ" فإنَّ "زيدا" مخبرٌ عنه و"القائم" خبرٌ، وكقولك: "العالمُ حادثٌ" فـ "العالمُ" مخبرٌ عنه و"الحادثُ" خبرٌ. وقد جرت العادة عند المنطقيين بتسمية الخبرِ محمولاً والمخبر عنه موضوعاً. فلننزل على اصطلاحاتهم، فلا مُشاحة في الألفاظ» (معيّار العلم، 85 - 86). وجاء في تعليق محقق الكتاب وشارحه على كلام الغزالي قوله: «البلاغيون يدعون الموضوع مسنداً إليه والمحمول مسنداً والنحويون يسمون الموضوع مبتدأً والمحمول خبراً» (م.ن.، هـ 36، 334) ¹. وعرف فضل الله (1977 / 1990، 91) الموضوع بقوله: «هو المخبر عنه والحدُّ (اللفظ) الذي يُحكمُ عليه بثبوت شيء له أو رُفْعُه عنه - أي نفيه -». وجاء في الهامش (6) توضيح المقصود بـ "المُخبر عنه" بقوله: «أي المسند إليه، ويسميه النحويون بـ "المبتدأ" والمتكلمون بـ "الموصوف" والفقهاء بـ "المحكوم عليه"». وعرف المحمول بقوله: «هو الحدُّ الذي يُحكمُ به على الموضوع، وبعبارة أخرى هو المحكوم به على الموضوع» (م.ن.، 92)، وبقوله في الهامش (9): «يسميه النحاة "خبراً" والمتكلمون "صفة" والفقهاء "حكماً"». ويُصرّح بهذا التقارب بين المفهوم المنطقي والمفهوم النحوي قول ابن حزم: «... واتفق الأوائل على أن سمّوا المُخبر عنه "موضوعاً" ... والخبر "محمولاً"، وكون الصفة في الموصوف "حملاً" ² ... فإذا قلت: "زيدٌ منطلقٌ" فـ "زيدٌ" موضوع؛ "منطلقٌ" محمولٌ على "زيد" أي هو وصف له. وهذا يُسميه النحويون الابتداء والخبر... فإذا سمعت "الموضوع" و"المحمول" فإنما تُريدُ المُخبر عنه والخبر عنه» (التقريب لحد المنطق، 19 - 20).

¹ لا يبدو هذا الفصل بين استعمال البلاغيين واستعمال النحاة مستنداً إلى حجة ظاهرة، وفيه فضلاً عن ذلك تسف واضحٌ لأن علاقة الخبر بالمسند وعلاقة المبتدأ بالمُسند إليه عند النحاة والبلاغيين هي علاقة الخاصِّ بالعامِّ من قبيل أنَّ المسند قد يكون أيضاً فعلاً وأن المسند إليه قد يكون أيضاً فاعلاً. وجميع هذه المصطلحات مستعملة في نصوص النحاة والبلاغيين كما يظهر من كلام عبد القاهر الجرجاني في المتن، وكما جاء في الفصل (43) للزمخشري إذ قال في تعريف المبتدأ والخبر: «هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: "زيدٌ منطلقٌ" ... وكوئهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولاً واحداً من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه... وشبّههما بالفاعل أنَّ المبتدأ مثله في أنه مسند إليه، والخبر في أنه جزء ثان من الجملة».

² أي وجود الصفة في الموصوف وتعلقها به. وفي ذلك إشارة إلى حصول النسبة الإنسانية وهي العلاقة المسماة "إسناداً" و"حملاً".

V . تجاوز التصور الإسنادي والتصور "العلاقي" في التراث النحوي والبلاغي

غير أن التصور الإسنادي لم يكن التصور الوحيد للعلاقات بين مكونات الجملة في التراث النحوي والبلاغي إذ لم نعد في هذا التراث إشارات إلى تصور آخر شديد الشبه بتصور منطق العلاقات لبعض أنواع القضايا. ذلك أن تقسيم الجملة تقسيماً ثنائياً إلى مسند ومسند إليه وإن كان تقسيماً ثابتاً في النحو العربي فإنه لم يكن يحجب العلاقات الدلالية العميقة بين الأطراف التي تدل عليها مكونات الجملة ولم يحل دون أن يرى النحاة والبلاغيون علاقات أخرى تتجاوز الإسناد. والتشابه واضح بين ما سبق ذكره من كلام بلانشي الذي بين فيه أن صورة القضية التي تكون إسنادية من الناحية النحوية قد تُخفي تصوراً غير حملي والذي أكد فيه أن الـ "محمول" الذي تنصُّ عليه قضية من نحو "زيدٌ أطولُ من عمرو" إنما هو نسبة مشتركة بين طرفين متساويين في الاعتبار (اطلب أيضاً المثال الذي يُقدمه راسل في هـ 94)، وبين قول الأسترباذي (شرح الكافية، I، 187): «فكلُّ ما أسندَ الفعلُ إليه على هذا النمطِ من الإسنادِ فاعلٌ عندَ النحاةِ وإن لم يكن الفعل قائماً به على الحقيقة كالأمور النسبية، نحو "قُرْبٌ" و"بَعْدٌ"، وكذا الأفعال المتعدية نحو "ضَرَبَ" و"قَتَلَ" لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم بأحدهما دون الآخر بل بهما لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر».

كما يظهر هذا التصور الذي يجعل من الحدث بؤرة العلاقات الدلالية بما يفيض عن التصور الإسنادي الحملي الضيق في قول الأسترباذي (شرح الكافية، III، 402 - 403): «إذا قُصِدَ تبيينُ زمانِ الحدثِ الذي هو أحدُ الأزمنة الثلاثة مُعيَّناً معَ ذكر بعضِ ما هو من لوازمه من محلِّه الذي يقومُ به، أو زمانه الخاصُّ غير الأزمنة الثلاثة، أو مكانه، أو ما وقعَ عليه؛ صيغٌ من هذا المصدرِ الذي هو موضوع لسادجِ الحدثِ صيغةٌ إما بمجرّدِ تغييرِ حركاته وسكناته كـ "ضَرَبَ" في "الضَرْبِ" أو بتغييرهما مع الحذفِ كـ "استخرَجَ" في "الاستخراج" ... بحيثُ تدلُّ تلك الصيغةُ بنفسها على أحدِ الأزمنة الثلاثة مُعيَّناً وتقتضي وجوبَ ذكر ما قام به الحدثُ بعدها، فتُسَمَّى تلك الصيغةُ فعلاً مبنيّاً للفاعل، ويُسمَّى ما قامَ به الحدثُ فاعلاً؛ أو

تقتضي وجوبَ ذكر أحدٍ لوازمه الآخر من الزمانِ المُعَيَّنِ كالיוםِ والليلةِ والصبحِ والظهرِ والمساءِ ونحو ذلك، أو المكانِ أو ما وقع عليه، أو الآلةِ أو غير ذلك».

ويُصرِّح به أيضا السعد التفتازاني (المَطْوَل، 362) في قوله: «"الفاعل مع المفعول كالفاعلِ في أن الغرضُ من ذكره معه" أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعلِ أو ذكر الفعلِ مع كلٍّ منهما... "إفادَةُ تَلْبُسِهِ به" أي تَلْبُسِ الفعلِ بكل منهما. لكنهما يفترقان بأن تَلْبُسَهُ بالفاعل من جهة وقوعه منه وتَلْبُسَهُ بالمفعول من جهة وقوعه عليه. ومن هذا يُعلَمُ أن المراد بالمفعولِ المفعولُ به... وإن كان سائرُ المفاعيلِ بل جميعُ المتعلقاتِ كذلك، فإن الغرضُ من ذكرها مع الفعلِ إفادَةُ تلبسِهِ بها من جهاتٍ مختلفةٍ كالوقوعِ فيه وله ومعه وغير ذلك "لا إفادَةُ وقوعِهِ مطلقاً" أي ليس الغرضُ من ذكره مع الفعلِ إفادَةُ وقوعِ الفعلِ وثبوتهِ في نفسه من غير إرادَةِ أن يُعلَمَ ممن وقع وعلى من وقع».

وبذلك على حضور هذا التصور الثاني غير الإسنادي عند النحاة والبلاغيين إلى جانب التصور الأول اعتبارهم الحدثَ مقوماً من مقومات التعريف الدلالي للبنية النحوية (الإعرابية والاشتقاقية) حتى إنه يكاد لا يعرى منه تعريفٌ دلالي لبنية نحوية¹. كما يدل ذلك عليه في الجانب السطحي تعليقُ النحاة سائر مقومات الجملة الفعلية (الكبرى والصغرى) بالفعل دون غيره². ومن ثم لم يكن من الغريب أن تجد في باب علم المعاني من كتب البلاغة عناوينَ من قبيل "أحوال متعلقات الفعل" (اطلب على سبيل المثال كتاب التلخيص في علوم البلاغة للقزويني - ص 45 - ، والمَطْوَل للتفتازاني - ص 362 - وسائر شروح التلخيص).

¹ من ذلك مثلاً ما جاء في تبرير ابن يعيش (شرح المفصل I، 26) لاعتبار صيغة النسبة من الصفات، وذلك قوله: «فإن قيل: اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل، فما بالك حكمت على "بصري" و"مغربي" بأنهما صفتان وليسا من فعل؟ قيل لما أضفتهما حدث فيهما معنى الفعل لأي الحدث! لأنهما صاراً في معنى منسوب أو معزَوْ».

² جاء في سر صناعة الإعراب (I، 125) قول ابن جني: «فالجواب أنه ليس في الكلام حرف جرٍّ غير زائدٍ - وأعني بالزائد ما دخوله كخروجه نحو "لست بزيد" و"ما في الدار من أحد" - إلا وهو متعلقٌ بالفعل في اللفظ أو المعنى أما في اللفظ فتقولك: "انصرفت عن زيد" و"ذهبت إلى بكر" وأما في المعنى فتقولك: "المال لزيد" تقديره "المال حاصل أو كائن لزيد"، وكذلك "زيد في الدار" إنما تقديره "زيد مستقر في الدار" و"محمد من الكرام" أي "محمد حاصل من الكرام أو كائن من الكرام".

VI - تجاور التصور الإسنادي والتصور "العلاقي" في الأدبيات

اللسانية الحديثة

ليس هذا التجاورُ بين التصورين الإسنادي و"العلاقي" مقتصرًا على التراث النحوي إذ نجدُ له عديلاً في بعض المدارس اللسانية الحديثة. من ذلك أن مارتيناى يعتبر المسندَ والمسندَ إليه أدنى ما يقوم عليه القول المفيد التام وهو ما يظهره قوله: «... ويُفْضي بنا هذا إلى أن نشترطَ على سبيل الضرورة وجودَ قول أدنى ذي لفظين [حدين] يدلُّ أحدهما عادة على هيئةٍ للأشياء أو حدثٍ يُقصدُ إلى التبيهِ إليه ويُسمَّى مُسندًا؛ ويدل ثانيهما، ويُسمَّى مسندًا إليه، على مشاركي مؤثرٍ actif أو منفعل passif» (Martinet 1970 / 1980, 125).

غير أن هذا التصور الإسنادي لا يحجبُ عند مارتيناى تصوّرًا آخر "علاقيا" يقوم على اعتبار الفعلِ قطبَ الرّحى في الجملة ومركزها الذي عليه مدارُ سائرِ مقوّماتها. فقد مر بنا أنه لم يتردد في اعتبار الفعلِ المسند mangent وحدة نواة الإسناد، كما أنه ذكر في موضع آخر أن «المُسندَ يشتملُ على لفظٍ إسنادي قد تَصَحَّبُهُ جهاتٌ¹. وهذا اللفظُ الإسناديُّ هو العُنْصُرُ الذي تتنظّمُ حوله الجملة وتُعيَّنُ سائرُ العناصرِ المقومةِ وظائفُها بالنسبةِ إليه»² (م. ن.، 127). كما يَظْهَرُ هذا التصوّرُ العلاقي عند مارتيناى في سياقِ تحليله للعلاقات الدلالية للفاظم في الجملة على نحو يجعلُ من الحدثِ بؤرة العلاقات الدلالية بين المقومات³. ومما جاء في هذا المعنى قوله: «يُمْكِنُ أن يُنظَرَ إلى التجربة المرادِ تبليغُها على أنها شيءٌ كاملٌ يُمْكِنُ

¹ المقصود بالجهات modalités عند مارتيناى الفاظمُ النحويّة التي تُخصِّصُ غيرها لكنها لا تقبلُ التخصيص في نفسها، فمن ذلك أدوات التعريف والتكثير والفاظم التي تتصل بالفعل فتدل على مقولات الشخص والعدد والزمن إلخ. وتقابل الجهات بهذا المعنى ما يُمكنُ تخصيصُهُ من الفاظم كالأسماء والصفات. (Martinet 1970 / 1980, 119 & Mounin et al. 1974 / 1995, 217).

² وقد قال بهذا الرأي باحثون يصدرّون عن مشاربٍ مختلفة فمن ذلك قول بنفيناى: «نُعرِّفُ الفعلَ بكونه العُنْصُرُ الذي لا غنى عنه في إنشاء قول خبري تام» (Benveniste, 1974 / 1995, I, 154) ومنه قول إبراهيم (1995، 54): «إن الحجبَ كظاهرة لغوية مفهوم يتعلّق بالفعل وبالجملة بوصفها بناء نحويًا مداره حول الفعل» (اطلب أيضا Davidson 1980 / 1993, 152 & Lyons, 1977 / 1980, 70 & Mounin et al. 1974 / 1995, 40, 333).

³ وإن لم يكن الحدثُ في المثال الذي نوردّه عن مارتيناى مدلول الفعل بل مدلول المسند إليه fête.

اللسان من استخراج بعض مظاهره. فمنَ الجائزِ أن تتوهمَ لساناً يُبلَّغُ فيه خبرٌ من نحو Hier, il y avait fête au village أي "وقع احتفالٌ في القرية أمس" في ثلاثة لفاظٍ مرتبةٍ على نحو ما بحيث يدلُّ لفظُ منها على بمفرده لا على معنى "احتفال" فحسبُ بل على وجود الاحتفال وجوداً فعلياً؛ ويدلُّ الثاني لا على قريةٍ فحسبُ بل على قريةٍ باعتبارها مكان وقوع الحدث. أما الثالثُ وهو المساوي للفظِ "أمس" مساواةً تامةً في الدلالة فيدلُّ على اليوم السابق ليوم التكلم، لا في نفسه، ولكن باعتباره الوقت الذي يُنزَلُ فيه الحدث» (م.ن.، 109، 110).

VII. قيمة التصور الإسنادي للعلاقات الدلالية بين مكونات الجملة

ما من شكٍّ في أن للتصور الإسنادي ما يبرره، إذ كان مبنياً على مفهوم حصول الفائدة وتام المعنى ومستجيباً «لترتيب المعاني في الفكر» (ميلاد، 2001، 52)؛ زد على ذلك أنه تصور ناجع لا تخفى فائدته في معالجة ذلك الضرب من الجمل التي يُحكمُ فيها بإثبات قيام الصفة بالمحلِّ أو نفي ذلك القيام عنها على حد ما مر بنا من كلام بلانشي (Cf. Blanché, 1968 / 1996, 125) أي ذلك الضرب الذي يقوم إجمالاً على إسناد هيئة (صفة أو حالة) إلى ذات. ولذلك لم يعد هذا التصورُ مدافعاً ومُنافحاً من بينهم أعلامٌ يُفترض أنهم نشأوا في كنف المنطق الحديث. فمن ذلك أن بعض الدارسين يذهبُ إلى أن ستروسن يعتبرُ الإسنادَ من كبرى المقولات التي تعكسُ رسمنا التصوري أي الكيفية التي يتصل بها ذهننا بالعالم الخارجي ويدرك بها الأشياء. ومما جاء في ذلك قول روسي: «إن ستروسن لم يُشكَّك في المقولات الكبرى الثاوية تحت رسمنا التصوري في إدراك العالم عندما استخرج سمات هذا الرسم الكبرى انطلاقاً من تحليل اللغة الطبيعية. ومن ثم فلا غرابة في أن تراه مثلاً يُنكرُ تشكيك رمزي في التمييز بين الموضوع والمحمول ويسعى إلى تبريره¹» (Rossi, 1993 b, 2718).

¹ وذلك في كتابه الموسوم بالمسند إليه والمُسند في المنطق والنحو Strawson, P. F. 1974. *Subject and Predicate in Logic and Grammar*. Methuen, London.

غير أننا قد نكون عظمنا شأن التصور الإسنادي إن نحن جعلنا من البنية الإسنادية مثالا عاما ونموذجا وحيدا يستوعب جميع أشكال الإنجاز ويختزل جميع مظاهر الكلام مثلما قد يبدو من هذه الأقوال: «الإسناد مفهوم نحوي دلالي مجردٌ يختزل الدلالة النحوية ويتكهنُ بجميع أبنية الإنجاز المتصلة بالنشاط اللغوي»؛ «إن مفهوم الإسناد عامٌ وشاملٌ لكل أنواع "الكلام" وهو من المقولات العامة الكونية التي تجد لها مكانا في جل اللغات الطبيعية»؛ «فالمسندُ والمسندُ إليه هما الشكل المجردُ للمعنى النحوي الأول باعتباره لا يكونُ إلا مركبا تركيبيا ثنائيا»؛ «وإذا كان الإسناد بطرفيه يختزلُ الجملة الاسمية والجملة الفعلية فهو يختزلُ مختلف أنواع الإنجاز التي تتحقق فيها الجملة بل يختزلُ مختلف أنواع الإنجاز الكلامي أيا كان وذلك باعتبار أن الجمهور يذهبُ إلى تقدير الإسناد حيث لا يظهرُ في مستوى الإنجاز كالتداء مثلا» (ميلاد، 2001، 51-53).

فمما يطعنُ في كونية الإسناد ما أقرت به هذه الأقوال من أنه لا يشمل جميع اللغات الطبيعية وإن كان يُعمُ أكثرها. وهذا ما عبر عنه مارتيناوي بقوله: «مهما يكن حظ هذا النمط من الانتظام ليقصد انتظام المقومات في الجملة القائمة على مسندٍ ومسندٍ إليه من الاطراد فإنه يكون من الغلط الظنُّ بأنه انتظام كلي لأي كوني universal. فأنْتَ لا تعدُمُ أُلْسِنَةً يشتملُ فيها قولٌ عاديٌّ تماما على لفظٍ واحدٍ يُمكن ترجمته بـ "مطر" وذلك فيما يُقابل "ينزلُ المطر"، وبـ "ثعلب" فيما يُقابل "هذا ثعلب"، إلخ. ولا يقتصرُ هذا على الحالات الهامشية التي هي الأمر والنهي وصورُ التواصل القائمة على الحذف ellipse بل يتعلق أيضا بالمخاطبات الخبرية التقريرية». (Martinet 1970 / 1980, 126-127).

ويزيدُ مارتيناوي هذه الحقيقة تأكيداً بافتراض أنه يمكن التعبير عن مفهوم وقوع الاحتمال مثلا بلفظٍ واحدٍ ودونما حاجة إلى الإسناد إذ قال: «لقد تصوّرنا فيما سبق إمكانَ التعبير عن معنى "الاحتفال" وحصولِ الاحتفال حصولا فعليا بلفظٍ واحدٍ. وهذا متعذرٌ في الفرنسية لوالعربية إذ لا مناصَ من التعبير فيهما عن المعنيين بلفظين مختلفين» (م. ن، 124). كما يؤكدُ هذه الحقيقة هاليداوي (Cf. Halliday, 1950/1985, 101-102) بافتراض أنه ليس من الضروري

التعبير عن التجربة المعينة - وهي في الغالب كلُّ لا يتجزأ - بتحليلها إلى أجزائها. إذ بالإمكان التعبير عنها تعبيرا إجماليا لا يقوم على إسناد شيء إلى شيء وذلك كأن تعبر عن حركة الطيور في السماء بقولك *it's winging* قياسا على قولهم: *it's raining* أي باستعمال صيغة لا شخصية خالية من الإسناد (اطلب ص 329 فيما تقدّم؛ واطلب المقصود بالصيغ اللاشخصية فيما يأتي).

ولئن كانت البنية الإسنادية شائعة في الألسنة الطبيعية فإنها لا تُعمُّ جميع البنى في اللسان الواحد. ففي العربية مثلا لا تستوفي جميع الجمل شروط تركيب الإسناد الذي ذهب الزمخشري (المفصل، 23) إلى أنه «لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: "زيد أخوك" و"بشر صاحبك" أو في فعل واسم نحو قولك: "ضرب زيد" و"انطلق بكر"». وقد علق ابن يعيش على كلام الزمخشري وفصل شروط الإسناد بقوله: «... وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة، فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو: "زيد أخوك" و"الله إلها" لأن الاسم كما يكون مُخْبِرا عنه فقد يكون خبرا؛ أو من فعل واسم نحو: "قام زيد" و"انطلق بكر"، فيكون الفعل خبرا والاسم المخبر عنه. ولا يتأتى ذلك من فعلين لأن الفعل نفسه خبرٌ ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه. ولا يتأتى من فعل وحرف ولا حرف واسم لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما. وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاما» (شرح المفصل، I، 20). فتخرج عن الإسناد بذلك صيغ النداء¹ والقسم¹ والجمل التي هي عبارة عن حروف جواب كـ "نعم" و"لا"، والجمل

¹ جاء في الموضع نفسه قول ابن يعيش: «ولم يُفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصة وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل». فجملة النداء مفيدة رغم أنها ليست بالجملة الإسنادية، وهي من ثم كلام «قوته قوة قول تام» (الفارابي، كتاب الحروف، 163، واطلب أيضا ميلاد، 2001، 371). وقد سعى بعض النحاة إلى رد جملة النداء إلى الجملة الإسنادية بتقدير حذف الفعل والفاعل أو بتقدير قيام حرف النداء مقام الفعل مع تقدير الفاعل. جاء في شرح الكافية (I، 346) قول الأسترابادي: «وانتصاب المنادى عند سيوبه على أنه مفعول به، وناسبه الفعل المقدّر. وأصله عنده: "يا أدعو زيدا"، فعُذِفَ الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته. وأجاز المبرّد نصب المنادى على حرف النداء لسد مسدّ الفعل. وليس ببعيد لأنه يُمال إمالة الفعل، فلا يكون إذن من هذا الباب أي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف. وعلى المذهبين فـ"يا زيد" جملة، وليس المنادى أحد جزأي الجملة. فعند سيوبه جزأ الجملة أي الفعل والفاعل مقدران؛ وعند المبرّد حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزأي الجملة أي الفعل، والفاعل مقدّر».

التي هي عبارة عن أسماء أفعال² لأنها لا تقوم على ضم اسم إلى اسم أو فعل إلى اسم على سبيل الإفادة التامة.

ومن مظاهر عدم شمول الإسناد جميع الأبنية في غير العربية الجمل المتضمنة أفعالا لا شخصية كقولهم في الفرنسية مثلا: *il fait beau* و *il pleut* أي ما معناه: "الطقس جميل" و *il faut* أي "يجب"، وهي أفعال يتصل بها ضمير يسمّى ضميرا محايدا (Cf. Dubois et al. 1973 / 1994, 241) وهو «ضمير خاوٍ منعدم الإحالة» (إبراهيم، 1995، 64). ومأتى خوائه وعدم الإحالة فيه هو أنه لا يعوّض اسما ظاهرا ولا يدلّ على طرفٍ يمكن أن يكون له إسهامٌ في الحدث. ف«الحدث في قولك: *it rains ...* لوهي المقابل الإنكليزي لعبارة *il pleut* في الفرنسية» إنما يُقَلُّ على أنه غير شخصيٍّ أي باعتباره محض ظاهرة لا يُنسب حدوثها إلى فاعلٍ مؤثر. (Benveniste, 1974 / 1995, I, 229)

ومعلوم أن بنفينيست يعتبر ضمير الغائب عموما ضمير اللاشخص *non-personne* لأنه يختلف عن ضميري المتكلم والمخاطب في عدم تعيين ما يُحيل عليه.

¹ ونقص ذلك القسم الحاصل بلفظ "والله" و"تالله" وما إليهما مما لا يمكن إظهار فعل القسم معه. فمن شروط واد القسم (وتاء القسم المبدلة منها) «حذف فعل القسم معها فلا يُقال: "أقسم بالله" (الاسترابادي، شرح الكافية، IV، 300). فجملة القسم التي هذه صورتها جملة مختلفة عن الجملة التي يفترض أن تكون أصلا لها (أي جملة: "أقسم بالله")، وهي إنجاء آخر مختلفا اختلافاً يضاف في بعض الوجوه اختلاف جملة النداء عن الأصل الذي يردّها النجاة إليه ويُقدرونها به (اطلب كلام ابن يعيش فيما يلي من المتن)، وهي من ثم جملة غير إسنادية لأنها لا تقوم على ضم اسم إلى اسم أو فعل إلى اسم. وجملة القسم عند النجاة لا تستقل بنفسها «فإن هذه الجملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يُقسم عليه نحو: "أقسم بالله لأفعلن"، ولو قلت: "أقسم بالله" وسكت لم يجز لأنك لم تقصير الإخبار بالحلف فقط وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر وهو قولك: "لأفعلن"، وأكدته بقولك: "أحلف بالله". ونظير ذلك من الجمل الشرط والجزاء فإنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تُقيد حتى ينضم إليها الجزاء» (ابن يعيش، شرح المفصل، IX، 91). غير أننا إذا رجحنا أن تكون الجملة القسمية إنشائية (ميلاد، 2001، 110) والجملة المؤكدة بها خبرية (م. ن.، 100) كان ذلك قرينة على استقلالها التركيبي وإن كان تمام معناها من حيث هي تأكيد لا يتم إلا بالمؤكد.

² «واعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حدّه في الفعل. ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة [أي مسندا ومسندا إليه]؟ وليست هذه الأسماء كذلك بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حدّه في اسم الفاعل واسم المفعول والظرف» (ابن يعيش، شرح المفصل، IV، 25).

وعدمُ تعين ما يحيلُ عليه ضميرُ الغائب هو شيء غير الإبهام الذي هو سمة تعم جميع الضمائر. فلا شكَّ في أن جميع الضمائر مبهمَةٌ لأنها خلافاً للأسماء الظاهرة (أسماء الجنس وأسماء الأعلام) لا تحيلُ على مسمَّأها إحالة مباشرة، فلا يحصلُ تصوُّرُ ما تحيلُ عليه في الذهن بمجرد اللفظ بها بل تحتاج إلى مقام أو سياق يزيلُ إبهامها ويوضح غموضها، وهي من ثمَّ تشتركُ جميعاً في كيفية الإحالة وإن كانت تختلفُ في تعيينِ المحالِ عليه. فخلافاً لما هو مسلَّمٌ به في النحو العربي من أنَّ الضمائرَ من المعارف التي تُحيلُ في الأغلب على مُسمَّياتٍ بأعيانها ذهب بنفينايسْت إلى أنَّ ضميرَ الغائب لا يُحيلُ دوماً، وعلى وجه الضرورة، على مسمى مخصوص خلافاً لضميري المتكلم والمخاطب. فإذا كان المتكلمُ في حالات التخاطب العادي شخصاً بشرياً معيناً والمخاطبُ كذلك. (Dubois et al. 1973 / 1994, 355) فإنَّ ضميرَ الغائب يتسع لما لا يُحصى من أنواع الأشياءِ المحالِ عليها فهو يشملُ البشرَ والحيوانَ والجمادَ والمتصوِّراتِ (اطلب م. ن. و. 255، 1995 / 1974 Mounin et al.). وهذه الأشياءُ «المحالُ عليها لا يجوزُ أن تكونَ غائبة عن مقام القولِ فحسبُ بل يجوزُ أيضاً أن يتعدَّرَ تشخيصُها وتعريفُها عندما لا يحيلُ الضميرُ على طرفٍ معيَّن كما هو شأنُ الضمير اللاشخصي» (Mounin et al. *ibid.*). ولذلك ذهب بنفينايسْت إلى أن «إحدى خاصيات شخصي المتكلم والمخاطب هو تفردهما تفرداً مخصوصاً. فالمتكلم المتلفظ بالقول والمخاطب الذي يُخاطبه المتكلمُ فريدان في كل مرة. غير أن الغائبَ يمكنُ أن يكونَ ما لا نهايةَ له من الذوات كما يمكنُ ألا يكونَ أي ذاتٍ على الإطلاق» (Benveniste, 1974 / 1995, I, 229) ومن ثمَّ سمى بنفينايسْت صيغة الغائب صيغة اللاشخص ف«الصيغة المسماة بصيغة الغائب تشتملُ فعلاً على إشارة قولية تتعلق بشخصٍ أو بشيءٍ ولكنها لا تتعلقُ بـ "شخصٍ" مخصوص... فليست صيغة الغائب "شخصاً" بل هي الصيغة الفعلية الموضوعية للتعبير عن اللاشخص» (م. ن.، 227). فضميرُ الغائب قد يحيلُ على أشياء مختلفة وربما لا يحيلُ على شيء مطلقاً وفي هذه الحالة يكونُ ضميراً «ضميراً غيرَ عائِدٍ أو "خاوياً" أو غير حقيقي أي نوعاً من الضمير الكونيّ *personne d'univers* على حد اصطلاح أتباع غليوم في اللسانيات الأوروبية الحديثة» (إبراهيم، 1995، 76). ولهذا

الضمير شَبَّهَ قويُّ بضميرِ الشأنِ في العربية (اطلب م. ن.) وهو «الذي يُسمِّيهِ الكوفيون ضمير المجهول لأن ذلك الشأن مجهولٌ لكونه مُقدَّرًا إلى أن يُفسَّر» (الأستراباذي، شرح الكافية، II، 466 - 467)، و«هذا يعني أنه ليس معوضًا substitut بل وظيفته الإشارة¹ إلى اللاحق أي إلى الجملة في الغالب لأهمية فحواها» (الهيشري، 2003، 111).

ولا يبعد هذا كثيرا عما ذهب إليه لاينز حين رأى أن الصيغ اللاشخصية من قبيل it is raining في الإنكليزية (و il pleut في الفرنسية) وإن كانت أقل تمكنا في اللاشخصية من نظيرتيها الإيطالية piove والإسبانية llueve بسبب اشتغالها في الإنكليزية (والفرنسية) على ضمير زائف ف«إنه من الواضح أن الضمير it [والضمير il في الفرنسية] ليس عبارة إحالية في جمل من قبيل it is raining لأنه لا يجوز السؤال في المعهود المتعارف عما (أو عمن) يُمطر، ولا توجد تراكيب مرضية بهذا المعنى يُمكن أن تُعوَّضَ فيها عبارات من قبيل the weather le temps / أي "الطقس" المسند إليه الذي هو عبارة عن ضمير زائفٍ (Cf. Lyons, 1977 / 1980, 112). وقد رأى هذا اللساني أنه لو طلبنا تحديد عنصر باعتباره مسندا إليه مقدِّرا يُحيل على ما تُحمَلُ عليه عبارة be raining أي "يُمطر" ويُخبرُ بها عنه لكان هذا المسندُ إليه عبارة مكانيةً. ويوافقُ هذا حال الاستعمال في العربية وبعض الألسنة الأخرى.

وقد أشار بلانشي إلى أن «المناطقَ التقليديين أنفسهم كانوا يجدون حرجا في معالجةَ الجمل "اللاشخصية" وهي جُمْلٌ من البين أنها لا تشتملُ على مسندٍ إليه» (Blanché, 1968 / 1996, 126. Voir aussi Ouelbani, 2000, 72). بل إنَّ بلانشي يذهبُ إلى أنَّ بعضَ الجُمْلِ المشتملة على مسندٍ إليه نحوي من قبيل la pluie tombe أي "ينزلُ المطرُ" و le vent souffle أي "تهبُّ الريحُ" هي جُمْلٌ بمعنى الجُمْلِ اللاشخصية وهي مساوية لها في الدلالة. ويرى أن استعمالَ صيغة الفعل اللاشخصي قد تكون أبلغ في التعبير من استعمال الصيغة الجارية مجراها

¹ عن غلبة الوظيفة الإشارية لهذا الضمير على الوظيفة التعويضية (اطلب الهيشري 2003، 111 - 113).

والمشتمة على مسندٍ إليه نحوي. ف«لو قلتُ، وقد قررتُ التزهر، : le temps est beau أي "الطقسُ جميلٌ" و le ciel est bleu أي "السماءُ زرقاءُ" لأي باستعمال بنية إسنادية يظهرُ فيها مسندٌ إليه نحوي] فأغلبُ الظن أن ما أردتهُ من معنى يكون أبين وأوضح باستعمال صيغٍ من قبيل: il fait beau temps وربما استعملت صيغة من نحو il y a ciel bleu لأي باستعمالٍ صيغ لا شخصية» (م. ن.). وفي هذا إشارة منه إلى أن مثل هذه الصيغ حتى تلك التي تشتمل على مسندٍ إليه نحوي ظاهر تعبرُ عن معنى الحدث المحض ولا إشعارَ فيها بذات يتعلق به الحدثُ تعلقاً ما على حد ما مر من كلام بنفينيست (Cf. Benveniste, 1974 / 1995, I , 229) ومعنى ذلك أنها تحيلُ على حدث لا يسهمُ فيه طرف ولا يشاركُ فيه مشارك وما اعتبارُ علمُ الإعراب التعلقي syntaxe valencielle عند تانيار للفعل اللاشخصي الوارد في جملة من قبيل il pleut فعلاً لا متعلقَ له avalent إلا دليلٌ على عدم اعتباره متعلقاً بطرف وقائماً بمحلٍّ ومثلُ هذا الفعل لا يقتضي أي معمول فهو فعل تقومُ دالتهُ في نفسه على ما تقدم من كلام ديويو وجماعته (Cf. Dubois et al. 1973 / 1994, 49).

و لا غرابة من ثم في أن نرى إبراهيم يذهبُ إلى تجويز القول بوجود فعلٍ دون فاعل خلافاً لمبدأ راسخ في النحو العربي مؤداهُ أن الفعل لا ينفك عن فاعل¹. فخلافاً لما يذهبُ إليه النحاة العربُ من اعتبارِ "يَوْمُ الجمعةِ" في قولنا مثلاً:

(أ) سِيرَ يَوْمُ الجمعةِ

¹ تدلُّ على رسوخ هذا المبدأ شواهدٌ كثيرة منها قول السيرافي: «... فإن الجوابَ في ذلك أن الفعلَ معلومٌ في العقول أنه لا بدُّ له من فاعلٍ كالكتابة التي لا بدُّ لها من كاتب وكالبناء الذي لا بدُّ له من بائٍ وما أشبه ذلك؛ ولا يحدثُ شيء من تلقاء نفسه» (شرح كتاب سيبويه، II، 11)؛ ومنها قول ابن يعيش: «والعلة في ذلك أن الفعل حديثٌ وخبرٌ فلا بد له من محدثٍ عنه يُسند ذلك الحديث إليه وينسب إليه وإلا عُزمت فائدته. فإذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل إليه اشتغل به وصار حديثاً عنه» (شرح المفصل، I، 73)؛ وقوله: «... فلذلك قُدِّمَ الفعلُ وكان الفاعل لازماً له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل» (I، 75)، وقوله: «... وذهب سيبويه إلى أن في "ضربني" فاعلاً مضمراً دل عليه المذكور. وحمله على القول بذلك امتناعُ خلو الفعل من فاعلٍ في اللفظ... وأما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه فغيرُ معروفٍ في شيء من كلامهم» (I، 77).

نائبَ فاعلٍ أي بتوجيه المسند إلى الظرف، أو اعتبار نائبِ الفاعل مصدرا (مفعولا مطلقا) ¹ مقدرا كأنه قال:

(ب) سيرَ سيرٌ يومَ الجمعة

يرى إبراهيم (1995، 78) أنه من الممكن أن ننظرَ إلى الفعلِ في جملةٍ من قبيل (أ) على أنه فعلٌ دون فاعلٍ إذ لم يُعد لهذا الفعلِ المبني للمجهول - حسب علم الإعراب التعلقي عند تانيار - من طرفٍ يتعلّق به بعد حجبِ الفاعل - حسبَ اصطلاح إبراهيم - أي بعد فقدانِ الطرفِ الوحيدِ المتعلّق به في الجملة المناسبة القائمة على فعلٍ مبنيٍّ للمعلوم كما في قولنا مثلاً:

(ج) سارَ زيدٌ يومَ الجمعة

ويدلُّ ذلك على أن الإسنادَ عمليةً شكليةً يتحكم فيها المتكلم بحسبِ غرضه ومقصده ² وذلك بتوجيه المسند إلى ما هو في الجملة الأصلية (أي الجملة المبنية للفاعل) فاعلٌ أو مفعول به أو مفعول فيه. ولا يوافق هذه العملية في المستوى الدلالي علاقةً بينةً ثابتةً. فهي من ثم علاقةٌ بين ألفاظٍ لا يُدركُها إلا الذهنُ الذي يسعى إلى إنطاق الألفاظِ المؤتلفة والمنضمِّ بعضها إلى بعضٍ بما يفضي إلى حكمٍ ويبيِّن حصولَ فائدة. وعلى هذا فإن الإسنادَ وإن لوحظَ في اللفظِ فإنه لا يعبرُ دوماً عن مقابله الدلالي الأصلي وهو قيامُ الصفة بالمحل. فإذا قلت: "حل الربيعُ" فإنك تكون قد أشرت بكلامك هذا إلى حدثٍ هو عبارةٌ عن حركة (بالمعنى الأرسطي) وانتقالٍ وتغير، ولكنك لا تكون في حقيقة الأمر قد حدثتَ عن شيءٍ بشيءٍ ونسبت حدثاً إلى ذاتٍ وعرضاً إلى محل. وهذا ما عناه بلانشي / (Cf. Blanché, 1968)

¹ «والشرطُ في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظاً به. وقد أجاز سيبويه إضمارَ المصدر المعهود، فيقال لمن ينتظرُ القعودَ: "قد قُعدَ" أو الخروجُ: "قد خُرجَ" بناءً على قرينة التوقع أي قُعدَ القعودُ المتوقَّعُ» (الأستراباذي، شرح الكافية، I، 220).

² «والأكثرُ على أنه إذا قُعدَ المفعولُ به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضلْ بعضها بعضاً. ورجَّح بعضهم الجارَ والمجرورَ منها لأنه مفعولٌ به لكن بواسطة حرفٍ؛ ورجَّح بعضهم الظرفين لأي ظرفِ الزمان وظرف المكان؛ والمصدرُ لأنها مفاعيلٌ بلا واسطة، وبعضهم المفعولَ المطلقَ لأن دلالةَ الفعلِ عليه أكثرُ. والأولى أن يقال: "كل ما كان أدخلَ في عنايةِ المتكلمِ واهتمامه بذكره وتخصيصِ الفعلِ به فهو أولى بالنيابة، وذلك إذن اختياره" (الأستراباذي، شرح الكافية، I، 221)..
441

(126، 1996 بما ذهب إليه من أن مثل هذه الجمل وإن كانت مشتملة على مسند إليه نحوي فإنها تجري مجرى الجمل اللاشخصية.

ولعلّه من الجائز أن نرى في ما سبق ذكره (هـ 310) من قول ابن يعيش (شرح المفصل، I، 77): «... وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ» إقرارا بما في عملية الإسناد من سمة لفظية شكلية وأنها لا تناسب دوما إطارها الدلالي الأنطولوجي الأصلي وهو قيام الصفات بالمحال، وإن كنا لا ندفع أن يكون القول بامتناع خلو الفعل من فاعل مبنيا على أساس من التصورات الفلسفية والكلامية من قبل أن ما يوازي هذا القول في المستوى الدلالي الأنطولوجي هو المبدأ القائل بأن الأعراض لا تقوم بنفسها وبأن لكل حادث محدثا وهو ما يدل عليه قول الأستراباذي: «إعلم أن معنى المصدر [وهو الحدث] عرَض لا بد له في الوجود من محل يقوم به» (شرح الكافية، III، 402).

كما أن إحالة البنى اللغوية المسماة في الأنحاء الغربية ببنى لا شخصية (وما جرى مجراها من التراكيب التي قد تشتمل على إسناد لفظي) على الحدث باعتباره ظاهرة محضا على حد عبارة بنفينيست لهي من الحُجَج الدالة على أنه لا يمكن التسليم بالتلازم بين مقولتي الذات والحدث تسليما مطلقا وأن تصور الحدث لا يتوقف دوما على تصور الذات التي يقوم بها الحدث ويحتاج إليها في وجوده على نحو ما. ويعضد هذه الحجة ما ذهب إليه ستروسن من التمييز بين أحداث يتوقف تصورها على ذات تنسب إليها ومحل تقوم به وأحداث أخرى يمكن تصورها بقطع النظر عن الذات والمحل. ومما جاء في هذا المعنى قوله: «... ويفصل تمييز آخر - يجدر بنا الآن ذكره كما أننا نذكره في موضع آخر - بين أمرين: الأول هو الحوادث والحدثانات التي ينبغي - بحسب الطريقة التي ندركها ونسميها بها - أن تكون بالضرورة حوادث وحدثانات تُنسب إلى الجُثْث (أو إلى الأشياء التي لها جُثْث) أو تُوقَّعها تلك الجُثْث أو تقع عليها؛ والثاني هو الحوادث والحدثانات التي ليست من هذا القبيل. وعلى هذا فالموت هو بالضرورة موت كائن ما. غير أنه إذا حدث برق أو انفجار فإنه

لا يلزم من ذلك على سبيل الضرورة أن شيئاً ما لمع¹ أو انفجر. وإذا قلت: "ليكن نور"² فأنت لا تعني: "ليلمع شيء". وقد تقدّم [Cf. Strawson, 1959 / 1973, 49] أنه يجوز جوازا تاما في بعض الحالات أن تُشخص حوادث وحدثانات دون أن يتوقف هذا التشخيص على تشخيص جزئيات من نمط مختلف [كالجُثث والأشخاص مثلا]. ذلك أنه من الممكن تحديد الحوادث والحدثانات التي تتناولها المشاهدة والمعاينة لو هي خلاف ما يسميه ستروسن جزئيات خاصة كالأحداث الذهنية والمشاعر [تحديدا مباشرا. فمن ذلك أنك إذا تلفظت بعبارة "هذا البرق" عُقِبَ حدوث البرق بلا فصل، أو بعبارة "هذا الضجيج المزعج" عند حصول الضجيج فإذ ذلك يُحوّل السامع أن يُحدّد الجزئي المتحدّث عنه تحديدا مباشرا. ولا يلزم من العبارتين أي إحالة على جزئي آخر إلّا. وهذا أقصى ما في الباب - الإحالة الضمنية على المتخاطبين، وهي إحالة سبق أن خضنا في شأنها ولا تقوم حاجة إلى اعتبارها والاعتداد بها] (Strawson, 1959 / 1973, 50-51).

غير أن الحالات التي يُمكن أن تُعيّن فيها الأحداث بمعزلٍ عن الجُثث والأشخاص حالات نادرة قياسا إلى الحالات التي تحتاج فيها تلك الأحداث إلى ذوات حتى يتسنى تحديدها وهذا أمر لم يخالف فيه ديفدسن ستروسن بل أقرّ به وأدّعى له وزاد عليه فيه وخرج فوقه بافتراض أن الأحداث قد تكون مرتبطة دوما بذوات تقوم تلك الأحداث بها وتحصل لها، وأن عدم معرفتنا ببعض الذوات التي يحصل لها حدث من الأحداث قد يكون راجعا إلى عجزنا عن معرفتها لا إلى عدم وجودها، وهذا ما ينطق به قوله: «لا أشك في صواب رأي ستروسن في هذه المسألة: فنحن ندرك أكثر الأحداث على أنها تغيرات في أشياء أو جواهر لذوات تتفاوت في ثباتها

¹ لنلاحظ أن الإسناد في قولنا "برقت السماء" مجرد إسناد لفظي لا يلزم منه دلالي الإخبار عن ذات مخصوصة محدّدة المعالم بذكر خاصية من خاصياتها. بل الظاهر أن الإسناد يقوم فيما نحن فيه على نسبة الحدث إلى المكان الذي يحصل فيه عادة دون نسبته إلى ذات من الذوات التي تشغل المكان. ويظهر عدم تعلق البرق بذات مخصوصة في تعريف لسان العرب (I، 197، عم. 2، مادة برق) مثلا: «... والبرق الذي يلمع في الغيم وجمعه برّوق، وبرقت السماء تبرّقا وبرقا وأبرقت: جاءت ببرق». وعن الفرق بين الاستعمال الحداثي والاستعمال غير الحداثي لـ"البرق" في العربية.

² "ليكن نور" Que la lumière soit من الآية 3، الأصحاح 1، سفر التكوين، الكتاب المقدس. والآية بكمالها: «وقال الله: ليكن نور، فكان نور».

واستقرارها. بل لقد يبدو لي من الجائز أن يكون متصورُ الحدث متوقفا دوماً على معنى التغير الحاصل داخل الجوهر رغم أنه ليس من السهل علينا أن نُعين الجوهر المتغير الذي تتعلّق به بعضُ الأحداث». (Davidson 1980 / 1993, 233-234)

وبهذا يكون في كلام ديفدسن مستويان من مستويات تقرير علاقة الأحداث بالذوات. ففي المستوى الأول الذي يوافق فيه ستروسن على ما ذهب إليه إقرارٌ بنسبية الترابط بين متصوري الذات والحدث، وبأن الأحداث لا تتوقف دوماً في تمثيلها على الذوات وبأنه يمكن القول بوجود أحداث منفردة. وفي المستوى الثاني الذي زاد فيه على ستروسن بعد تقرير حجته "نقض" لما ذهب إليه من تقييد العلاقة بين المتصورين وقولٌ بالترابط المطلق بينهما وإنكارٌ لوجود أحداث منفردة.

غير أن هذين المستويين وإن اختلفا في درجة إطلاق الأحكام وتقييدها فإنهما لا يختلفان من الناحية العملية الإجرائية من حيث كانا يقران جميعاً بفسوخ التصور القائم على التقابل بين الذات والحدث وبتضاييف المتصورين واحتياج الأحداث في وجودها وتصورها إلى الذوات. فإذا لم تثبت الأحكام المطلقة فإن الأحكام النسبية مُجزئة في هذا الباب لأنها تقرب بأن توقف تصور الأحداث على تصور الذوات وإن لم يكن عاماً مطلقاً فهو غالب وذلك كاف في اعتباره جزءاً من رسمنا التصوري وبنية أذهاننا.

VIII . القول في تقدير الإسناد

أما تقدير الإسناد الذي ذهب إليه كثيرٌ من القدامى والمحدثين فهو لا يعدو أن يكون في هذه الحال تثبيتاً للمنطق القائم على القول بكلية الإسناد وشموله جميع الأبنية في اللغة بحيث يمكن أن تُردّ إلى البنية الإسنادية جميعُ البنى "الشاذة" التي يُفترض أن تكون إسنادية في جوهرها وإن كان ذلك لا يتبين للناظر أوّل وهلة. ولا يخفى ما في هذا الرد إلى الإسناد والإرجاع إلى الحمل وتقدير الشاذ القليل الاستعمال بالمطرّد العام التصرف من تكريس للآلية نفسها التي تتبّع من منطق الإسناد وتفكر داخل دائرته وتسعى من ثم إلى تعميم نفوذه وبسط هيمنته على ما تنافر طبيعته ذلك المنطق أصلاً. ويدلّك على ما في القول بالتقدير في هذا الباب من

تعسف ما تؤول إليه الجملة عند التقدير من تشوه وفساد ينتقضُ به ما هو منجز على نحو ما ذكرنا متقدما من فساد قضية العلاقة عند تحويلها إلى قضية حملية . (Cf. Ouelbani, 2000, 72) ويظهرُ انتقاضُ الكلام المنجز واستحالته جنسا آخر من الكلام عند إظهار المضمَر واللفظ بالمقدَّر، وهو ما يُمكن استنتاجُه من قول ابن يعيش (شرح المفصل، I، 127): «والناصب له [يعني المنادى] فعل مضمَر تقديره "أنادي" زيدا أو "أريد" أو "أدعو" أو نحو ذلك. ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به لأن "يا" قد نابت عنه ولأنك إذا صرحت بالفعل وقلت: "أنادي" أو "أريد" كان إخبارا عن نفسك والنداء ليس بإخبار وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد فتقول: "ناديت زيدا". ولا شكَّ في أن الفرقَ بينَ "يا زيد" و"أنادي (أو ناديتُ) زيدا" واضحٌ من حيث أن الجملة الأولى تفيدُ عملا لغويا هو عبارة عن تنبيهٍ ينجزُ بصورةٍ "عقوية" عارية عن كل إخبار عنه باللغة وهو في هذا مساو لأي عملٍ غير لغوي يؤدي نفس الغرضِ كتنبيه زيد بإشارة مسموعة أو مرئية أو غير ذلك مما لا يلجأ فيه إلى الكلام؛ ومن حيث أن الجملة الثانية تنجز عملا لغويا مختلفا هو الإخبار المتعلق بحصول عمل لغوي آخر. وهي في هذا تتقلُّ العملَ اللغوي الأول كما تتقلُّ أي عملٍ آخر غير لغوي. والإسنادُ قد يُتصورُ في العمل الثاني الخبري ولكن لا ضرورة له في العمل الأول الذي يمكن أن ينظر إليه على أنه حدث خالص بالمعنى الذي وصف به بنفينايسست دلالة البُنى اللاشخصية وعلى النحو الذي افترض فيه ستروسن أحداثا بلا ذوات تتعلق بها.

ويؤيد هذا الذي ذهبنا إليه أن النداء لا يستجيب لشرط المضمون القضوي المعتبر في الأعمال اللغوية. ذلك أن كل عمل لغوي أساسي لا بد أن يتعلق بمحتوى قضوي ويتضمن تمثيلا لهيئة الأشياء في الكون. (Searle, 1983, 11) فالخبر (أو التقرير) يتضمن تمثيلا لهيئة الأشياء (وكذلك الاعتقاد وهو الهيئة النفسية المناسبة له). فإذا كنت أعتقد أن المطر ينزل فإن مضمون اعتقادي هو أن المطر ينزل وشروط الاستيفاء أن المطر ينزل وليست شروطا أخرى من قبيل أن الأرض مبللة أو أن الماء يسقط فوق رأسي. ويتضمن الأمر (وكذلك الرغبة أو الإرادة المناسبتان له)

تمثيلاً لهيئة الأشياء بحكم تعلقه بمضمون قضوي. فإذا أمرتك بالخروج من الغرفة كان مضمون الأمر أن تخرج من الغرفة. (6, *Ibid.*) ومن ثم كان تحقق المضمون القضوي شرطاً في استيفاء العمل اللغوي والهيئة القصديّة المناسبة له، وذلك من قبيل أنّ الأعمال اللغوية لا تكون مستوفاة إلا إذا كانت الحالة النفسانية أو الهيئة الذهنية المناسبة لها مستوفاة أيضاً لأن شروط استيفائهما واحدة في كل الحالات. وعندنا أن النداء لا يرقى حتى إلى مرتبة الإفصاحيات كالشكر والاعتذار والتهنئة والتعزية، وهي حالات ليس لها اتجاه مطابقة والمضمون القضوي فيها مقتضى وليس مباشراً. فإذا اعتذرت عن دوسي قدمك مثلاً فذلك يفترض صدق كوني دست قدمك، ويناسب الاعتذار في مستوى الهيئات القصديّة والأحوال النفسانية أسف أو ندم ويتضمن الأسف أو الندم اعتقاد كوني دست قدمك. (10, *Ibid.*) ومن ثم لا يزيد النداء عن "الظواهر اللغوية" التي لها دلالة طبيعية كالسعال والتوجع مما تعبر عنه أسماء الأفعال عادة¹ إلا بمرتبة يسيرة هي مرتبة الانتقال من التمثيل الذي هو وظيفة اللغة الأساسية (إذا سلمنا بما يذهب إليه سيرل) إلى التواصل الذي هو إشهار لذلك التمثيل وإعلان له حتى يتناوله العيان والمشاهدة، وبذلك يناسب النداء فرض الذهن قصديته الأساسية المتأصلة فيه على العناصر اللغوية الفيزيائية والصوتية والخطية (اطلب ص 335 وما بعدها فيما تقدّم)².

خاتمة: الجدوى من "تجاوز" التصور الإسنادي

لعلّ أهمّ فائدة تستخلص من تناول المنطق الحديث للقضية (والجملة) تكمنُ في بيان أن الفهم الإسنادي الحملي ليس الطريقة الوحيدة الممكنة في إدراك الجملة والعلاقات الدلالية العميقة الرابطة بين الأطراف التي تحيلُ عليها مكوناتها بل الإسنادُ تصور ممكن بين تصورات أخرى لتلك العلاقات الدلالية. ولئن كان التصور الإسنادي مقبولا ومعقولا ويفي بالغرض في الجمل الحمليّة القائمة على إسناد صفة من الصفات إلى ذات من الذوات وهو ما يناسب في الأكثر الأعم ضربا

¹ وقد أوماً المبخوت (2010، 210) إلى ما بين النداء وأسماء الأفعال من قرابة.

² اطلب تحليلاً مختلفاً لمنزلة النداء من الأعمال اللغوية في المبخوت (2010، 207، 211).

من الجمل الاسمية القائمة على إسناد صفة إلى ذات كقولك: "زيد طويل" (لا في جمل من قبيل "زيد أطول من عمرو" وهي جملةٌ علاقةٌ فيها طرفان) فإنه يُصبحُ تصورا قاصرا في غير هذا الضرب من الجمل. فالتصورُ الإسناديُّ لا يوضح الروابط الدلالية العميقة في الجمل التي تقرر علاقة بين طرفين أو أكثر والتي لا يكون لتلك العلاقة فيها مزيدٌ اختصاص بأحد الطرفين (أو الأطراف) دون الآخر. ومن ذلك أن هذا التصور يستلزم أن يُحلَّ قولك: "ضربَ زيدُ عمرا" إلى فعل مسندٍ هو "ضرب" وفاعلٍ مسندٍ إليه هو "زيد" ومفعول به يكونُ فضلة وهو "عمرا". كما يقتضي أن يستقيمَ الكلامُ وتحصلُ الفائدةُ من المسندِ والمسندِ إليه دون الفضلة التي يجوز حذفُها والاستغناء عنها. (اطلب كلام ابن يعيش في شرح المفصل، I، 75). غير أن الخروج من دائرة التصور الإسنادي يتيحُ التفطن إلى ضرب آخر من العلاقات بين المكونات فيكونُ "زيد" متممًا كسائر المتممات ويستوي و"عمرا" في اقتضاء الفعل إياهما مجتمعين؛ ولا يكون بينهما تقابلٌ بل مجردُ اختلاف على حد ما مر بنا (Cf. Tesnière, 1959 / 1976, 108-109).

ومن ثم نفهم عزوف بعض اللسانيين المحدثين عن مفهوم الإسناد. بل نرى أن كثيرا ممن يعتمد منهم هذا المفهوم يقر بما للفعل من دور محوري في التركيب إذ يعدُّه النواة التي تتنظم حولها سائر عناصر الجملة ومقوماتها؛ وهم لا يختلفون في هذا عن النحاة العرب الذين لم تحجب عنهم مراعاة التصور الإسنادي النظر إلى الفعل وما يدل عليه من الحدث على أنه مركز الجملة ونواتها التي تسبح سائر المتعلقات في فلكها.

فربما كان من الملائم أن نأخذ في باب الحدث بالتصور اللساني المستمد من المنطق الحديث وأن نعتبر الفعل في الجملة الفعلية والمركب الإسنادي الفعلي بمثابة الدالة التي تتعلق بها جملة من الممولات، إذ كان هذا مناسبا إجمالا لتصوُّر النحو العربي الذي يبيوئ الفعل منزلة عليا في الجملة كما يُيوئ مدلوله وهو الحدث منزلة الصدارة في العلاقات الدلالية بين الأطراف المشتركة فيه.

خاتمة البحث

انفقدت غاياتنا في هذا البحث على تناول القضايا الكبرى التي تطرحها مقولة الحدث الدلالية، وهي قضايا تتعلق ببنية الحدث الداخلية ومكوناته الذرية وخصائص أجزائه المقومة له كما تتعلق ببنية العملية التي تقتضي النظر في علاقته بالذوات المشاركة فيه والملابس الحافّة به. فلم نكتف بالبحث في عناصر الحدث الداخلية والسمات الفاصلة بين مختلف أنواعه بل وسعنا الاهتمام إلى مجال الجملة والقضية. ولئن كان مدخلنا إلى إثارة هذه القضايا قائماً على تتبع حضور المقولة الحديثة في النظريات والتيارات والمدارس الكبرى وعند الأعلام المشهورين فإننا كنا نتوقف في كل مرة عند أهم القضايا مجردين المسائل المركزية مُفردين إياها بخطاب مُطوّل أو فصول خاصة. ويمكنُ إجمال المراحل التي قطعناها والنتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

. عُدنا إلى ثنائية الفعل والحركة الأرسطية التي يَفْزَعُ إليها أكثر الدارسين في مبحث الحدث من خلال تتبع ورودها في نصوص المعلم الأول المتناثرة بين مؤلّفات عديدة، فحرّرنا معناها ودققناها اعتماداً على أقوال الشراح والمقارنة بين النصوص في مظانّها المختلفة، وميزناها من ثنائيتين التبتسا بها عند الدارسين، أعني ثنائيتي العمل والإنشاء والعمل المستقر والعمل المتعدي، وانتهينا إلى أنه من الغلو والإجحاف إطلاق القول بالتطابق بين هذه الثنائيات.

. بيّنا المسالك التي اتبعتها هذه الثنائية في كتابات اللاحقين ولا سيّما الفلاسفة المدرسين وفلاسفة اللغة التحليليين، والتمسنا لها نظائر في التراث النحوي والأصولي، ووقفنا على أن التمييز فيه بين الفعل والحركة كان مراعىً معتبراً وإن لم تتبلور المصطلحات الخاصة التي يشار بها إلى طريفي الثنائية المذكورة.

. درسنا مقولة الحدث عند الفلاسفة التحليليين فرجعنا إلى أصول هذا المذهب وطلبنا المقولة في كتابات الرواد فوجدنا لها حضوراً باهتاً عند راسل وفيتغنشتاين وبيّنا أن ما يَسَرَّ تجلية الحدث باعتباره مقولة مستقلة إنّما هو التمييز

الذي أقامه الفلاسفة التحليليون اللاحقون بين مدلولين من مدلولات القضية أو بعض عناصرها ، أعني الواقعة والحدث.

. تناولنا الحدث عند خَلْفَ أرسطو الذين يعود إليهم الفضل في التنبيه إلى خطر هذه المقولة واستعرضنا مختلف الاختبارات التي أجروها للتمييز بين أنواع الحدث ، ونقدنا فندلر في قوله بقيام الهيئة والنشاط (= الحدثان) على التجانس في المقومات والعناصر الداخلية التي يتألفان منها معتمدين على تمييز أرسطو بين الآن والزمان وتمييز الجرجاني بين الثبوت والحدوث ، وبرهناً على أن بين الهيئة والنشاط اختلافاً جوهرياً يَدْخُلُ الثاني بمقتضاه في باب الأحداث الحركية المقابلة للهيئة ، وأنَّ التقابل بين الهيئة وغير الهيئة يرقى إلى مرتبة الكلِّيات في عموم التفكير اللغوي المتعلق بالمسألة. ثم استعرضنا الاستتبعات المعرفية العامة والفنية الإجرائية لتقسيمات خَلْفَ أرسطو لأنواع الأحداث ، ومن أهمها التناظر بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية ، وعلى نحو أخص التناظر بين الذات والأحداث. وانتهينا إلى أن الفرق بين الذات والحدث من جهة التمثل اللغوي ، في الأقل ، فرقٌ في الدرجة لا فرقٌ في النوع.

. تعرضنا للسجال الذي قام بين ستروسن وديفدسن في شأنِ أوليَّة هذا الطرف أو ذاك من ثنائيتي الذات والحدث في رسمنا التصوري ، ووضحنا أثر تصور ديفدسن للمنزلة الأنطولوجية للأحداث في بنية الصورة المنطقية لجمل العمل عنده ، فلم يعد يُكتفى في هذه الصورة بأن يُسند إلى الفعل دورُ الدالَّةِ القضية التي تستلزمُ جملة من الممولات (أو الموضوعات) بل أصبح للفعل فيها موضعٌ معمولُ زيادة على ما يؤديه من وظيفة المحمول التقليدية ، وهو ما يعبر عما طرأ من تطور في نظر الفلاسفة إلى هذا القسم من أقسام الكلام: من اعتباره دالا على معنى كلي إلى اعتباره دالا على معنى جزئي ومن ثمَّ مساويا للأسماء في الإحالة.

. تعرضنا لمسألة الكلِّي والجزئي المترتبة ترتبا منطقياً بديها على تناولنا لآراء راسل وما يقابلها من مواقف ديفدسن المعارضة لها في خصوص دلالة الفعل ، وتتبعنا هذه الثنائية عند النحاة والأصوليين وعلماء الدلالة الغربيين وسعينا إلى تمييزها من ثنائية المحسوس والمعقول وثنائية التعريف والتكثير وأشارنا إلى علاقتها بثنائية

الضرب العام والفرد المتحقق الشائعة في علمي الدلالة والعلامات، محاولين تفسيرها استناداً إلى معطيات النحو العرفاني، دون التورط فيما قام في شأنها من سجال ذي طابع أنطولوجي.

- تعرضنا لمنزلة مقولة الحدث في نحو بور روايال اعتماداً على إشارة بارسنز إلى تعليق نحو هذه المدرسة للحدث بالصيغة الفعلية فتبيناً أنها إشارة تفتقر إلى الدقة لِمَا وجدناه عند مؤلّفي النحو العام والبرهاني من ضعف الربط بين الأفعال والأحداث من قبيل أن دلالة الفعل على الحدث عندهما دلالة عارضة لا أصلية. ونظرنا في كتاب فردينان برينو الموسوم باللغة واللسان باعتباره سليلاً لتيار النحو العام وذلك لصدوره عن نفس المبادئ المنهجية القائمة على الانطلاق من الذهن إلى اللسان ومن الفكرة إلى العلامة ومن المعنى إلى اللفظ، وهو ما هيأ له التفطن إلى خطر المقولة الحديثة باعتبارها أساساً دلالياً تقوم عليه البنى النحوية، وما كان ليتهاى له ذلك لولا إعراضه عن السُّنة النحوية واللسانية القائمة على الاحتفال باللفظ والعناية بتصنيف البنى والأشكال، وسعيه إلى تجاوز ما تُحدّثه المقاربة اللفظية من تشتت وتقطع في المعاني المتصلة المسترسلة.

- تناولنا منوالي تانيار وهاليداي النحويين لِمَا يجمعهما من اعتداد بالمعنى وعدم الاقتصار على اعتبار البنى والأشكال. وتعرضنا، بعد بيان أشكال حضور مقولة الحدث عندهما، لقضايا دلالية عامة من قبيل صلة التمييز بين الذات والحدث بالتمثّل اللغوي، ومقاييس تحديد الفاعلية الدلالية، وختمنا البحث بالنظر في علاقة المقولة الحديثة بالإسناد مبينين تطور النظر إلى هذا المفهوم في المنطق واللسانيات ومستتجين أن العلاقة الإسنادية علاقة شكلية مجردة لا تقتزن بمضمون دلالي قار.

إنّ طبيعة القضايا التي تثيرها مقولة الحدث وتشتعّب المسائل المتعلقة بها وتنوّع الصناعات والفنون المتناولة لها واتساع دائرة التأليف فيها منذ منتصف القرن الماضي لِمَما يقوم دليلاً على ما لهذه المقولة من خطر حدا بعض الدارسين على أن يطلقوا على المبحث المتصل بها اسم "علم الحدث".

ملحق

يشتمل هذا الملحق على بعض نصوص أرسطو المؤسسة لمبحث الحدث والتي كان تأويلها محل اختلاف بين المحدثين ممن صنفوا في هذا الغرض، وقد أوردناها في ترجمات مختلفة. ومما بعثنا على إثباتها عسر نص أرسطو، وتعدد عبارته، ودقة تفكيره، ولطافة ما يجريه من تمييزات بين المفاهيم المختلفة؛ وهو ما حملنا، في كثير من المواضع، على المراوحة بين ترجمتين أو أكثر، وكنا نميل في كل مرة إلى إثبات أقرب الترجمات مأخذاً وأوضحها عبارة وأكثرها ملاءمة لما يتفق أكثر الدارسين على أنه من صميم تفكير المعلم الأول. وكان مما زاد من تشبثنا بإيرادها أننا اضطررنا في مواضع كثيرة من القسم الأول خاصة إلى المقارنة بين سياقات اختلف فيها تعريف أرسطو للفعل والحركة، فرأينا من الأجدي إثبات هذه السياقات وترقيمها حتى يتسنى للمتثبت المقارنة بينها والوقوف على مواطن الاختلاف فيها.

النص الأول

- ترجمة تريكو إلى الفرنسية:

« Puisque aucune des actions qui ont un terme n'est elle-même une fin, mais que toutes ont rapport à une fin ; qu'ainsi le fait de maigrir ou l'amaigrissement, et les différentes parties du corps elles-mêmes quand on les rend maigres, sont en mouvement de cette façon-là, c'est-à-dire que ces actes ne sont pas ce en vue de quoi le mouvement s'effectue : il en résulte que, dans tous ces cas, nous ne sommes pas en présence d'une

action, ou, du moins, d'une action achevée, car ce n'est pas une fin : seul le mouvement dans lequel la fin est immanente est l'action. Par exemple, en même temps, on voit et on a vu, on conçoit et on a conçu, on pense et on a pensé, alors qu'on ne peut pas apprendre et avoir appris, ni guérir et avoir été guéri. Mais on peut à la fois bien vivre et avoir bien vécu, goûter le bonheur et avoir goûté le bonheur. Sans cela, ne faudrait-il pas qu'il y eût arrêt à un moment donné, comme cela se produit pour l'amaigrissement? Mais, en réalité, il n'y a pas de points d'arrêt : on vit et on a vécu. Ces différents processus doivent être appelés, les uns, mouvements, les autres, actes ; car tout mouvement est imparfait, comme l'amaigrissement, l'étude, la marche, la construction : ce sont là des mouvements, et certes incomplets. On ne peut pas, en effet, en même temps, marcher et avoir marché, bâtir et avoir bâti, devenir et être devenu, recevoir un mouvement et l'avoir reçu ; et mouvoir et avoir mû sont aussi des choses différentes. Au contraire, on a vu et on voit en même temps, c'est une même chose, et on pense et on a pensé. Un tel processus, je l'appelle un acte, et l'autre, un mouvement ».

(Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1970, *Métaphysique*, Q, 6, 1048 b, 18-35, t. 2, p. 501-503).

- ترجمة روس إلى الإنكليزية :

“Since of the actions which have a limit none is an end but all are relative to the end, e.g. the removing of fat, or fat-removal, and the bodily parts themselves when one is making

them thin are in movement in this way (i.e. without being already that at which the movement aims), this is not an action or at least not a complete one (for it is not an end); but that movement in which the end is present is an action, e.g. at the same time we are seeing and have seen, are understanding and have understood, are thinking and have thought (while it is not true that at the same time we are learning and have learnt, or are being cured and have been cured). At the same time we are living well and have lived well, and are happy and have been happy. If not, the process would have had sometime to cease, as the process of making thin ceases: but, as things are, it does not cease; we are living and have lived. Of these processes, then, we must call the one set movements, and the other actualities. For every movement is incomplete—making thin, learning, walking, building; these are movements, and incomplete at that. For it is not true that at the same time a thing is walking and has walked, or is building and has built, or is coming to be and has come to be, or is being moved and has been moved, but what is being moved is different from what has been moved, and what is moving from what has moved. But it is the same thing that at the same time has seen and is seeing, seeing, or is thinking and has thought. The latter sort of process, then, I call an actuality, and the former a movement”.

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1924. *Metaphysics*, Book IX, Part 6, 1048 b, 18–35).

- ترجمة تريدينك إلى الإنكليزية:

“Since no action which has a limit is an end, but only a means to the end, as, e.g., the process of thinning; and since the parts of the body themselves, when one is thinning them, are in motion in the sense that they are not already that which it is the object of the motion to make them, this process is not an action, or at least not a complete one, since it is not an end; it is the process which includes the end that is an action. E.g., at the same time we see and have seen, understand and have understood, think and have thought; but we cannot at the same time learn and have learnt, or become healthy and be healthy. We are living well and have lived well, we are happy and have been happy, at the same time; otherwise the process would have had to cease at some time, like the thinning-process; but it has not ceased at the present moment; we both are living and have lived.

Now of these processes we should call the one type motions, and the other actualizations. Every motion is incomplete--the processes of thinning, learning, walking, building--these are motions, and incomplete at that. For it is not the same thing which at the same time is walking and has walked, or is building and has built, or is becoming and has become, or is being moved and has been moved, but two different things; and that which is causing motion is different from that which has caused motion. But the same thing at the same time is seeing and has seen, is thinking and has thought.

The latter kind of process, then, is what I mean by actualization, and the former what I mean by motion”.

(Aristotle, 4th C. B. C. / 1989. *Metaphysics*, Book IX, Part 6, 1048 b, 18-35).

النص الثاني

- ترجمة تريكو إلى الفرنسية:

« On admet d'ordinaire que l'acte de vision est parfait à n'importe quel moment de sa durée (car il n'a pas besoin d'aucun complément qui surviendrait plus tard et achèverait sa forme). Or telle semble bien être aussi la nature du plaisir : il est, en effet, un tout, et on ne saurait à aucun moment appréhender un plaisir dont la prolongation dans le temps conduirait la forme à sa perfection. C'est la raison pour laquelle il n'est pas non plus un mouvement. Tout mouvement, en effet, se déroule dans le temps, et en vue d'une certaine fin, comme par exemple le processus de construction d'une maison, et il est parfait quand il a accompli ce vers quoi il tend ; dès lors il est parfait soit quand il est pris dans la totalité du temps qu'il occupe, soit à son moment final. Et dans les parties du temps qu'ils occupent, tous les mouvements sont imparfaits, et diffèrent spécifiquement du mouvement total comme ils diffèrent aussi l'un de l'autre. Ainsi, l'assemblage des pierres est autre que le travail de cannelure de la colonne, et ces deux opérations sont elles-mêmes autres que la construction du

temple comme un tout. Et tandis que la construction du temple est un processus parfait (car elle n'a besoin de rien d'autre pour atteindre la fin proposée), le travail du soubassement et celui du triglyphe sont des processus imparfaits (chacune de ces opérations ne produisant qu'une partie d'un tout). Elles diffèrent donc spécifiquement, et il n'est pas possible, à un moment quelconque de sa durée, de saisir un mouvement qui soit parfait selon sa forme, mais s'il apparaît tel, c'est seulement dans la totalité de sa durée. On peut en dire autant de la marche et des autres forme de locomotion. Si, en effet, la translation est un mouvement d'un point à un autre, et si on relève en elle des différences spécifiques, le vol, la marche, le saut, et ainsi de suite, ce ne sont cependant pas les seules, mais il en existe aussi dans la marche elle-même par exemple, car le mouvement qui consiste à aller d'un point à un autre n'est pas le même dans le parcours total du stade et dans le parcours partiel, ni dans le parcours de telle partie ou de telle autre, ni dans le franchissement de cette ligne-ci et de celle-là, puisqu'on ne traverse pas seulement une ligne quelconque, mais une ligne tirée dans un lieu déterminé, et que l'une est dans un lieu différent de l'autre. Nous avons traité avec précision du mouvement dans un autre ouvrage, mais on peut dire ici, semble-t-il, qu'il n'est parfait à aucun moment de sa durée, mais que les multiples mouvements partiels dont il est composé sont imparfaits et différents en espèce, puisque c'est le point de départ et le point d'arrivée qui les spécifient. Du plaisir, au contraire, la forme est parfaite à n'importe quel moment. _ On

voit ainsi que plaisir et mouvement ne sauraient être que différents l'un de l'autre, et que le plaisir est au nombre de ces choses qui sont des tous parfaits. Cette conclusion pourrait aussi résulter du fait qu'il est impossible de se mouvoir autrement que dans le temps, alors qu'il est possible de ressentir le plaisir indépendamment du temps, car ce qui a lieu dans l'instant est un tout complet.

De ces considérations il résulte clairement encore qu'on a tort de parler du plaisir comme étant le résultat d'un mouvement ou d'une génération, car mouvement et devenir ne peuvent être affirmés de toutes les choses, mais seulement de celles qui sont divisibles en parties et ne sont pas des tous : il n'y a devenir, en effet, ni d'un acte de vision, ni d'un point, ni d'une unité, et aucune de ces choses n'est mouvement ou devenir. Il n'y a dès lors rien de tel pour le plaisir, puisqu'il est un tout ».

(Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1967, *Ethique à Nicomaque*, X, 3, 1174 a 14-1174 b 14 ; p. 491-494).

- ترجمة روس إلى الإنكليزية:

“Seeing seems to be at any moment complete, for it does not lack anything which coming into being later will complete its form; and pleasure also seems to be of this nature. For it is a whole, and at no time can one find a pleasure whose form will be completed if the pleasure lasts longer. For this reason, too, it is not a movement. For every movement (e.g. that of building) takes time and is for the sake of an end, and is complete when it

has made what it aims at. It is complete, therefore, only in the whole time or at that final moment. In their parts and during the time they occupy, all movements are incomplete, and are different in kind from the whole movement and from each other. For the fitting together of the stones is different from the fluting of the column, and these are both different from the making of the temple; and the making of the temple is complete (for it lacks nothing with a view to the end proposed), but the making of the base or of the triglyph is incomplete; for each is the making of only a part. They differ in kind, then, and it is not possible to find at any and every time a movement complete in form, but if at all, only in the whole time. So, too, in the case of walking and all other movements. For if locomotion is a movement from to there, it, too, has differences in kind -- flying, walking, leaping, and so on. And not only so, but in walking itself there are such differences; for the whence and whither are not the same in the whole racecourse and in a part of it, nor in one part and in another, nor is it the same thing to traverse this line and that; for one traverses not only a line but one which is in a place, and this one is in a different place from that. We have discussed movement with precision in another work, but it seems that it is not complete at any and every time, but that the many movements are incomplete and different in kind, since the whence and whither give them their form. But of pleasure the form is complete at any and every time. Plainly, then, pleasure and movement must be different from each other, and pleasure must be one of the things that are whole and

complete. This would seem to be the case, too, from the fact that it is not possible to move otherwise than in time, but it is possible to be pleased; for that which takes place in a moment is a whole.

From these considerations it is clear, too, that these thinkers are not right in saying there is a movement or a coming into being of pleasure. For these cannot be ascribed to all things, but only to those that are divisible and not wholes; there is no coming into being of seeing nor of a point nor of a unit, nor is any of these a movement or coming into being; therefore there is no movement or coming into being of pleasure either; for it is a whole”.

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1954. *Nicomachean Ethics*, Book X, Part 4, 1174 a 14 –1174 b 14).

- ترجمة هـ . راكام H. Rackham إلى الإنكليزية:

“Now the act of sight appears to be perfect at any moment of its duration; it does not require anything to supervene later in order to perfect its specific quality. But pleasure also appears to be a thing of this nature. For it is a whole, and one cannot at any moment put one's hand on a pleasure which will only exhibit its specific quality perfectly if its duration be prolonged.

It follows also that pleasure is not a form of motion. For every motion or process of change involves duration, and is a means to an end, for instance the process of building a house; and it is perfect when it has effected its end. Hence a motion is perfect either when viewed over the whole time of its duration,

or at the moment when its end has been achieved. The several motions occupying portions of the time of the whole are imperfect, and different in kind from the whole and from each other. For instance, in building a temple the fitting together of the stones is a different process from the fluting of a column, and both are different from the construction of the temple as a whole; and whereas the building of the temple is a perfect process, for nothing more is required to achieve the end proposed, laying the foundation and constructing the triglyphs are imperfect processes, since each produces only a part of the design; they are therefore specifically different from the construction of the whole, and it is not possible to lay one's finger on a motion specifically perfect at any moment of the process of building, but only, if at all, in the whole of its duration.

And the same is true of walking and the other forms of locomotion. For if locomotion is motion from one point in space to another, and if this is of different kinds, flying, walking, leaping and the like, and not only so, but if there are also differences in walking itself (for the terminal points of a race course are not the same as those of a portion of the course, nor are those of one portion the same as those of another; nor is traversing this line the same as traversing that one, for the runner does not merely travel along a certain line but travels along a line that is in a certain place, and this line is in a different place from that) however, for a full treatment of the subject of motion I must refer to another work, but it appears that a

motion is not perfect at every moment, but the many movements which make up the whole are imperfect; and different from each other in kind, in as much as the terminal points of a movement constitute a specific quality. The specific quality of pleasure on the contrary is perfect at any moment. It is clear therefore that pleasure is not the same as motion, and that it is a whole and something perfect.

This may also be inferred from the fact that a movement necessarily occupies a space of time, whereas a feeling of pleasure does not, for every moment of pleasurable consciousness is a perfect whole.

These considerations also show that it is a mistake to speak of pleasure as the result of a motion or of a process of generation. For we cannot so describe everything, but only such things as are divided into parts and are not wholes. Thus an act of sight, a geometrical point, an arithmetical unit are not the result of a process of generation (nor is any of them a motion or process). Pleasure therefore also is not the result of a motion or process; for pleasure is a whole”.

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1934. *Nicomachean Ethics, Book X*, Part 4, 1174 a 14–1174 b 14).

النص الثالث

.ترجمة تريكو إلى الفرنسية:

« Tandis que la production, en effet, a une fin autre qu'elle-même, il n'en saurait être ainsi pour l'action, la bonne pratique étant elle-même sa propre fin ».

(Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1967, *Ethique à Nicomaque*, VI, 5, 1140 b 6-7 ; p. 285).

- ترجمة روس إلى الإنكليزية:

“For while making has an end other than itself, action cannot; for good action itself is its end”.

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1954. *Nicomachean Ethics*, Book VI, Part 5, 1140 b 5-6).

- ترجمة هـ . راكام إلى الإنكليزية:

“... Because doing and making are generically different, since making aims at an end distinct from the act of making, whereas in doing the end cannot be other than the act itself: doing well is in itself the end”.

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1934. *Nicomachean Ethics*, Book VI, Part 5, 1140 b 5-6).

النص الرابع

- ترجمة تريكو إلى الفرنسية:

«Dans certains cas, la fin se confond avec l'exercice même: ainsi la vue a pour terme la vision, sans qu'il résulte de la vision aucune autre œuvre que la vue; dans d'autres cas, au contraire, c'est une autre chose qui est produite: par exemple de l'art de bâtir dérive, non seulement l'action de bâtir, mais la maison. Toutefois l'acte n'en est pas moins, dans le premier cas, la fin, et, dans le second, plus fin que la puissance : en effet, ici, l'action de bâtir est dans ce qui est bâti, elle naît et existe en

même temps que la maison. Dans tous les cas, donc, où, en dehors de l'exercice, il y a production de quelque chose, l'acte est dans l'objet produit, l'action de bâtir, par exemple, dans ce qui est bâti, l'action de tisser dans ce qui est tissé ; il en est de même pour le reste, et, en général, le mouvement est dans le mû. Par contre, dans tous les cas où aucune œuvre n'est produite en dehors de l'acte, l'acte réside dans l'agent même : c'est ainsi que la vision est dans le sujet voyant, la science est dans le savant, et la vie dans l'âme, et c'est pourquoi aussi le bonheur est dans l'âme, car il est un certain genre de vie ».

(Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1970, *Métaphysique*, Q, 8, 1050 a, 24 -1050 b, 1, t. 2, p. 501-503).

- ترجمة روس إلى الإنكليزية :

“And while in some cases the exercise is the ultimate thing (e.g. in sight the ultimate thing is seeing, and no other product besides this results from sight), but from some things a product follows (e.g. from the art of building there results a house as well as the act of building), yet none the less the act is in the former case the end and in the latter more of an end than the potency is. For the act of building is realized in the thing that is being built, and comes to be, and is, at the same time as the house.

Where, then, the result is something apart from the exercise, the actuality is in the thing that is being made, e.g. the act of building is in the thing that is being built and that of weaving in the thing that is being woven, and similarly in all other cases, and in general the movement is in the thing that is being moved; but where there is no product apart from the

actuality, the actuality is present in the agents, e.g. the act of seeing is in the seeing subject and that of theorizing in the theorizing subject and the life is in the soul (and therefore well-being also; for it is a certain kind of life)’’.

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1924. *Metaphysics*, Book IX, Part 8, 1050 a, 24 -1050 b).

- ترجمة تريدنيك إلى الإنكليزية:

“Now whereas in some cases the ultimate thing is the use of the faculty, as, e.g., in the case of sight seeing is the ultimate thing, and sight produces nothing else besides this; but in other cases something is produced, e.g. the art of building produces not only the act of building but a house; nevertheless in the one case the use of the faculty is the end, and in the other it is more truly the end than is the potentiality. For the act of building resides in the thing built; i.e., it comes to be and exists simultaneously with the house.

Thus in all cases where the result is something other than the exercise of the faculty, the actuality resides in the thing produced; e.g. the act of building in the thing built, the act of weaving in the thing woven, and so on; and in general the motion resides in the thing moved. But where there is no other result besides the actualization, the actualization resides in the subject; e.g. seeing in the seer, and speculation in the speculator, and life in the soul (and hence also happiness, since happiness is a particular kind of life)’’.

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1989. *Metaphysics*, Book IX, Part 8, 1050 a, 24 -1050 b).

النص الخامس

- ترجمة تريكو إلى الفرنسية:

« Mais on observe, en fait, une certaine différence entre les fins : les unes consistent dans les activités, et les autres dans certaines œuvres, distinctes des activités elles-mêmes. Et là où existent certaines fins distinctes des actions, dans ces cas-là les œuvres sont par nature supérieures aux activités qui les produisent ».

(Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1967, *Ethique à Nicomaque*, I, 1, 1094 a 4 -6 ; p. 32-33).

- ترجمة روس إلى الإنكليزية:

“But a certain difference is found among ends; some are activities, others are products apart from the activities that produce them. Where there are ends apart from the actions, it is the nature of the products to be better than the activities”.

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1954. *Nicomachean Ethics*, Book I, Part a 4 -6).9410 ,1

- ترجمة راكام إلى الإنكليزية:

“It is true that a certain variety is to be observed among the ends at which the arts and sciences aim: in some cases the activity of practising the art is itself the end, whereas in others the end is some product over and above the mere exercise of the art; and in the arts whose ends are certain things beside the practice of the arts themselves, these products are essentially superior in value to the activities”.

النص السادس

- ترجمة تريكو إلى الفرنسية :

« Une première espèce de qualité peut être appelée *état* et *disposition*. Mais l'état diffère de la disposition en ce qu'il a beaucoup plus de durée et de stabilité : sont des états les sciences et les vertus, car la science semble bien être au nombre des choses qui demeurent stables et sont difficiles à mouvoir, même si l'on n'en possède qu'un faible acquis, à moins qu'un grand changement ne se produise en nous à la suite d'une maladie ou de quelque autre cause de ce genre. De même aussi la vertu (par exemple, la justice, la tempérance, et toute qualité de cette sorte) ne semble pas pouvoir aisément être mue ni changée. _ Par contre, on appelle dispositions les qualités qui peuvent facilement être mues et rapidement changées, telles que la chaleur et le refroidissement, la maladie et la santé, et ainsi de suite. En effet, l'homme se trouve dans une certaine disposition à leur égard, mais il en change vite, de chaud devenant froid, et de bien portant, malade ; et ainsi du reste, à moins que quelqu'une de ces dispositions n'arrive elle-même, avec le temps, à devenir naturelle, et ne soit invétérée ou difficile à mouvoir : on pourrait peut-être dès lors l'appeler état.

Il est évident qu'on tend à désigner sous le nom d'états ces qualités qui sont plus durables et plus difficiles à mouvoir, car de ceux qui possèdent une science peu stable et qui peuvent, au

contraire, facilement la laisser fuir, on ne dit pas qu'ils ont l'état < de savoir >, bien qu'ils se trouvent dans une certaine disposition, plus ou moins bonne, à l'égard de la science. L'état diffère donc de la disposition en ce que cette dernière est aisée à mouvoir, tandis que le premier est plus durable et plus difficile à mouvoir. _ Les états sont en même temps des dispositions, mais les dispositions ne sont pas nécessairement des états : posséder, en effet, des états, c'est se trouver aussi dans une certaine disposition à leur égard, tandis qu'avoir des dispositions ce n'est pas posséder par cela même, dans tous les cas, un état correspondant ».

(Aristote, 4^e S. Av. J.-C. / 1969, *Catégories*, 8, 8 b, 26 – 9 a, 14, p. 42-43).

- ترجمة أ. م. إددهيل E. M. Edghill إلى الإنكليزية:

“Quality is a term that is used in many senses. One sort of quality let us call "habit" or "disposition". Habit differs from disposition in being more lasting and more firmly established. The various kinds of knowledge and of virtue are habits, for knowledge, even when acquired only in a moderate degree, is, it is agreed, abiding in its character and difficult to displace, unless some great mental upheaval takes place, through disease or any such cause. The virtues, also, such as justice, self-restraint, and so on, are not easily dislodged or dismissed, so as to give place to vice. By a disposition, on the other hand, we mean a condition that is easily changed and quickly gives place to its opposite. Thus, heat, cold, disease, health, and so on are dispositions. For a man is disposed in one way or another with

reference to these, but quickly changes, becoming cold instead of warm, ill instead of well. So it is with all other dispositions also, unless through lapse of time a disposition has itself become inveterate and almost impossible to dislodge: in which case we should perhaps go so far as to call it a habit.

It is evident that men incline to call those conditions habits which are of a more or less permanent type and difficult to displace; for those who are not retentive of knowledge, but volatile, are not said to have such and such a "habit" as regards knowledge, yet they are disposed, we may say, either better or worse, towards knowledge. Thus habit differs from disposition in this, that while the latter is ephemeral, the former is permanent and difficult to alter. Habits are at the same time dispositions, but dispositions are not necessarily habits. For those who have some specific habit may be said also, in virtue of that habit, to be thus or thus disposed; but those who are disposed in some specific way have not in all cases the corresponding habit.”

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1928. *Categories*. 8, 8 b, 26 – 9 a, 14).

النص السابع

- ترجمة ستيفنس إلى الفرنسية:

«Quant à l'instant, il n'est pas une partie, car la partie mesure et il faut que le tout soit composé des parties ; or, le temps ne semble pas composé des instants».

(Aristote. 1999. *Physique*, livre IV, chap. 10, 218 a 6).

- ترجمة بيليغران إلى الفرنسية:

« Quant au " maintenant ", ce n'est pas une partie <du temps> ; en effet, la partie est mesurée, et le tout doit être composé de parties. Or on n'est pas d'avis que le temps soit composé de " maintenant " ».

(Aristote. 2000. *Physique.*, livre IV, chap. 10, 218 a 6).

- ترجمة هاردي وقاي إلى الإنكليزية:

“For what is "now" is not a part: a part is a measure of the whole, which must be made up of parts. Time, on the other hand, is not held to be made up of "nows".”

(Aristotle. *Physics*, Book IV, Part 10, 218 a 6) .

النص الثامن

- ترجمة تريكو إلى الفرنسية:

« Il est assurément possible d'être *amené* vers le plaisir plus ou moins rapidement, comme aussi de se mettre en colère, mais on ne peut pas *être* dans l'état de plaisir rapidement, pas même par rapport à une autre personne, alors que nous pouvons marcher, croître et ainsi de suite plus ou moins rapidement. Ainsi donc il est possible de passer de l'état de plaisir rapidement ou lentement, mais il n'est pas possible d'être en acte dans cet état (je veux dire dans l'état de plaisir) plus ou moins rapidement ».

(Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1967, *Ethique à Nicomaque*, X, 2, 1173 a 34 -1173 b 4 ; p. 486 - 487).

- ترجمة روس إلى الإنكليزية:

“For while we may become pleased quickly as we may become angry quickly, we cannot be pleased quickly, not even in relation to some one else, while we can walk, or grow, or the like, quickly. While, then, we can change quickly or slowly into a state of pleasure, we cannot quickly exhibit the activity of pleasure, i.e. be pleased.”

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1934. *Nicomachean Ethics*, Book X, Part 3, 1173 a 34 -1173 b 4).

- ترجمة هـ . راكام إلى الإنكليزية:

“You can become pleased quickly, just as you can get angry quickly: but you cannot be pleased quickly, nor yet more quickly than somebody else, as you can walk, grow, etc., more quickly than somebody else. It is possible to pass into a pleasurable state quickly or slowly, but not to function in that state—i.e. to feel pleasure—quickly.”

(Aristotle. 4th C. B. C. / 1954. *Nicomachean Ethics*, Book X, Part 3, 1173 a 34 -1173 b 4).

أهم المصطلحات المستعملة ومقابلاتها الأعجمية

أ

instant, moment, now (n.)	instant, moment, maintenant (n. m)	آن	1
instantaneous, punctual	instantané, momentané, ponctuel	آني	2
instantaneity	instantanéité, momentanéité, ponctualité	آنية	3
identity	identité	اتحاد الهوية	4
achievement	achèvement	إتمام ، حدث آني، حدث غير ممتد	5
affirmation	affirmation	إثبات	6
érgon, œuvre, produit	product	أثر، حاصل	7
sensation	sensation	إحساس	8
entailment test	test d'implication	اختبار الاستلزام	9
empirical	empirique	اختباري	10
accomplishment	accomplissement	أداء	11
article	article	أداة تعيين	12
conjunction	conjonction	أداة ربط	13
duration	durativité	استمرار ، دوام، ديمومة	14
mass term	terme de masse	اسم جنس إفرادي، اسم كتلة	15
substantive	nom substantif	اسم جوهر	16
concrete noun	nom concret	اسم ذات، اسم عين، اسم شخص	17
adjective	nom adjectif	اسم صفة	18
present participle	participe présent	اسم فاعل	19
"اسم كتلة"، اطلب "اسم جنس إفرادي"			
abstract noun	nom abstrait	اسم معنى	20
past participle	participe passé	اسم مفعول	21
nominal (n.)	nominal (n. m)	اسميّ (اسم أو ما جرى مجراه)	22
predication	prédication	إسناد، حمل	23
syntax	syntaxe	إعراب، تركيب	24
simultaneity	simultanéité, contemporanéité, concomitance	اقتران (في الزمان)	25

extent	étendue	امتداد	26
ungrammaticality	agrammaticalité	امتناع نحوي، لحن	27
completion	achèvement	انتهاء	28
performance	performance	إنجاز	29
passion	passion	انفعال، مطاوعة، مفعولية دلالية	30

ب

simple, unanalyzeable	simple, irréductible	بسيط، ساذج، لا يقبل الاختزال، لا يقبل الرد إلى غيره	31
reflexive construction	construction réfléchie	بناء الانعكاس	32
pronominal voice	voix pronominale	بناء الانعكاس والمشاركة	33
mediopassive voice	voix médiopassive	بناء شبه المجهول	34
active voice	voix active	البناء للفاعل (للمعلوم)	35
passive voice	voix passive	البناء للمفعول (للمجهول)	36
middle voice	voix moyenne	بناء وسيط	37

ت

automatization	automatisation	تألية	38
homogeneity	homogénéité	تجانس	39
location	localisation	تحديد المكان و/أو الزمان	40
association	association	تداع، اقتران، ترابط	41
interconnection	interconnexion	ترابط	42
"تركيب"، اطلب "إعراب"			
underlying quantification	quantification sous-jacente	تسوير مقدر	43
identification, individuation, individualization	identification, individuation, individualisation	تشخص، تشخيص، تعريف	44
assent	assentiment	تصديق	45
conceptualization = concept formation	conceptualisation	تصور (بالمعنى المصدر)، مفهومة، تكوين المتصورات	46
correlation	corrélation	تضاييف	47
successivity, succession	successivité, succession	تعاقب (في الزمان)	48
heterogeneity	hétérogénéité	تغاير	49
assertion	assertion	تقرير	50
assertive, declarative	assertif, déclaratif	تقرير، خبري	51

construal , imagery	compréhension, interprétation, imagerie	تمثل، فهم	52
boundedness	bornage	توقيت	53

ث

static, stative	statique	ثابت	54
stativity	stativité, statisme	ثبوت، سكونية	55
trivalent	trivalent	ثلاثي الصلة	56

ج

profile	profil	جانب بارز	57
physical thing, material object, continuant	objet physique, corps matériel	جثة، جسم، (شيء مادي)	58
root	racine	جذر (مادة، حروف أصول)	59
telicity	télicité	جريان إلى الغاية	60
basic particulars	particuliers de base; particuliers fondamentaux	جزئيات أساسية	61
private particulars	particuliers privés	جزئيات خاصة	62
causation	causation, causativité	جعل	63
pseudo-cleft sentence	phrase pseudo-clivée	الجملة التي يُخبرُ فيها بالذي	64
copulative, copular sentence	phrase copulative	جملة ذات رابطة	65
clause	proposition	جملة صغرى، مركب إنشادي	66
primary substance	substance première	جوهر أول، جوهر جزئي، جوهر شخصي	67
essential	essentiel	جوهرية	68
modality	modalité	جهة	69
region	région	جهة (منطقة، حيّز)	70

ح

event, occurrent, dynamic situation	événement, procès dynamique, situation dynamique	حادث (حدث حركي، وضع حدوث)	71
disposition, mood, transitory state, temporary state	disposition, mode, état transitoire	حال، حالة	72
boundary, endpoint, finishing point	limite, borne, terme, frontière, point terminal	حد	73
eventuality, event, situation	procès, situation	حدث (وضع)	74

"حدث آني"، اطلب "إتمام"			
process, activity	processus, activité	75	حدثان، نشاط
perfective process	processus perfectif	76	حدثان تام
imperfective process	processus imperfectif	77	حدثان غير تام
agentive event	procès agentif	78	حدث ذو فاعل حقيقي
experientiel process, mental event, intentional event	procès expérientiel, événement mental, événement intentionnel	79	حدث شعوري (اختباري)، حدث ذهني، حدث قصدي
"حدث غير ممتد"، اطلب "إتمام"			
dynamicity	dynamacité, dynamisme, cinétisme	80	حدوث، حركية
occurrence, happening	occurrence	81	حدوث، وقوع، حصول، وجود
movement, motion	mouvement	82	حركة = kinèsis
common sense	sens commun	83	حسن مشترك
"حمل"، اطلب "إسناد"			
essential predication	prédication essentielle	84	حمل جوهري (إسناد الجوهر)
accidental predication	prédication accidentelle	85	حمل عرضي (إسناد العرض)

خ

pronoun	pronom	86	خالفة
specificity	spécificité	87	خصوصية
"خبري"، اطلب "تقرير"			

د

function	fonction	88	دالة، تابع
semantic role, thematic role, thematic relation	rôle sémantique, rôle thématique	89	دور دلالي، وظيفة معنوية، علاقة غرضية
"دوام"، "ديمومة"، اطلب "استمرار"			

ذ

entity	entité	90	ذات
atom	atome	91	ذرة
atomic	atomique	92	ذري
monovalent	monovalent	93	ذو صلة واحدة
agentive	agentif	94	ذو فاعل حقيقي

ر

copula	copule (liaison)	رابطة (رباط)	95
schema	schéma	رسم (بالمعنى الحسي)	96
scheme	schème	رسم (بالمعنى المجرد)	97
conceptual scheme	schème conceptuel	رسم تصوري	98

ز

derivational affix	affixe dérivationnel	زائدة اشتقاقية	99
inflectional affix	affixe flexionnel	زائدة تصريفية	100
time	temps	زمان، زمن	101

س

existential quantifier	quantificateur existentiel (particulier)	سور وجودي (جزئي)	102

ش

experiencer, senser	affecté, expérimenteur	شاعر (مختبر)	103
token, instance	occurrence, instance , acte particulier	شاهد، فرد متحقق، شخص بعينه، حدث عيني	104
person	personne	شخص	105
inception	commencement, début	شروع (بدء)	106

ص

"صفة"، اطلب "اسم صفة"			
quality	qualité	صفة	107
permanent state	état permanent	صفة ثابتة (= هيئة)	108
mental picture	image mentale	صورة ذهنية	109
logical form	forme logique	صورة منطقية	110
change, becoming	changement, devenir	(صيرورة، تحول، تغير، انتقال)	111
scheme (abstract morphological form)	schème (forme morphologique abstraite)	صيغة (وزن صرفي، بناء)	112
indicative	indicatif	صيغة الإخبار	113
progressive	progressif	صيغة التدرج	114
causative	causatif, factitif	صيغة الجعل	115
tense	temps verbal	صيغة الفعل الزمانية	116
infinitive	infinitif	صيغة الفعل المصدرية	117

participle	participe	صيغة مشتركة	118
mood	mode	صيغة الفعل	119
type	type	ضرب عام	120
personal pronoun	pronom personnel	ضمير	121

ط

prototype	prototype	طراز	122

ظ

adverb	adverbe	ظرف (مخصص الحدث)	123
circumstantial	circonstant, circonstanciel	ظرف (مفعول فيه)	124

ع

regent, governor	régissant, régent, gouverneur	عامل (متبوع)	125
actancial	actanciel	عاملي	126
avalent	avalent	عديم الصلة (لا متعلق له)	127
accident	accident	عرض (حادث)	128
accidental	accidentel	عرضي	129
cognitive	cognitif	عرفاني	130
relational (n.)	relationnel (n.m)	علاقي، علائقي	131
gender proper name	nom propre du genre	عَلَم الجنس	132
eventology	éventologie	عَلَم الحدث	133
rection, government,	rection, gouvernement	عمل	134
material process, process of doing	action, action réelle, événement physique	عمل (عمل حقيقي، حدث العلاج والتأثير)	135
intentional action	action intentionnelle	عمل قلبي، عمل قصدي	136
transitory action	action transitive	عمل متعد	137
immanent action	action immanente	عمل مستقر	138

غ

non-bounded, unbounded, atelic	non-borné, atélique	غير موقت (غير محدود)، لا يجري إلى غاية	139

ف

agent, actor, doer	agent, actant	فاعل حقيقي (فاعل معنوي)	140

agency, agentivity	agentivité	فاعلية حقيقية (فاعلية معنوية)	141
gap	lacune	فجوة	142
interval	intervalle	فسحة	143
actuality, actualization	acte, actualité	فعل (= énergie ≠ حركة)	144
action, make	action, faire	فِعْل (= poiein ≠ انفعال)	145
stative verb, static verb, state verb	verbe statif, verbe d'état	فعل ثبوت، فعل هيئة	146
defective verb	verbe défectif	فعل جامد، فعل ناقص التصرف	147
substantive verb	verbe substantif	فعل جوهري	148
dynamic verb	verbe dynamique	فعل حدوث	149
actual	actuel	فعلي، حاصل، حقيقي	150

ق

autonomous, self-subsistent	autonome, qui subsiste par lui-même, qui a une existence propre	قائم بنفسه	151
intentionality	intentionnalité	قصدية	152
propositional	propositionnel	قضوي	153
proposition	proposition	قضية	154
individual proposition	proposition singulière, proposition individuelle	قضية شخصية، قضية فردية	155
generic proposition	proposition générique	قضية عامة	156
existence proposition	proposition existentielle, proposition particulière	قضية وجودية (قضية جزئية)	157
potency, potentiality	puissance, potentialité	قوة = dñamis	158
valency	valence	قوة التعلق (عدد الصلات)	159

ك

empty word	mot vide, mot-outil	كلمة فارغة (كلمة أداة)	160
full word, notional word	mot plein	كلمة مملوءة (ذات مضمون تصويري)	161
universal	universel	كلي	162
complete reality	entéléchie	كمال	163
quantity	quantité	كم، كمية	164
quality	qualité	كيف، كيفية	165

ل

atemporal	atemporel	لا زمني	166
singular term	terme singulier	لفظ خاص (اسم خاص)	167
moneme, morpheme	monème	لفظ (فردم)	168

م

extension, denotation	extension, dénotation	ماصّدق	169
essence, quiddity	essence, quiddité	ماهية	170
ambiguous	ambigu	مبهم	171
concept	concept	متصور	172
complement	complément	متمم	173
domain	domaine	مجال	174
substratum, substrate, substance, entity	substratum, substrat, sujet, support, substance, réceptacle, entité	محل (جوهر، ذات)	175
localism	localisme	محلية، مذهب محلي	176
predicate	prédicat	محمول، مسند	177
modifier	modificateur, déterminant	مخصص (مُحوّر)	178
period	période	مدة (= الزمان، ≠ الآن)	179
duration	durée	مدة (= امتداد زمني)	180
bivalent	divalent, bivalent	مزدوج الصلة	181
global scanning	enregistrement global	مسح إجمالي	182
sequential scanning	enregistrement séquentiel	مسح تعاقبي	183
subject (grammatical -)	sujet (grammatical)	مسند إليه (فاعل، مبتدأ)	184
participant	actant, participant	مشارك (في الحدث)، فاعل	185
verbal noun	nom verbal, nom d'action	مصدر (اسم حدث)	186
underlying, subjacent, implicit	sous-jacent, sous-entendu, implicite	مضمّر، مقدر، ضمني	187
conceptual content	contenu conceptuel	مضمون (محتوى) تصوري	188

"مطاوعة"، اطلب "انفعال"

aspect	aspect	مظهر	189
knowledge, cognition	connaissance, cognition	معرفة (عرفان)	190
sense-data	données sensibles, données sensorielles, témoignages sensoriels	معطيات الحواس (معطيات حسية)	191

argument	argument	معمول، موضوع	192
primary sense	sens premier, sens originel (originaire)	معنى أصلي	193
strict sense, narrowed meaning, specialized meaning	sens strict, sens restreint, sens étroit	معنى خاص	194
extended meaning, widened meaning	sens large	معنى عام	195
effected object, object of result	objet effectum	مفعول (مفعول في نفسه، مفعول على الإطلاق)	196
categorization	catégorization	مَقَوَّلَة (تصنيف إلى مقولات)	197
circumstances	circonstances	ملايسات	198
adjunct	adjoit	ملحق	199
possession	possession	ملك	200
patient, object, theme	patient, objet, objet affectum	منفعل (مفعول به حقيقي، مفعول به معنوي)	201
being	être	موجود	202
subject	sujet	موضوع	203
bounded	borné, limité	موقت، محدود	204
everyday use metaphysics	métaphysique de l'usage quotidien	ميتافيزيقا الاستعمال اليومي	205

ن

occurrence	occurrence	نازلة، حادثة، واقعة	206
relation, relationship	relation, rapport	نسبة، علاقة، إضافة	207
"نشاط"، اطلب "حدثان"			
types of verb, species of verb, verb classes, aspectual classes, Aktionsart	mode de procès, mode d'action, type de procès, type d'action, caractère d'action, type de verbe, classe aspectuelle, aspect objectif, Aktionsart	نوع الحدث (صنف مظهري)	208

هـ

molecule	molécule	هباءة	209
molecular	moléculaire	هبيائي	210
state, stative situation, condition	état, situation statique, procès statif, condition	هيئة، وضع ثبوت، حدث ثبوت	211
state of affairs, state of things	état de choses, état de l'univers	هيئة الأشياء	212
resultant state	état résultant	هيئة حاصلة	213

intentional state, psychological state, mental state	état intentionnel, état psychologique, état mental	هيئة قصدية ، حالة نفسية ، حالة ذهنية	214

و

marker	marqueur	واسم	215
fact	fait	واقعة ، حقيقة	216
naïve realism	réalisme naïf	واقعية ساذجة	217
emotion	émotion	وجدان	218
emotional	affectif	وجداني	219
ontological	ontologique	وجودي	220
morpheme	morphème	وحدة صرفية	221
lexeme	lexème	وحدة معجمية	222
marking	marquage	وسم	223
position, situation, condition	position, situation, condition	وضع	224

"وضع ثبوت" ، اطلب "هيئة"

"وضع حدوث" ، اطلب "حادث"

primary function	fonction primaire	وظيفة أولية	225
non- primary function	fonction non-primaire	وظيفة غير أولية	226

"وظيفة معنوية" ، اطلب "دور دلالي"

ي

telic	télique	يجري إلى غاية	227

قائمة المصادر والمراجع

تتضمن هذه القائمة المؤلفات التي اعتمدنا عليها اعتمادا كلياً أو جزئياً كما تحتوي على المؤلفات التي ذكرها من اعتمدنا أعماله من الباحثين والتي رجعنا إليها في لغتها الأصلية أو في نسخها المترجمة.

1. باللغة العربية:

- الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد. ق 6 - 7 هـ / 1984. الإحكام في أصول الأحكام، 4 أجزاء، ط 1، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- ابراهيم، عبد الفتاح. دت. مدخل في الصوتيات، دار الجنوب للنشر، تونس.
- إبراهيم، أحمد. 1995. «ظاهرة "الحجب" في بناء الفعل والجملة في العربية ولغات أخرى»، حوليات الجامعة التونسية، ع 36، ص 51 - 109، كلية الآداب، جامعة تونس الأولى.

- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين. ق 6 هـ / 1995. أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، ط 1، دار الجيل، بيروت.
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين. ق 6 هـ / 1982. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، جزآن، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. ق 4 هـ / دت. الخصائص، 3 أجزاء، تحقيق محمد علي النجار.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. ق 4 هـ / 1985. سر صناعة الإعراب، جزآن، ط 1، تحقيق حسن هنداي، دار القلم، دمشق.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. ق 4 هـ / 1972. اللُّمَع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان. ق 6 هـ / 1995. الشافية في علم التصريف، ط 1، تحقيق حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة.
- ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي. (ت 456 هـ) / 1959. التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية. تحقيق إحسان عباس. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ابن حمودة، رفيق. 2004. الوصفية، مفهوما ونظامها في النظريات اللسانية، ط 1، دار محمد علي وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد. ق 5 هـ / 1995. تلخيص الكون والفساد، تحقيق جمال الدين العلوي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد. ق 5 هـ / د.ت. كتاب ما بعد الطبيعة، صححه مصطفى القباني الدمشقي، ط 1، مصر.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. ت. 316 هـ / 1988. الأصول في النحو، 3 أجزاء، ط 3. تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله. ق 4 - 5 هـ / 1991. رسالة الحدود، ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب، عبد الأمير الأعسم، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، تونس & الجزائر.
- ابن غربية، عبد الجبار. 2010، مدخل إلى النحو العرفاني، ط 1، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس.
- ابن منظور الإفريقي، جمال الدين محمد بن مكرم ق 7 هـ / 1988. لسان العرب المحيط، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط، 6 أجزاء، دار الجيل & دار لسان العرب، بيروت.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين. ق 8 هـ / 1979. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 4 أجزاء، ط 5، دار الجيل، بيروت.

- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين. ق 8 هـ / 1996. شرح
شذور الذهب، تحقيق إميل يعقوب. ط 1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين. ق 8 هـ / 1963. شرح قطر
الندى وبل الصدى، ط 11، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين. ق 8 هـ / 1985. مغني
الليبي عن كتب الأعراب، ط 6، دار الفكر، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. ق 7 هـ / د.ت. شرح المفصل، 10 أجزاء،
عالم الكتب، بيروت.
- أبو حيان الأندلسي. ق 7. 8 هـ / 1984. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط 1،
3 أجزاء، حققه وعلق عليه مصطفى أحمد النماس، القاهرة.
- أحمد نُكْرِي، عبد النبي بن عبد الرسول. 1760 / 1975، جامع العلوم في
اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، 4 أجزاء، ط 2، مؤسسة الأعلمي
للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- الأزهرى، خالد. ق 9 هـ / د.ت. شرح التصريح على التوضيح، جزآن، دار الفكر.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن ق 7 هـ / 1996. شرح الكافية، 4
أجزاء، ط 2، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن ق 7 هـ / 1982. شرح الشافية، 4
أجزاء، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد
الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الاسفراييني، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الحنفي ق 10 هـ /
2001، الأطول: شرح تلخيص المفتاح، جزآن، تحقيق عبد الحميد هنداوي. ط 1،
دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى. ق 10 هـ / 1997. شرح الأشموني على ألفية
ابن مالك، ضمن حاشية الصبان عل شرح الأشموني.

- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. 748 هـ / 2001، **المطوّل: شرح تلخيص المفتاح** (الشرح الصغير). تحقيق عبد الحميد هندراوي. ط 1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
- التهانوي، محمد علي بن علي. 1745 / 1996، **كشاف اصطلاحات الفنون**، مجلدان، حققه رفيق العجم وجماعته، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- الجرجاني، عبد القاهر. ق 5 هـ / 1988، **أسرار البلاغة**، تحقيق محمد عبده ومحمد رشيد رضا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجرجاني، عبد القاهر. ق 5 هـ / 1988، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق محمد عبده ومحمد الشنقيطي ومحمد رشيد رضا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجرجاني، عبد القاهر. ق 5 هـ / 1982، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، مجلدان، دار الرشيد، بغداد.
- الجرجاني، علي بن محمد علي. ق 8 هـ / 1991، **التعريفات**، ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضي، ط 1، دار الكتاب المصري & دار الكتاب اللبناني، القاهرة & بيروت.
- جورج متري عبد المسيح & هاني جورج تابري. 1990، **الخليل: معجم مصطلحات النحو العربي**، ط 1، بيروت.
- حسن، عباس، 1987، **النحو الوافي**، 4 أجزاء، ط 9، دار المعارف، مصر.
- الخُضري، محمد بن مصطفى بن حسن (ت. 1927) / د.ت، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، جزآن، دار إحياء الكتب العربية.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي. (ت. 175 هـ) / د.ت، **كتاب العين**، ط 1، 8 أجزاء، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال ومكتبتها، بيروت.

- خياط، يوسف. 1988. معجم المصطلحات العلمية والفنية، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. ق 6 - / 1988، المحصول في علم أصول الفقه، مجلدان، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. ق 7 - 8 هـ / 1995، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- الزجاجي، أبو القاسم (ت. 337) / 1982، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (ت. 538 هـ) / 1993، المفصل في صناعة الإعراب، قدم له وبوبه علي بوملحم، ط 1، دار الهلال ومكبتها، بيروت.
- سابير، إدوارد. 1921 / 1995، اللغة: مقدمة في دراسة الكلام، الجزء الأول، ترجمة المنصف عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس.
- السُّبُكي، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي ق 8 هـ / د. ت. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. ضمن شروح التلخيص. 4 أجزاء، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت.
- السُّبُكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي. ق 8 هـ / 1984، الإبهاج في شرح المنهاج، جزآن، ط 1، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السعدي، شكري. 2013، مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي: بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان.
- سوسير، فردينان دي. 1916 / 1985، دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي وجماعته، الدار العربية للكتاب، تونس - ليبيا.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. ق 2 هـ / د. ت، الكتاب، 5 أجزاء، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، ط 1، دار الجيل، بيروت.

- السيرايفي، أبو سعيد. ت. 368 هـ / 1986 - 1990. شرح كتاب سيبويه، جزآن، حققه رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. ق 8 هـ / د. ت.، الموافقات في أصول الشريعة، 4 أجزاء، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.
- الشاوش، محمد. 1999 / 2001. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، جزآن، ط 1، كلية الآداب، بمنوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس.
- الشريف، محمد صلاح الدين. 1986. «المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي»، مجلة المعجمية، ع 2، 1986، تونس، 15 - 30.
- شوطا، عبد اللطيف. 1999. «تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء في اللغة العربية»، ضمن المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب، الرباط.
- الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي. ق 18 / 1997، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 4 أجزاء، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- صليبا، جميل. 1994. المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب. بيروت.
- العبادي، أحمد بن قاسم (ت. 994 هـ) / 1983. رسالة في اسم الفاعل، ط 1، تحقيق محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمّان.
- العجيمي، محمد الناصر. 1993. في الخطاب السردى: نظرية قريماس. الدار العربية للكتاب، تونس.
- العُكْبُري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. ق 6 هـ / 1995. الباب في علل البناء والإعراب، جزآن، ط 1، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق.

- الغزالي، حجة الإسلام أبو حامد. ق 5 هـ / 1993. المستصفى، ط 1، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الغزالي، حجة الإسلام أبو حامد. ق 5 هـ / 1993. معيار العلم في فن المنطق، ط 1، قدم له وعلق عليه وشرحه على بوملحم، دار الهلال ومكتبتها، بيروت.
- فاخوري، عادل. 1988. المنطق الرياضي، ط 2، منقحة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- الفارابي، أبو نصر. (ت. 339 هـ) / 1994. آراء أهل المدينة الفاضلة، سراس للنشر، تونس.
- الفارابي، أبو نصر. (ت. 339 هـ) / 1970. الألفاظ المستعملة في المنطق، حققه وقدمه محسن مهدي، ط 2، المكتبة الزهراء، إيران.
- الفارابي، أبو نصر. (ت. 339 هـ) / 1990. كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، ط 2، دار المشرق بيروت.
- فضل الله، مهدي. 1977 / 1990. مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليدي)، ط 4، دار الطليعة، بيروت.
- فندلر، زينو "الأفعال والأزمنة"، ترجمة شكري السعدي، صدر ضمن إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2012.
- الفهري، عبد القادر الفاسي. 1997. المعجم والتوسيط: نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، ط 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- الفهري، عبد القادر الفاسي. 1999. المعجم العربي: نماذج تحليلية، ط 2، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. ق 8 هـ / د. ت. المصباح المنير، جزآن، المكتبة العلمية، بيروت.

- القزويني، نجم الدين علي بن عمر. ق 7 هـ / 1998. الشمسية في القواعد المنطقية. قدمه وحققه وعلق عليه مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء / بيروت.
- الكتاب المقدس، 1982، دار الكتاب المقدس.
- الكرّباسي، محمد إبراهيم بن علي 1924 / 1991. منهاج الأصول لاستتباط أحكام آل الرسول (وهو من إفادات الشيخ ضياء الدين العراقي)، ط 1، دار البلاغة، بيروت.
- كواين، ويلارد. 1965 / 1996. بسيط المنطق الحديث، ترجمة أبي يعرب المرزوقي، ط 1، دار الطليعة، بيروت.
- المبخوت، شكري، 2010، دائرة الأعمال اللغوية، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد ق 3 / 1994. المُقْتَضَب، 4 أجزاء، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.
- المجدوب، عز الدين. 1995 / 1998. المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، ط 1، دار محمد علي الحامي للنشر وكلية الآداب والعلوم الإنسانية سوسة، تونس.
- محمود، زكي نجيب. 1983 / 1988. قصة عقل، ط 2، دار الشروق، القاهرة - بيروت.
- المسدي، عبد السلام. 1984. قاموس اللسانيات (عربي - فرنسي؛ فرنسي - عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس - ليبيا.
- مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد. ق 4 - ق 5 / 2001. الهوامل والشوامل: سؤالات أبي حيان التوحيدي لأبي علي مسكويه. تحقيق سيد كسرؤي. ط 1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

- معجم المصطلحات اللغوية، (عربي - إنكليزي؛ إنكليزي - عربي)، ضمن "المعجم الحديث"، قرص مرصوص، دار العلم للملايين وشركة العريس للكمبيوتر.
- ميلاد، خالد. 1999 / 2001. *الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية*، ط 1، كلية الآداب بمنوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس.
- الهيشري، الشاذلي. 2003. *الضمير: بنيته ودوره في الجملة*. منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس.
- يس بن زين الدين العلمي الحمصي. ق 11 هـ / د. ت. *حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح* ضمن *شرح التصريح على التوضيح* للشيخ خالد الأزهرى، جزآن، دار الفكر.

2. بالغات الأعجمية:

- Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1969, *Catégories*, traduction et notes par J. Tricot. Librairie Philosophique J. Vrin, Paris.
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1928. *Categories*. Translated by E. M. Edghill, in *The Works of Aristotle*, I, Oxford. Electronic document:
<http://www.knuten.liu.se/~bjoch509/works/aristotle/Categories.txt>
- Aristote, 4^e S. Av. J.-C. / 1998, *De la génération et de la corruption*, traduction et notes par J. Tricot. Librairie Philosophique J. Vrin, Paris.
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1922. *On Generation and Corruption*. Translated by Harold H. Joachim, Oxford. Electronic document:
<http://etext.library.adelaide.edu.au/a/a8gc/>
<http://www.knuten.liu.se/~bjoch509/works/aristotle/corruption.txt>
- Aristote, 4^e S. Av. J.-C. / 1967, *Ethique à Nicomaque*, traduction et notes par J. Tricot. Librairie Philosophique J. Vrin, Paris.
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1934. *Nicomachean Ethics* in *Aristotle in 23 Volumes*, Vols. 19. Translated by H. Rackham, [1st ed. 1926]. Cambridge, MA, Harvard University Press, London, William Heinemann Ltd. Electronic document:
<http://www.perseus.tufts.edu/cgi-bn/>
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1954. *Nicomachean Ethics*. Translated and commented by William David Ross. London [1st ed. 1925 in *The Works*

- of Aristotle, Oxford 1908-1952, published under the management of J. A. Smith & W. D. Ross]. Electronic document:
<http://classics.mit.edu/Aristotle/nicomachaen.html>
<http://nothingistic.org/library/aristotle/nicomachean/>
- Aristotle 4th C. B. C. *Posterior Analytics*. Translated by G. R. G. Mure. Electronic document:
<http://etext.library.adelaide.edu.au/a/aristotle/a8poa/>
 - Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1995. *Les réfutations sophistiques*. introduction, traduction et commentaire par Louis –André Dorion. Librairie Philosophique J. Vrin. & Presses de l'Université Laval. Paris.
 - Aristotle 4th C. B. C. *On Sophistical Refutations*. Translated by W. A. Pickard-Cambridge. Electronic document:
<http://www.knuten.liu.se/~bjoch509/works/aristotle/refutations.txt>
 - Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1967. *Les topiques*, texte établi et traduit par Jacques Brunschwig. Les belles Lettres, Paris.
 - Aristotle 4th C. B. C. *Topics*. Translated by W. A. Pickard-Cambridge. Electronic document:
<http://classics.mit.edu/Aristotle/topics.html>
 - Aristote, 4^e S. Av. J.-C. / 1970 (t. 2) / 1991 (t. 1), *Métaphysique*, traduction et notes par J.Tricot [1^{re} éd. 1933]. Librairie Philosophique J. Vrin, Paris.
 - Aristotle. 4th C. B. C. / 1924. *Metaphysics* 2. Vols. Translated and commented by William David Ross. Oxford London. Electronic document:
<http://classics.mit.edu/Aristotle/metaphysics.html>
<http://etext.library.adelaide.edu.au/>
 - Aristotle. 4th C. B. C. / 1989. *Metaphysics* in *Aristotle in 23 Volumes*, Vols. 17, 18, translated by Hugh Tredennick. [1st ed. 1933], Cambridge, MA, Harvard University Press; London. Electronic document:
<http://www.perseus.tufts.edu/cgi-bn/>
 - Aristote, 4^e S. Av. J.-C. / 1999. *Physique*, traduction et notes de Annick Stevens. Librairie Philosophique J. Vrin, Paris, extrait du chap. X. Document électronique :
<http://www.ac-reims.fr/datice/philo/lecture/aristote.htm>
 - Aristote, 4^e S. Av. J.-C. / 2000. *Physique*, traduction, présentation, notes bibliographie et index Par Pierre Pellegrin, Flammarion. G. F. Paris, extrait du chap. X. Document électronique :
<http://www.ac-reims.fr/datice/philo/lecture/aristote.htm>

- Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1991. *Sur la nature (Physique II)*, traduction et commentaire par L. Couloubaritsis. Librairie Philosophique J. Vrin, Paris.
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1922. *Physics*. Translated by R. P. Hardie and R. K. Gaye. Electronic document:
<http://etext.library.adelaide.edu.au/a/a8ph/>
<http://www.knuten.liu.se/~bjoch509/works/aristotle/physics.txt>
- Armengaud, F. 1988. « Vendler, Zeno », in *Encyclopédie philosophique universelle* III : Les œuvres philosophiques, t. 2, p. 3818, 2^e éd. PUF. Paris.
- Arnauld, Antoine et Lancelot, Claude. 1660 / 1993. *Grammaire générale et raisonnée de Port-Royal*. Slatkine Reprints, Genève.
- Arnauld, Antoine et Nicole, Pierre. 1662 /1993. *Logique de Port-Royal ou Art de penser*, seconde partie, in Arnauld et Lancelot. 1660 / 1993.
- Aubenque, Pierre. 1997 a. «Antique (philosophie)», in *Encyclopædia Universalis*, France. II, 605 b – II, 610 b.
- Aubenque, Pierre. 1997 b. «Aristote», in *Encyclopædia Universalis*, France. II, 959 b – 972 b.
- Aubenque, Pierre. 1962 / 1994. *Le problème de l'être chez Aristote : essai sur la problématique aristotélicienne*. 2^e éd. Quadrige, PUF, Delta. Paris.
- Auroux, Sylvain. 1998. «Grammaire (- générale) [ling.]» in *Encyclopédie philosophique universelle* II : Les notions philosophiques, t. 1, p. 1086 - 1087, 2^e éd. PUF. Paris.
- Bally, Charles. 1932 / 1965. *Linguistique générale et linguistique française*, 4^e éd., revue et corrigée. Berne, A. Francke. Paris.
- Bannour, A. 1995. *Dictionnaire de logique pour linguistes*. Conseil international de la langue française. Paris.
- Benveniste, Emile. 1974 / 1995. *Problèmes de linguistique générale*. 2t. Editions Gallimard. Paris, repris dans Cérès Editions Tunis.
- Billecoq, A. 1998. «Immanence [Philo. gén.]» in *Encyclopédie philosophique universelle* II : Les notions philosophiques, t. 1, p. 1239-1240, 2^e éd. PUF. Paris.
- Blanché, Robert. 1968 / 1996. *Introduction à la logique contemporaine*. Armand Colin / Masson, Paris.
- Borillo, Andrée. 1988. « Notions de "massif" et "comptable" dans la mesure temporelle» in Jean David et Georges Kleiber (éd.), *termes massifs et termes comptables*, colloque international de linguistique

- organisé par la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Metz (26-27 novembre 1987), p. 215-238.
- Brahim, Ahmed. 1988. *Syntaxe plurielle de la phrase complexe*. Publications de la Faculté des Lettres Manouba, Tunis.
 - Brisson, L. 1998. «Entelékhēia (entéléchie) [grec]» in *Encyclopédie philosophique universelle II : Les notions philosophiques*, t. 1, p. 801, 2^e éd. PUF. Paris.
 - Brunot, Ferdinand. 1922 / 1965. *La pensée et la langue*. 3^e éd., Masson, Paris.
 - Carroll, Lewis. 1887. *The Game of Logic*. 1st ed., Macmillan, London .
Electronic document:
<http://www.gutenberg.org/dirs/etext03/thgmfl0.txt>
 - Casati, Roberto. 1995. « Temporal entities in space ». Presented at Conference on *Time, Space, and Movement*, University of Toulouse. Part D, pp. 66-78.
 - Comrie, Bernard. 1976 / 1991. *Aspect : An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems*. Cambridge University Press, Cambridge.
 - Davidson, Donald. 1980. *Essays on Actions and Events*, Clarendon Press, Oxford. Trad. franç. Pascal Engel. *Actions et événements*. PUF, Paris, 1993.
 - Davidson, Donald, 1984 / 1991. *Inquiries into Truth and Interpretation*, Oxford University Press, New York.
 - Davidson, D. (1975). "Thought and talk." In S. Guttenplan (ed.), *Mind and Language*, pp. 7-23. Oxford: Clarendon Press.
 - Davidson, Donald, 2005. *Truth and Predication*, Harvard University Press, London, England.
 - Delbecque, Nicole. 2002. *Linguistique Cognitive: comprendre comment fonctionne le langage.*, 1^{re} éd., Duculot, Bruxelles.
 - De Saussure, Louis. 1998 a. " L'approche référentielle: de Beauzée à Reichenbach". In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, pp. 19-44.
 - De Saussure, Louis. 1998 b. " Le temps dans les énoncés négatifs". In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, pp. 271-291.
 - De Saussure, Louis & Sthioul, Bertrand. 1998. "L'approche psychologique: Damourette et Pichon". In *Le temps des événements*,

- Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, pp. 67-85.
- Descartes, René. 1649 / 1994. *Les Passions de l'âme*, introduction et notes par Geneviève Rodis-Lewis. Librairie Philosophique J. Vrin, Paris.
 - Desclés, Jean-Pierre. 1991. «Archétypes cognitifs et types de procès ». In Catherine Fuchs (éd.), *Les typologies de procès* : Travaux de linguistique et de philologie, 29, Strasbourg-Nancy. Klincksieck, Paris, pp. 171-195.
 - Desclés, Jean-Pierre. 2002 a . «*L'aspect* » (Document électronique non publié).
 - Desclés, Jean-Pierre. 2002 b . «Une classification aspectuelle des schèmes sémantico-cognitifs ». *Etudes cognitives*, V, 2002. (Document électronique).
 - Destutt de Tracy, Antoine Louis Claude. 1803 / 1997. *Éléments d'idéologie: II. Grammaire générale* , 420 p. Document électronique: http://gallica.bnf.fr/Fonds_Frangent/T0088154.htm
 - Devaux, Philippe. 1997. «Russell (B.) », in *Encyclopædia Universalis*, France. XX, 403 a – XX, 406 b.
 - Dubois, Jean et al. 1973 / 1994. *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage*, Larousse, Paris.
 - Ducrot, Oswald & Schaeffer, Jean-Marie. 1995. *Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*. Editions du Seuil. Paris.
 - Fodor, J. A. (1975). *The Language of Thought*. New York: Thomas Y. Crowell.
 - Formant, l'Abbé. *Supplément à la grammaire générale de Port-Royal*. In Arnauld et Lancelot. 1660 / 1993.
 - François, Jacques. 1989. *Changement, causation, action: Trois catégories sémantiques fondamentales du lexique verbal français et allemand*. Droz. Genève.
 - Franckel, Jean-Jacques & Paillard, Denis. 1991. « *Discret - dense – compact ; vers une typologie opératoire* ». In Catherine Fuchs (éd.), *Les typologies de procès* : Travaux de linguistique et de philologie, 29, Strasbourg-Nancy. Klincksieck, Paris, pp. 103 -136.
 - Fuchs, Catherine. 1991. « Les typologies de procès : un carrefour théorique interdisciplinaire ». In Catherine Fuchs (éd.), *Les typologies de procès* : Travaux de linguistique et de philologie, 29, Strasbourg-Nancy. Klincksieck, Paris, pp. 9 - 17.

- Gabbay, Dov and Julius Moravcsik. 1980. « Verbs, events, and the flow of time ». In Christian Rohrer ed. *Time, Tense, and Quantifiers* : Proceedings of the Stuttgart Conference on the Logic of Tense and Quantification. Tübingen: Max Niemeyer Verlag, 59-84.
- Godhbane-Kéfi, Yasmina. 1995. « Critère du sens et empirisme dans le Tractatus », in *Les cahiers de Tunisie*, N° 168, 1^{er} Trimestre 95. Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 111-121.
- Godhbane-Kéfi, Yasmina. 2002. « L'autonomie du langage dans le Tractatus », in actes du colloque « Cinquantenaire Ludwig Wittgenstein ». Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, Université de Tunis, 63-75.
- Gosselin, Laurent & François, Jacques. 1991. « Les typologies de procès : des verbes aux prédications ». In Catherine Fuchs (éd.), *Les typologies de procès* : Travaux de linguistique et de philologie, 29, Strasbourg-Nancy. Klincksieck, Paris, pp. 19-86.
- Gosselin, Laurent. 1996. *Sémantique de la temporalité en français : Un modèle calculatoire et cognitif du temps et de l'aspect*. Duculot, Belgique.
- Granger, Gilles-Gaston. 1997. « Wittgenstein (L.) », in *Encyclopædia Universalis*, XXIII, 868, c - XXIII, 870, a, France.
- Groussier, Marie-Line. 1997. "Notion de procès, prédication et prépositions", in *La notion*, in actes du colloque "La notion". Université Paris 7-Denis Didrot 1996. Ophrys, Paris.
- Guillaume, Gustave. 1964 / 1984. *Langage et science du langage*, 3^e éd. librairie Nizet, Paris & Presses de l'université de Laval, Québec.
- Halliday, Michael. 1950 / 1985. *An Introduction to Functional Grammar*. 1st ed. Edward Arnold, London.
- Harman, Gilbert. 1972. « Deep Structure as Logical Form », In : D. Davidson / G. Harman (eds.), *Semantics of Natural Language*. Dordrecht: Reidel.
- Hirtle, Walter H. & Bégin, Claude 1991. « Can the Progressive Express a State ? », in *Langues et linguistique*, n° 17, Dép. Langues et Linguistique, Université Laval, Québec, 99 – 137.
- Holdcroft, D. 1992. « Strawson Peter Frederick » in *Encyclopédie philosophique universelle III : Les Œuvres philosophiques*, t. 2, p. 3779, 2^e éd., PUF. Paris.

- Kenny, Anthony. 2007. *History of Western Philosophy* , volume iv : *Philosophy in the Modern World*, Oxford University Press Inc., New York.
- Kozłowska, Monika. 1998 a. « Aspect, modes d'actions et classes aspectuelles ». In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, 101-121.
- Kozłowska, Monika. 1998 b. « Bornage, téléicité et ordre temporel ». In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, 221-244.
- Krifka, Manfred. 1998. "The Origins of Telicity", in Susan Rothstein (ed.), *Events and Grammar: Proceedings of the Conference on Events and Grammar*, Bar-Ilan University, "Israel", 28 Oct 1993. The Netherlands: Kluwer, 197-235.
- Jacques, Francis. 1997. a. «Meinong (A. von)», in *Encyclopædia Universalis*, France, XIV, 893, a - XIV, 894, b.
- Jacques, Francis. 1997. b. «Strawson (P. F.)», in *Encyclopædia Universalis*, France, XXI, 653, b - XXI, 654, c.
- Jacques, Francis & Zaslavsky, Denis. 1997. «Philosophie analytique», in *Encyclopædia Universalis*, France, XVIII, 78, a - XVIII, 84, c.
- Lalande, André. 1926 / 1996. *Vocabulaire technique et critique de la philosophie*. PUF. Paris.
- Langacker, Ronald W. 1987. Nouns and verbs. *Language* 63: 53-94, Trad. franç. Claude Vandeloise, « Noms et verbes », communications, 53 : 103 – 150, 1991, France.
- Langacker, Ronald W. 1994. « Cognitive grammar ». In Asher, R.F. & Simpson, J.M.Y., *The Encyclopedia of Language and Linguistics* , vol. I, p. 590-593. Pergamon Press, USA.
- Langacker, Ronald W. 2008. *Cognitive grammar A Basic Introduction* . Oxford University Press. USA.
- Lecercle, Jean-Jacques. 1993. « Davidson Donald » in Huisman, Denis : *Dictionnaire des philosophes*. PUF, 2^e éd. revue et augmentée. Paris.
- Leroux, G. 1998 a. «Ergon (œuvre, produit, travail, fonction) [grec]» in *Encyclopédie philosophique universelle II : Les notions philosophiques*, t. 1, p. 828, 2^e éd. PUF. Paris.
- Leroux, G. 1998 b. «Praxis (action, activité) [grec]», in *Encyclopédie philosophique universelle II : Les notions philosophiques*, t. 1, p. 2021, 2^e éd. 1998. PUF. Paris.

- Lipsky, Angela. 1994. « Définition du verbe et types de procès », in *Les classes de mots : traditions et perspectives*, sous la direction de L. Basset et M. Perennec, Presses universitaires de Lyon.
- Lyons, John. 1977. *Semantics I*, Cambridge University Press, Cambridge. Trad. franç. Jacques Durand. *Eléments de sémantique*, Larousse, Paris, 1978.
- Lyons, John. 1977. *Semantics II*, Cambridge University Press, Cambridge. Trad. franç. Jacques Durand et D. Boulonnais *sémantique linguistique*, Paris, Larousse, 1980.
- Mankai, Chafia. 1992. *Compréhension automatique de l'arabe. Application : Le système Al Biruni*, thèse d'Etat ès sciences informatiques, Tunis.
- Martinet, André. 1970. *Eléments de linguistique générale*. Nouvelle éd. remaniée et mise à jour 1980. Armand Colin. Paris.
- Meillet, Antoine. 1920 / 1982. *Linguistique historique et linguistique générale*. Paris, Champion & Slatkine, Genève.
- Moeschler, Jacques. 1998 a. "Temps, référence et pragmatique". In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, 3-15.
- Moeschler, Jacques. 1998 b. "Pragmatique de la référence temporelle". In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, 157-180.
- Moignet, Gérard. 1981. *Systématique de la langue française*, Paris, Klincksieck.
- Mounin, Georges et al. 1974 / 1995 *Dictionnaire de la linguistique*, 2^e éd. Quadrige, PUF.
- Mounin, Georges. 1972. *La linguistique du XX^e Siècle*. 2^e éd. 1975, PUF, Paris.
- Neuberg, Marc. 1991. *Théorie de l'action : Textes majeurs de la philosophie analytique de l'action*. Mardaga, Liège.
- Ouelbani, Mélika 2000. *Introduction à la logique*. Centre de Publication Universitaire, Tunis.
- Ouelbani, Mélika 2001. « Carnap, un philosophe analytique entre l'empirisme et le logicisme » in Ouelbani Mélika (dir.). *Empirisme et philosophie analytique*. Université de Tunis, Faculté des Sciences Humaines et Sociales. Tunis, 81-95.
- *Oxford English Dictionary*, Oxford University Press.

- Pacherie, Elisabeth. 1998. « attitude propositionnelle » in *Vocabulaire des sciences cognitives*. 1^{re} éd. PUF. Paris, 56 - 57.
- Parsons, Terence. 1990. *Events in the Semantics of English: A Study in Subatomic Semantics*. The MIT Press. Cambridge, Massachusetts and London, England.
- Petit Robert ². 1991. *Dictionnaire universel des noms propres*. Paris.
- Pitou, Bernard. « Plotin critique d'Aristote ». Document électronique:
<http://www.ac-reunion.fr/pedagogie/philo/Archives.htm>

- Plato. ~ 366. *Sophist*. Translated by Benjamin Jowett. Electronic document:
<http://www.perseus.tufts.edu/cgi-bin/ptext>
<http://ibiblio.org/gutenberg/etext99/sopht10.txt>
- Platon. ~ 366 / 1950. *Sophiste*. In *Œuvres Complètes*. Trad. franç. Emile Chambry, t. 5. Classiques Garnier. Paris.
- Pottier, Bernard. 1992. *Sémantique générale*. 1^{re} éd. PUF. Paris.
- Proust, Joëlle. 1998. « Intentionnalité » in *Vocabulaire des sciences cognitives*. 1^{re} éd. PUF. Paris, 212 - 214.
- Quine, Willard van Orman. 1960. *Word and Object*. Cambridge, Mass. : MIT Press. Trad. franç. Joseph Dopp & Paul Gochet. *Le mot et la chose*. Flammarion, Paris. 1977.
- Ricœur, Paul. 1975. *La métaphore vive*. Editions du Seuil. Paris.
- Ricœur, Paul. 1990. *Soi-même comme un autre*. Editions du Seuil. Paris.
- Ricœur, Paul. 1997. « ontologie », in *Encyclopædia Universalis*, France, XVI, 902, c – 910, a.
- Roman, André. 2002. *Transitivité, fonctionnels et modes en général et en arabe*. Annales de l'université tunisienne, n° 46. Faculté des Lettres, Université de Manouba, Tunis.
- Rossi, Jean-Gérard. 1993. « Strawson (Peter Frederick) » in Huisman, Denis : *Dictionnaire des philosophes*. PUF, 2^e éd. revue et augmentée. Paris, 2718-2721.
- Rothstein, Susan. 1998. "Introduction", in Susan Rothstein (ed.), *Events and Grammar: Proceedings of the Conference on Events and Grammar*, Bar-Ilan University, "Israel", 28 Oct 1993. The Netherlands: Kluwer, 1-12.

- Roussel, M. 1998. «Dúnamis ; Enérgeia (puissance, potentialité, actualité) [grec]», in *Encyclopédie philosophique universelle II : Les notions philosophiques*, 2^e éd. 1998. PUF. Paris, t. 1, p. 712.
- Russell, Bertrand. 1912 / 1985. *The Problems of Philosophy*. 12th impression, Oxford University Press.
- Russell, Bertrand. 1912 / 1968. *Problèmes de philosophie*. Trad. franç. S. M. Guillemin, Payot, Paris.
- Salem, Jean. 1987. *Introduction à la logique formelle et symbolique*. Nathan.
- Sapir, Edward. 1968 / 1991. *Linguistique*. Traduit de l'anglais par Jean-Elie Boltanski & Nicole Soulé-Susbielles. Minuit. Paris.
- Searle, John. 1983. *Intentionality*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Searle, John. 2007. «What is language: some preliminary remarks» in *John Searle's Philosophy of Language: Force, Meaning, and Mind*, edited by Savas L. Tsohatzidis, Cambridge University Press, New York.
- Smith, Carlota S. 1983. «A theory of aspectual choice», *Language*, V. 59, N 3, Sep., p. 479 – 501, The Linguistic Society of America, Baltimore.
- Smith, Sheldon R. 2005. «Continuous Bodies and Contact Interactions: The View from the Applied Mathematics of Continuum Physics ». Electronic document:
<http://www.math.ucla.edu/~dam/291/smith.pdf>
- Sthioul, Bertrand. 1998. “ La conceptualisation du temps: Guillaume”. In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, pp. 45-65.
- Strawson, P. F. 1959. *Individuals. An Essay in Descriptive Metaphysics*, Methuen, London. Trad. fr. A. Shalom & Paul Drong. *Les individus. Essai de métaphysique descriptive* Seuil, Paris. 1973.
- Tenny, Carol & Pustejovsky, James. 2000. « A History of Events in Linguistic Theory ». In Carol & Pustejovsky (ed.), *Events as Grammatical Objects: The Converging Perspectives of Lexical Semantics and Syntax*. Center for the Study of Language and Information; Leland Stanford Junior University. U.S.A.
- Ter Meulen, Alice G. B. 1995. *Representing Time in Natural Language : The Dynamic Interpretation of Tense and Aspect*. The MIT Press. Cambridge, Massachusetts.

- Tesnière, Lucien. 1959 / 1976. *Eléments de syntaxe structurale*. 2^e éd. Klincksieck, Paris.
- Thomas (saint), 1857, *Le commentaire de toute la logique d'Aristote*, Traduction Abbé Védrine, Editions Louis Vivès, Édition numérique, <http://docteurangelique.free.fr>, Les œuvres complètes de saint Thomas d'Aquin.
- Tibaoui, Mounir. 2002. « Le Cercle de Vienne s'est-il emparé de quelques pommes de Ludwig ? », in actes du colloque « Cinquantenaire Ludwig Wittgenstein ». Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, Université de Tunis, 123-142.
- Van Benthem, Johan. 1980. « Points and Periods ». In Christian Rohrer ed. *Time, Tense, and Quantifiers*: Proceedings of the Stuttgart Conference on the Logic of Tense and Quantification. Tübingen: Max Niemeyer Verlag, 39-57.
- Varzi, Achille C. 1995. « Boundaries, Continuity and Contact ». Presented at Conference on *Time, Space, and Movement*, University of Toulouse. Part D, pp. 79-100.
- Vet, C0. 1980. *Temps, aspects et adverbes de temps en français contemporain : Essai de sémantique formelle*. Droz, Genève.
- Wetzel, L. 2006. « Linguistic Reality ». in *Encyclopedia of Language and Linguistics*. Elsevier Ltd. Vol. VII, p. 208-211.
- Wittgenstein, Ludwig. 1921 / 1922. *Tractatus Logico-Philosophicus*, English Translation Routledge & Kegan Paul Ltd, London. Electronic document:
<http://ibiblio.org/gutenberg/etext04/tloph10.txt>
- Wittgenstein, Ludwig. 1921 / 1993. *Tractatus logico-philosophicus*, Trad. Franç. Gilles-Gaston Granger. Gallimard, Paris.

الفهرس

07	أهم الاختصارات والرموز
09	المقدمة
	القسم الأول
	الحدث في الأعمال الفلسفية
15	مدخل
	الباب الأول
	تراث أرسطو
19	تمهيد: تعدد المداخل إلى دراسة الحدث في المدونة الأرسطية
22	الفصل الأول: ثنائية الفعل والحركة
22	تمهيد
23	I - النص المؤسس لثنائية الفعل والحركة
27	II - شرح تريكو
30	III - قيمة القول بالمطابقة المطلقة بين الثنائيات الثلاث
30	أ - المطابقة بين ثنائية الفعل والحركة وثنائية العمل والإنشاء
35	ب - المطابقة بين ثنائية العمل والإنشاء وثنائية العمل المستقر والعمل المتعدي
40	IV - دور مفهوم الحد في الفصل بين الفعل والحركة
45	خاتمة
46	الفصل الثاني: مسالك تأويل ثنائية الفعل والحركة
46	تمهيد
46	I - المسلك المدرسي
54	II - مسلك الفلسفة التحليلية واللسانيات
54	أ - الفعل والحركة في الأدبيات العامة الدائرة على مسألة القوة والفعل
61	III - نظائر الفعل والحركة في التراث
62	أ - الفعل والحركة عند الأصوليين
63	ب - الفعل والحركة عند النحاة
65	خاتمة

الباب الثاني الفلاسفة التحليليون

مدخل

الفصل الأول: أعمال الرواد (راسل وفيتغنشتاين)

I - برتراند راسل

أ - الكلي والجزئي

ب - دلالة الفعل دلالة كلية

ج - دلالة الفعل أقرب إلى دلالة الحرف (والظرف) منها إلى دلالة الاسم والصفة

د - دلالة الفعل ومنزلتها الأنطولوجية

II - من الواقعة (راسل وفيتغنشتاين) إلى الحدث (فندلر وديفسن)

أ - الشيء والحدث

ب - الواقعة والحدث

خاتمة

الفصل الثاني: خلف أرسطو (رايل وكني وفندلر)

تمهيد

I - تقسيم خلف أرسطو للأحداث

أ - تقسيم كني الثلاثي

ب - تقسيم فندلر الرباعي

II - اختبارات التمييز بين أنواع الأحداث

أ - اختبار صيغ التدريج

ب - اختبار التفريق بين الهيئة والإتمام (التقدير بالآن والتقدير بالمدة)

ج - اختبار التفريق بين النشاط والأداء

د - اختبار الاستلزام

III - نتائج الاختبارات المميزة لأنواع الأحداث

أ - نتائج "معرفية" عامة

1. تأكيد تصورات حدسية ساذجة

1.1 التمييز بين الهيئة وغير الهيئة في الدراسات "المتأثرة" بخلف أرسطو

1.1.1 موريلايس (1978 / 1981)

2.1.1 غاباي ومورافتشيك (1980)

3.1.1 بارسنز (1990)

122	2. تأكيد تمييز قديم: التقابل بين الآن والزمان
124	1.2 أصول التقابل بين الآن والزمان في الأدبيات الفلسفية
126	1.1.2 اقتران الآن بالثبات والزمان بالتغير
130	2.1.2 الآن والزمان وأنواع الحدث
133	ب. نتائج فنية إجرائية
137	1. سمة التوقيت أو الجريان إلى الغاية (الحد)
138	1.1 بداهة مفهوم الحد
140	2.1 التمييز بين التوقيت والجريان إلى الغاية
141	1.2.1 التحقق الاحتمالي والتحقق الفعلي
147	2.2.1 مفهوم الحد الطبيعي أساسا للتفريق بين التوقيت والجريان إلى الغاية
150	3.1 الوضوح والإبهام في الحد
153	2. التجانس والتغاير
153	1.2 التجانس والتغاير عند فندلر
154	2.2 تأصل التجانس والتغاير في مفهومي الفعل والحركة عند أرسطو
156	3.2 صورة التجانس في الهيئة مغايرة لصورة التجانس في النشاط
163	1.3.2 أجزاء الهيئة والنشاط بين الاتصال والانفصال
165	3. اختبار الاستلزام والتناظر بين الذوات والأحداث
165	1.3 صلة اختبار الاستلزام بالفرق بين أسماء الكتلة والأسماء المعدودة
169	2.3 "الذوات والأحداث" و"التصورات المكانية والزمانية
170	1.2.3 التناظر بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية
172	2.2.3 التناظر بين الذوات والأحداث وجه من التناظر بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية
174	3.3 عموم القول بالتناظر بين الذوات والأحداث في الكتابات الدلالية
175	1.3.3 الفرق بين الذوات والأحداث فرق في الدرجة لا في النوع
178	4.3 حدود التناظر بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية
179	خاتمة
183	الفصل الثالث: ستروسن وديفدسن
183	تمهيد
184	I - بيتر فريدريك ستروسن
185	أ. مشروع ستروسن في كتاب الأفراد

187	ب. اللغة الطبيعية إطارا لمشروع ستروسن
188	ج. منزلة الأحداث في كتاب الأفراد
188	1. مركزية الفصل بين الذوات والأحداث في رسمنا التصوري وبطلان مقولة "الأشياء الحدثانات
191	2. الأحداث موجودات جزئية
196	3. منزلة الأحداث في عملية التشخيص
196	1.3. الجُثُّ والأشخاصُ جزئياتُ أساسية
197	2.3. الأحداث جزئيات غير أساسية
200	4. صعوبة تشخيص الجُثِّ والأحداث تشخيصا دقيقا
204	د. أثر فكر ستروسن في علم الدلالة
206	II. دونالد ديفدسن
207	أ. الأحداث عذيلة الجُثِّ
209	ب. الصورة المنطقية لجمل العمل
209	1. تساوي الأسماء والأفعال المتصلة بها في الإحالة على الأحداث
216	2. الصورة المنطقية الجديدة
222	3. الرد على ستروسن
227	خاتمة
229	الفصل الرابع: المحسوس والمعقول والكلي والجزئي
229	تمهيد
230	I. الأحداث المحسوسة والأحداث المعقولة
230	أ. الأحداث موجودات معقولة
234	ب. الأحداث موجودات محسوسة
236	ج. بعض الأحداث محسوس وبعضها معقول
238	II. الأحداث الكلية والأحداث الجزئية
239	أ. كلية الأحداث وبعدها عن التشخيص
239	1. موقف النحاة
242	2. موقف الأصوليين
243	3. موقف علماء الدلالة الغربيين
244	ب. جزئية الأحداث وقابليتها للتشخيص
244	1. موقف النحاة

251	2 . موقف الأصوليين
254	3 . موقف علماء الدلالة الغربيين
255	ج . التوفيق بين القول بكلية الأحداث والقول بجزئيتها
257	د . رأي "لساني عرفاني" في مسألة الكلّي والجزئي
260	خاتمة
261	خاتمة القسم الأول

القسم الثاني الحدث في الأعمال النحوية واللسانية

الباب الأول الحدث في الأعمال النحوية

267	مدخل: في المنطلقات المعرفية لبعض الأعمال النحوية المتناولة للحدث
270	الفصل الأول: النحو العام (بور روايال)
270	تمهيد: التعريف بالنحو العام
270	I . العملياتُ الذهنيةُ أساساً للتمييز بين أقسام الكلام
270	أ . التمييز بين موضوع الفكر وصورته
272	ب . نظائر التمييز بين موضوع الفكر وصورته
275	II . حقيقة الفعل إفاضة الإثبات
278	III . دلالة الفعل على الحدث دلالة عرضية
281	IV . صيغُ الأفعال وأنواعُ الحدث
284	أ . دلالات الفعل المحايد
284	ب . المبني للفاعل والمبني للمفعول والدلالة على العمل والانفعال
290	ج . العمل الحقيقي والعمل القلبي
292	خاتمة: منزلة الحدث في تناول النحو العام
295	الفصل الثاني: فردينان برينو
295	تمهيد: بين برينو وتيار النحو العام
297	I . الحدثُ أساسُ الجملة
299	II . أنواع الحدث عند برينو
299	أ . افتقار مفهوم الحدث إلى مصطلح شامل
300	ب . الحدثُ والبنى النحوية
301	ج . الحدث والمظهر والزمان

306	III . الحدث والمحيط العاملي
306	أ . الجملُ الشخصيةُ والجملُ اللاشخصية
309	ب . مدى الحدث
309	1 . الأحداث الذاتية
312	2 . الأحداث الموضوعية
312	1.2 المفعول به الحقيقي (الموضوع)
312	1.1.2 حدود المفعول به الحقيقي
316	2.1.2 دور المفعول به الحقيقي
317	خاتمة

الباب الثاني الحدث في الأعمال اللسانية

321	الفصل الأول: الأعمال البنيوية (لوسيان تانيار)
321	تمهيد: العلاقة بين البنية والدلالة عند تانيار
323	I . الحدث في علم الإعراب السكوني (المقولي)
323	أ . الكلمات الممتلئة والكلمات الخاوية
325	1 . أنواع الكلمات الممتلئة وحظها من الدلالة على الذوات والأحداث
327	ب . تمييز الذات من الحدث بين التصور "الموضوعي" والتمثل اللغوي "الذاتي"
327	1 . تمييز الذات من الحدث سابق للتمثل اللغوي
329	2 . تمييز الذات من الحدث ناتج عن التمثل اللغوي
329	1.2 . ضبابية التجربة السابقة للتمثل اللغوي
333	2.2 . أولية التمثل اللغوي
335	3.2 . مرد القول بأولية التمثل اللغوي
335	3 . نظير التصور "الموضوعي" والتمثل اللغوي "الذاتي" في الفلسفة التحليلية
337	II . الحدث في علم الإعراب الحركي (الوظيفي)
337	أ . المقومات الدلالية للعقدة الفعلية
340	ب . العقدة الفعلية والإسناد
342	ج . قوة التعلق في الفعل
342	1 . الفعل العديم الصلة
344	2 . الفعل ذو الصلة الواحدة
346	3 . الفعل المزدوج الصلة

348	4 . الفعل الثلاثي الصلة
350	خاتمة: خصائص الحدث في معالجة تانيار
354	الفصل الثاني: الأعمال الوظيفية (مايكل هاليداي)
354	I . منزلة الدلالة في نحو هاليداي الوظيفي
356	II . الحدث في الجملة الصغرى
358	III . الحدث لا بد فيه من مشارك
361	IV . الحدث والوظائف المعنوية عند هاليداي
361	أ . أثر دلالة الفعل في بنية الجملة والوظائف الدلالية
362	ب . أنواع الحدث عند هاليداي
362	1 . الأحداث المادية (أو أحداث الفعل)
365	1.1 علاقة الحدث المادي بالعمل والفاعلية المعنوية
365	1.1.1 الفاعل الحقيقي بين الأدبيات اللسانية والكتابات الفلسفية
368	1.1.1.1 تحديد الفاعل المعنوي من جهة الذات التي يتعلق بها الحدث
372	1.1.1.2 تحديد الفاعل المعنوي من جهة نوع الحدث
373	2.1.1 صعوبة ضبط معنى الفاعلية الدلالية
379	2 . الأحداث الذهنية (أو أحداث الشعور)
382	1.2 الأحداث الشعورية في التفكير الدلالي
384	V . منوال التعدية ومنوال الفاعلية
389	الفصل الثالث: الحدث والمشاركين والملابسات
389	تمهيد
389	I . الفرق بين المشاركين والملابسات
389	أ . طُرُق التعبير عن المشاركين والملابسات
391	ب . المشاركون أشد تأثيراً في بنية الجملة من الملابسات
393	1 . المكونات النووية والمكونات الواقعة خارج النواة
395	2 . المتمم والملحق
401	II . غموض الحد بين المشاركين والملابسات
405	أ . صلة غموض الحد بين المشاركين والملابسات بالتصورات المكانية
408	الفصل الرابع: الحدث والتصور الإسنادي
408	تمهيد

408	I . من المنطق القديم إلى المنطق الحديث
417	II . منطق العلاقات: حلقة وسطى بين المنطق القديم والمنطق الحديث
418	III . مفهوم الدالة والمعمول: من المنطق إلى النحو واللسانيات
427	IV . الإسناد في التراث النحوي والبلاغي
431	V . تجاور التصور الإسنادي والتصور "العلاقي" في التراث النحوي والبلاغي
433	VI . تجاور التصور الإسنادي والتصور "العلاقي" في الأدبيات اللسانية الحديثة
434	VII . قيمة التصور الإسنادي للعلاقات الدلالية بين مكونات الجملة
444	VIII . القول في تقدير الإسناد
446	خاتمة: الجدوى من "تجاوز" التصور الإسنادي
449	خاتمة البحث
453	ملحق
473	أهم المصطلحات المستعملة ومقابلاتها الأعجمية
483	قائمة المصادر والمراجع
501	الفهرس العام

تصميم الغلاف:
رؤوف العرفاوي



الدار التونسية للكتاب

بلقاسم المرزوقي

الكوليزي مدرج - د - الطابق الأول مكتب 130

43 - 45 شارع الحبيب بورقيبة - تونس

الهاتف / الفاكس: 71 33 98 33

البريد الإلكتروني: mtl.edition@yahoo.fr